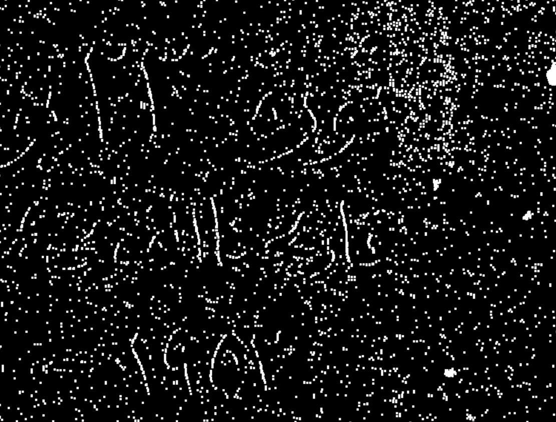

ثورة ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢
تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩
عبد الرحمن الرافعي



دار المعارف



ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

تاريخنا القومى فى سبع سنوات
١٩٥٢ - ١٩٥٩

بقلم

عبد الرحمن الرافعى

الطبعة الثانية
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.



عبد الرحمن الرافعى

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ – وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الثانية

كانت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٥٩، ويشمل الكتاب تاريخ مصر القومى فى سبع سنوات من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٩، وبهذا يكون قد كملت موسوعة تاريخ مصر القومى الحديث منذ عصر المماليك والحملة الفرنسية حتى سنة ١٩٥٩ تأليف المغفور له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى.

والله الموفق المعين

سنة ١٩٨٩

كريمات (المؤلف)
عبد الرحمن الرافعى

تقديم الكتاب

يدل عنوان الكتاب ومضمونه على أنه جامع لتاريخ مصر القومى خلال السنوات السبع منذ بدء ثورة ٢٣ يوليو حتى سنة ١٩٥٩، وأستاذنا عبد الرحمن الرافعى سبق له أن أخرج مؤلفات سابقة عن ثورات قام بها الشعب المصرى فى العصر الحديث فى مواجهة الاحتلال الفرنسى ثم على المماليك وعلى الوالى التركى سنة ١٨٠٥، وثورة ضباط الجيش سنة ١٨٧٩ فى عهد الخديوى إسماعيل والثورة العرابية والثورة على الاحتلال البريطانى وثورة ١٩١٩.

ويشمل الكتاب فصولا بلغت تسعة عشر فصلاً، جمعت وقائع ثورة ٢٣ يوليو ومراحلها وتطورها وأعمالها ونتائجها خلال السنوات السبع منذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٩. ويقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعى فى مقدمة الطبعة الأولى إن هذه الثورة من أنجح الثورات فى تاريخ مصر الحديث إذ حققت من الأهداف القومية أكثر مما حققته ثورات سابقة. ووصلت إلى نتائج كان الرافعى ينادى بها ويجاهد فى سبيلها سنوات طويلة. من ذلك جلاء الاحتلال الأجنبى عن أرض مصر، وانتهاج سياسة الحياد فى الشئون الخارجية والبعد عن الأحلاف العسكرية الاستعمارية، وتقوية الجيش وتسليحه. وتأميم قناة السويس وتصنيع البلاد وبعث النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأهداف والنتائج.

وبين الرافعى فى مقدمة الطبعة الأولى كذلك مضمون كل فصل من فصول الكتاب والذى يعتبر نهاية تاريخ مصر القومى الحديث منذ عصر المماليك والحملة الفرنسية حتى سنة ١٩٥٩.

وبحكم قربى للرافعى والتصاقى به وقفت منه على مدى ما عاناه من متاعب وما اعترضه من صعاب فى سبيل إخراج هذا الكتاب. وأهمها ما بدا من كبار المسئولين – وبعضهم مازال على قيد الحياة من اعتراضهم على ذكر اسم الرئيس

السابق المغفور له اللواء محمد نجيب كأول رئيس للجمهورية، وأصر الرافعى على وجهة نظره من ضرورة ذكر اسم محمد نجيب لأن ذلك هو التاريخ. إذ كيف يقال فى فترة من فترات الثورة وبعد إعلان الجمهورية - لم يكن لمصر رئيسًا !! ثم عن مسألة ثانية وهى اتفاقية السودان ورأى الرافعى فيها. واكتفى الرافعى بتلخيص لها، وأصر على ضرورة ذكر بيان الاتفاقية وبنودها وأحكامها وجعلها ضمن الوثائق التاريخية فى نهاية الكتاب. ولهذا أخرج الكتاب على هذه الصورة وظهر إلى النور بعد أن أجتاز الرافعى هذه المصاعب التى اعترضته فى سبيل إخراجه.

والكتاب يعتبر أول الكتب التى تحدثت عن ثورة ٢٣ يوليو، وكان الرافعى صادقًا جريئًا فى تعرضه لشرح أحداث ووقائع ثورة ٢٣ يوليو خلال هذه السنوات السبع ويجب على الشباب خاصة أن يراجعوا هذا الكتاب ويقرءوه بدقة وإمعان حتى يقفوا على تاريخ مصر القومى الحديث فى السنوات الأولى للثورة، وإذ كانت هناك سلبيات أو تطورات ظهرت بعد تلك السنوات فعليهم أن يتابعوها ويقارنوا بينها وبين إيجابيات الثورة وإنجازاتها حتى يُكوِّن للقارئ منهم حكمه الصحيح.

وللرافعى جزاء جنات النعيم على ما قدمه لبلاده.

سنة ١٩٨٩

المستشار

حلمى السباعى شاهين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

فى هذا الكتاب تأريخ لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢. أؤرخها فى سبع سنوات منذ عام قيامها إلى سنة ١٩٥٩. وبذلك يتاح لى أن أؤرخ للثورات التى تعاقبت على مصر فى تاريخها الحديث، خلال نيف ومائة وخمسين عامًا.

فلقد أرّختُ للثورات التى قامت فى وجه الحملة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر. ثم أرختُ لثورة الشعب على المماليك سنة ١٨٠٤. ثم على الوالى التركى سنة ١٨٠٥. وأرخت بعد ذلك لثورة ضباط الجيش سنة ١٨٧٩ فى عهد إسماعيل. ثم للثورة العرابية، ثم للثورة على الاحتلال البريطانى. ثم أرّخت لثورة سنة ١٩١٩.

وأخرجتُ منذ عامين كتابى (مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢) كتمهيد لدراستها. واستقصيت فيه أسباب الثورة ومقدماتها. وهأنذا أؤرخ لها ولوقائعها ومراحلها وتطورها وأعمالها ونتائجها خلال السنوات السبع الماضية. وهى مدة كافية لتأريخ الثورات.

ولقد كنت دائم الغبطة والابتهاج لتأريخ الثورات الماضية التى قام بها الشعب. واعتبرتها فى مجموعها معالم لتاريخ الحركة القومية. ومراحل نهوض وانطلاق وجهاد فى سبيل تحقيق أهدافها. وأرانى اليوم أشعر نحو الثورة الحالية بنفس الشعور الذى لازمنى حين أرّخت للثورات السابقة، بل أجدنى أكثر غبطة وابتهاجًا لثورة ٢٣ يوليه لأنها جاءت تتويجًا للثورات الماضية وهى فى مجال المقارنة والموازنة بين

الماضى والحاضر. وإنعام النظر فيما وصلت إليه كل ثورة من نتائج. تُعدّ أنجح الثورات فى تاريخ مصر الحديث. فلقد حققت من الأهداف القومية أكثر مما حققته الثورات السابقة وجاهدت واستطاعت أن تصل إلى نتائج كنا ننادى بها ونجاهد فى سبيلها طوال السنين.

فجلاء الاحتلال الأجنبى عن أرض الوطن. وانتهاج سياسة الحياد فى الشئون الخارجية. والبعد عن الأحلاف العسكرية الاستعمارية. وتقوية الجيش وتسليحه. وتأميم قناة السويس وبعث القومية العربية. كل هذه الأهداف التى كنا نعمل لها قد تحققت فى عهد هذه الثورة. كما سارت الثورة قُدُمًا فى سبيل تصنيع البلاد وبذل الجهود المتواصلة لبعث النهضة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد إلى جانب النهضة السياسية.

فإذا قورنت ثورة ٢٣ يوليه بالثورات السابقة كان لها الأفضلية عليها.

وإذا قورنت بثورات قامت فى بلدان أخرى نجدها أيضًا تفضلها فى المنهاج والنتائج، فكثير من الثورات الأخرى أصابها الانتكاس والإخفاق، أو اقترنت بالفظائع والتخريب وسفك الدماء. أو جاءت بالفوضى والفتن الداخلية تتوالى كقطع الليل المظلم فتودى بالبلاد وكيانها فى حين سارت ثورة ٢٣ يوليه سيرة اعتدال واتزان. وجنبت البلاد تلك الكوارث والويلات.

فمثل هذه المقارنات جديرة بأن تبصرنا بحقائق التاريخ. وتعرفنا بالثورة على حقيقتها.

وميزة هذه الثورة فى تكوينها - كما ألمعتُ إلى ذلك فى الفصل الأوّل - أن القائمين عليها رجال ذوو عقيدة وإيمان. متفاهمون متقاربون. وكلهم من بيئة واحدة وأفكار مشتركة يدينون بمبادئ وطنية واحدة. وقد استمروا فى اتحادهم وتضامنهم، لم تفرق بينهم الأحداث والنزعات الشخصية، ولم يقع بينهم انقسام أو انشقاق مثل الذى حدث فى الثورة العرابية سنة ١٨٨٢، أو ثورة سنة ١٩١٩. وبقيت كتلتهم سليمة. وتغلبت على العقبات التى اعترضت طريقهم الشاق الطويل. حتى أن

الذين انفصلوا منهم لم يسعوا فى تأسيس هيئة أخرى مناوئة لهيئتهم الأولى. كما فعل أعضاء الوفد سنة ١٩٢١ وما تلاها. بل ظلوا رغم انفصالهم موالين ومؤيدين لزملائهم السابقين العاملين أو ساكتين لا يفكرون فى خروج أو انشقاق. وكان هذا ولا ريب من أسباب نجاح الثورة.

وثمة ميزة أخرى. وهى أنهم لم يكونوا من قبل أعضاء فى حزب سياسى. فساروا فى الثورة سيرة قومية. ولم يتأثروا بالأهواء الحزبية أو العصبية. وكان ذلك من سداد الرأى وعلامات التوفيق.

وأوّل مادلّ على بعد نظر الثورة أنها منذ قيامها قد استفادت من عبر الماضى وعظاته، ودرست تاريخ الثورات الماضية وتجنبت أخطاءها. ورسمت الخطط فى مختلف الشئون بعد بحث وتمحيص واجتنبت التسطط والتردد وأنصاف الحلول. فأحرزت انتصارات ثابتة فى تاريخ مصر القومى.

وكان أوّل نصر حققته الثورة خلع فاروق الملك السابق عن العرش وتحرير البلاد من حكمه وإسقاط أسرة محمد على قاطبة بعد أن حكمت البلاد أكثر من مائة وخمسين عامًا ثم إعلان الجمهورية.

ولم يكن إسقاط فاروق ثم إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية بالأمر السهل الهيّن، لقد بدا هينًا بعد نجاح الثورة، ولكنه كان عملًا رائعًا، اقتضى ما تقتضيه الثورات الناجحة من الشجاعة والتضحية، وإحكام الخطط، وحشد القوى وتنظيمها، والتغلب على شتى العقبات التى تعترض طريقها. ولولا ذلك لفشلت الثورة فيما قصدت إليه كما فشلت ثورات أخرى من قبل.

* * *

شرحتُ فى هذا الكتاب خطوات الثورة ووقائعها. وأعمالها ونتائجها وجعلته فى تسعة عشر فصلا. تحدثتُ فى الفصل الأوّل عن قيام الثورة وانتصارها، وفى الفصل الثانى عن تاريخ الثورة فى الحكم، والفصل الثالث عن إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية والرابع عن محاكمات الثورة، والخامس عن الثورة والإخوان المسلمين،

والسادس عن أزمة مارس سنة ١٩٥٤ واستقرار الثورة، والسابع عن حلف بغداد فى فبراير سنة ١٩٥٥، والثامن عن مؤتمر باندونج فى أبريل سنة ١٩٥٥، والتاسع عن صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر سنة ١٩٥٥، والعاشر عن الجلاء عن أرض الوطن سنة ١٩٥٦، والحادى عشر عن سياسة الحياد، والثانى عشر عن دستور سنة ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية، والثالث عشر عن تأميم شركة قناة السويس، والرابع عشر عن العدوان الثلاثى على مصر وإخفاقه، يليه الفصل الخامس عشر عن مصر بعد فشل العدوان عليها، ثم السادس عشر عن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة فى أوّل فبراير سنة ١٩٥٨، والفصل السابع عشر عن السياسة الاقتصادية للثورة، والثامن عشر عن سياستها الاجتماعية، وفى الفصل التاسع عشر الوثائق التاريخية للثورة.

ولعلى فى هذه الفصول أكون قد أرّخت لثورة ٢٣ يوليه فى السنوات السبع الماضية من تاريخها تأريخًا صحيحًا ورسمت صورة وافية لنهوض البلاد وتطورها فى هذه الحقبة من الزمن.

اسأل الله أن يجعل الحق رائدنا فيما نقول ونعمل، وأن يلهمنا الهداية والسداد. وله الحمد أوّلا وأخيرًا.

أكتوبر سنة ١٩٥٩

عبد الرحمن الرافعى

سلسلة تاريخ الحركة القومية

نذكر هنا خلاصة مباحث المجلدات الخمسة عشر التى ظهرت فى تاريخ الحركة القومية

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأوّل

ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث والمقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الفصل الأوّل : نظام الحكم فى عهد المماليك.
الفصل الثانى : تطور نظام الحكم فى عهد الحملة الفرنسية.
الفصل الثالث : نُظم الحكم التى أسسها نابليون فى مصر.
الفصل الرابع : المجمع العلمى.
الفصل الخامس : المقاومة الأهلية فى عهد الحملة الفرنسية، فى الإسكندرية.
الفصل السادس : فى البحيرة - معركة شبراخيت - نهب القرى.
الفصل السابع : فى القاهرة - واقعة إمبابة أو معركة الأهرام.
الفصل الثامن : عود إلى الإسكندرية - واقعة «أبو قير» البحرية - ديوان الإسكندرية.
الفصل التاسع : فى رشيد.
الفصل العاشر : عود إلى البحيرة ورشيد.
الفصل الحادى عشر: فى القليوبية والشرقية.
الفصل الثانى عشر: عود إلى القاهرة - سياسة الحفلات.

عصر محمد على

تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر إسماعيل

تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على

الجزء الأوّل

الجزء الثانى

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

١٨٠

الفصل الثالث : إلغاء مجلس النواب.

الفصل الرابع : إنشاء المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣.

الفصل الخامس : اتفاق لندن لتسوية شئون مصر المالية سنة ١٨٨٥.

الفصل السادس : مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء سنة ١٨٨٥ – ١٨٨٧.

الفصل السابع : مسألة قناة السويس ومعاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨.

الفصل الثامن : مسألة السودان واستقالة شريف باشا.

الفصل التاسع : إخلاء السودان ووزارة نوبار.

الفصل العاشر : اقتسام أملاك مصر فى السودان.

الفصل الحادى عشر: مصر والاحتلال إلى انتهاء حكم الخديو توفيق.

الفصل الثانى عشر: النتائج العامة للاحتلال الأجنبى.

الفصل الثالث عشر: وثائق تاريخية.

مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

الفصل الأول : نشأة الفقيد والعصر الذى ظهر فيه.

الفصل الثانى : المرحلة الأولى من الجهاد.

الفصل الثالث : المرحلة الثانية من الجهاد.

الفصل الرابع : جهاده سنة ١٨٩٥.

الفصل الخامس : جهاده سنة ١٨٩٦.

الفصل السادس : جهاده سنة ١٨٩٧.

الفصل السابع : حادثة فاشودة وجهاد الفقيد سنة ١٨٩٨.

الفصل الثامن : جهاده سنة ١٨٩٩.

الفصل التاسع : ظهور اللواء سنة ١٩٠٠ والجهاد الأكبر.

الفصل العاشر : الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤.

الفصل الحادى عشر: نادى المدارس العليا وتطور الأفكار سنة ١٩٠٥ و١٩٠٦.

الفصل الثانى عشر: حادثة دانشواى سنة ١٩٠٦.

محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

الجزء الأول

الجزء الثانى

فى أعقاب الثورة

الجزء الأول

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٧

الجزء الثانى

تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧
إلى وفاة الملك أحمد فؤاد سنة ١٩٣٦

الفصل الأول : استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول.
الفصل الثانى : نقض الائتلاف وتعطيل الدستور - الانقلاب الثانى.
الفصل الثالث : مفاوضات محمد محمود - هندرسن.
الفصل الرابع : وزارة إسماعيل صدقى وإلغاء الدستور - الانقلاب الثالث.
الفصل الخامس : الجبهة الوطنية وعودة الحياة الدستورية.
الفصل السادس : شخصية الملك فؤاد.
الفصل السابع : النهضة الاقتصادية.
الفصل الثامن : النهضة الاجتماعية.

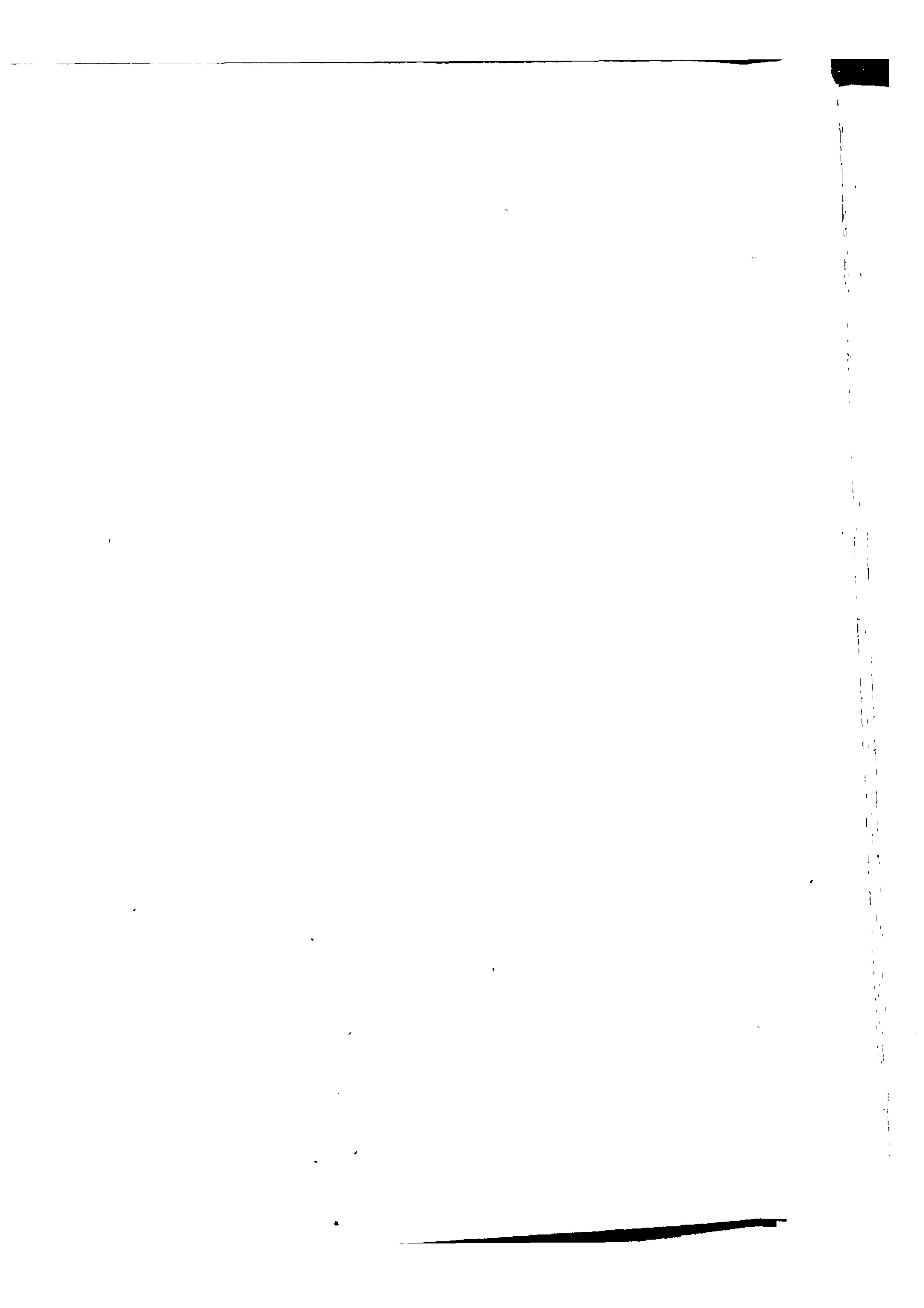
الجزء الثالث

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١

الفصل الأول : الحالة السياسية فى أوائل عهد فاروق.
الفصل الثانى : معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.
الفصل الثالث : إلغاء الامتيازات الأجنبية.
الفصل الرابع : وزارة محمد محمود الثانية.
الفصل الخامس : مصر فى الحرب العالمية الثانية.
الفصل السادس : حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ووزارة مصطفى النحاس.
الفصل السابع : وزارة أحمد ماهر.
الفصل الثامن : مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.
الفصل التاسع : الوفد فى الحكم - عودة الحكم المطلق.

مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

* * *



الفصل الأول

شبوب الثورة وانتصارها

لكل ثورة أسبابها ومقدماتها، وقد تكلمتُ بإفاضة فى كتاب (مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢) عن أسباب هذه الثورة. فتحدثت عن أسبابها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأوضحتُ كيف أن جذورها عميقة فى تاريخ مصر، وهى قبل كل شىء ثورة على الاحتلال والاستعمار الأجنبى، وعلى فساد الحكم الذى تمثل أخيرًا فى فاروق، وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ من البواعث على الثورة ومن مقدماتها الواقعية ومن الظروف المعجلة لها، هذا إلى أن تاريخ الجيش منذ بدء الاحتلال البريطانى كان من الأسباب الجوهرية لقيام الثورة ضد الاحتلال، وثمة أسباب اقتصادية، وأخرى اجتماعية، كانت من عوامل الثورة. وكانت سيرة فاروق تمهيدًا لها، فقد انحدر الحكم فى عهده إلى مدى بعيد من الانحلال، وكان تاريخه يتطور يومًا بعد يوم إلى حيث يجعل الثورة أمرًا محتومًا، وتصرفاته كانت تدفع الشعب والجيش إلى الثورة دفعًا[1].

الضباط الأحرار

كان الضباط الأحرار فى الجيش هم نواة هذه الثورة، وراسمو خططها، ومشعلو جَذْوتها. وعلى أيديهم حدث التجاوب بين الشعب والجيش فى كفاحه وأهدافه، وقد بدأ هذا التجاوب منذ الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، فإن صفوة ضباط

(١) راجع فى تفصيل ذلك الفصل الرابع (أسباب ثورة ٢٣ يوليه) من كتابنا (مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢) ص ١٥٠ إلى ١٧٣. والفصل الخامس (فاروق يمهد للثورة) ص ١٧٤ إلى ٢١٣. طبعة سابقة.

الجيش كانوا يشعرون فى خاصة نفوسهم بما كان يشعر به المواطنون جميعًا، وكانوا يألمون لما كانت تعانيه البلاد من عدوان الاستعمار وفساد نظام الحكم، ولما انتهت تلك الحرب سنة ١٩٤٥، وهبّ الشعب يكافح من جديد فى سبيل حريته واستقلاله، وسفكت دماء الشهداء فى ميادين الجهاد، ازداد الجيش تجاوبًا مع الشعب، وكان من نتائج هذا التجاوب أن امتنع ضباطه وجنوده عن الاشتراك فى قمع المظاهرات والحركات الوطنية، ولما دخل الجيش حرب فلسطين فى مايو سنة ١٩٤٨ كشفت المعارك عما كان يجرى من خيانة ورشوة وفساد فى إدارة الجيش وتسليحه وتموينه، وتبين أن الجيش لم يُزوَّد بالسلاح الكافى بادئ الأمر، ثم زُوِّد بأسلحة وذخائر فاسدة، واستفزت هذه المآسى فى نفوس الضباط روح النقمة على ذلك النظام الذى يعرض الجيش والوطن للويلات والكوارث، فكانت حرب فلسطين هى الشرارة التى ألهبت فيهم جذوة التحرير والثورة.

تعهدت هذه الجذوة فئة من خيرة الضباط، على رأسهم جمال عبد الناصر، فألفوا من بينهم جماعة باسم «الضباط الأحرار» جعلوا هدفهم إنقاذ البلاد بواسطة الجيش والشعب من الانهيار الذى أوصلها إليه الاستعمار وصنائعه.

كانت فكرة هذه الجماعة موجودة خلال الحرب العالمية الثانية، على أنها لم تدخل فى دور التكوين إلّا فى حرب فلسطين، وبدأت فى التنظيم سنة ١٩٤٩.

اجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أواخر سنة ١٩٤٩، وكانت تضم فى البداية: البكباشى جمال عبد الناصر، والصاغ عبد الحكيم عامر، والصاغ كمال الدين حسين، والصاغ صلاح سالم، وقائد الجناح جمال سالم، وقائد الأسراب حسن إبراهيم، وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادى. والصاغ خالد محيى الدين، والبكباشى أنور السادات[٢].

وفى يناير سنة ١٩٥٠ أجريت الانتخابات لرياسة هذه الهيئة، فانتخب جمال عبد الناصر رئيسًا لها بالإجماع، ثم سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢، وفى تلك السنة اتفقوا

---

(٢) عن كتابنا (مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢) ص ١٠٣ - ١٠٤. طبعة سابقة.

على اختيار اللواء محمد نجيب لكى يكون قائدًا للحركة فى يوم تنفيذها، وبقى هذا الاختيار سرًّا مكتومًا بينهم، ولم يفضوا به إلى محمد نجيب إلّا قبيل معركة انتخابات نادى الضباط فى ديسمبر سنة ١٩٥١[٣].

وهذه الهيئة هى قوام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، وصارت فيما بعد مجلس قيادة الثورة[٤].

وميزةُ هذه الهيئة أنها مؤلفة من رجال ذوى عقيدة وإيمان، وعلى جانب كبير من الإقدام والشجاعة ورباطة الجأش، ولذلك اضطلعوا بمهمة الثورة على خير وجه، وليست هذه المهمة سهلة ولا ميسَّرة، بل هى مهمة خطيرة تكتنفها الأهوال والمفاجآت، وكان ممكنًا أن تفشل الثورة، أو يكتشف سرّها قبل شبوبها، فيكون قادتها ولا ريب هدفًا لأوخم العواقب، بل للهلاك المحقق، فهى فى حاجة إلى مواهب وشخصيات جبّارة تعلو على الظروف والأحداث، وكانوا فوق ذلك أصدقاء، مخلصين أوفياء، وشركاء فى الجهاد والنضال، متقاربين متفاهمين، وجميعهم من بيئة واحدة، وأفكار مشتركة، يدينون بمبادئ واحدة، وأعمارهم تكاد تكون واحدة، وقد استمروا فى اتحادهم وتضامنهم، لم تفرق بينهم الأحداث أو النزعات الشخصية، ولم يقع بينهم انقسام أو انشقاق مثل الذى أصاب الوفد سنة ١٩٢١، بل بقيت كتلتهم سليمة، وتغلبت على العقبات التى اعترضت طريقهم الشاق الطويل، حتى الذين انفصلوا منهم لم يسعوا فى تأسيس هيئة أخرى مناوئة لهيئتهم الأولى، بل ظلوا رغم انفصالهم موالين ومؤيدين لزملائهم السابقين العاملين، أو ساكتين لا يفكرون فى خروج أو انشقاق، وكان هذا ولا ريب من أسباب نجاح الثورة.

وثمة ميزة أخرى لهؤلاء القادة، وهى أنهم لم يكونوا من قبل أعضاء فى حزب سياسى. فساروا فى ثورتهم سيرة قومية، ولم يتأثروا بالأهواء الحزبية والعصبية، وكان ذلك من سداد الرأى ومن علامات التوفيق.

---

(٣) المرجع السابق ص ١٠٥-١٠٧. طبعة سابقة.
(٤) المرجع السابق ص ١٠٤. طبعة سابقة.

اجتماعات الهيئة التأسيسية

كان أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار يجتمعون بين حين وآخر ليتدارسوا الموقف ويضعوا الخطط ويرسموا الطريق لتنفيذ الثورة، وكانوا يحيطون اجتماعاتهم وخططهم بالسرية والكتمان الشديد، ويغيرون أماكن اجتماعاتهم مرة بعد مرة، حرصًا على السرية، ويبحثون الوقت المناسب للبدء بالثورة.

ساعة الصفر

وفى صباح يوم الثلاثاء ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ اجتمعوا بمصر الجديدة، وقرروا أن تكون ساعة الصفر (بدء الثورة) الليلة – ليلة الأربعاء ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، واتفقوا على أن يكون مركز شبوب الثورة فى منطقة ثكنات الجيش من نهاية شارع العباسية إلى مصر الجديدة (أنظر الخريطة ص ٣١)، ووضعت الخطة بحيث يشترك فى تنفيذها وحدات من جميع أسلحة الجيش، واتفقوا على الترتيبات الأخيرة للثورة.

وكانوا من قبل قد حددوا ساعة الصفر بالساعة الواحدة والنصف من صباح يوم الخميس ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٢، ولكن كانت الشائعات قد وصلت إلى بعض الأسماع بأن التذمر فى صفوف الجيش آخذ فى الازدياد، فقررت اللجنة تقديم موعد التنفيذ أربعًا وعشرين ساعة، أى فى الساعة الواحدة والنصف من صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، وأصدرت الهيئة أمرها إلى جميع الضباط الأحرار فى الجيش أن يكونوا على استعداد للبدء بالثورة فى هذا الموعد، والتأهب لها قبل الموعد المذكور بوقت كاف.

واجتمع فريق من الهيئة التأسيسية فى مساء ٢٢ يوليه، ثم انصرفوا من الاجتماع فى نحو الساعة التاسعة مساء إلى منازلهم ثم إلى ثكناتهم متفقين على خطوات التنفيذ.

وكانت خطة الثورة تقضى باحتلال المراكز الهامة لأسلحة الجيش ووضع ضباط

من الأحرار على رأس هذه المراكز، وبذلك يتم الاستيلاء على الجهاز الحربى الذى تتركز فيه قوّة الجيش، وقسمت القاهرة إلى أربعة قطاعات، وانتدبت الهيئة التأسيسية لكل قطاع بعض الضباط الأحرار تصحبهم قوّة من الجند بأسلحتهم ومصفحاتهم للسيطرة عليه.

اعتقال الضباط القدامى

وقضت تعليمات قيادة الثورة باعتقال كبار الضباط القدامى من قواد الأسلحة ومن فى حكمهم قبل ساعة الصفر بوقت مناسب، لأن قيادة الثورة خشيت أن يكون وجودهم أحرارًا سببًا فى فشل الحركة.

وقد نُفذت هذه التعليمات منذ منتصف الليل، واعتقل أولئك الضباط الكبار فى منازلهم أو مراكزهم أو فى الطريق إليها، دون أن يعرفوا سبب اعتقالهم، ونقلوا مع الاحترام الواجب إلى الكلية الحربية، وحجز كل منهم فى غرفة بها.

وكان الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش موجودًا وقتئذ فى مبنى رآسة الجيش بكوبرى القبة، إذ كان قد بلغته أنباء غامضة عن وجود تذمر بين بعض ضباط الجيش أو حركة يريدون القيام بها، فاجتمع عند منتصف ليلة ٢٣ يوليه بمقر رآسة الجيش ببعض كبار اللواءات من قواد الأسلحة، فكانت فرصة سانحة لاعتقالهم هناك، فذهب إليهم بعض الضباط الأحرار ومعهم قوّة من جنود الثورة، واعتقلوا حسين فريد كما اعتقلوا من معه من كبار اللواءات وأرسلوهم مخفورين إلى الغرف التى أعدّت لاعتقالهم فى الكلية الحربية، واحتلوا مبنى رآسة الجيش، فكان ذلك انتصارًا للثورة، وحدثت هناك مقاومة يسيرة، إذ أطلق الحرس المعين أمام مبنى الرآسة النار دفاعًا عن الدار، فردّ الضباط الأحرار بإطلاق النار، وقتل فى هذه الحركة اثنان من الجنود، أحدهما من حرس حسين فريد وهو الأونباشى عطية سيد أحمد دراج من نهطاى مركز زفتى غربية من قوّة رآسة الجيش، وواحد من جنود الثورة وهو المرحوم الأونباشى عبد الحليم محمد الشرقى من الكتيبة الأولى من قوّة مدافع الماكينة ومن مواليد منقباد بأسيوط، وجرح اثنان

آخران. وهى المقاومة الوحيدة التى حصلت للثورة فى تلك الليلة.

ولما تلقت وحدات الجيش الموالية للحركة الأوامر بالتحرك من ثكناتها بادرت بتنفيذ هذه الأوامر، وبلغت قوّتها فى بداية الحركة نحو ثلاثة آلاف جندى يقودهم نحو مائتين من الضباط الأحرار.

وكان الضباط على استعداد للتحرك منذ الساعة العاشرة والنصف من مساء ذلك اليوم، ومن الساعة الحادية عشرة بدأت الحركة، وأخذت القوّات الثائرة تعززها الدبابات والمصفحات والسيارات تحتل المراكز الهامة فى منطقة الثكنات، واستمرت إلى الساعة الثانية من صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ يوليه حيث استولت على جميع هذه المراكز.

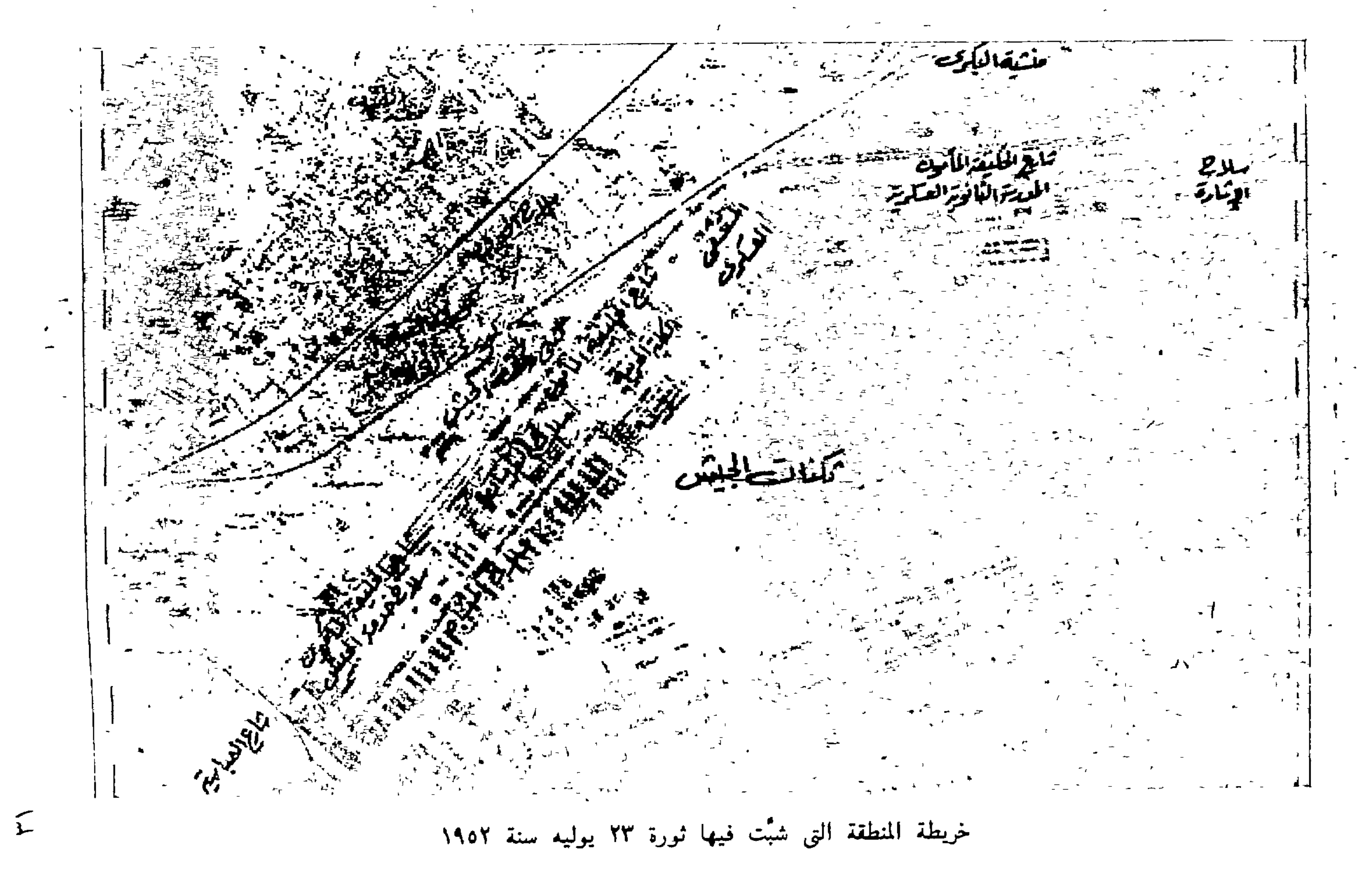
وحينما بدأ تنفيذ الخطة المرسومة سدَّ رجال الجيش الطريق بين العباسية من أوّل شارع الخليفة المأمون[٥] إلى منشية البكرى ومعهم الدبابات والمصفحات والمدافع الرشاشة، وحاصروا هذه المنطقة، وكان الضباط الأحرار يوقفون السيارات فى طريق مصر الجديدة ويتحققون من شخصية أصحابها، ولم يسمحوا بالمرور لأحد من المدنيين، أما الضباط فكانوا يعتقلون منهم من لم يكن مواليا للثورة.

وأرسلت قيادة الثورة عدة قوّات إلى أماكن مختلفة للاستيلاء عليها، فحاصرت إحداها سلاح الحدود، وحاصرت قوّة أخرى المطارات لمراقبة الداخلين والخارجين، واحتلت سرايا من الجيش حديقة الأزبكية والمرافق العامة بالمدينة مثل محطة القاهرة ومصلحة التلغرافات والتليفونات، والكبارى الهامة عند مداخل العاصمة.

وسارت فصائل أخرى إلىّ بعض الميادين العامة فى العاصمة فعسكرت فيها، وسيطر الضباط الأحرار على العاصمة فى مختلف نواحيها.

وتكلم الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة وقتئذ بالتليفون من

(٥) كان هذا الشارع يصل إلى أوّل شارع العباسية. والآن سمى الجزء الأخير منه شارع ٢٣ يوليه.



خريطة المنطقة التى شبّت فيها ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

الإسكندرية حوالى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل (صبيحة ٢٣ يوليه) وطلب التحدث إلى اللواء حافظ بكرى مدير سلاح المدفعية، إذ بلغه أن هناك حركة تمرد، وكان حافظ بكرى فى تلك اللحظة معتقلاً، فردّ عليه أحد الضباط الأحرار وطمأنه على الحالة، وكانت الساعة وقتئذ الواحدة والربع، وكانت المدافع قد أخذت تغادر الثكنات ووراءها عربات الجنود بأسلحتهم وذخائرهم.

وتحدث حيدر بالتليفون من الإسكندرية مرة ثانية بعد ثلث ساعة وطلب حافظ بكرى. فردّ عليه الضابط الحر – وكان برتبة يوزباشى – وقال حيدر لمحدثه إن الأخبار التى وصلته من البوليس السياسى تقول إن بعض الدبابات والمدافع نزلت فعلاً إلى الشوارع ليلاً، فقال اليوزباشى الذى مثل دور حافظ بكرى إن هذه مجرد إشاعات. وطمأنه من جديد!

ثم تحدث حيدر فى منتصف الساعة الثالثة، وكان كل شىء قد تم فى هذه المرة.

احتلال دار الإذاعة والبيانات الأولى للثورة

واتجهت قوّة مصفحة فى قلب العاصمة، فاحتلت دار الإذاعة المصرية ومقر شركة ماركونى بشارع علوى، واحتلت قوّة أخرى مبنى الإذاعة فى أبَى زعبل. وتم احتلال دار الإذاعة فى الساعة الرابعة من صبيحة يوم ٢٣ يوليه.

بيانات الثورة

وفى الصباح الباكر، دخل البكباشى أنور السادات أحد قادة الثورة غرفة المذيع التى تتلى فيها نشرة الأخبار الصباحية، وأذاع بنفسه على الشعب البيان الأوّل للثورة بلسان القائد العام للقوات المسلحة فى الساعة السابعة والنصف من صبيحة ٢٣ يوليه. وهذا نصه:

«اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب

المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها. وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم، ولا بدّ أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب.

«أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب، وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردًا من أية غاية، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألّا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف؛ لأن هذا ليس فى صالح مصر، وإن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدّة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونًا مع البوليس، وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسئولًا عنهم، والله ولى التوفيق».

وفى الساعة الثامنة والنصف صباحًا أذيع البيان التالى من دار الإذاعة عن القائد العام للقوات المسلحة موجهًا إلى ضباطها:

«تعلمون جميعًا الفترة العصيبة التى تجتازها البلاد ورأيتم أصبع الخونة تتلاعب بمصالح البلاد فى كل فرع من فروعها وتجرأت حتى تدخلت فى داخل الجيش وتغلغلت فيه وهى تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين.

«وإننا فى هذا اليوم التاريخى نطهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ونبدأ عهدًا جديدًا فى تاريخ بلدنا. وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر. ولا أظن أن فى الجيش من يتخلف عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التى هى واجب كل ضابط منا والسلام».

ثم أذاع القائد العام للقوات المسلحة من دار الإذاعة البيان التالى:

«باسم القوات المسلحة أبعث بتحيتى إلى جميع الذين توّجوا بهدوئهم وثباتهم

العمل الذى قمنا به لمصلحة الوطن دون إراقة دماء – لقد طفتُ بشوارع القاهرة فى صباح اليوم وسرنى كل السرور أن وجدت الأمن يسود كافة أرجائها والهدوء يملأ قلوب كل سكانها والتعاون لإنجاح مهمة القوّات المسلحة يربط الجميع من رجال الأمن والمدنيين وإخواننا الأجانب والعسكريين برباط قوى متين، ورجائى إلى مواطنىّ ألاّ يستمعوا إلى الإشاعات المغرضة فالحالة هادئة فى كل مكان.

حقق الله لمصر ما تصبو إليه من آمال وجعل النصر حليفها».

فرحة الشعب بالثورة

من هذه البيانات التى استمع الناس إليها من المذياع علم الشعب أنها الثورة، فقابلها بالبشر والارتياح وفرح لها المواطنون؛ إذ كان فساد الحكم قد بلغ ذروته، وكان الشعب يتطلع إلى الثورة كوسيلة لتحريره من النظم والأوضاع الفاسدة.

وفى صباح ٢٣ يوليه استقلّ اللواء محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر سيارة مكشوفة من سيارات الجيش تتقدمها سيارة جيب وتتبعها نحو عشر عربات، وسار الركب يخترق الشوارع والميادين، فاستقبلته جموع الشعب بالتحية والتصفيق والهتاف، وتجلت مظاهر الغبطة والابتهاج على المواطنين.

وفى يوم الخميس ٢٤ يوليه أذاع القائد العام البيان التالى موجهًا إلى أبناء وادى النيل:

«إخوانى أبناء وادى النيل – لشدّ ما يسرنى أن أتحدث إليكم مع ما أحتمله فى هذه اللحظات من مسئوليات جسام لا تخفى عليكم فقد حرصت على أن أحدثكم بنفسى لأقضى على ما ينشره خصومكم وخصوم الوطن من شائعات مغرضة حقيرة.

«لقد أعلنّا من البداية أغراض حركتنا التى باركتموها من أوّل لحظة. ذلك لأنكم لم تجدوا فيها ظلمًا لشخص ولا كسبًا لفرد بل إننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور.

«إن حركتنا قد نجحت لأنها باسمكم ومن أجلكم وبهديكم، وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم.

«بنى وطنى – إن كل شىء يسير على ما يرام وقد أعددنا لكل شىء عدّته فاطمئنوا إلى نجاح حركتنا المباركة واتجهوا بقلوبكم إلى الله العلّى القدير وسيروا خلفنا إلى الأمام.

«والله نسأل أن يسدد خطانا وأن يطهر نفوسنا وأن يعيننا على أن نسموا بوطننا إلى المكانة التى تنشدونها له، وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أن كل شىء يسير على ما يرام، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

استقالة وزارة الهلالى
٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

كانت وزارة أحمد نجيب الهلالى مجتمعة فى دار الوزارة بالإسكندرية ببولكلى (إيزيس الآن) منذ الصباح الباكر يوم ٢٣ يوليه، وأخذ الوزراء يبحثون موقفهم بعد شبوب الثورة، ولم يكن مضى على تأليف هذه الوزارة سوى ساعات معدودة، إذ قد ألفت يوم ٢٢ يوليه وحلف أعضاؤها يمين الوزارة الساعة الرابعة من مساء ذلك اليوم.

واتصل الهلالى تليفونيا من الإسكندرية بالقائد العام بالقاهرة وأبلغه أنه مستعد لإجابة طلبات الجيش، ولكن القائد العام أجابه بأن الجيش يريد تغيير الوزارة، وفهم الهلالى من حديثه أنهم يريدون من على ماهر أن يؤلف وزارة جديدة.

فلم ير الهلالى بدًّا من تقديم استقالته يوم ٢٣ يوليه، فقبلها فاروق.

تأليف وزارة على ماهر
٢٤ يولية سنة ١٩٥٢

فى صباح يوم ٢٣ يوليه زار بعض ضباط القيادة على ماهر فى داره بالجيزة، وأطلعوه على أهداف الثورة ورغبة الثورة فى أن يؤلف هو الوزارة، فطلب أن يكون تولية الوزارة الجديدة بالطريق الطبيعى وقتئذ، أى بطلب فاروق، وفى الساعة الثانية بعد ظهر ٢٣ يوليه حضر إليه القائد العام صحبة بعض زملائه ضباط قيادة الثورة وأبلغوه أنهم اختاروه لتأليف الوزارة الجديدة، واتفق وإياهم على أن يسافر إلى الإسكندرية فى صبيحة اليوم التالى (الخميس ٢٤ يوليه).

وقد سافر إليها فى الموعد المذكور، وقابل فاروق بقصر المنتزة، وكلّفه الملك السابق تأليف وزارة جديدة، فألفها يوم الخميس ٢٤ يوليه على النحو الآتى:

على ماهر للرآسة والداخلية والخارجية والحربية والبحرية. إبراهيم شوقى للصحة. إبراهيم عبد الوهاب للتجارة والصناعة والتموين. سعد اللبان للمعارف. محمد على رشدى للعدل. عبد الجليل العمرى للمالية والاقتصاد. ألفونس جريس للزراعة. محمد زهير جرانه للشئون الاجتماعية والمواصلات. محمد كامل نبيه للأشغال. فؤاد شيرين للأوقاف. عبد العزيز عبد الله سالم للشئون البلدية والقروية.

وعين على ماهر يوم ٢٤ يوليه حاكما عسكريا لأن الأحكام العرفية كانت معلنة فى أواخر عهد وزارة النحاس منذ حريق القاهرة.

منع المظاهرات

ورأت قيادة الثورة أن المظاهرات قد تؤدّى إلى اندساس خصوم الثورة بين المتظاهرين فقررت منع المظاهرات إطلاقًا.

فاروق يذعن

حينما قامت الثورة وفازت وصار إليها زمام الأمور، كان فاروق مقيمًا فى الإسكندرية بقصر المنتزة يعبث ويلهو، وفوجئ بالثورة من الأنباء التليفونية التى وردت إلى القصر، فقد وصلت الأخبار قبل قيام الثورة عن تحركات لبعض وحدات الجيش، ولم يصدقها فاروق، واستبعد وقوع ثورة، إلى أن تحقق النبأ بعد قيام الثورة فعلًا وإبلاغه أنباءها العامة، وفى الصباح الباكر علم أن الجيش سيطر على العاصمة، وعرف تفاصيل الثورة من طريق مخابراته ومن الإذاعات التى توالت من دار الإذاعة بالقاهرة.

ولم يكن فاروق يعرف ماذا كان غرض الثورة، ولم تكن البيانات الأولى للثورة تحدد ما اعتزمت عليه، فكان ظنّه أن حركة ٢٣ يوليه لا تعدو أن تكون انقلابًا عسكريًا محدود المدى يعقبه انقلاب وزارى يستهدف الإصلاح فحسب، ثم لا يلبث أن يلاحقه فاروق بالدسائس والمؤامرات فيعبث عبثه ثم تعود الأمور إلى ما كانت عليه من الفوضى والفساد.

ولكن قادة الثورة كانوا مصممين منذ الساعة الأولى على خلع فاروق، ورسموا الخطط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف الأول فى حزم وحسن تدبير، بعيدًا عن الاضطرابات والمفاجآت، قدر ما استطاعوا، وبأقل عدد من الضحايا، ونجحت خططهم، فكانت حقًا ثورة بيضاء لم ترق فيها الدماء.

وفى صباح ٢٣ يوليه، وقبل أن يعرف فاروق ماذا اعتزمته الثورة، بعث برسول خاص هو إيلى عامل اللاسلكى بالقصر إلى المستر جفرسون كفرى *Jefferson Caffery* سفير الولايات المتحدة فى مصر يدعوه لمقابلته، فجاء كفرى إلى قصر المنتزه، وتحدث معه حديثًا وجيزًا، انتهى بقول السفير إنه سيتصل بحكومته ويبلغه نتيجة اتصاله، فعلم فاروق أن لا فائدة ترجى من تدخله.

وانتقل القائد العام وفريق من قادة الثورة من القاهرة إلى الإسكندرية يوم

الجمعة ٢٥ يوليه، تقلّهم طائرة حربية، وظل بقية أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار برآسة جمال عبد الناصر فى القاهرة.

وزحفت قوّة من الجيش المنضوى تحت علَم الثورة على الإسكندرية بمدافعها ودباباتها وأسلحتها وذخائرها تمهيدًا لإملاء إرادة الثورة، وكان السبب الظاهرى لهذا الزحف تقوية الحامية الموجودة بالإسكندرية لحفظ الأمن والنظام فيها، أما السبب الحقيقى للزحف فقد كان خلع فاروق، وتولى زكريا محيى الدين قيادة التحركات الحربية بالإسكندرية، وانضمت قوّات الجيش والبحرية بالإسكندرية إلى الثورة، وكان قادة الثورة كما أسلفنا مصممين على خلع فاروق، ولم يكن هدفهم تطهير الجيش فحسب بل القضاء على حكم فاروق، وإنما نفذوا هدفهم تدريجيًا وعلى مراحل.

ففى يوم ٢٥ يوليه طلبوا من الملك السابق إبعاد ستّة من حاشيته وهم: أنطون بوللى مدير الشئون الخصوصية لفاروق، ومحمد حسن أمينه (خادمه) الخاص، وإلياس أندراوس المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية، ويوسف رشاد كبير أطباء اليخوت الملكية، وحسن عاكف طيار الملك الخاص، والأميرالاى محمد حلمى حسين مدير إدارة السيارات الملكية.

وقد أبلغ على ماهر إلى فاروق هذه الرغبة، فأذعن لها بعد تردد؛ إذ كان حريصًا على استبقاء هؤلاء الأشخاص فى خدمته، ثم خضع وأذعن للأمر الواقع، وقدموا استقالتهم وقُبلت.

وكان المطلوب إبعاد كريم ثابت أيضًا، ولكن تبين أنه استقال من قبل.

وقد تبين أن ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ كانت أبعد من أن تكون حركة محدودة المدى، فعندما قامت كانت قيادتها تعلن أن غرضها إصلاح الجيش من الفساد، وفرضت اللواء محمد نجيب قائدًا عامًّا للقوّات المسلحة، فأذعن فاروق، وسكت وسكتت الحكومة على ذلك.

ولم يكد يتم النصر الأوّل حتى فاجأته الثورة بتنحية وزارة الهلالى عن الحكم

فقبل طلبها ونحىّ وزارة الهلالى عن الحكم.

ثم فاجأته الثورة بأنها تريد على ماهر رئيسًا للوزارة، فأذعن لطلبها، وتألفت وزارة على ماهر، وظنّ فاروق أن الأمر سيقف عند هذا الحد.

ثم طلبت الثورة إخراج من رأت إخراجهم من حاشية فاروق من مناصبهم، فأذعن، وخرج أولئك المنبوذون واستقالوا من وظائفهم.

ولعلّ قادة الثورة قصدوا من هذه المطالب المتعاقبة أن يخفوا قصدهم الحقيقى الذى صمموا عليه قبل قيام الثورة، وهو خلع فاروق؛ لأنهم لو أعلنوا هذا القصد منذ الساعة الأولى لكان محتملا أن تضطرب الأمور وتسفك الدماء وتسود الفوضى، ولم يكن ذلك ضمن برنامجهم.

ولو كانت الثورة تستهدف إسقاط وزارة وقيام وزارة أخرى، أو إخراج بعض حاشية فاروق، لانتهت عند هذا الحدّ، ولكن تعاقب المطالب وإجابتها مطلبًا بعد مطلب يدل حقًا على أن - رأسًا مدبرًا - كان يرسم الخطط لنجاح الثورة واستقرارها.

وما من شك فى أن هذا الرأس كان منذ الساعة الأولى هو: جمال عبد الناصر.

انتقال فاروق من قصر المنتزه إلى سراى رأس التين

انتقل فاروق من قصر المنتزه إلى سراى رأس التين يوم ٢٥ يوليه ليلًا، وليس معروفًا على وجه التحقيق لماذا اختار هذا الانتقال، ولعله ظنّ أن وجوده فى سراى رأس التين يجعله أكثر أمانًا على نفسه وأقرب إلى الفرار بطريق البحر إذا حدثته نفسه بذلك، أو لعلها حركة عصبية قد ساورته دون تدبير أو تفكير سليم فى هذه الساعات العصيبة، وحين غادر قصر المنتزه ركبت معه زوجته ناريمان ونجله أحمد فؤاد ومربيته، وتولى هو قيادة السيارة وإلى جواره حسن عاكف طياره الخاص، ووصل إلى سراى رأس التين، ثم تبعته بناته فى سيارة أخرى.

وقد ساورته وقتًا ما فكرة الهرب منذ أن قدّم الجيش إليه بواسطة رئيس الوزارة طلبه إخراج السبعة المذكورين من رجال حاشيته، ولكنه وجد أنه لا يستطيع الرحيل بطائرته الخاصة؛ لأن القوات الجوية المصرية كانت مسيطرة على الإسكندرية، والمطارات كلها فى يد الجيش، ولم يستطع الرحيل بواسطة المحروسة لأن قيادة الثورة أصدرت إليها الأوامر بعدم التحرك، كما أمرت بعدم مغادرة أى سفينة من سفن البحرية ميناء الإسكندرية.

خلع فاروق
٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢

فى يوم السبت ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ ذهب القائد العام يصحبه البكباشى أنور السادات إلى دار الوزارة بيولكلى (إيزيس الآن) وقابلا على ماهر فى الساعة التاسعة صباحًا وسلّماه إنذارًا إلى فاروق بالتنازل عن العرش، وقد وضع مجلس قيادة الثورة صيغة هذا الإنذار. وهذا نصه:

«من الفريق (أركان الحرب) محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأوّل.

«إنه نظرًا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمّت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته.

«ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير.

«ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من

فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

«لذلك، قد فوضنى الجيش الممثل لقوّة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

الإسكندرية فى يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ هـ
يوليو سنة ١٩٥٢ **محمد نجيب**
فريق أركان حرب

وطلبا أن يتم التنازل قبل ظهر ذلك اليوم (٢٦ يوليه) وأن يغادر فاروق البلاد قبل الساعة السادسة مساء.

وقد ذهب على ماهر فى الساعة العاشرة صباحًا إلى سراى رأس التين وقابل فاروق وأبلغه شفويًّا إنذار قيادة الثورة، ونصحه بقبول طلبات الجيش.

وفى الظهر ذهب سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة إلى قصر رأس التين يحمل وثيقة التنازل عن العرش، وقدمها إلى فاروق ليوقعها، فقرأها فاروق ووقعها بإمضائه، وكان ذلك فى الفيلا الأنيقة المقامة بالجهة الغربية من الديوان الملكى، وقد لاحظ فاروق أن يده اهتزت حين التوقيع، فوقع الوثيقة مرة ثانية بأعلاها، وفى هذه اللحظة التاريخية سقط التاج والمُلْك عن فاروق بل عن أسرة محمد على كلها. وهذا نص وثيقة التنازل:

أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

«نحن فاروق الأوّل ملك مصر والسودان.

«لمّا كنّا نطلب الخير دائمًا لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها.

«ولمّا كنّا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة، ونزولاً على إرادة الشعب.

«قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

«صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ - ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢
فاروق».

وفيما يلى الصورة الزنكوغرافية لهذه الوثيقة الهامة التى أنهت حكم فاروق.

أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة

ونزولا على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢).

(الصورة الزنكجرافية لتنازل فاروق عن العرش - ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢)

لم تستعمل الثورة القوّة مع فاروق لإكراهه على النزول عن العرش، ولم يكن الأمر فى حاجة إلى قوّة معه، على أن قوّات الجيش ومعها أسلحتها ودباباتها قد حاصرت منذ ساعة مبكرة من صباح يوم السبت ٢٦ يوليه قصر رأس التين، وقصر المنتزه، وحاصرت قوّات الجيش فى القاهرة قصر القبة وقصر عابدين.

وقبل أن تخرج القوّات من ثكناتها إلى القصور عززت الحراسة فى أنحاء الإسكندرية والقاهرة بمزيد من الدبابات والمصفحات والجنود حرصًا على الأمن ولمواجهة الموقف.

ولما حاصرت قوّات الثورة القصور الملكية فكر فاروق فى المقاومة، ولكنه رآها غير مجدية، ووجد أن الشعب لا يؤيده، ورأى منه تأييدًا للثورة وابتهاجًا بها، فعدل عن المقاومة إذ رآها تعرض حياته للخطر، وفى أثناء حصار قصر رأس التين حيث كان فاروق فى لحظاته الأخيرة، خرجت رصاصة طائشة من مدفع كان مركبًا بأحد أبراج القصر، فلم تر القوّات المحاصرة بدًّا من إسكات هذا المدفع بعد أن أصيب ستة من جنود الحرس بجراح ولم يصيب أحد من رجال الجيش بسوء.

واستسلم فاروق واستعدّ لتنفيذ إنذار الجيش والرحيل عن البلاد قبل الموعد المحدد فى ذلك الإنذار.

رحيل فاروق عن البلاد

غادر فاروق قصر رأس التين، وسار إلى رصيف الميناء، وكان يرافقه لتوديعه على ماهر، وحضر أيضًا المستر جفرسون كفرى سفير الولايات المتحدة لوداعه؛ إذ طلب منه أن يكون إلى جواره ساعة رحيله ضمانًا لحياته. وهو السفير الأجنبى الوحيد الذى قابله فى الصباح وودّعه فى المساء، وقبل أن يصل فاروق إلى الميناء أنزل العلم الخاص به من فوق سارية القصر وطوى ثم سلم إلى على ماهر فسلّمه إلى فاروق.

واستقلّ فاروق لنشًا لتوصيله إلى المحروسة.

وفى الساعة السادسة إلّا خمس دقائق وصل اللنش إلى سلّم الباخرة المحروسة، وصعد إليها فاروق، وجاء محمد نجيب فى زورق خاص أقلّه إلى «المحروسة» مباشرة وصعد إليها ومعه مرافقوه: قائد الجناح جمال سالم والبكباشى حسين الشافعى واليوزباشى إسماعيل فريد، فودّع فاروق على ظهر اليخت، وقد صحبه فى رحلته إلى المنفى زوجته (ناريمان) وبناته.

وفى الساعة السادسة تمامًا من مساء ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ غادرت الباخرة المحروسة الميناء تقلّ الملك المخلوع، وخرجت من البوغاز فى الساعة السابعة والنصف وسارت إلى ميناء نابولى بإيطاليا.

والمحروسة هى بذاتها التى أقلّت جدّه الخديو إسماعيل إلى نابولى بعد خلعه عن العرش سنة ١٨٧٩[٦].

وعلى أثر إذاعة البيان الخاص بتنازل فاروق عن العرش خرج بعض ضباط الجيش فى سيارات مزوّدة بمكبرات الصوت وأخذوا يطوفون بأنحاء الإسكندرية والقاهرة حاثين المواطنين على التزام الهدوء والسكينة.
ونادى مجلس الوزراء يوم ٢٦ يوليه بأحمد فؤاد بن فاروق ملكًا، وأعلن أنه سيباشر سلطات الملك الدستورية إلى أن يسلمها إلى مجلس الوصاية.

إعادة انتخاب جمال عبد الناصر
رئيسًا للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار

فى اليوم التالى لرحيل فاروق عن البلاد - أى فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٢ - اجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار بالقاهرة برآسة جمال عبد الناصر وكان قد انتخب مرتين من قبل رئيسًا للهيئة بالإجماع.

(٦) انظر تفصيل ذلك فى كتابنا عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٧٦. طبعة سابقة.

وكان هذا هو أوّل اجتماع للهيئة بعد انتصار الثورة. فقدم جمال عبد الناصر استقالته من الرآسة.

فرُفضت استقالته بالإجماع، فأصرّ جمال على الاستقالة، فأجرى الانتخاب، فأعيد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا بالإجماع.

وتوالت اجتماعات الهيئة التأسيسية، وكان اجتماعها فى مبنى رآسة الجيش بكوبرى القبة.

لم يحدث تدخل أجنبى

إن فاروق هو العاهل الوحيد من أسرة محمد على الذى خُلع بإرادة الشعب.

لقد سبق أن خلع الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٩، ولكن خلعه كان بإرادة الدول الأوروبية وتواطئها مع الحكومة العثمانية[٧]. وخُلع الخديو عباس الثانى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بقرار من الحكومة البريطانية فى إبان الحرب العالمية الأولى[٨].

أما فاروق فكان خلعه بإرادة الشعب.

ولم يحدث تدخل أجنبى للحيلولة دون خلعه أو لإعادته إلى العرش.

وبدا الفرق واضحًا بين موقف بريطانيا إزاء الثورة العرابية سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢، وموقفها إزاء ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

ففى الثورة العرابية حاربت مصر بحجة الدفاع عن الخديو توفيق، ولم تقبل أن تمسّه الثورة العرابية بسوء، أما فى سنة ١٩٥٢ فقد لزمت جانب الصمت والسكوت بإزاء خلع فاروق.

(٧) عصر إسماعيل جزء ٢ ص ٢٧٣. طبعة سابقة.
(٨) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١٩. طبعة سابقة.

ولا شك أن هذا الفارق راجع إلى أن الاستعمار الأجنبى قد تراخت قبضته عن مصر وعن الشرق عامة، فلم يقو على التدخل سنة ١٩٥٢ كما تدخل سنة ١٨٨٢.

كان فى سنة ١٨٨٢ يملى إرادته بالقوّة على مصر وشعب مصر.

أما فى سنة ١٩٥٢ فكانت مصر قد خطت خطوات واسعة فى القوّة وفى الحركة القومية، وكانت قوّة الدول الاستعمارية أضعف من قبل، فيقظة الأمة وقوّتها، وما أصاب الاستعمار من الضعف والوهن، هما العاملان الجوهريان للحيلولة دون التدخل الأجنبى فى يوليه سنة ١٩٥٢، ولو أراد الاستعمار أن يتدخل لما وجد الوقت الكافى ليضرب ضربته؛ إذ أن الثورة كان لها فضل تدبير خططها وإنفاذها فى سرعة حاسمة جعلت بريطانيا أمام الأمر الواقع، فآثرت السكوت والتربص انتظارًا لما يأتى به الغد، وقد تراءى ضعف المخابرات البريطانية والأمريكية فى عدم اكتشافها لأسرار الثورة قبل أن تنشب، ففوجئت بثورة الجيش بحيث لم يكن فى استطاعة بريطانيا أن تضع أمامها العقبات والعراقيل مثلما فعلت سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢، فلقد كانت تكتشف خطوات الثورة العرابية خطوة فخطوة، على خلاف ما حدث سنة ١٩٥٢.

وبعد انتصار الثورة اتصلت قيادتها بالسفارتين الأمريكية والبريطانية وأبلغتاهما أن حركة الجيش هى حركة داخلية هدفها الإصلاح، وأنها لا تتصل من قريب أو بعيد بأية عوامل خارجية، واتصلت أيضًا بالسفارات الأجنبية وطمأنتها على أرواح الأجانب وأموالهم، وأكدّت حرص الجيش على الأمن والنظام، فلزمت السفارات الأجنبية عامة موقف الصمت والحياد.

واستبان من موقف الحكومة البريطانية بالذات أنها رأت من الحكمة أن لا تتدخل فى الأزمة إذا استمر الهدوء والنظام وعدم الاعتداء على الرعايا الإنجليز وعدم حدوث حركات شيوعية، وكان ونستون تشرشل Winston Churchill على رأس الوزارة البريطانية وقتئذ.

وكان السفير البريطانى رالف ستيفنسون Ralph Stevenson يمضى أجازته فى

بريطانيا عند قيام الثورة، وقابل فى لندن سلوين لويد Selwyn Lioyd وزير الدولة المعنى بالشئون الخارجية، كما قابل أنتونى إيدن Anthony Eden وزير الخارجية، واتفقوا على التريّث والانتظار.

وقفت الدول الأجنبية ولاسيما بريطانيا وأمريكا إذن وقفة الصمت والتريث إزاء خلع فاروق، واعتبرتا أن هذه الثورة من شئون مصر الداخلية، ولذلك لم تتدخل فى الأمر.

وأذاعت وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ يوليه بيانًا رسميًّا قالت فيه: إن بريطانيا ترقب بحذر شديد الموقف القائم فى مصر فى الوقت الحاضر ولكنها لا تنوى أن تتدخل فى هذه الحركة التى تعتبرها من صميم شئون مصر الداخلية ولن تتردد بريطانيا فى إتخاذ الإجراءات اللازمة فى حالة تعرض الأرواح والمصالح البريطانية للخطر.

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن السفير الأمريكى جفرسون كفرى أبلغ الحكومة المصرية أن الولايات المتحدة تعتبر الأحداث التى وقعت فى مصر مسألة داخلية.

وأعلن أنتونى إيدن فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢٨ يوليه أن الحكومة المصرية أبلغت بأن ليس لدى بريطانيا أية رغبة فى التدخل فى شئون مصر الداخلية.

ولم تبد صحف العالم أى عطف على فاروق.

وصرح يوم ٣١ يوليه متحدث رسمى بلسان وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا ستتمسك بموقفها الحيادى وبعدم تدخلها فى شئون مصر الداخلية، ثم قال ولكن بريطانيا لم تغفل واجبها فيما يتعلق بحماية أرواح رعاياها المقيمين فى مصر وكذا مصالحهم، فسلمت مصر وقتئذ من التدخل الأجنبى.

زعماء الأحزاب يهنئون قيادة الثورة

فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليه ذهب بعض زعماء الأحزاب إلى ثكنات مصطفى باشا برمل الإسكندرية[٩] حيث اتخذتها قيادة الثورة مقرًّا لها، وقابلوا القائد العام ليعبروا له عن تمنياتهم للثورة بالتوفيق والنجاح، وهم: أحمد لطفى السيد، إبراهيم عبد الهادى، محمد حسين هيكل، بهى الدين بركات، أحمد خشبه، طه السباعى، أحمد عبد الغفار، رشوان محفوظ، إبراهيم دسوقى أباظه، أحمد على علوبه، محمود محمد محمود، عبد السلام الشاذلى، وهم يمثلون السعديين والدستوريين والمستقلين.

وعلى أثر توجههم هناك قابلهم القائد العام. وأعرب أحمد لطفى السيد نيابة عن زعماء الأحزاب عن شعورهم الطيب نحو الحركة المباركة وشكرهم للضباط والجنود الذين أدّوا واجبهم بأمانة لتطهير البلاد، فردّ عليهم القائد العام شاكرًا.

وكذلك ذهب مكرم عبيد لتهنئة القائد العام بالنيابة عن حزب الكتلة الوفدية.

وكان مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى يصطاف فى أوروبا، فبادر بالعودة إلى مصر، فعاد ومعه فؤاد سراج الدين فى منتصف الساعة الثانية من صباح يوم ٢٧ يوليه وقابلا القائد العام وقال له النحاس: على أثر وصولى إلى أرض الوطن رأيت أن أوّل واجب علىّ أن أزور محرر الوطن وأن أرى من أنقذ شرف الوطن!

وذهبتُ أنا أيضًا لتهنئة القيادة باسم الحزب الوطنى[١٠].

---

(٩) هى الثكنات التى بمحطة مصطفى باشا (فاضل) من محطات ترام الرمل، وتسمى الآن ثكنات مصطفى كامل كما تسمى الآن المحطة محطة مصطفى كامل.

(١٠) وقابلت القائد العام فى القاهرة مع الأستاذ فكرى أباظه، وكررنا التهنئة بانتصار الثورة، وشكرته على قرار الثورة بالإفراج عن كتابى (الزعيم أحمد عرابى). وقال لى إن كتبى كانت الأساس للحركة التى قام بها الجيش وأنها ذخيرة وطنية للأمة.

إلغاء مصيف الوزارة بالإسكندرية

قررت الوزارة بجلسة ٢٤ يوليه إلغاء تصييف الحكومة بالإسكندرية وانتقالها إلى القاهرة ابتداءً من يوم الاثنين ٢٨ يوليه، وعقد أوّل اجتماع لمجلس الوزراء بالقاهرة يوم ٣٠ يوليه سنة ١٩٥٢.

ومن يومئذ ألغى مصيف الوزارة بالإسكندرية.

إلغاء الرتب والألقاب المدنية

وقرر مجلس الوزراء فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ إلغاء الرتب والألقاب المدنية، فلم يعد هناك بيك أو باشا، وأن يلقب رؤساء مجالس الوزراء العاملين والسابقين بلقب (الرئيس).

تعيين مجلس وصاية للعرش

وفى ٣٠ يوليه عين القائممقام محمد رشاد مهنّا وزيرًا للمواصلات، وكان ذلك تمهيدًا لتعيينه عضوًا بمجلس الوصاية للعرش.

وفى ٢ أغسطس قرر مجلس الوزراء تأليف هيئة الوصاية المؤقتة للعرش من الأمير محمد عبد المنعم، وبهى الدين بركات، ومحمد رشاد مهنا.

وفى ٢ أغسطس أيضًا صدر مرسوم بالعفو الشامل عن جرائم العيب فى الذات الملكية أو الملكة أو ولىّ العهد أو أحد أوصياء العرش أو توجيه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال الحكومة والتى تكون قد ارتكبت قبل العمل بهذا المرسوم.

تشريعات مالية – زيادة الرسوم الجمركية وزيادة الضريبة على الدخل

فى ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ زادت الوزارة الرسوم الجمركية على بعض الواردات ومنها الدخان لتغطية العجز فى إيرادات الجمارك.

وقررت أيضًا فى ٦ أغسطس فرض رسم إنتاج إضافى على بعض الأصناف من منتجات الصناعة المحلية.

وفى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بفرض ضريبة عشرة فى المائة على المبالغ والتحويلات المرخص بها للمسافر إلى الخارج.

وفى ١٢ أغسطس زيدت الضريبة على الدخل بصدور مرسوم بقانون، قضى بزيادة الضريبة العامة على الإيرادات بالنسبة للشرائح العليا وزيادة الضريبة النوعية على الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وعلى أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية.

وصدر فى ١٨ أغسطس مرسوم بقانون بفرض ضريبة على التركات مستحقة من يوم الوفاة، وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه، وزيدت ضريبة الأيلولة.

ومعنى ذلك أنه فى أغسطس سنة ١٩٥٢ صدرت تشريعات مالية ترمى إلى الحدّ من الدخول الكبيرة بزيادة فئات الضرائب المباشرة.

الدعوة إلى التقشف

ولمناسبة تحضير الميزانية الجديدة ١٩٥٢–١٩٥٣ دعا وزير المالية عبد الجليل العمرى إلى سياسة التقشف.

الدعوة إلى تطهير الأحزاب ورفضها

أذاع القائد العام بعد منتصف ليلة ٣١ يوليه سنة ١٩٥٢ بيانًا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش، وأن تعلن الأحزاب برامجها محدودة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره.

ولكن هذه الدعوة لم تقابل من الأحزاب مقابلة جدية، وظنت الأحزاب أن ثورة ٢٣ يوليو ما هى إلّا انقلاب وزارى محدود المدى، قصير العمر، وأنه لا يلبث أن تطوى صفحته فتعود سيرتها الأولى من التطاحن على مقاعد الحكم واحتراف السياسة.

وحمل على ماهر على الأحزاب، وقال بلزوم تطهيرها، وقال إن النظام البرلمانى لم يستطع خدمة البلاد لتأثره بمناورات الأحزاب التى تستهدف مصالحها الخاصة.

وصرح فى حديث له بأن الأحزاب تكون قوّة تركيز للوحدة القومية، ولكن الأحزاب الحالية فى مصر هى قوّة تركيز للتدخل الأجنبى، وأننا أوضحنا للأحزاب القواعد الصحيحة التى يجب أن تقوم عليها، فإذا لم تنفذها ولم يعملوا بها فإننا نفرضها عليهم.

وأذاع فى ١٠ أغسطس بيانًا خطيرًا حمل فيه على الأحزاب حملة شعواء وقال إن الشعب يضيق ذرعًا بالأحزاب، وأن الخصومة الحزبية وصلت إلى حدّ الجريمة، وإن الحياة البرلمانية لن تتطهر إلّا بتطهير الأحزاب، وقال فى موطن آخر: إن الأحزاب بوضعها الراهن مقضىٌّ عليها، فإما تنظيم وازدهار، وإما زوال وانهيار!

وأذاعت قيادة الثورة فى الوقت نفسه بيانًا بأن الانتخابات ستجرى فى شهر فبراير سنة ١٩٥٣ لإعطاء فرصة كافية للأحزاب لتطهير صفوفها تطهيرًا كاملًا.

وكان لإذاعة القيادة وإذاعة على ماهر فى يوم واحد معنى واضح مفهوم، ودعوة صريحة للأحزاب أن تطهر نفسها.

على أن الأحزاب لم تفكر جديا فى تطهير صفوفها، وظلت تنتظر وتتربص أن يجىء الوقت المناسب للتخلص من الثورة فتعود إلى الحكم.

وأخذت تتظاهر بقبول دعوة التطهير وتنشر برامجها وتعلن عن نفسها بعبارات برّاقة جوفاء، وظهر تجاهلها للثورة فى كونها بدأت تعاملها كما كانت معاملتها السابقة للقصر الملكى فيأخذونها بالصبر والمطاولة حتى ينالوا بغيتهم.

ففى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ قرر الوفد المصرى فصل اثنى عشر عضوًا من أعضاء الهيئة الوفدية اتضح أنهم أعضاء ثانويون ليسواهم المقصودين بدعوة التطهير، وهم: من الوزراء السابقين عبد اللطيف محمود، حامد زكى، حسين الجندى، ومن الشيوخ والنواب أحمد قرشى، أحمد عثمان حمزاوى، محمود عثمان حمزاوى، شحاته متولى، سليمان عبد الفتاح، أمين المغربى، عبد الرحيم مكاوى، يحيى محمد مصطفى، حسن السيد فوده، مهنى إمام قرشى، مهنى شريف قرشى.

وقد تلا فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد قرار فصل هؤلاء الأعضاء، فكان هذا القرار استجابة صورية لدعوة التطهير مع إبقاء كيان الوفد كما كان من قبل.

وأصدر الحزب السعدى يوم ٢٨ أغسطس بيانًا بأن إبراهيم عبد الهادى رئيس الحزب تنحى عن رياسته وأن حامد جودة تنحّى عن وكالة الحزب.

وقررت لجنة الحزب الرئيسية وقف صدور صحيفة الأساس (لسان حال الحزب السعدى)، وألفت لجنة مؤقتة لمكتب الحزب برآسة محمود غالب تمهيدًا لرآسته للحزب، ونشرت صحيفة الأساس لسان الحزب هذه القرارات، وزار فريق من أعضاء مجلس إدارته القائد العام يوم ٢٨ أغسطس وأبلغوه ما صدر من قرارات، فرحب بها وبالروح الطيبة التى استجابت بسرعة إلى داعى الوطنية والإصلاح.

وفى مساء ٢٨ أغسطس توجه مندوب القيادة إلى نادى سعد زغلول (نادى الحزب السعدى) وقابل إبراهيم عبد الهادى وشكر له موقفه فى التنحّى عن رآسة الحزب.

ولكن حامد جودة ما لبث أن أعلن أنه لم يتنحّ عن وكالة الحزب، ثم تنصل

إبراهيم عبد الهادى بعد ذلك عن تنحّيه هو أيضا.

أما حزب الأحرار الدستوريين فقد صرح رجاله بأنهم ليسوا فى حاجة إلى التطهير!

وظهر أن دعوة تطهير الأحزاب لم تلق مجيبًا، فكان لهذا الموقف أثره فى قيادة الثورة، فصرح القائد العام بأنه من المحتمل أن يصبح تدخل الجيش أمراً ضروريا إذا فشلت الأحزاب السياسية فى تطهير نفسها وأن إبعاد عناصر الفساد شرط جوهرى للعودة إلى حكومة برلمانية أمينة.

وقال متحدث باسم قيادة الثورة تعقيبًا على ما جاء فى الصحف من أن الجيش سيتدخل وقت اللزوم إذا لم يتم تطهير الأحزاب على الوجه الأكمل: إن الجيش لايُهزم، وحينما قال الجيش إنه سيمضى فى معركة التطهير كان يعنى ما يقول، وقال إن النتيجة الحتمية لعدم السير فى التطهير هى حلّ الأحزاب.

وقال القائد العام إننا لن نتهاون فى أى أمر من أمور التطهير مهما يكن، وإننا ننصح ثم نحذر ثم ننذر، وإلاّ فلنا مع الأحزاب شأن آخر وإن برامج الأحزاب المصرية واحدة وهى تقوم على الأشخاص دون المبادئ.

لم تكترث الأحزاب لهذه النذر وظلت سادرة فى أوهامها تنتظر الوقت المناسب لتنقض على الثورة.

وقد عبّر جمال عبد الناصر تعبيرًا دقيقًا عن هذه الحالة بقوله فى خطبة له بشبرا الخيمة يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣: «إننا لم نقم بهذه الثورة لكى نحكم أو نقود، بل أقول أكثر من ذلك إنه كان من أوّل أهدافنا أن نعيد الحياة النيابية الحقة، وقد نجحت الثورة وخرج الملك، وبدأنا ننفذ أوّل خطوة وهى إعادة البرلمان الذى كان منحلا وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع، كان الواحد منهم يجىء ويجلس معنا، ثم يخرج فيقول: أنا حطيتهم فى جيبى، دول شوية عيال، حينذاك اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية، لقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب

بإلغاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية بكل جرأة وبكل صراحة، فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبقة محترفى السياسة ومحترفى الحكم».

الدسائس والمؤامرات الأولى لإحباط الثورة
حوادث الشغب فى كفر الداور

منذ اليوم الأوّل للثورة بدأت الدسائس والمؤامرات تعمل لإحباطها، وأخذ خصومها تحت ستار الصمت والسكوت والتظاهر بالرضاء عن نجاحها يدبرون لها المكايد ويترقبون أن تضطرب الأمور وتعود سيرتها الأولى من الفوضى والانتكاس، فلم تكد تمضى عشرون يومًا على شبوب الثورة حتى ظهر فى الأفق النذير الأوّل لمحاربتها من ناحية الجبهة الداخلية، ذلك أنه فى ١٢ و ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ حاول بعض المغرضين الإخلال بالأمن العام ودفع الطبقات العاملة إلى الفتنة والهياج، فقاموا بإثارة الشغب بين عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار أدّى إلى حدوث مظاهرات وإضراب عام بين العمال البالغ عددهم نحو عشرة آلاف عامل، وأعقب الإضراب إشعال النار فى سيارات الشركة بينما انهمك فريق آخر من المشاغبين فى إحراق مكاتب الشركة ومهاجمة المصنع بقصد إتلافه، ولما استفحلت الفتنة استنجد رجال الإدارة بالجيش فى الإسكندرية ورجال المطافىء، ووقع اشتباك بين العمال المضربين المعتصمين داخل المصنع ورجال الجيش والبوليس قتل فيه جنديان من أفراد الجيش وجندى بوليس واحد، وثلاثة من العمال المشاغبين وجرح ٢٨ مصابًا.

عالجت الثورة هذه الحوادث بالحزم والشعور بالمسئولية، واستطاعت أن تسيطر على الموقف، وشكلت محكمة عسكرية عليا لمحاكمة المتهمين فيها والمسئولين عنها، وتبين من التحقيق أن حوادث الشغب هذه لم تكن مرتجلة بل دُبرت بإحكام، وأن العمال المشاغبين والمضربين لم تكن لهم مطالب جماعية قبل هذه الحوادث، وأنهم كانوا من أحسن الطبقات العاملة أجورًا ومسكنًا ومعيشةً، وأن الشركة كانت

تعاملهم معاملة حسنة، ولا يمكن أن تكون ثورة هؤلاء العمال قد نتجت من سوء المعاملة، فقد كانت تعطيهم أجورًا مجزية، وبنت لهم منازل سكنية تؤجرها لهم بأجور زهيدة بما فيها المياه والنور، كما أنشأت لهم مطعمًا يقدم لهم الوجبات بأجور جدّ زهيدة، وأعدت لهم عيادة طبية وصيدلية تصرف لهم الدواء بالمجان، وأنشأت لهم ناديًا رياضيا، ودارًا للسينما، هذا فضلا عن أن الشركة مؤسسة مصرية صميمة تابعة لبنك مصر، ولم تتقدم منهم شكوى من ناحية معاملتهم، فعلام إذن كان إضرابهم؟ وفيم كان إشعالهم الحرائق وإتلاف محتويات المصنع وآلاته التي هي مورد أرزاقهم؟

لا شك أن ثورة هؤلاء العمال كانت حركة مدبرة من بعض المحرضين الذين أرادوا محاربة ثورة ٢٣ يوليه والتمهيد لفشلها بإحداث اضطرابات وفتن في داخل البلاد تظهرها بمظهر العجز عن حفظ الأمن.

قد يكون المحرضون لهؤلاء العمال بعض الإقطاعيين ممن كانت لهم صلة بمجالس إدارة بعض الشركات في تلك المنطقة، وكلهم كانوا من أعوان السراي وبعض موظفي الإدارة من صنائع العهد الماضي. وقد قبضت النيابة على رئيس لجنة الوفد بكفر الدوار بتهمة التحريض على حوادث الشغب، ولكن أفرج عنه لعدم كفاية أدلة الاتهام.

وتبين من سرعة تعاقب حوادث الشغب أنه لولا قوّة الجيش وتدخله السريع لقمع الفتنة لتعددت وقائع الشغب في أنحاء متفرقة وتجددت أحداث مشابهة لحوادث حريق القاهرة. تلك الحوادث التي لم تقمع إلّا حين تدخل الجيش وأعاد النظام في يناير سنة ١٩٥٢.

وقد حكمت المحكمة العسكرية العليا في ٨ أغسطس بالإعدام على محمد مصطفى خميس أحد عمال المصنع وقائد الشغب، وعلى محمد حسن البقري، ونفذ فيهما حكم الإعدام بسجن الحدرة بالإسكندرية.

وحكم على آخرين بالسجن والغرامة.

فاستتب الأمن والنظام في هذه المنطقة وفي غيرها.

تعديل فى وزارة على ماهر

فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢ استقال من الوزارة محمد كامل نبيه وزير الأشغال، وعبد العزيز عبد الله سالم وزير الشئون البلدية والقروية، وأدخل فى الوزارة إبراهيم بيومى مدكور وزيرًا لوزارة جديدة هى وزارة الإنشاء والتعمير، ومحمود محمد محمود وزيرًا للمواصلات، ومراد فهمى وزيرًا للأشغال، ونور الدين طراف وزيرًا للشئون البلدية، ومريت غالى وزيرًا للشئون القروية.

ويلاحظ أنه لم يكد يحدث هذا التعديل فى وزارة على ماهر يوم ٦ منه حتى استقالت هى كلها فى اليوم التالى (٧ سبتمبر) كما سيجىء بيانه.

* * *

الفصل الثانى

الثورة فى الحكم

استقالة على ماهر

٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢

لم يتجاوب على ماهر مع الثورة فى أوّل مشروع إصلاحى تقدمت به، وهو تحديد الملكية الزراعية.

وإذْ رأت الثورة أنه قد أبطأ فى إصدار قانون تحديد الملكية الزراعية، وبدا منه أنه يضع العقبات أمام صدوره ويجتمع بكبار الملاك من معارضى هذا القانون، مما شجعهم على التكتل لإحباط المشروع، وكان يساندهم فى ذلك رجال الأحزاب الذين يريدون خلق العقبات لزعزعة مركز الثورة، فلم تر الثورة بدًّا من تنحية على ماهر لتحقيق أهدافها ومشروعاتها.

ففى يوم الأحد ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قدم على ماهر استقالة وزارته إلى مجلس الوصاية، وقبلت فورًا.

وصرح للصحفيين بعد استقالته أنه رأى أن الوقت أصبح مناسبًا لأن تجتمع السلطة فى يد واحدة، وفى قوّة واحدة، وأن استقالته تمت بالاتفاق التام مع قيادة الثورة.

وتدل الظروف والملابسات على أن تباطؤ وزارة على ماهر فى إصدار قانون الإصلاح الزراعى كان من أهم أسباب استقالته، وأن معارضة الأحزاب السياسية للتطهير ومعارضة كبار الملاك لمشروع قانون الإصلاح الزراعى، قد أخذت تشتدّ وتتبلور، مما عجل بالثورة أن تتولى الأمر بنفسها، لأنها رأت أن على ماهر يبدى

عطفًا كبيرًا على كبار الإقطاعيين، واجتمع وإياهم فى قاعة مجلس الوزراء، مما شجعهم على إقامة العقبات فى سبيل قانون الإصلاح الزراعى.

حركة اعتقالات كبرى

وكان أوّل عمل هام لقيادة الثورة بعد استقالة على ماهر اعتقال عدد كبير من الشخصيات من رجال السراى ومن رجال الأحزاب بحجة أنهم كانوا يقومون بدعاية واسعة النطاق ضدّ الثورة ومشاريعها، مثل: عباس حليم، وسعيد حليم، وإلهامى حسين، وإبراهيم عبد الهادى، وأحمد نجيب الهلالى، وفؤاد سراج الدين، وحافظ عفيفى، ومرتضى المراغى، ووحيد شوقى، وحسن يوسف إلخ.

وبلغ عدد المقبوض عليهم ٧٤ شخصًا بعد من أضيف إليهم فى الأيام اللاحقة من الأسرة المالكة وزعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية، وقد اعتقلوا جميعًا بالمدرسة الثانوية العسكرية.

وقد نشرت القيادة العامة للقوّات المسلحة بعد هذه الاعتقالات بيانًا قالت فيه إن الأحزاب والهيئات تقاعدت عن تنفيذ التطهير ولجأت إلى المراوغة والتحايل مما اضطر القيادة إلى القبض والتحفظ على بعض الأفراد ممن تحوم حولهم الشبهات لتعطى الجهات المختصة الفرصة لإجراء عمليات التطهير فى جوّ لا يسوده تأثيرهم ونفوذهم وحتى يستطيع كل من لديه معلومات أو بيانات ضدّ أحدهم أو غيرهم أن يدلى بها فى جوّ من الحرية والاطمئنان.

وفى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٢ أفرج عن بعض المعتقلين ثم أفرج تدريجًا عن الآخرين بعد انتهاء التحقيق معهم، ولم يبق إلّا من وجهت إليهم تهم معينة فى قضية مقتل حسن البنا ومقتل الضابط عبد القادر طه.

تأليف وزارة محمد نجيب
٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢

فى اليوم الذى استقالت فيه وزارة على ماهر، ألف محمد نجيب وزارة مدنية برياسته، وقد شكلت من كل من: محمد نجيب للرآسة والحربية والبحرية، وسليمان حافظ نائبًا لرئيس الوزارة ووزيرًا للداخلية، عبد الجليل العمرى للمالية، عبد العزيز عبد الله سالم للزراعة، مراد فهمى للأشغال، نور الدين طراف للصحة، أحمد حسنى للعدل، إسماعيل القبانى للمعارف، حسين أبو زيد للمواصلات، أحمد فراج طايع للخارجية، عبد العزيز على للشئون البلدية والقروية، أحمد حسن الباقورى للأوقاف، محمد فؤاد جلال للشئون الاجتماعية، محمد صبرى منصور للتجارة والصناعة، فريد أنطون للتموين، فتحى رضوان وزير دولة، واحتفظ محمد نجيب بالقيادة العامة للقوّات المسلحة فى مرسوم تأليف الوزارة، وقال فى كتاب قبوله تشكيل وزارته: «ولقد تواصيتُ وإخوانى منذ البداية على أن ندع الحكم لرجال السياسة، وقد كنا فى هذا نعلن ما نبطن، ولكن اقتضت ضرورات الإسراع بالأعمال التى استهدفتها الحركة أن ننسقّ العلاقة بين الجيش والسياسة، فنزلتُ على مقتضى هذا الحال وقبلتُ أن أرأس الوزارة وأن أنهض بأعباء وزارة الحربية والبحرية مع احتفاظى بالقيادة العامة للقوّات المسلحة ضنًا بالوقت من أن يضيع فى مشاورات بين القيادة والوزارة لا غنى عنها فى ذاتها».

قانون الإصلاح الزراعى
٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢

كان أوّل عمل لوزارة محمد نجيب إصدار قانون الإصلاح الزراعى، وهو القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، وقانون تنظيم الأحزاب السياسية (رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) وقد صدرا فى يوم واحد - ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢.

وقانون الإصلاح الزراعى قد حدّد نصاب الملكية الزراعية، فقضى بأنه لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان، وله فوق ذلك أن يتصرف إلى أولاده فى مساحة أخرى لا تزيد على مائة فدان.

وللشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتى فدان من الأراضى التى تستصلحها لبيعها.

ويجوز كذلك للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها، ويجوز للشركات الصناعية أن تمتلك مقدارًا من الأراضى الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعى ولو زاد على مائتى فدان.

وتستولى الحكومة على الزائد عن هذا النصاب، وحددت فترة الاستيلاء بخمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية.

ولا يعتد بتصرفات المالك عمومًا منذ ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، وتصرفاته لفروعه منذ يناير سنة ١٩٤٤.

وقدر ثمن الفدان من الأراضى المستولى عليها بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية، وقدرت القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان.

وأجاز القانون للمالك فى خلال خمس سنوات أن يتصرف بنقل ملكية مالم تستول عليه الحكومة من أطيانه الزائدة على مائتى فدان إلى صغار الزراع الذين تكون حرفتهم الزراعة ولا يزيد ما يملكه كل منهم على عشرة أفدنة.

وللمالك الذى تستولى الحكومة على الزائد من ملكه الحق فى تعويض تؤديه له الحكومة يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض، مضافًا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار، وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية. ويؤدّى التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣٪[1]

(١) بموجب القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ عدلت الفائدة إلى ١,٥٪ تستهلك خلال أربعين سنة.

تستهلك فى خلال ثلاثين سنة، وللملاك أن يؤدّوا من هذه السندات ضريبة التركات والضرائب الإضافية على الأطيان وثمن الأراضى البور التى قد يشترونها من الحكومة لاستصلاحها.

وتوزع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة، ويشترط فيمن توزع عليه الأراضى أن يكون مصريا حرفته الزراعة وأن يقلّ ما يملكه عن خمسة أفدنة، وتقدر ثمن الأرض الموزعة بمبلغ التعويض الذى تؤدّيه الحكومة فى سبيل الاستيلاء عليها مضافًا إليه فائدة سنوية ٣٪ ومبلغ إجمالى قدره ١٥٪ ويؤدّى الثمن أقساطًا سنوية متساوية فى مدى ثلاثين عامًا.

ولا ريب أن هذا القانون هو إصلاح هام حققته الثورة، وهو علاج اقتصادى واجتماعى لحالة كانت تشكو منها البلاد، ووسيلة تقلل الفوارق الجسيمة بين الطبقات.

لقد كانت البلاد تشكو سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية، ويظهر سوء التوزيع من إلقاء نظرة على عدد الملاك قبل سنة ١٩٥٢ ومقدار ما كانوا يملكون، ونسبة صغار الملاك إلى كبارهم فى مجموع هذه الأراضى، ومن هذا الإحصاء يتضح ما يلى:

كانت مساحة الأرض المنزرعة ٥,٩٦٢,٦٦٢ فدانًا، وكان مجموع ملاكها ٢,٧٦٠,٦٦١ مالكا.

فإذا نظرنا إلى الملكيات الصغيرة فإننا نجد أن:

١ – ١,٤٥٩,١٦٧ مالكا يملك كل منهم لغاية نصف فدان مجموع ملكياتهم ٤١٣,٥٥١ فدانًا.

٢ – ٥٢٢,١٦٢ مالكًا يملك كل منهم أكثر من نصف فدان ومجموع ملكياتهم ٣٥٦,٦٩٥ فدانًا.

٣ – ٣٢٧,٦١٢ مالكًا يملك كل منهم أكثر من فدان إلى فدانين ومجموع

ملكياتهم ٤٤٩,١٨٦ فدانًا.

٤ - ١٥٣,٢٩٣ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ٢ لغاية ٣ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٣٥٤,٨٥٥ فدانًا.

٥ - ٨١,٣٦٦ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ٣ لغاية ٤ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠١٧ فدانًا.

٦ - ٥٦,٥٨٩ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ٤ لغاية ٥ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠١٧ فدانًا.

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكًا كانوا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٧٪ من الأراضى المنزرعة.

وأن ٢,٣٠٨,٩٥١ يملك كل منهم أكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ١,٢٣٠,٠٦٢ أى أن ٨٤٪ من الملاك يملكون ٢١٪ من الأرض.

وأن ٢,٦٠٠,١٩٩ مالكًا لا يملك كل منهم أكثر من خمسة أفدنة.

ومجموع ملكياتهم ٢,١٠١,٢٧٦ أى أن ٩٤٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ من الأرض.

وإذا نظرنا إلى الملكيات الكبرى فإننا نجد أن:

٦١ مالكًا كان يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧,٢٠٨ فدانًا.

٢٨ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ١٥٠٠ فدان إلى ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٩٧,٤٥٤ فدانا.

٩٩ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ١٢٢,٢١٦ فدانًا.

٩٢ مالكًا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ فدان إلى ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦,٤٨٣ فدانا.

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكا كانوا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان.

أى أن ١ على ١٠,٠٠٠ من الملاك يملكون حوالى ١٠٪ من الأرض.

وإذا نظرنا إلى الملكيات التى تزيد على ٢٠٠ فدان فإننا نجد أن:

٢٢١٥ مالكا يملكون ١,٢٠٨,٤٩٣ فدانا.

أى أن ٨ على ١٠,٠٠٠ من الملاك يملكون ١٩٪ من الأرض[٢].

وواضحٌ من هذا البيان مبلغ سوء توزيع الملكية الزراعية، وهذا التوزيع السيىء جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم نحو ربع فدان، وهو مقدار لا يكفى لسدّ حاجة هذه الطبقة من السكان، إذ لا يزيد دخل الفرد منهم فى السنة عن مبلغ تافه لا يكفى للقوت الضرورى للمالك وعائلته، أما غير الملاك وهم الغالبية العظمى من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفى لقوتهم الضرورى، لأنهم لا يملكون شيئًا، وهذا لا ريب من أسباب انتشار الفقر فى البلاد، خصوصًا إذا لوحظ أن الملكية تتفتت بالتوريث، فتهبط نسبة ملكية الفرد من هذه الطبقة تدريجا على توالى السنين.

ذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن علاج هذه الحالة إنما يكون باستصلاح الحكومة الأراضى البور وتوزيعها على صغار الملاك بأسعار وشروط سخية، وهذه الوسيلة مع نفعها لا يمكن أن تؤدّى إلى علاج ناجع لحل مشكلة الفقر، لأنها محصورة فى دائرة ضيقة لا تتجاوز بضع مئين من الأفراد، ومع الزمن آلاف منهم، على حين أن المشكلة تعمّ الملايين، ومن الواجب أن تعمل الدولة على خلق ملكيات صغيرة ومتوسطة فى أوسع دائرة، لأن المجتمع يرقى بها ماديا وأدبيا، ومالم تتسع رقعة الملكيات المتوسطة والصغيرة فإن مشكلة الفقر تبقى مضروبة على البلاد.

والعلاج الرئيسى لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات

---

(٢) هذا الإحصاء مأخوذ عن المذكرة التفسيرية لقانون الإصلاح الزراعى، وهو يختلف قليلا عن الإحصاء الوارد فى الجزء الثانى من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص ٣٥٣ (طبعة سابقة) بسبب الفروق التى ظهرت بين إحصاء سنة ١٩٤٦ وإحصاء سنة ١٩٥٢ عام صدور هذا القانون.

الكبيرة، ووقف هذه الزيادة، ذلكم هو السبيل لنشر الملكيات الصغيرة، ثم إنه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع فى أسعار الأطيان، فإن تهافت كبار الملاك على زيادة ما يمتلكون من شأنه أن يرفع أسعار الأطيان ارتفاعًا لا يتناسب مع غلتها الحقيقية، وارتفاع أسعارها يؤدّى إلى ارتفاع الإيجارات، وهذا يدعو إلى غلاء المعيشة، وبالتالى إلى ازدياد الضيق فى البلاد، وعلاج هذه الحال يكون بتحويل إجبارى لرءوس الأموال من استثمارها فى شراء الأطيان إلى استثمارها فى الصناعة، ولا يتم ذلك إلّا بتحديد نصاب الملكية الزراعية، وبذلك يتحول استثمار الأموال إلى الميادين الصناعية، فتزداد ثروة البلاد ويرتفع تبعًا لذلك مستوى المعيشة بين الأهلين.

ومن مزايا هذا النظام أنه يساعد علي انتشار التعاون الزراعى؛ لأن التعاون لا ينجح إلّا بين ملكيات صغيرة أو متوسطة، وقلما يلقى نجاحًا بين أصحاب الملكيات الكبيرة، لأنهم ليسوا فى حاجة إليه، ولا جدال فى أن التعاون هو من الوسائل الناجعة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى.

وقد يعترض بعضهم على تخصيص الملكية الزراعية بالتحديد دوو الملكية الصناعية والتجارية مثلا، ويتساءلون إذا كان مبدأ تحديد الملكية عادلًا فلماذا لا يطبق على الصناعة والتجارة؟

والردّ على ذلك أن الصناعة الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير، بخلاف الزراعة فإنها تجود فى الملكيات المتوسطة التى يباشر أصحابها زراعتها بأنفسهم أكثر مما تجود فى الملكيات الكبيرة، فالإنتاج القومى يزداد كلما كثرت الملكية المتوسطة والصغيرة، على أن لا تتفتت هذه إلى الدرجة التى ترادف الفقر، بخلاف الإنتاج الصناعى، فإنه ينمو كلما اتسع مداه وزادت رءوس أمواله، وتوحدت إدارته، اعتبر ذلك فى المصانع الكبرى، وقارن بين إنتاجها وإنتاج المصانع الصغيرة أو الصنائع اليدوية، فإنك ولا شك تجد أن الإنتاج يتضاعف فى ظل الإنتاج الصناعى الكبير.

لذلك لا يكون من مصلحة الإنتاج القومى ولا من العدل الاجتماعى تفتيت الملكية فى الصناعة، وكذلك الشأن فى التجارة، وبخاصة التجارة الخارجية، وهذا هو الفارق بين الزراعة والصناعة والتجارة.

هذا إلى أن الأساس الاقتصادى السليم للحياة الزراعية أن الزراعة يجب أن تكون وسيلة للعيش الرغد لا وسيلة لاستغلال المال، وإذا زادت رقعة الأرض عن حدٍّ معين انقلبت وسيلة لاستغلال المال تؤدّى إلى استعباد الزراع. وهذا ما لا ينبغى أن يكون.

ولكن السعى إلى تحديد الملكية الزراعية قد باء بالفشل فى عهد النظام الملكى، وكانت كل محاولة من هذا القبيل مقضيًا عليها بالإخفاق؛ لأن النظام الملكى، وخاصة إذا اقترن بالاستبداد والاعتساف، كما كان فى مصر، يتعارض والعدل الاجتماعى.

لقد بُذلت فى سنة ١٩٤٥ محاولة تشريعية لتحديد الملكية الزراعية، ولكنها انتهت بالإخفاق، ففى تلك السنة تقدم المرحوم محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ - وكان عضوًا فيه - بمشروع متواضع فى تحديد نصاب الملكية الزراعية، وأحيل المشروع إلى لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس، وانتهت إلى قراره فى وضع مخفف يقضى بعدم جواز زيادة ملكية الفرد على مائة فدان مما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضًا زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب، ونصّ المشروع على عدم سريان القانون على الملاك الموجودين وقت صدوره، ولا على ورثتهم.

ومع أن المشروع كما ترى لم يكن يسرى على الماضى، فإنه لقى معارضة شديدة فى مجلس الشيوخ، إذ عارضته أغلبية أعضائه، وكان معظمهم من كبار الملاك، كما عارضته الحكومة، فقرر المجلس رفضه بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧.

وقد قلتُ فى سنة ١٩٤٩ تعقيبًا على هذا الرفض فى الجزء الثانى من كتاب (فى أعقاب الثورة): «ومن يومئذ كتب على هذا المشروع أن لا يرى حتى الآن وجه النهار، ولعل الزمن كفيل ببعثه من جديد، فى يوم غير بعيد[٣]».

ولم يكن هذا اليوم منتظرًا ولا ممكنًا والنظام الملكى قائم يتولاه فاروق، فكان لابدّ من ثورة لتحديد الملكية الزراعية.

(٣) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٥٨ (طبعة سابقة).

هذا، وبموجب قانون الإصلاح الزراعى قد استولت الهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى على ٤٢٠,٠٠٠ فدان كانت زائدة عن الحدّ فى ملكية ١٧٦٨٠ مالكا بخلاف ١٤٥,٠٠٠ فدان تخضع للقانون وتصرف فيها ملاكها السابقون فى حدود ملكيات صغيرة مساحتها خمسة أفدنة لصغار الزراع. وتقرر أيضًا ضمّ أراضى وزارة الأوقاف إلى الإصلاح الزراعى لتوزيعها وتزيد مساحتها على ٢٠٠,٠٠٠ فدان وبذلك تكون مساحة الأراضى التى تقرر توزيعها ما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ فدان. وبانتهاء التوزيع يكون قد انتفع بتملك الأرض الزائدة عن الحدّ المقرر فى ملكية الملاك ١,٥٠٠,٠٠٠ من المواطنين بما فيهم أفراد عائلات الملاك الجدد.

قانون تنظيم الأحزاب السياسية

أما قانون تنظيم الأحزاب السياسية فقد صدر كما أسلفنا فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢، ونصّ على أن المقصود بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم، وقضى بأن من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول، وأن يشفع هذا الكتاب ببيان عن نظام هذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية، ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب فى خلال شهر من تاريخ إخطاره، وفى حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإدارى لتفصل فى جلسة تحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض.

وألزم القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتمّ الصرف منها، ونصت المادة ١٦ منه على أن الأحزاب القائمة عند العمل به تعيد تكوينها وفقًا لأحكامه.

وقضى القانون بعقاب الأمناء على أموال الحزب بالحبس إذا تخلفوا عن إيداع أمواله فى المصارف العمومية عن خمسة عشر يومًا من تاريخ العمل به.

وحظر على رئيس الحزب أو أعضاء مجلس إدارته أن يكون أيهم عضوًا مديرًا أو

عضوًا فى مجلس إدارة شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة.

وقد قدم الوفد إخطاره تنفيذًا لهذا القانون، وجعل مصطفى النحاس رئيسا فخريًا له، وبذلك تنحّى عن رآسة الوفد الفعلية، وقدم عبد السلام فهمى جمعه إخطار إعادة تكوين الوفد إلى وزير الداخلية.

وكذلك قدّم الإخوان المسلمون إخطارهم عن جماعته، وقدمت الأحزاب الأخرى إخطاراتها.

وبلغ عدد الأحزاب التى قدمت الإخطارات ستة عشر حزبًا، تكاد برامجها تكون واحدة، وبرهنت بذلك على أنها كانت أداة انقسام وتفكك فى الجبهة القومية، وأن تكوينها قائم على الأشخاص لا على المبادئ.

قضايا الأحزاب

وكان من أهم القضايا التى قدمت لمحكمة القضاء الإدارى تنفيذًا لهذا القانون قضية اعتراض وزير الداخلية (سليمان حافظ) على المرحوم إبراهيم دسوقى أباظة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين، واعتراضه على عبد الفتاح الطويل أحد الأعضاء البارزين فى حزب الوفد، واعتراضه على الرياسة الشرفية لمصطفى النحاس للوفد، وقال وزير الداخلية: إن فى ذلك مخالفة لقانون تنظيم الأحزاب.

ولوفاة المرحوم إبراهيم دسوقى أباظة أثناء نظر الدعوى، ولحلّ الأحزاب السياسية كما سيجىء بيانه، قضى بانتهاء الخصومة فى هذه القضايا.

قضية الحزب الوطنى

وفى نوفمبر سنة ١٩٥٢ طلب الحزب الوطنى إلغاء الحزب المسمى بالحزب الوطنى الجديد الذى ألّفه فتحى رضوان، واختصم الحزب الوطنى فى هذه القضية

سليمان حافظ وفتحي رضوان، وسميت هذه القضية قضية (الإغارة على الحزب الوطنى)، وقد ترافعتُ فيها مع المرحوم محمد زكى على أمام محكمة القضاء الإدارى بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢، وقلتُ إن تأليف الحزب الوطنى الجديد هو محاولة للاستيلاء على الحزب الوطنى، لا على اسمه فقط، وقد أيّدنا مفوّض مجلس الدولة فى وجهة نظرنا وقال فى مذكرته إن على المحكمة أن تمنع الغاصب من استعمال اللفظ البارز فى الاسم.

وقد تأجلت القضية من جلسة إلى جلسة، إلى أن أجلت للحكم لجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣، وانتهت الخصومة فى القضية بجلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٥٣، لصدور قانون حل الأحزاب السياسية.

إلغاء الوقف على غير الخيرات

فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات، فحققت الثورة بإصداره أمنية عامة كانت تجول فى نفوس المفكرين ودعاة الإصلاح والمستحقين فى الأوقاف الأهلية منذ عشرات من السنين، فقد أدّى نظام الوقف الأهلى إلى حبس الأعيان الموقوفة عن التداول، وأضحى عقبة فى سبيل تطور الحياة الاقتصادية، وصار المستحقون فى الأوقاف وخاصة الفقراء منهم ضحية هذا النظام، ذلك أن نصيبهم من غلّة الأوقاف قد تضاءل مع الزمن حتى صار عديم الجدوى، هذا إلى أن حبس أعيان الوقف حال دون استثمارها، فجاء قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات محررًا للأعيان الموقوفة من التجميد الذى كان مفروضًا عليها ومن عبث كثيرين من نظار الأوقاف.

وقد قضى هذا القانون بإنهاء كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصًا لجهة من جهات البر، ويصبح ما ينتهى فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيًّا وكان له حق الرجوع فيه، فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين، كلٌّ بقدر حصّته فى الاستحقاق، وصار المستحقون فى الأوقاف ملّاكا لما كان موقوفًا عليهم.

تخفيض إيجار المساكن

وفى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون بتخفيض إيجارات المساكن بمقدار ١٥ فى المائة عن المبانى التى أنشئت منذ أوّل يناير سنة ١٩٤٤، أى التى لم تخضع لنظام تثبيت الأجور، وينطبق على المنازل والمحال التجارية، وقد قصد بهذا التشريع التيسير على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار.

فصل موظفى الحكومة بغير الطريق التأديبى

وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى، نصّ على أن الموظفين غير الصالحين للعمل أو الذين تعلق بهم شبهات قوية تمسّ نزاهة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة يفصلون بغير الطريق التأديبى.

وألفت لجان لفصل هؤلاء الموظفين.

وفصلت الحكومة عددًا كبيرًا من الموظفين بغير محاكمة وقبلت استقالة كثيرين آخرين.

وأحيل إلى المعاش نحو ٤٥٠ ضابطًا من ضباط الجيش، وألحق كثير من ضباط الجيش موظفين بمختلف الوزارات أو الشركات.

إنشاء وزارة للقصر

فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بإنشاء وزارة للقصر لأوّل مرة بعد أن كانت ملغاة.

وندب وزير العدل لهذه الوزارة.

الجلاء عن كوبرى الفردان
أكتوبر سنة ١٩٥٢

فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ انسحبت القوّة البريطانية المعسكرة بجمرك المعدية عند كوبرى الفردان، وأنزل العلم البريطانى ورفع العلم المصرى على مبانى الجمرك التى تسلمها الموظفون المصريون.

وقد حيّا الإنجليز العلم المصرى عند رفعه: وقال أحد كبار ضباطهم للضابط المصرى: إن علمكم الآن جدير حقا بالاحترام.

ولما تم إصلاح كوبرى الفردان بدل الذى تلف أثناء معارك القتال سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ بقيت نقطة حراسة بريطانيا تتحكم فى الكوبرى الجديد، فرفضت مصر استعمال الكوبرى الجديد إلاّ إذا سحبت بريطانيا هذه القوّة.

ثم انسحبت القوّة البريطانية من نقطة الحراسة التى كانت بجوار الكوبرى فى أكتوبر سنة ١٩٥٢.

استمرار المؤامرات ضدّ الثورة
قضية عدلى لملوم

تمثل هذه القضية مقاومة طبقة الإقطاعيين لقانون تحديد الملكية الزراعية (الإصلاح الزراعى)، فعدلى لملوم من عائلة عريقة فى الإقطاع، وقد كبر عليه أن يذعن لقانون الإصلاح الزراعى، فثار على المنفّذين له وتحدّى الحكومة وحرّض أتباعه على تأليف عصابة مسلحة لمقاومة تنفيذ القانون، وقد حوكم أمام محكمة عسكرية عليا عقدت بالمنيا، وكانت قضيته موضع اهتمام الرأى العام، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وحكم على بعض أتباعه بالأشغال للشاقة المؤقتة أو السجن.

قضية حسين سرى عامر

كان اللواء حسين سرى عامر مديرًا لسلاح الحدود وموضع ثقة الملك السابق، وكان يرشحه للقضاء على حركة الضباط الأحرار، وقد حاول بعد الثورة إحداث فتنه بين جنود الحدود، وحاول الهرب من الأراضى المصرية ليستمر فى مؤامراته، وقد حوكم أمام محكمة عسكرية عليا قضت عليه بالليمان المؤبد (وقد أفرج عنه صحيًّا).

قضية رأفت شلبى

وقبض فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ على رأفت شلبى الذى كان صف ضابط بالجيش واشتغل ممثلاً فى المسرح الشعبى بتهمة التحريض على إغراء بعض العسكريين على الخروج على النظام وإحداث فتنة بين القوّات المسلحة وإعادة الملك السابق.

وألفت محكمة عسكرية لمحاكمته فى سبتمبر سنة ١٩٥٢، وقد حكم عليه (بعد التخفيف) بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.

الضغط الاقتصادى على مصر

لم يبدأ الضغط الاقتصادى على مصر منذ أن عادينا المعسكر الغربى كما يظن الواهمون، بل بدأ فى لحظة مبكرة منذ قيام الثورة، وتجلّى هذا الضغط فى إحجام بريطانيا عن شراء القطن المصرى. فهى مؤامرة مبكرة على الاقتصاد المصرى، وليس أدلّ على هذه الحقيقة مما جاء فى النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى، وهى مجلة محترمة وموثوق بها فى عالم الاقتصاد والمال، فقد قالت تحت عنوان (مصر وندرة الإسترلينى) ما يلى:[٤]

---

(٤) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى – العدد الثالث من المجلد الخامس (يوليه – أغسطس – سبتمبر سنة ١٩٥٢).

«نفدت أرصدة مصر من الإسترليني الحر في لندن تمامًا منذ بضعة أسابيع، مما حدا بالبنك الأهلي إلى بيع دولارات في نيويورك للحصول على جنيهات في لندن، وقد بلغت خسارة مصر من الإسترليني في الاثنى عشر شهرًا المنتهية في أوّل سبتمبر الماضي (سنة ١٩٥٢) ما قيمته ٦١,٧ من ملايين الجنيهات المصرية... ولعله يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى ما طرأ من تغييرات مهمة على صادرات مصر من القطن إلى مختلف البلاد، فقد بلغ مجموع صادرات القطن في موسم (١٩٥١ / ١٩٥٢) ٥,٨ من ملايين القناطير مقابل ٦,٤ من الملايين في الموسم السابق، وقد يعتبر هذا الهبوط الذي لا يتجاوز ٦٠٠,٠٠٠ قنطار في مجموع الصادرات قليل الشأن في حدّ ذاته، ولكن واردات المملكة المتحدة (بريطانيا) من القطن المصري هبطت إلى ما دون خمس ما كانت عليه في الموسم السابق. أي بنقص لا يقل عن مليون ونصف من القناطير، وهو نقص يعادل وحده مرتين ونصف من صافي النقص في مجموع صادرات القطن في موسم ١٩٥١/١٩٥٢ بالنسبة للموسم السابق، ومن ذلك يتضح أنه في الوقت الذي كانت المملكة المتحدة تتعمد فيه التحوّل بمشترواتها إلى أسواق أخرى، كان من حظ مصر أن تجد من العملاء الآخرين من يضاعف حجم مشترواته من أقطانها، فلا غرو أن تحوّل الميزان التجاري مع المملكة المتحدة أخيرًا إلى غير صالح مصر، بعجز لا يقل عن ١٥,٦ من ملايين الجنيهات في الثمانية أشهر الأولى من العام الحالي (١٩٥٢) في مقابل فايض يقدر بنحو خمسة ملايين من نفس الفترة من العام الماضي، وهكذا فقدت مصر في ثمانية شهور فقط عشرين مليون جنيه من حصيلة إيراداتها بالإسترليني من مصدر واحد نتيجه لذلك التغيير المفاجئ في سير تجارتها مع المملكة المتحدة، وهو أمر يكفي وحده لإلحاق أبلغ الأضرار بأرصدة مصر من الإسترليني الحرّ مهما كانت الظروف والأحوال.

«والأمر الذي لا شك فيه هو أننا لا نقصد من وراء ذلك أن ننتقص من حرية المملكة المتحدة في تصريف أمورها التجارية، وإنما نسجل هنا هذا التغيير المتعمد في سياستها التجارية إزاء مصر، وإلى جانب ذلك لم تلق مصر من حسن المعاملة ما يليق بعميل له أهميته، فقد عرضت مصر في يونيه الماضي أن تحصل على قروض استرلينية مؤقتة في لندن بضمانات دولارات حرة. ولكن هذا العرض قوبل

بالرفض القاطع، مما يدل على أن هناك سياسة مبيتة لإنضاب موارد مصر من الإسترلينى، ولم تقتصر هذه السياسة على التوقف عن شراء القطن، بل تعدّت ذلك إلى إصدار تعليمات سرّية بعدم قبول طلبات الاستيراد من المملكة المتحدة إلّا إذا دفع الغطاء كاملا بالإسترلينى، والتوقف كذلك عن القيام بعمليات التأمين على الصادرات إلى مصر، وقد نجحت هذه السياسة بلاريب، ولكن علينا أن نذكر المسئولين والمصدرين بالمملكة المتحدة أن السوق الوحيدة التى كانت تكفل لسلعهم الحرية التامة لجأت أخيرًا بفضل هذه السياسة إلى فرض قيود شديدة على الواردات الإسترلينية وأنها ستتجه فى الاستيراد نحو أسواق أخرى لا تشترط السداد بالإسترلينى».

وقالت هذه المجلة فى عدد أكتوبر. نوفمبر. ديسمبر سنة ١٩٥٢:

«لا جدال فى أن أرقام الشهور العشرة الأولى تدلّ على أن مجموع واردات بريطانيا من القطن قد هبطت فى عام ١٩٥٢ بنحو خمسين فى المائة مما كانت عليه فى العام الماضى بالنسبة لمتوسط التيلة وإلى نحو الثلث بالنسبة لطويل التيلة، ولكن وارداتها من مصر هبطت فى نفس الفترة إلى الخمس بالنسبة للأقطان متوسطة التيلة وإلى السدس بالنسبة للأقطان طويلة التيلة. بل إن مشتروات بريطانيا من القطن المصرى من أوّل الموسم الحالى حتى نهاية الأسبوع الثالث من نوفمبر سنة ١٩٥٢ لم تزد عن ٢٪ من مجموع صادرات مصر فى هذه الفترة. بينما المفروض أن بريطانيا هى أوّل عملاء القطن المصرى. وإذا سلمنا بأن هبوط واردات بريطانيا من مصر يرجع إلى ارتفاع الأسعار. فهل لنا أن نذكر أن أسعار القطن المصرى فى الوقت الحاضر (١٩٥٢) تقل فعلًا عن المستوى المقدر لها بالنسبة للقطن الأمريكى. أضف إلى ذلك أن بريطانيا اشترت معظم وارداتها من الأقطان طويلة التيلة على أساس الأسعار التى كانت سائدة فى سوق الإسكندرية هذا العام كما كان الحال فى الأعوام الماضية».

فبريطانيا بدأت منذ الساعة الأولى تحارب مصر اقتصاديا، وتحاربها فى محصولها الرئيسى وهو القطن، ولعلها أرادت أن تخلق للثورة العقبات والصعوبات فى تجارتها الرئيسية حتى يزداد الضيق الاقتصادى فى البلاد فتتحول النفوس عن الثورة.

إقالة الوصى محمد رشاد مهنا

فى صبيحة يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أقيل القائممقام محمد رشاد مهنّا من منصب الوصىّ على العرش بقرار من مجلس الوزراء، وأصدر القائد العام للقوات المسلحة بيانًا بأسباب إقالته فحواه أنه كان يتدخل فى شئون الحكم ولا يلتزم حدود منصبه كوصى على العرش وأنه يتصل رأسًا بالوزراء طالبًا منهم إجابة مطالب شتى، ويتصل بالصحف موحيًا إليها القيام بدعاية واسعة، وأنه نُبِّه إلى الكف عن ذلك فتجاهل هذا التنبيه، ومن ثم قررت القيادة إعفاءه من منصب الوصاية على العرش.

استقالة بهىّ الدين بركات

وأعقب إقالة رشاد مهنّا أن استقال بهى الدين بركات من عضوية مجلس الوصاية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أيضًا، ولم تكن استقالته اختيارية بل أرادتها الثورة وأبلغته هذه الرغبة بواسطة سليمان حافظ، وبقى الأمير السابق محمد عبد المنعم وصيًّا وحده وقتًا ما.

عفو خاص

فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر عفو عن المحكوم عليهما بالاشغال الشاقة المؤبدة فى قضية مقتل المستشار أحمد الخازندار رئيس محكمة جنايات القاهرة الذى قُتل مظلومًا لأنه حكم بالإدانة فى بعض جرائم الإخوان المسلمين، وأطلق سراحهما.

وصدر أيضا فى نفس هذا التاريخ عفو عن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة لاشتراكهم فى مقتل المرحوم النقراشى الذى كان قد حلّ جماعة

الإخوان[٥]، وعن المحكوم عليهم فى قضية قنابل المدرسة الخديوية.

وقد أفرج عن هؤلاء قبل أن يصدر قانون العفو الشامل الذى سيجىء بيانه، وذهبوا على أثر إطلاق سراحهم إلى مبنى المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين بالقاهرة لأن هؤلاء المحكوم عليهم كانوا جميعًا من هيئة الإخوان.

واستبان أن الغرض من الإفراج عن هؤلاء الأشخاص قبل صدور قانون العفو الشامل عن الجرائم السياسية هو إرضاء جماعة الإخوان المسلمين، فقد كانوا مستائين من أنهم لم يمثلوا فى وزارة محمد نجيب، فأرادت الثورة إرضاءهم بالإفراج عن بعض زملائهم قبل صدور قانون العفو الشامل، تمييزًا لهم وتقديرًا!

العفو عن آخرين

وعفى أيضًا فى نفس هذا التاريخ عن العقوبات التبعية والآثار الجنائية للعقوبات المحكوم بها من محكمة جنايات الإسكندرية سنة ١٩٤٧ فى قضية قنابل الإسكندرية.

العفو الشامل عن المحكوم عليهم أو المتهمين فى الجرائم السياسية

ثم صدر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة من توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ أو المتهمين فى قضايا سياسية خلال هذه المدة ولم تزل قضاياهم أمام المحاكم، ونصّ فى المادة الثانية من هذا القانون على أن النائب العام يعلن فى ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفًا بأسماء من شملهم هذا العفو.

(٥) راجع كتابنا (فى أعقاب الثورة) الجزء الثالث ص٢٦٦ و٢٧١. (طبعة سابقة).

وقد نشر النائب العام كشفًا بأسماء من شملهم هذا العفو وقد بلغت عدّتهم ٩٣٤ شخصًا.

حوادث خارجية
انتخاب ايزنهاور رئيسًا للولايات المتحدة

فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ حدث حادث خارجى له علاقة بتطور الأحوال فى الشرق الأوسط عامة، وهو فوز الجنرال دويت أيزنهاور Dwight Eisenhower مرشح الحزب الجمهورى فى انتخابات رآسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، وفاز على منافسه أدلاى ستيفنسون Adlai Stevenson مرشح الحزب الديمقراطى.

وقد تبين من تطور الحوادث أن الحزب الجمهورى لا يختلف عن الحزب الديمقراطى فى مناصرة الاستعمار والصهيونية العالمية وتأييد دولة إسرائيل فى وجودها وفى مطامعها العدوانية ضدّ الدول العربية، فلم يفد العرب من رجحان كفة الجنرال أيزنهاور فى تلك الانتخابات.

وفى نفس الشهر الذى تولى فيه أيزنهاور مهامّ الرآسة عين جون فوستر دلاس John Foster Dulles وزيرًا للخارجية، وقد انتهج دلاس هذا أسوأ سياسة للولايات المتحدة بإزاء الشرق الأوسط، وكان طوال سنى توليه لوزارة الخارجية الأمريكية حربًا على حركات التحرر فى الدول العربية ونصيرًا متعصبًا للصهيونية.

إنشاء وزارة الإرشاد القومى
نوفمبر سنة ١٩٥٢

فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بإنشاء وزارة جديدة باسم وزارة الإرشاد القومى، ومهمتها توجيه أفراد الأمة وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادى والأدبى. وتقوية روحهم المعنوية وشعورهم بالمسئولية. وحفزهم إلى التعاون

والتضحية ومضاعفة الجهد فى خدمة الوطن، وإرشادهم بما يجب لمكافحة الأوبئة والآفات الزراعية والعادات المؤذية، وبصفة عامة ما يعين على جعلهم مواطنين صالحين، وتيسير سبل الثقافة الشعبية، وتنظيم السياحة فى مصر وتنشيطها، وتزويد الرأى العام العالمى ودوائر الثقافة والسياسة بأصدق البيانات والإحصائيات والأرقام والصور والرسوم عن حقائق الأمور فى مصر.

وقد ضمّت إلى هذه الوزارة إدارات من مختلف الوزارات، وأسندت بادئ الأمر إلى فتحى رضوان وكان وزير دولة فى الوزارة.

إجراءات القيادة لا تخضع للمحاكم

فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بشأن التدابير المتخذة لحماية ثورة ٢٣ يوليه يقضى باعتبار كل تدبير اتخذه أويتخذه القائد العام للقوات المسلحة «باعتباره رئيس حركة الجيش» بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها من «أعمال السيادة» إذا اتخذت هذه التدابير فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من بدء الثورة أى من ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ إلى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣.

وكنتيجة لهذا المرسوم لا يجوز الطعن أمام القضاء فى تدابير القائد العام التى يتخذها أثناء الستة الأشهر المذكورة.

ومدة الستة الأشهر هى القدر الذى رأته حكومة الثورة وقتئذ لازمًا لتأمينها لكى تستطيع إعادة النظر فى هذه الإجراءات والأعمال لتوقف منها ما تزول دواعيه.

ثم مُدّت هذه المدة ستة أشهر أخرى بموجب المرسوم بقانون الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣.

إلغاء مجلس البلاط الملكى

فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون قضى ضمن ما قضى به بإلغاء مجلس البلاط الملكى الذى كان مختصًا بنظر الأحوال الشخصية لأفراد الأسرة المالكة، وإحالة القضايا المنظورة أمامه إلى الجهة المختصة أى المحاكم العادية.

شئون اقتصادية
إنشاء مجلس تنمية الإنتاج القومى

فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بإنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومى، ومهمته بحث المشروعات الاقتصادية التى تكون من شأنها تنمية الإنتاج القومى فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية، وما يتعلق بها من مشروعات الرى واستصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية، وتنويع المحصولات، وتحسين وسائل الزراعة، وتخصيص المناطق الزراعية، وتنمية الإنتاج الحيوانى، ومشروعات توليد القوى الكهربائية، وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى، والبحث عن البترول وغيره من المعادن، وتشجيع الصناعات القائمة، وإنشاء صناعات جديدة، وتقوية حركة التصنيع بما يجعل الصناعة موردًا رئيسيًا للبلاد، وتنظيم الأسواق الداخلية، والبحث عن أسواق خارجية للصادرات، والنظر فى تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات، وسبيل الاستعانة بالمصارف الدولية والأجنبية، والانتفاع برءوس الأموال المصرية والأجنبية، وبحث نظام الضرائب والرسوم الجمركية بما يساير نهضة الإنتاج، واقتراح ما يلزم من المشروعات لتحقيق هذه الأهداف.

تعديل وزارة محمد نجيب
ديسمبر سنة ١٩٥٢

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ حدث تعديل كبير فى وزارة محمد نجيب، فاستقال أربعة من الوزراء وهم: عبد العزيز عبد الله سالم وزير الزراعة، وأحمد فراج طايع وزير الخارجية، وعبد العزيز على وزير الشئون البلدية والقروية، وفريد أنطون وزير التموين. وعُين كل من محمد فؤاد جلال وزير الشئون وزيرًا للإرشاد القومى، وصبرى منصور وزير التجارة والصناعة وزيرًا للتموين، وفتحى رضوان وزير الإرشاد القومى وزير دولة، ومحمود فوزى وزيرًا للخارجية، وحلمى بهجت بدوى وزيرًا للتجارة والصناعة، ووليم سليم حنا وزيرًا للشئون البلدية والقروية، وعباس عمار وزيرًا للشئون الاجتماعية وعبد الرزاق صدقى وزيرًا للزراعة.

ومجلس قيادة الثورة هو الذى رأى هذا التعديل، وقد طلب إلى الوزراء الأربعة أن يستقيلوا فاستقالوا.

والوزراء الجدد فى هذا التعديل هم: محمود فوزى، وحلمى بهجت بدوى، وعباس عمار، ووليم سليم حنا، وعبد الرزاق صدقى.

وفى يونيه سنة ١٩٥٣ استقال صبرى منصور وزير التموين وأسندت أعماله إلى وزير التجارة والصناعة.

إعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣

فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أعلن محمد نجيب باسم الشعب سقوط دستور سنة ١٩٢٣ فى بيان أوضح فيه: أنه أصبح لزامًا أن تغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد والتى كانت سندها دستور سنة ١٩٢٣ وأن لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور دستورًا آخر جديدًا يمكن للأمة أن تصل إلى أهدافها حتى تكون بحق

مصدر السلطات، وأن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد.

وصرح على ماهر فى محاضرة له يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أنه يرجو أن نواجه حياتنا السياسية بدستور يتجنب تخلف دستور سنة ١٩٢٣ عن مسايرة الديمقراطية الحرة فى تطورها، وأن دستور سنة ١٩٢٣ قام على المبادئ التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر، ولم يعد صالحًا للبقاء على حالته فى العصر الحديث.

محكمة جرائم الغدر
٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بمحاكمة المسئولين عن جرائم الغدر واستغلال النفوذ من الموظفين العموميين أو أعضاء البرلمان أو كل شخص كان مكلفًا بخدمة عامة أو كانت له صفة نيابية وارتكب بعد أوّل سبتمبر سنة ١٩٣٩ جريمة من جرائم الغدر، والعقوبات هى الحرمان من الحقوق السياسية وتولى وظائف الشركات وردّ الأموال.

وقدم إلى محكمة الغدر كريم ثابت والدكتور أحمد النقيب ومحمد حسن وغيرهم وأصدرت المحكمة أحكامًا بالحرمان من الحقوق السياسية ومن التوظف لمدد متفاوتة.

لجنة الدستور

فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد «يتفق وأهداف الثورة» وقد ألفت اللجنة من خمسين عضوًا هم بترتيب ورودهم فى المرسوم بحسب حروف الهجاء:

إبراهيم شكرى، الدكتور إبراهيم فهمى المنياوى، اللواء أحمد حمدى همت، الدكتور أحمد فكرى، اللواء أحمد فؤاد صادق، أحمد لطفى السيد، أحمد محمد حسن،

أحمد محمد خشبه، الدكتور السيد صبرى، الدكتور حامد سلطان، حبيب المصرى، الشيخ حسن مأمون، حسن محمد العشماوى، حسن مختار رسمى، زكى عريبى، صالح عشماوى، الدكتور طه حسين، عبد الحميد الساوى، الدكتور عبد الرزاق السنهورى، عبد الرزاق القاضى، الشيخ عبد الرحمن تاج، عبد الرحمن الرافعى، الدكتور عبد الرحمن بدوى، عبد السلام فهمى جمعة، عبد القادر عودة، الدكتور عبد الوهاب مورو، الدكتور عثمان خليل عثمان، على الشمسى، على المنزلاوى، اللواء على حلمى، على زكى العرابى، على ماهر، عمر عمر، فريد أنطون، الشيخ محمد الأودن، محمد السيد يس، محمد صلاح الدين، محمد على علوبة، محمد كمال خليفة، فكرى أباظة، محمد عبد الله للوم، محمد محمود جلال، محمود عزمى، محمود غالب، محمود محمد محمود، مصطفى الشوربجى، مصطفى مرعى، مكرم عبيد، الأنبا يؤنس، يواقيم غبريال.

وهؤلاء الخمسون يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف، منهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور سنة ١٩٢٣ وهم: على ماهر، ومحمد على علوبه، وعلى المنزلاوى. وأربعة من الوفديين وهم: عبد السلام فهمى جمعه، وعلى زكى العرابى، ومحمد صلاح الدين، وعمر عمر. واثنان من الدستوريين وهما أحمد خشبة، ومحمود محمد محمود. واثنان من السعديين وهما محمود غالب، وعبد الحميد الساوى. وثلاثة من الإخوان المسلمين وهم: عبد القادر عودة، وصالح عشماوى، وحسن محمد العشماوى. وثلاثة من الحزب الوطنى وهم: عبد الرحمن الرافعى، وفكرى أباظه، ومحمد محمود جلال. واثنان من الحزب الوطنى «الجديد» وهما عبد الرحمن بدوى، ويواقيم غبريال. وثلاثة من رؤساء القضاء وهم: أحمد محمد حسن رئيس محكمة النقض، وعبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، والشيخ حسن مأمون رئيس المحكمة العليا الشرعية، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين وهم: اللواءات أحمد حمدى همت، وأحمد فؤاد صادق، وعلى حلمى.

وقد انتخبت اللجنة على ماهر رئيسًا لها.

وانتخبت لجنة فرعية من ١٥ عضوًا سميت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع

الدستور، وعدة لجان أخرى، وانتخبت لجنة الخطوط لجنة من خمسة أعضاء هم: عبد الرزاق السنهورى، عبد الرحمن الرافعى، مكرم عبيد، السيد صبرى، عثمان خليل عثمان لبحث نظام الحكم أوّلا، وهل يكون ملكيًّا أو جمهوريًّا.

وقد قدمت اللجنة الخماسية تقريرها، وهو يتضمن قرارها بالإجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريًّا، على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب.

تقرير لجنة الخمسة عن النظام الجمهورى

ونقتبس فيما يلى الخطوط الرئيسية لتقرير لجنة الخمسة عن نظام الحكم الواجب قيامه فى مصر، وهو النظام الجمهورى. قالت:

«قامت الملكية فى أصلها التاريخى على زعم أن الملوك يستمدون سلطتهم من عند الله. وأنهم خلفاء الله فى أرضه، ومن تم نبتت نظرية الحق الإلٰهى للملوك.

«ولم تتهذب الملكية لتماشى تطور الحضارة، ولتلائم مقتضيات هذا التطور إلّا فى كثير من المشقة والعسر، وإلّا بعد مراحل متدرجة تخللها كثير من أعمال العنف، انتهت فى الغالب إلى ثورات دامية رفعت لواءها الشعوب فى وجه النظام الملكى، وقد نجحت هذه الثورات عند بعض الأمم فى ترويض الملكية لتنزل على إرادة الشعب. إما بأن تصبح صورة رمزية يكون فيها الملك رمزا للدولة ولا يزيد على ذلك، وإما بأن تنقلب على الأقل صورة متوازنة تتعادل فيها سلطات العرش مع سلطات الأمة، والأمم التى استعصت فيها الملكية على الترويض والتهذيب لم يسعها وهى فى عنفوان ثورتها إلّا أن تعصف بعروشها، وأن تقتلع هذه العروش من أصولها لتستبدل بها النظام الجمهورى، ومن ثم لا تكون الملكية شبه المطلقة والملكية المتوازنة والملكية الرمزية فى الواقع من الأمر إلّا مراحل تدريجية فى تطور النظام الملكى، وهى سلسلة قد تتواصل حلقاتها كما وقع فى إنجلترا، أو قد تنقطع ليحل النظام الجمهورى محل النظام الملكى كما وقع فى فرنسا.

«ذلك بأن النظام الملكى يقوم فى أصوله الأولية على إنكار سيادة الشعوب،

ويقوم فى صورته المنطقية على أن فردًا اختارته الصدفة عن طريق مولده هو صالح لأن يرث رئاسة الدولة طوال حياته، وأن هذه الصلاحية تمتد- بالصدفة أيضًا وعن طريق المولد- إلى عقبه من بعده طبقة بعد طبقة، وجيلاً بعد جيل. وهذه جملة من الافتراضات لا تقوم على أساس، بل إن الواقع كثيرًا ما يكذبها، فليس محققًا فى ظل النظام الملكى أن يلى العرش ملك صالح، وإذا وقع ذلك فليس من المحقق أن يبقى الملك صالحًا طول حياته، وليس من السهل إذا ولى الحكم ملك غير صالح، طبقًا لنظام الوراثة، أن يصلح الشعب من فساده، وأن يقوم اعوجاجه، إلاّ إذا قامت ثورة تقتلعه من عرشه ولا يؤمن فى الثورات أن تقوم فى الوقت المناسب، وأن تنجح فى كل مرة، هذا إلى أن استهداف البلاد للثورة تلو الثورة، قد يؤدّى إلى إشاعة الفوضى وانهيار النظام، وهذا يجر إلى أوخم العواقب.

«وقد نبهّ علماء الدستور إلى ما بين النظام الملكى والحكم الديمقراطى من مجافاة وتعارض فالملكية الوراثية تحمل صاحبها على تقوية نفوذه يومًا بعد يوم، ولو على حساب النصوص الدستورية، وتدفعه إذا واتت الفرصة إلى اغتصاب ما يستطيع اغتصابه من حقوق شعبية ظفرت بها الأمة بعد جهاد مرير، ويعتبر الملك ذلك الاغتصاب المتجدد استردادًا لحقوق آبائه وأجداده، وهذا إن لم ير فيه انتقامًا لنفسه مما قد يكون أصابه هو أو أصاب أحد أسلافه من ضرّ أو عنت خلال الجهاد الشعبى، والملوك يتجهون أوّل ما يتجهون إلى دعم سلطانهم، وتحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح أسرتهم، وضمان أيلولة الملك فى المستقبل إلى ذراريهم، ويغلّبون هذه المصالح الخاصة على مصالح شعوبهم، وبذلك يفقد الحكم أهم مميزاته وأساس وجوده، وهو أن يكون من الشعب ولصالح الشعب، وقد أثبت التاريخ أن الملوك وأولياء العهود يربّون تربية خاصة تتجه أساسًا إلى تعليمهم كيف يحتفظون بالتاج بجميع الوسائل، ويلقنون هذه الدروس داخل قصورهم، تحيط بهم أسباب العزة والسلطان، وتتملق كبرياءهم مظاهر الخضوع، فلا يستشعرون بحق الشعب فى توليتهم، ولا بسلطته فى محاسبتهم ومن ثم يتملكهم شعور الاستعلاء على الشعب ويتحيفون حقوقه. ويكون تاريخهم فى الغالب نضالاً بينهم وبين الشعب. ويتعذر أن يستقر فى نفوسهم أن الشعب هو مصدر السلطات. هذه هى المدرسة التى يتخرج

فيها الملوك. أما رؤساء الجمهوريات، فيتخرجون فى مدرسة الشعب، بعد أن تعركهم الأحداث، وتصقلهم التجارب، ويحسّون بآلام الشعب، وتختلج نفوسهم بآماله، ويشعرون بأنه هو الذى إختارهم، وبأنهم مسئولون أمامه، وبذلك يتحقق مبدأ سلطان الأمة، الذى هو أساس الحكم الديمقراطى.

«يتبين مما تقدم أن النظام الملكى من حيث إنكاره لسيادة الشعوب يقوم على أصول فاسدة، ومن حيث اعتماده على مبدأ الوراثة، يقوم على منطق غير صحيح.

إلى أن قالت اللجنة:

«ونظام على هذا النحو مآله حتمًا إلى الزوال، وقد أخذت الدول فعلاً فى العصر الحاضر تهجره إلى النظام الجمهورى، وبعد أن كان النظام الملكى هو النظام السائد فى أوروبا طوال القرن التاسع عشر، تقلّص ظلّه منذ بداية القرن العشرين، وانزوى حتى انطوى فى ذكريات التاريخ عند كثير من الأمم، ويقدر سكان البلاد التى يقوم فيها النظام الملكى بنحو ٢٠٠ من الملايين، بينما تبلغ عدد الجمهوريات فى العالم ٥٢ دولة عدد سكانها نحو من ١٨٠٠ من الملايين أى تسعة أضعاف سكان البلاد ذات النظام الملكى.

إلى أن قالت عن عدم صلاحية النظام الملكى لمصر بالذات:

«والنظام الملكى أصبح غير صالح لمصر، بعد أن تعذّر عليها ترويضه فلم تستطع أن تجعله نظامًا رمزيًا أو على الأقل نظامًا متوازنًا، وقد وثب الشعب المصرى فى تاريخه الحديث وثبات ثلاثًا حاول فيها هذا الترويض فلم ينجح.

الوثبة الأولى كانت فى أواخر حكم إسماعيل وفى أوائل حكم توفيق، فلم تجار الأسرة المالكة وثبة الشعب، بل تخلفت دونه، لا بل هى استندت إلى الأجنبى، واستعانت به فى إخماد ثورة الشعب، وسلمت البلاد للاحتلال البريطانى، مما زاد الثورة اضطرامًا فى النفوس.

«والوثبة التالية جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، حينما اشتعلت الثورة الشعبية المصرية فى وجه الأجنبى وضدّ الحكم الملكى، وهنا أيضًا لم تماش الأسرة

المالكة وثبة الشعب، وإذا كان دستور سنة ١٩٢٣ قد صدر فى ذلك العهد، فإن القائم على العرش حينذاك سلّم به على كره منه، ولم يصدره إلّا بعد أن طوّقه بديباجة تحدث فيها عن الأمانة التى عهد الله تعالى بها إليه منذ تبوّأ عرش أجداده، فأثار فى الأذهان ذكرى الحق الإلهى للملوك، بل ولد فى نفوس الناس الاعتقاد بأن الدستور منحة ملكية منه إلى الشعب، وقد تأكد هذا الاعتقاد عند ما عطل هذا الدستور مرة وإلغاه مرة أخرى.

«والوثبة الأخيرة جاءت بعد أن ضاق الشعب بما انتشر من فساد فى الحكم، وانتهت باقتلاع الملك عن عرشه.

«هذه الهزّات العنيفة التى اختلفت على البلاد فى مراحل متعاقبة، تدل على أن النظام الملكى فى مصر استشرى فساده، واستعصى على العلاج، وليس من حسنات هذا النظام أن الأجنبى، منذ وضع قدمه فى البلاد، كان دائمًا يستند إلى العرش فى توطيد سلطانه، وليس من حسناته أن كان موئلًا للرجعيين من جميع الطوائف والهيئات.

«على أن أحداث التاريخ تتضافر جميعها فى الدلالة على أن النظام الملكى إذا فقد هيبته فى بلد، مضى إلى غير رجعة، وقع ذلك فى فرنسا، وحاولت الملكية أن تعود لتستقر مرة أخرى، فعادت، ولكنها لم تستقر، ثم انقطع كل أمل فى عودتها بعد أن استقر النظام الجمهورى. ووقع ذلك فى ألمانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى فاقتلعت النظام الملكى، وانغرس فيها النظام الجمهورى، وقد بقى فيه قائمًا إلى اليوم. ووقع ذلك فى إيطاليا بعد زوال النظام الفاشيستى الذى عجز النظام الملكى عن مقاومته فاضطر إلى مهادنته، ثم إلى محالفته، فزال النظامان فى وقت واحد، واستقر النظام الجمهورى فى البلاد، ووقع ذلك فى النمسا، وفى المجر، وفى دول البلقان، وفى كثير غيرها من الدول. والنظام الملكى فى مصر قد فقد هيبته وانحطت قيمته الأدبية. وذاع على الناس من تصرفات الملك السابق ما يجعل سيرته فى ذاتها إيذانًا بانتهاء حكم أسرته، فقد جمع فى شخصه كل العيوب التى كانت موزعة بين أسلافه، مما أدّى إلى تغلغل الفساد فى أداة الحكم، وفى الحياة السياسية والاجتماعية فى

البلاد، فلم يكن بدٌّ من أن تتطلع البلاد إلى الحكم الجمهورى ليكون بديلاً من نظام ملكى فاسد، أدّى إلى هذه الكوارث وقضى على نفسه بنفسه، وليس فى هذا إلاّ تطور طبيعى فى حياة البلاد وانتقال إلى نظام أصلح.

«وقد يزعم أنصار النظام الملكى أن العرش فى مصر رمز ثبات واستقرار فى الداخل ومصدر توقير وإجلال فى الخارج.

«أما أن العرش رمز ثبات واستقرار فى الداخل، فذلك وهم باطل، فإن مصر قد قام فيها النظام الملكى الوراثى، وقامت إلى جانبه وزارات متزعزعة، وقام إلى جانب هذا وذاك نفوذ أجنبى متغلغل، فلم ينجم عن ذلك أى ثبات أو استقرار. ولم يدع العرش، وهو يميل بطبيعته إلى الاستزادة من سلطانه، سبيلاً لاستقرار أوضاع الحكم، بل كان سبباً لحدوث أزمات مستمرة بينه وبين الشعب، يقف كل منهما فيها من الآخر موقف العداء والتحدى، وعندما كان يعجز عن مقاومة الشعب، فإنه كان يتربص حتى تواتيه الفرصة لإحداث انقلاب رجعى، بتعطيل الدستور أو بإلغائه، وهكذا توالت الوزارات بين فترات قصيرة، فى غير ثبات أو استقرار، حتى عدّ منها فى الستة الأشهر الأخيرة من هذا النظام البالى المتهدم ما لا يقل عن خمس وزارات، تعاقبت واحدة بعد الأخرى، وقد بقيت إحداها أسبوعين اثنين، ولم تبق الأخيرة إلاّ ساعات معدودات.

«وأما أن العرش مصدر توقير وإجلال فى الخارج، فإن عكس ذلك هو الذى وقع فى مصر، ولا يزال ماثلاً فى الأذهان، بعد فضائح إسماعيل، فضائح الملك السابق، وما كانت تعجّ به الصحف والمجلات الأجنبية من تفصيلات لهذه الفضائح، وقد تواترت الأخبار واستفاضت الأحاديث فى ذلك، ولم يجد فى الحدّ منها منع هذه الصحف من الدخول فى مصر.

وأما أن الملك هو الحكَم بين الأحزاب، فإن التجارب التى مرت بمصر فى هذا الصدد مريرة أليمة، فقد كان العرش يتلاعب بالأحزاب، ويوقع بينها النفور والفرقة، ويستغل بعضها للتنكيل ببعض آخر، حتى إذا عدم حزباً يواتى رغباته، خلقه خلقاً من العدم، ثم يأتى ببطانته وحاشيته فيجعلها فوق الأحزاب، بل يرفعها

فوق البرلمان، ثم يبسط يده فى الإنفاق على حساب خزانة الدولة، ويأخذ فى جمع المال بكل السبل وفى استدرار مرافق البلاد لمصلحته الخاصة، والحاشية تتقرب منه بتزيين هذا الفساد له، وبمعاونته على تحقيقه، وتمعن فى تملق غرائزه وشهواته، حتى تبلغ هى الأخرى مآربها من المال والجاه والنفوذ.

«من أجل ذلك رأت اللجنة بإجماع الآراء، ترك النظام الملكى، والأخذ بالنظام الجمهورى، ويسرّها أن تتلاقى فى هذه النتيجة مع ما تحسّ أنه هو الاتجاه الشعبى الواضح، على أنها ترى مع ذلك استفتاء الشعب للتعرف على رأيه فى هذه المسألة الجوهرية، التى هى أقرب إلى أن تكون مسألة شعبية تتعلق بالشعور، من أن تكون مسألة فنية تتعلق بالدستور».

وقد أقرّت اللجنة العامة هذه التقرير بالإجماع أيضًا.

هذا، وقد استطالت اجتماعات لجنة الخطوط الرئيسية واللجان الفرعية الأخرى، واستطالت مناقشاتها.

ويبدو لى من المقارنة أن لجنة الثلاثين التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ كانت أكثر عملًا وأوفر نشاطًا من لجنة الخمسين. فقد ألفت لجنة الثلاثين فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ وأتمت مهمتها فى نحو ستة أشهر وقدمت مشروع الدستور إلى الحكومة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢[٦] وهو الذى صار دستور سنة ١٩٢٣. ولم تقتصر على وضع مشروع الدستور بل وضعت أيضًا فى خلال هذه المدة مشروع قانون الانتخابات.

أما لجنة الخمسين فبالرغم من أن عملها كان تعديلا لدستور سابق فإنها لم تقدم المشروع الذى انتهت إليه إلّا فى أغسطس سنة ١٩٥٤، أى بعد مضى أكثر من عام ونصف عام على تأليفها.

---

(٦) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ١ ص ٦٢. (طبعة سابقة).

حلّ الأحزاب السياسية
وإقامة فترة انتقال لمدة ٣ سنوات
١٧ يناير سنة ١٩٥٣ - ١٦ يناير سنة ١٩٥٦

فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أذيع إعلان من القائد العام للقوّات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش إلى الشعب المصرى ندّد فيه بالأحزاب القديمة وأنها أفسدت أهداف ثورة سنة ١٩١٩ وأرادت أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة، ولم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية وتدبير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة، بل الفوضى المتوقعة، مستعينة بالمال والدسائس فى ظل الحزبية المقيتة، وأعلن حلّ الأحزاب السياسية منذ اليوم (١٧ يناير سنة ١٩٥٣) ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب، وإعلان قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات (تنتهى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦) حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم، وأنذر الإعلان فى ختامه بالضرب بمنتهى الشدّة على يد كل من يقف فى طريق أهداف الثورة.

وتنفيذًا لإعلان القائد العام صدر فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ مرسوم بقانون بحلّ الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها.

وفى ١٨ يناير أيضا صدر مرسوم بقانون بحماية التدابير التى يتخذها القائد العام للقوات المسلحة «باعتباره رئيس حركة الجيش» بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليه باعتبارها من أعمال السيادة إذا اتخذت هذه التدابير فى مدة سنة من ذلك التاريخ بعد أن كانت هذه المدة ستة أشهر طبقًا لمرسوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (ص ٧٧).

وقد طبق قانون (حلّ الأحزاب) على الأحزاب جميعها، واستثنيت جماعة الإخوان المسلمين على الرغم من أنها هيئة سياسية تتخذ الدين وسيلة لترويج دعوتها وقد كان ذلك ولا ريب محاباة لها فإنها هيئة سياسية بكل معانى الكلمة،

وكان لها نشاط سياسى واسع النطاق، وكانت ترمى إلى تولّى الحكم إذ سمحت لها الظروف بذلك، وقد سبق لها أن نفذت قانون تنظيم الأحزاب فقدمت إخطارها إلى وزارة الداخلية بإعادة تكوينها كحزب سياسى وقال رؤساؤها فى إخطارهم إنه إذا اشتغل الإخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية فيها يشتغلون فإنما يشتغلون بأمر الإسلام وينزلون على حكم الدين، وأن الإسلام لا يفرق بين الدين والدولة، ولا يفصل بين الدنيا والآخرة، وإنما هو دين ودولة وعبادة وقيادة، وقال حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين فى هذا الصدد: «إننا لن نتخلى عن السياسة لأنها جزء من ديننا».

إعلان دستور فترة الانتقال
١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ صدر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش النظام الدستورى المؤقت الذى حكمت به مصر خلال فترة الانتقال، وهو يتضمن المبادئ العامة الآتية: جميع السلطات مصدرها الأمة - المصريون لدى القانون سواء فيها لهم من حقوق وما عليهم من واجبات - الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون، وللملكية والمنازل حرمة وفق أحكام القانون، حرية العقيدة مطلقة، تسليم اللاجئين السياسيين محظور، لا يجوز إنشاء ضريبة إلّا بقانون، القضاء مستقلّ لا سلطان عليه لغير القانون، وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة.

وقضى هذا النظام بأن يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها وحق تعيين الوزراء وعزلهم. ونصّت المادة ١١ على تأليف مؤتمر من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته.

شهداء الطيران

كانت إحدى الطائرات المصرية الحربية عائدة يوم ٩ فبراير سنة ١٩٥٣ من العريش إلى القاهرة، وقد اشتدّت فى طريقها العواصف، مما أدّى إلى سقوطها فى منطقة الربيكى على مقربة من القاهرة، فكانت كارثة أليمة استشهد فيها ٢٩ من ركابها، نذكر منهم ثلاثة من الضباط هم: قائد السرب أحمد مسعود أحمد، والطيار الأوّل محمد عنايت البرعى، والملازم الثانى عزمى يسّى. ومن صف الضباط والجنود: فؤاد أحمد محمد فضل الله، ومحمد عبد الحميد السيد، وأنور يوسف حجاج، ورءوف شفيق رومان، وتوفيق مصطفى الغباشى، ومحيى الدين محمد الوكيل، وبكر إسماعيل شعبان، ورياض البنا، ومحمد محمد سرحان، ومحمد هيبه، محمد مصطفى إبراهيم، عبد المعطى حمادة، حبيب حسن سالم، حسنى شكر، أمين محمد الجزار، عبد اللطيف عوض مصطفى، السيد حسين القناوى، شحاته عبد اللطيف الجيزاوى، عبد الحميد سالم شيحة، رضوان محمد مصطفى، معوض مصطفى على، حسين عبد العزيز، مرزوق بولس معوض، محمد حامد، محمد سليمان، قاسم بدوى قاسم، حسن القناوى عمر، حسن كامل، حسن شكرى.

وفى مارس سنة ١٩٥٣ سقطت طائرة حربية أخرى وهى عائدة من رحلة تدريبية إلى العراق وباكستان والهند والبحرين، واستشهد جميع من فيها. وهم عدد من خيرة الضباط والصولات. وقد عرفنا من أسمائهم: قائد الأسراب أحمد محيى الدين، قائد الأسراب جمال بكير، قائد الأسراب صبرى محمد بدر، قائد الأسراب مختار على الزمزمى، قائد السرب محمد واصف البغدادلى، اليوزباشى رضا على شاطر، الملازم الأوّل كمال الدين جودة، الصول اللاسلكى أمين على زهران، الصول الميكانيكى شاكر دميان صمويل، الصول الملاح أيوب جرجس مقار، الصول الملاح أحمد على البندارى، الصول الملاح محمد عاطف فهمى السعيد، الصول الملاح صلاح محمد السيد يوسف، الباشجاويش الميكانيكى محمد محمد البدرى.

وفى ديسمبر سنة ١٩٥٣ استشهد قائد السرب طلعت توفيق جاد، والطالب المهندس نبيل عامر فى طائرة تدريب سقطت بجوار أبى زعبل.

الاحتفال بنقل رفات الزعيم مصطفى كامل إلى ضريحه الجديد ١١ فبراير سنة ١٩٥٣

قررت حكومة الثورة تقديرًا للزعيم الأوّل مصطفى كامل الاحتفال بنقل رفاته من مدفنه الأوّل بحىّ الإمام الشافعى إلى ضريحه الجديد المقام فى ميدان صلاح الدين بالقرب من القلعة[٧]، وحددت لهذا الاحتفال يوم ١١ فبراير سنة١٩٥٣.

و١١ فبراير هو يوم ذكرى تشييع جنازة الزعيم لأوّل مرة سنة ١٩٠٨.

ففى مساء ١٠ فبراير سنة١٩٥٣ نقل رفاته من مدفنه الأوّل إلى دار اللواء بشارع نوبار (مدرسة مصطفى كامل الأميرية الآن) ووضع الجثمان الطاهر فى الحجرة التى لقى فيها ربه.

وفى عصر اليوم التالى -١١ فبراير سنة١٩٥٣- شيّعت الأمة جنازة الزعيم للمرة الثانية من دار اللواء إلى مدفنه الجديد فى احتفال مهيب اشتركت فيه الحكومة والشعب، وكان يومًا مشهودًا، فلقد مضت خمس وأربعون سنة على انتقاله إلى الرفيق الأعلى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨، وها هى الأيام والسنون قد تعاقبت على وفاته وزادت مبادئه رسوخًا، وذكراه خلودًا، وكذلك شأن المبادئ الصالحة والأفكار السامية التى تنهض بالأمم والإنسانية، تزداد على مر الزمان ذيوعًا وثباتًا واستقرارًا.[٨]

---

(٧) راجع الحديث عن الضريح الجديد فى كتابنا مصطفى كامل (الطبعة الثالثة ص ٣٠٩) وكتابنا (أربعة عشر عامًا فى البرلمان) ص ٣٨٥ وما بعدها. طبعة أولى (ويضم هذا الضريح بجانب رفات مصطفى كامل - محمد فريد وعبد الرحمن الرافعى مؤلف هذا الكتاب).

(٨) كان لى مجهود فى هذا العمل الوطنى العظيم وسرت فى هذه الجنازة بجانب اللواء محمد نجيب والرئيس جمال عبد الناصر وباقى قواد الثورة.

اتفاق السودان بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير
١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

فى صبيحة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ تم توقيع اتفاق السودان بين الحكومة المصرية وبريطانيا «بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان»، وقد وقّعه عن الحكومة المصرية اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس قيادة الثورة، وقتئذ، وعن الحكومة البريطانية السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى مصر، وكان توقيعه نتيجة محادثات اشترك فيها محمد نجيب والصاغ صلاح سالم والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية وقائد الجناح حسين ذو الفقار، والدكتور حامد سلطان وعلى زين العابدين حسنى. ومن الجانب البريطانى رالف ستيفنسون والمستر كرزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية والمستر بارور السكرتير الأوّل بها المختصّ بشئون السودان.

وقد سبق هذه المحادثات مقدمات نلخصها فيما يلى:

فى أغسطس سنة ١٩٤٧ عرضت قضية مصر والسودان على مجلس الأمن، ولم يتخذ فيها المجلس قرارًا حاسمًا، ونفض يده منها، وتركها معلقة، وأعلن ذلك رئيس المجلس بجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧.

وفى أعقاب هذا الإعلان استمر الإنجليز فى سياستهم الاستعمارية بالسودان.

وكان من مظاهر هذه السياسة أن أذاع الحاكم العام للسودان (السير روبرت هاو) فى ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ نظامًا جديدًا للحكم إذ أصدر قانونًا بإنشاء «مجلس تنفيذى» حلّ محل مجلس الحاكم العام القديم، و «جمعية تشريعية» وقد حلّت محل المجلس الاستشارى للسودان، ولم يكن لهذه الجمعية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور بل كانت هيئة استشارية، وكانت السلطة كلها مركزة فى شخص الحاكم العام للسودان وكان إنجليزيا.

وقد قرّر الأحرار السودانيون (وقتئذ) مقاطعة هذا النظام وعدم الاشتراك

أو المساهمة فى تنفيذه، وقابلت حكومة السودان هذه الحركة بالقمع والإرهاب، ثم تألفت الجمعية التشريعية وافتتحت يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨»[٩].

وفى غضون ذلك جرت محادثات ومراسلات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، ومنها محادثات عرفت بمحادثات خشبة - كامبل فى مايو سنة ١٩٤٨، ثم محادثات حكومة الوفد مع الحكومة البريطانية سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١، ولم تأت كل هذه المحادثات بنتيجة.

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أعلنت الحكومة المصرية إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وأعقب ذلك قيام حركة المقاومة فى القنال ثم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، ثم ترادفت الحوادث بعضها إثر بعض[١٠].

فلما شبت ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ بدأت محادثات جديدة بين الطرفين انتهت بوضع اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣.

وقد مهّد الطرف المصرى للاتفاق بتوحيد كلمة الأحزاب السودانية إذ كانت على خلاف مستديم، وبعد اتفاق هذه الأحزاب استمرت المحادثات التى أسفرت عن هذا الاتفاق.

خلاصة أحكام اتفاق السودان

وخلاصة أحكام هذا الاتفاق تحديد فترة انتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل، وتعتبر هذه الفترة تمهيدًا لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفية هذه الإدارة، واحتفظ الطرفان (مصر وبريطانيا) أثناء فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير (مادة ١ و ٢ من الاتفاق)، ويكون للحاكم العام أثناء فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السوَدان ويمارس سلطاته وفقًا لقانون الحكم الذاتى الذى اتفق عليه الطرفان بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام

(٩) كتابنا فى أعقاب الثورة (ثورة سنة ١٩١٩) ج ٣ ص ٢٤٣ وما بعدها. (طبعة سابقة).

(١٠) كتابنا مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ص ١١٣ وما بعدها. (طبعة سابقة).

تؤلف من اثنين من السودانيين وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو باكستانى (مادة ٣ و٤).

وتقرر الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدًا مبدأً أساسيًّا للسياسة المشتركة للحكومتين المصرية والبريطانية (مادة ٥) وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان، ونصّ على أن يتقرر مصير السودان

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام (مادة ١٢) أى الانفصال عن مصر، وأن تنسحب القوّات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير (مادة ١١).

وتعهدت الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وأن تقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار (مادة ١٣).

وعدّل مشروع قانون الحكم الذاتى الذى وضعه الإنجليز تعديلاً لصالح السودانيين.

مقبرة شهداء حرب فلسطين

فى مارس سنة ١٩٥٣ أقامت الثورة مقبرة فخمة بحىّ الغفير بشارع السلطان أحمد لتضم أجداث ضحايا حرب فلسطين من مصريين وعرب، على غرار مقابر الشهداء فى الدول التى تكرم ضحاياها.

وقد أعدّت فى هذه المقبرة قبورًا للضباط والجنود والمتطوعين الذين استشهدوا فى حرب فلسطين وعلى رأسهم البطل أحمد عبد العزيز.

وضمّت المقبرة قبور الشهداء من مسلمين وأقباط فى صعيد واحد، فكانت أوّل مقبرة ترمز إلى الوحدة بين المواطنين.

واحتفل فى شهر مايو سنة ١٩٥٣ بزيارة هذه المقبرة.

شهداء السفينة الحربية «السلوم»

غادرت السفينة الحربية «السلوم» ميناء الإسكندرية يوم ٧ مارس سنة ١٩٥٣، فى مهمة إلى البحر الأحمر. وعلى بعد ١٥ ميلاً من شواطىء الإسكندرية هبّت عليها، عواصف عاتية قاومتها السفينة ثم غلبتها على أمرها وتدفقت مياه البحر الثائر إلى جوفها، وأخذت تغوص فى قاع اليم. وكانت كارثة أليمة، إذ غرق فيها ٥٤ من رجالها استشهدوا حين كانوا يؤدّون واجبهم فى البحرية المصرية، منهم أربعة من ضباطها و ٤ من مساعدى المهندسين و٤٦ من صف الضباط والبحارة، وتمكنت سفينة بولندية كانت على مقربة من الكارثة أن تنقذ ٧ من ضباطها و٦ مساعدين و٦١ بحارًا. فمن شهدائها الضباط: اليوزباشى المهندس عبد القادر حمدى، والملازم الأول المهندس السيد عثمان الساعى، والملازم الثانى إبراهيم باهى الجبالى، والملازم الثانى على طلعت أحمد، والمساعدون المهندسون سيد عبد الكريم سيد، وتوفيق عبد المحسن خليل، ومحمد الطوخى بحيرى، ومحمود السيد عبدالرحيم، ومن الصف والبحارة: محمد حجاج، مصطفى حسن الخلعى، فكرى بسخرون، وسعد يونس، وعبد النبى بيومى، سالم عبد الواحد، عبدالرازق محمد الضلع، فؤاد محمد اللبان، محمد محمود إسماعيل الشاعر، محمد عثمان عباس، جابر عبد الباسط بدوى أبوزيد، عبد الفتاح السيد السمنودى، نصيف كامل جرجس، على صالح العباسى، محمد مصطفى إسماعيل، مجند محمد فتحى، محمد على الخولى، السيد محمود أبوزيد مصطفى، شحاتة محمد شحاته زين، عبد السلام فتوح الكيلانى، السيد محمد محمد جمعة، محمد الحسينى مصطفى أبو العزم، رشاد محمد بركات خلف الله، السباعى عبد الرحمن السباعى الأنصارى، أحمد عطية عطا أبوزيد، عجمى فايز أحمد عبد الخالق، مرسى السيد مرسى، محمد بيومى عليان، إسماعيل إبراهيم النمر، على محمد رخا، هريدى مصطفى هريدى، جلال عبد العزيز عبد الرازق، محمد أحمد عطية صالح، نخلة صليب مخلع، حامد عبدالباعث الشيمى، إبراهيم عثمان محمد السايس، محمود حامد محمد العسال، عفيفى محمد السيد عفيفى،

عبد الرحمن محمد على الدسوقى، عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، محمد عبد المولى محمد صبره، مصطفى مصطفى حجر، محمد أحمد قطب، شعبان متولى غازى، السيد محمد راشد، سليمان عبد القادر، محمد السيد البنا، محمد محمد وهبى.

وقد شيّعت البلاد حكومة وشعبًا جنازة الشهداء فى احتفال قومى مهيب بالإسكندرية.

* * *

الفصل الثالث

إعلان الجمهورية وسقوط أسرة محمد على

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

شهدت مصر فى يونيه سنة ١٩٥٣ حادثًا من أعظم حوادثها التاريخية شأنًا، وهو ميلاد الجمهورية المصرية، هذا الحادث الهام الذى كان نتيجة لثورة ٢٣ يوليه، وثمرة لتطور الشعب وكفاحه على تعاقب السنين فى سبيل توطيد سلطانه، فأعلنت الثورة قيام الجمهورية وإلغاء النظام الملكى وسقوط حكم أسرة محمد على التى تولت عرش مصر قرابة مائة وخمسين عامًا (من مايو سنة ١٨٠٥).

وهكذا أصبحت هذه الأسرة وحكامها فى ذمة التاريخ، ودخلت البلاد مرحلة مباركة من مراحل حياتها القومية.

ففى مساء ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة إعلان الجمهورية، ويتضمن القرار تولى اللواء محمد نجيب رآسة الجمهورية، وأن يكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس.

وهاك نصّ القرار التاريخى:

«لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه، فقد بادرت فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند إليه الاستعمار، ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاءً لا رجعة فيه.

«وإن تاريخ أسرة محمد على فى مصر، كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حقوق الشعب، وكان من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل فى ملذاته وإغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب، حتى كان ذلك سببًا

تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين. ثم جاء توفيق، فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه، فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش، الذى استنجد بأعداء البلاد على أهلها، وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تتبادل النفع، فهذا يعطى القوّة لذاك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة، فاستذلّ كلٌّ منهما باسم الآخر هذا الشعب، وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته.

«وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر، وطغى وتجبر وكفر، فخط بنفسه نهايته ومصيره. فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع، فنعلن اليوم باسم الشعب:

أولاً: إلغاء النظام الملكى وإنهاء حكم أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

ثانيًا: إعلان الجمهورية يتولى الرئيس اللواء «أركان الحرب» محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت.

ثالثًا: يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد.

«فيجب علينا أن نثق بالله وبأنفسنا وأن نحسّ العزّة التى اختصّ الله بها عباده المؤمنين، والله المستعان والله ولى التوفيق.

محمد نجيب	حسن إبراهيم
جمال عبد الناصر	كمال الدين حسين
صلاح سالم	جمال سالم
عبد الحكيم عامر	حسين الشافعى
أنور السادات	عبد اللطيف البغدادى
زكريا محيى الدين	خالد محيى الدين

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

* * *

وإذا كان من حقنا بل من واجبنا أن نحييّ مولد الجمهورية ونستقبلها بالغبطة والابتهاج لانتصار الشعب فى إحدى معاركه الحاسمة، فمن حق التاريخ علينا أن نلقى نظرة عامة على أسرة محمد على فى الحكم، وندرجها فى سلك الدول والعهود التى حكمت البلاد من قبل، ونزن أعمالها وتاريخها بنفس الميزان التى تميز به أعمال هذه الدول والعهود، ونذكر ما لها وما عليها. وليس أصلح للشعب من أن يجعل الحقائق أساس حكمه على الحوادث والرجال. فإنه بذلك يستفيد من عظات التاريخ، ويجعل منها دروسًا تنفعه وتزيده بصيرة فى كفاحه الحاضر والمستقبل. وإنى فى حديثى عن أسرة محمد على لا أذكر شيئًا جديدًا لم أقله قبل سقوطها بل هو ترديد وتلخيص لما دونته عنها وهى فى أوج سلطانها.(١)

لا ريب فى أن بداية أسرة محمد على كانت خيرًا من نهايتها، فقد تولّت حكم البلاد بعد فترة طويلة من الانحطاط والتأخر دامت زهاء ثلاثة قرون من عهد الفتح التركى سنة ١٥١٧، إذ كانت مصر ولاية تركية يتعاقب عليها الولاة كل سنة أو سنتين وترزح تحت نظام من الحكم كان له أسوأ الأثر فى حالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فلما هبّت الروح القومية المصرية فى أواخر القرن الثامن عشر تستنكر هذا النظام وتتطلع إلى التحرر منه، اصطدمت بالحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ فاستثارت فيها روح المقاومة الكامنة فى طبيعتها، وقاومت الاستعمار الفرنسى مقاومة مجيدة. وبعد جلاء الفرنسيين عن البلاد سنة ١٨٠١ أرادت تركيا أن تستعيد سلطانها المطلق، فأبى عليها الشعب المصرى ذلك، وأدرك محمد على رغبة الشعب فسايره، وتقرب إلى زعمائه إلى أن اختاروه واليًا سنة ١٨٠٥، ووصل إلى منصب الولاية بإرادة الشعب على الرغم من دسائس تركيا وإنجلترا وقتئذ.

فبداية أسرة محمد على كانت إذن بداية حسنة، بل هى بداية شعبية؛ لأن هذه كانت أوّل مرة بعد ثلثمائة عام يختار الشعب بواسطة زعمائه واليًا على البلاد

---

(١) تراجع مؤلفاتنا التى أخرجتها فى عهود الملكية.

واقترنت هذه البداية بتكوين مصر الحديثة المستقلة.

وإذا كانت أسرة محمد على فى بداية عهدها لها فضل على البلاد من هذه الناحية، فإن هذا الفضل يرجع أوّل ما يرجع إلى الشعب المصرى، فمصر هى التى خلقت محمد على. لا أن محمد على هو الذى خلق مصر الحديثة. ومن الحق أن نقول أيضًا أنه لو تولّى الحكم فى بلد آخر لما كانت نهايته تختلف عن خاتمة الباشوات الذين شقّوا عصا الطاعة على السلطنة العثمانية القديمة فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وكانت نهايتهم الشنق أو السجن أو النفى والتشريد، وهذا لا يعنى أنه لم يكن له فضل فى الإصلاحات التى قام بها خلال حكمه. ففضله فيها لا ينكر. وخاصة فى إنشاء الجيش المصرى والأسطول المصرى والثقافة المصرية وأعمال الرى والعمران. ولكن من الحق أن نقول أيضًا إن مواهب الأمة المصرية وحسن استعدادها للتقدم، وماضيها فى الحياة القومية كان الأساس الوطيد لهذه الإصلاحات. وإذا تأملنا فيما أثمر منها نجد إنها قامت على سواعد المصريين، وذكائهم، فإن محمد على لم يستطع مثلًا إنشاء الجيش المصرى النظامى من العناصر غير المصرية التى كانت تتألف منها القوّة الحربية فى أوائل حكمه، لما انطوت عليه من التمرد والفوضى. ولم يوفق إلى تأسيس ذلك الجيش الذى تفخر به مصر فى تاريخها الحديث إلّا بعد أن ألّفه من صميم المصريين. وقد اقترن اسم محمد على وبخاصة اسم نجله إبراهيم بالمعارك التى خاض الجيش المصرى غمارها والتى كانت ولا تزال من مفاخر مصر، بل من مفاخر القومية العربية. فإن هذه المعارك قد أبرزت المواهب الحربية للأمة المصرية فى ميادين القتال فى البر والبحر. وحسبك دليلًا على مبلغ ما وصلت إليه مصر من المنعة أن أساطيل الدول الأوروبية قد تآمرت على الأسطول المصرى فى واقعة نافرين سنة ١٨٢٧ فدمرته غيلة وغدرًا لكى تأمن من سلطانه وسطوته فوق ظهر البحار.

ويلزمنا أن نقرر حقيقة أخرى. وهى أن عهد محمد علىّ على الرغم مما تخلله من مظالم كان بالنسبة لمصر عهد تقدم وعمران واستقلال، فالاستقلال القومى قد تحقق فى عهده، بعد ثلثمائة عام من الخضوع للاستعمار التركى. وكان هذا الاستقلال ثمرة

الحروب التى خاضتها مصر فى ذلك العهد، وانتصرت فيها على الأتراك ثم على الإنجليز. ولئن اعترض ذلك الاستقلال قيود حالت دون جعله استقلالاً تامًا، فلم يكن ذلك عن تقصير فى جهاد الشعب، ولا فى جهاد محمد على ذاته، بل لأن الدول الاستعمارية قد تألّبت على مصر بتحريض السياسة البريطانية وحرمتها فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ثمرة انتصاراتها. على أن هذا الاستقلال مع ما اعترضه من قيود لم يكن مشوبًا بأى احتلال أجنبى.

وعيب محمد على أنه حارب الزعامة الشعبية وأقصاها من الميدان. ولم يمكن للشعب من ممارسة سلطانه فى الحكم. مع أنه هو نفسه مدين لهذا الشعب باعتلائه عرش مصر، ولو أنه اعترف للشعب بحقوقه ووطد دعائم العدل وعنى بالتمكين للأمة من الاضطلاع بمسئوليات الحكم فى عهده، لما ترك الأمر فوضى فى أيدى خلفائه، ولكان ممكنًا إنقاذ البلاد من كثير من المؤمرات الاستعمارية.

أما خلفاء محمد على وإبراهيم فقد زلزلوا البناء الذى أقاماه. وكان أكبر مساوئهم إهمالهم شئون الجيش والأسطول. وإغفالهم وسائل الدفاع الحربى عن البلاد. فتفتحت مطامع الدول الاستعمارية وتأهبت لتحقيق أغراضها فى أرض الكنانة. وهذا إلى أنهم فى الجملة لم يرعوا حقوق الشعب ومصالحه. ومهدوا للكوارث بسياستهم الخرقاء فعباس الأول قد أغلق معظم المدارس التى أنشئت فى عهد محمد على. وسعيد منح فرديناند ديليسيبس امتياز فتح قناة السويس التى كانت شؤمًا على مصر. وإسماعيل قد أسرف فى القروض التى كبّلت البلاد حكومة وشعبًا، وكانت سبيل التدخل الأجنبى فى شئونها وتوفيق قد مالأ الاحتلال البريطانى وتعاون وإياه على إهدار استقلال مصر. وخلفاء توفيق قد ساروا على هذه السياسة المدمرة للاستقلال.

وإذا كانت ثمة إصلاحات قد تمت فى عهد خلفاء محمد على وإبراهيم. فإن الفضل فيها إنما يرجع إلى رجال الدولة الأفذاذ من المصريين الذين ابتكروا هذه الإصلاحات ونفذوها واضطلعوا بأعبائها فى ميادين التعليم والقضاء والرى وأعمال العمران كافة فهذه الإصلاحات هى ثمرة جهود أولئك الأفذاذ. وهم أصحاب

الفضل فيها. نذكر منهم على سبيل المثال: رفاعة رافع الطهطاوى، وعلى مبارك، ومحمود الفلكى، ومحمد شريف، ومحمد قدرى، والبارودى، ومحمد عبده، وقاسم أمين وغيرهم وغيرهم..

ومن الحق أن يسجل التاريخ على ولاة هذه الأسرة أنهم قد انفصلوا عن الأمة منذ وقع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ وسايروه فى سياسته وأغراضه. وأنهم سواء فى عهد الاحتلال أو فى عهد الحماية أو فى عهد الاستقلال المقيد بشتى القيود كانوا أعوانًا لسياسة الاستعمار الأجنبى. ولم يبد منهم أى معاونة للشعب فى نضاله ضد هذا الاستعمار. فيما عدا فترة وجيزة من عهد الخديو عباس حلمى الثانى. فهو الحاكم الوحيد الذى خُلع بأمر الحكومة البريطانية نتيجة لسياسته العدائية حيالها. وفيما عدا هذه الفترة الوجيزة فإن حكام هذه الأسرة كانوا يتنكرون للشعب ويتعاونون مع الاستعمار على إذلاله.

ولما هبت ثورة ١٩١٩ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقف السلطان (الملك) فؤاد حيالها موقف الجمود والتربص. بينما وقف من الإنجليز موقف المعاونة والمسالمة. لقد كان متخاذلا أمام الاحتلال. متحيِّفا حقوق الشعب. وبالرغم من ذلك فقد استمرت الأمة تناضل عن حقوقها واستقلالها، وثابرت على مقاومة الاحتلال والحماية واحتملت فى سبيل ذلك ما احتملت من تضحيات وآلام. واضطرت بريطانيا تحت ضغط الثورة الشعبية أن تتراخى فى قبضتها على البلاد وتعترف لها ببعض حقوقها. ومع أنه كان من الواجب على الملك فؤاد أن يدع للأمة ما نالته من حقوق كان الاحتلال يغتصبها واستردتها بفضل نضالها وجهادها، ويقتصر هو على المزايا التى نالها ضمنًا بفضل هذا النضال، فإنه فى الواقع قد أراد أن يستأثر لنفسه بكل المزايا التى نالتها الأمة من جهادها وتحركت فى نفسه نزعة الحكم المطلق التى عرف بها أسلافه. ومن هنا جاءت مناوأته لحقوق الأمة الدستورية وظلّ متجهًا لها طول حياته. وانتقلت هذه النزعة من بعده إلى ابنه فاروق. بحيث صار تاريخهما فى مجموعه نضالاً بينهما وبين الأمة. ولقد تعددت مظاهر عدوانهما على حقوق الشعب طيلة مدة حكمهما. وغالبًا ما كان هذا العدوان نتيجة تدبيرات مبيَّتة بينهما وبين

الإنجليز. وقد انتهى هذا النضال بالنتيجة المحتومة. وهى خلع فاروق وسقوط أسرة محمد على.

إن العوامل التاريخية قد تضافرت على انقراض النظام الملكى فى مصر، وجعلت إعلان الجمهورية نتيجة طبيعية لمنطق الحوادث. وإن سيرة فاروق كانت فى ذاتها إيذانًا بانتهاء حكم أسرة محمد على. فقد جمع فى شخصه كل العيوب التى كانت موزعة بين الولاة السابقين من حكام هذه الأسرة. وزاد عليها عيوبه الخاصة. مما أدّى إلى تغلغل الفساد فى أداة الحكم وفى الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد. وأساء إلى سمعتها فى الخارج بحيث صارت مصر فى أواخر عهده مضغة فى أفواه العالم. فلم يكد بدٌّ، وقد وصلت الحالة إلى هذا الحدّ من الفساد والانحلال أن تعلن الجمهورية لتكون بديلًا من نظام ملكى فاسد أدّى إلى هذه الكوارث وقضى على نفسه بنفسه وقضى عليه الشعب بإرادته واتحاد كلمته.

فسقوط أسرة محمد على وقيام الجمهورية المصرية هو تطوّر تاريخى طبيعى فى حياة البلاد السياسية والاجتماعية. وهو لا ريب انتقال إلى نظام أفضل وأصلح وأقرب إلى تحقيق أهدافها واطراد تقدمها ورفاهيتها.

وإن المرء حينما يحيط بأدوار الحركة القومية ويتأمل فى تطوراتها خلال المائة والخمسين سنة الماضية. لا يسعه إلّا أن يعجب بحيوية هذا الشعب الذى ظلّ طوال هذه الحقبة من الزمن يدأب ويجاهد، ويكد ويثابر، ويناضل ويكافح، ويحارب فى جبهتين: جبهة الاستعمار الأجنبى، وجبهة الاستبداد الداخلى ومع ذلك لم ييأس ولم يتراجع، وظل يتطلع دائمًا إلى تحقيق آماله ويسير فى الجملة إلى الأمام، رغم ما اكتنفه من مصاعب وعقبات وآلام.

عيد الجمهورية

صار يوم ١٨ يونيه من كل عام عيدًا وطنيًا من الأعياد الرسمية يسمى «عيد الجمهورية».

وخصص قصر عابدين ليكون مقرًّا لرياسة الجمهورية وأطلق عليه اسم «القصر الجمهورى».

واستقالت وزارة محمد نجيب وعين مجلس قيادة الثورة محمد نجيب رئيس الجمهورية رئيسًا للوزارة وجمال عبد الناصر نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخلية.

وفى اليوم نفسه عيّن عبد الحكيم عامر قائدًا عامًّا للقوات المسلحة ورقى إلى رتبة اللواء.

وخرج من الوزارة سليمان حافظ وحسين أبو زيد وفؤاد جلال ومراد فهمى.

ودخل الوزارة من أعضاء مجلس قيادة الثورة جمال عبد الناصر نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخلية وعبد اللطيف البغدادى وزيرًا للحربية والبحرية، وصلاح سالم وزيرًا للإرشاد القومى.

تعديلات فى الوزارة

فى يوليه سنة ١٩٥٣ عين المهندس أحمد الشرباصى وزيرًا للأشغال، وحسن بغدادى نائبًا لوزير التجارة والصناعة ونائبًا لوزير التموين.

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٣ عين جمال سالم وزيرًا للمواصلات وزكريا محيى الدين وزيرًا للداخلية، واحتفظ جمال عبد الناصر بمنصب نائب رئيس الوزراء.

وفى يناير ١٩٥٤ استقال إسماعيل القبانى وزير المعارف وعين عباس عمار وزير الشئون الاجتماعية بدله وعين كمال الدين حسين وزيرًا للشئون الاجتماعية.

وفى فبراير سنة ١٩٥٤ عين حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة وزير دولة، وحسن بغدادى نائب وزير التجارة وزيرًا للتجارة والصناعة والتموين.

مصادرة أموال فاروق

فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة مصادرة أموال الملك السابق فاروق وإلغاء الحراسة على أمواله.

وقد صودر ٢٤ قصرًا وتفتيشًا لفاروق و٤٨ ألف فدان، واليخت فخر البحار، واليخت فيض البحار، وملايين من الجنيهات مودعة فى البنوك باسم فاروق.

عدوان إسرائيل واحتلال العوجه

فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ اعتدت القوات الإسرائيلية على منطقة (العوجة) واحتلتها، وهذه المنطقة تقع بجوار الحدود المصرية وهى منزوعة السلاح ومحظور على كل من المصريين واليهود احتلالها أو القيام بأية أعمال عسكرية فيها، وهى المكان المحايد الذى تجتمع فيه لجنة الهدنة ويرفرف عليها علم الأمم المتحدة، ولكن إسرائيل لم تكترث للحياد ولا لما قررته الأمم المتحدة، اعتمادًا على تحيز الحلفاء لها.

وتدلّ الظروف والملابسات على أن هذا العدوان كان متفقًا عليه بين إسرائيل وبريطانيا للضغط على مصر أثناء مباحثات الجلاء.

إنشاء الحرس الوطنى
٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣

فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدر قانون بإنشاء الحرس الوطنى.

أنشئت هذه القوّة العسكرية الشعبية لتكون عونًا للجيش الأساسى فى الذود عن استقلال البلاد حيث يقوم المواطنون بأعمال الدفاع المدنى، فهدف هذه القوّة معاونة القوّات المسلحة بطريقة التطوع وإنشاء جيل متعوّد على الحياة العسكرية، حياة البذل والفداء.

والبلاد العريقة فى الاستقلال تنشىء مثل هذا الحرس الوطنى، وقد عين كمال الدين حسين قائدًا للحرس الوطنى.

وإنشاء هذه القوّة الشعبية من الأعمال المجيدة للثورة.

مصادرة أموال أفراد أسرة محمد على وممتلكاتهم

فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة استرداد أموال الشعب من أسرة محمد على وذلك بمصادرة أموال وممتلكات أفراد هذه الأسرة، وكذلك الأموال والممتلكات التى آلت عنهم إلى غيرهم سواء عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة مع ترتيب معاش لمن يستحقون منهم.

وقد تبين أن كثيرين من أفراد هذه الأسرة هربوا أموالهم إلى الخارج قبل قرار المصادرة، وأنهم فى طريق تهريب أموالهم الأخرى، فلم تر الثوْرة بدًّا من إصدار قرار المصادرة، وبلغ عدد أفراد هذه الأسرة ٤٠٧ شخصًا، وقد سمح لمن شاء منهم أن يسكنوا قصورهم مقابل إيجار زهيد يدفعونه.

الاحتفال بنقل رفات محمد فريد إلى جوار مصطفى كامل
١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

قررت حكومة الثورة الاحتفال يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بنقل رفات الزعيم محمد فريد إلى جوار زميله فى الجهاد مصطفى كامل.

ففى هذا اليوم احتفلت مصر فى موكب رائع بنقل جثمانه من مدفنه الأوّل بحىّ السيدة نفيسة إلى جوار الزعيم الأوّل.

وهكذا شيّعت مصر جنازة محمد فريد خمس مرات: المرة الأولى فى برلين يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩، وهو اليوم التالى لوفاته؛ إذ نقل جثمانه من المصحة التى

توفى بها رقم ٩٧ من شارع مارتن فى إحتفال مهيب سار فيه المصريون المقيمون ببرلين وقتئذ وعدد كبير من الشرقيين والألمان، وكان يومًا ممطرًا اكفهرت فيه السماء وهبت العواصف فكان ذلك مشاركة من الطبيعة فى الحزن على الزعيم الراحل، وسارت الجنازة إلى مقبرة المسلمين ببرلين حيث حفظ التابوت ريثما يتم نقله إلى مصر.

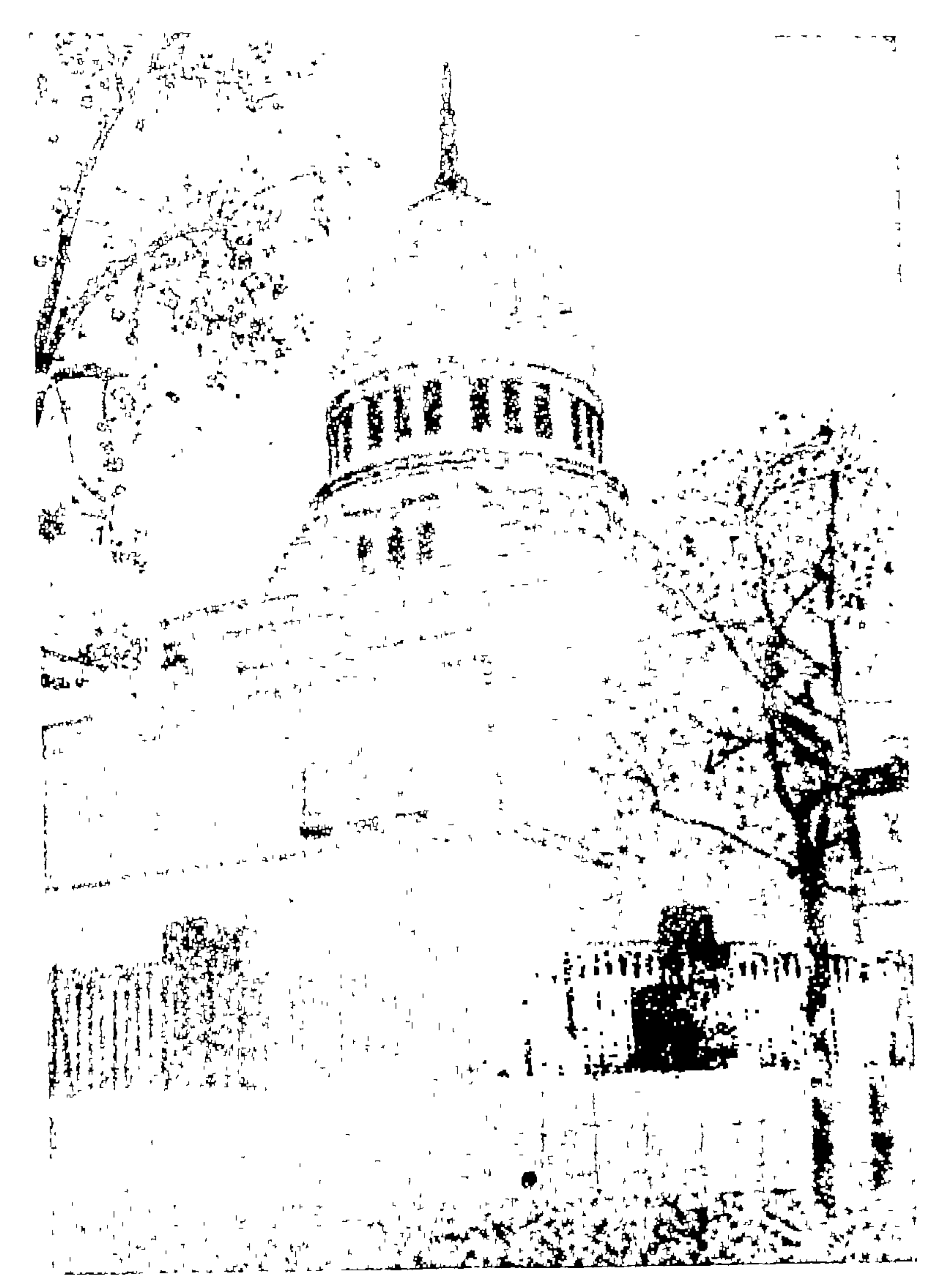
وقد بقى جثمان محمد فريد شهورًا قاربت السنة، حتى قيّض الله رجلًا وطنيًا من كبار النفوس وهو الحاج خليل عفيفى من أعيان الزقازيق، قام وحده بهذا الواجب المقدس، ونقل الرفات الطاهر على نفقته الخاصة، وشيّع جثمان الفقيد للمرة الثانية يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ إلى محطة برلين فى جنازة سار فيها جميع المصريين المقيمين بها، ووضع جثمان الزعيم فى عربة خاصة بالقطار وسار به إلى تريستا، حيث أقلّته الباخرة (حلوان) قاصدة الإسكندرية، فوصلها صبيحة يوم ٨ يونيه، وفى هذا اليوم شيّعت جنازته للمرة الثالثة إلى محطة الإسكندرية فى مشهد شعبى عظيم لا يأتى البصر على آخره.

وفى اليوم التالى (٩ يونيه سنة ١٩٢٠) شيعت جنازته للمرة الرابعة فى القاهرة فى موكب زاد فى روعته وضخامته عن موكب الإسكندرية، وأنزل جثمانه فى مدفن الأسرة بجوار مسجد السيدة نفيسة.

وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ احتفلت الأمة حكومة وشعبًا بتشييع جنازته للمرة الخامسة إلى مقرّه الأخير حيث يرقد بجوار زميله وصديقه فى الجهاد مصطفى كامل.

لقد فرّق الموت بينهما طوال السنين، منذ وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨، وبقى محمد فريد بعد وفاة الزعيم الأوّل يحمل الراية من بعده ويواصل العمل الذى بدأه مصطفى، حتى أضناه الجهاد، وانتقل إلى الرفيق الأعلى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩، وظلّ الزعيمان الوفيّان بعد وفاتهما تفصل بين جثمانيهما الأيام والأعوام، حتى اجتمعا فى مكان واحد، يضمهما قبر واحد، التقيا بعد طول النوى، فعليهما وعلى الشهداء السلام!

* * *



الضريح الجديد لمصطفى كامل ومحمد فريد
بميدان صلاح الدين بجوار القلعة

نقل إليه رفات مصطفى كامل فى فبراير سنة ١٩٥٣ (ص ٩١)
ونقل إليه رفات محمد فريد فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ (ص ١٠٦)
وضم إليهما رفات مؤلف الكتاب
(عبد الرحمن الرافعى) يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦
غداة وفاته يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦

الفصل الرابع

محاكمات الثورة

إن وقائع الثورة وحوادثها وفلسفتها، هى المادة الأساسية فى تاريخها، على أن محاكماتها وقضاياها لا تقل عنها فى هذا الصدد شأنًا، ففى هذه المحاكمات تتكشف أسرار وملابسات توضح وقائعها وتفسرها، وتعين على تفهمها، والإحاطة بأسبابها ومقدماتها، وأطوارها ومراحلها.

ومحاكمات ثورة ٢٣ يوليه وخاصة القضايا التى نظرتها «محكمة الثورة»، قد أتاحت للمواطنين أن يحيطوا بشتى الوقائع والأحداث الماضية والحاضرة على لسان من اشتركوا فيها أو عاصروها، وذلك بتوجيه «محكمة الثورة» الشهود والمتهمين أمامها إلى الإفضاء بمعلوماتهم، إذ أفسحت صدرها لهؤلاء وأولئك فى الإدلاء بأقوالهم، فأضافت إلى مادة التاريخ القومى مجموعة حيّة من تسجيلات شهود العيان، ولم يكن ممكنًا ولا منتظرًا أن يفضوا بما لديهم من معلومات وأسرار يطوون عليها صدورهم لولا أن رغبت إليهم محكمة الثورة أن يجهروا بها فى إبانة وتفصيل، فعلم الناس منها ما لم يكونوا يعلمون.

وإن لكل ثورة محاكماتها وقضاتها وأحكامها، وتاريخ الثورات البعيدة والقريبة تزخر بالمجلدات والأسفار عن قضاياها، وهذه الناحية خليقة بأن تكمل تاريخ الثورة، وتجعل منها صورًا ناطقة، وتسدّ بعض الثغرات فى التاريخ القومى؛ لذلك يجب علينا أن نذكر فى إيجاز محاكمات الثورة، وأسماء من حكم عليهم فيها ليكون التاريخ قد استوفى حقه فى هذه الناحية.

ومن الحق أن نقول فى مجال المقارنة بين محاكمات ثورة ٢٣ يوليه والثورات الأخرى، فى مختلف العصور والبلدان، إن محكمة الثورة فى مصر قد أفسحت المجال

إلى أوسع الحدود لأقوال المتهمين والشهود، ونُشرت على الملأ هذه الأقوال، مما استنفد عدة مجلدات، في حين أن قضايا الثورة في بعض البلاد الأخرى كانت تنظر في الخفاء، ويفصل فيها في ساعات، وبعضها في دقائق معدودات، أما محكمة الثورة عندنا فقد كانت جلساتها في الغالب علنية، فجاءت هذه المحاكمات جزءًا حيًّا من تاريخ هذه الحقبة من الزمن، والحقبة التي سبقت الثورة.

وإذا كانت محكمة الثورة قد حاكمت أشخاصًا على تهم سابقة على الثورة، فلا يقدح ذلك في سلامة المحاكمات ووجوبها، ففرنسا بعد تحررها من الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية قد حاكمت سنة ١٩٤٦ من كانوا يتعاونون مع الألمان، فكان مشروعًا ومنطقيًّا أن تحاكم الثورة من كانوا يتعاونون مع الاستعمار أو الفساد قبل نشوب الثورة.

لقد سكتت عنهم أكثر من عام؛ لأن محكمة الثورة إنما ألفت في سبتمبر سنة ١٩٥٣، ولكن سكوتها قد أتاح لهم الفرصة لمحاربتها في الخفاء، ونشر الإشاعات والأراجيف عنها، وتوزيع النشرات السرية ضدّها، وتأليب الناس عليها، والاتصال بجهات أجنبية بغية إسقاطها، وخاصة بعد أن تعثرت مباحثات الجلاء في مايو سنة ١٩٥٣، وتوتر الموقف بين مصر وبريطانيا كما سيجيء بيانه في الفصل العاشر، فقد نصحت السفارة الإنجليزية رعاياها بالرحيل من البلاد إيذانًا بأن أحداثًا خطيرة ستقع في مصر، وكان ذلك إغراءً لخصوم الثورة أن يتكتلوا ويجمعوا جموعهم، فلعلّهم يصلون إلى ما كانوا يبتغون من إسقاط الثورة، ومن حق الثوارت أن تحمى نفسها بهذه المحاكمات، ولم يكن مستبعدًا ولا بعيدًا عن الأفهام اتصال السفارة البريطانية أو أعوانها ببعض السياسيين القدماء في مثل تلك الظروف، فإن هذه شنشنة عرفها الناس من قبل، فقد كان الإنجليز قبل قيام الثورة كلما أرادوا إحداث انقلاب وزارى في مصر يمهدون السبيل باتصالهم ببعض العناصر المصرية، ليتم الانقلاب في يسر وسهولة، بعد تمهيد وتفاهم.

ويلاحظ أن الثورة تعقبت في محاكماتها من كانوا يتجسسون لصالح الإنجليز على الفدائيين في القنال سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢، أو المشتركين في تعذيبهم، وحكمت

عليهم بأقسى العقوبات، وهذا يدلّ بداءة ذى بدء على أنها أرادت الاقتصاص من كل من تعاون مع الاحتلال فى الماضى والحاضر، وقد استاءت الدوائر البريطانية من محاكمة من تعاونوا مع الإنجليز، ولامت الحكومة الإنجليزية على أنها لم تنقذ حياة «كنج صبرى» الذى سيرد ذكره فى المحاكمات، وقالت بكل جرأة وقحة إن الحكومة البريطانية مسئولة عن أرواح المصريين الذين يعملون مع الجيش البريطانى فى منطقة القنال.

المحاكمات الأولى
قبل سبتمبر سنة ١٩٥٣

وقبل أن نعرض للمحاكمات أمام «محكمة الثورة» التى ألفت فى سبتمبر سنة ١٩٥٣، نذكر هنا المحاكمات السابقة على تأليف هذه المحكمة:

١ - محاكمة الدمنهورى
يناير سنة ١٩٥٣

اجتمع مجلس قيادة الثورة فى هيئة محكمة يوم ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ لمحاكمة البكباشى محمد حسنى الدمنهورى وشقيقه اليوزباشى محمد رفعت الدمنهورى على تدبيرهما مؤامرة لإحداث فتنة بين القوّات المسلحة.

ولما كانت هذه القضية تعدّ أخطر مؤامرة منذ قيام الثورة فقد رأى مجلس قيادة الثورة أن ينظرها بنفسه فى هيئة محكمة، فنظر القضية وتحقق من خطورة المؤامرة، فحكم على الأوّل بالإعدام رميًا بالرصاص، وخفف الحكم إلى السجن المؤبد، وعلى الثانى بطرده من الخدمة العسكرية.

وتلك كانت المحاكمة الأولى أمام مجلس قيادة الثورة.

٢ - محاكمة رشاد مهنّا وآخرين
مارس سنة ١٩٥٣

والقضية الثانية التى نظرت أمام مجلس قيادة الثورة هى محاكمة القائممقام محمد رشاد مهنّا (الوصى السابق على العرش) الذى اتهم ومعه أحد عشر ضابطًا وثلاثة من المدنيين بتدبير مؤامرة لإحداث فتنة بين أفراد القوات المسلحة، والاستيلاء على قيادة الجيش.

وأذاع اللواء محمد نجيب فى يناير سنة ١٩٥٣ بيانًا قال فيه: «إنه ثبت لنا أن أشخاصًا لا تهمهم إلاّ مصلحتهم الشخصية قد اتصلوا بعدد من الطلبة والعمال مستغلين كل وسائل الإغراء من وعد وغشّ ومال محاولين إحداث فتنة واضطراب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ يوم احتفال الجامعة بذكرى شهدائها، ولكن هذا اليوم قد مرّ بسلام، وأن بعض الضباط حاولوا أن يبثّوا فى صفوف إخوانهم روح الفتنة، وقد كشفت القيادة محاولتهم.

وعقد مجلس قيادةالثورة بهيئة محكمة لمحاكمة كل من يعرض سلامة الوطن للخطر.

وكان تأليف هذه المحكمة من أعضاء مجلس قيادة الثورة أيضًا راجعًا إلى خطورة التهم الموجهة إلى المتهمين وإلى أن معظمهم زملاء أو متساوون فى الرتبة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وقد نظرت هذه القضية عدة أيام، وأصدر المجلس أحكامه فيها فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ وهى تقضى بالسجن المؤبد على رشاد مهنا[١] وعلى تسعة من الضباط وثلاثة من المدنيين بالسجن مددًا مختلفة.

(١) أفرج عنه صحيًا، وهذه الكلمة معناها إطلاق سراح المحكوم عليه، ووصف الإفراج بأنه صحى هو مسايرة للوائح الإدارية بقدر الإمكان.

تشكيل محكمة الثورة
سبتمبر سنة ١٩٥٣

أعلن اللواء محمد نجيب فى خطبة له بمؤتمر شعبى عقد فى ميدان الجمهورية يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ قرار مجلس قيادة الثورة تشكيل محكمة الثورة لمحاكمة بعض السياسيين القدماء الذين تبين اتصالهم بدول أجنبية.

وشكلت محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم.

وانعقدت فى مبنى قيادة الثورة بالجزيرة، وبدأت عقد أولى جلساتها يوم السبت ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣.

وسنذكر فيما يلى القضايا التى نظرت أمامها وخلاصة التهم التى أدين فيها المتهمون، والأحكام الصادرة ضدهم.

* * *

أحكام محكمة الثورة

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
إبراهيم عبد الهادى رئيس وزارة سابق	اتصل فى سنة ١٩٥٣ بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا. وعمل فى سنة ١٩٤٨ على الزج بجيش مصر فى معركة فلسطين قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمارها، وأشاع حكم الإرهاب أثناء رئاسته للوزارة سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩، وهيأ لأعوانه الأسباب التى يسرت لهم قتل الشيخ حسن البنا.. إلخ.	إعدام (وخفف إلى السجن المؤبد) ومصادرة كل ما زاد من ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعًا، وأفرج عنه صحيًا فى فبراير سنة ١٩٥٤.
أحمد محمد عوض مستخدم بمعسكرات البريطانيين بمنطقة قناة السويس	عمد فى سنة ١٩٥٢ إلى تقديم تقارير وتبليغات إلى جهات أجنبية ضدّ الفدائيين فى حوادث القنال.	إعدام وخفف إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.
البكباشى سعد الدين السنباطى ضابط بوليس	تستر فى سنة ١٩٥٣ على آخرين عمدوا إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا.	براءة
البكباشى إسماعيل المليجى	تستر فى سنة ١٩٥٣ على آخرين عمدوا إلى الاتصال بجهات أجنبية	براءة

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
ضابط بوليس	تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا.	
إبراهيم فرج وزير سابق	اتصل سنة ١٩٥٣ بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا وساهم مساهمة فعالة مع جماعة سرية ذات نظام هدام ترمى إلى مناهضة نظام الحكم الحاضر والإضرار بمصالح البلاد.	بعد التعديل: السجن ١٥ سنة (وأفرج عنه صحيًا)
أحمد نصيف وكيل مكتب الخبراء	العمل ضدّ سلامة الوطن وترويج إشاعات كاذبة.	أشغال شاقة مؤبدة.
أميرالاى زكى زهران بالبوليس سابقًا	العمل ضدّ سلامة الوطن وترويج إشاعات كاذبة.	أشغال شاقة ١٥ سنة.
المهندس مصطفى شاهين موظف سابق بالشئون الاجتماعية	العمل ضدّ سلامة الوطن وترويج إشاعات كاذبة.	أشغال شاقة ١٠ سنوات.
محمود صبرى على المعروف بكنج صبرى	التجسس لحساب الإنجليز خلال الكفاح الشعبى فى القناة سنة ١٩٥٢ والاشتراك فى تعذيب الفدائيين وخيانة الوطن والتعاون مع القوات المعادية للبلاد.	إعدام شنقًا ونفذ فيه الحكم.

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
حسن حسن محيى الدين	خيانة الوطن والتجسس والتعاون مع القوّات المعادية للبلاد.	براءة.
عطيه عزيز جندى	خيانة الوطن والتجسس والتعاون مع القوات المعادية للبلاد.	براءة
حسن سيد أحمد (حسن قدرى)	خيانة الوطن والتجسس والتعاون مع القوات المعادية للبلاد.	أشغال شاقة مؤبدة.
إبراهيم إسماعيل على	خيانة الوطن والتجسس والتعاون مع القوات المعادية للبلاد.	أشغال شاقة ١٥ سنة.
محمود شكرى	الاتصال بجهات أجنبية ومدّها بمعلومات ضارّة بالبلاد وبالمصلحة الوطنية العليا.	السجن عشر سنوات
الفريد عوض ميخائيل	التجسس لحساب دولة أجنبية ومدها بتقارير وبيانات ومستندات رسمية لها صفة السرية المطلقة قاصدًا بذلك الإضرار بسلامة البلاد ومصلحتها العليا.	إعدام شنقًا ونفذ فيه الحكم.
محمد عزت محمد	التجسس لحساب دولة أجنبية ومدها بتقارير وبيانات ومستندات رسمية لها صفة السرية المطلقة قاصدًا بذلك الإضرار بسلامة البلاد ومصلحتها العليا.	إعدام شنقًا ونفذ فيه الحكم.
بولس مكسيموس	التجسس لحساب دولة أجنبية ومدها بتقارير وبيانات ومستندات رسمية لها	إعدام شنقًا ونفذ فيه الحكم.

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
	صفة السرية المطلقة قاصدًا بذلك الإضرار بسلامة البلاد ومصلحتها العليا.	
كريم ثابت المستشار الصحفى لفاروق	فى غضون سنة ١٩٥٣ عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا وأتى أفعالاً ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالاً لم يرع فيه صالح الوطن فى غضون المدة من سنة ١٩٤٦ وما بعدها وذلك أنه: (أ) بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق عمل على توجيهه وجهات تتعارض ومصلحة البلاد من النواحى الخلقية والمادية والأدبية الأمر الذى كان له أسوأ الأثر فى الحياة السياسية. (ب) فى عام ١٩٤٩ بوصفه مستشارًا صحفيًّا للملك السابق سعى من جانبه للحصول لنفسه على عمولة من إحدى الشركات الكبرى فى مقابل تدخله لإبرام اتفاق فى صالح تلك الشركة يضر بمصلحة البلاد. (جـ) وفى غضون عامى ١٩٤٨	الأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة كل ما زاد من أمواله وممتلكاته وأموال وممتلكات زوجته عما كانا يملكانه قبل ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ (أفرج عنه صحيًّا)

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
	و١٩٤٩ بوصفه مستشارًا صحفيًا للملك السابق استولى لنفسه بدون وجه حق على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ثم على ألفى جنيه من أموال مستشفى المواساة بالإسكندرية.	
محمود سليمان غنام وزير سابق	فى غضون سنة ١٩٥٣ اشترك فى نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة ترمى بوسائلها غير المشروعة إلى مناهضة النظام الحاضر والأسس التى قامت عليها الثورة. وفى سنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ أتى أفعالاً ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالاً لم يرع فيه صالح الوطن أثناء توليه مهام وظيفة عامة فى البلاد.	السجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ كافة الإجراءات التى اتبعت فى أراضى ناحيتى مريوط وطهواى ومصادرة تلك الأراضى لصالح الشعب.
الدكتور أحمد النقيب مدير مستشفى المواساة	أتى أفعالاً ساعدت على إفسادا لحكم وذلك أنه فى غضون سنة ١٩٥٢ وما قبلها بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق تصرف تصرفات أضرت بمصلحة البلاد وسمعتها وأتى أفعالاً استغل فيها نفوذه دون مراعاة مصلحة الوطن وذلك أنه فى غضون سنة ١٩٥٢ وما قبلها بوصفه مديرًا لمستشفى المواساة بالإسكندرية	السجن لمدة خمسة عشر عامًا ومصادرة كل ما زاد عن أمواله وممتلكاته التى باسمه أو باسم أبنائه عما كان لديه فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩.

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
	تصرف فى أموال المستشفى لمنفعة الملك السابق وآخرين تصرفات أضاعت على المستشفى مبلغًا يزيد على ٦٠ ألف جنيه.	
زكى محمود شحاته رئيس عمال مطبعة	التجسس لصالح الأعداء.	أشغال شاقة مؤبدة.
محمد حلمى حسين (الذى رقاه الملك السابق من سائق سيارة إلى أميرالاى)	استغلال النفوذ.	تجريده من رتبه العسكرية ونياشينه وإعفاؤه من السجن لمرضه ومصادرة أمواله التى آلت إليه وذويه منذ سنة ١٩٤٤.
عبد الغفار عثمان قائممقام بالمعاش	التعاقد على صفقة من صفقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة.	السجن ١٥ سنة وتجريده من رتبه العسكرية والنياشين والمداليات ومصادرة ما زاد من أمواله وأموال زوجتيه على عام ١٩٤٦.

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
محمد كامل القاويش محافظ القاهرة سابقًا	إفساد أداة الحكم بتدخله بقصد حفظ تحقيقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة لتجنيب رجال حاشية فاروق المحاكمة الجنائية.	السجن ١٥ عامًا مع وقف التنفيذ وتجريده من شرف المواطن.
شارل بولس يوسف عامل بالجيش البريطانى	فى غضون عام ١٩٥٢ قام باتصالات خطيرة مع جهات أجنبية بقصد الإضرار بالوطن ومصالح البلاد العليا.	السجن ١٥ عامًا.
أحمد عبد الغفار وزير سابق	المساعدة على إفساد الحكم واستغلال النفوذ لمنفعته الشخصية.	إلزامه برد تكاليف شق مصرف الجياز ومبلغ ٦٣ ألف جنيه قيمة ما استفاده نتيجة لإنشاء المصرف وسجلت له المحكمة موقفه ضدّ طغيان فؤاد وفاروق.
حسن عزت العدوى	فى سنة ١٩٥٣ اتصل بجهة أجنبية وتجسس لحسابها واتصل بموظفين عموميين وحرضهما على العمل معه لحساب تلك الجهة قاصدًا الإضرار بسلامة الوطن ومصلحة البلاد العليا.	السجن ١٥ سنة.

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
عباس حليم (من أسرة الملك السابق)	فى غضون سنة ١٩٥٢ وما قبلها عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية بقصد الإضرار بمصلحة البلاد العليا.	السجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ.
فؤاد سراج الدين وزير سابق	خيانة أمانة الحكم من يناير سنة ١٩٥٠ إلى يناير سنة ١٩٥٢ بتوجيه سياسة الحكومة الوفدية إلى الخضوع والاستسلام لفاروق واستغلاله للنفوذ.	السجن ١٥ سنة ومصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات شقيقه يس سراج الدين من ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ لصالح الشعب وإبطال صفقتى استئجار كل من قطعتى أرض بلاتشى والأرض الكائنة على ناصيتى شارع الملكة ومدخل نفق شبرا (سينما فلوريدا وممتلكاتها) (أفرج عنه صحياً).
زينب الوكيل حرم السيد مصطفى النحاس	أتت أفعالاً ساعدت على إفساد الحكم وكان من شأنها إفساد الحياة السياسية وذلك خلال سنة ١٩٥٠	إعفاؤها من عقوبة السجن لمرضها ومصادرة كل

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
(وقد أعفتها محكمة الثورة من الحضور بنفسها)	و١٩٥١ وما قبلها بتدخلها فى شئون الحكم فى البلاد مستغلة صلتها بزوجها السيد مصطفى النحاس رئيس الوزراء الأسبق واستغلالها للنفوذ من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وما بعدها غير مراعية إلّا مصالحها الخاصة ومصالح أفراد أسرتها بطرق غير مشروعة وقد أفادوا جميعًا من ذلك ثروة ضخمة، والتدخل سنة ١٩٥٠-١٩٥١ فى عمليات القطن.	ما زاد من أموالها وممتلكاتها عما ورثته شرعًا لصالح الشعب فيما عدا مبلغ عشرة آلاف جنيه الذى تنازل لها عنه زوجها السيد مصطفى النحاس وهو ثمن منزله بسمنود ومصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات أحمد الوكيل عما ورثه شرعًا وعبد الواحد الوكيل عما كان لديه قبل ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وتأسف المحكمة أشدّ الأسف لموقف السيد مصطفى النحاس إزاء تصرفات زوجته وسماحه لها

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
		بالتدخل فى شئون الحكم والسياسة واستغلال مركزه هى وعائلتها للإثراء.
محمود أبو الفتح وحسين أبو الفتح صحفيان	أتيا أفعالاً ضدّ سلامة الوطن ومن شأنها إفساد أداة الحكم وذلك أنهما فى غضون سنة ١٩٥٤ وما قبلها، الأوّل قام بدعايات واتصالات فى الخارج ضِدّ نظام الحكم القائم بقصد تقويض النشاط القومى للبلاد وأغرى موظفًا عموميًا بطرق غير مشروعة على المساهمة فى إتمام صفقة تجارية لمصلحته الذاتية والثانى حاول بطرق غير مشروعة إتمام التعاقد مع وزارة الحربية على صفقة أسلحة مراعيًا فى ذلك مصلحته الذاتية دون مصلحة الوطن.	السجن ١٠ سنوات بالنسبة لمحمود أبو الفتح وكان متغيبًا بأوروبا ومصادرة ٣٥٨,٤٣٨ جنيه من أمواله، والسجن ١٥ سنة بالنسبة لحسين أبو الفتح مع وقف التنفيذ. وطبقًا لهذا الحكم عطلت جريدة المصرى منذ يوم ٥ مايو سنة ١٩٥٤.
أبو الخير نجيب صحفى	فى غضون سنة ١٩٥٣ اتصل بجهات أجنبية تعمل ضد النظام الاجتماعى والسياسى القائم فى البلاد بقصد معاونتها على تحقيق أهدافها.	أشغال شاقة ١٥ سنة والتجريد من شرف المواطن.

الاسم	تلخيص التهمة	الحكم
	وفى غضون سنة ١٩٥٣ و١٩٥٤ عمد إلى الاتصال بطوائف العمال والطلبة وتحريضهم على التمرد والعصيان وامتهن الصحافة ولم يلتزم دستورها وأهدافها القومية.	
القائمقام أحمد شوقى	اتصل فى مارس سنة١٩٥٤ ببعض ضباط القوّات المسلحة لتحريضهم على إحداث فتنة فى الجيش معرضًا بذلك سلامة الوطن للخطر.	السجن عشر سنوات (وأفرج عنه صحيًّا).

* * *

الفصل الخامس

الثورة والإخوان المسلمون

من يوم أن ألف محمد نجيب الوزارة دون أن يشرك فيها الإخوان المسلمين، بدأوا يقفون من الثورة موقف الخصومة ويدبرون لها المكايد، وقد سعى أن يشركهم فى وزارته ولكنهم رشحوا أشخاصًا لم تقبلهم الثورة، فوقع الجفاء بينهما، ولكنهم لم يناصبوها العداء تربصًا بها وانتظارًا لما تأتى به الحوادث.

وعبثًا حاولت الثورة إرضاءهم، فقد ميزتهم على سائر الأحزاب ولم تطبق على جمعيتهم قانون حلّ الأحزاب، وظلوا منفردين بالنشاط السياسى دون أن يخلصوا للثورة، ولم يرضهم منها أنها تركتهم فى الميدان يزاولون نشاطهم، وأمرت ببعث قضية مقتل حسن البنا وقدمت للمحاكمة أمام محكمة الثورة خصمهم القديم إبراهيم عبد الهادى، كل ذلك لم يغير من نفسيتهم تجاه الثورة، بل كانوا لا يدعون فرصة إلّا ويدبرون لها المؤامرات فى الخفاء.

فلما تعددت محاولاتهم ووصلت تدابيرهم إلى صفوف الجيش والبوليس والطلبة، وتمادوا حتى بلغ الأمر بهم أن اتصلوا بالسفارة البريطانية، لم تر الثورة بدًّا من أن تحمى نفسها من تدابيرهم التى تفاقمت واتسع مداها، فأصدرت قرارها المشهور بحل جماعة الإخوان المسلمين.

شغب فى الجامعة

وكان آخر تدبير لهم ضدّ الثورة فى محيط جامعة القاهرة، فقد انتهزوا فرصة احتفال الجامعة بذكرى شهداء القناة يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ فأحدثوا شغبًا فى صفوف الطلبة وجاءوا إلى مكان الاحتفال ومعهم (نوّاب صفوى) زعيم جماعة

الفتل والإرهاب فى إيران، حاملينه على الأكتاف، وفى إحضاره وحمله على الأكتاف والحفاوة به حضّ على القتل وإيذان ولا ريب بارتكاب الجرائم؛ لأن نواب صفوى هذا كان زعيم الإرهابيين فى إيران. وقد اشترك فى قتل الجنرال راز مارا رئيس وزراء إيران سنة ١٩٥١[1]، وقد ساد الشغب فى اجتماع الجامعة وانقسم الطلبة إلى فريقين متخاصمين ينتمى بعضهم إلى الإخوان المسلمين، وترتب على ذلك احتكاك شديد بين الفريقين استخدم فيه الإخوان العصى والكرابيج وبعض الأسلحة النارية، واحرقت سيارة، وأصيب بعض الطلبة إصابات مختلفة.

ولم يتدخل رجال البوليس فى هذا الصدام حتى لا يزداد التوتر بين صفوف الطلبة، ولم يكن ثم شك فى أن الإخوان المسلمين كانوا هم المدبرين لهذا الشغب ليظهروا نفوذهم وسيطرتهم فى محيط الجامعة وليؤلبوا فئات الشعب على حكم الثورة.

حل جماعة الإخوان المسلمين وبيان مجلس قيادة الثورة
١٤ يناير سنة ١٩٥٤

وفى ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قراره بحل جماعة الإخوان لتآمرهم مع رجال السفارة البريطانية على قلب نظام الحكم وبتطبيق أمر مجلس قيادة الثورة السابق صدوره بحلّ الأحزاب السياسية عليهم.

وأصدر بيانًا بتعداد الأسباب التى ترتب عليهم قرار الحل، شرح فيه تطور الحوادث بين الثورة والجماعة المنحلة.

وخلاصة هذا البيان: أن الثورة حينما حلّت الأحزاب لم تطبق أمر الحل على الإخوان إبقاءً عليهم وأملًا فيهم وانتظارًا لجهودهم وجهادهم فى معركة التحرير،

---

(١) حكم على نواب صفوى هذا بالإعدام فى طهران (يناير ١٩٥٦) لاشتراكه فى مؤامرة لقلب نظام الحكم فى إيران، والشروع فى قتل حسين علاء رئيس الوزارة الإيرانية، ونفذ فيه الحكم.

ولكن نفرًا من الصفوف الأولى فى هيئة الإخوان أرادوا أن يسخّروا هذه الهيئة لمنافع شخصية وأهواء ذاتية مستغلين سلطان الدين على النفوس، وقد أثبت تسلسل الحوادث أن هذا النفر من الطامعين استغلوا هيئة الإخوان والنظم التى تقوم عليها لإحداث انقلاب فى نظام الحكم تحت شعار الدين، وسارت الحوادث بين الثورة والإخوان بالتسلسل الآتى:

١ – فى صباح يوم الثورة استدعى الأستاذ حسن العشماوى لسان حال المرشد العام إلى مقرّ قيادة الثورة فى كوبرى القبة، وكلّف أن يطلب من المرشد العام إصدار بيان بتأييد الثورة، ولكن المرشد بقى فى مصيفه بالإسكندرية لائذًا بالصمت، فلم يحضر إلى القاهرة إلاّ بعد أن عزل الملك، ثم أصدر بيانًا مقتضبًا طلب بعده أن يقابل أحد رجال الثورة، فقابله جمال عبد الناصر فى منزل صالح أبو رقيق الموظف بالجامعة العربية، وقد بدأ المرشد حديثه مطالبًا بتطبيق أحكام القرآن فى الحال، فردّ عليه جمال أن هذه الثورة قامت حربًا على الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى والاستعمار البريطانى، وهى بذلك ليست إلاّ تطبيقًا لتعاليم القرآن الكريم، فانتقل المرشد بالحديث إلى تحديد الملكية وقال إن رأيه أن يكون الحد الأقصى ٥٠٠ فدان، فرد عليه جمال قائلًا إن الثورة رأت التحديد بمائتى فدان وهى مصممة على ذلك، فانتقل المرشد بالحديث قائلًا إنه يرى لكى تؤيد هيئة الإخوان الثورة أن يُعرض عليه أىّ تصرف للثورة قبل إقراره، فردّ عليه جمال قائلًا بأن هذه الثورة قامت بدون وصاية أحد عليها، وهى لن تقبل بحال أن توضع تحت وصاية أحد وإن كان هذا لا يمنع القائمين على الثورة من التشاور فى السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأى دون التقيد بهيئة من الهيئات، ولم يلق هذا الحديث قبولًا من نفس المرشد.

٢ – سارعت الثورة بعد نجاحها فى إعادة الحق إلى نصابه، وكان من أوّل أعمالها أن أعادت التحقيق فى مقتل الأستاذ حسن البنا فقبضت على المتهمين فى الوقت الذى كان فيه المرشد لا يزال فى مصيفه بالإسكندرية.

٣ – طالبت الثورة الرئيس السابق على ماهر بمجرد توليه الوزارة أن يصدر

عفواً شاملاً عن المعتقلين والمسجونين السياسيين، وفى مقدمتهم الإخوان، وقد نفذ هذا فعلاً بمجرد تولى الرئيس نجيب رياسة الوزارة.

٤ - حينما تقرر إسناد الوزارة إلى الرئيس نجيب تقرر أن يشترك فيها الإخوان المسلمون بثلاثة أعضاء، على أن يكون أحدهم الأستاذ أحمد حسن الباقورى، وقد تم اتصال تليفونى بين اللواء عبد الحكيم عامر والمرشد ظهر يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ فوافق على هذا الرأى قائلاً إنه سيبلغ القيادة الاسمين الآخرين، ثم حضر الأستاذ حسن العشماوى المحامى إلى القيادة فى كوبرى القبة، وأبلغ جمال عبد الناصر أن المرشد يرشح للوزارة الأستاذ منير الدلة الموظف فى مجلس الدولة والأستاذ حسن العشماوى، وقد عُرض هذا الترشيح على مجلس قيادة الثورة فلم يوافق عليهما، وطلب جمال من العشماوى أن يبلغ ذلك إلى المرشد ليرشح غيرهما، وفى نفس الوقت اتصل جمال بالمرشد فقال الأخير إنه سيجتمع بمكتب الإرشاد فى الساعة السادسة ويردّ عليه بعد الاجتماع، وقد أعاد جمال الاتصال مرة أخرى بالمرشد فردّ عليه أن مكتب الإرشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة، فلما قال له لقد أخطرنا الشيخ الباقورى بموافقتك، وطلبنا منه أن يتقابل مع الوزراء فى الساعة السابعة لحلف اليمين، أجاب بأنه يرشح بعض أصدقاء الإخوان للاشتراك فى الوزارة ولا يوافق على ترشيح أحد من الإخوان، وفى اليوم التالى صدر قرار من مكتب الإرشاد بفصل الشيخ الباقورى من هيئة الإخوان، فاستدعى جمال عبد الناصر الأستاذ حسن العشماوى وعاتبه على هذا التصرف الذى يظهر الإخوان بمظهر الممتنع عن تأييد وزارة الرئيس نجيب، وهدّد بنشر جميع التفاصيل التى لازمت تشكيل الوزارة، فكان ردّ الأستاذ حسن العشماوى أن هذا النشر يحدث فرقة فى صفوف الإخوان ويسيىء لموقف المرشد، ورجا عدم النشر.

٥ - عندما طلب من الأحزاب أن تقدم إخطارات عن تكوينها قدم الإخوان إخطارًا باعتبارهم حزبًا سياسيًّا، وقد نصحت الثورة رجال الإخوان بألّا يتردّوا فى الحزبية ويكفى أن يمارسوا دعوتهم الإسلامية بعيدًا عن غبار المعارك السياسية

والشهوات الحزبية، وقد تردّدوا بادئ الأمر ثم استجابوا قبل انتهاء موعد تقديم الإخطارات وطلبوا اعتبارهم هيئة، وطلبوا من جمال عبد الناصر أن يساعدهم فى تصحيح الأخطاء فذهب إلى وزارة الداخلية حيث تقابل مع المرشد فى مكتب الأستاذ سليمان حافظ وزير الداخلية وقتئذ، وتم الاتفاق على أن تطلب وزارة الداخلية من الإخوان تفسيرًا عما إذا كانت أهدافهم سيعمل على تحقيقها عن طريق أسباب الحكم كالانتخابات وأن يكون ردّ الإخوان بالنفى حتى لا ينطبق عليهم القانون.

٦ - وفى صبيحة يوم صدور قرار حلّ الأحزاب فى يناير سنة ١٩٥٣ حضر إلى مكتب جمال عبد الناصر الصاغ صلاح شادى والأستاذ منير الدله وقالا له: الآن وبعد حلّ الأحزاب لم يبق من مؤيد للثورة إلّا هيئة الإخوان؛ ولهذا فإنهم يجب أن يكونوا فى وضع يمكنهم من أن يردّوا على كل أسباب التساؤل - فلما سألهم ما هو هذا الوضع المطلوب، أجابا بأنهم يريدون الاشتراك فى الوزارة، فقال لهما: إننا لسنا فى محنة، وإذا كنتم تعتقدون أن هذا الظرف هو ظرف المطالب وفرض الشروط فأنتم مخطئون، فقالوا له: إذا لم توافق على هذا فإننا نطالب بتكوين لجنة من هيئة الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها، وهذا هو سبيلنا لتأييدكم إن أردتم التأييد، فقال لهم جمال: لقد قلت للمرشد سابقًا إننا لن نقبل الوصاية، وإننى أكررها اليوم مرة أخرى فى عزم وإصرار.

وكانت هذه الحادثة هى نقطة التحوّل فى موقف الإخوان من الثورة وحكومة الثورة.

إذ دأب المرشد بعد هذا على إعطاء تصريحات صحفية مهاجمًا فيها الثورة وحكومتها فى الصحافة الخارجية والداخلية، كما كانت تصدر الأوامر شفويًّا إلى هيئات الإخوان بأن يظهروا دائمًا فى المناسبات التى يعقدها رجال الثورة بمظهر الخصم المتحدى.

٧ - لما علم المرشد بتكوين هيئة التحرير تقابل مع جمال فى مبنى القيادة بكوبرى القبة وقال له: إنه لا لزوم لإنشاء هيئة التحرير ما دام الإخوان قائمين،

فردّ عليه جمال: إن فى البلاد من لا يرغب فى الانضمام للإخوان وأن مجال الإصلاح متسع أمام الهيئتين، فقال المرشد: إننى لن أؤيد هذه الهيئة. وبدأ منذ ذلك اليوم فى محاربة هيئة التحرير وإصدار أوامره بإثارة الشغب واختلاق المناسبات لإيجاد جوّ من الخصومة بين أبناء الوطن الواحد.

٨ - وفى شهر مايو سنة ١٩٥٣ ثبت لرجال الثورة أن هناك اتصالاً بين بعض الإخون المحيطين بالمرشد وبين الإنجليز عن طريق الدكتور محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة، وقد عرف جمال من حديثه مع الأستاذ حسن العشماوى فى هذا الخصوص أنه حدث اتصال فعلًا بين الأستاذ منير الدولة والأستاذ صالح أبو رقيق ممثلين للإخوان وبين مستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية، وأن هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل جمال والمرشد، وعندما التقى جمال مع المرشد أظهر له استياءه من اتصال الإخوان بالإنجليز والتحدث معهم فى القضية الوطنية، الأمر الذى يدعو إلى التضارب فى القول وإظهار البلاد بمظهر الانقسام.

ولما استجوب الدكتور محمد سالم عن موضوع اتصال الإنجليز بالمرشد ومن حوله قال: إن القصة تبتدئ فى وقت أن كان وفد المحادثات المصرى جالسًا يتباحث رسميًّا مع الوفد البريطانى.

وفى أبريل سنة ١٩٥٣ اتصل به القاضى جراهام بالسفارة البريطانية وطلب منه أن يمهد مقابلة بين مستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية، وبعض قادة الإخوان، وأنه أى محمد سالم أمكنه ترتيب هذه المقابلة فى منزله بالمعادى بين منير الدله وصالح أبو رقيق عن الإخوان ومستر إيفانز عن الجانب البريطانى، وتناول الحديث موقف الإخوان من الحكومة وتباحثوا فى تفاصيل القضية المصرية، ورأى الإخوان وموقفهم من هذه القضية- ثم قال الدكتور محمد سالم إنه جاء فى رأى قادة الإخوان أن عودة الإنجليز إلى القاعدة تكون بناءً على رأى لجنة مشكلة من المصريين والإنجليز وأن الذى يقرر خطر الحرب هى هيئة الأمم المتحدة.

ولعل هذا هو السبب فى تمسك الإنجليز بهذا الرأى الذى لم يوافق عليه الجانب المصرى للمفاوضات حتى اليوم.

ثم قال الدكتور محمد سالم فى اجتماع آخر مماثل فى منزله أيضًا حيث طلب مستر إيفانز مقابلة المرشد، فوعد منير الدله بترتيب هذا الاجتماع، وفعلاً تم فى منزل المرشد ودار فى هذا الاجتماع الحديث عن القضية المصرية وموقف الإخوان منها وذكر الدكتور محمد سالم أن مستر إيفانز دعا منير الدله وصالح أبو رقيق لتناول الشاى فى منزله، وقد أجابا دعوته مرتين.

٩ – فى أوائل شهر يونيه سنة ١٩٥٣ ثبت لإدارة المخابرات أن خطة الإخوان قد تحوّلت لبثّ نشاطها داخل قوّات الجيش والبوليس، وكانت خطتهم فى الجيش تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ينحصر فى عمل تنظيم سرى بين الإخوان وبين ضباط الجيش، ودعوا فيمن دعوا عددًا من الضباط وهم لا يعلمون أنهم من الضباط الأحرار، فسايروهم وساروا معهم فى خطتهم وكانوا يجتمعون بهم اجتماعات أسبوعية وكانوا يتحدثون فى هذه الاجتماعات عن الإعداد لحكم الإخوان المسلمين والدعوة إلى ضم أكبر عدد من الضباط ليعملوا تحت إمرة الإخوان. وكانوا يأخذون عليهم عهدًا وقسمًا أن يطيعوا ما يصدر إليهم من أوامر المرشد.

أما القسم الثانى: فكان ينحصر نشاطه فى عمل تشكيلات بين ضباط البوليس، وكان الغرض منها هو إخضاع نسبة كبيرة من ضباط البوليس لأوامر المرشد أيضًا، وكانوا يجتمعون فى اجتماعات دورية أسبوعية، وينحصر حديثهم فيها فى بثّ الحقد والكراهية لرجال الثورة ورجال الجيش وبثّ الدعوة بين ضباط البوليس بأنهم أحق من رجال اجيش بالحكم نظرًا لاتصالهم بالشعب، وكانوا يمنّونهم بالترقيات والمناصب بعد أن يتم لهم هدفهم، وكان يتزعمهم الصاغ صلاح شادى الذى طالما ردّد فى اجتماعاته بهم أنه وزير الداخلية المقبل.

وقسم ثالث: أطلق عليه قسم الوحدات، وكان الغرض منه هو جمع أكبر عدد ممكن من ضباط الصف بالجيش تحت أمرة المرشد أيضًا، وكانوا يجتمعون بهم فى اجتماعات سرية أسبوعية وكان الحديث يشتمل على بثّ الكراهية للضباط فى نفوس ضباط الصف وإشعارهم بأنهم هم القوّة الحقيقية فى وحدات الجيش، وأنهم

إذا ما نجح الإخوان فى الوصول إلى الحكم فسيعاملون معاملة كريمة.

كما كان هذا القسم يقوم ببثّ الدعوة لجمع أكبر عدد من صف ضباط وجنود ليكون تحت أمرة المرشد العام للإخوان.

ولما تجمعت هذه المعلومات لإدارة المخابرات اتصل جمال عبد الناصر بحسن العشماوى باعتباره ممثلاً للمرشد وصارحه بموقف الإخوان العام ثم بموقف الإخوان فى داخل الجيش وما يدبرونه فى الخفاء بين قوّات الجيش والبوليس وقال له: لقد أمنّا لكم ولكن هذه الحوادث تظهر أنكم تدبرون أمرًا سيجنى على مصير البلاد، ولن يستفيد منه إلاّ المستعمر وإننى أنذر أننا لن نقف مكتوفى الأيدى أمام هذه التصرفات التى يجب أن توقف إيقافًا كاملاً، ويجب أن يعلم الإخوان أن الثورة إنما أبقت عليهم بعد أن حلّت جميع الأحزاب لاعتقادها أن فى بقائهم مصلحة وطنية، فإذا ما ظهر أن فى بقائهم ما يعرض البلاد للخطر فإننا لن نتردد فى اتخاذ ما تمليه مصلحة البلاد مهما كانت النتائج، فوعد أن يتصل بالمرشد فى هذا الأمر وخرج ولم يعد حتى الآن.

وفى اليوم التالى استدعى جمال عبد الناصر الصيدلى خميس حميده نائب المرشد والشيخ سيد سابق وأبلغهما ما قاله لحسن العشماوى فى اليوم السابق، فأظهرا الاستياء الشديد وقالا إنهما لا يعلمان شيئًا عن هذا، وأنهما سيبحثان الأمر ويعملان على وقف هذا النشاط الضار.

ورغم هذا التحذير وهذا الإنذار استمر العمل حثيثًا بين صفوف الجيش والبوليس، وأصبح الكلام فى الاجتماعات الدورية يأخذ طابع الصراحة وطابع الحقد فكانوا يقلبون الخطط فى هذه الاجتماعات بحثًا عن أسلم الطرق لقلب نظام الحكم وكان الأحرار المنبثون فى هذه التنسكيلات يبلغون أوّلاً بأوّل عما يدور فى كل اجتماع.

١٠ – بعد أن تعين الأستاذ الهضيبى مرشدًا للإخوان لم يأمن إلى أفراد الجهاز السرى الذى كان موجودًا فى وقت السيد حسن البنا برياسة السيد عبد الرحمن

السندى، فعمل على إبعاده معلنًا بأنه لا يوافق على التنظيمات السرية لأنه لا سرّية فى الدين، ولكنه فى الوقت نفسه بدأ فى تكوين تنظيمات سرية جديدة تدين له بالولاء والطاعة بل عمد إلى التفرقة بين أفراد النظام السرى القديم ليأخذ منه إلى صفّه أكبر عدد ليضمهم إلى جهازه السرّى الجديد - وفى هذه الظروف المريبة قتل المرحوم المهندس السيد فايز عبد المطلب[٢] بواسطة صندوق من الديناميت وصل إلى منزله على أنه هدية من الحلوى لمناسبة عيد المولد النبوى، وقد قتل معه بسبب الحادث شقيقه الصغير البالغ من العمر تسع سنوات وطفلة صغيرة كانت تسير تحت الشرفة التى انهارت نتيجة الانفجار.

وكانت المعلومات ترد إلى المخابرات أن المقربين من المرشد يسيرون سيرًا سريعًا فى سبيل تكوين جهاز سرى قوى، ويسعون فى نفس الوقت إلى التخلص من المناوئين لهم من أفراد الجهاز السرى القديم.

١١ - وكانت نتيجة ذلك أن حدث الانقسام الأخير بين الإخوان واحتل فريق منهم دار المركز العام، وقد حضر إلى منزل جمال عبد الناصر بعد منتصف ليل ذلك اليوم الشيخ محمد فرغلى والأستاذ السعيد رمضان مطالبين بالتدخل ضدّ الفريق الآخر، ومنع نشر الحادث، فقال لهم جمال إنه لن يستطيع منع النشر حتى لا يؤول الحادث تأويلات ضارّة بمصلحة البلاد، أما من جهة التدخل فهو لا يستطيع أن يتدخل بالقوّة حتى لا تتضاعف النتائج وحتى لا يشعر الإخوان أن الثورة تنصر فريقًا على فريق، وأنه يرى أن يتصالح الفريقان وأن يعملا على تصفية ما بينهما، فطلب منه الشيخ فرغلى أن يكون واسطة بين الفريقين، وأن يجمعه مع الأستاذ صالح عشماوى. فطلب منه جمال أن يعود فى اليوم التالى فى الساعة العاشرة صباحًا، وأنه سيعمل على أن يكون الأستاذ صالح موجودًا، وفى الموعد المحدد حضر الشيخ فرغلى، ولم يمكن الاتصال بالأستاذ صالح عشماوى، وكان الشيخ فرغلى متلهفًا على وجود الأستاذ عشماوى، مما دعا جمال أن يطلب من البوليس الحربى البحث عن الأستاذ صالح عشماوى وإحضاره إلى المنزل - وتمكن البوليس

(٢) مهندس بوزارة الأشغال اغتاله الإخوان.

الحربى فى الساعة الثانية عشرة من العثور على الأستاذ صالح عشماوى وإحضاره إلى المنزل - فحضر هو والشيخ سيد سابق إلى منزل جمال وبدأ الطرفان يتعاتبان. وأخيرًا اتفقا على أن تشكل لجنة يوافق على أعضائها الأستاذ صالح عشماوى للبحث فيما نسب إلى الإخوان الأربعة المفصولين على ألّا يعتبروا مفصولين وإنما يعتبرون تحت التحقيق، والعمل على أن يسود السلام المؤتمر الذى كان مزمعًا عقده فى دار المركز العام فى عصر ذلك اليوم ولكن لم ينفذ هذا الاتفاق.

١٢ - وفى يوم الأحد ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ ذهب الأستاذ حسن العشماوى العضو العامل بجماعة الإخوان وأخو حرم منير الدله إلى منزل مستر كريزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية ببولاق الدكرور الساعة السابعة صباحًا، ثم عاد لزيارته أيضًا فى نفس اليوم فى مقابلة دامت من الساعة الرابعة بعد الظهر إلى الساعة الحادية عشرة من مساء نفس اليوم، وهذه الحلقة من الاتصالات بالإنجليز تكمل الحلقة الأولى التى روى تفاصيلها الدكتور محمد سالم.

١٣ - وكان آخر مظهر من مظاهر النشاط المعادى الذى قامت به جماعة الإخوان هو الاتفاق على إقامة احتفال بذكرى المنيسى وشاهين يوم ١٢ الجارى (يناير سنة ١٩٥٤) فى جامعتى القاهرة والاسكندرية فى وقت واحد، وأن يعملوا جهدهم لكى يظهروا بكل قوتهم فى هذا اليوم وأن يستغلوا هذه المناسبة استغلالًا سياسيًّا فى صالحهم ويثبتوا للمسئولين أنهم قوّة وأن زمام الجامعة فى أيديهم وحدهم، وفعلًا تم اجتماع لهذا الغرض برياسة عبد الحكيم عابدين حضره حسن دوح المحامى. ومحمود أبو شلوع. ومصطفى البساطى من الطلبة، واتفقوا على أن يطلبوا من الطلبة الإخوان الاستعداد لمواجهة أى احتمال يطرأ على الموقف خلال المؤتمر حتى يظهروا بمظهر القوّة وحتى لا يظهر فى الجامعة أى صوت آخر غير صوتهم، وفى سبيل تحقيق هذا الغرض اتصلوا بالطلبة الشيوعيين، رغم قلتهم وتباين وجهات النظر بينهم، وعقدوا معهم اتفاقًا وديًّا يعمل به خلال المؤتمر.

وفى صباح ١٢ الجارى عُقد المؤتمر وتكتل الإخوان فى حرم الجامعة وسيطروا على الميكروفون، ووصل إلى الجامعة أفراد منظمات الشباب من طلبة المدارس

الثانوية ومعهم ميكرفون مثبت على عربة للاحتفال بذكرى الشهداء، فتحرش بعض الطلبة الإخوان وطلبوا إخراج ميكرفون منظمات الشباب، وانتظم الحفل وألقيت كلمات من مدير الجامعة والطلبة، وفجأة إذا ببعض من الإخوان يحضرون إلى الاجتماع ومعهم (نواب صفوى) زعيم فدائيان إسلام فى إيران حاملينه على الأكتاف، وصعد إلى المنصة وألقى كلمة، وإذا بطلبة الإخوان يقابلونه بهتافهم التقليدى «الله أكبر ولله الحمد».

وهنا هتف طلبة منظمة الشباب «الله أكبر والعزة لمصر».

فساء طلبة الإخوان أن يظهر صوت فى الجامعة مع صوتهم، فهاجموا الهاتفين بالكرابيج والعصى وقلبوا عربة الميكرفون وأحرقوها وأصيب البعض إصابات مختلفة ثم تفرق الجميع إلى منازلهم.

وحُقق مع الإخوان المعتقلين وأفرج تدريجًا عن ١١٢ منهم ثم أفرج عن آخرين.

واتضح أنهم متآمرون مع الشيوعيين على إسقاط حكومة الثورة مع الاختلاف الكبير بينهم فى المبادئ، وكانوا متفقين على أن يتولوا هم الحكم ويوزعوه بينهم.

وقد اشتدت حركة الإخوان المسلمين بعد حلّ جماعتهم واتسع نطاق أعمالهم السرية، وأرادوا أن يقفوا من الثورة موقفهم من وزارة المرحوم النقراشى حين قرر حلّ جماعتهم سنة ١٩٤٨، فاغتالوه، وتعاهدوا على إسقاط الثورة واعتقال زعمائها كما سيجىء بيانه فى الفصل التالى.

استقالة محمد نجيب ثم عودته
فبراير سنة ١٩٥٤

وقع فى فبراير سنة ١٩٥٤ حادث مفاجئ من حوادث الثورة، وهو استقالة اللواء محمد نجيب من المناصب التى كان يشغلها وأهمها رآسة الجمهورية، لوقوع خلاف بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة، إذ طلب الاستزادة من سلطته فأبى عليه المجلس ذلك وقرر قبول استقالته، وأعلن استمرار مجلس قيادة الثورة فى تولى كافة سلطاته إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر عن أرض الوطن، وتعيين جمال عبد الناصر رئيسًا لمجلس قيادة الثورة ورئيسًا لمجلس الوزراء.

وأذاع المجلس على المواطنين يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ بيانًا بأسباب الخلاف بين المجلس ومحمد نجيب ننشره فيما يلى لأنه يجلى صفحة هامة من تاريخ الثورة، قال البيان:

«أيها المواطنون

«لم يكن هدف الثورة التى حمل لواءها الجيش يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ أن

يصل فرد أو أفراد إلى حكم أو سلطان أو أن يحصل كائن من كان على مغنم أو جاه، بل يشهد الله أن هذه الثورة ما قامت إلّا لتمكين المثل العليا فى البلاد بعد أن افتقدتها طويلا نتيجة لعهود الفساد والانحلال.

«لقد قامت فى وجه الثورة منذ اللحظة الأولى عقبات قاسية عولجت بحزم دون نظر إلى مصلحة خاصة لفرد أو جماعة، وبهذا توطدت أركانها واطرد تقدمها فى سبيل بلوغ غاياتها.

«ولا شك أنكم تقدرون خطورة ما أقيم فى وجه الثورة من صعاب، خاصة والبلاد ترزح تحت احتلال المستعمر الغاصب لجزء من أراضيها، وكانت مهمة مجلس قيادة الثورة فى خلال هذه الفترة غاية فى القسوة والخطورة، حمل أفراد المجلس تلك التبعة الملقاة على عاتقهم ورائدهم الوصول بأمتنا العزيزة إلى برّ الأمان مهما كلفهم هذا من جهد وبذل.

«ومما زاد منذ اللحظة الأولى فى قسوة وخطورة هذه التبعة الملقاة على أعضاء مجلس قيادة الثورة أنهم كانوا قد قرروا وقت تدبيرهم وتحضيرهم للثورة فى الخفاء قبل قيامها أن يقدموا للشعب قائدًا للثورة من غير أعضاء مجلس قيادتهم وكلهم من الشبان، واختاروا فعلًا فيما بينهم اللواء أركان الحرب محمد نجيب ليقدم قائدًا للثورة، وكان بعيدًا عن صفوفهم، وهذا أمر طبيعى للتفاوت الكبير بين رتبته ورتبهم، وسنّه وسنّهم، وكان رائدهم فى هذا الاختيار سمعته الحسنة الطيبة وعدم تلّوثه بفساد قادة ذلك العهد.

«وقد أخطر سيادته بأمر ذلك الاختيار قبل قيام الثورة بشهرين اثنين ووافق على ذلك.

«وما أن علم سيادته بقيام الثورة عن طريق مكالمة تليفونية بين وزير الحربية فى ذلك الوقت السيد مرتضى المراغى وبينه وفى منزله حتى قام إلى مبنى قيادة الثورة واجتمع برجالها فور تسلمهم لزمام الأمور.

«ومنذ تلك اللحظة أصبح الموقف دقيقًا إذ أن أعمال ومناقشات مجلس قيادة

الثورة استمرت أكثر من شهر بعيدة عن أن يشترك فيها اللواء محمد نجيب إذ أنه حتى ذلك الوقت وعلى وجه التحديد يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يكن سيادته قد ضمّ إلى أعضاء مجلس الثورة.

«وقد صدر قرار المجلس فى ذلك اليوم بضمّه لعضويته كما صدر قرار بأن تسند إليه رئاسة المجلس بعد أن تنازل له عنها البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر الذى جدّد انتخابه بواسطة المجلس قبل قيام الثورة كرئيس للمجلس لمدة عام ينتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢.

«نتيجة لذلك الموقف الشاذ ظل اللواء محمد نجيب يعانى أزمة نفسية عانينا منها الكثير رغم قيامنا جميعًا بإظهاره للعالم أجمع بمظهر الرئيس الفعلى والقائد الحقيقى للثورة ومجلسها مع المحافظة على كافة مظاهر تلك القيادة.

«وبعد أقل من ستة شهور بدأ سيادته يطلب بين وقت وآخر من المجلس منحه سلطات تفوق سلطة العضو العادى بالمجلس، ولم يقبل المجلس مطلقًا أن يحيد عن لائحته التى وضعت قبل الثورة بسنين طويلة إذ تقضى بمساواة كافة الأعضاء بما فيهم الرئيس فى السلطة، فقط إذا تساوت الأصوات عند أخذها بين فريقين فى المجلس فترجح الكفة التى يقف الرئيس بجانبها.

«ورغم تعيين سيادته رئيسًا للجمهورية مع احتفاظه برئاسة مجلس الوزراء ورئاسته للمؤتمر المشترك إلاّ أنه لم ينفك يصرّ ويطلب بين وقت وآخر أن تكون له اختصاصات تفوق اختصاصات المجلس، وكان إصرارنا على الرفض الكلى لكى نكفل أقصى الضمانات لتوزيع سلطة السيادة فى الدولة على أعضاء المجلس مجتمعين.

«وأخيرًا تقدم سيادته بطلبات محددة وهى:

«أن تكون له سلطة حق الاعتراض على أى قرار يجمع عليه أعضاء المجلس، علمًا بأن لائحة المجلس توجب إصدار أى قرار يوافق عليه أغلبية الأعضاء.

«كما طلب أن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم وكذا سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وحتى تنقلاتهم أى أنه طالب إجمالاً بسلطة فردية مطلقة.

يقدم استقالته منذ ٣ أيام

ولقد حاولنا بكافة الطرق الممكنة طوال الشهور العشرة الماضية أن نقنعه بالرجوع عن طلباته هذه التى تعود بالبلاد إلى حكم الفرد المطلق، وهو ما لا يمكن نرضاه لثورتنا، ولكننا عجزنا عن إقناعه عجزًا تاما وتوالت اعتكافاته بين وقت وآخر حتى يجبرنا على الموافقة على طلباته هذه، إلى أن وضعنا منذ أيام ثلاثة أمام أمر واقع مقدمًا استقالته وهو يعلم أن أىّ شقاق يحدث فى المجلس فى مثل هذه الظروف لا تؤمن عواقبه.

«أيها المواطنون

«لقد احتمل أعضاء المجلس هذا الضغط المستمر فى وقت يجابهون فيه المشاكل القاسية التى تواجه البلاد والتى ورثتها عن العهود البائدة.

«يحدث كل ذلك والبلاد تكافح كفاح المستميت ضدّ مغتصب فى مصر والسودان وضدّ عدو غادر يرابط على حدودها مع خوضها معركة اقتصادية مريرة وإصلاحًا لأداة الحكم وزيادة الإنتاج إلى آخر تلك المعارك التى خاضتها الثورة ووطدت أقدامها بقوّة فى أكثر من ميدان من ميادينها.

قرارات بالإجماع

«واليوم قرر مجلس قيادة الثورة بالإجماع ما يلى:

أوّلاً: قبول الاستقالة المقدمة من اللواء أركان حرب محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها.

ثانيًا: يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر فى تولّى كافة سلطاته الحالية إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر عن أرض الوطن.

ثالثًا: تعيين البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر رئيسًا لمجلس الوزراء.

«ونعود فنكرر أن تلك الثورة ستستمر حريصة على مُثلها العليا مهما أحاطت بها من عقبات وصعاب، والله كفيل برعايتها إنه نعم المولى ونعم النصير، والله ولى التوفيق».

هذا، وقد واصل مجلس قيادة الثورة اجتماعه بعد إصدار هذا البيان، وظل منصب رئيس الجمهورية شاغرًا.

عودة محمد نجيب

وقد عمل وسطاء الخير على إزالة الانقسام بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة خشية أن يتسرب الخلاف إلى صفوف ضباط الجيش، فسعوا سعيهم فى إزالة أسباب الخلاف، وإعادة الوحدة إلى ما كانت عليه، فأرسل محمد نجيب إلى مجلس قيادة الثورة كتابًا قال فيه:

«أرى من واجبى أن أبين لإخوانى وأبنائى المصريين والعرب جميعا أننى استقلت من منصبى بمحض إرادتى، مقتنعًا بأن مجلس الثورة هو الهيئة التى تركزت فيها غايتنا العليا، ورسمت أهداف الثورة السامية التى ترمى إلى رفعة الوطن واستقلاله، وما أقدمت على هذه الاستقالة إلّا لكى أفسح لإخوانى أعضاء المجلس الفرصة للعمل على تحقيق هذه المبادئ، والعمل على طرد العدوّ الغاصب الذى ما زال يحتل جزءًا من أرضنا الطاهرة.

«وإنى لأهيب بالمصريين المخلصين والعاملين أن يتحدوا صفًّا واحدًا خلف إخوانهم وإخوانى أعضاء مجلس الثورة، ويعملوا معهم جاهدين لتحقيق هذه

الأهداف السامية، لكى تحقق البلاد استقلالها فى أقصر وقت، وإنى لأهيب بكل وطنى من الشعب ومن الجيش الذى هو من الشعب وللشعب، ألّا يتأثروا وألّا يقعوا فريسة لأطماع شخصية أو أغراض تنحرف عن خدمة الوطن، فأعداؤنا كثيرون، ولا سلاح لنا فى مقاومتهم أمضى من اتحادنا.

«وأدعو الله مخلصًا أن يوحد كلمتكم مع مجلس قيادة الثورة، وأن يوفق المجلس وإياكم إلى تحقيق رفعة الوطن، ويبلغه أمانيه لمصر والسودان والشرق العربى كله.

«وإنى أؤكد لمواطنى أن قرار مجلس الثورة عندما قبل استقالتى لم يكن يبغى مصلحة فرد أو أفراد وأن رائده دائمًا فى كل خطواته وقراراته لا يتوخى منها إلّا مصلحة البلاد العليا.

«وأرجو لإخوانى قادة الثورة التوفيق والسداد، وأناشدكم أن تسيروا معهم صفًّا واحدًا حتى يحقق الله لكم بذلك الاستقلال، وحتى تصلوا إلى مثلكم العليا التى يجب ألّا تتأثر بأشخاص أو بأفراد، فالوطن غايتكم والمثل العليا رائدكم، وإنى لأهيب بكل وطنى مخلص ألّا يزجّ باسمى فى أية مناسبة، وألّا يتخذ أحد من استقالتى مادة تباع وتشترى فى سبيل المصالح الشخصية، أو أطماع أعدائنا، ولا تنسوا التضحية فى سبيل الوطن بكل شىء حتى الأرواح، خصوصًا فى هذا الوقت الذى يجثم فيه العدوّ فوق أرضنا منتهزًا فرصة للقضاء علينا».

إمضاء – لواء أ.ح.

محمد نجيب

فقبل مجلس قيادة الثورة عودة محمد نجيب إلى رآسة الجمهورية، وأذاع فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ البيان الوجيز التالى:

«حفظًا لوحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك».

* * *

الفصل السادس

أزمة مارس سنة ١٩٥٤ واستقرار الثورة

كان شهر مارس سنة ١٩٥٤ شهرًا عصيبًا على الثورة، كادت الأمور تنتقض فيه وتُطوَى صفحة الثورة، وتعود البلاد مرتعًا للفوضى وهدفًا للمطامع والمؤامرات الاستعمارية، لولا أن عولجت الأزمة بالحزم، والحكمة والحسم.

قبيل مارس

قبيل حلول هذا الشهر وقعت أحداث ترمى إلى إسقاط حكومة الثورة واتصلت اتصالاً وثيقا بأزمة مارس سنة ١٩٥٤، بحث يمكن القول بأنها مَهَّدت لها.

شغب جديد

فمنذ أن زال الخلاف مؤقتا بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة وعاد محمد نجيب إلى رآسة الجمهورية ساء عناصر الشغب أن يسود الانسجام والوئام فى مجلس قيادة الثورة، فأرادوا إحداث حدث يهيج الخواطر ويشيع الفتنة، ودبروا شغبًا جديدًا فى أوساط طلبة الجامعات، ورتب بعضهم مظاهرة مسلحة خرجت من جامعة القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وسار المتظاهرون قاصدين ميدان الجمهورية حاملين أسلحة نارية لمقاومة رجال الأمن وأخذوا يرددون هتافات عدائية ضدّ الثورة.

ولما وصلت المظاهرة إلى كوبرى قصر النيل حاول حفظة الأمن والنظام أن يثنوا المشاغبين عن عزمهم فى متابعة السير، فحدث احتكاك أطلق رجال البوليس

فيه الرصاص إرهابًا؛ لأن المتظاهرين أرادوا انتزاع أسلحتهم منهم، فأصيب ثلاثة عشر شخصًا بإصابات مختلفة. ولم تحدث فيهم وفيات.

وقد تفرق الجمع على أثر ذلك، ولكن بعض المتظاهرين توجهوا إلى فندق سميراميس بجوار كوبرى قصر النيل ليثيروا فيه الفزع، فتبعهم الملازم الأوّل صدقى عريان ضابط البوليس لإخراجهم من الفندق. فأطلق عليه أحد المتظاهرين عيارًا ناريًا أصابه إصابات بالغة.

وقد قبض فى هذا اليوم على اثنين من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة، وكان أحدهما يتقدم بعض المتظاهرين ويطلق النار فى الشوارع، والثانى يتزعم مظاهرة أخرى راكبًا عربة (جيب) عليها ميكروفون يردد بواسطته نداءات مهيجة ويوزع منشورات للإخلال بالأمن العام.

وتبين من هذه الملابسات أن أعضاء هذه الجماعة أرادوا أن يثيروا الشعب من جديد على قادة الثورة، وقد ازداد نشاطهم سرًّا بعد أن حلّت جماعتهم.

وقف الدراسة فى الجامعات الثلاث

وعلى أثر هذا الشغب تقرر وقف الدراسة فى الجامعات الثلاث (القاهرة وعين شمس والإسكندرية) من يوم أوّل مارس سنة ١٩٥٤ إلى آخر الأسبوع ثم مدت من ٦ مارس أسبوعًا آخر.

وتبين من تحقيقات حوادث هذا الشغب أن الفئة النشيطة من الإخوان المسلمين وبعض العناصر الهدامة قد دبرت مؤامرة لإسقاط الحكومة مستغلين فرحة الشعب بعودة الوحدة بين قادة الثورة، وقد اندسّت هذه العناصر بين جموع الشعب لإشاعة الفوضى بين صفوفه.

وقد قبض على ١١٨ شخصًا منهم ٤٦ من زعماء الإخوان و٢١ من الحزب الاشتراكى و٥ من الوفديين و٤ شيوعيين و٤٢ آخرين، ووقفت الفتنة عند هذا الحدّ.

حوادث دامية فى السودان لمناسبة زيارة محمد نجيب
أوّل مارس سنة ١٩٥٤

ووقعت حوادث دامية فى الخرطوم يوم أوّل مارس سنة ١٩٥٤ لمناسبة وصول اللواء محمد نجيب لحضور حفلة الافتتاح الرسمى للبرلمان السودانى.

فقد دبر عبد الرحمن المهدى وأنصاره دعاة الانفصال عن مصر مؤامرة واسعة النطاق فى مقابلة محمد نجيب عند نزوله بالمطار، وكانوا يريدون قتله فى هذا اليوم العصيب، ووقع اشتباك دموى عنيف عند استقباله بين أنصار عبد الرحمن المهدى وحفظة الأمن أسفر عن مقتل ٣٠ شخصًا وإصابة ١١٧ آخرين بجراح مختلفة.

وكان من بين القتلى مدير البوليس فى الخرطوم، وهو إنجليزى، وحكمدار المدينة وهو سودانى، و١٧ من رجال البوليس، وكان يتولى رآسة الوزارة وقتئذ إسماعيل الأزهرى.

وتبين أن هذه الحوادث الدامية قد دبرت قبل وقوعها، وكانت نتيجة مؤامرة منظمة تم إعدادها بين الاستعمار البريطانى وجماعة الانفصاليين أنصار المهدى (حزب الأمة) وأن أنصار المهدى جمعوا جموعهم على طول الطريق الممتد من مطار الخرطوم حتى مشارف العاصمة، وكانوا يدقون طبول الحرب ويستعدون للاغتيال.

وقال مراسل صحيفة الديلى تلغراف الإنجليزية إن مسئولية هذه الحوادث تقع على عاتق زعماء حزب الأمة وحدهم، وأن أحد هؤلاء الزعماء قال فى اليوم السابق لوقوع الحوادث: غدًا سوف تقطع الرقاب!

ودافع محامون من حزب الأمة عن المتهمين فى تلك الحوادث.

وقد حكمت المحكمة العليا بالخرطوم فى ٤ يوليه سنة ١٩٥٤ على: عوض صالح بالإعدام وهو رئيس تحرير جريدة الأمة، ومدير دائرة عبد الرحمن المهدى، وبنت حكمها على أنه حرّض على الفتنة أثناء زيارة اللواء محمد نجيب،

كما حكمت بالسجن المؤبد على: على فرج أحد الصحفيين من أتباع المهدى، وبالسجن ٤ سنوات على: عبد الله عبد الرحمن نقد الله سكرتير عام منظمات الأنصار التابعة للمهدى، وبالسجن ٥ سنوات على: على محمد من الأنصار.

وكان يرأس هذه المحكمة قاض إنجليزى.

وخففت محكمة الاستئناف العليا بالخرطوم هذا الحكم، فعدّلته بالنسبة لعوض صالح من الإعدام إلى الأشغال الشاقة لمدة ١٤ سنة، كما خففت السجن المؤبد بالنسبة للصحفى على فرج إلى السجن عشر سنوات، وأيدت الحكم على عبد الله عبد الرحمن نقد الله سكرتير منظمات الأنصار (أنصار المهدى) وهو يقضى بحبسه أربع سنوات، والحكم بالسجن ٥ سنوات الصادر ضدّ على محمد.

وجاء هذا الحكم دليلًا على أن حزب الأمة وأنصار عبد الرحمن المهدى هم مرتكبو هذه الحوادث الدامية كراهية فى مصر.

قرار مجلس قيادة الثورة
انتخاب جمعية تأسيسية تجتمع فى يوليه سنة ١٩٥٤

فى يوم ٦ مارس سنة ١٩٥٤ أعلن جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء أن مجلس قيادة الثورة قرر بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٤ اتخاذ الإجراءات فورًا لعقد جمعية تأسيسية تنتخب بطريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع فى خلال شهر يوليه سنة ١٩٥٤ ويكون لها مهمتان:

أوّلًا: مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره.

ثانيًا: القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقًا لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية.

وحتى تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية فى جوّ تسوده الحرية التامة قرر

مجلس قيادة الثورة أن تلغى الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بشهر.

وقرر المجلس أيضًا إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من (٦ مارس) فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى.

جاءت هذه القرارات مفاجأة لأنصار الثورة وخصومها على السواء.

وأوّل ما يلفت النظر فيها أنها تتعارض فى جوهرها مع القرار السابق صدوره من مجلس قيادة الثورة فى يناير سنة ١٩٥٣ بقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات (ص٨٨) تنتهى فى يناير سنة ١٩٥٦.

فماذا جدّ من الحوادث حتى تُجتزأ نحو سنتين من هذه الفترة؟

لعلّ خلافًا جديدًا قام بين قادة الثورة أدّى إلى صدور هذا القرار الذى يحمل بين طياته تخلّى الثورة عن مهمتها.

وفى ٨ مارس قرر مجلس قيادة الثورة تعيين اللواء محمد نجيب رئيسًا لمجلس قيادة الثورة ورئيسًا لمجلس الوزراء بعد أن تنحّى جمال عبد الناصر عن رآسة الوزارة وعاد نائبًا لرئيس مجلس قيادة الثورة.

واستفاضت الأنباء عن قرب صدور قانون الانتخاب للجمعية التأسيسية، كل ذلك ولجنة الدستور لم تتم بعد وضع مشروع الدستور ولا قانون الانتخاب.

قرار ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة التسامح بقيام الأحزاب، وحلّ مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٤، أى فى يوم انتخاب الجمعية التأسيسية.

وقد تبلبلت الأفكار من صدور هذه القرارات الخطيرة، ولم يعلم أحد على أى أساس ستنتخب الجمعية التأسيسية أو ينتخب البرلمان، ولم يعرف أحد أية هيئة ستتولى شئون الحكم فى الفترة السابقة لاجتماع الجمعية التأسيسية، ولا أية هيئة ستجرى الانتخابات، وهل ستعود الأحزاب المنحلة قبل الانتخابات أم بعدها، وما هو البديل من مجلس قيادة الثورة؟ خاصة وأن مباحثات الجلاء كانت متوقفة، وبريطانيا تكشر عن أنيابها، وعدوانها قائم فى القناة، وخصوم الثورة واقفون لها بالمرصاد.

وأخذ أعضاء مجالس الأحزاب المنحلة يجتمعون ويتداولون، ويوزعون المقاعد النيابية ذات الشمال وذات اليمين، وشمخوا بأنوفهم، وظنّوا أن الدنيا عادت إليهم بعد أن ولّت عنهم، وبات منتظرًا لو عادت إليهم السلطة أن ينتقموا من الثورة وزعمائها، وأن ينكلوا بالذين كانوا السبب فى إقصائهم عن الحكم، وفى زوال حكم فاروق ومفاسده ومخازيه.

وأقام الهضيبى وعبد الحكيم عابدين أمام مجلس الدولة دعوى على وزارة الداخلية بإلغاء قرار حلّ جماعة الإخوان المسلمين وطلبا وقف تنفيذ قرار الحل.

قرارات ضباط الجيش

وقد اجتمع ضباط الجيش من جميع الأسلحة فى ثكناتهم يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤، وتداولوا فى الموقف، ورأوا أن الثورة مهددة بالانحلال إذا نفذت قرارات ٥ و٢٥ مارس، وأن البلاد ستعود إلى الفوضى وإلى نفس الأحزاب المنحلة، فأصدروا قرارات إجماعية بإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس، وشفعوا ذلك بقرار الاعتصام فى ثكناتهم إلى أن تلغى هذه القرارات، وحمّلوا مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يقع من حوادث إذا لم تجب مطالبهم.

هذا، وتعتبر قرارات وحدات الجيش فى ٢٧ مارس ثورة على قرارات ٥ و٢٥ مارس، ورأى ضباط الجيش أن هذه الثورة هى استمرار لثورة الجيش نفسه فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

وأضرب عمال النقل احتجاجًا على عودة الأحزاب المنحلة وقررت نقابتهم استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته، وعدم الدخول فى معارك انتخابية قبل جلاء المستعمر، فتوقفت القطارات ووسائل النقل فى البلاد، وبلغ عدد العمال المضربين مليون عامل.

العدول عن قرارات ٥ و٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ وانتهاء الأزمة

إزاء ما تجلى من شعور المواطنين من مختلف الطبقات والهيئات من حرص على استمرار الثورة فى طريقها حتى تحقق البلاد أهدافها، قرر مجلس قيادة الثورة فى اجتماعه يوم ٢٩ مارس حمل المسئولية كاملة على عاتقه مرة أخرى، واتخذ القرارات الآتية:

أولًا: إرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت فى ٥ و٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال.

ثانيًا: تشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة.

وانتهى الإضراب العام فى تمام الساعة الخامسة من صباح يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤.

الرأى فى هذه الأزمة

لم تكن فترة الانتقال (وقد بقى منها قرابة سنتين) بالزمن الطويل فى حياة الأمم، ولا هى بالشىء الكثير لبناء مجتمع جديد.

وفى الحق أنه لو تراخت الثورة أمام أزمة مارس سنة ١٩٥٤ لانطوت صفحتها وعادت البلاد إلى العناصر الرجعية التى أرادت أن تحكم البلاد بعقلية الماضى.

وفى الحق أيضًا أن تخلّى الثورة عن مهمتها كان أمرًا غير طبيعى، ومن شأنه أن يعيد البلاد إلى حكم الرجعية بل أشدّ منه فسادًا، وفيم إذن كان إلغاء الأحزاب المنحلة إذا كان المراد أن تعود إلى الوجود بمفاسدها ومساوئها[1].

إن قادة الثورات سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين مسئولون مسئولية كاملة عن الحكم حتى تتحقق أهداف الثورة، أما ترك الأمور لفوضى الانتخابات وقتئذ وما كان يتخللها من تضليل ومفاسد وشراء للذمم والأصوات ومؤامرات استعمارية من الخارج تبذل فيها الأموال عن سعة، فهو تخلٍّ عن مهمة الثورة، وإذا وقعت البلاد على أثر هذا التخلى فى هاوية الاضطرابات الداخلية كانت الثورة هى المسئولة عن هذا الفشل، ولو تراجعت ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ أمام أحداث مارس سنة ١٩٥٤ لعادت البلاد سيرتها الأولى من الفوضى والانقسام، وتنازع الأحزاب والجماعات، ولضعفت الجبهة الداخلية أمام الاستعمار الواقف للبلاد بالمرصاد، وما كان هذا ليفيد البلاد فى شىء، ولكن تماسك الثورة وتغلبها على العناصر الرجعية مكّنها من أن تحقق أهدافها دون أن تطعن من الخلف، وبذلك أمكنها أن تحقق الجلاء، وتنهج سياسة الحياد، ثم تؤمم قناة السويس، هذا العمل القوى الذى كان يستحيل أن يتقرر أو ينجح فى عهد حكومة رجعية، بل هو عمل جليل يحتاج إلى حكومة قوية متماسكة، ولو وجدت هذه الثورة المتماسكة فى مصر

---

(١) راجع فى شرح هذه المفاسد كتابنا (فى أعقاب الثورة) الجزء الثالث الذى ظهر سنة ١٩٥١ قبل قيام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

سنة ١٨٨١ لتفادت انتكاس الأمور، ولما وقع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢، ولو وجدت مثل هذه الثورة فى إيران حين أمم محمد مصدق البترول لنجح التأميم، ولكن العناصر الرجعية المتحالفة مع الاستعمار قد أحبطت حركة التأميم وأسقطت مصدق فى أغسطس سنة ١٩٥٣ وحاكمته بتهم باطلة وحكمت عليه وقتلت الكثير من أنصاره وفى مقدمتهم الدكتور حسين فاطمى وزير خارجية التأميم، وعادت الأمور فى إيران سيرتها الأولى من الخضوع للرجعية والاستعمار.

فعدول الثورة عن قرارات مارس سنة ١٩٥٤ وبقاؤها تسيطر على مصير البلاد كان بلا مرأء تمهيدًا للاستقرار ومفاداة للبلاد من عواقب الانقسام والفوضى وكان مكسبًا لقضية الاستقلال والتحرر من مؤامرات الاستعمار.

تأمين الثورة

كان طبيعيا وقد تغلبت الثورة على أزمة مارس سنة ١٩٥٤ أن تؤمن نفسها وتتخذ الوسائل الكفيلة باستقرارها.

ففى ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة القرارات الآتية:

١ - محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وطرق إبعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية.

٢ - تطهير الصحافة.

٣ - منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها.

٤ - البحث فى إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى.

٥ - مشروعات هامة لمصلحة مختلف طبقات الشعب وتنشيط الاقتصاد القومى والقضاء على الكساد.

٦ - اختيار عناصر صالحة فى مجالس البلديات وحلّ مشكلة المواصلات بالقاهرة.

حرمان الوزراء الحزبيين السابقين من حقوقهم السياسية

بدأ مجلس قيادة الثورة بالوزراء الحزبيين، فقرر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤ أن يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولّى مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، أى فى السنوات العشر السابقة على الثورة وكان منتميًا إلى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدى.

أما من لم يكن منهم منتميًا إلى هذه الأحزاب فلا يحرم إلّا بقرار من مجلس قيادة الثورة.

والوزراء الحزبيون الذين حُرموا من حقوقهم السياسية بموجب هذا القرار هم:

من الوزراء الوفديين: مصطفى النحاس، على زكى العرابى، عبد السلام فهمى جمعة، مكرم عبيد، أحمد نجيب الهلالى، فؤاد سراج الدين، مصطفى نصرت، أحمد حمزة، عبد الحميد عبد الحق، عبد المجيد عبد الحق، محمد محمد الوكيل، عبد الفتاح الطويل، عثمان محرم، محمد صلاح الدين، محمود سليمان غنام، حسين الجندى، إبراهيم فرج، عبد الفتاح حسن، عبد اللطيف محمود، حامد زكى، يسن أحمد، عبد الجواد حسين.

ومن الوزراء الدستوريين: محمد حسين هيكل، أحمد على علوبه، رياض عبد العزيز سيف النصر، عبد المجيد إبراهيم صالح، على عبد الرازق، أحمد عبد الغفار، أحمد رمزى، عباس أبو حسين.

ومن الوزراء السعديين: إبراهيم عبد الهادى، محمود غالب، ممدوح رياض، على أيوب، عبد الرزاق السنهورى، أحمد مرسى بدر، الدكتور نجيب إسكندر، عبد المجيد بدر.

وتبين أن ستّة من أعضاء لجنة الدستور قد شملهم الحرمان وهم: على زكى

العرابى، عبد الرزاق السنهورى، محمد صلاح الدين، عبد السلام فهمى جمعة، مكرم عبيد، محمود غالب، وقد توفى قبل ذلك ثلاثة من أعضاء اللجنة وهم: أحمد خشبة، حبيب المصرى، على المنزلاوى.

حلّ مجلس نقابة الصحفيين
١٥ أبريل سنة ١٩٥٤

قرر مجلس قيادة الثورة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤ أيضًا حلّ مجلس نقابة الصحفيين، لما ثبت له أن سبعة من أعضاء هذا المجلس البالغ عددهم اثنى عشر عضوًا تقاضوا فى العهد الماضى مبالغ جسيمة من المصروفات السرية وأن أقلام بعض الصحف اشتدّ حقدها على الثورة وظلت تعمل بكل الوسائل للتشكيك فيها وأنها عندما رُفعت الرقابة على الصحف أخذت تؤلب الجمهور على الثورة وهبّت تحاربها.

كما قرر تأليف لجنة تحلّ محل مجلس النقابة حتى يصدر قانون الصحافة الجديد.

وقد ألفت هذه اللجنة من: الأستاذ فكرى أباظة، والدكتور حسن أبو السعود وكيل وزارة الإرشاد القومى، ومحام عام، وحسن كامل الملطاوى المدير العام لحسابات الحكومة.

وصدر القانون الجديد لنقابة الصحفيين فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥.

وزارة جديدة برآسة جمال عبد الناصر

تخلّى محمد نجيب عن رآسة الوزارة واقتصر على رآسة الجمهورية ومجلس قيادة الثورة، وقرر المجلس فى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ قبول هذا التخلى وتكليف جمال

عبد الناصر تأليف الوزارة، فألفها برآسته من معظم أعضاء الوزارة السابقة مع تعديل فيها، إذ رأى مجلس القيادة أن يضطلع بعض قادة الثورة بأعباء الحكم وتحمل مسئولياته، ودخل فى الوزارة وزراء جدد هم: حسين الشافعى للحربية، وحسن إبراهيم وزير دولة لشئون رآسة الجمهورية، ومحمد عوض محمد للمعارف، وعبد الحميد الشريف للمالية، وحسن مرعى للتجارة والصناعة، وجندى عبد الملك للتموين.

وخرج من الوزارة السابقة: عبد الجليل العمرى، وحلمى بهجت بدوى، وعلى الجريتلى، وعباس عمار، ووليم سليم حنا، وحسن بغدادى، وخرج سليمان حافظ من منصبه (مستشار رئيس الجمهورية).

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة قبول استقالة عبد الحميد الشريف وزير المالية، ومحمد عوض محمد وزير المعارف، وإجراء التعديلات الآتية فى الوزارة:

عين جمال سالم نائبًا لرئيس الوزارة، فتحى رضوان وزيرًا للمواصلات، حسين الشافعى وزيرًا للشئون الاجتماعية، كمال الدين حسين وزيرًا للمعارف، عبد الحكيم عامر وزيرًا للحربية مع احتفاظه بمنصب القائد العام للقوّات المسلحة، أنور السادات وزير دولة، عبد المنعم القيسونى وزيرًا للمالية والاقتصاد.
وفى فبراير سنة ١٩٥٥ عين حسن إبراهيم وزيرًا لشئون الإنتاج علاوة على عمله وزير دولة لشئون رياسة الجمهورية.

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ صدر مرسوم بإطلاق اسم وزارة التربية والتعليم على وزارة المعارف العمومية.

ذيول أزمة مارس سنة ١٩٥٤ محاكمة ١٦ ضابطا

اكتُشفت فى أبريل سنة ١٩٥٤ مؤامرة من بعض ضباط القوات المسلحة اتصلوا ببعض الساسة المدنيين للتعاون وإياهم على إحداث فتنة فى الجيش معرّضين بذلك

سلامة الوطن للخطر بالقيام بحركة انقلاب ضدّ الثورة والاستيلاء على مركز قيادة الثورة واعتقال جمال عبد الناصر، ثم الاستيلاء على محطة الإذاعة وعلى مصلحة التليفونات، وكان على رأس هؤلاء الضباط أحمد على حسن المصرى ومعه خمسة عشر ضابطًا، وقد حوكموا أمام دائرة جديدة لمحكمة الثورة شكلت برآسة اللواء محمد حسين قائد سلاح المدفعية، فقضت فى يونيه على الضابط أحمد على حسن المصرى بالسجن ١٥ عامًا وعلى آخرين ممن اشتركوا معه بالسجن لمدد تتراوح بين عشر سنوات وسنة والطرد من الخدمة العسكرية وبراءة ثلاثة.

محاكمة اليوزباشى مصطفى كمال صدقى ومن معه

وأحيل اليوزباشى مصطفى كمال صدقى ونحو ٢٠ متهمًا إلى محكمة عسكرية عليا لتدبيرهم مؤامرة لقلب نظام الحكم.

وقد حكم فيها فى سبتمبر سنة ١٩٥٤ بعقوبات تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن أو الحبس المؤقت.

وثبت فى هذه المحاكمة اتصال زعماء الشيوعية فى مصر ببعض زعماء الأحزاب المنحلة لإحداث انقلاب فى نظام الحكم، واتصلوا ببعض الساسة المدنيين للتعاون وإياهم على تنفيذ المؤامرة.

مؤامرات الإخوان المسلمين
اشتباك بين الإخوان والبوليس
٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٤

حدث فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٤ بعد صلاة الجمعة بمسجد شريف بالروضة أن ألقى أحد أعضاء الإخوان المسلمين البارزين واسمه حسن دوح خطابًا حرّض فيه على مناوأة الثورة ودعا فى خطابه إلى العنف، ثم خرج من المسجد إلى الشارع فى

جمع من إخوانه، فتتبعهم رجال البوليس لكى لا يختلطوا بالأهالى، فاعتدوا على قوّة البوليس وأصيب أحد ضباطها، وحدث بعد ذلك اشتباك نتج عنه إصابة بعض رجال البوليس وبعض الأهلين.

وحدث اشتباك بينهم وبين رجال البوليس فى طنطا أيضا.

محاولة أثيمة لاغتيال الرئيس جمال عبد الناصر
٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤

كان الرئيس جمال عبد الناصر يخطب فى الإسكندرية بميدان التحرير يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ فى احتفال شعبى كبير أقيم تكريمًا له ولزملائه لمناسبة اتفاق الجلاء[٢].

فلما وصل إلى قوله: «أنا لا أستطيع أن أعبر عن شكرى لله إذ أحتفل معكم اليوم فى هذا الميدان نفسه يا أبناء الإسكندرية، يا من كافحتم وكافح أباؤكم وأجدادكم، واستشهد إخوان لكم فى الماضى، أحتفل معكم اليوم بعيد الجلاء، بعيد الحرية، عيد العزة والكرامة»، هنا دوّت فى الميدان رصاصات ثمان متتابعة صوّبها إلى صدر الرئيس شَاب مفتون من جماعة الإخوان المسلمين يريد اغتياله، ولكن الرصاصات الأثيمة أخطأت المرمى، ولم يصب الرئيس بسوء.

فارتجّ السرادق من فظاعة الحادث، وخاصة لأن الحاضرين لم يتبينوا بادئ الأمر إذا كان الرئيس قد أصيب أم لا، وما مبلغ الإصابة، وبدأ بعضهم فى الانصراف بعد سماعهم دوى الرصاص متتابعًا، وأراد حرس الرئيس أن يثنوه عن الحديث وينحّوه عن منصّة الخطابة، فدفعهم بكلتا يديه، وتجلت شجاعته ورباطة جأشه فى ساعة الخطر، واستمر فى خطبته قائلًا بأعلى صوته: «أيها الرجال! فليبق كلٌّ فى مكانه»، وكرر هذه العبارة غير مرة، ومضى قائلًا: «حياتى فداء لكم، دمى

---

(٢) سيرد الكلام عنه فى الفصل العاشر.

فداء لمصر، أيها الرجال، أيها الأحرار، أتكلم إليكم بعون الله، بعد أن حاول المغرضون أن يعتدوا عليّ، إن حياة جمال عبد الناصر ملكٌ لكم، عشتُ لكم وسأعيش حتى أموت عاملاً من أجلكم، ومكافحًا فى سبيلكم، سيروا على بركة الله والله معكم ولن يخذلكم، فلن تكون حياة مصر معلقة بحياة جمال عبد الناصر، إنها معلقة بكم أنتم وبشجاعتكم وكفاحكم، إن مصر اليوم قد حصلت على عزّتها وعلى كرامتها وحريتها، سيروا على بركة الله نحو المجد، نحو العزة. نحو الكرامة».

وقد تبين أن الجانى اسمه محمود عبد اللطيف، وهو سمكرى فى إمبابة، ومن الإخوان المسلمين، وقد جاء إلى مكان الاحتفال مبكرًا وجلس على بعد ١٥ مترًا من منصة الرئيس، وكان متمرنًا على إطلاق المسدس لأن الرصاصة الأولى التى أطلقها والثانية اتجهتا نحو الرئيس وأصابتا الأستاذ أحمد بدر المحامى الذى كان منه على بعد ربع متر فقط، وأصابت الرصاصة الثالثة مصباحًا كهربائيا فوق المنصّة، فانفجر وأصيب الأستاذ ميرغنى حمزة الوزير السودانى، ونقل الاثنان إلى مستشفى المواساة لتضميد جروحهما.

ومن حسن حظ مصر والعروبة أن الرصاصات الأثيمة لم تصب الرئيس بسوء.

وقد زادت هذه الحادثة محبّة الشعب له، وبدا هذا الحب من الاستقبالات الشعبية الرائعة التى حفّت به بعد خروجه من مكان الاحتفال. وفى المحطات التى مرّ بها من الإسكندرية إلى العاصمة.

وإزاء مظاهر الفرح والابتهاج والتأييد التى لقيها جمال عبد الناصر بعد نجاته من الاغتيال، أذاع نداءً وجهه إلى الشعب شاكرًا شعور البلاد نحوه مجددًا عهد الكفاح فى سبيلها، قال:

«أيها المواطنون. رعاكم الله وبارك وفاءكم. لقد أحسستُ فى التجربة التى تعرضت لها أن قلوبكم أحاطت بى، ووقفت بجانبى. وواجهت العدوان معى، لقد أحسست أنى لم أتعرض للرصاص وحدى، وأنكم جميعًا كنتم تقفون حيث أقف.

«أيها المواطنون: إننى لا أقصد بهذه الكلمات أن أوجه لكم شكرًا، وإنما أقصد أن أجدد أمامكم عهدًا، أجدد العهد بأن أقف حيث يدعونى واجبى أن أقف، وأن أحارب حيث تقتضينى مبادئى أن أحارب، وأن أواجه كل خطر تعرضنى له المعتقدات التى أشعر فى صميم وجدانى أن مصلحة وطننا وأمانيه معلقة بها، سلمتم لى، وسلمت مصر لنا، وسلمت مصر بعدنا، والسلام عليكم ورحمة الله».

وقد ثبت من التحقيق أن المؤامرة لم تكن مقصورة على جمال عبد الناصر. بل كانت هناك خطة مرسومة لاغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة ونحو ١٦٠ ضابطا من ضباط الجيش.

وأن لجماعة الإخوان جهازًا سريًا يتولى تقرير من يستحقون الإعدام فى نظرهم، ومن يجب أن يتولى التنفيذ فيمن يقررون قتله غيلةً، وقد ضبطت فى مخابئ الإخوان مفرقعات تكفى لنسف جانب كبير من القاهرة والإسكندرية، وأن الهضيبى رئيس الجماعة قد وافق على تنفيذ المؤامرة، وكانت أوّل خطوة لها اغتيال جمال عبد الناصر.

واكتشفت مؤامرة لنسف جمال عبد الناصر بحزام من المواد الناسفة اخترعه الإخوان، وأن مؤامرة أخرى دبّرها البكباشى أبو المكارم عبد الحى (من ضباط الجيش وقد هرب إلى خارج القطر) لنسف الطائرة التى أقلّت جمال عبد الناصر، وأن الإخوان استأجروا شققا كثيرة لاتخاذها قواعد للهجوم للاستيلاء على القاهرة عند تنفيذ المؤامرة.

وتبين أن واضع الجهاز السرى للإخوان هو ضابط بالجيش اسمه البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف (وقد هرب هو الآخر إلى خارج القطر).

وأن الإخوان كانوا يدبرون الأمر للاستيلاء على الحكم بعد اغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومعنى ذلك أنه لو نجحت مؤامرتهم لتألفت منهم حكومة يسودها التعصب المذهبى وتغرق البلاد فى الفوضى والإرهاب، وترجع بها إلى الوراء، وكان مكتب الإرشاد عندهم بمثابة مجلس وزراء.

ومن المحقق أنه لولا قوّة حكومة الثورة فى القضاء على هذه الحركة لما استطاعت حكومة أخرى أن تواجه حركة الإخوان وتعيد الأمن والنظام فى البلاد، وليس يخفى أنهم سبق لهم الانتقام من المرحوم النقراشى حين كان رئيسًا للوزارة سنة ١٩٤٨ واجترأ (فى نظرهم) على حلّ جماعتهم، فدبروا قتله وقتلوه غيلةً فى دار وزارة الداخلية (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)، وعدّوا هذا الاغتيال دليلاً على قوّتهم وجبروتهم، وأرادوا ذلك أيضًا مع الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن عناية الله أحبطت مسعاهم الأثيم.

وثبت أن المحرض المباشر للجانى محام شاب من إمبابة اسمه هنداوى دوير من جماعة الإخوان.

وقد قبضت الحكومة على كثيرين من أعضاء النظام السرّى للإخوان وأعضاء مكتب الإرشاد.

ولم تر الحكومة بدًّا من العودة إلى محاكمات الثورة لتتقى شرّ مؤامرات الإخوان.

عود إلى محاكمات الثورة – تأليف محكمة الشعب
أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

فى أوّل نوفمبر سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة أمرًا بتأليف محكمة مخصوصة سميت «محكمة الشعب» برآسة قائد الجناح جمال سالم وعضوية القائممقام أنور السادات والبكباشى حسين الشافعى لمحاكمة الأفعال التى تعدّ خيانة للوطن أو ضدّ سلامته فى الداخل والخارج وكل ما يعتبر موجهًا ضدّ نظام الحكم والأسس التى قامت عليها الثورة.

وقد عقدت جلساتها بمبنى قيادة الثورة بالجزيرة.

ثم ألفت ثلاث دوائر فرعية لمحكمة الشعب لنظر قضايا بقية الإخوان المشتركين فى حوادث الاغتيال والإرهاب وعددهم نحو سبعمائة إرهابى.

وقد ألفت الدائرة الأولى برآسة اللواء صلاح حتاتة، والثانية برآسة القائممقام محفوظ ندا، والثالثة برآسة قائد الجناح عبد الرحمن شحاتة عنان، ونظرت هذه الدوائر فى القضايا التى أحالتها إليها محكمة الشعب.

وعقدت جلسات الدوائر الثلاث فى مبنى الكلية الحربية بشارع الخليفة المأمون، وهاك خلاصة الأحكام التى أصدرتها محكمة الشعب على زعماء الإخوان.

المتهمون البارزون من الإخوان
والأحكام الصادرة عليهم

١	محمود عبد اللطيف	سمكرى مطلق الرصاصات الأثيمة	إعدام ونفذ فيه الحكم
٢	يوسف طلعت	تاجر حبوب بالإسماعيلية	إعدام ونفذ فيه الحكم
٣	هنداوى دوير	محام بإمبابة	إعدام ونفذ فيه الحكم
٤	إبراهيم الطيب	محام بمكتب عبد القادر عودة	إعدام ونفذ فيه الحكم
٥	عبد القادر عودة	محام بالقاهرة	إعدام ونفذ فيه الحكم
٦	محمد فرغلى	واعظ بالإسماعيلية	إعدام ونفذ فيه الحكم
٧	حسن الهضيبى	المرشد العام للإخوان المسلمين ومستشار سابق بالنقض	إعدام ثم خفف إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ثم أفرج عنه صحيًا
٨	محمد خميس حميدة	صيدلى بالمنصورة	أشغال شاقة مؤبدة
٩	صالح أبو رقيق	موظف بجامعة الدول العربية	أشغال شاقة مؤبدة
١٠	منير أمين دلّه	مستشار مساعد بمجلس الدولة	أشغال شاقة مؤبدة
١١	حسين كمال الدين	أستاذ بكلية الهندسة	أشغال شاقة مؤبدة
١٢	محمد كمال خليفة	مدير مصلحة الطرق والكبارى	أشغال شاقة مؤبدة
١٣	عبد العزيز عطية	مفتش سابق للتعليم	أشغال شاقة مؤبدة

١٤ حامد محمد أبو النصر	مزارع بمنفلوط	أشغال شاقة مؤبدة
١٥ عمر التلمسانى	محام بشبين القناطر	السجن ١٥ سنة
١٦ أحمد شريت	واعظ بأسيوط	السجن ١٥ سنة
١٧ عبدالرحمن البنا	شقيق الأستاذ حسن البنا	براءة
١٨ البهى نجا الخولى		براءة
١٩ عبدالمعز عبدالستار		براءة
٢٠ حسن دوح		أشغال شاقة ١٥ سنة

وتبين أن عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب هو ٨٦٧، وعدد الذين حكمت عليهم المحاكم العسكرية ٢٥٤، وأن عدد المعتقلين وصل إلى أكبر مداه يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بعد كشف مخابئ الجهاز السرى والمخابئ السرية للأسلحة والقنابل التابعة للإخوان فوصل إلى ٢٩٤٣ معتقلاً وأنه نقص فى سنة ١٩٥٦ إلى ٥٧١ معتقلاً أفرج عنهم قبل يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٦.

إعفاء محمد نجيب من رآسة الجمهورية
١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤

ثبت من التحقيقات فى قضايا الإخوان أن اللواء محمد نجيب كان على اتصال بهم منذ شهر أبريل سنة ١٩٥٤، وأنه كان معتزمًا بعد نجاح الانقلاب الإخوانى تأييد الانقلاب ودعوة الجمهور إلى الإذعان لحكومة الإخوان.

فلم ترَ الثورة بدًا من تنحيته عن منصبه، وقرر مجلس قيادة الثورة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ إعفاءه من جميع المناصب التى كان يشغلها، كما قرر أن يبقى منصب رياسة الجمهورية شاغرًا وأن يستمر مجلس قيادة الثورة فى تولى كافة سلطاته بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

ولم يكن منتظرًا ولا طبيعيًا أن يستمر محمد نجيب فى منصبه بعد أن لاكت

الألسنة اشتراكه مع الإخوان فى مشروع انقلابهم، واستفاضة الأنباء على لسان الشهود والمتهمين بتأييده لمؤامرتهم ضدّ زملائه فى مجلس قيادة الثورة، فكانت النتيجة التى انتهى إليها المجلس فى شأنه هى النهاية التى لا مناص منها.

قضية الجاسوسية الصهيونية أمام المحكمة العسكرية العليا
ديسمبر سنة ١٩٥٤

فى الوقت الذى كان يحاكم فيه الإخوان المسلمون أمام محكمة الشعب كانت المحكمة العسكرية العليا تحاكم عصابة من الجواسيس الصهيونيين الذين كانوا يعملون لحساب إسرائيل لتنفيذ أغراضها فى مصر وأرادوا إحداث اضطرابات فى البلاد.

وقد كشفت الحكومة سنة ١٩٥٤ هذه الشبكة الخطيرة من الجواسيس، وضبطت المفرقعات التى أرادوا استخدامها فى أعمال النسف والتخريب والتدمير، كما كشفت مؤامرتهم لتكوين طابور خامس فى مصر لمحاربة الثورة، ومن بين هؤلاء ضابط بجيش إسرائيل، وطبيب بالمستشفى الإسرائيلى، وأحد عشر آخرون كلهم من الصهيونيين.

وتبين أن باريس هى المركز الرئيسى للجاسوسية الصهيونية.

وقد حكم فى هذه القضية بالإعدام على اثنين وهما الدكتور موسى ليتو مرزوق، وصمويل عازار، وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة و٢ بالأشغال الشاقة ١٥ سنة، و٧ بالأشغال الشاقة ٧ سنوات، وبراءة اثنين.

ومن عجب أن صحيفة تركية حملت على مصر والثورة حملة شعواء لإعدام الجاسوسين الصهيونيين، وقد ردّد راديو إسرائيل هذه الحملة.

مجلس معين لنقابة المحامين

فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ صدر قانون بحل مجلس نقابة المحامين القائم وقتئذ، وأن يقوم بأعماله مجلس مؤقت معين تكون مهمته بجانب اختصاصاته النظر فى القوانين المتعلقة بالمحاماة وطلبات المحامين فى شأنها وفى كل ما يتعلق بتنظيم المهنة.

وقد عُين المجلس المؤقت كما يأتى:

عبد الرحمن الرافعى نقيبًا. صليب سامى وكيلاً للنقابة، محمد زهير جرانة أمينا للصندوق، محمود الحناوى سكرتيرًا، على بدوى، محمود فهمى جنديه، عمر عمر، محمد مصطفى القللى، عازر جبران، أحمد زكى الشيتى، يواقيم غبريال، توفيق سيدهم، منصور فريد، أحمد بدر، عبد العزيز الشوربجى، صلاح عبد الحافظ، عادل علوبة: أعضاء.

ومن توافق المصادفات أنه سبق للحكومة فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ تعيين مجلس للنقابة كنتُ فيه وكيلاً للنقابة وكان أعضاؤه أيضًا معينين وهم: محمود بسيونى نقيبًا، عبد الرحمن الرافعى وكيلا، محمد توفيق خليل أمينا للصندوق، عبد الحميد عبد الحق سكرتيرا، كامل صدقى، غبريال سعد، إدوار قصيرى، عبد الملك حمزة، محمد صبرى أبو علم، يوسف الجندى، محمود سليمان غنام، راغب إسكندر، على أيوب، محمود صبرى، عبد الحميد لطفى أعضاء.

وقد عنينا بإزالة التوتر بين نقابة المحامين وحكومة الثورة قدر ما استطعنا؛ إذ كان التوتر قائمًا منذ أن انعقدت الجمعية العمومية للمحامين بصفة غير عادية فى يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة١٩٥٤ وتغلبت فيها الروح العدائية للثورة.

واضطلعنا بمهمة المجلس فى دأب ومثابرة، وانتهينا إلى وضع قانون جديد للمحاماة، وهو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ متضمنًا كثيرًا من المزايا للمحامين كانوا يطالبون بها فى مختلف العهود، فحقق القانون الجديد معظمها وأهمها:

١ - أنه يوسع آفاق العمل فى المحاماة وخاصة للمحامين الناشئين، بأن اشترط عدم جواز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلّا إذا كان موقّعًا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها، ولا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات الأداء إلى المحاكم الجزئية إلّا إذا كان موقّعًا عليها من أحد المحامين متى بلغت أو جاوزت خمسين جنيها وهو نصاب الاستئناف الجزئى، ولا يجوز تسجيل عقود الشركات التجارية التى تزيد قيمتها على ١٥٠٠ جنيه كما لا يجوز تقديم العقود العرفية أو الرسمية أمام مكاتب الشهر العقارى أو التوثيق التى تزيد قيمتها على هذا المبلغ إلّا إذا كانت موقّعًا عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية على الأقل.

٢ - قصر مزاولة المحاماة بالنسبة للوزراء السابقين والمستشارين السابقين على القضاء العالى وما فى حكمه والقضايا الابتدائية أمام المحاكم الابتدائية.

٣ - محظور على أساتذة كليات الحقوق الجمع بين الوظيفة والمحاماة.

٤ - يسر للمحامين فى سائر أنحاء الجمهورية حضور الجمعية العمومية للانتخابات بأن أجاز للمحامين فى غير القاهرة ممارسة حقوقهم الانتخابية فى دائرة كل محكمة استئنافية، وبهذه الوسيلة تتم الانتخابات لمجلس النقابة دون أن يتكبّد محامو العواصم والأقاليم مشقّات السفر إلى القاهرة ومصاريف الإقامة بها.

٥ - أوجد علاجًا حاسمًا لتعدد المكاتب الفرعية.

٦ - يسر للمحامين وورثتهم معاش التقاعد.

ومن الأعمال التى قام بها المجلس المعين:

١ - استثمار المبالغ الموجودة فى صندوق النقابة والتى كانت مودعة بغير استثمار وبلغت حصيلة هذا الاستثمار نحو أربعة آلاف جنيه فى السنة.

٢ - كانت الإعانة التى تدفعها وزارة العدل لنقابة المحامين متأخرة عن سنتى ١٩٥٣ و ١٩٥٤، فسعى المجلس المعين سعيه فدفعتها الوزارة عن السنتين

المتأخرتين ومقدارها نحو عشرة آلاف جنيه كما دفعت إعانة السنوات اللاحقة.

٣ - زاد من الإعانات السنوية للمحامين زيادة كبيرة.

٤ - عقد المجلس المؤتمر الثانى للمحامين العرب فى القاهرة فى مارس سنة ١٩٥٦، وبذل فى هذا الشأن جهودًا ضخمة فى سبيل نجاح المؤتمر، وكانت أيام انعقاده من الأيام المشهودة فى تاريخ المحاماة والعروبة، وكان المؤتمر معطلاً منذ اجتماعه الأوّل فى دمشق سنة ١٩٤٤.

٥ - وضع قانونًا جديدًا للضريبة على المهنة وهو القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ الذى جعل للمحامى الخيار بين دفع ضريبة ثابتة أو محاسبته على أرباحه الفعلية، وعممته الحكومة على سائر أصحاب المهن الحرة.

٦ - تدخل المجلس فى كل شكوى لمحام مسّه أو مسّ كرامته اعتداء، وبادر إلى الوقوف فى صفّه والذود عن حقوقه وكرامته مما أدّى إلى رفع الحيف عمن أصابهم سوء من أى نوع كان.

وقد انتهت مهمة المجلس المعين بأن هيّأ للمحامين عقد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات لمجلس النقابة فى ٦ و١٣ يونيه سنة ١٩٥٨.

شهيد كلية الطيران - منير رياض مفتاح
١٥ يناير سنة ١٩٥٥

كان قائد الأسراب المرحوم منير رياض مفتاح المدرس بكلية الطيران يقود طائرة تدريب مؤديًا واجبه فى تعليم الطالب محمد فخرى رفعت فى سماء التدريب بناحية بلبيس، وتحركت الطائرة إلى غير وضعها بسبب عطب أصابها، فلما أحس الأستاذ بالخطر أمر تلميذه بأ يهبط بالمظلة قبل وقوع الخطر، وتحكم البطل فى الطائرة حتى نجا تلميذه بالقفز، أما هو فقد صعدت روحه مثلاً عاليًا لشعار كلية الطيران (إلى العلا فى سبيل المجد) وقد كرّمته الدولة بمنح اسمه وسام الجمهورية.

* * *

الفصل السابع

حلف بغداد والسعى فى عزل مصر

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥

من يوم أن رفضت مصر سنة ١٩٥١ الانضمام إلى الحلف الاستعمارى المعروف بمنظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، والذى كانت غايته ربط الدول العربية بعجلة الاستعمار[1]، دأبت بريطانيا وأمريكا على السعى لجرّ الدول العربية تدريجيا إلى هذا الحلف.

وقد رفضت الثورة كل محاولة للدول الاستعمارية لضمها إلى مثل هذه المنظمة؛ إذ رأتها بديلاً من معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ونادت بسياسة الحياد، وهى سياسة تتعارض مع التكتلات والأحلاف العسكرية الاستعمارية، ثنائية كانت أم جماعية.

فولّت بريطانيا وأمريكا وجهيهما شطر دول أخرى عربية، ونجحت فى ضم حكومة العراق إلى هذه المنظمة، ومن ذلك كان توقيع الميثاق المعروف بحلف بغداد. وقد عقد فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ ببغداد بين العراق وتركيا.

وقد وقعه عن حكومة العراق نورى السعيد رئيس الوزارة العراقية وقتئذ، وبرهان الدين باش أعيان وزير خارجية العراق بالنيابة، وعن تركيا عدنان مندريس رئيس الوزارة، وفؤاد كوبرولى وزير الخارجية التركية.

ونصّ هذا الحلف على أن تتعاون الدولتان لصيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما، وأن يكون الحلف مفتوحًا للانضمام إليه من أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها

---

(١) راجع كتابنا مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ص ٣٧. (طبعة سابقة).

من الدول التى يهمها أمر السلم والأمن فى هذه المنطقة، وحددت مدته بخمس سنوات قابلة للتجديد.

لم تشترك بريطانيا بادئ الأمر فى توقيعه، لكى تخدع العالم العربى وتوهمه أنه حلف إقليمى بين دولتين إسلاميتين، ولا دخل لها فيه، مع أنها الموعزة به المرحبة بإعلانه، ثم لم تلبث الحقيقة أن تكشفت بانضمامها إليه صراحة فى أبريل سنة ١٩٥٥.

ثم انضمت إليه باكستان وإيران.

وباركته الولايات المتحدة الأمريكية بالانضمام إلى لجنته الاقتصادية ولجنة مقاومة النشاط الهدام.

ثم انضمت إلى لجنته العسكرية فى أوائل يونيه سنة ١٩٥٧، أى بعد إخفاق العدوان الثلاثى على مصر، وكان انضمامها إلى هذه اللجنة من نتائج مشروع أيزنهاور الخاص بالشرق الأوسط (يناير سنة ١٩٥٧) الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الخامس عشر.

كان الغرض من هذا الحلف تفتيت وحدة العرب وإخضاع الدول العربية للاستعمار الغربى عن طريق انضمامه إلى منظمة الدفاع المشترك، ومحاولة عزل مصر،لما تبين أنها تريد السير فى سياسة استقلالية صحيحة لا ترتبط بأحلاف عسكرية أجنبية وتأبى أن تسير فى ركاب الدول الاستعمارية.

وقد كان هذا الحلف محور سياسة عزل مصر ومصدرًا لتدبير المؤامرات ضدّها وضدّ سورية.

وكان فى الوقت نفسه سندًا لإسرائيل وضمانًا لها من أن تعتدى عليها أية دولة عربية تدخل فى نطاقه، ولقد كان وجود تركيا فى هذا الحلف، وهى صديقة وفية لإسرائيل منذ الساعة الأولى، أقوى ضمان ليكون الحلف فى صالح إسرائيل؛ لأن تركيا ما كانت لتنضم إلى حلف معادٍ لإسرائيل.

وكان أيضًا تهديدًا لكل دولة عربية لا تنضم إليه أن تهاجمها إسرائيل.

ويكاد هذا الحلف أن يكون اعترافًا بإسرائيل، ولا غرو أن قوبل فيها بابتهاج كبير.

وقد جاء الردّ على هذا الحلف من شعوب الشرق الأوسط فى مؤتمر «باندونج»، الذى اجتمع فى أبريل سنة ١٩٥٥، إذ جاء هذا المؤتمر مؤيدًا لسياسة الحياد بين الكتلتين المتنازعتين الغربية والشيوعية، فكانت ضربة لحلف بغداد كما سيجىء بيانه فى الفصل الثامن.

وكانت السنوات التى تلت توقيع حلف بغداد صراعًا بين سياسة مصر الاستقلالية الحيادية، وسياسة بغداد الموالية للاستعمار، أو صراعًا بين القومية العربية المتحررة والاستعمار فى الشرق الأوسط، ولقد انتصرت القومية العربية آخر الأمر بقيام ثورة العراق فى ١٤ يوليه سنة ١٩٥٨، بالرغم مما أعقب هذه الثورة من ثورة عليها وانحراف عن القومية العربية، وتذبذب بين الاستعمار الغربى والاستعمار الشيوعى، كما سيجىء بيانه فى الفصل السادس عشر.

هجوم اليهود الغادر على غزّة
٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥

شنّت عصابات اليهود هجومًا غادرًا مفاجئًا على غزّة مساء ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥، بعد أن اجتازت خط الهدنة وتقدمت داخل قطاع غزة، ودام القتال بين المعتدين وحامية غزة نحو ثلاث ساعات، وقد نسفوا محطة المياه بها، وانصرفت قوّة أخرى إلى مباغتة النجدات بالقنابل والرشاشات، وبثت الألغام فى طريق هذه النجدات، وانفجرت حين قدومها، كما انفجر لغم فى محطة المياه.

ثم انسحب الغادرون إلى قواعدهم، وبلغت خسائرنا من هذا الهجوم ٣٩ قتيلا و٣٣ جريحا.

وقد عرفنا من أسماء شهداء هذه المعركة: الصاغ محمود أحمد صادق، والسيد عبده طوسون، وعبد القادر محمد محمد حسنين، وإبراهيم عبد الرازق القزاز،

والسيد حسن حماده من سلاح المهندسين، وعبد المعطى عبد الغنى، والسيد محمد السيد غالى، وعبد المنعم عبد الحميد نوار من سلاح المشاة(٢).

كان هذا العدوان أخطر اعتداء وقع من اليهود منذ توقيع اتفاقية الهدنة فى فبراير سنة ١٩٤٩.

وقد نظر مجلس الأمن فى هذا الاعتداء الغادر، ومع أن لجنة الهدنة أدانت إسرائيل، وكذلك فعل مجلس الأمن، فإنه لم يعمل شيئًا لوقفها عند حدّها، وتساءل العرب: أين إذن إعلان الدول الثلاث فى مايو سنة ١٩٥٠ ضمانها للحالة الراهنة بين إسرائيل والدول العربية وأنها ستقاوم بالالتجاء إلى السلاح إذا دعا الأمر كل محاولة لتغيير هذه الحالة؟

كان الغرض من هذا الهجوم الوحشى إكراه مصر والدول العربية على الانضواء تحت لواء حلف بغداد، لتأمن على نفسها من اعتداء إسرائيل، وكان ناقوس الخطر يدقّه صنّاع حلف بغداد لدفع الدول العربية إلى الانضمام إليه.

ولقد أعلن جمال عبد الناصر أنه لن يعنى منذ ذلك اليوم بقرارات مجلس الأمن ولا ينتظر منه حلّ الموقف، وأصدر أمره إلى القائد العام للقوات المسلحة (اللواء عبد الحكيم عامر) بأن يقابل العدوان بعدوان مثله.

وكان هذا الهجوم الغادر من اليهود على غزّة وموقف الجمود الذى وقفه مجلس الأمن من الأسباب التى حفزت مصر إلى التزوّد من السلاح لتقوى جبهتها ضدّ أى عدوان من إسرائيل أو غير إسرائيل، وكان هذا الاتجاه تمهيدًا لصفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية التى سيرد الكلام عنها فى الفصل التاسع.

وفى ذلك يقول جمال عبد الناصر فى خطبته يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٧: «إن دخان الغارة على غزة فى ٢٨ فبراير سنن ١٩٥٥ انجلى ليكشف حقيقة خطيرة. تلك هى أن إسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة. وإنما إسرائيل فى حقيقة أمرها رأس حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى أخطر من إسرائيل وأخطر

---

(٢) فى أبريل من عام (١٩٥٤) ألقى اليهود لغمًا على داورية مصرية بقطاع غزة واستشهد فيها اليوزباشى محمد نبيل الطباخ.

من الاستعمار. وهى الصهيونية العالمية. وكانت هذه الحقيقة التى انجلى عنها دخان الغارة على غزة نقطة تحوّل فى تفكيرنا. وفى اتجاه الأحداث فى المنطقة كلها. لقد تبين أن مشكلة إسرائيل ليست مشكلة داخلية إلى الحدّ الذى كان يبدو قبل غارة غزة. وتبين أننا لا نستطيع أن نمضى فى معركة البناء غافلين عن الخطر الذى يهدد ما نبنيه، ويهدد وجودنا بأسره، إن الطرق، والمستشفيات، والمصانع، والمراكز الاجتماعية لا تكفى وحدها لصيانة أمننا وحماية نطاق سلامتنا سواء فى معناه الواسع على الحدود العربية كلها، أو فى معناه الضيق على حدودنا المحلية وحدها. وبدأ الواجب يحتم علينا ألّا ننسى دفاعنا العسكرى بينما نحن نبنى مجتمعنا، وهكذا أوصلتنا معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع إسرائيل إلى معركة أخرى فى حرب تثبيت الاستقلال... تلك هى معركة احتكار السلاح. كانت معركة احتكار السلاح حلقة جديدة فى السلسلة.

«أوّل حلقات السلسلة كانت جرّنا إلى الأحلاف العسكرية الأجنبية، فلما رفضنا قيودها وأصررنا على الرفض، كان تحريض إسرائيل علينا حتى يثبتوا لنا أننا لا نستطيع الدفاع عن أنفسنا، وأننا فى حاجة دائمة إلى حمايتهم، فكيف بنا نحلم بالدفاع عن الشرق الأوسط! ولقد قالوها لنا صراحة فى ذلك الوقت بلسان أصدقائهم الذين قبلوا وجهة نظرهم، فلقد تعلق هؤلاء الأصدقاء بالفرصة التى أتاحتها لهم غارة غزة. فبدأوا يرددون من الحجج ما تصوروا أنه يؤيدهم فيما تورطوا فيه قالوا: لو أن مصر كانت فى نطاق حلف عسكرى لكانت حصلت على السلاح من أقوياء هذا الحلف... أو لكان هؤلاء الأقوياء قد تولوا مهمة الدفاع عنها! ونسى هؤلاء عبرة ما جرى فى فلسطين.. وكانت فلسطين بالنسبة لنفس هؤلاء الأقوياء أكثر من زميل فى حلف.. كانت تحت انتدابهم.. كانت تحت وصايتهم.. كانت فى كنفهم وفى رعايتهم.. وكانوا مسئولين عنها أمام عصبة الأمم التى قررت انتدابهم على فلسطين ومع ذلك كانوا هم أنفسهم الذين سلّموا فلسطين وباعوا شعبها. أما نحن فلم نكن قد نسينا، وهكذا أعلنّا أننا سندافع عن أنفسنا بأنفسنا، وسنرد العدوان بالعدوان».

* * *

الفصل الثامن

مؤتمر باندونج

١٨ - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥

إن مؤتمر باندونج هو من الحوادث الهامة فى تاريخ آسيا وأفريقية، وتاريخ مصر بالذات، وتاريخ الإنسانية جمعاء، فقد اجتمعت فيه ٢٩ دولة مستقلة من دول آسيا وأفريقية معترف دوليا باستقلالها تضم نحو ١٣٠٠ مليون نسمة من البشر، أى أكثر من نصف سكان العالم، اجتمع ممثلو تلك الدول ليوطدوا صلات الودّ والتضامن، وليسمعوا العالم أن دول القارتين العظيمتين لم تعد حقلًا ولا ميدانًا للاستعمار، وأن الشعوب الآسيوية والأفريقية اعتزمت فتح مرحلة من التعاون والترابط بينها لحفظ كيانها واطراد تقدمها وتحريرها من ربقة الاستعمار السياسى والاقتصادى، غربيا كان أو شيوعيا.

فلهذا المؤتمر فضله فى توجيه الدول الأفريقية والآسيوية إلى الحرية الحقيقية والاستقلال الصحيح السليم من شوائب الإيحاء الأجنبى.

وله أيضًا أثره فى مصير الإنسانية؛ إذ أوجد كتلة حيادية تنأى بجانبها عن الخضوع للأحلاف العسكرية الاستعمارية مع الدول الكبرى ولا تربط مصيرها بمصير الكتلتين المتنازعتين، وتحول قدر ما استطاعت دون حرب عالمية جديدة، وتكون بذلك دعامة كبرى من دعامات السلام العالمى.

وقد اشتركت مصر فى هذا المؤتمر. ورفعت فيه صوتها، منادية بحقوق الشعوب فى الحرية والاستقلال، وكانت هذه أوّل مرة بعد الثورة يرتفع فيها صوت مصر فى مؤتمر رسمى متحررة متحديةً الاستعمار.

وقد برزت فيه شخصية مصر الدولية وازدادت مكانتها العالمية كدولة متحررة

مستقلة فى سياستها، داعية إلى حرية الشعوب.

حقا إنها اشتركت من قبل فى عدة مؤتمرات شعبية ونادت فيها بحقوق مصر والأمم الصغيرة، ولكن لم تكن تلك المؤتمرات تمثل رسميا الدول المشتركة فيها، وإنما كانت تمثل اتجاهات شعبية للأمم، أما مؤتمر باندونج فكان مؤلفًا من الدول المعترف دوليًّا باستقلالها فى آسيا وأفريقية، فكانت له صبغة دولية رسمية، وكان لقراراته الصفة التنفيذية التى تربط حكومات الدول المشتركة فيه، ومن هنا جاءت أهميته العالمية.

ظهرت الفكرة إلى عقد هذا المؤتمر فى مؤتمر عقد فى كولومبو عاصمة سيلان فى مايو سنة ١٩٥٤، إذ اتفقت الدول الخمس الممثلة فى هذا المؤتمر وهى الهند والباكستان وسيلان وأندونسيا وبورما على دعوة الدول الآسيوية والأفريقية جمعاء لعقد مؤتمر عام فى عاصمة أندونسيا، وقد عملت الدول الخمس المذكورة على تهيئة الأسباب لنجاح هذه الدعوة وحددت شهر أبريل سنة ١٩٥٥ لعقد هذا المؤتمر.

وفى أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ اجتمع فى بوجور (بأندونسيا) رؤساء وزارات الدول الخمس واتفقوا على الخطوط الرئيسية لمؤتمر باندونج والدول التى ستدعى إليه، وعهدوا إلى أندونسيا أن توجه الدعوة باسمهن إلى الدول التى ستدعى للاشتراك فى المؤتمر.

وكان هذا المؤتمر سيعقد فى (جاكرتا) عاصمة الجمهورية الأندونسية، ثم رُؤى أن يكون عقده فى باندونج عاصمة مديرية جاوه الغربية، وهى مدينة مشهورة بجمال طبيعتها ومناخها وتتوافر فيها أسباب الراحة لأعضاء المؤتمر وتبعد عن جاكرتا بنحو ١٢٠ ميلا.

وقد بحثوا مليًّا فى الدول التى ستدعى إلى المؤتمر والتى تستبعد من الدعوة، فاتفقوا أوّلاً على قصر الدعوة على الدول المستقلة المعترف دوليا باستقلالها لكى يكون المؤتمر ذا أثر فعال فى المحيط الدولى، وبحثوا بعد ذلك هل ستدعى الصين الشعبية أم لا؛ لأن دعوتها إلى المؤتمر ستغضب أمريكا وحلفاءها، ولكنهم وجدوا أن

المؤتمر لا يكون ممثلاً لآسيا إذا لم تكن الصين الشعبية مشتركة فيه، فقرروا دعوتها.

واستبعدت بالتالى دعوة فرموزا لأنها لا تمثل الصين فى شىء، واستبعدت أيضًا كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية للعداء المستحكم بينهما فى أيهما يمثل كوريا، واستبعدت كذلك إسرائيل؛ لأن الدول العربية أعلنت أنها لا تقبل الاشتراك فى المؤتمر إذا هى دعيت إليه، هذا إلى أنها دولة مصطنعة خلقها الاستعمار، فلا يصح أن تكون عضوًا فى مؤتمر من أهم أهدافه محاربة الاستعمار.

واستبعدت أيضا من الدول الأفريقية دولة اتحاد جنوب أفريقية لإغراقها فى الاضطهاد العنصرى ومعاداتها للشعب الأفريقى الأصيل.

ومنذ أن استفاضت أنباء هذا المؤتمر توجست الدول الاستعمارية خيفة من عقده ونظرت إليه بعين الاستياء والسخط، وقد استاءت من دعوة الصين الشعبية وعدم دعوة إسرائيل، وعدّته عملاً عدائيا لها وتقديرًا لشعور الشعب العربى، وكذلك عدم دعوة كوريا الجنوبية وفرموزا واتحاد جنوب أفريقية.

والدول الاستعمارية على وجه العموم لا يمكن أن تنظر بعين الارتياح إلى مؤتمر يضم دول آسيا وأفريقية ويكون من أولى أهدافه الطبيعية تحرير الشعوب الآسيوية والأفريقية، ومهاجمة الاستعمار والتفرقة العنصرية، ومثل هذا المؤتمر لابدّ أن يهاجم جرائم «الرجل الأبيض» فى آسيا وأفريقية - وما أكثرها - هذا إلى أن فكرة الحياد كانت متسلطة على معظم زعمائه البارزين، فلا يمكن أن يسير فى فلك أحد المعسكرين المتنازعين (الدول الشيوعية والغربية)، وهذا مالا يرضى الدول الاستعمارية.

وقد سعت إسرائيل سعيها لتدعى إلى المؤتمر، وترفع فيه عقيرتها ولكنها باءت بالخيبة.

وسعت الدول الاستعمارية الكبرى فى حمل بعض الحكومات المدعوة التى تخضع لوحيها على رفض الحضور فى المؤتمر، ولكنها أيضاء باءت بالفشل، ثم تركت الأمور تجرى فى مجراها، واعتزمت إحباط المؤتمر عند انعقاده بالوقيعة بين أعضائه لكى

تحول دون نجاحه معتمدة فى ذلك على الحكومات الموالية، ولكنها فشلت أيضا فى مسعاها.

لبّت الدول المدعوة الدعوة إلى المؤتمر، ولم تعتذر أى واحدة منها، فاشتركت فيه ٢٩ دولة تمثل أكثر من نصف سكان العالم وهذه الدول هى: مصر، الهند، الصين الشعبية، الباكستان، بورما، سيلان، أندونسيا، أفغانستان، سورية، لبنان، تركيا، فيتنام الشمالية، فيتنام الجنوبية، السودان، ساحل الذهب، ليبريا، ايثيوبيا، كمبوديا، لاووس، نيبال، تايلاند، الفيليبين، اليابان، العراق، الأردن، السعودية، اليمن، ليبيا، إيران.

وقد مثل هذه الدول رؤساء وزاراتها أو من نابوا عنهم ووزراء خارجيتها والملحقون بهم.

ومثل مصر فى المؤتمر جمال عبد الناصر وكان رئيسًا لوزارتها، وممن صحبوه صلاح سالم وزير الإرشاد القومى ومحمود فوزى وزير الخارجية.

وكان على رأس وفد الهند البانديت نهرو رئيس وزارتها وأحد الداعين إلى المؤتمر، وعلى رأس وفد الصين شوإين لاى رئيس وزرائها.

وهؤلاء الأقطاب الثلاثة - نهرو وشو إين لاى، وجمال عبد الناصر - كانوا دعامة المؤتمر وأهم شخصياته.

وكانت رحلة جمال عبد الناصر لحضور المؤتمر رحلة تاريخية موفقة، فقد زار فى طريقه إلى باندونج كراتشى عاصمة الباكستان، ثم نيودلهى عاصمة الهند، ثم رانجون عاصمة بورما، واستقبل فى باكستان والهند وبورما استقبالاً حافلاً، وفى عودته من المؤتمر زار أفغانستان، وكان يحمل أينما سار شعور مصر وعواطفها الودّية نحو تلك الدول الصديقة النائية.

وفى رانجون التقى بشو إين لاى رئيس وزراء الصين، ووصل إلى جاكرتا فى طائرة أقلته هو والبانديت نهرو والأمير محمد نعيم نائب رئيس وزراء أفغانستان ويونو رئيس وزراء بورما.

وقبل انعقاد المؤتمر سقطت الطائرة التى أقلّت أعضاء وفد الصين فى البحر واحترقت وقتل معظم ركابها، ولم يكن من بينهم شو إين لاى، فكان لهذه الفاجعة وقع أليم فى النفوس وخاصة بين أعضاء المؤتمر، وذاعت الشائعات بأن حادثة سقوط الطائرة مدبرة واتهمت الدوائر الصينية الأمريكيين بتدمير الطائرة ومحاولة إحداث فتنة لإسقاط حكومة أندونيسيا لإحباط المؤتمر.

افتتاح المؤتمر وخطبة سوكارنو
١٨ أبريل سنة ١٩٥٥

افتتح المؤتمر فى الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين ١٨ أبريل سنة ١٩٥٥ بحضور وفود الدول الأعضاء جميعًا، وألقى الدكتور أحمد سوكارنو رئيس جمهورية أندونسيا كلمة الافتتاح قال فيها: إن الدول المشتركة فى هذا المؤتمر متحدة فى كراهيتها للاستعمار والتفرقة العنصرية ومصممة على كفالة السلام والاستقرار فى العالم، وأضاف أن الاستعمار لم يمت ولكنه غيرّ لونه القديم بثوب عصرى؛ إذ أصبح يتخذ الآن شكلًا آخر قوامه التحكم الاقتصادى والثقافى وقيام أقلية من الدول تتحكم عن طريق هذين المبدأين فى شئون الدول، وحمل على الاستعمار وصوّر كفاح الشعوب التى فازت أخيرًا باستقلالها وإخلاصها فى خدمة السلام بوصفه الأساس الذى يعتمد عليه تقدمها ونموّها، ومضى يقول إن الشعوب الأفريقية والآسيوية لا تستطيع منافسة الدول الكبرى فى مضمار التسلح ولكنها تستطيع تجنيد كل القوى الروحية والخلقية والسياسية الكامنة فى آسيا وأفريقية لخدمة السلام، وأعاد إلى الأذهان كيف أن مؤتمر كولومبو الذى اشتركت فيه باكستان وبورما وسيلان والهند وأندونسيا، أدّى دورًا هامًا فى إنهاء الحرب بالهند الصينية.

خطبة جمال عبد الناصر

وألقى جمال عبد الناصر خطاب مصر فى الجلسة التى عقدت يوم افتتاح المؤتمر أعلن فيها أن التعاون بين أعضاء الكتلة الأفريقية والآسيوية يعتبر نقطة تحوّل نحو

تحسين الموقف الدولى، ونوّه بوجوب احترام الاستقلال السياسى لكل دولة وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، وهاجم الاستعمار، وأعلن أن بقاءه لا يتفق مع العصر الحديث فى العالم، فهو تجاهل للتقدّم الإنسانى ومقاومة لقوانين التطور، كما أنه من أسباب الاضطراب الذى يسود العالم فى عصرنا الحالى، واستعرض حالة التوتر التى تسود العالم وأبان أسبابها، ثم عدّد شروطًا خمسة لتحقيق السلام العالمى.

فالأوّل هو تنظيم التسلح وتحديد القوّات المسلحة وتخفيضها والقضاء على الأسلحة ذات التدمير الشامل، وتحول النفقات التى تنفق على التسلح إلى رفع مستوى معيشة الشعوب.

والشرط الثانى هو تمسك الأمم المتحدة بميثاقها ومبادئه، وقال: إنه لو راعت هيئة الأمم المتحدة هذا الشرط لما نزل الظلم بشعب فلسطين ولما وقع عليه ذلك الاعتداء الذى لم يسبق له مثيل، وقال: اسمحوا لى أن أبدى بعض ملاحظات على موضوع يثير فى نفسى أعمق الأسى، ذلك أن شعب فلسطين طُرد من وطنه وشُرِّد ليحتلّ مكانه شعب دخيل فرض عليه فرضًا، وكل هذا حدث على مرأى من هيئة الأمم المتحدة بل وبمساعدتها وموافقتها، ولست أعرف فى تاريخ الشعوب حدثًا فيه مثل هذا الخرق الوحشى الأثيم للمبادئ الإنسانية.

والشرط الثالث لقيام السلم العالمى هو احترام الدول لالتزاماتها الدولية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان بالقضاء على التفرقة العنصرية التى تعتبر إخلالاً بهذه الالتزامات وإخلالاً بالعلاقات الودّية بين الدول.

والشرط الرابع هو وقف أساليب الضغط السياسى التى تستخدمها الدول الكبيرة مع الدول الصغيرة كأداة لتحقيق أغراضها، وطالب بوقف هذه الأساليب فى الحال إذا أردنا أن نضع حدًّا للتوتر الدولى.

والشرط الخامس هو تصفية الاستعمار، وقال إن بقاءه لا يتفق مع سياسة السلم والتعاون بين الشعوب، وأعلن فى خطابه التاريخى أن مصر التى ظلت أمدًا طويلاً خاضعة للسيطرة الأجنبية تقف الآن وقفة المدافع عن الحرية والرفاهية للشعوب

كلما سنحت لها الفرصة، وتؤيد مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب، كما أعلن تأييد مصر لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة دولية فعالة لصيانة الأمن والسلام، رغم أنها لم تقم بما يطابق حقوق الإنسان لدول شمال أفريقية وفلسطين.

وتعاقبت رؤساء الوفود فألقوا كلمات دولهم.

وأخذ المؤتمر يؤلف لجانه ويباشر أعماله فى جلسات متتابعة.

العقبات أمام مؤتمر باندونج

كانت هناك عقبات عتيدة أمام مؤتمر باندونج، فليس يخفى أن أعوان الاستعمار بذلوا جهودهم لإحباطه وإظهاره بمظهر المؤتمر المنشق المتداعى، واستغلوا ما بين الدول المشتركة فيه من منازع مختلفة فى الاتجاهات السياسية أو الإيحاءات، فبعضها من الدول المرتبطة بالكتلة الغربية، وبعضها من صميم الكتلة الشيوعية، ولقد ثارت بين هؤلاء وأولئك خلافات كادت تودى بالمؤتمر، لولا أن عالجها أقطابه بالحكمة والأناة وحسن الوساطة، ووصلوا إلى تخفيف حدّة الخلافات، وانتهوا إلى قرارات صدرت بالإجماع، فكان المؤتمر مظهرًا رائعًا للنجاح والتغلب على العقبات والعراقيل.

ومن الحق أن نقول إن لجمال عبد الناصر فضلًا كبيرًا فى التوفيق بين المتنازعين، وبالتالى فى نجاح المؤتمر، وقد استرعى الأنظار واكتسب احترام الجميع بصراحته واتزانه ومَنطقه السليم وإيمانه بحرية الشعوب.

وكان هذا النجاح أوّل انتصار لمصر فى المحافل الدولية فى عهد الثورة.

قرارات مؤتمر باندونج
٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥

أعلن المؤتمر قراراته بجلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥، وهى جلسته الختامية، وقد وصل إلى عشرة قرارات رئيسية تعتبر دستورًا للعلاقات ما بين الدول.

فقرر المؤتمر:

١ - احترام حقوق الإنسان الأساسية ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - احترام سيادة جميع الأمم وسلامة أراضيها.

٣ - الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وبين جميع الأمم كبيرها وصغيرها.

٤ - الامتناع عن أىّ تدخل فى الشئون الداخلية لبلد آخر.

٥ - احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسها انفراديًّا أو جماعيًّا، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

٦ - (أ) الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى.

(ب) امتناع أىّ بلد عن الضغط على غيرها من البلاد.

٧ - تجنب الأعمال أو التهديدات العدوانية أو استخدام العنف ضدّ السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأىّ بلد من البلاد.

٨ - تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، مثل التفاوض أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، أو أى وسيلة سلمية أخرى تختارها الأطراف المعنية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

٩ - تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

١٠ - احترام العدالة والالتزامات الدولية.

وإلى جانب هذه القرارات وضع قواعد التعاون الاقتصادى والتعاون الثقافى بين شعوب آسيا وأفريقية، كما وضع قواعد استقرار السلام العالمى واحترام استقلال الشعوب وحريتها.

ولم يفته من ناحية التعاون الثقافى تحميل الاستعمار مسئولية اضطهاد الثقافات القومية للشعوب الآسيوية والأفريقية.

وأعلن حق الشعوب فى تقرير مصيرها وحقوق الإنسان عامة.

واستنكر سياسة التفرقة والتمييز العنصرى التى تتبع فى مناطق شاسعة فى أفريقية وفى أجزاء أخرى من العالم، وأكد إصرار الشعوب الآسيوية والأفريقية على اجتثاث كل أثر للعنصرية.

محاربة الاستعمار

وأعلن أن الاستعمار فى جميع مظاهره شرٌّ، يجب وضع نهاية عاجلة له، وأعلن تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب التى يسيطر عليها الاستعمار الأجنبى، وتأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس والمغرب فى الاستقلال وتقرير المصير، وتأييده لحقوق شعب فلسطين العربى، وموقف أندونسيا فى قضية إيريان الغربية، وموقف اليمن فى قضية عدن والمناطق الجنوبية.

وفيما يتعلق بالسلام العالمى والتعاون الدولى دعا إلى تحريم استخدام الاسلحة الذرية والهدروجينية وأهاب بالدول المعنية بالأمر أن تصل سريعًا إلى تنظيم وتحديد ومراقبة وخفض التسليح والاعتراف لجميع الأمم أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية.

ودعا إلى التعايش السلمى بين الأمم على أساس احترام حقوق الإنسان الأساسية، وسيادة ووحدة أراضى جميع الأمم، والمساواة بين جميع الأجناس، والمساواة بين جميع الأمم كبيرها وصغيرها.

النصّ الكامل للقرارات

وفيما يلى النص الكامل للبلاغ الرسمى الذى أصدره المؤتمر، بعد مناقشات وأبحاث استغرقت أسبوعًا.

«اجتمع المؤتمر الآسيوى الأفريقى - الذى دعت إلى عقده حكومات بورما وسيلان والهند وأندونسيا وباكستان- فى باندونج من ١٨ إلى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥.

«وبالإضافة إلى البلاد الداعية اشتركت فى المؤتمر البلاد الأربعة والعشرون التالية: أفغانستان، كمبوديا، جمهورية الصين الشعبية، مصر، أثيوبيا، ساحل الذهب، إيران، العراق، اليابان، الأردن، لاووس، لبنان، ليبريا، ليبيا، نيبال، الفليبين، المملكة العربية السعودية، السودان، سورية، تايلاند، تركيا، جمهورية فيتنام الشمالية الشعبية، دولة فيتنام الجنوبية، اليمن.

(أ) التعاون الاقتصادى

«وبحث المؤتمر وضع آسيا وأفريقية. وناقش السبل والوسائل التى تستطيع بها الشعوب تحقيق أكمل تعاون اقتصادى وثقافى وسياسى.

فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى:

١ - اعترف المؤتمر بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادى فى المنطقة الآسيوية - الأفريقية، وهناك رغبة عامة فى التعاون بين البلاد المشتركة على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية.

والمقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى داخل نطاق الدول المشتركة، لا تحول دون الرغبة أو الحاجة إلى التعاون مع بلاد خارج المنطقة، بما فى ذلك استثمار رأس المال الأجنبى.

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التى تتلقاها بلاد معينة من البلاد المشتركة، من خارج المنطقة، عن طريق ترتيبات دولية أو ثنائية، قد ساهمت مساهمة قيمة فى تنفيذ برامجها للتطور.

٢ - توافق البلاد المشتركة فى المؤتمر على تقديم المعونة لبعضها بعضًا، إلى

أقصى حدّ عملي، وبشكل: خبراء ومدربين، ومشروعات تجريبية ومعدات لأغراض العرض التجريبي، وتبادل المعرفة التطبيقية، وإقامة مراكز للتدريب القومي أو الإقليمي، حيث يستطاع، ومعاهد الأبحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية.

٣ – أوصى المؤتمر بسرعة إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة للتقدم الاقتصادي وبرصد البنك الدولي للإنشاء والتعمير جزءًا أكبر من موارده للبلاد الآسيوية الأفريقية.

وبسرعة إقامة هيئة مالية دولية، يكون من نواحي نشاطها القيام بالاستثمارات الرهنية.

وبتشجيع تنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية – الأفريقية إلى المدى الذي يكفل تنمية مصالحها العامة.

٤ – اعترف المؤتمر بالضرورة الحيوية لإقرار التجارة في المنطقة.

وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجاري والدفع المتعدد الجوانب، ومع هذا فقد اعترف بأن لبعض البلاد أن تلجأ إلى الترتيبات التجارية الثنائية، نظرًا إلى ظروفها الاقتصادية السائدة.

٥ – أوصى المؤتمر باتخاذ عمل تضامني من جانب البلاد المشتركة، بغية إقرار الأسعار الدولية والطلب على السلع الأوّلية، بواسطة ترتيبات ثنائية متعددة الجوانب، وأن عليها أن تتخذ موقفًا موحدًا – إلى مدى ما هو ممكن وما هو مرغوب فيه – تجاه موضوع اللجنة الاستشارية الدائمة المختصة بالتجارة الدولية للسلع، التابعة للأمم المتحدة، وتجاه الهيئات الدولية المماثلة.

٦ – وأوصى المؤتمر كذلك:

بوجوب قيام البلاد الآسيوية – الأفريقية بتنويع تجارة الصادر عن طريق تحويل موادّها الأوّلية إلى مواد نصف مصنوعة كلما كان ذلك ممكنًا من الناحية الاقتصادية، وذلك قبل التصدير، وعن طريق تنمية المعارض المتبادلة الإقليمية،

وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية ومجموعات رجال الأعمال، وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والعينات بغية تنمية التبادل التجارى داخل المنطقة، وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلاد التى لا منافذ بحرية لها.

٧ – اهتم المؤتمر اهتماما كبيرا بالملاحة البحرية، وأعرب عن اهتمامه بأن تُعدِّل خطوط الملاحة البحرية – من وقت إلى آخر – أسعار الشحن التى أساءت دائما إلى البلاد المشتركة.

وأوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة والقيام بعمل تضامنى بعد ذلك، بغية إلزام خطوط الملاحة البحرية بأن تتخذ موقفًا معقولا.

٨ – وافق المؤتمر على وجوب التشجيع لإقامة بنوك قومية وإقليمية وشركات تأمين.

٩ – قرر المؤتمر بأن تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالبترول، مثل توزيع الأرباح والضرائب، قد يُؤدى فى النهاية إلى رسم سياسة عامة.

١٠ – نوّه المؤتمر بالمغزى لتطور الطاقة النووية للأغراض السلمية بالنسبة للبلاد الآسيوية – الأفريقية.

ورحب المؤتمر بمبادأة الدول ذات الشأن بعرض تقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

واستحث سرعة إقامة وكالة الطاقة الذرية الدولية، حيث يجب أن تمثل البلاد الآسيوية– الأفريقية تمثيلا مناسبا فى الهيئة التنفيذية لتلك الوكالة.

وأوصى الحكومات الآسيوية والإفريقية بالاستفادة على أكمل وجه من تسهيلات التدريب وغيرها فى الاستخدامات السلمية للذرة، والتى تقدمها البلاد المشرفة على مثل تلك البرامج.

١١ – وافق المؤتمر على تعيين موظفى اتصال فى البلاد المشتركة ترشحهم حكوماتهم الوطنية وذلك لتبادل المعلومات والمسائل ذات الأهمية المشتركة.

وأوصى بالاستخدام الأكمل للمنظمات الدولية القائمة، وبأن تعمل البلاد المشتركة فى المؤتمر والتى ليست أعضاء فى مثل تلك المنظمات الدولية على الانضمام إليها.

١٢ - أوصى المؤتمر بوجوب التشاور مقدمًا بين البلاد المشتركة إلى أبعد حدٍّ ممكن، ومع هذا، فليس هناك نية لتأليف كتلة إقليمية.

(ب) التعاون الثقافى

وفيما يتعلق بالتعاون الثقافى:

١ - اقتنع المؤتمر بأن من أقوى وسائل التفاهم المثمر بين الأمم، تنمية التعاون الثقافى.

ولقد كانت آسيا وأفريقية مهد الأديان والحضارات العظيمة التى أغنت الثقافات والحضارات الأخرى، فى الوقت الذى أغنت فيه نفسها. وهكذا قامت ثقافات آسيا وأفريقية على أسس روحية وعالمية، ولسوء الحظ توقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الآسيوية والأفريقية خلال القرون الماضية.

وإن شعوب آسيا وأفريقية تشعر الآن شعورًا عميقا بالرغبة القوية المخلصة فى تجديد الصلات الثقافية القديمة، وتنمية صلات جديدة فى نطاق العالم الحديث.

وقد أكدت جميع الحكومات المشتركة فى المؤتمر ما أعلنته عن أن تعمل فى سبيل تعاون ثقافى أوثق.

٢ - ولاحظ المؤتمر أن وجود الاستعمار فى أجزاء كثيرة من آسيا وأفريقية، أيًّا كان شكله، لا يحول دون التعاون الثقافى فحسب، بل ويضطهد الثقافات القومية للشعوب.

لقد أنكرت بعض الدول الاستعمارية على شعوبها التابعة حقوقها الأساسية فى حقل التعليم والثقافة، مما يعرقل تطور شخصيتها، ويمنع التبادل الثقافى مع الشعوب الآسيوية والأفريقية الأخرى.

وهذا صحيح – بصفة خاصة – فى تونس والجزائر ومراكش، حيث يُنكر حق الشعب الأساسى فى دراسة لغته وثقافته.

وثمة تفرقة مماثلة تجرى ممارستها ضدّ الشعب الأفريقى والملونين فى بعض أجزاء قارة أفريقية.

وشعر المؤتمر بأن هذه السياسات تبلغ مبلغ إنكار الحقوق الأساسية للإنسان وتعرقل التقدم الثقافى فى هذه المنطقة كما تعرقل التعاون الثقافى فى الحقل الدولى الأوسع.

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الإنكار للحقوق الأساسية فى حقل التعليم والثقافة فى بعض أجزاء آسيا وأفريقية، بهذا الشكل أو ذاك من أشكال الاضطهاد.

واستنكر المؤتمر – بصفة خاصة – العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافى.

٣ – إن نظرة المؤتمر لتطور التعاون الثقافى بين البلاد الآسيوية والأفريقية، لم تصدر – بأى معنى من المعانى – عن استبعاد أو منافسة مجموعات أخرى من الأمم، وحضارات وثقافات أخرى.

والمؤتمر – وهو مخلص للتقاليد القديمة قدم الزمن فى التسامح والعالمية – يؤمن بأن التعاون الثقافى الآسيوى الأفريقى. يجب أن ينمو فى النطاق الأوسع للتعاون العالمى.

وجنبًا إلى جنب مع تنمية التعاون الثقافى الآسيوى – الأفريقى. ترغب بلاد آسيا وأفريقية فى تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين. ومن شأن ذلك أن ينمى ثقافتهم. وأن يساعد أيضا على تنمية السلم والتفاهم العالمى.

٤ – هناك بلاد كثيرة فى آسيا وأفريقية لم تستطع بعد أن تنمى معاهدها التعليمية والعلمية والفنية.

وقد أوصى المؤتمر بأن على بلاد آسيا وأفريقية التى تحتل مكانة أحسن فى ذلك المجال، أن تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين فى التدريب القادمين من بلاد أخرى.

ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للجماعات الآسيوية والأفريقية المقيمة فى أفريقية والتى لا تتمتع فى الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال.

٥ - شعر المؤتمر بأنه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافى بين بلاد آسيا وأفريقية نحو:

(أ) الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا.
(ب) التبادل الثقافى المشترك.
(جـ) تبادل المعلومات.

٦ - من رأى المؤتمر أنه فى المرحلة الحالية، يمكن تحقيق أحسن النتائج فى حقل التعاون الثقافى، عن طريق ترتيبات ثنائية بغية تنفيذ توصياته، وعن طريق قيام كل بلد بالعمل فى ذلك السبيل كلما كان الأمر مستطاعا أو مرغوبًا فيه.

(جـ) الشئون السياسية
حقوق الإنسان وتقرير المصير

فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتقرير المصير:

١ - أعلن المؤتمر تأييده الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، كما هى واردة فى ميثاق الأمم المتحدة، ولاحظ البيان العالمى لحقوق الإنسان باعتباره مقياسًا لجميع الشعوب ولجميع الأمم.

وأعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم، كما هو وارد فى ميثاق الأمم المتحدة، ولاحظ قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن حقوق الشعوب والأمم فى تقرير المصير وهو أمر لازم مقدمًا للتمتع الكامل بالحقوق الإنسانية الكاملة.

٢ - واستنكر المؤتمر السياسات والمعاملات الخاصة بالتفرقة والتمييز العنصرى، والتى تؤلف الأساس للحكومة والعلاقات الإنسانية فى مناطق شاسعة

من أفريقية، وفى أجزاء أخرى من العالم، وأن مثل ذلك السلوك لا يعتبر خرقًا خطيرًا لحقوقَ الإنسان فحسب، بل هو إنكار للقيم الأساسية للحضارة ولكرامة الإنسان.

وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأييده للموقف الشجاع الذى يقفه ضحايا التمييز العنصرى وخاصة الشعوب الأفريقية التى من أصل هندى وباكستانى فى أفريقية الجنوبية، ويحييّ أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم، وأكّد إصرار الشعوب الآسيوية - الأفريقية على اجتثاث جذور كل أثر للعنصرية، مما قد يكون متخلفًا فى بلادها، وتعهد باستخدام نفوذه المعنوى الكامل، للاحتماء ضدّ خطر السقوط كضحايا للشرّ نفسه، فى وقت نضال الشعوب فى سبيل اجتثاثه.

(د) مشاكل الشعوب التابعة
تصفية الاستعمار

فيما يتعلق بمشاكل الشعوب التابعة:

١ - ناقش المؤتمر مشاكل الشعوب التابعة للاستعمار، والشرور التى تنتج عن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبى، وللسيطرة والاستغلال الأجنبى، واتفق المؤتمر على ما يلى:

(أ) إعلان أن الاستعمار فى جميع مظاهره شرّ يجب وضع نهاية عاجلة له.

(ب) تأكيد أن خضوع الشعب للاستعباد الأجنبى وللسيطرة والاستغلال الأجنبى، إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمى.

(جـ) إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب.

(د) دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب.

٢ - بالنظر إلى الموقف غير المستقر فى شمال أفريقية، وللإمعان فى إنكار حق شعوب شمال أفريقية فى تقرير مصيرها يعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس والمغرب فى تقرير المصير، والاستقلال، ويتعجل الحكومة الفرنسية فى أن تحقق التسوية السلمية للقضية دون تأخير.

(هـ) المشاكل الأخرى
فلسطين - إيريان الغربية - اليمن

فيما يتعلق بالمشاكل الأخرى:

١ - بالنظر إلى التوتر القائم فى الشرق الأوسط بسبب الموقف فى فلسطين، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمى، أعلن المؤتمر - تأييده لحقوق شعب فلسطين العربى، ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، وتحقيق التسوية السلمية لمشكلة فلسطين.

٢ - أيد المؤتمر فى نطاق موقفه الذى عبر عنه للقضاء على الاستعمار - موقف أندونسيا فى قضية إيريان الغربية القائم على الاتفاقات الخاصة بذلك والمبرمة بين أندونسيا وهولاندا.

وتعجل المؤتمر حكومة هولاندا لتعيد فتح المفاوضات بأسرع ما يمكن لتنفيذ التزاماتها وفقًا للاتفاقات السابق ذكرها، وأعرب عن أمله الوطيد فى أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين المعنيين فى إيجاد حل سلمى للنزاع.

٣ - أيد المؤتمر موقف اليمن فى قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة باسم «المحميات» وتعجل الطرفين المعنيين للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع.

(و) دعم السلام والتعاون الدولى

فيما يتعلق بدعم السلام والتعاون العالمى:

١ - رأى المؤتمر - وقد لاحظ أن عدة دول لم تدخل بعد الأمم المتحدة - أن التعاون الفعال فى سبيل السلام العالمى يقتضى أن تكون عضوية الأمم المتحدة عامة، ودعا مجلس الأمن إلى تأييد إدخال جميع تلك الدول ذات الكفاءة للعضوية وفقًا للميثاق.

ومن رأى المؤتمر أن من الدول المشتركة فيه ذات الكفاءة لعضوية الأمم المتحدة، دول: كمبوديا. سيلان. اليابان. الأردن. لاووس. ليبيا. نيبال. فيتنام الموحدة.

واعتبر المؤتمر تمثيل بلاد المنطقة الآسيوية - الأفريقية فى مجلس الأمن، وفقًا لمبدأ التقسيم الجغرافى العادل، غير مناسب، ويعرب المؤتمر عن وجهة نظره بأنه من الضرورى فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الأعضاء غير الدائمين للبلاد الآسيوية - الأفريقية. المستبعدة من الانتخابات وفقًا للترتيبات التى اتفق عليها فى لندن عام ١٩٤٦، أن تمكن من الاشتراك فى مجلس الأمن، حتى تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة أكبر فى صيانة السلام الدولى والأمن.

٢ - رأى المؤتمر أن نزع السلاح وتحريم إنتاج وتجربة واستخدام الأسلحة الذرية والهيدروجينية، ضرورى لإنقاذ الجنس البشرى والحضارة من مخاوف ونتائج الدمار الإجمالى الشامل فى حرب عالمية.

وإلى أن يتم التحريم الكامل لصناعة الأسلحة الذرية والهيدروجينية، أهاب المؤتمر بجميع الدول المعنية أن تصل إلى اتفاق لوقف تجارب مثل تلك الأسلحة.

٣ - أعلن المؤتمر أن نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام، وطالب الولايات المتحدة بمواصلة جهودها، وأهاب بجميع الذين يعنيهم الأمر أن يصلوا سريعًا إلى تنظيم وتحديد ومراقبة وخفض جميع القوّات المسلحة والأسلحة، بما فى

ذلك تحريم إنتاج وتجربة واستخدام أسلحة الدمار الجماعى، وأن تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية.

٤ - أعلن المؤتمر فى نطاق موضوع السلام والتعاون العالمى، أنه يجب أن يكون لجميع الأمم الحق فى أن تختار - بحرية - نظمها السياسية والاقتصادية، وطريقة حياتها، وفقًا لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة.

التعايش السلمى

وللتحرر من الخوف وفقدان الثقة، وبالثقة وحسن النية تجاه بعضها بعضًا يجب على الأمم أن تمارس التسامح، وأن تعيش معًا فى سلام جيرانًا صالحين يعملون لتمكين التعاون الصادق على الأسس التالية (وهى التى ذكرناها ص ١٧٩).

وأعلن المؤتمر إيمانه بأن التعاون الصادق وفق هذه المبادئ يؤدّى حقا إلى كفالة السلام والأمن العالميين، وتوطيد أركانها. كما أن التعاون فى الميادين الاقتصادية يؤدى إلى الازدهار العام والخير الشامل.

وأوصى المؤتمر بأن تتولى الدول الخمس الداعية لهذا المؤتمر العمل لعقد المؤتمر المقبل بالتشاور مع الدول المشتركة فى المؤتمر.

نتائج مؤتمر باندونج

يعتبر مؤتمر باندونج أخطر مؤتمر عالمى فى التاريخ الحديث، لأنه يمثل أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية، وهو يختلف عن المؤتمرات الاستعمارية السابقة التى كانت مهمتها استعباد شعوب العالم وتوزيع الأسلاب على الدول المعتدية.

أما مؤتمر باندونج فيمثل يقظة الشعوب فى القارتين الكبيرتين آسيا وأفريقية وتضامنها وتعاونها على أن تتبوأ المكان اللائق بها من استقلال وتقدم ورخاء، وكان مظهرًا للبعث الجماعى لشعوب طالما عانت الشدائد والأهوال من الاستعمار

الأجنبى، وكان لقراراته صدى بعيد فى القارتين العظيمتين، كانت مصدر بعث للحركات التحريرية اللاحقة، ومصدر تشجيع وتأييد للحركات السابقة، وكانت وسيلة فعالة للتقارب والتفاهم بين شعوب آسيا وأفريقية.

كان مؤتمر حياة ويقظة، مؤتمر حرية واستقلال، ولقد خيب ظنون الدول الكبرى التى كانت تمنى نفسها بأن يكون لها تأثير فى تصويت أعضائه من الموالين لها والسائرين فى فلكها، مثلما لها أحيانا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكنها باءت فى هذه المرة بالإخفاق، حيث صدرت قرارات المؤتمر بعيدة عن التوجيهات الاستعمارية، داعية إلى الحرية والمساواة.

وكان للمؤتمر من الناحية الإنسانية فضل كبير؛ إذ أبعد شبح الحرب العالمية التى كانت تلوح فى الأفق، وخفّف حدة التوتر الدولى، بما ساد فى جوّه من البعد عن الانحياز السافر للكتلتين المتنازعتين، والامتناع عن مشاركة إحداهما فى الحرب العالمية المحتملة، فكان هذا الموقف الحيادى من أسباب دعم السلام فى العالم، لم يكن مؤتمر حرب، بل كان مؤتمر سلام، فهو من هذه الناحية قد أدى أعظم خدمة للإنسانية جمعاء.

وكان له نتائج اقتصادية هامة، فهو فاتحة تعاون وتبادل تجارى واقتصادى بين دول الشرق.

وليس يخفى أن بلدان الشرق تحتوى على الجزء الأكبر من إنتاج العالم فى البتوول، والمطاط، والقطن، والشاى، والقصدير، والصفيح، علاوة على الحديد والفحم، والذهب. ومما لا نزاع فيه أن تفوق دول أوروبا الاقتصادى ارتكز على دعائم عدّة، أهمها استغلالها لموارد القارتين الآسيوية والأفريقية، فإذا تضامنت شعوب هاتين القارتين كان ذلك فاتحة عهد جديد لها من القوّة والمنعة والرخاء.

وكانت للمؤتمر بالنسبة لمصر نتائج بعيدة المدى، فلقد كان ميداناً لأوّل انتصار حازته فى المحيط الدولى فى عهد الثورة، ولقد حقق شخصية مصر الدولية المستقلة البعيدة عن التوجيهات الاستعمارية، وكان له عدا ذلك فضل لا ينكر فى تنمية

العلاقات التجارية بين مصر والصين والهند وأندونسيا، واليابان وسيلان، والدول الشرقية عامة، وتبادل البعثات التجارية والثقافية مع هذه الدول، وفتح أسواق جديدة كانت مغلقة من قبل.

عودة جمال عبد الناصر من مؤتمر باندونج

عاد جمال عبد الناصر إلى القاهرة يوم ٢ مايو ١٩٥٥، بعد أن مثل مصر خير تمثيل فى مؤتمر باندونج، وكان المؤتمر انتصارًا كبيرًا لمصر، فلا غرو أن استقبلته الأمة حين عودته استقبالاً رائعًا، وهتفت لبطل السلام والحرية، ومما قاله للمواطنين حين استقباله، إنه سافر إلى باندونج ليعرّف العالم أجمع أن مصر المستقلة لا تعبر عن رأى أحد، وإنما تعبر عن رأيها فقط، رأيها الحر المستقل، من وحى ضميرها وإرادتها، وقال إنه ذهب إلى أقصى الجهات حيث اجتمع أكبر مؤتمر فى العصر الحديث، ليعلن باسم مصر أنه آن لشعوب أفريقية وآسيا أن تتحرر ولا تبقى سيطرة الاستعمار، وقد اتفقت هذه الشعوب على إقامة السلام، وتقرير المصير، ومنع الحرب، ومنع استخدام القنبلة الذرية، إلاّ فى أغراض السلام.

وجاء نهرو رئيس وزراء الهند إلى مصر فى يوليه سنة ١٩٥٥، أى فى أعقاب مؤتمر باندونج، فكانت هذه الزيارة تأييدًا للمبادئ التى تقررت فى هذا المؤتمر العتيد، وأصدر وجمال عبد الناصر بيانًا مشتركا فى ١٢ يوليه سنة ١٩٥٥ تضمن أن الرئيسين تناولا فى مباحثاتهما التطورات الدولية والموقف فى الشرق الأوسط ومسائل أخرى تهم مصر والهند، وقد وصلا إلى اتفاق تام على هذه المسائل، واهتم الرئيسان بصفة خاصة بأمر دعم السلام العالمى وتحرير الشعوب فى المناطق التى لا تزال خاضعة لغيرها أو لحكم الاستعمار، واستعرضا الأحداث التى جدّت بعد مؤتمر باندونج، وفى رأيهما أن الاشتراك فى مواثيق وأحلاف عسكرية مع الدول الكبرى يخلق جوًّا يؤدّى إلى الحرب، ولا يخدم قضية السلام، وأكد الرئيسان أن المشاكل الدولية يمكن إزالتها بالطرق الودية وتجنب الدول تبادل الاتهامات،

كما أكدا أهمية العمل على نزع السلاح وحَظْر إنتاج الأسلحة الذرية واستخدامها، وضرورة استخدام هذه الطاقة لخدمة أغراض السلام وتقدم الشعوب.

فالبيان كما ترى تحقيق لمبادئ مؤتمر باندونج.

هجوم إسرائيلى فى قطاع غزّة
٣٠ مايو سنة ١٩٥٥

فى صباح يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ اجتازت قوّة إسرائيلية خط الهدنة فى قطاع غزة، وقامت بمهاجمة أحد المواقع المصرية، وحاولت احتلال مركز البوليس وقطع الطريق بين غزّة ورفح، ولكن صدّها المصريون واضطروها إلى الانسحاب حتى الحدود، وكانت خسائرها شهيدًا هو المرحوم الجندى إسماعيل العوض نجا. وجرح اثنان من الجنود، وأذاع راديو إسرائيل أن خسائرهم اثنان من القتلى و٦ من الجرحى.

وتعدد عدوان اليهود على غزّة، وتردد فى أذهان السياسيين الغربيين أن إسرائيل تحاول الاستيلاء على قطاع غزة، فأعلنت مصر أن هذا معناه نشوب الحرب مع إسرائيل إذا هى سعت فى تنفيذ محاولتها، فتراجعت إسرائيل مؤقتًا.

اعتداء إسرائيلى آخر فى قطاع غزّة
٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٥

لم تهدأ الحالة طويلا فى قطاع غزة، ففى ٢٢ أغسطس ١٩٥٥ هاجمت قوّة إسرائيلية أحد مواقعنا فى القطاع استخدمت فيه نيران الهاونات الثقيلة والمصفحات ومدافع الميدان، وقد صدّت القوّة المصرية هذا الهجوم، واستمرت المعركة نحو ساعتين، ثم ارتد المهاجمون على أعقابهم، واستشهد فى هذه المعركة ضابط هو المرحوم اليوزباشى عبد الرحمن حبيب، واثنان من ضباط الصف هما محمود سامى

عامر، ومحمود أحمد سليمان، وجرح أربعة جنود، وتكبد العدوّ خسائر فادحة.

وردّت القوّات المصرية هجومًا إسرائيليا آخر فى قطاع غزة أيضا يوم ٢٨ أغسطس، ثم فى نهاية أغسطس سنة ١٩٥٥، وقد كان للفدائيين المصريين عمل مجيد فى تكبيد اليهود خسائر فادحة.

وفى أوائل سبتمبر سنة ١٩٥٥ حاولت القوات الاسرائيلية قطع المواصلات بين غزة ورفح فأخفقت، وكررت عدوانها فباءت بالهزيمة، وكان للفدائيين المصريين حركات حربية فى داخل الحدود الاسرائيلية ذاتها مما أدّى إلى تراجع اليهود، وهدأت الحالة مؤقتًا.

الهجوم على الكونتلّة
٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥

هاجمت قوات يهودية كبيرة نقطة الحراسة فى الكونتلّة جنوب سيناء على مقربة من الحدود (انظر موقعها فى الخريطة المنشورة بالفصل الرابع عشر)، وقد هبّت القوّات المسلحة المصرية فردّت العدو على أعقابه، واستشهد فى الملحمة من رجال سلاح الحدود ١٢ شهيدًا وجرح ١١. وقد عرفنا من أسماء الشهداء. عطا الله على بركات، وعلى أحمد حسين، وأحمد صالح عثمان، وداود حسين، ومحمود جامع موسى، وتمام أحمد العجيل. وسرى حسن على، ودسوقى محمد نور، ومحمد على عبد الغنى خير الله، وعلى عمر صالح، وبيومى على حسن.

والكونتلة هذه هى أوّل موقع هاجمته إسرائيل مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ فى العدوان الثلاثى على مصر كما سيجىء بيان ذلك فى الفصل الرابع عشر.

انتخاب شكرى القوتلى رئيسًا لجمهورية سورية
أغسطس سنة ١٩٥٥

فى أغسطس سنة ١٩٥٥ انتخب شكرى القوتلى رئيسًا لجمهورية سورية، وكان انتخابه نصرًا للعروبة، وقد صرح عقب فوزه فى الانتخاب بمواصلة الجهد والكفاح لإقامة سياسة عربية ترتكز على أسس متينة من التضامن العربى الخالص من شوائب التوجيهات الاستعمارية، وقال إنه سيبذل جهوده لتحقيق الوحدة العربية التى هى أمنية كل عربى.

ولقد جاء انتخابه لرآسة الجمهورية السورية تأييدًا للقومية العربية، وتأكيدًا للروابط بين مصر وسورية، مما بدا أثره بوقوف سورية فى صفّ مصر أثناء العدوان الثلاثى عليها سنة ١٩٥٦، كما كان تمهيدًا لإنشاء الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨.

استقالة صلاح سالم وتعديلات فى الوزارة
٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥

فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ صدر بلاغ من مجلس قيدة الثورة بأن الصاغ صلاح سالم قدم استقالته ووافق مجلس قيادة الثورة على قبول هذه الاستقالة.

ولم يذكر البلاغ أسباب استقالة صلاح سالم - وكان وقتئذ وزيرًا للإرشاد القومى، ويبدو من ملابسات الاستقالة أنها ترجع فى الغالب إلى تعثّر سياسته فى السودان، فكان طبيعيا أن يقدم استقالته.

وفى أوائل نوفمبر سنة ١٩٥٥ عين جمال سالم نائبا لرئيس الوزراء ووزيرًا للمواصلات، وفتحى رضوان وزيرًا للإرشاد القومى.

إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملّية
٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥

فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملية، وإحالة اختصاصاتها - أى دعاوى الأحوال الشخصية والوقف - إلى المحاكم الوطنية.

وهو إصلاح حاسم لم يكن محتملاً أن تقدم عليه حكومة غير حكومة الثورة، وفيه توحيد للقضاء فى مصر، فالأصل أن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم وأديانهم لقوانين البلاد ومحاكمها، ولجهة قضائية واحدة، بصرف النظر عن نوع المسائل التى تتناولها خصوماتهم، أو القوانين التى تطبق عليها، ولكن جرى الحال على غير هذه القاعدة قبل صدور هذا القانون، فكانت جهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أنفسهم متعددة، وكل جهة تطبق قوانينها وتتبع إجراءاتها الخاصة بغير أن يكون هناك صلة تربطها أو هيئة عليا تشرف على قضاتها، رغم أن الدولة قد استردت سلطتها بالنسبة للأجانب بإلغاء المحاكم المختلطة منذ سنة ١٩٤٩، وقد ورثت مصر نظام تعدد جهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية عن الماضى، فقامت المحاكم الشرعية، وقام إلى جانبها القضاء الملى، وتعددت أيضا جهات القضاء الملِّى، فكان لكل طائفة قضاؤها الخاص وقوانينها الموضوعية الخاصة، مما أدّى إلى الفوضى والإضرار بالمتقاضين، حيث استتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل جهة فى توسيع دائرة اختصاصها والاعتداء على سلطة غيرها، خصوصًا مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة لاختصاص كل منها، وقد استتبعت هذه الفوضى تنازع المحاكم بينها وتعدد الأحكام التى تصدر فى النزاع الواحد، وكان المتقاضون ضحية تلك الفوضى، فجاء هذا القانون علاجًا لتلك الحالة، وهو يقضى بأنه ابتداء من أوّل يناير سنة ١٩٥٦ تُلغى المحاكم الشرعية والمحاكم (المجالس) الملية، وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقًا لأحكام قانون المرافعات وبدون رسوم جديدة، وبالنسبة للدعاوى الجديدة التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس الملية فإنها تُرفع أمام المحاكم الوطنية، ونصّ هذا القانون على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس الملية، وأن تتبع أحكام قانون المرافعات فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف، ونظم القانون مصير القضاة والمحامين الشرعيين، بأن نصّ على إلحاق قضاة المحاكم الشرعية بالمحاكم الوطنية أو نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بوزارة العدل، وأجاز للمحامين الشرعيين الحضور أمام المحاكم الوطنية على أن يكون حضور كل منهم فى الدرجة التى كان مقبولًا أمامها فى المحاكم الشرعية، وبذلك صان القانون الحقوق المكتسبة لقضاة ومحامى المحاكم الشرعية.

* * *

الفصل التاسع

صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وتقوية الجيش

سبتمبر سنة ١٩٥٥

تعتبر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية من أهم حوادث التاريخ المصرى الحديث، وقد اختصت سنة ١٩٥٥ بحادثين هامين:

أولـــهما: مؤتمر باندونج فى أبريل.

وثانـــيهما: عقد مصر لهذه الصفقة فى سبتمبر من تلك السنة، ولقد كان هذا الحادث من نتائج مؤتمر باندونج.

كان الجيش المصرى طيلة عهد الاحتلال الإنجليزى منذ سنة ١٨٨٢ عالة على بريطانيا فى تزويده بالسلاح، فكانت الحكومة البريطانية هى التى تحدد المقدار والنوع اللذين تراهما كافيين فى نظرها لتسليحه، وكان مقدارًا ضئيلا ونوعًا هزيلا، ولذلك ظل جيشًا ضعيفًا متراجعا طوال مدة الاحتلال والحماية.

ولما عقدت مصر مع بريطانيا معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، حرصت الحكومة الإنجليزية على أن تتضمن المعاهدة فى ملحقاتها أن تكون أسلحة الجيش المصرى ومعداته من طراز أسلحة القوّات البريطانية، وأن تستورد مصر الأسلحة والمعدات من بريطانيا، واستطاع الانجليز عن طريق «البعثة العسكرية البريطانية» المنصوص عليها فى المعاهدة أن يسيطروا على الجيش المصرى، وخاصة فى إدارته وتسليحه

ولما دخل الجيش حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ امتنعت بريطانيا عن تزويده

بالسلاح والذخيرة، ونقضت عهدها مع مصر فى هذه الناحية، وكان هذا الامتناع من أسباب هزيمة الجيش فى فلسطين.

فلما قامت ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ كان من أهم أهدافها تقوية الجيش وتزويده بالسلاح والذخيرة، وإعداده ليحمى الذمار ويدافع عن كيان الوطن، واستنجدت بدول المعسكر الغربى (بريطانيا وأمريكا وفرنسا) لتحصل منها على الأسلحة الثقيلة، فكانت تلقى مراوغة وصدودًا وشروطا ثقيلة لا تتفق مع كرامة البلاد واستقلالها.

وفى فبراير سنة ١٩٥٤ أعلن الوزير البريطانى سلوين لويد فى مجلس العموم أن بريطانيا أوقفت بيع الأسلحة لمصر لمدة طويلة.

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فى ذلك الحين أنها توزع صادراتها من السلاح بين الدّول العربية وإسرائيل بالتساوى (كذا!).

ومع ذلك فقد كانت تغدق السلاح على إسرائيل وتمنحها المعونات المالية، وتمنع السلاح عن الدول العربية.

وبدا من تكرار هجوم اليهود على الحدود المصرية أنهم مطمئنون إلى ممالأة أمريكا وحلفائها لها ضد العرب.

وكان هجوم إسرائيل الغادر على غزة فى فبراير سنة ١٩٥٥ حافزًا للثورة أن تطلب السلاح من أى مصدر كان.

فتلكأت أمريكا أيضا فى إمداد مصر بالسلاح والعتاد، وكذلك فعلت بريطانيا وفرنسا، وكانت هذه الدول مع تلكؤها تعرض على مصر فى مقابل تزويدها بالسلاح شروطًا لا تقبلها دولة تحرص على استقلالها فى سياستها، وفحوى هذه الشروط أن ترتبط مصر بدفاع مشترك معها، واشترطت أمريكا فوق ذلك أن يكون لها بعثة عسكرية فى مصر للإشراف على استخدام هذه الأسلحة، فرفضت مصر هذه الشروط، وأرادت أن تحصل على حقها من السلاح بلا شرط ولا قيد، فأمعنت الدول الثلاث فى الصدّ والإعراض، واستمرت فى الوقت نفسه تزود إسرائيل بالسلاح الذى تبتغيه.

مهزلة توازن القوى

وظهرت فى ذلك الحين مهزلة توازن القوى، وهى بدعة خلقتها الدول الاستعمارية، وأساسها أن لا تعطى الدول العربية مجتمعة من السلاح أكثر مما تعطى إسرائيل، بل تعطى إسرائيل أكثر مما تبيع للدول العربية مجتمعة، لكى يضمنوا «توازن القوى» بين العرب وإسرائيل، وقد رفضت الدول العربية هذه المهزلة لأنها السبيل لإضعافها وتقوية إسرائيل وجعلها أقوى من الدول العربية مجتمعة، وكيف يستساغ أن لا تعطى سبع دول عربية مجتمعة أكثر مما تأخذه دولة إسرائيل الغاصبة وحدها؟ وكيف يصحّ فى الأفهام أن دولة من مليون ونصف مليون من السكان النازحين من مختلف الأقطار تأخذ من السلاح أكثر مما تأخذه سبع دول يبلغ تعدادها نحو ستين مليونا؟.

لم تر الثورة بدًّا إزاء هذا الاعتساف من أن تتزود بالأسلحة الثقيلة من دول المعسكر الشرقى، واعتزمت أن تحرر مصر من تحكم الدول فى تزويدها بالسلاح وتحررها من التبعية الأجنبية فى هذا المجال، ورأت بحق أن خضوع الجيش فى تسليحه لدولة أجنبية معناه أن تقبل السيطرة الأجنبية فى الدفاع عن كيانها وأن تجعل هذا الدفاع رهنًا بأهواء هذه الدولة.

فوقعت مصر فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ اتفاقًا تجاريا مع تشيكوسلوفاكيا على توريد ما طلبته مصر من السلاح بدون قيود أو شرط.

ولا ريب أن الإقدام على هذه الصفقة عمل خطير يقتضى من الحكومة التى تقدم عليه جانبًا كبيرًا من الشجاعة والإقدام، لأن الدول الكبرى لا تقبل أن يفلت منها زمام التسليح الذى كانت تمسك خيوطه فى يدها وتضمن بواسطته أن تسير الدول المحتاجة للسلام فى فلكها، فكانت الحكومات السابقة على الثورة لا تجرؤ على استيراد السلاح من غير بريطانيا وحلفائها، ولكن الثورة أقدمت على عقد هذه الصفقة معتمدة على إيمانها بحق مصر فى أن تتحرر من كل نوع من التبعية الأجنبية.

وفى ذلك يقول جمال ابدالناصر فى الخطبة التى أعلن فيها هذه الصفقة مساء ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بعرض القوّات المسلحة:

«إنكم تعلمون أن الأسلحة الثقيلة تتحكم فيها الدول الكبرى، وأن الدول الكبري لن ترضى أبدًا أن تموّل الجيش بالأسلحة الثقيلة إلّا بشروط واشتراطات، وإنكم تعلمون أننا رفضنا هذه الشروط، ورفضنا هذه الاشتراطات، لأننا نحرص على الحرية الحقيقية، ونحرص على السياسة المستقلة، ونحرص على أن تكون لمصر سياسة مستقلة قوية حتى نخلق من مصر شخصية جديدة مستقلة تخلصت فعلًا من الاحتلال، وتخلصت فعلًا من السيطرة الأجنبية بكل معانيها، كنا نسعى فى هذا السبيل واليوم نسمع ضجة من لندن ومن واشنطن على تسليح الجيش المصرى، وأنا أقول لكم إننا حاولنا طوال السنين الثلاث الماضية أن نسلح الجيش المصرى بأسلحة ثقيلة بكل الوسائل، لا بغرض العدوان، ولا بغرض الحرب، ولكن بغرض الدفاع، بغرض الأمن، بغرض السلام، واليوم أشعر بالضجة من هنا، والضجة من هناك، أشعر بهذه الضجّة حين استطعنا أن نحصل للجيش على حاجته من الأسلحة، بدون شرط وبدون قيد، حتى تحقق الهدف الذى قامت هذه الثورة من أجله، أن يكون لمصر جيش وطنى قوى يحمى الاستقلال الحقيقى، ويحمى الحرية الحقيقية، أحب أن أقول لكم فى هذه المناسبة قصة تسليح الجيش، فحينما قامت الثورة التجأنا إلى كل الدول والتجأنا إلى كل ميدان من أجل تسليح هذا الجيش، التجأنا إلى إنجلترا، والتجأنا إلى فرنسا، والتجأنا إلى أمريكا، والتجأنا إلى باقى الدول من أجل تسليح الجيش، ومن أجل السلام، ومن أجل الدفاع، فماذا أخذنا؟ إننا لم نأخذ إلّا مطالبات، لقد أرادوا أن يسلح الجيش بعد أن نوقع على مواثيق، وقد أعلنّا أننا إذا أردنا أن نسلح جيشنا فلن نوقع وثيقة أبدًا، ولكنّا نسلح جيشنا من أجل كرامة مصر، وأعلنّا أننا لن نسلح الجيش على حساب حريتنا، إلى أن قال: حينما رأينا هذا التحكم قررنا أن نطالب جميع دول العالم بأن تمدّنا بالسلام بلا قيد ولا شرط، وقدمتُ هذا باسم مصر إلى أمريكا، إلى انجلترا، إلى فرنسا، إلى روسيا، إلى تشيكوسلوفاكيا، إلى باقى الدول، وانتظرت الردّ، فماذا كانت النتيجة؟

وصلتنى الردود من بعض هذه الدول بأننى يمكن أن أسلح الجيش ولكن بشروط، ورفضت هذه الشروط، وانتظرنا إلى أن وصلنا ردّ على هذا الخطاب من حكومة تشيكوسلوفاكيا تقول فيه إنها مستعدة أن تموننا بالسلاح حسب حاجتنا على أساس تجارى بحت، وأن هذا التعامل يعتبر كأى تعامل تجارى آخر، فقبلنا فى الحال هذا الاتفاق، ووقّعت مصر فى الأسبوع الماضى اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا من أجل تموييننا بالسلاح، وهذه الاتفاقية تسمح لمصر بأن تدفع الثمن منتجات مصرية مثل القطن والأرز، وقبلنا هذا العرض شاكرين، وإننا بهذا نحقق هدفًا من أهداف هذه الثورة، وهو إقامة جيش وطنى قوى، وإنى حينما أسمع متحدثًا يقول إن هذا فتح للنفوذ الروسى الأجنبى فى الشرق الأوسط أو فى مصر، حينما أسمع هذا أنظر إلى الماضى البعيد، وأقول إن هذه الاتفاقية التجارية التى وقعناها بلا قيد ولا شرط لا تعتبر فتحًا للنفوذ الروسى، ولا للنفوذ الأجنبى، ولكنها تعتبر قضاءً على النفوذ الطويل الذى تحكم فينا وسيطر علينا، إن مصر، مصر المستقلة، مصر الثائرة القوية لن تمكن لنفوذ أجنبى فى بلادنا».

وقال أيضا ضمن خطبة له يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ فى الاحتفال بتخريج دفعة جديدة للكلية الحربية:

«لقد طلبنا السلاح من كل مكان، طلبناه من الموردين التقليديين الذين تعودوا أن يتعاملوا معنا وتعودنا فى الماضى أن نتعامل معهم، طالبناهم بالسلاح، ولكننا لم نتمكن أبدًا أن نشعر أن ما يصل إلينا يمكننا أن نحقق الدفاع الحقيقى عن وطننا، وشعرنا أيضا أن ما يصل إلينا من هذا السلاح لا يتناسب أبدًا مع ما يصل إلى عدوّنا، واليوم نسمع جميعًا الضجة الكبرى، بل نسمع جميعًا هذه الخدعة التى ينادون بها فى أنحاء العالم عن التوازن وعن السلام، وهى ليست إلاّ أسبابًا يقولونها من أجل التحكم والسيطرة، فهم لا يعنون أبدًا موازين القوى، ولا يعنون أبدًا أن يتكلموا عن السلام الحقيقى، ولكنهم يريدون أن نكون تحت سيطرتهم، وتحت نفوذهم، هم يعلمون أننا بدون سلاح سنكون تحت سيطرتهم، وأننا إذا استطعنا أن نجد السلاح بحرية من أى مكان فى العالم، سيكون هذا هو الحرية الحقيقية، وأنا

أقول لكم إننا اليوم - بعد أن استطعنا أن نحصل على السلاح بدون قيد وبدون شرط - نستكمل حريتنا الحقيقية وإننا بهذا قضينا على النفوذ الأجنبى، فلن يكون هناك نفوذ إلّا نفوذ مصر فى داخل مصر، لقد قضينا إلى الأبد وإلى غير رجعة على النفوذ الأجنبى وعلى التحكم، أما أسطورة ميزان القوى والسلاح، فهى خدعة كبرى يريدون بها أن يموّهوا على الرأى العام العالمى، وإنى أحب اليوم أن أعلن باسم مصر حقيقة هذه الخدعة الكبرى، لقد كانت حادثة ٢٨ فبراير الماضى (١٩٥٥) والاعتداء اليهودى المدبر على غزّة الذى وصفه مجلس الأمن بأنه اعتداء وحشى مدبّر على جنود آمنين مطمئنين، كان هذا الاعتداء نقطة تحوّل، كان هذا الاعتداء الذى دبّره بن جوريون والذى شكر من أجله أفرادًا من الجيش الاسرائيلى لتنفيذهم هذا الاعتداء الوحشى، كان هذا الاعتداء ـ هو ناقوس الخطر، ومنذ هذا اليوم بدأنا نتنبه، بدأنا نبحث وندقق فى معنى السلام، ومعنى توازن القوى فى هذه المنطقة، فماذا وجدنا؟ وجدنا أن هناك تحيزًا لعدوّكم، تحيزًا لإسرائيل، واستطعنا أن نحصل على معلومات أكيدة تثبت أن من يقولون إنهم يريدون فى هذه المنطقة توازنًا فى القوى ويريدون السلام، يعملون على منع السلاح عنّا ويعملون فى الوقت نفسه على تموين إسرائيل بالسلاح».

وبعد أن تلا الرئيس جمال عبد الناصر وثيقة تدلّ على ذلك قال:

«هذا هو التوازن كما يفهمونه، وهذا هو السلام كما يفهمونه، التوازن هو أن تسلح إسرائيل ويمنع السلاح عن مصر وعن العرب، التوازن هو أن تقول صحفهم إن جيش إسرائيل يستطيع أن يهزم الجيوش العربية مجتمعة... إلى أن قال بعد أن تلا وثيقة أخرى من قلم المخابرات البريطانية فى مايو سنة ١٩٥٥:

«وطالبنا بالسلاح بعد مايو، فماذا كانت النتيجة؟ استمرار فى التحكم واستمرار فى السيطرة واستمرار فى فرض الشروط، إن هذا لا يعنى إلّا شيئًا واحدا نفهمه نحن ويفهمه العرب جميعًا، إنهم يريدون أن نكون مستضعفين، لقد كنا نشعر فى الماضى أننا أغنياء بالرجال وأغنياء بالتضحية وأغنياء بالنفوس وأغنياء بالإيمان، ولكننا كنا نشعر بالضعف فى السلاح، وأنا أقول لكم اليوم أنى أحسّ معكم اليوم

أننا أغنياء بالرجال وأغنياء بالإيمان وأغنياء بالتضحية، وأغنياء أيضا بالسلاح، وبهذا ستسير مصر قدمًا إلى الأمام، لا ضعف ولا استضعاف، بل تصميم وعزم حتى نسلح جيش مصر وحتى نتمكن جميعًا من أن ندافع عن حدود مصر ونردّ العدوان بالعدوان ولا نسمح بالعدوان».

وأوضح جمال عبد الناصر لمراسلى الصحف الأجنبية أن سياسة مصر تقوم على الاستقلال التام وأن أساس هذه السياسة هى حرية التجارة مع أية دولة وفى أى مكان، وقال: لقد لجأنا إلى عقد هذا الاتفاق بعد أن أخلفت أمريكا وعدها لنا وبعد تكرار الاعتداءات الإسرائيلية على غزّة وإنه اتفاق تجارى بحت لا صلة له بالسياسة.

استطاعت مصر أن تعقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وتجرى المخابرات فى شأنها وقيمتها فى سرية وكتمان يدعوان إلى الإعجاب، فلم تستطع الدول ذات المطامع الاستعمارية أن تعلم بها أو تتحسسها أو ترقب خطواتها إلّا بعد أن أعلنتها مصر، ولم يُجْدها مالها من أقلام مخابرات منبثة فى كل النواحى، بل عجزت عن الوقوف على مقدمات الصفقه ومراحلها، وفوجئت بها، بحيث لم يكن فى إمكانها أن تمنع عقدها فى الوقت المناسب.

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الصفقة قد عقدت قبل أن يجلو الجيش البريطانى عن قاعدة القناة؛ لأن الجلاء إنما تم فى يونيه سنة ١٩٥٦، فكان عقد الصفقة والاحتلال لا يزال رابضًا فى أرض مصر دليلًا على شجاعة نادرة منقطعة النظير.

وفى يقيننا أن هذا العمل فى ذاته وفى جوهره لا يقل فى أهميته عن تأميم قناة السويس الذى تم فى يوليه سنة ١٩٥٦، لأنه أدّى إلى تحرير مصر من كل تبعية للدول الكبرى فى تزويد الجيش بالسلاح والذخيرة، ووضع الأساس المكين لجعله جيشًا قويا يحافظ على كيان البلاد ويذود عن حريتها واستقلالها.

قوبلت هذه الصفقة فى مصر وفى البلاد العربية قاطبة بالابتهاج العظيم، وعدت عقدها تحطيمًا لقيود السيطرة التى أرادت الدول الاستعمارية فرضها على مصر،

وانطلاقًا فى مجال الحرية والقوّة والمنعة، وقد أثارت إعجاب الشعب وحماسته فى مصر وسائر الأقطار العربية، وسرت بين المواطنين فكرة التطوع لجمع الاكتتابات لتسليح الجيش وتقويته، وتسابقوا فى بذل الاكتتابات لهذا الغرض النبيل.

وكان لهذه الصفقة ونجاحها الأثر البعيد فى ازدياد مكانة جمال عبد الناصر فى نفوس العرب كزعيم للشعب فى ميدان التحرر من قيود التبعية الأجنبية، وتطلع إليه الشرق العربى كقائد يحطم أغلال الاستعمار، ولا يتراجع أمام تهديدات الدول الكبرى، ولا يستكين أو يضعف أمام غطرستها وكبريائها.

وقوبلت الصفقة بانزعاج شديد فى دوائر الغرب، وخاصة فى لندن وواشنطن وباريس، كما قوبلت بالوجوم فى إسرائيل.

وأبلغت بريطانيا مصر «القلق البالغ» الذى تشعر به من اعتزام مصر شراء أسلحة من روسيا أو تشيكوسلوفاكيا، واعتبرت ذلك تسابقًا فى التسليح ينطوى على خطر بين دول الشرق الأوسط، وقابل السفير البريطانى فى القاهرة (هنرى تريفليان) جمال عبد الناصر وأبلغه تعليمات حكومته فى هذا المعنى، وبلغ من انزعاج أمريكا أن أوفدت (جورج ألن) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المساعد لشئون الشرق الأوسط للحضور إلى مصر والتحدث فى شأنها، فجاء إلى القاهرة فى ٣٠ سبتمبر، وقابل الرئيس جمال عبد الناصر يوم أوّل أكتوبر وتحدث معه فى هذا الشأن، ولكنه لم يجرؤ على مصارحته بالاعتراض على هذه الصفقة، بل أحرج بعد المقابلة، إذ سأله بعض الصحفيين عما يعتقد فى مسألة التسليح وهل ليس من حق الدولة أن تسلّح نفسها، فقال بعد أن تردد قليلًا: إن هذه مسألة من حق كل دولة ذات سيادة، والدولة التى لا تستطيع تسليح نفسها من أى جهة كانت لن تصبح دولة ذات سيادة.

وفشلت الدول الاستعمارية فى تهديد مصر وتحويلها عن سياستها المستقلة.

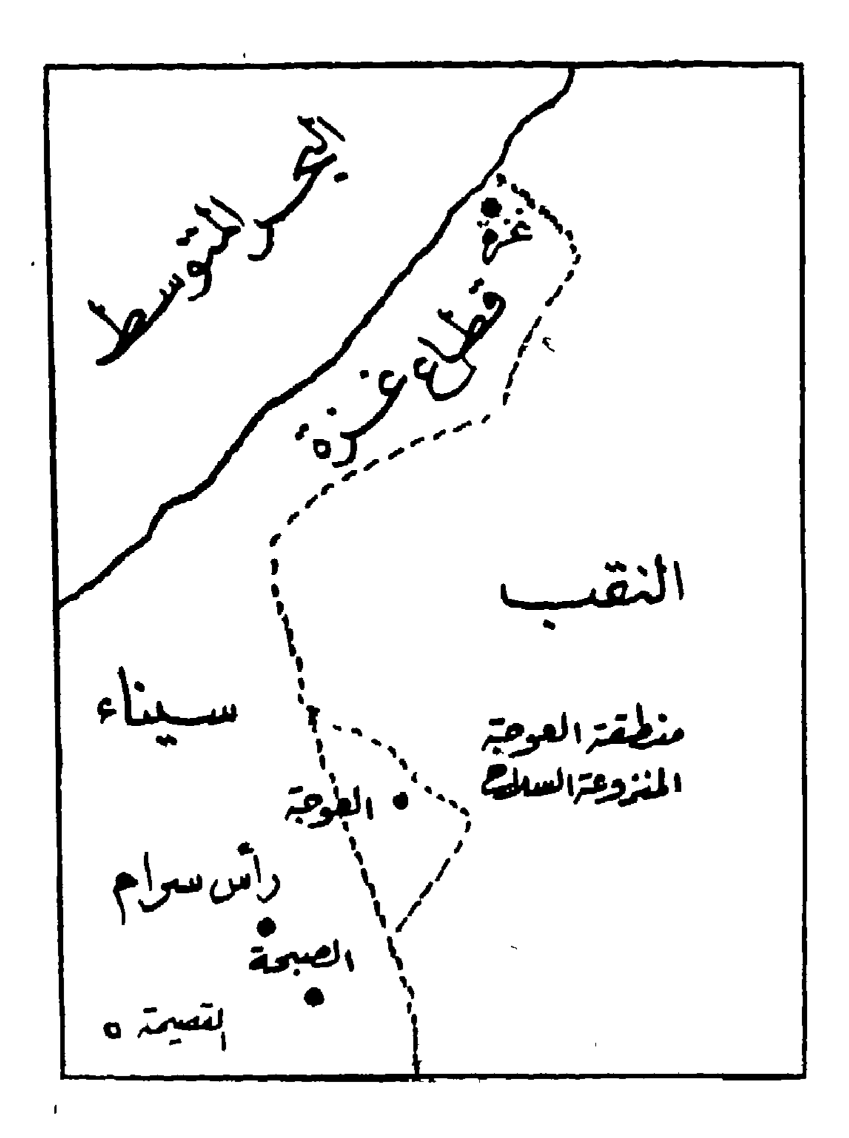
معركة الصبحة
٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥

جرت فى أكمة «الصبحة» مساء ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ معركة دامية بين الإسرائيليين والأبطال المصريين كان اليهود هم البادئين فيها بالغدر والعدوان.

ففى الساعة العاشرة من مساء يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قامت قوّة كبيرة من اليهود مؤلفة من ثلاثة آلاف مقاتل تعاونهم المدرعات والمدافع والطائرات بهجوم مفاجئ على موقع الصبحة (انظر موقعها على الخريطة ص ٢٠٥) الذى لم يكن فيه سوى سرية من الجنود المصريين تتولى المراقبة والإنذار. وبدأ هجوم اليهود من ناحية «العوجة».

ولم يكن منتظرًا أن يهاجم اليهود هذا الموقع من تلك الناحية؛ لأن منطقة العوجة منطقة منزوعة السلاح تحرم اتفاقية الهدنة احتشاد قوّات عسكرية بها، ولكن الإسرائيليين من طباعهم الغدر ونقض الميثاق، فاتخذوا هذه المنطقة قاعدة لاحتشاد قواتهم والهجوم منها، ودلّ على نية الغدر أن بن جوريون رئيس الوزارة الإسرائيلية تحدث فى ظهر يوم ٢ نوفمبر حديث السلام فى البرلمان الإسرائيلى، وقال إن حكومته تستهدف السلام، ولم يكن غرضه من هذا الحديث إلّا الخداع والتضليل، إذ بدأ الهجوم الإسرائيلى على الصبحة فى الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم (٢ نوفمبر وهو يوم ذكرى وعد بلفور لليهود)، ودارت معركة دامية بين فريقين غير متكافئين، فقد كان الأعداء ثلاثة آلاف مقاتل، ولكن السرية المصرية صمدت فى موقع الصبحة صمود الأبطال. واستمرت المعركة من الساعة العاشرة مساء إلى الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم التالى، أى أنها استمرت ١٧ ساعة.

ومع أن الأعداء قد استطاعوا قرب الفجر احتلال جزء من مواقعنا فى الصبحة، إلّا أنهم ارتدوا عن الموقع بعد قتال متلاحم انتهى بفشل الهجوم الإسرائيلى وارتداد اليهود عن الصبحة.



وقد بلغت خسائرنا فى هذه المعركة ثمانين شهيدًا، وبلغت خسائر اليهود مائتى قتيل.

وقد حيّت مصر شهداء الصبحة ومجّدت بطولتهم وتضحيتهم. وأقيم لهم نصب تذكارى بسلاح الحدود نقشت على جوانبه أسماء شهداء معركة الصبحة ومعركة الكونتلة التى جرت أيضًا فى نفس هذا الأسبوع والتى سبق الكلام عنها (ص ١٩٢).

شهداء معركة الصبحة

عرفنا من أسماء شهداء معركة الصبحة من الضباط: النقيب (يوزباشى) يحيى عبد الله سعد الأدغم، الملازم الأول عبد الخالق حسين كامل مصطفى، الملازم الأوّل حسن حسين أمين، الملازم الأوّل فاروق حسن عبد الحافظ كدوانى، ومن الصف والجنود.

شاكر محمود محمد موسى، هلال محفوظ هلال، أحمد عبد المعطى محمد، عبد الرحيم السيد على، عبد العظيم محمود حسنين، عباس عبد السلام مبروك غبوش، فؤاد إسكندر ميخائيل، عبد الجواد خليل الديب، الظاهر مهدى على منصور، عبد العظيم محمود سليمان، صابر على حسين حسن، عبد المنعم مندور عطية، عطية قناوى أحمد عبد الرحمن، محمد أحمد عاشور، عبيد جاد بخيت، جاد حجازى أمين سطوحى، عبد اللطيف عبد ربه حسن، رشدى عبد العزيز حسنين، عبد الحميد عبد اللطيف عبد الرحيم، جمعة عويس السيد جاد الله، محمد محمد على عرموش، السيد عبد الفتاح حمودة، محمود سيد محمد حسن، على محمد عيد، أبو الحجاج يوسف عبد الكريم، مبروك أحمد إبراهيم أحمد فوان، أبو طالب على أبو طالب، حسن عبد الرحيم جابر، فتحى يوسف السيد يوسف، محمد محمد محمد أبو العز ضوة، مصطفى حسن أبو كحلة، عبد الفضيل يونس، فتحى محمد على قشطة، محمد إبراهيم أحمد هيكل، أحمد محمد زيدان، يوسف أحمد على سعيد، عبد السلام على موسى حسن، حامد أحمد أحمد عيد، أحمد على عبد الله عبد العال، على رمضان فايد، أحمد أبو العينين هلال، محمد الدسوقى رمضان، محمود سالم الأزهرى، جلال إسماعيل الفخرانى، أحمد محمدين عبد الرحمن، يوسف صادق مزار، متولى جمعة الصغير، عبد الله محمد على بخيت، السباعى السيد بسيونى، فكرى محمد دسوقى، محمد رشاد عبد الحميد، أبو القاسم عبد الرءوف الحسينى، إبراهيم أحمد سعد، القطب عبد العال جميز، محمد محمد الفياض، محمد على البريدى، يعقوب محمد ضحية، فضل صالح فضل، بشير محمد ساتى، أبو طالب

محمد عباس، عبد الخالق أحمد محمود البيك، وليم مكرم بطرس، صلاح محمد هاشم، عثمان محمد على، الشحات خميس هلال.

ومن الحرس الوطنى:

محمد عزت حميدة العربى، فاروق السيد محمد الجنايني، طه محمد طه، مصطفى فرحات أبو زيد، محمود محمود مبروك، منصور على إسماعيل، رزق محمد حسين، سليم عبد المقصود محمد.

معركة طبرية
١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥

وفى الساعة العاشرة والنصف من مساء ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ شنّ اليهود هجومًا واسع النطاق على طول الشاطئ الشرقى السورى لبحيرة طبرية، واستطاعوا احتلال المخافر الأمامية المركزة على الشاطئ للمراقبة، وحاول المعتدون الهجوم على المرتفعات ومراكز المقاومة المحيطة بالشاطئ فدار قتال شديد استمر عدة ساعات أصلتهم فيها القوّات العربية نارًا حامية، فانسحب اليهود على أثر هذا القتال من المخافر كلها، وثبتت حامية مراكز المراقبة الغربية ثبات الأبطال، واستشهد فى المعركة ٤٢ عربيا، بينهم خمسة ضباط.

وقد عرفنا من أسماء أولئك الشهداء: ملازم أوّل سعيد محمد قزيز، ملازم أوّل ممدوح محمد قره جولى، ملازم أوّل بشير درويش الصفدى، مرشح أحمد مختار عبد الوهاب، مرشح عبد الرزاق محمود العطار، رقيب سليمان محمود منذر، رقيب فايز إبراهيم شعار، رقيب على كامل سعيد، رقيب محمد ماجد عبد القادر، رقيب صالح على الحاجة محمد، رقيب مجند محمد يوسف حبوباتى، عريف كامل مصطفى على، عريف مجند محمد فضل جريدة، عريف أحمد محمد بشير، ومن الجنود والمجندين يوسف كامل عيسى، مصطفى سلواندرون، على يوسف جديد، حسن زغيبى نجور،

موسى عبد الرحمن، عبد الله هلال الإبراهيم، عبد الله المبارك، إبراهيم أحمد المصري، أحمد ماضي، توفيق وحيد الحلبي، منير محمد حافظ، مصطفى محمد زويكلي، محمد عمران، عبد الخالق عبد الله ظافر، نايف جميل نايف، محمود بديوي النويزان، عبد الرءوف محمد شوا، فؤاد محمد شعبان نعامة، حسين خلوف، عبد الوكيل أنيس حوا، عبد المحسن حامد، جاسم جروان العوض، عبده سليمان عبد الله، حسن أحمد محمد علي، حبيب محمد ديب، محمد أحمد ديبو الخليف، عبده خالد تركماني، حكمت إبراهيم عرنسيني.

أما خسائر اليهود فبلغت مائة قتيل.

اعتراف مصر بالصين الشعبية
١٦ مايو سنة ١٩٥٦

في ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ اعترفت مصر بجمهورية الصين الشعبية.

كان هذا القرار منطقيا وسليمًا، ودالًّا على تحرر مصر من التبعية لأحلاف الدول الاستعمارية، وهزيمة لدبلوماسية تلك الدول، وكان ردًّا حاسمًا على تسليح الغرب لإسرائيل؛ لأن تسليحها لم يقصد منه إلّا تقويتها ضدّ الدول العربية، فالصين الشعبية تمثل ستمائة مليون من البشر، وهي إحدى دول مؤتمر باندونج، وقد اعترفت بها ٢٣ دولة، واشترت من مصر قطنًا ب ١٥ مليون جنيه، فكيف تتجاهلها مصر وتستمر معترفة بأن حكومة جزيرة فرموزا تمثل الصين؟

وبادرت الحكومة إلى تعيين أوّل سفير لها بالصين الشعبية.

وقد غضبت أمريكا بدون مبرر على هذا القرار، وغضبت من اعتراف مصر بالصين الشعبية، وكان هذا الغضب من أسباب سحبها لتمويل السدّ العالي؛ إذ ظنت أن في ذلك عقوبة لمصر على اعترافها بالصين الشعبية.

* * *

الفصل العاشر

الجلاء عن أرض الوطن

١٣ يونيه سنة ١٩٥٦

منذ أن احتلت بريطانيا أرض مصر سنة ١٨٨٢، ما فتئت الدعوة إلى الجلاء والجهاد فى سبيله تشغل بال المواطنين، وتملك مشاعرهم، فاتجهوا إلى تحرير البلاد من نير الاحتلال الأجنبى.

وكانت أول مفاوضة فى سبيل الجلاء سنة ١٨٨٥، إذ تظاهرت بريطانيا بالرغبة فى تحقيقه، وشغلت الرأى العام فى مصر والخارج بهذه المفاوضات، وهى المسماة مفاوضات درومندولف Drumond Wollf[1]، وقد استمرت سنتين من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٨٧، وانتهت بالإخفاق وبقاء الاحتلال قائماً.

فلما بُعثت الحركة الوطنية على يد مصطفى كامل، كان شعارها الجلاء، كما كان شعار الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل، وقد سمى من أجل ذلك حزب الجلاء، فهو ولا ريب الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح، فاستأنف الشعب كفاحه فى سبيل الجلاء فى عهد مصطفى كامل، واستمر ماضياً فى جهاده فى عهد محمد فريد.

ولما شبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، أعلنت بريطانيا حمايتها الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وفى أعقاب تلك الحرب شبت ثورة سنة ١٩١٩، فاستأنف الشعب جهاده ضدّ الاحتلال والحماية.

وجرت أوّل مفاوضة بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٢٠، وهى المعروفة بمفاوضات

(١) انظر كتابنا مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٧٧ من الطبعة الأولى.

سعد – ملنر، وقدم اللورد ملنر (Lord Milner) مشروع معاهدة بين مصر وبريطانيا كانت الحماية تتراءى فى نصوصه[٢].

وظلت الحرب فى أعقاب الثورة سجالاً بين الشعب والاستعمار البريطانى، وتحت ضغط الكفاح الشعبى اضطر الإنجليز إلى إلغاء الحماية الباطلة التى أعلنوها على البلاد، وأصدروا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلنوا فيه انتهاء تلك الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وإذْ كان هذا التصريح لم يتضمن جلاء الاحتلال، فقد استمر كفاح الشعب فى سبيل الجلاء لم ينقطع.

ونجح الاحتلال والسراى فى تعويق الجلاء بمفاوضات متكررة بين الجانبين المصرى والبريطانى كانت تصطدم دائمًا بإصرار الإنجليز على استبقاء احتلالهم تحت أوضاع مختلفة.

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وقع الجانبان معاهدة سموها «معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا»، نصت شروطها على أن تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الأماكن التى كانت تحتلها إلى منطقة تشمل مع مناطق تدريب الجنود الإنجليز منطقة قناة السويس كلها، من ميناء بورسعيد شمالاً إلى ميناء (الأدبية) جنوبًا بخليج السويس، وشبه جزيرة سيناء جميعها، والجزء الجنوبى والشرقى من مديرية الشرقية، وتصل إلى حدود القاهرة، ثم إلى حدود مديرية الجيزة.

وهذا التحديد ماثل فى الفقرة ٢ من ملحق المادة ٨ من تلك المعاهدة، فبالنسبة لمعسكرات هذه القوات قد جعلت فى منطقة (المعسكر) أى معسكر الإسماعيلية الذى يبعد عن الإسماعيلية غربًا بثلاثة كيلو مترات. ومنطقة (جنيفة) على طول ساحل البحيرة المرة الكبرى (فقرة ٥ من المحضر المتفق عليه ملحق المادة ٨)، وفيما يتعلق بالقوات الجوية على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد – السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد الإسماعيلية – القاهرة بحيث

(٢) كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٧٠ طبعة أولى.

يشمل محطة القوّات الجوية البريطانية (وقتئذ) بأبى صوير وما يتبعها من الأراضى المعدّة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى قد تنشأ شرق القناة، أما مناطق التدريب فتمتد من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوبًا، ويدخل الخط نفسه فى المنطقة. وإلى خط الطول ٣١,٣٠ درجة شرقًا، أى يصل إلى حدود مدينة الزقازيق. فيما عدا الأراضى المنزرعة. ثم يصل جنوبًا إلى خط العرض ٢٩,٥٢ درجة، أى إلى السويس وإلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية الجيزة وتشمل المنطقة شرقى قناة السويس أى شبه جزيرة سيناء حسب الحاجة (فقرة ١٠ من ملحق المادة ٨) مع بقاء فصائل من الجنود البريطانية فى مينائى بورسعيد والسويس (فقرة ١٢ من ملحق المادة ٨).

وقد وضعت الحكومة المصرية حدودًا لهذه المنطقة بما فيها مناطق التدريب فى خريطة عرضتها على البرلمان سنة ١٩٣٦ مع وثائق المعاهدة للتصديق عليها، وعن هذه الخريطة نقلنا حدود هذه المنطقة كما تراه فى الخريطة (ص ٢١٣)، وقد رسمنا حدود المنطقة طبقًا لخريطة الحكومة. وبينّا المنطقة بخطوط أفقية متوازية لإيضاح مداها.

ومما تجدر ملاحظته أن بريطانيا لم تحترم حدود تلك المعاهدة، بل نقضتها، فإن المعاهدة لم تكن تخوّلها أن تزيد عدد جنودها فى منطقة القناة على عشرة آلاف من القوّات البرية. وأربعمائة من الطيارين مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الفنية والإدارية (فقرة ١ من ملحق المادة الثانية)، ولكن بريطانيا تجاوزت هذا العدد إلى أضعافه المضاعفة، فزادت قوّاتها إلى ثمانين ألف مقاتل.

وإذ رأى الشعب أن هذه المعاهدة لم تحقق الجلاء الذى كافح من أجله السنين الطوال، فقد استمر فى جهاده، واشتدّ كفاحه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية التى انتهت سنة ١٩٤٥، وشاركت الحكومة الشعب رسميًّا فى المطالبة بالجلاء، واستؤنفت المظاهرات الشعبية الضخمة سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦ منادية بالجلاء، وسفكت فيها الدماء من جديد.

وتحت ضغط الكفاح الشعبى المتزايد جلا الإنجليز عن قلعة القاهرة فى ٤ يوليه سنة ١٩٤٦ وسلموها إلى الجيش المصرى، وأنزل عنها العلم البريطانى الذى كان يرفرف عليها طوال أربعة وستين عامًا، ثم جَلوا أيضًا سَنة ١٩٤٧ عن المواقع التى كانوا يحتلونها فى القاهرة والإسكندرية وضواحيهما، وانتقلوا إلى منطقة قناة السويس وقاعدتها.

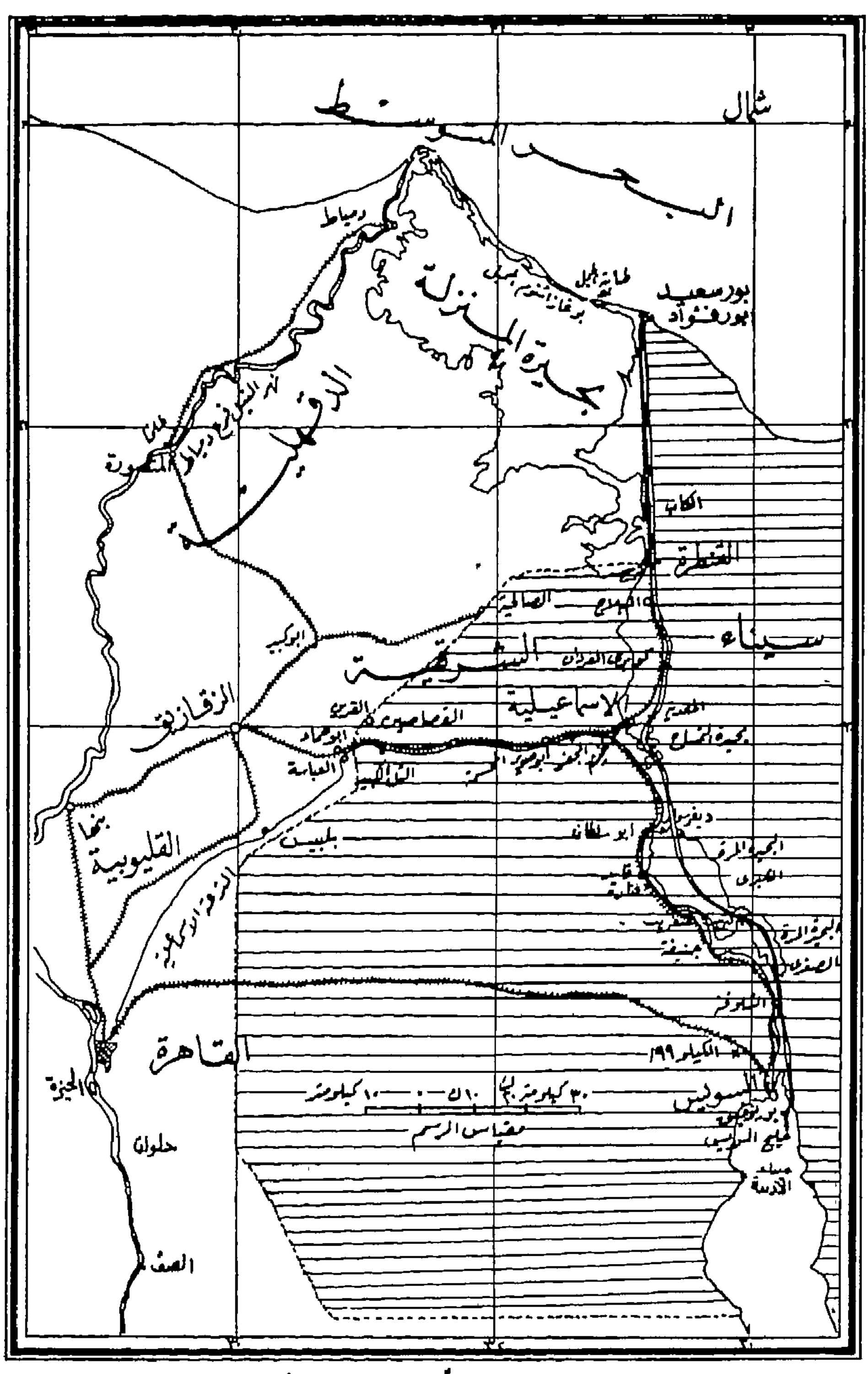
واستمر الشعب يكافح لإجلائهم عن هذه المنطقة الحساسة من أرض الوطن، واستأنف الجانب المصرى المفاوضة مع بريطانيا لتحقيق الجلاء، فأصرّ الاستعمار البريطانى على بقاء قوّاته العسكرية فى منطقة القناة.

وتحت ضغط الرأى العام أعلنت الحكومة المصرية فى أكتوبر سنة ١٩٥١ إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان هذا الإلغاء إيذانًا باستئناف الكفاح المسلح بين الفدائيين المصريين والجيش البريطانى، وكان كفاحًا رهيبًا مريرًا، بذل فيه الفدائيون وجموع المواطنين ما بذلوا من الأرواح والتضحيات، ومع ذلك أصرّ الإنجليز على الاحتلال.

فلما قامت ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، كان من أهم نتائجها أنضمام الجيش إلى الشعب فى معركة التحرير والجلاء، فاشتدّ ساعد مصر بانضمام قوّاتها المسلحة إلى قوى الشعب المكافح، بعد أن فرقت بينهما الأوضاع الاستعمارية والأهواء السياسية فى العهود الماضية، ورأى الإنجليز أن فى انضمام هاتين القوتين العظيمتين، واتحادهما فى ظل الثورة، ما يجعل بقاء الاحتلال فى أية بقعة من أرض الوطن أمرًا مستحيلًا، فعندئذ أدركوا أن لا مناص لهم من الجلاء عن منطقة القناة.

وكان لإيمان قادة الثورة بالجلاء وتمسكهم به واستعدادهم للبذل والتضحية فى سبيله، دخلٌ فى الوصول إلى هذه النتيجة الحاسمة المرجوة، فقد رأى الإنجليز من تصميم قادة الثورة على تحقيق الجلاء بأىّ ثمن وبأية تضحية، ورفضهم أية مساومة فى هذه الصدد، ما اضطرهم إلى التراجع، وآثروا الإذعان للأمر الواقع، فكان الظفر بالجلاء، وكان النصر المبين.

ولئن تم الجلاء بدون معركة دامية، ودون حرب طاحنة دارت مع جيش بريطانى



خريطة قاعدة قناة السويس طبقًا لمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

وقد بينا المنطقة بخطوط أفق متوازية. والخطوط المنقوطة تمثل حدود المنطقة بما فيها مناطق تدريب الجنود كما وردت فى الخريطة التى وضعتها الحكومة المصرية وعرضتها على البرلمان سنة ١٩٣٦ مع وثائق المعاهدة للتصديق عليها. وقد استردت مصر هذه القاعدة بموجب اتفاق الجلاء المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

مؤلف من نحو ثمانين ألف مقاتل، مزوّدين بالسلاح والعتاد، فإن هذا ولا ريب يرجع الفضل فيه إلى حسن قيادة الثورة وبعد نظرها، وكثيرًا ما تُكسب المعارك دون حرب أو قتال طويل بفضل قوّة الاستعداد الحربى وبفضل الخطط المحكمة التى تضطر العدو إلى التسليم والإذعان.

على أن السبيل إلى هذا الجلاء لم يكن سهلاً ولا ميسّرًا. فالإنجليز كانوا يريدون بكل وسيلة أن يبقوا محتلّين منطقة القناة، وكانوا فى مباحثاتهم يراوغون ويسوّفون.

عالجت الثورة قضية الجلاء بالحزم والقوّة والإيمان بضرورة الجلاء عن مصر، وقد وضع قادة الثورة أساسين لم يحيدوا عنهما، وهما ألّا يقبلوا أى محالفة عسكرية مع بريطانيا ولا يقبلون أى نوع من الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، وركزوا اهتمامهم فى أن يكون أساس مباحثاتهم تنظيم عملية الجلاء الكامل عن منطقة قناة السويس.

أما الإنجليز فكانوا منذ اللحظة الأولى لا يريدون التسليم فى الجلاء، وكذلك كان موقفهم من مفاوضات سنة ١٩٥١ فى عهد حكومة العمال، ولم تكن حكومة المحافظين وعلى رأسها ونستن تشرشل بأقل إصرارًا على هذه السياسة.

وقد بدأت المقاومة الشعبية فى منطقة القناة أواخر سنة ١٩٥١، وكانت كفاحًا مرتجلاً مرتكنًا على الفدائيين، ولم يكن كفاحًا منظمًا ولا مزودًا من الحكومة بالعون والتأييد والتنظيم.

أما فى سنة ١٩٥٣ فكان كفاحًا منظمًا، رسمت له حكومة الثورة خطوطه وأمدّته بالعون والتنظيم، فكان له من الأثر ما لم يكن لكفاح سنة ١٩٥١.

وقد عقد فى دار مجلس الوزراء يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ أوّل اجتماع لمباحثات الجلاء مع الجانب البريطانى، وبدا منه فى أوّل الأمر مراوغة وإصرار على البقاء، فتوقفت المباحثات فى مايو سنة ١٩٥٣.

ولجأ الجانب البريطانى إلى التهديد والوعيد، ونصحت بريطانيا رعاياها

بالرحيل عن البلاد فى شهر مايو سنة ١٩٥٣، وكان ذلك إيذانًا بالضغط على مصر، فاستعدّت حكومة الثورة لتنظيم المقاومة المسلحة فى القناة والقضاء على الطابور الخامس الذى كان يترقب الفرصة فى إخفاق مباحثات الجلاء.

وتوترت الحالة فى يوليو سنة ١٩٥٣؛ إذ أنذر الجنرال فستنج قائد القوّات البريطانية الحكومة المصرية بأنه إذا لم يعد أحد رجال الطيران المختفى ويسمى «رجدن» فى موعد أقصاه الساعة ٩ من صباح الاثنين ١٣ يوليه فستتخذ إجراءات شديدة من شأنها إحداث حالة ذعر خطيرة قد يصيب المدنيين المصريين فى الإسماعيلية.

وقد رفضت مصر الإنذار.

وأحدث الإنذار ورفضه ضجّة فى مصر والخارج، وتحرش الإنجليز بالأهلين فى مدينة الإسماعيلية، وازدادت الحالة توترًا بين البلدين، وأعلن سلوين لويد Selwyn Lioyd الوزير البريطانى فى مجلس العموم نبأ هذا الحادث والإنذار.

واشتدّت الإجراءات التى اتخذها الإنجليز فى مدينة الإسماعيلية من تفتيش الداخلين والخارجين منها بطريقة استفزازية، واحتل الإنجليز بعض نقط على مداخل الإسماعيلية، وفتّشوا المواطنين المدنيين القادمين بطريق السيارات والسكة الحديدية.

وتبين أن هذه الإجراءات قد سبقتها تحرشات من الجنود البريطانيين يقصد منها زلزلة ثقة الناس فى الثورة وإظهار عجزها عن معالجة قضية الجلاء.

ثم ظهر الطيار المختفى فى باريس ثم فى لندن، واتضح أن اختفاءه كان لأسباب خلقية !.

وفى أغسطس سنة ١٩٥٣ زار جمال عبد الناصر مدينة بورسعيد (وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية)، ودعا الشعب من جديد إلى التضحية والكفاح وقال فى خطبته مخاطبًا المواطنين: «إن مصر متكاتفة معكم لإجلاء الغاصب حتى يغادر بلادنا آخر جندى أجنبى. لا بدّ من تحرير مصر ولا بدّ من جلاء قوّات الاحتلال».

ونظمت الثورة المقاومة المسلحة فى القنال، فازدادت حوادثها ضدّ الإنجليز.

وفى نوفمبر سنة ١٩٥٣ قدمت السفارة البريطانية إلى مصر احتجاجًا على زيادة عدد الحوادث فى المنطقة.

واطمأنت بريطنيا وقتئذ إلى مؤازرة أمريكا لها فى سياستها نحو مصر، فامعنت فى الإصرار على البغى والعدوان.

واجتمع مؤتمر لأقطاب الغرب فى «برموده»[٣] فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ حضره ونستون تشرشل WENSTON Churchill رئيس وزراء بريطانيا، يرافقه أنطونى إيدين Anthony Edne وزير الخارجية الإنجليزية، وجوزيف لانييل رئيس وزارة فرنسا واجتمعوا هناك بالرئيس الأمريكى إيزنهاور Esenhower وجون فوستر دالاس John Foster Dulles وزير الخارجية الأمريكية، وبحث المؤتمر فى تنسيق جهود الدول الثلاث وتسوية مشاكلها الاستعمارية، وكان الظن أن تثار مسألة الجلاء عن مصر فى هذا المؤتمر، ولكن أحدًا من ممثلى الدول المجتمعة لم يتمسك بحلّ هذه المسألة لصالح مصر كوسيلة لحفظ السلام فى الشرق الأوسط، واتضح أن أمريكا لا تبغى إغضاب بريطانيا من أجل مصر، واتضح أيضًا ما للصهيونية من نفوذ فى أمريكا يجعلها لا تتمسك بالجلاء؛ لأنه لا يرضى إسرائيل، وكانت إسرائيل تعارض دائمًا فى جلاء الإنجليز عن منطقة القناة وتعتبر وجودهم بها سندًا لها، فازدادت بريطانيا إصرارًا على موقفها.

وفى أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ حدثت حركة تخريب واسعة داخل معسكرات القناة.

وفى يناير سنة ١٩٥٤ تعددت الحوادث ضدّ الجنود الإنجليز، وصرح المستر سلوين لويد الوزير البريطانى فى مجلس العموم أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق مع مصر ما دامت هذه الحوادث مستمرة.

---

(٣) برموده Bermuda جزيرة بالمحيط الأطلسى على بعد نحو ألف كيلو متر من رأس هاتراس Hatteras الكائن بولاية كارولينا الشمالية من الولايات المتحدة الأمريكية، ومشهورة بطيب مناخها.

وفى أوائل فبراير صرح فى مجلس العموم باختفاء جنود بريطانيين فى القناة.

وفى مارس سنة ١٩٥٤ تجددت حوادث القناة، وقدم السفير البريطانى احتجاجًا على مصرع ضابط بريطانى كبير وإصابة ضابط آخر فى القناة.

وأعلن وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم فى مايو سنة ١٩٥٤ أنه وقع ٥٢ اعتداءً على الرعايا البريطانيين فى منطقة القناة فى غضون الأسابيع الستة الماضية.

وفى يونيه سنة ١٩٥٤ صرح سلوين لويد فى مجلس العموم أن مستقبل المفاوضات بين مصر وبريطانيا يتوقف على مدى تعاون مصر فى الكشف عن المسئولين فى الحوادث التى وقعت فى منطقة قناة السويس.

وفى يونيه سنة ١٩٥٤ أيضًا صرحت الدوائر الرسمية الأمريكية أنها تؤيد موقف بريطانيا من مصر، وقال جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية إنه لا يستطيع انتهاج سياسة مستقلة عن بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط.

وكان الإنجليز طيلة المدة التى استغرقتها المباحثات، أى من أبريل سنة ١٩٥٣ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٤، يتطلعون إلى انقلاب داخلى فى مصر أو انقسام يضعف جبهة المقاومة ويفتح أمام الإنجليز أبواب التدخل أو المماطلة والتسويف، فلم يحدث شىء من ذلك، بل بقيت الجبهة الداخلية متماسكة، حقًّا حدث أن وقع شغب فى الجامعة، ووضعت الحكومة يدها على مؤامرة واسعة النطاق لقلب نظام الحكم، وتألفت محكمة الثورة فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ كما بيّنّا من قبل ويدخل ضمن مهمتها القضاء على ذيول هذه المؤامرة، ولكن استقرار الثورة وتماسك الجبهة الداخلية قد فوّت على الإنجليز فرصة التدخل أو الإصرار على بقاء الاحتلال، وفى ذلك يقول جمال عبد الناصر: «وقعت المعركة فعلاً على أرض منطقة القناة. وبالأيدى المتحدة القوية. وبالدم الزكى الذى سال فى منطقة القناة وقعنا اتفاقية الجلاء وانتصرنا فى حرب الاستقلال»[٤].

(٤) من خطبة فى افتتاح مجلس الأمة يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٧.

استئناف المباحثات

استؤنفت المباحثات فى يوليه سنة ١٩٥٤، وكان يتولاها من الجانب المصرى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم ومحمود فوزى. ومن الجانب البريطانى السير رالف ستيفنسون Ralph Stevenson السفير البريطانى فى مصر وميجر بنسون Benson القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناة والمستر رالف مورى الوزير المفوض فى السفارة البريطانية[٥] ثم حضر المستر أنطونى هيد وزير حربية بريطانيا فى المرحلة النهائية للمباحثات والمستر شاكبور وكيل وزارة الخارجية البريطانية المساعد لشئون الشرق الأوسط لإنقاذ المباحثات وإزالة العقبات التى تعترضها.

اتفاقية الجلاء الأوّل
٢٧ يوليه سنة ١٩٥٤

وانتهى الطرفان إلى عقد الاتفاقية الأولى التى تضمنت المبادئ الرئيسية للاتفاق النهائى المقترح إعداده لتنظيم الجلاء، وقد وقعها الطرفان بالأحرف الأولى، وكان توقيعها يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٤ بقاعة الاجتماعات بدار مجلس الوزراء، وقعها عن الجانب المصرى الرئيس جمال عبد الناصر، ووقعها عن الجانب البريطانى المستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانية.

(٥) كان يتولاها فى المرحلة الأولى رالف ستيفنسون والجنرال بريان روبرتسون قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط والمستر كرزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية.

الاتفاق النهائى على الجلاء
١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ عقد الاتفاق النهائى التفصيلى المتضمن تنظيم عملية الجلاء، وهاك خلاصة أحكامه(٦):

أولًا: تقرر جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرًا من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

ثانيًا: انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التى كانت تتمتع بها القوّات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.

ثالثًا: تبقى أجزاء من القاعدة التى كانت للإنجليز فى قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال، معدة للاستخدام، وفى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازمًا لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر، وفى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو تركيا، يجرى التشاور فورًا بين مصر وبريطانيا.

رابعًا: تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لا يتجزأ من مصر – طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية

(٦) نشرنا نصوصه فى قسم الوثائق التاريخية.

والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨.

خامسًا: لا يمسّ هذا الاتفاق ولا يجوز تفسيره على أنه يمسّ بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

سادسًا: مدة هذا الاتفاق سبع سنوات من تاريخ توقيعه، وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرًا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق، وعلى بريطانيا أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق.

وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق فى البهو الفرعونى بمبنى البرلمان يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤، وقعه عن مصر جمال عبد الناصر رئيس الوزارة وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم ومحمود فوزى.

ووقعه عن الحكومة البريطانية أنطونى ناتنج Anthony Nutting وزير الدولة بوزارة الخارجية البريطانية، ورالف ستيفنسون السفير البريطانى، وميجر جنرال بنسون Benson كبير المفاوضين العسكريين البريطانيين.

وكانت الوزارة البريطانية وقتئذ برئاسة ونستون تشرشل الذى كان يعارض دائما فى الجلاء ولكنه اضطر تحت ضغط الظروف والتطور أن يذعن لإرادة الشعب المصرى، وكان أنطونى إيدن وزيرًا للخارجية، وقد قال فى صدد الاتفاق على الجلاء: «إن الجلاء عن قاعدة قناة السويس أفضل بكثير من الإبقاء على ثمانين ألف جندى محاصرين من شعب معادٍ لهم».

كان هذا الاتفاق نصرًا عظيما لمصر، وفوزًا مبينًا للحركة القومية، كسبت مصر بموجبه جلاء الإنجليز عن قاعدة قناة السويس، وهذه القاعدة كانت أكبر قاعدة حربية لبريطانيا فى الشرق الأوسط، وتمتد بطول القناة من بورسعيد شمالا إلى ميناء (الأدبية) على خليج السويس جنوبًا (انظر الخريطة ص ٢١٣)، وكان الإنجليز قد أقاموا على طول القناة سلسلة من الاستحكامات والمطارات والمنشآت

العسكرية، واتخذوا مقرًّا رئيسيا لهذه القاعدة فى «فايد» وجعلوا من أبى سلطان مستودعًا خزنوا فيه كميات ضخمة من الذخائر والمفرقعات، وأقاموا بأبى صوير المطار العسكرى المشهور، وأقاموا المعسكرات فى التل الكبير.

وقد تسلمت مصر بموجب اتفاق الجلاء منشآت تقدر قيمتها بنحو ستين مليون جنيه، منها ٢٣ منشأة و١٠ مطارات كاملة، منها مطار أبى صوير، ومطار «الديفرسوار» الواقع فى الركن الشمالى الغربى للبحيرة المرة الكبرى بجوار القناة، وكان يعدّ أكبر المطارات الحربية فى الشرق الأوسط، وبيت البحرية ببورسعيد، وميناء الأدبية بخليج السويس، ومعسكرات الإسماعيلية وما جاورها، ومعسكرات التل الكبير، ومعسكر الشلوفة، وثكنات ومبان ومصانع ومخازن وورش ومحطات توليد الكهرباء ووابورات للمياه وسكك حديدية وقاطرات وكبارى، وأرصفة الموانئ، وخط أنابيب البترول بين السويس والقاهرة وتقدر قيمته بمليونين ونصف مليون جنيه.

بيان جمال عبد الناصر
إلى المواطنين معلنًا بشرى الجلاء

فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٤ أذاع الرئيس جمال عبد الناصر على المواطنين البيان الآتى معلنا فيه بشرى الجلاء. قال:

«أيها المواطنون:

«إننا نعيش الآن لحظة مجيدة فى تاريخ وطننا.

«إننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا، لقد وُضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع التنفيذ الفعلى، فقد وقعنا الآن بالأحرف الأولى اتفاقًا ينهى الاحتلال وينظم عملية جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر الخالدة. وبذلك تخلص أرض الوطن لأبنائه شريفة عزيزة منيعة، بعد أن قاست اثنين وسبعين عامًا مريرة حزينة.

«أيها المواطنون: إننى أسرّح بخواطرى فى هذه اللحظة المجيدة عبر أسوار الحياة إلى الذين جاهدوا من أجل هذا اليوم ولم يمتد العمر بهم ليعيشوه، أسرح بخواطرى إلى الرحبات المقدسة التى تعيش فيها أرواحهم الخالدة ونشعر أنهم يتابعون كل ما فعلنا كما تابعنا نحن كل ما فعلوا وحملنا الأمانة بعدهم ورفعنا المشاعل على الطريق.

«إننى أتجه إليهم بقلب شعب وأتجه إليهم بوفاء جيل.. إليهم جميعًا.. الزعماء الذين كافحوا: أحمد عرابى، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وسعد زغلول، والشباب الذين باعوا أرواحهم للفداء على كل بقعة من ثرى الوطن.

«أتجه إليهم بقلب شعب وبوفاء جيل وأقول لهم: سوف نمضى على الطريق، لن نضعف ولن نتخاذل، ولن ننسى الأمانة التى حملناها ولا الواجب الوطنى الذى عاهدنا الله أن نقوم به.

«أيها المواطنون: كأن القدر أعدّ هذا اليوم للمجد، إنه فى نهاية هذا الشهر - يوليو - يوافق الأيام التى بدأ فيها الاحتلال منذ اثنتين وسبعين سنة، إنه فى نهاية هذا الشهر - يوليو - يوافق الأيام التى قامت فيها الثورة منذ عامين، إنه فى نهاية هذا الشهر بل وفى نفس اليوم منه بالذات يوافق اليوم الذى خرج فيه فاروق مخلوعًا عن عرش مصر يحمل معه حطام الذل والإقطاع والفساد.

«أيها المواطنون: إن اليوم أيضا يحمل بشائر المجد للمستقبل، فبعد مدّة العشرين شهرًا المحددة لإتمام الجلاء عن مصر، ستكون فترة الانتقال فى جنوب الوادى قد انتهت، ويكون الجلاء قد تم أيضًا عن السودان الحبيب، وبذلك يصبح وادى النيل كله وليس على ضفافه إلّا أبناء النيل الأحرار.

«أيها المواطنون: فلنصلّ شكرًا لله، ولنتوجه إليه فى جلاله القدسى نسأله أن يسدد خطانا وأن يرعى ثورتنا وأن يبارك لنا فى يومنا وفى غدنا، والله ولى التوفيق»

البيان الثانى

وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ يوم توقيع الاتفاق النهائى على الجلاء أذاع البيان التالى:

«أيها المواطنون: لعل أجدادنا يتطلعون إلينا من المثوى الأبدى الذى تسكنه أرواحهم فى هذا اليوم برضى وفخر.

«ولعل أحفادنا الذين ما زالوا فى مجاهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين إلى ذكرى هذا اليوم باعتزاز وتقدير.

«لعل هؤلاء وهؤلاء الأجيال التى مضت والأجيال التى ستجىء تلتقى نظراتهم عند هذا اليوم يباركون الجهد الذى قام به جيلنا استكمالاً لكفاح من ذهبوا وتمهيدًا لكفاح القادمين.

«لقد شاءت إرادة الله أن تستقر على أكتافنا أمانة الماضى والمستقبل.

«وكانت رعايته لنا عونًا على الحاضر.

«لقد حاولنا أن نرتفع إلى مستوى ماضينا العظيم واستطعنا أن ندرك أن هذا الماضى لا قيمة له إذا كانت أمجاده تاريخًا يروى يشدّ خيالنا إليه، وتقصر أعمالنا عن الوصول إلى مستواه، فإنه لا فائدة فى هذه الأمجاد الماضية إذا لم تكن معانيها خصائص كامنة فى نفوس شعبنا، تطبع كفاحه عبر الزمن وتلازم جهاده جيلاً بعد جيل.

«هذا هو إيمانى بالماضى، وهو فى نفس الوقت إيمانى بالمستقبل.

«أيها المواطنون: إن يومنا الحاضر يوم عظيم، يرتفع إلى مستوى الماضى العريق ويعطى بشائر الأمل فى مستقبل لا تحدّه آفاق.

«أيها المواطنون: إن مرحلة من كفاحنا قد انتهت. ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ.

«هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا، وتعالوا نبنى وطننا من جديد بالحب والتسامح والفهم المتبادل.

«اللهم أعطنا المعرفة الحقة كى لا يستخفنا النصر وتدور رءوسنا غرورًا مع نشوته.

«اللهم أعطنا الأمل الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه فى الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه فى الأمس واليوم.

«اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق وأن الشوط أمامنا شاق طويل.

«اللهم أعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لابدّ أن نتحملها فلا نستهين بها ولا نهرب منها.

«اللهم أعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا - ونتقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل.

«اللهم أعطنا القوّة لندرك أن الخائفين لا يصنعون الحرية، والضعفاء لا يخلقون الكرامة، والمترددين لن تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير والبناء.

«أيها المواطنون: الله عوننا. وهو ولى التوفيق».

* * *

هذا، ومن الخطأ ما زعمه الواهمون فى معرض الغضّ من اتفاق الجلاء أن الجلاء كان متفقًا عليه ومنصوصًا عنه فى معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وأنه كان محددًا له عشرون سنة تبدأ من سنة ١٩٣٦، أى تنتهى سنة ١٩٥٦، وهذا خطأ متعمد، فإن كل ما نصّت عليه المعاهدة عن مدة العشرين سنة هو ما ورد فى المادة الثامنة منها من أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة (التالية لتنفيذ المعاهدة) على مسألة ما إذا كان وجود القوّات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة

وسلامتها التامة، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقًا لأحكام عهد العصبة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقًا للإجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان، ونصت المادة ١٦ من المعاهدة على أنه بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذها يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك ومن المتفق عليه أن أى تفسير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين.

فالنصّان صريحان فى أنه لم يحدد أى موعد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ للجلاء، ونصّ فى الوقت نفسه على أبدية المحالفة العسكرية بين مصر وبريطانيا.

فالقول بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حددت للجلاء نهاية عشرين سنة من تاريخ عقدها قول باطل يراد به تضليل العقول والأفكار، فالمعاهدة لم تنص على موعد للجلاء لا فى مدة العشرين سنة ولا بعدها.

وقد جاء فى اتفاقية الجلاء أنها أجازت للإنجليز حق العودة إلى القناة وحق استخدام قاعدة القناة فى حالات معدودة لمدة سبع سنوات، ومن الحق أن نقول إن هذا النصّ لم يكن ليستدعى رفض الاتفاقية التى قد لا تجود الظروف بمثلها؛ لأن العودة إلى القناة بعد الجلاء ستكون بداهة مرهونة بإرادة مصر، إن شاءت قبلتها وإن شاءت رفضتها، وستكون العودة بعد الجلاء أصعب بكثير من استمرار الاحتلال فى القناة بقوّاته ومعداته، ومع ذلك فإن النصّ على حق العودة واستخدام قاعدة القناة قد سقط نهائيًا بإعلان إنهاء الاتفاقية بالنسبة لهذين الأمرين سنة ١٩٥٧ بعد الاعتداء الثلاثى. كما سيجىء بيانه، ومن الحق أن نقول أيضًا إن إنهاء هذه الاتفاقية كان عملاً صادرًا من جمال عبد الناصر، فصار الجلاء الذى تم فى سنة ١٩٥٦ جلاءً تاما بلا شرط ولا قيد، وهو بلا مراء أعظم نصر حققته الثورة.

تنفيذ الجلاء

جلا الإنجليز عن المواقع التى كانوا يحتلونها فى المواعيد المحددة فى اتفاقية الجلاء وفى بعض الحالات تم جلاؤهم قبل الموعد المحدد.

ورفع جمال عبد الناصر العلم المصرى على معسكر الشلوفة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٥.

وبعد انتهاء عام على الاتفاقية جلا نحو ٤٩ ألف جندى بريطانى عن منطقة القناة فى أكتوبر سنة ١٩٥٥، ثم جلا الباقون فى الشهور اللاحقة.

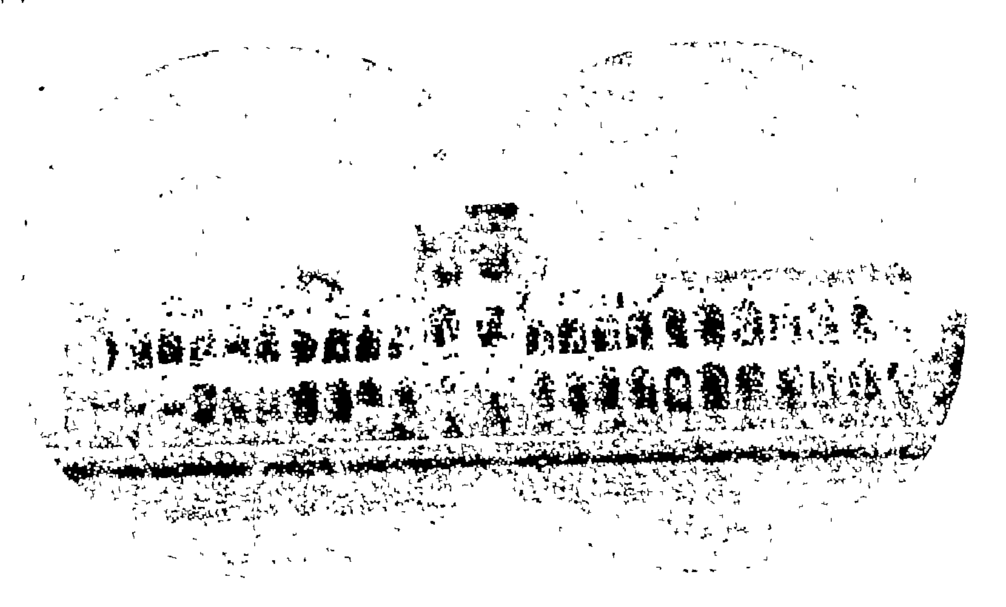
وجلا الإنجليز عن آخر معقل كانوا يحتلّونه فى بورسعيد وهو مبنى البحرية، وتسلمه الجيش المصرى فى ساعة مبكرة من صباح يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦.

تمام الجلاء
١٣ يونيه سنة ١٩٥٦

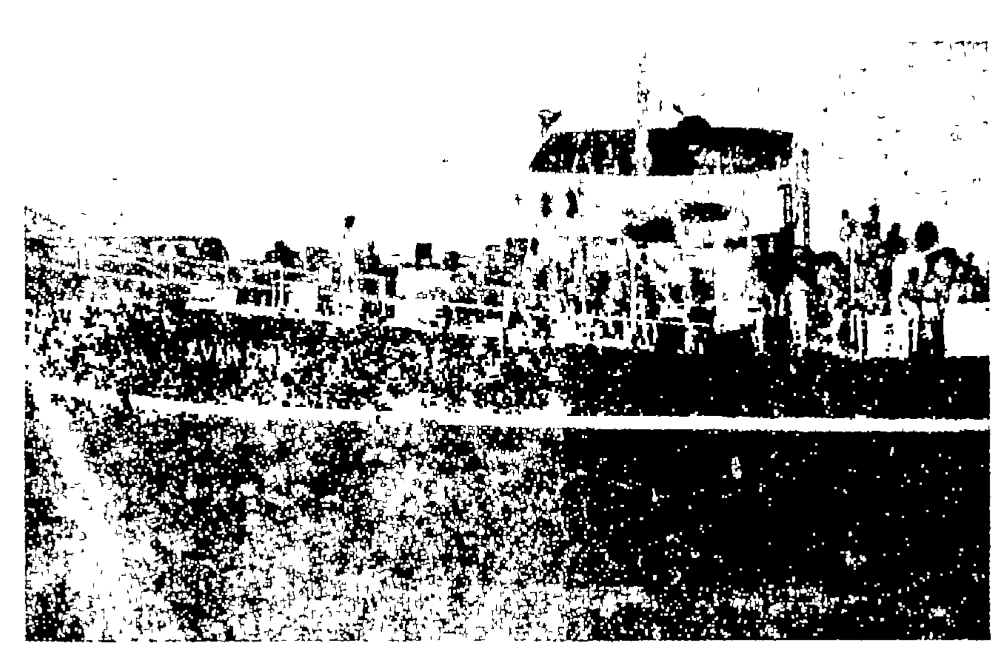
وقد تم جلاء آخر فوج من القوات البريطانية عن أرض مصر يوم ١٣ يونية سنة ١٩٥٦، ففى هذا اليوم غادرت آخر قوّة بريطانية المياه المصرية فى بورسعيد على ظهر الباخرة إيفان جيب Evan Gibb (انظر الصورة ص ٢٢٧)، وتم إقلاع الباخرة من الميناء فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٠ من صبيحة يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦، وبذلك تحررت من آخر قوّة للاحتلال الأجنبى.

١٣ يونيه سنة ١٩٠٦	١٣ يونيه ١٩٥٦.
حادثة دنشواى	**تمام الجلاء**

ومن موافقات التاريخ أن يتم الجلاء يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦، بعد مرور خمسين عامًا على حادثة دنشواى، فقد وقعت هذه الحادثة الدامية يوم ١٣ يونيه من سنة ١٩٠٦، وهكذا يتم الجلاء فى نفس اليوم الذى وقعت فيه هذه المأساة.



مبنى البحرية ببورسعيد
آخر معقل أخلاه الإنجليز فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦



آخر فوج من الجيش الإنجليزى يجلو عن بورسعيد على الباخرة إيفان جيب
١٣ يونيه سنة ١٩٥٦

١٣ يونيه سنة ١٩٥٦
تمام الجلاء

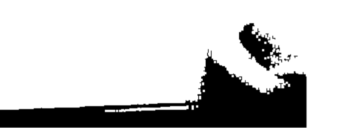
ومأساة دنشواى كانت فى جوهرها كفاحًا ضدّ الاحتلال، وكانت وقودًا للشعلة الوطنية التى ثارت لتحرير الوادى، فلم يذهب عبثًا ذلك الكفاح المرير الذى استمر خمسين عامًا، إلى أن جاء يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦، فكان انتصارًا وتتويجًا لهذا الكفاح، وانتهى الاحتلال الأجنبى فى مصر بعد كفاح دام ٧٤ عامًا.

عيد الجلاء
١٨ يونيه سنة ١٩٥٦

فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٦ رفع جمال عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية فى بورسعيد، (ص ٢٢٧) وهو آخر مبنى جلت عنه القوّات البريطانية فى القناة كما سلف القول.

و١٨ يونيه هو عيد الجمهورية، إذ أنها أعلنت فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣، ففى ١٨ يونيه عيدان: عيد الجمهورية وعيد الجلاء.

* * *



الفصل الحادى عشر

سياسة الحياد

اعتنق الحزب الوطنى سياسة الحياد منذ الساعة الأولى، كان ينادى بها فى مصر وفى المحافل الدولية.

إن موقع مصر الجغرافى، ومركزها فى ملتقى القارات والبحار، وكونها مالكة لقناة السويس التى تصل الشرق بالغرب، كل هذه الاعتبارات تجعل من مصلحتها القومية ومن مصلحة الدول جمعاء ومصلحة السلام العالمى أن تكون أمة وسطًا، لا ترتبط بأحلاف عسكرية مع أى من الكتلتين الكبيرتين المتنازعتين، وبعبارة أخرى إن هذه الاعتبارات تملى عليها أن تنهج سياسة الحياد، وأن تحتفظ باستقلالها وسيادتها كاملين، لا تقيدهما شروط الأحلاف العسكرية الكبرى.

وهى من جهة موقعها الجغرافى تشبه سويسرا فى موقعها فى قلب القارة الأوربية، وبين دول كبرى تقف كل منها لجاراتها بالمرصاد، فكان من مصلحة السلام أن تقف سويسرا بينها كدولة وسط تمنع بقدر الإمكان اصطدام كل منها بالأخرى، ورأت سويسرا ذاتها أن تحتفظ بحيادها بين هذه الدول، لكى تأمن على سيادتها، واستقلالها، ولو أنها خرجت عن حيادها وانضمت إلى تحالف مع إحدى تلك الدول، لكان مصيرها أن تسير حتمًا فى ركاب الدولة التى تحالفها، وتكون تابعة لها فى سياستها الخارجية وفى حروبها التى تخوض غمارها تحقيقًا لأطماعها وأهوائها، فتصبح مطية لهذه الأطماع وضحية لها.

فهذا الموقف الذى وقفته سويسرا عبر العصور هو الذى يجب أن تقفه مصر وتستمسك به، وأعنى به موقف الحياد الإيجابى الذى تتبعه الآن، وبذلك تكون بنجاة

من التبعية السافرة أو المقنعة التى يستلزمها التحالف العسكرى مع الكتلة الغربية أو الكتلة الشيوعية.

ولا ريب أن الدول الصديقة لمصر هى التى تقرّها على هذا الحياد؛ لأن الحياد المقرون بالقوّة الحربية الذاتية هو السبيل إلى صون استقلال البلاد وحريتها وتجنيبها ويلات حروب لا تخدم إلاّ أهواء الطامعين والمستعمرين، فمن مصلحة مصر، ومن مصلحة السلام العالمى، أن تبقى على الحياد.

ولو كان هذا النظام محترمًا ومصونًا، لما استهدفت مصر فى الماضى للحملات الاستعمارية.

لقد أعلنت مصر حياد قناة السويس فى شروط عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الممنوح من الوالى محمد سعيد باشا إلى فردينان دلسبس؛ إذ ورد فى المادة ١٤ من هذا العقد ما يأتى: «نعلن رسميًّا باسمنا وبأسماء خلفائنا أن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى «الطينة» والموانئ التابعة لها مفتوحة على الدوام بصفتها «ممرًّا محايدًا» لكلّ سفينة تجارية عابرة من بحر إلى آخر دون تمييز أو حرمان أو تفضيل بين الأشخاص أو الجنسيات فى مقابل دفع الرسم».

وجاءت معاهدة الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مؤكدة ومنظمة لحياد قناة السويس وحرية الملاحة فيها، وخلاصة أحكام هذه المعاهدة أن تبقى قناة السويس دائمًا حرة ومفتوحة فى حالتى السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول دون تمييز بينها. وتعهدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور فى القناة فى حالتى السلم والحرب. وبأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميدانًا للحركات الحربية. وللسفن المتحاربة فى حالة الحرب أن تجتازها وتمتار فيها بالقدر الضرورى لمرورها. وعليها أن تمر منها بأسرع ما يمكن دون أن تقف بها إلاّ بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة. ولا يجوز لها على كل حال أن ترسو بمينائى بورسعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة. إلا فى الأحوال القهرية ولا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها أو تنقل منها جنودًا أو ذخائر

أو مهمات حربية. ولا يجوز للدول غير المحاربة أن تبقى بوارجها الحربية بالقناة. ولكن لها أن تبقيها فى مينائى بورسعيد والسويس، على أن لا يزيد ما لكل دولة على اثنتين، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة. وقد حددت منطقة الحياد بالقناة البحرية وموانئها وفى دائرة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ. وبالنسبة لترعة المياه العذبة التى تروى منطقة القناة تعهدت الدول بعدم المساس بها وبفروعها. وتعهدت أيضًا بعدم المساس بجميع المهمات والمبانى والمنشآت التابعة للقناة البحرية والترعة العذبة.

وحفظت المعاهدة حق مصر على منطقة الحياد من حيث أنها أرض مصرية ولمصر حق السيادة عليها. وحق إجراء كل ما تراه فيها للدفاع عن مصر والمحافظة على الأمن والنظام، على أن لا تتعارض هذه الوسائل مع حرية المرور فى القناة[1].

ومعلومٌ أن بريطانيا خرقت حياد قناة السويس سنة ١٨٨٢ واتخذت القناة ميدانًا لحركاتها الحربية، واتخذتها قاعدة للزحف على مصر واحتلالها، ولو بقى هذا الحياد مصونًا لما استطاعت بريطانيا أن تحتل مصر.

وبالرغم من أن معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨ قد قررت هذا الحياد، فإن بريطانيا قد خرقته أيضًا باستبقاء قوّاتها الحربية فى مصر؛ لأن حياد القناة يقتضى حياد مصر وهي الدولة التى تمرّ القناة فى أرضها، فكان استمرار الاحتلال خرقًا لهذا الحياد، وعدوانًا عليه، وظل هذا العدوان طيلة عهد الاحتلال والحماية والتحالف المغتصب.

كان المرحوم محمد فريد ينادى بحياد قناة السويس وحياد مصر ذاتها، ومن خطبه المأثورة فى هذا الصدد خطبته فى المؤتمر الوطنى الذى دعا إلى عقده فى مدينة بروكسل عاصمة بلجيكا فى سبتمبر سنة ١٩١٠، إذ قال فيها: إن حياد قناة السويس لا يكون حيادًا فعليًا إلاّ بحياد الأرض التى تمرّ فيها وإن من صالح

(١) كتابنا مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٨٨. طبعة سابقة.

الدول جميعها أن تكون مصر على الحياد وأن تحترم كل الدول حيادها[٢].

وفى مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة فى أكتوبر سنة ١٩١٧ أثناء الحرب العالمية الأولى، طلب إلى الدول جميعًا عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقرر استقلال مصر التام وحيادها، وأعلن أن حياد قناة السويس لا يكون فعليًّا ما دام لأية دولة أجنبية قوّات فى مصر، وأن مصر المستقلة هى التى تستطيع أن تجعل القناة على الحياد، فيجب أن يعهد إليها فى حراستها والدفاع عنها حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم[٣].

ولما عقد مؤتمر لوزان فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ لتسوية الحالة فى الشرق الأدنى، طالب الحزب الوطنى بالحياد الفعلى لقناة السويس وأن يعهد إلى مصر المستقلة بالدفاع عن هذا الحياد والمحافظة عليه، وأوضح أن وجود قوّات بريطانية فى وادى النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياد القناة يهدم أحكام معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨ المنظمة لحياد قناة السويس.

هذا إلى أن التجارب والسوابق التاريخية قد أثبتت منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ وشبوب ثورة ١٩١٩، أن التحالف العسكرى الذى كانت بريطانيا تعرضه على مصر فى مختلف مشروعات المعاهدة بينهما كان يحمل فى ثناياه بقاء السيطرة الاستعمارية على مصر؛ لأن أى تحالف عسكرى بين دولة صغيرة ودولة كبيرة يضطر الدولة الصغيرة من حيث تريد أو لا تريد إلى التنازل عن حريتها وسيادتها وربط مصيرها بعجلة الحليفة الكبرى، وهو نوع من أنواع الاستعمار التى تأبى الأمم الحرة أن ترضاه لنفسها.

من أجل ذلك عارضنا معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا لأسباب عديدة، منها أنها كانت تفرض على مصر التحالف العسكرى مع بريطانيا وتمنعها من تطبيق سياسة الحياد.

---

(٢) و(٣) كتابنا محمد فريد - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٩ ص ٢٢٥ و٤٠١. طبعة سابقة.

فالحزب الوطنى كان معتنقًا مبدأ الحياد، ينادى به ويرى فيه دعمًا وتوكيدًا للجلاء - الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح - إذ بغير الحياد يكون الجلاء صوريًا ينتقض عليه الاستعمار فى شكل أحلاف وشروط عسكرية.

كان الحياد سياسة لنا، إذ يقتضى الحياد أن لا يكون فى بلادنا قوّات عسكرية لأى دولة وأن لا يكون لها ميزات تختص بها فى أرض الوطن، فكان الحياد من وسائلنا فى الجهاد.

فالسياسة المثلى التى يمليها علينا الموقع الجغرافى والسوابق التاريخية والتجارب الماضية والحاضرة، هى أن تبقى مصر دولة حرة مستقلة استقلالاً تامًا، محايدة، لا غربية ولا شيوعية، وإن هذه السياسة لأدعى إلى أن تنال صداقة الجميع وأن تكون علاقاتها الخارجية مع الدول الأجنبية قائمة على تبادل المنافع والروابط الودية، وهو الأساس الذى تتجه الشعوب الحرة إلى تقريره وجعله قوام الحياة الدولية.

وبموجب سياسة الحياد لا نربط مصيرنا بالأحلاف العسكرية الأجنبية، ونمارس حقوقنا فى السيادة الكاملة والاستقلال التام ممارسة لا تحدها سيطرة أجنبية من أى نوع كان، هذه السيطرة التى كانت ولا تزال هدف الدول الاستعمارية - غربية كانت أو شيوعية - وسبيلها إلى إخضاع الشعوب الحرة.

كنا ننادى دائمًا بسياسة الحياد، وكان القوم يسخرون من هذه الدعوة ويقابلونها بالاستخفاف، ويزعمون أنها سياسة خيالية لا تمتّ إلى الواقع فى شىء.

وقد عُرضت هذه المسألة بصفة رسمية حينما دخلت إيطاليا الحرب العالمية الثانية، فأوضحتُ بجلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ بمجلس الشيوخ أن الموقف السليم الذى يجب أن تقفه الأمة المصرية فى تلك الأزمة الدولية هو موقف الحياد التام[٤]، وقلتُ فى جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ إن معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨ قررت أن قناة السويس يجب أن تكون على الحياد، وقررت أن الدفاع عن حرية الملاحة فى

(٤) كتابنا أربعة عشر عاما فى البرلمان ص ١٧٠ و٣٥١. الطبعة الأولى.

قناة السويس يجب أن يوكل أمره إلى مصر وإلى القوّات المصرية وأن الوضع الصحيح هو أن قناة السويس يجب أن تكون على الحياد، وحياد قناة السويس يقتضى حياد الأرض التى تمر بها[٥].

وأذكر أنه فى سنة ١٩٥١ أعدّت كلية الحقوق مناظرة عن سياسة الحياد فى «دار الحكمة»، ورأس الندوة لهذه المناظرة محمد صلاح الدين وزير الخارجية وقتئذ، ودافع الأستاذ فكرى أباظة عن سياسة الحياد، وردّ عليه المناظرون، واستطالت المناقشة، ثم أخذت الأصوات فى مواجهة وزير الخارجية، فأيدت الأغلبية الساحقة من الحاضرين سياسة الحياد.

على أن رجال الحكم كانوا فى صفّ التحالف العسكرى!

إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، فتغيرت وجهة النظر الرسمية لمصر، وآمنت الثورة بسياسة الحياد، فأعلنتها فى جرأة وشجاعة ونفذتها، ولم تبال فى ذلك غضب الدول الاستعمارية، فكان إعلان الثورة لسياسة الحياد نصرًا كبيرًا لها، وكان فى ذلك تثبيت لسياسة الاستقلال، ولقد كان فى اتباع هذا السبيل القويم ولا جرم تحقيق لمبدأ من مبادئ الحزب الوطنى، كما كان الجلاء تحقيقًا للمبدأ الأوّل من مبادئه.

وقد تجلى تمسك الثورة بالحياد فى خطواتها الإيجابية وفى سياستها الخارجية وتصرفات قادتها وتصريحاتهم.

فمن أبرز النتائج لسياسة الحياد رفض الانضمام إلى «حلف بغداد»، ور س الأحلاف العسكرية الاستعمارية عامة، واشتراك مصر فى مؤتمر باندونج. رعقدها صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية، واعترافها بالصين الشعبية، ومعاونتها للحركات التحريرية، كل هذه الأعمال كانت نتائج مرجوة لسياسة الحياد، ولولا اعتناق الثورة لهذه السياسة لما تم شىء منها، ولظلت سياسة مصر ذيلًا للتوجيهات الأجنبية.

---

(٥) كتابنا أربعة عشر عامًا فى البرلمان ص ١٧٠ و٣٥١. الطبعة الأولى.

ومن الحق أن نقول أن سياسة الحياد التى اعتنقتها الثورة ونفذتها فى دأب وعقيدة وإيمان، هى من مميزات عصر الثورة، إذ كان فيها التحرر والانطلاق من سياسة العهود الماضية وخضوعها للأحلاف العسكرية وإيحاءاتها.

ولقد صمدت الثورة أمام التهديدات والمغريات التى كانت تدفعها إلى الانضمام للأحلاف العسكرية الاستعمارية ونبذ سياسة الحياد، فظلت على عهدها، لا تنحاز إلى جانب منها، ولا ترتبط بالكتلة الغربية أو الكتلة الشيوعية، فنالت احترام الجميع.

لقد جاء جون فوستر دلاس وزير خارجية أمريكا إلى مصر سنة ١٩٥٣ وقابل جمال عبد الناصر ورغب إليه الانضمام إلى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، فرفض هذا العرض مستمسكًا بسياسة الحياد.

وقال جمال عبد الناصر فى حديث له مع الملك سعود فى أغسطس سنة ١٩٥٤: «إننا فى العالم العربى لا نرى وسيلة للدفاع عن بلادنا خيرًا من ميثاق الضمان الجماعى بين الدول العربية، وأن الشعوب العربية لن تسمح لأى حكومة من حكوماتنا أن تنفصل عن زميلاتها. وأن الأحلاف العسكرية مع الدول الكبرى لا نراها إلاّ صورة أخرى من صور السيطرة، وقد يبدأ الأمر بنصائح بين الأصدقاء، ثم تتحول النصائح مع الوقت ويصبح عليها الصبح ذات يوم فإذا هى أوامر لها قوّة الإلزام».

وقال أيضًا فى ذلك الحين: «لن يقبل العرب نظامًا للدفاع تساهم فيه أمريكا وبريطانيا».

وقال فى خطبة له يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤: إن مصر ضدّ الاستعمار الغربى وضدّ السيطرة الشيوعية. ولن تُحكم من لندن ولا من موسكو بل من القاهرة وبأيدى أبنائها.

وفى فبراير سنة ١٩٥٥ جاء أنطونى إيدن وزير خارجية بريطانيا وقتئذ إلى

القاهرة فى طريقه إلى مؤتمر بانكوك[٦] والتقى لأوّل مرة بجمال عبد الناصر، وأدرك من حديثه معه أن مصر ستتبع سياسة الحياد، وكانت هذه الزيارة عقب اتفاق الجلاء وقبل توقيع حلف بغداد، وصدر بيان رسمى عن اجتماع الاثنين مساء ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٥ جاء فيه «إن البحث دار حول الموقف الدولى وواجب المحافظة على السلام. وسجل المجتمعون بالارتياح التقدم الذى تم فى العلاقات المصرية البريطانية منذ توقيع اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤»، ولم يزد البيان على ذلك، وأوضح جمال عبد الناصر لإيدن أن مصر ترفض الاشتراك فى أى حلف من الأحلاف العسكرية وترفض ربط ميثاق الضمان الجماعى العربى بأى حلف من الأحلاف.

وشرح جمال عبد الباصر سياسة الحياد ورفض الأحلاف العسكرية فى خطبة ألقاها فى افتتاح الموسم الثقافى للقوّات المسلحة يوم ٣١ مارس سنة ١٩٥٥، فأشار إلى النزاع القائم بين المعسكرين الروسى والغربى وإلى الإجراءات والمحاولات المختلفة التى اتخذتها الدول الغربية لمواجهة الزحف الشيوعى ومكافحته بضرب نطاق حوله من خطوط الدفاع المختلفة، ووصل هذه الخطوط بعضها ببعض، ومن ذلك إعداد ميثاق الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، ومضى فقال: إن مصر رفضت الميثاق الخاص بذلك الدفاع المشترك. ولن تقبله مرة أخرى. وقد تعتبر الشيوعية خطرًا، ولكن الاستعمار قد يكون أشدّ خطرًا. ومصر الآن وقد بدأت مرحلة من مراحل تحريرها. يجب أن تتخلص من كل نفوذ أجنبى تخلصًا كاملًا. وبعد ذلك إذا اتضت مصلحتها الاتفاق مع أية دولة. فستعقد هذا الاتفاق. على ألّا يكون هناك أى ضغط أجنبى. وتحدث عن مباحثات نورى السعيد رئيس وزراء العراق وقتئذ قائلًا: «لقد قلت له إننا نعتبر اشتراك أية دولة من الدول الكبرى فى هيئة الدفاع عن الشرق الأوسط قد يحدّ من موجة التحرير التى نسير فيها؛ ولهذا نريد أن ينبثق الدفاع عن المنطقة نفسها. وعلى هذا لم نتفق» وقال: «إن تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة لن يتم إلّا إذا أعطيت الدول العربية كمنطقة دفاعية

(٦) بانكوك عاصمة سيام بالهند الصينية.

الفرصة الكاملة للتسلح ولإقامة جيش عربى خالص يدافع عنها طبقًا لميثاق الضمان الجماعى العربى ولكن هذه النظرية لم يقبلها الغرب. ودخل العراق فى حلف بغداد بالضغط عليه».

نعادى من يعادينا ونسالم من يسالمنا

وفى خطبة له يوم ١٩ مايو سنة ١٩٥٥ بالإسكندرية فى احتفال الكلية الحربية بتخريج فوج جديد من ضباط الأسطول قال كلمته المأثورة: «نعادى من يعادينا ونسالم من يسالمنا». وأضاف قائلًا: «لن نسمح لأى دولة أو مجموعة من الدول أن تجتمع وتضع خطة تسير بها أمورنا أو تقرر فيها مصيرنا أو تعتبرنا فى منطقة نفوذها».

وقال فى خطبته بالمؤتمر التعاونى يوم أوّل يونيه سنة ١٩٥٦: «إن سياسة مصر لا شرقية ولا غربية، بل مصرية صميمة تعمل لمصر وللوطن العربى الأكبر».

هذا، وعلى الرغم من حملات الدول الاستعمارية على سياسة الحياد. فقد بدت من بعض زعمائها تصريحات تدل على أنها السياسة السليمة لكل دولة تريد الاستقلال الحقيقى، فقد أعلن الرئيس إيزينهاور يومًا فى مؤتمر صحفى له فى يونيه سنة ١٩٥٦ أن أمريكا لا تضيق بسياسة الحياد التى تسير عليها بعض الدول الصغيرة، وأضاف أن حياد تلك الدول لا يعنى حيادها بين اليمين واليسار وإنما يعنى حيادها بين الأحلاف العسكرية، وقال: «لقد كنا يومًا دولة صغيرة وكانت سياستنا طوال الأعوام المائة الأولى. بل ربما أكثر من هذا – ١٥٠ سنة – هى سياسة الحياد، إلى أن قال: «ولو كانت دولة محايدة فعلًا وهاجمها أى إنسان – ونحن من جانبنا لا نهاجمها – فإن الرأى العام العالمى يثور».

وقد وُصف الحياد الذى تتبعه الثورة بالحياد الإيجابى (وهو يدخل فى مدلول الحياد فى ذاته)، ومعناه أنه ليس حيادًا سلبيا تنطوى فيه الدولة على نفسها وتتجنب إبداء رأيها فى المشاكل العالمية أو تمتنع عن التعاقد مع من تريد من الدول فى

المعاملات التجارية والاقتصادية، بل هو حياد إيجابى ترتبط فيه الدولة بالعلاقات التى تحقق مصالحها مع هذه الكتلة أو مع الأخرى «نعادى من يعادينا ونسالم من يسالمنا».

مؤتمر بريونى
١٨ - ١٩ يوليه سنة ١٩٥٦

جاء هذا المؤتمر تثبيتًا وتوكيدًا لسياسة الحياد، اجتمع فيه ثلاثة أقطاب يدينون بهذه السياسة، وهم جوزيف تيتو رئيس جمهورية يوجوسلافيا، وجمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، والبانديت نهرو رئيس وزراء الهند. جاء اجتماعهم وجاءت قراراتهم امتدادًا لقرارات مؤتمر باندونج.

وبريونى هذه جزيرة صغيرة يوجوسلافية من الجزر المتناثرة على الشاطئ اليوجوسلافى من البحر الأدرياتيكى جنوب تريستا وعلى مسافة قريبة من ميناء (بولا).

وبينما كان مؤتمر باندونج يمثل دول آسيا وأفريقية، فإن مؤتمر بريونى مثّل دولة من كل من القارات الثلاث: آسيا وأفريقية وأوربا، وقد اتفق ممثلو الدول الثلاث المشتركة فيه على قرارات تؤيد حرية الشعوب وتدعم سياسة الحياد والسلام.

وقد حضر جمال عبد الناصر هذا المؤتمر بوصفه رئيسًا لجمهورية مصر، فكان حضوره رفعًا لشأن مصر فى المحيط الدولى بعد انتخابه رئيسًا لجمهوريتها الفتية، وقد زار يوجوسلافيا فى طريقه إلى مؤتمر بريونى، فاستقبل فيها استقبالاً حافلاً من الحكومة والشعب.

جاء المؤتمر عاملاً من عوامل السلام، ولذلك رحب به محبّو السلام العالمى، وفى ذلك يقول المسيو داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة: إن زيارة جمال عبد الناصر ليوجوسلافيا ستعاون جهود الأمم المتحدة فى سبيل إقرار السلام الدولى.

وقال أقطاب المؤتمر فى بيانهم الذى أصدره عن المؤتمر إن السياسة التى انتهجتها بلادهم قد أسهمت فى تخفيف حدّة التوتر الدولى، وتوحيد العلاقات بين الشعوب القائمة على المساواة، وحبذوا سياسة المعايشة السلمية، وأكدوا المبادئ التى وضعها مؤتمر باندونج، ونصحوا باتخاذ خطوات تدريجية لإزالة أسباب الصراع والتوتر فى العالم، ودعوا إلى العمل المشترك لإقرار السلام العالمى، والسعى فى سبيل نزع السلاح فى نطاق الأمم المتحدة، والكفّ عن تفجير الأسلحة الذرية، وتقدير أهمية التعاون الدولى الاقتصادى والمالى، وأشاروا إلى المناطق الرئيسية الثلاث التى يسودها التوتر الدولى ويمكن أن يتولد منها الصراع، وهى أوروبا الوسطى والشرق الأقصى ومنطقة الشرق الأوسط. ودعوا إلى تمثيل الصين الشعبية فى الأمم المتحدة، وإلى تسوية مشكلة ألمانيا طبقًا لرغبات الشعب الألمانى، وإلى معالجة مشاكل الشرق الأوسط على أساس حرية الشعوب، وأن حرية شعوب هذه المناطق وحسن نيّاتها لازمان للسلام، وأيدوا بالنسبة لفلسطين قرار مؤتمر باندونج واستنكروا السياسة الاستعمارية فى الجزائر، وأعربوا عن عطفهم التام على رغبة شعب الجزائر فى الحرية. ودعوا إلى بذل كل جهد لتهيئة جوٍّ للسلام والعمل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يلى النص الكامل للبيان الذى أصدره الأقطاب الثلاثة عن المؤتمر:

«١ – دارت محادثات فى الثامن عشر والتاسع عشر من يولية عام ١٩٥٦ فى بريونى بين الرئيس جوزيف تيتو والرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر وجواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند خلال زيارة هذين ليوغوسلافيا.

وفى خلال المحادثات التى دارت فى جوّ الودّ والصداقة تبودلت الآراء تفصيلاً فى المسائل التى تهم البلدان الثلاثة.

٢ – وقد استعرض رؤساء الحكومات الثلاثة التطورات التى حدثت فى المحيط الدولى منذ أن اجتمع بعضهم ببعض على حدة منذ اثنى عشر شهرًا، وقد أدّى التشابه فى نظرتهم إلى المسائل الدولية إلى تعاون وثيق بينهم، ولاحظوا بعين الغبطة

والرضاء أن السياسات التى انتهجتها بلادهم أسهمت إلى حدٍّ ما فى تخفيف حدّة التوتر الدولى وتوطيد العلاقات بين الشعوب القائمة على المساواة.

٣ - وقد أسهمت التطورات الأخيرة والاتصالات والمحادثات التى دارت أخيرًا بين زعماء بلاد مختلفة تنهج سياسات مختلفة فى أن يحسن كل منهم تفهم آراء الآخرين وأن يزداد التقدير لمبادئ المعايشة السلمية الإيجابية، ويرى رؤساء الحكومات الثلاثة أنه يجب المضى فى هذه الاتصالات وهذا التبادل للآراء وتشجيعها.

٤ - وقد وضع مؤتمر باندونج فى العام الماضى مبادئ معينة يجب أن تهيمن على العلاقات الدولية، ويؤكد رؤساء الحكومات الثلاثة مرة أخرى هذه المبادئ العشرة التى أيّدوها دائمًا.

وهم يدركون أن الصراع والتوتر فى العالم اليوم أثار المخاوف فى الوقت الحاضر والخشية على المستقبل، وما دامت هذه المخاوف تسيطر على العالم فلن يمكن إقامة أساس ثابت للسلام.

وفى الوقت ذاته يصعب إزالة هذه المخاوف بسرعة؛ ولهذا يجب اتخاذ خطوات تدريجية لإزالتها، وكل خطوة لها نفعها فى تخفيف التوتر ويجب لذلك الترحيب بها.

٥ - وإن من شأن انقسام العالم اليوم إلى كتل قوية من الشعوب استمرار هذه المخاوف، ويجب السعى فى سبيل السلام لا من طريق الانقسام بل بالسعى فى سبيل الأمن الجماعى على أساس عالمى، وتوسيع مجال الحرية والقضاء على كل سيطرة لبلد على بلد.

٦ - والسعى فى سبيل نزع السلاح ضرورى لتخفيف الخوف من الصراع ويجب أن يتم هذا السعى قبل كل شىء فى نطاق الأمم المتحدة، وأن يشمل الأسلحة الذرية والأسلحة المألوفة معًا وإقامة رقابة كافية على تنفيذ الاتفاقات التى يتوصل إليها.

ويجب الكفّ عن تفجير الأسلحة للتدمير الجماعى ولو على سبيل التجربة لأنها

تنطوى على أخطار يمكن أن تصيب الإنسانية وذلك بتلويث الجو الذى يؤثر فى بلاد أخرى ومناطق واسعة يرفرف عليها حبّ السلام بغضّ النظر عن الحدود؛ ولأن فيها انتهاكا للمثل الأخلاقية العالمية.

ويجب ألا تستعمل المواد القابلة للانقسام فى المستقبل إلاّ لأغراض سلمية، كما يجب تحريم المضىّ فى استعمالها لأغراض الحرب.

ويهتم رؤساء الحكومات الثلاثة اهتمامًا بالغًا بالتعاون الدولى إلى أقصى حدّ وعلى قاعدة من المساواة فى ميدان استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية. ويجب تنظيم مثل هذا التعاون فى نطاق الأمم المتحدة. وتمثيل جميع البلاد فى الهيئات الدولية المقترحة لهذا الغرض.

٧ - وتعدّ زيادة الجهود للإسراع بالنهوض بالبلاد المختلفة فى العالم أحد الواجبات الأساسية لإقامة سلام دائم بين الشعوب، وفى هذا الصدد يقدر رؤساء الحكومات الثلاثة أهمية التعاون الدولى الاقتصادى والمالى، ويرون أن من الأمور الضرورية المرغوب فيها أن ينفذ الاقتراح الرامى إلى إنشاء صندوق خاص للتقدم الاقتصادى تابع لهيئة الأمم المتحدة وأن يمكن هذا الصندوق من القيام بواجبه على وجه فعال.

٨ - وأكد رؤساء الحكومات الثلاثة فى خلال محادثاتهم الأهمية الكبيرة لإزالة أسباب الحظر والعقبات التى تحدّ من تدفق التجارة والتوسع فيها على نحو طبيعى.

٩ - والمناطق الرئيسية الثلاث التى يسودها التوتر ويمكن أن يتولد منها الصراع هى أوروبا الوسطى، والشرق الأقصى لآسيا، ومنطقة الشرق الأوسط بين أوروبا وآسيا.

ولا يمكن حلّ مشاكل الشرق الأقصى حلًّا كافيًا دو أن تتعاون فى سبيل ذلك جمهورية الصين الشعبية تعاونًا تامًّا، ويعتقد رؤساء الحكومات الثلاثة أنه يجب تمثيل جمهورية الصين الشعبية فى الأمم المتحدة، وهم يرون أيضا أنه يجب قبول تلك

البلاد التى طلبت الانضمام إلى هيئة الأمم واستوفت الشروط التى يتطلبها ميثاق الهيئة.

١٠ - ومشاكل وسط أوروبا متصلة اتصالاً وثيقًا بمشكلة ألمانيا. وهذه المسألة الهامة يجب تسويتها طبقًا لرغبات الشعب الألمانى وعن طريق التفاوض السلمى.

١١ - وفى الشرق الأوسط زادت المصالح المتعارضة للدول الكبرى من المصاعب التى تحفّ بالموقف ويجب البحث فى تلك المشاكل من حيث هى وحماية المصالح الاقتصادية المشروعة مع إقامة أية حلول على أساس حرية الشعوب التى يهمها الأمر. وأن حرية شعوب هذه المناطق وحسن نياتها لازمان لا للسلام وحده بل لحماية المصالح الاقتصادية المشروعة أيضًا.

والموقف فى فسلطين خاصة مثار خطر على السلم العالمى، ويؤيد رؤساء الحكومات الثلاثة فى هذا الصدد القرار الذى اتخذه مؤتمر باندونج.

١٢ - وقد بحث رؤساء الحكومات الثلاثة الموقف فى الجزائر الذى يعتبر فى رأيهم بالغ الأهمية بل ويتطلب إهتمامًا عاجًلا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ولدعم السلام فى ذلك الجزء من العالم، ونظرًا لإيمان رؤساء الحكومات الثلاثة بأن السيطرة الاستعمارية غير مرغوب فيها إطلاقًا فضلا عما يترتب عليها من إضرار بالحاكمين والمحكومين معًا فإنهم يرون من واجبهم التعبير عن عطفهم التام على رغبة شعب الجزائر فى الحرية وهم يدركون أنه يوجد فى الجزائر عدد كبير من الأشخاص الذين من أصل أوروبى والذين تجب حماية مصالحهم على أنه يجب ألاّ يقف هذا فى طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائرى، وهم يؤيدون كل الجهود والمفاوضات التى تهدف إلى إيجاد حلّ عادل وسلمى وبخاصة وقف أعمال العنف. ويجب أن يؤدى وقف إطلاق النار والمفاوضات بين الأطراف التى يعنيها الأمر إلى تسوية سلمية للمشكلة.

١٣ - ويدرك رؤساء الحكومات الثلاثة أن المشاكل الدولية لا يمكن تسويتها دفعة واحدة وأنه من الضرورى المضىّ فى صبر وإرادة خالصة لإيجاد حلول لها.

على أنه من الأمور الجوهرية مع ذلك أن يبذل كل جهد لتهيئة جو للسلام والعمل وفقًا للمبادئ الرئيسية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة».

تراجع أمريكا وبريطانيا عن تمويل السدّ العالى

فى أواخر سنة ١٩٥٥ وأوائل سنة ١٩٥٦ جرت مباحثات بين مصر والبنك الدولى للإنشاء والتعمير وتم الاتفاق المبدئى معه على عقد قرض لمصر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار تسحب منه عند الحاجة لإنشاء السد العالى. كما أبدت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا استعدادهما لتقديم عون مقداره ٧٠ مليون دولار للمساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع.

ولكن حدث أن أعلنت حكومة الولايات المتحدة فى ١٩ يوليه سنة ١٩٥٦ سحب عرضها السابق فى تمويل مشروع السد العالى، وأصدرت فى هذا الصدد بيانًا بالأسباب التى دعتها إلى هذا القرار.

ولما للقرار وملابساته من الأهمية البارزة فى مجرى الحوادث فإننا نورد هنا نصّ البيان، ثم نردّ عليه ونرجعه إلى أسبابه الحقيقية.

قال البيان: «إنه بناء على طلب حكومة مصر اشتركت الولايات المتحدة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ مع المملكة المتحدة ومع البنك الدولى فى تقديم عرض لمساعدة مصر على إنشاء سدٌّ عال على نهر النيل عند أسوان، وإن هذا المشروع ذو جسامة بالغة، فإن الزمن المقدر لإتمامه يستغرق زمنا يتراوح بين ١٢ و١٦ سنة، وتقدر تكاليفه بنحو ١٣٠٠ مليون دولار منها أكثر من ٩٠٠ مليون دولار بالعملة المحلية (أى المصرية)، وإنه لا يمسّ حقوق مصر ومصالحها وحدها بل يمسّ كذلك مصالح وحقوق دول أخرى ومصالحها تشترك فى مياه النيل، وهى السودان وأثيوبيا وأوغنده، وكان العرض الذى قدم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ يقضى بأن تمنح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مصر معونة لتمويل المشروع فى مراحله الأولى التى ستقتصر آثارها على مصر وحدها. مع العلم بأن إتمام المشروع بجملته يحتاج

إلى حل معقول لمسألة الحقوق الخاصة بمياه النيل. وهناك اعتبار هام آخر يتعلق بإمكان تنفيذ المشروع ومن ثم بجدوى المعونة الأمريكية من الناحية العملية. وهو استعداد مصر وتوافر القدرة لديها على تخصيص مواردها الاقتصادية لهذا البرنامج الإنشائى الضخم، ولكن التطورات التى حدثت خلال الشهور السبعة التالية لتقديم العرض لم تكن ملائمة لنجاح المشروع، وعلى هذا قد انتهت الحكومة الأمريكية إلى أنه من غير العملى فى الظروف الحاضرة أن تشترك فى المشروع إذا لم يتم الاتفاق بين الدول المشتركة فى موارد مياه النيل، كما أن مقدرة مصر على تخصيص موارد كافية تضمن نجاح المشروع صارت أكثر افتقارًا إلى التوكيد مما كانت عليه عند تقديم العرض. وإن هذا القرار لا يدل أو ينم عن أى تغيير فى العلاقات الودّية التى تربط الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكى بمصر حكومة وشعبا. ولا تزال الولايات المتحدة تهتم اهتمامًا بالغًا بسعادة الشعب المصرى ورفاهيته واستثمار مياه النيل. وهى مستعدة للبحث فى الوقت الملائم بناء على طلب الدول المشتركة فى موارد مياه النيل فى التدابير التى قد تتخذ للانتفاع بموارد النيل على وجه أفضل لمصلحة شعوب المنطقة. ولا تزال الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة مصر فى جهدها لتحسين أحوال شعبها الاقتصادية فى هذه المسائل بوساطة فروعها الأمريكية المختصة فى نطاق الاعتمادات التى يعتمدها الكونجرس».

وفى اليوم التالى لصدور قرار الحكومة الأمريكية، رفضت بريطانيا أيضا تمويل المشروع اتباعًا لقرار أمريكا، ثم سحب البنك الدولى للإنشاء والتعمير عرضه السابق.

ويبدو من صيغة البيان وعباراته مبلغ الروح العدائية التى أملته، فهو يتضمن سحب قرار سابق للولايات المتحدة بتمويل مشروع السد العالى، ويرجعه إلى نقص مقدرة مصر على المضىّ فى تنفيذه، فإذا لوحظ أن التزام مصر هو فى حدود ٩٠٠ مليون دولار وأن الزمن الذى قدر لتنفيذ المشروع من ١٢ إلى ١٦ سنة، فكأن التزام مصر ينحصر فى تدبير مبلغ سنوى يتراوح بين ٥٦ و٧٥ مليون دولار، أى بين ٢٠ و٢٧ مليون جنيه مصرى فى السنة، وليس هذا المبلغ مما يتعذر على

مصر تخصيصه سنويا للمشروع. فإظهار الحكومة الأمريكية الشك فى مقدرة مصر على الوفاء بمثل هذا المبلغ، هو تجريح صريح لحالة مصر المالية وإعلان سافر عن عجزها عن النهوض بمشروعاتها الحيوية، وهو بمثابة طعنة موجهة ضدّ مصر فى وثيقة سياسية هامة قد تزلزل الثقة فيها وتسىء إلى سمعتها المالية والاقتصادية فى المجال الدولى، ولم تجر العادة أن تخاطب الدول بعضها بعضًا بمثل هذه اللهجة العدائية.

ثم إن فى البيان إغراءً للدول التى تنتفع بمياه النيل لكى تعارض فى إنشاء السد العالى، ودعوة صريحة لها إلى أن تتدخل فى المشروع لتملى ما تشاء أو ما يشاء الاستعمار من الشروط على مصر مقابل تنفيذه، وربما أدّى إلى وقف المشروع وتعطيله، فى حين أن الولايات المتحدة حين عرضت فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ تمويل المشروع لم تشترط هذه المشاركة فى خطوات المشروع، فكأنها تخلق لمصر عقبات سياسية عدا ما خلقته فى بيانها من العراقيل المالية.

فالبيان كما ترى محاربة صريحة لمصر فى اقتصادياتها وفى مركزها بين الدول.

وليست الأسباب التى ذكرتها أمريكا فى بيانها هى التى أملت عليها هذا القرار، بل هناك أسباب سياسية كانت وراء قرارها.

ذلك أن الولايات المتحدة قد غضبت من اتخاذ مصر لنفسها طريق الحياد وعدم الانحياز إلى المعسكر الغربى أو الشرقى، ومن إصرارها على اتباع السياسة الحيادية، والولايات المتحدة لا تريد من الدول أن تتبع سياسة الحياد. بل تريد أن تربطها بالأحلاف العسكرية التى تضمن لها السيطرة على تلك الدول.

وإن التطورات التى حدثت فى الشهور التالية لتقديم العرض الأمريكى لا يمكن اعتبارها غير ملائمة لنجاح المشروع كما جاء فى البيان، بل إن هذه التطورات هى سياسية أكثر منها اقتصادية. ولم تكن مما ترضى عنه الحكومة الأمريكية؛ لأن المبدأ البارز فى تلك التطورات أن مصر قد سارت فى تطبيق سياسة الحياد بخطوات جريئة، وازدادت إصرارًا على نبذ الأحلاف العسكرية، من أجل ذلك رأت الولايات المتحدة أن تسترد عرضها فى تمويل مشروع السدّ العالى عقابًا

لمصر على انتهاجها سياسة الحياد، وعلى رفضها الصلح مع إسرائيل، وعلى اعترافها بالصين الشعبية.

وثمت سبب جوهرى آخر لهذا القرار، وهو النفوذ الصهيونى فى أمريكا، فالصهيونيون قد سعوا جهدهم فى رجوع الولايات المتحدة عن معونة مصر، وكانت الانتخابات لرآسة الولايات المتحدة قد اقتربت، فأرادت الحكومة الأمريكية أن تستكثر من أصوات الناخبين بعمل يرضى اليهود الذين عرفوا بنفوذهم فى الانتخابات الأمريكية، فالقرار إذن هو مظاهرة أمريكية بريطانية صهيونية ضدّ سياسة الحياد وضدّ مصر، وسعى للضغط عليها اقتصاديًّا، وقد امتدّ تأثير الصهيونيين إلى بريطانيا أيضًا، فبدأت الحملة على مصر فى مجلس العموم منذ مايو سنة ١٩٥٦، إذ طلب بعض النواب المحافظين أن لا تساهم الحكومة الإنجليزية فى تمويل السدّ العالى، فاستجابت الحكومة البريطانية آخر الأمر لصيحاتهم ولقرار الحكومة الأمريكية.

وقد ردّ الرئيس جمال عبد الناصر على بيان أمريكا فى خطبة له يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٦ فى حفلة افتتاح خط أنابيب البترول ومعمل تكرير البترول بمسطرد، إذ قال: «إن مصر تعتمد على عزيمتها وقوّتها ومواردها وأبنائها فى تحقيق استقلالها الاقتصادى. كما حققت استقلالها السياسى والعسكرى، وقد زاد الدخل القومى لمصر بنسبة ١٦٪ فى السنوات الأربع الماضية، ومصر تمضى فى سياستها التقدمية نحو تحقيق كفاية ذاتية حقيقية. وكل عمل تعمله فى هذا السبيل لابدّ أن يكون عمل العزّة والكرامة. لا عمل الذل والاستجداء. فإذا قامت فى واشنطون ضجّة تحاول – وقد تجردت من الحياء – أن تلقى ظلًّا من الشك على اقتصادنا القومى قلنا لهم: «لن تستطيعوا أن تتحكموا فى مصر أو تستبدّوا بها. فنحن نعرف طريقنا. طريق الحرية والشرف. إننا لن نمكن أى مستعمر منا ولن يسيطر علينا مستبدّ لا سياسيًّا ولا عسكريًّا ولا اقتصاديًّا».

* * *

الفصل الثانى عشر

دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦
وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا لجمهورية مصر

وضعت حكومة الثورة دستورًا جديدا أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ فى مؤتمر شعبى كبير اجتمع فى ميدان الجمهورية (عابدين سابقا).

و١٦ يناير سنة ١٩٥٦ هو نهاية فترة الانتقال التى حددت بثلاث سنوات بدأت فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣.

ودستور سنة ١٩٥٦ ليس مقتبسًا من دستور سنة ١٩٢٣، ولا من المشروع الذى وضعته لجنة الدستور.

وله ديباجة بليغة (مقدمة) دلّت على تجديد فى وضع الدستور، وتوضيح لأهداف الثورة، فدستور سنة ١٩٢٣ كان منحة من الملك، أما دستور سنة ١٩٥٦ فهو تعبير عن إرادة الشعب، وتعريف بالخطوط الرئيسية للدستور، وتسجيل لأهداف الوطن العليا، تقول الديباجة:

«نحن الشعب المصرى – الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة، بعد معركة متصلة ضدّ السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل.

«نحن الشعب المصرى – الذى تولى أمره بنفسه، وأمسك زمام شأنه بيده، غداة النصر العظيم الذى حققه بثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وتوّج به كفاحه على مدى التاريخ.

«نحن الشعب المصرى – الذى استلهم العظة من ماضيه، واستمدّ العزم من

حاضره، فرسم معالم الطريق إلى مستقبل، متحرر من الخوف، متحرر من الحاجة، متحرر من الذل، يبنى فيه بعمله الإيجابى، وبكل طاقته وإمكانياته، مجتمعًا تسوده الرفاهية ويتم له فى ظلاله: القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة جيش وطنى قوى، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

«نحن الشعب المصرى – الذى يؤمن بأن: لكل فرد حقًّا فى يومه، ولكل فرد حقا فى غده، ولكل فرد حقا فى عقيدته، ولكل فرد حقا فى فكرته، حقوقا لا سلطان عليها أبدًا لغير العقل والضمير.

«نحن الشعب المصرى – الذى يقدّس الكرامة والعدالة والمساواة باعتبارها جذورًا أصيلة للحرية والسلام.

«نحن الشعب المصرى – الذى يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير، ويقدّر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك، لعزّه الأمة العربية ومجدها.

«نحن الشعب المصرى – الذى يعرف مكانه على ملتقى القارات والبحار من هذا العالم، ويقدّر تبعات رسالته التاريخية فى بناء الحضارة، ويؤمن بالإنسانية كلها، ويوقن أن الرخاء لا يتجزأ، وأن السلام لا يتجزأ.

«نحن الشعب المصرى – بحق هذا كله.. ومن أجل هذا كله.. نرسى هذه القواعد والأسس دستوراً. ينظم جهادنا ويصونه، ونعلن اليوم هذا الدستور، تنبثق أحكامه من صميم كفاحنا، ومن خلاصة تجاربنا، ومن المعانى المقدّسة التى هتفت بها جموعنا، ومن القيم الخالدة التى سقط دفاعًا عنها شهداؤنا، ومن أحلام المعارك التى خاضها آباؤنا وأجدادنا جيلاً بعد جيل.. من حلاوة النصر، ومن مرارة الهزيمة.

«نحن الشعب المصرى – وبعون الله وتوفيقه وهداه، نملى هذا الدستور ونقرّره ونعلنه، بمشيئتنا وإرادتنا وعزمنا الأكيد ونكفل له القوّة والمهابة والاحترام».

والدستور من ١٩٦ مادة وتتلخص قواعده فيما يلى:

أولا: قرر فى أولى مواده أن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وهى جمهورية ديمقراطية، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية (مادة ١).

فوضع بهذه القاعدة أساس القومية العربية، وهو أوّل دستور مصرى يقرر أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية.

ثانيًا: قرر الدستور فى هذه المادة النظام الجمهورى، واختار النظام الجمهورى الرياسى الذى يكون فيه رئيس الدولة فى الوقت ذاته رئيس الوزارة، فاقتبس نظام الجمهورية الرياسية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع توسع فى اختصاصات الرئيس، وآثر هذا النظام على الجمهورية البرلمانية التى توزع فيها السلطة بين رئيس الدولة ورئيس الوزارة، وفى مقابل انحصار السلطة فى شخص رئيس الجمهورية جعل اختياره بواسطة الشعب فى استفتاء عام يشترك فيه الناخبون جميعًا، ويشترط فى رئيس الجمهورية أن يكون مصريًا من أبوين وجدّين مصريين، ولا تقل سنّه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية. وألّا يكون منتميًا إلى الأسرة التى كانت تتولى الملك فى مصر، ويرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية. ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه.

ثالثًا: يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، ويجتمع مع الوزراء فى هيئة مجلس وزراء لتبادل الرأى فى الشئون العامة للحكومة وتصريف شئونها، أى أنه يرأس مجلس الوزراء.

رابعًا: للحقوق الاجتماعية والاقتصادية مكان الصدارة فى الدستور بالنسبة للحقوق السياسية والشخصية، فقد جعل التضامن الاجتماعى أساسًا للمجتمع المصرى، وجعل الأسرة أساسًا للمجتمع وقوامها، الدين والأخلاق والوطنية. ونصّ على أن الدولة تكفل الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين. وأن الاقتصاد القومى ينظم وفقًا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، ونصّ على أن النشاط الاقتصادى

الخاص حرّ على أن لا يضرّ بمصلحة المجتمع أو يخلّ بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم، ويستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب. ويكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية لرخاء الشعب، ونصّ على أن الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلّا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل، ونصّ على أن القانون يعين الحدّ الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الإقطاع. ولا يجوز لغير المصريين تملك الأراضى الزراعية، وينظم القانون العلاقة بين ملاك العقارات ومستأجريها، وتشجع الدولة الادخار والتعاون، وتعمل على أن تيسر للمواطنين جميعًا مستوى لائقًا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية، وتكفل الدولة دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة، وتيسر للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة، وتحمى النشء من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبى والجسمانى والروحى، ونصّ على أن للمصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى المرض أو العجز عن العمل. وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعية والمعونة الاجتماعية والصحة العامة. وجعل الدستور العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة، وللمصريين حق العمل. وتعنى الدولة بتوفيره، وينظم القانون العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.

خامسًا: قرر الحريات الشخصية والسياسية.

سادسًا: الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم، ومن هنا أوجب قانون الانتخاب (قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية) على كل ناخب مقيد اسمه بجداول الانتخاب أن يدلى بصوته سواء فى الانتخاب أو فى الاستفتاء، ومن يتخلف لغير عذر عن الإدلاء بصوته يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش.

وخوّل قانون الانتخاب للمرأة الاشتراك فى عضوية مجلس الأمة، فاكتسبت

المرأة لأول مرة فى مصر حق الانتخاب، وحق عضوية مجلس الأمة.

سابعًا: جعل السلطة التشريعية فى يد مجلس واحد هو مجلس الأمة، وجعل لرئيس الجمهورية سلطة حلّ هذا المجلس، وحدد سنّ النائب بثلاثين سنة ميلادية على الأقل. ومدة المجلس خمس سنوات. ولا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين فى مجلس إدارة شركة فى أثناء مدة عضويته.

ثامنًا: ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطنى ويتولى رئيس الجمهورية رياسته ويختص هذا المجلس بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، والقوّات المسلحة فى الجمهورية المصرية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، والدولة وحدها هى التى تنشئ القوّات المسلحة وتنظم تدريب الشباب تدريبًا عسكريًا كما تنظم الحرس الوطنى وتنظم التعبئة العامة.

تاسعًا: القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة، وتصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة، والقضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون ترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصاتها.

عاشرًا: يؤلف المواطنون «اتحادًا قوميًا» للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءًا سليمًا من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

حادى عشر: ونصّ الدستور على إجراء الاستفتاء عليه ولرياسة الجمهورية يوم السبت ٢٣ من شهر يونيه سنة ١٩٥٦ وأن يعمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء.

قانون الانتخاب وقانون مجلس الأمة

وفى ٣ مارس سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية (أو قانون الانتخاب)، ومن أهم ما استحدثه من الأحكام أنه خفض سن الناخب إلى ثمانى عشرة سنة ميلادية، لكى يتاح للشباب دور إيجابى فى الاشتراك فى شئون البلاد العامة، وقد كانت فى القانون القديم ٢١ سنة لانتخاب النواب و٢٥ سنة لانتخاب الشيوخ، واعترف للمرأة بحق الانتخاب إذ تقضى المادة الأولى من هذا القانون بأن على كل مصرى وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية، ونصّ على تخويل أفراد القوّات المسلحة حق الانتخاب، وكذلك المصريين المقيمين فى الخارج المقيدين بالقنصليات المصرية والمصريين الذين يعملون على السفن المصرية، وكانوا جميعًا محرومين فى قانون الانتخاب القديم من هذا الحق.

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بعضوية مجلس الأمه ويقضى بأن يؤلف المجلس من ٣٥٠ عضوًا يختارون بطريق الانتخاب السرى العام وتقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية عددها ٣٥٠ دائرة. وبذلك حدد القانون سلفًا عدد الدوائر فلا يزيد العدد تبعًا لزيادة السكان كما كان النظام القديم الذى كان يجيز للسلطة التنفيذية تغيير الدوائر تبعًا لزيادة عدد السكان. فالقانون الجديد أخذ بقاعدة تثبيت الدوائر الانتخابية.

وحدد سنّ العضو بثلاثين سنة على الأقل، ونصّ على أن محكمة النقض تقوم بالتحقيق فى صحة عضوية أعضاء المجلس، وتقتصر مهمتها على مجرد التحقيق، أما الفصل فى هذا الموضوع فهو من اختصاص مجلس الأمة ذاته طبقًا لنصّ الدستور. ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وتولى الوظائف العامة بأنواعها. ولا يجوز لأى عضو أن يعين فى مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء مدة عضويته إلّا إذا كان أحد المؤسسين لها أو كان مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازى ١٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة. وحظر القانون ترسيح رجال القضاء والنيابة وضباط البوليس

والقوّات المسلحة لعضوية مجلس الأمة قبل قبول استقالتهم، وحدد تأمين الترشيح بخمسين جنيها بعد أن كان حسب النظام القديم ١٥٠ جنيها.

وعهد بالترشيح لمجلس الأمة إلى الاتحاد القومى بحيث يتولى فحص طلبات الترشيح خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إقفال باب الترشيح، ويعدّ الاتحاد القومى كشفًا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض له عليهم فى كل دائرة انتخابية، ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا.

وحدد القانون المكافأة الشهرية التى يتقضاها عضو المجلس بمبلغ ٧٥ جنيها.

الاستفتاء على الدستور
وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية
٢٣ يونيه سنة ١٩٥٦

حدد الدستور يوم السبت ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٦ موعدًا لاستفتاء الشعب على الدستور وعلى رآسة الجمهورية.

وقد جرت عملية الاستفتاء العام فى الموعد المحدد، واشترك فيها الناخبون المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخاب فى سائر أنحاء الجمهورية.

وقد أسفر الاستفتاء على الدستور وعلى انتخاب رئيس الجمهورية معًا عن شبه إجماع من الشعب على الدستور وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية.

فقد كان عدد الناخبين المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخاب ٥,٦٩٧,٤٦٧ ناخبًا حضر منهم ٥,٥٠٨,٣١٤ ناخبًا اشتركوا فى الاستفتائين.

وبلغ عدد الموافقين على الدستور ٥,٤٨٨,٢٢٥ ناخبًا، وعدد غير الموافقين عليه ١٠,٠٤٦، فتكون نسبة الموافقين إلى غير الموافقين ٩٧,٦ فى المائة.

وبلغ عدد الموافقين على انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهوريه

٥,٤٩٤,٥٥٥ ناخبًا، وغير الموافقين ٥,٢٦٧، فتكون نسبة المنتخبين له إلى غير الموافقين على انتخابه ٩٩,٩ فى المائة، ويكون الدستور قد وافق عليه الشعب فى الاستفتاء العام وانتخاب الشعب لجمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية قد تم بما يشبه الإجماع.

وقد كان انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية فى الاستفتاء العام طبيعيا ومنتظرًا، لأن الاستفتاء العام حدث بعد تمام جلاء الاحتلال عن أرض الوطن، إذ تم الجلاء فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦، فكان طبيعيا أن ينتخب الشعب جمال عبد الناصر بعد الجلاء رئيسًا للجمهورية، فهو بطل الجلاء، وهو روح الحركة وزعيمها، وهو الملهم والموجه لها إلى السير فى طريق التوفيق والسداد، فلا غرو أن كان انتخابه للرآسة شبه إجماعى. وتلك أوّل مرة فى تاريخ مصر استفتى فيها الشعب على الدستور، وأوّل مرة انتخب الشعب فى استفتاء عام رئيسًا لجمهورية مصر، وأوّل مرة اشتركت فيها المرأة فى الاستفتاء والانتخاب.

شخصية جمال عبد الناصر

كان انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا لجمهورية مصر اختيارًا موفقا، فإن شخصيته، والأدوار التى قام بها فى الثورة، وبعد الثورة، تؤهله بداهة لهذا المنصب.

اقترن اسم جمال عبد الناصر، بأعظم ثورة قامت فى تاريخ مصر الحديث — ثورة ٢٣ يوليه — فهو قائدها وملهمها، وهو راسم خطوطها والسائر بها فى طريق النجاح، لم يبدأ تاريخه منذ نشوب الثورة وانتصارها، بل بدأ قبل ذلك بسنوات.

ولد جمال عبد الناصر بالإسكندرية فى ١٥ يناير سنة ١٩١٨، وأسرته مصرية صميمة من قرية (بنى مر) من قرى مركز أسيوط، ووالده عبد الناصر حسين كان معاونًا بمصلحة البريد، وقد تنقل جمال مع والده فى مختلف المدن التى كانت مقرًّا لوظيفته بمصلحة البريد.

كانت نشأته إذن من طبقة متوسطة، فكان فى حياته الخاصة والعامة أقرب إلى

الاعتدال بين الطبقات، لم ينحرف إلى تغليب الطبقات الفقيرة على الطبقات المتوسطة، وذات الثراء، ولم ينزع إلى الحقد على الطبقات، تلك النزعة التى تساور أحيانًا القادة المنحدرين من طبقات فقيرة – ولو أن الفقر ليس فى ذاته عيبًا – بل كان بحكم نشوئه من طبقة متوسطة أميل إلى العدل الاجتماعى بين الطبقات المتوسطة والفقيرة، وذات الثراء، فضلاً عما فطر عليه من الاعتدال فى التفكير.

تلقى تعليمه الابتدائى فى المدارس التى كان والده ينتقل إلى مقرها بحكم وظيفته.

وتلقى تعليمه الثانوى بمدرسة حلوان الثانوية، ثم بمدرسة رأس التين ثم بمدرسة النهضة المصرية بالقاهرة، وحصل منها على شهادة الثقافة سنة ١٩٣٤، والثانوية سنة ١٩٣٦.

وأراد أن يلتحق بالكلية الحربية، لميله النفسانى إليها، ولكنه سقط أوّل مرة فى «كشف الهيئة»، فالتحق وقتًا ما بكلية الحقوق عدّة شهور، ونفسه تهفو إلى الكلية الحربية، حتى طلبت دفعة جديدة، فتقدم إليها، ونجح هذه المرة فى «كشف الهيئة»، وكان ذلك فى مارس سنة ١٩٣٧، وتخرج منها فى يوليه سنة ١٩٣٨ برتبة ملازم ثان.

وتنقل فى المراتب العسكرية، ثم انتدب سنة ١٩٤٣ للتدريس بالكلية الحربية، وكان فى كل المهام التى تولاها موضع احترام زملائه ورؤسائه.

وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ التحق بكلية أركان الحرب برتبة يوزباشى، وتخرج منها سنة ١٩٤٨، وانتدب للتدريس بها سنة ١٩٥١.

وقد ساهم فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وأبلى فيها بلاءً حسنا، واتسعت فيها مداركه وآفاقه، وتطلعت نفسه إلى الثورة على الأوضاع الفاسدة.

لم يكن طيلة دراسته فى المدارس الثانوية أو الحربية طالبًا عاديًا، بل كان طالبًا ممتازًا، وظهرت فيه الروح الوطنية وهو بعد طالب فى القسم الثانوى.

فحين كان طالبًا بمدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية، اشترك سنة ١٩٣٠ فى مظاهرة وطنية ضدّ الاستعمار والاستبداد.

وحين كان طالبا بمدرسة النهضة المصرية بالقاهرة، خرج فى مظاهرة وطنية أخرى سنة ١٩٣٥ قامت احتجاجًا على تصريح «هور» وزير خارجية بريطانيا[1]، وجرح فى هذه المظاهرة.

فالروح الوطنية قد لازمته فى سن مبكرة، وألهمته التعلق بالمسائل العامة، والمساهمة فيها، وفى أثناء تلقيه الدراسة بالكلية الحربية؛ وفى كلية أركان الحرب، زادت فيه هذه الروح الوطنية ثباتًا ورسوخًا، وكان له بها زملاء وأصدقاء تشربوا مثله الروح الوطنية، وشاركوه فى التمهيد للثورة، وفى الثورة ذاتها، وكان له بينهم منزلة الرآسة الروحية، فاعترفوا له جميعًا بالزعامة عليهم. ولما تألفت منهم الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار كان هو رئيسهم، وأجرى الانتخاب لرآستها فى يناير سنة ١٩٥٠، فانتخب رئيسًا لها بالإجماع، وأعيد انتخابه للرآسة فى يناير سنة ١٩٥١، ثم فى يناير سنة ١٩٥٢، وهذه الهيئة هى قوام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢.

وبعد انتصار الثورة ونجاحها قدم استقالته من رآسة هذه الهيئة. فرفضت الاستقالة، بالإجماع أيضًا، وأعيد انتخابه رئيسًا لها (ص ٤٤)، واقترن تاريخه بتاريخ الثورة كما تقدم بيانه فى فصول الكتاب السابقة وفى الفصول الآتية.

فالروح الوطنية لها الفضل الكبير فى تكوين شخصية جمال عبد الناصر، واجتمع إليها إيمانه بالقومية العربية، ولقد تفتحت فى نفسه فكرتها منذ أن كان طالبًا بالمدارس الثانوية، ودلت على ذلك ذكرياته فى كتاب (فلسفة الثورة) كما سيجىء بيانه فى الفصل السادس عشر.

فالوطنية، والقومية العربية، هما أساس شخصية جمال عبد الناصر.

وإلى جانب الوطنية، والقومية العربية، اجتمعت له الأخلاق والمؤهلات الكفيلة باضطلاعه بأعباء الجهاد والرآسة، فمن أبرز مزاياه: الصدق والإخلاص، وقوة

---

(١) انظر الحديث عن «هور» وتصريحاته ومظاهرات سنة ١٩٣٥ فى الجزء الثانى من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص ٢٠٠. طبعة سابقة.

الوطنية، والشجاعة ورباطة الجأش، والصراحة، والوفاء، والاتزان والاعتدال، والصبر والأناة، والاستقامة والنزاهة، والذكاء والألمعية، والميل إلى التعمق ورسم الخطط المدروسة، وقوّة الإرادة فى تنفيذها، وفوق كل ذلك اكتمال إيمانه بالله.

ومن علامات التوفيق فى رآسة الجمهورية، أن انتخابه لها جاء عقب جلاء المحتلين عن البلاد، فبعد أن كان الاحتلال فى مصر هو مصدر ولاية الأمر ورآسة الدولة، جاء انتخاب جمال عبد الناصر بإرادة الشعب، وبعد جلاء الاحتلال.

وزارة جديدة
بعد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية

قدم الوزراء استقالتهم عقب ظهور نتائج الانتخابات فى الاستفتاء العام.

وفى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٦ ألفت وزارة جديدة للجمهورية دخل فيها سيد مرعى وزير دولة لشئون الإصلاح الزراعى، ومصطفى خليل وزيرًا للمواصلات، وعزيز صدقى وزيرًا للصناعة، واشترك فى الوزارة الجديدة جميع الوزراء فى الوزارة السابقة، عدا جمال سالم وحسن إبراهيم وأنور السادات وخيرت سعيد. وعين عبد اللطيف البغدادى وزير الشئون البلدية والقروية وزير دولة لشئون التخطيط.

وكان خروج جمال سالم ليتولى تنظيم الإدارة الحكومية واختصار إجراءات الروتين. وحسن إبراهيم ليشترك فى المشروعات الإنتاجية. وأنور السادات ليتفرغ لشئون المؤتمر الإسلامى.

وقد أنشئت فى الوزارة الجديدة ثلاث وزارات جديدة وهى: وزارة التخطيط، ووزارة الصناعة، ووزارة الإصلاح الزراعى.

* * *

الفصل الثالث عشر

تأميم قناة السويس[1]

٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦

فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦، شهدت البلاد حادثًا هاما ضخما يحتل مكانة ممتازة فى تاريخ مصر القومى.

فى هذا اليوم التاريخى المجيد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الذى قضى بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وانتقال جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات إلى الدولة، وحلّ جميع الهيئات واللجان القائمة وقتئذ (سنة ١٩٥٦) على إدارتها، وتعويض المساهمين وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون (وهو يوم صدوره) فى بورصة الأوراق المالية بباريس، وأن يتم دفع هذا التعويض بعد تمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة (مادة ١ من قرار التأميم)، وأن يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية (مادة ٢)، وأن تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج، ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال أو صرف أى مبلغ أو أداء أية

---

(١) إن التأميم هو عن شركة قناة السويس، ولأهمية التأميم ولأنه وقع على القناة ذاتها جعلنا العنوان (تأميم قناة السويس).

مطالبات أو مستحقات عليها إلّا بقرار من الهيئة سالفة الذكر (مادة ٣)، وأن تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين (وقت التأميم)، وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلّا بإذن من الهيئة المذكورة (مادة ٤).

ونصّ قرار التأميم على أن كل مخالفة لأحكام المادة ٣ يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة، وكل مخالفة لأحكام المادة ٤ يعاقب مرتكبها بالسجن فضلًا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة والمعاش أو التعويض.

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر هذا القرار التاريخى فى خطبته التى ألقاها بالإسكندرية يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ لمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة، وهو قرار يسجل بالفخر والاعتزاز.

وفى المذكرة الإيضاحية لقرار التأميم بيان الأسانيد القوية التى استندت إليها الحكومة فى مشروعية التأميم وضرورته؛ وقد بدأتها بقولها: «بالدماء المصرية شُقت قناة السويس لتخدم الملاحة البحرية»، وقالت: إنه من عام ١٨٥٩[٢] حتى عام ١٨٦٤ مضت خمس سنوات سخّر فيها المصريون دون أجر أو شكر لحفر القناة، وأن ستين ألفًا من المصريين كانوا يخصصون شهريًّا لهذه الخدمة فى وقت لم يتجاوز فيه تعداد جميع المصريين أربعة ملايين؛ ولقد مات من هؤلاء العمال تحت الانهيارات الرملية ما يزيد على المائة ألف دون دفع أى تعويض عنهم أو جزاء، كما قامت الجهود المصرية فى كل من ترسانة القاهرة وترسانة الإسكندرية بإعداد المشروعات اللازمة لإكمال حفر القناة، ووضعت جميع وسائل النقل البرى والنهرى فى خدمة الشركة بالمجان، ومنحتها الحكومة جميع الأراضى والمناجم اللازمة، ولم

(٢) البدء فى حفر القناة.

تكتف الحكومة المصرية بذلك، بل ساهمت مساهمة جبارة فى تمويل عمليات حفر القناة، فقد بدأت الشركة برأس مال لا يتجاوز نصف مليون من الجنيهات، بينما تكلف إنشاء القناة ما يزيد على الستة عشر مليون جنيه. وتحملت مصر بهذا الفرق جميعه، ودفعت للشركة تحت ستار تعويضات جائرة مبلغ ثلاثة ملايين وثلث مليون من الجنيهات، وبهذه الجهود المصرية أمكن لمشروع قناة السويس أن يشق طريقه إلى النور وأن ينجح هذا المرفق فى أداء دوره فى خدمة الملاحة البحرية، ولو اقتصر الأمر على الجهود الأجنبية وحدها لفشل المشروع، كما فشل مثيل له من بعد، ترتب عليه الحكم بالسجن على صاحب المشروع وهو فرديناند دلسبس نفسه، وأن شركة قناة السويس هى شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية، لا فرق فى ذلك بينها وبين أية شركة مصرية أخرى، وأسهبت المذكرة فى الأسانيد القانونية الدالة على ذلك، وخلصت إلى أن من المعترف به أن المرافق العامة إنما تدار مباشرة من الدولة أو بالواسطة بطريق الامتياز، وأن من حق الدولة دائمًا أن تسترد هذا الامتياز باعتباره منحة منها، ثم قالت إن شركة قناة السويس كانت مفتاح الاحتلال وأنها احتمت بالاستعمار وتناست وضعها، وكانت تصرفاتها ومراسلاتها مع الحكومة المصرية مجانبة لما يجب أن يكون عليه الأمر مع مانح الالتزام وصاحب حق الإشراف عليه، كما غفلت الشركة عن الوفاء بكثير من الالتزامات الواجبة عليها، كتحويل بحيرة التمساح إلى ميناء داخلى صالح لاستقبال أكبر السفن حمولة، واستكمال إعداد القناة نفسها من بورسعيد إلى السويس بحيث تكون دائمًا صالحة لمرور أكبر السفن حمولة؛ وإهمال الشركة إعداد ميناء بورسعيد لمسايرة احتياجات التجارة العابرة، وإهمالها القيام بمشروعات التوسيع اللازمة لحسن إدارة المرفق للغرض الذى أقيم من أجله، فضلًا عما سبق أن تحققته الحكومة من إهمال الشركات القائمة على استغلال المرافق العامة والتهاون فى رعاية المرفق كلما قربت مدته على الانتهاء، الأمر الذى يقتضى تدخلها فى الوقت المناسب حتى لا تفاجأ باستلام المرفق فى حالة لا تسمح لها بإدارته على المستوى الواجب أن يكون عليه، فكان واجبًا العمل على تأميم شركة قناة السويس واسترداد المرفق القومى الهام من يدها لإدارته إدارة مباشرة، ولم

يكن الأمر يعدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطوات الحاسمة نحو التحرير الاقتصادى.

* * *

ومصر بإصدارها قرار التأميم قد استعملت حقها المعترف به قانونًا ودوليًا، ولقد سبقها فى مضمار التأميم كثير من الدول الأجنبية، وعلى الأخص فرنسا وبريطانيا، فقررت كل منهما تأميم بعض الشركات التى تقوم على إدارة مرافق عامة قد لا تبلغ من الأهمية الدرجة التى يبلغها مرفق المرور بقناه السويس.

وتأميم شركة قناة السويس عمل قومى عظيم، يرجع الفضل فيه إلى الرئيس جمال عبد الناصر، والقرار ممارسة لحق السيادة والاستقلال فى مرفق كانت إدارته فى يد شركة تمثل الاستعمار الأجنبى، وهى وإن كانت من الوجهة القانونية النظرية شركة مساهمة مصرية إلّا أنها كانت بالفعل شركة أجنبية تساند الاستعمار وتسايره، كانت دولة داخل الدولة، كانت إدارتها المركزية فى باريس وكان لها مجلس إدارة مؤلف من اثنين وثلاثين عضوًا، منهم ١٦ فرنسيا و٩ من الإنجليز و٥ من المصريين، وهولندى واحد، وأمريكى واحد، يجتمعون فى فترات متباعدة فى باريس، وكان لها عدا مجلس الإدارة لجنة إدارية مؤلفة من ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة، ليس بينهم مصرى واحد، وكان لها مدير عام ومديرون مساعدون كلهم أجانب يقومون بوظائفهم فى باريس، وكانت حصيلة إيرادها فى سنة ١٩٥٥ نحو ٣٢ مليون جنيه، وصافى أرباحها بعد مصروفاتها الباهظة نحو ١٦ مليون جنيه.

فالشركة كانت أجنبية بالفعل وإن كانت مصرية بالاسم، وكانت الدول الاستعمارية تعتبر القناة مرفقًا دوليًا لا تجرؤ حكومة مصرية أن تغير فى وضعه إلّا بعد الرجوع إلى تلك الدول والتماس موافقتها على هذا التغيير، ولكن إقدام الرئيس جمال عبد الناصر وإيمانه بحقوق مصر جعلاه يواجه الاستعمار بقرار التأميم الحاسم، فجاء القرار ضربة موجهة إلى هذا الاستعمار واستردادًا للقناة ولحقوق مصر وسيادتها فى هذا المرفق الهام.

ومع أن قرار التأميم جاء عقب إعلان كلتا الحكومتين الأمريكية والبريطانية سحب عرضهما السابق بالمساهمة فى تمويل السد العالى وتهجمهما السافر على اقتصاديات مصر، فلم يكن هذا القرار مجرد ردّ على موقف هاتين الكومتين فحسب، بل هو تصميم سابق اقتضته مصالح البلاد العليا، وهو الخطوة الطبيعية التالية للجلاء، لتكون تدعيمًا له وتثبيتًا للاستقلال، واستخلاصًا لإدارة هذا المرفق الحيوى من الأيدى الأجنبية الضالعة مع الاستعمار.

كانت القناة فى مراحلها الماضية السابقة على الثورة شؤمًا على مصر، فشروط عقد امتيازها شروط مهينة قاسية[٣]، وفتحها كان نذيرًا باحتلال بريطانيا مصر، وفى سنة ١٨٨٢ كانت أداة للاحتلال، وظلت أداة وقاعدة له طيلة السنين الماضية، وكانت بريطانيا فى جميع مفاوضاتها لعقد المعاهدة بينها وبين مصر لا تكتم مزاعمها فى اتخاذها القناة على الدوام معقلًا لها وتحرص على استدامة احتلالها إياها بدعوى ما كانت تسميه سلامة «مواصلاتها الإمبراطورية».

فجاء قرار التأميم إبطالًا لهذه المزاعم واستردادًا حقيقيًا للقناة وعودتها إلى حظيرة الوطن لا ينازعها فيها منازع.

الإدارة المصرية للقناة

وفى نفس اليوم الذى صدر فيه قرار التأميم أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارًا بتأليف هيئة الإدارة المصرية للقناة مؤلفة من صميم المصريين برآسة المهندس القائمقام محمود يونس.

وقد تولت هذه الهيئة عملها فى دقة وإحكام، واستمرت الملاحة فى القناة منتظمة فى عهد الإدارة المصرية.

---

(٣) يراجع فى تفصيل ذلك كتابنا عصر إسماعيل ج ١ وج ٢ (تحكيم نابليون الثالث، وبيع أسهم مصر فى شركة القناة).

قناة السويس
وتواريخها الهامة

٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤
منح سعيد باشا امتياز القناة
إلى فردينان دلسبس

٥ يناير سنة ١٨٥٦
شروط الامتياز

٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩
ابتداء العمل فى حفر القناة

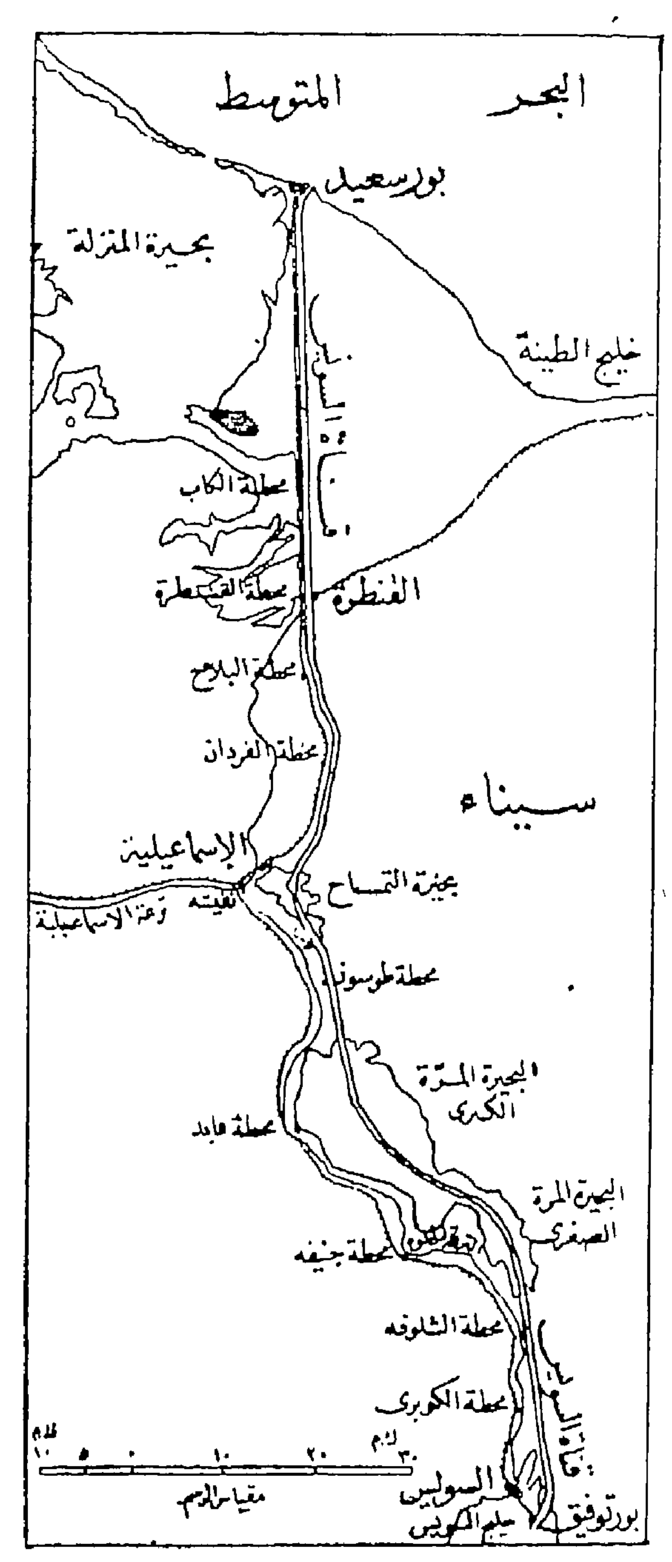
٦ يوليه سنة ١٨٦٤
حكم الإمبراطور نابليون
الثالث

١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩
افتتاح القناة للملاحة

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥
بيع أسهم مصر فى القناة
إلى بريطانيا

٧ أبريل سنة ١٩١٠
رفض الجمعية العمومية
المصرية تجديد الامتياز

٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦
عودة القناة إلى مصر
بقرار التأميم الذى أصدره
الرئيس جمال عبد الناصر



خريطة قناة السويس وتواريخها الهامة

كان إصدار قرار التأميم محوطًا بالسرّية والكتمان، ولم يعلم به الملأ إلاّ من خطبة الرئيس جمال عبد الناصر مساء ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦، وبلغ الكتمان غايته، لدرجة أن الوزراء لم يعلموا به إلاّ قبل إلقاء الخطبة بساعة، وفى ذلك يقول المهندس أحمد الشرباصى وزير الأشغال: «إن تأميم قناة السويس من عمل الرئيس جمال عبد الناصر وحده، ولذلك كان مفاجأة لنا جميعًا، لم يكن أحد يعلم به حتى الوزراء أنفسهم إلا عند ما دعوا إلى اجتماع غير عادى فى منزل السيد الرئيس بالاسكندرية قبل إلقاء خطابه بساعة، فيما عدا الوزراء الذين يدخل مشروع التأميم فى صميم أعمال وزاراتهم، وإن هذه حقيقة يجب أن يعرفها المصريون، وقد عرض الرئيس فى هذا الاجتماع موضوع التأميم، فكانت مفاجأة لنا، ثم سرد الرئيس الترتيبات التى وضعت والخطوات التى ستنفذ فى ساعة إعلان التأميم، فوافق الجميع[٤]».

صدى قرار التأميم

قوبل قرار تأميم القناة من المواطنين بالغبطة والحماسة والابتهاج، فقد جاء نصرًا قوميا مبينا، واستردادًا لحقوق مصر فى السيادة وإعلاء لشأنها بين الأمم المكافحة فى سبيل حريتها واستقلالها، وكان له صداه فى العالم العربى، إذ كان مثلاً يحتذى فى مناهضة الاستعمار والذود عن حقوق المواطنين.

أما الدول الاستعمارية فقد فوجئت بهذا القرار، ولم تكن نتوقع أن تقدم أية حكومة فى مصر على هذا العمل، ولم يكن ممكنًا فى العهد الماضى أن تقدم عليه حكومة ما، ولو فكرت فيه مجرد تفكير لكان ذلك سببًا فى سقوطها.

وخشيت الدول الاستعمارية أيضا أن يكون لقرار التأميم صداه فى الشعوب العربية التى تخضع للاحتكارات الاستعمارية، وأن هذه الشعوب ستتخذ مصر قدوة لها فى مقاومة هذه الاحتكارات والتحرر منها.

(٤) جريدة الشعب عدد ١٩٥٦/٨/٣.

فأرادت تلك الدول أن تضرب مصر ضربة يكون لها صداها فى الدول العربية الأخرى.

وكان يتولى رئاسة الوزارة فى بريطانيا وقتئذ أنطونى إيدن Anuthony Eden[٥]، ووزارة خارجيتها سلوين لويد Selwyn Lloyd وفى فرنسا كان جى موليه Guy Mollet رئيس الوزارة، ووزير خارجيتها كرستيان بينو Christian Pineau.

ففى ٢٧ يوليه (أى اليوم التالى لقرار التأميم) أعلنت بريطانيا وفرنسا أنهما ترفضان الاعتراف بتأميم القناة، وأنها ستتخذان جميع التدابير اللازمة لسلامة رعاياهما واحترام مصالحهما.

واحتجت الحكومتان على قرار التأميم، وجاء فى احتجاج الحكومة البريطانية ما يلى: «أصدرت الحكومة المصرية قانونًا يهدف إلى تأميم شركة قناة السويس ابتداء من ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦، وإن حكومة حضرة صاحبة الجلالة تحتج على هذا العمل التعسفى الذى يمثل انتهاكًا خطيرًا لحرية الملاحة فى مجرى مائى ذى أهمية دولية حيوية، وهى تحتفظ بجميع حقوقها وحقوق رعايا المملكة المتحدة كما أقرتها الاتفاقيات القائمة، وإن مسئولية نتائج هذا العمل تقع بكاملها على كاهل الحكومة المصرية».

ورفضت الحكومة المصرية مذكرة الاحتجاج البريطانية التى أرسلت إليها بواسطة السفارة الإنجليزية فى القاهرة، وردّتها إلى السفارة.

وقال إيدن فى مجلس العموم: «إن الحكومة البريطانية لا تقبل أية ترتيبات بشأن مستقبل هذا الطريق المائى الدولى العظيم ترى إلى تركه فى الأيدى الطليقة لدولة واحدة تستطيع أن تستغله لأغراض السياسة القومية كما دلت على ذلك الأحداث الأخيرة».

ومعنى هذا القول أن الاستعمار كان مبيتًا النية على عدم استلام مصر للقناة حتى

(٥) استقال ونسون تشرشل من رآسة الوزارة فى أبريل سنة ١٩٥٥ وخلفه أنطونى إيدن.

بعد انتهاء امتياز الشركة، فليس العدوان على مصر راجعًا إلى التأميم، بل كان الغرض منه هو انتزاع القناة نهائيا من مصر.

ورفض سفير مصر فى باريس أن يتسلم من يد كريستان بينو وزير خارجية فرنسا قرار الاحتجاج؛ إذ رأى فى ملابساته خروجًا على قواعد اللياقة وتهديدًا ووعيدًا.

وأمام تلك التهديدات أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن مسئولية جميع ما يحدث تقع على عاتق بريطانيا وفرنسا، وصرح بأن مصر ستقابل الإساءة بالإساءة والعدوان بالعدوان.

وصمدت مصر منذ الساعة الأولى لعدوان الدول الاستعمارية.

وأعلنت غير مرة احترامها لحرية الملاحة بالقناة.

تجميد ما لمصر
من الأرصدة فى بريطانيا وفرنسا وأمريكا

ظهرت النيات العدائية السافرة للدول الاستعمارية، إذ عمدت إلى وسائل الضغط الاقتصادى والسياسى على مصر، وتهديدها باستعمال القوّة.

وكانت أوّل خطوة عدائية إيجابية لبريطانيا وفرنسا وأمريكا إزاء قرار التأميم أن جمدت بريطانيا منذ ٢٨ يوليه مالنا من الأرصدة الإسترلينية لديها، ومقداره ١١٢ مليون جنيه، ووضعت تحت الرقابة جميع رءوس الأموال المصرية.

وحذت فرنسا حذو حليفتها، فحجزت أرصدة مصر وأموالها لديها

وكذلك فعلت أمريكا (الولايات المتحدة)، فقد جمدت أرصدة مصر وقيمتها ٦٠ مليون دولار كانت مصر قد جعلتها وديعة لديها لسداد ماتشتريه منها.

وكانت هذه الإجراءات التعسفية بمثابة عقوبة اقتصادية أرادت بها الدول الثلاث أن تسيئ إلى مصر وتعرضها للضيق الاقتصادى.

البيان الثلاثى لبريطانيا وفرنسا وأمريكا واقتراحهن عقد مؤتمر دولى فى لندن

لم تقابل الدول الثلاث: بريطانيا وفرنسا وأمريكا قرار التأميم بالحكمة والاتزان، بل أخذت كما سلف القول تهدد وتتوعد وتعمل على إملاء إرادتها على مصر.

واجتمع فى لندن وزراء خارجية الدول الثلاث (سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا وكرستيان بينو وزير خارجية فرنسا وجون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا)، وتشاوروا فيما يجب اتخاذه من الإجراءات لإحباط قرار التأميم، واتفقوا على مواجهة مصر ببيان صادر من الدول الثلاث مؤرخ فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٦، عارضوا فيه قرار التأميم، وزعموا أن القناة كانت لها دائمًا صفة دولية ويجب ضمان دوليتها بصفة مستديمة، وبالرغم من أنهم اعترفوا بحق مصر فى التأميم وأقروا بهذا الحق فى بيانهم، إذ قالوا فيه صراحة: تعترف الحكومات الثلاث لمصر بأنها دولة ذات سيادة، وبحقها فى التأميم، غير أنهم ابتدعوا نظرية استعمارية واهية تذرعوا بها لمعارضة تأميم شركة القناة وهى قولهم إن لها صفة دولية، وزعموا فى بيانهم أن حق التأميم مشروط بأن لا يكون للممتلكات المؤممة صفة دولية، وأن الإجراء الذى اتخذته مصر لا يطابق هذا الشرط، وأنه اتخذ لأغراض قومية محض، وأن الدول الثلاث تأسف لأن التدابير المصرية تعدّ انتهاكًا للحقوق الأساسية للإنسان، وذلك بسبب إرغام الموظفين على الاستمرار فى العمل تحت التهديد بالسجن، وأن الدول الثلاث ترى أن حرية وسلامة القناة فى هذه الظروف ليست مضمونة، وهى لهذا ترى أنه يجب اتخاذ تدابير لضمان قيام القناة بوظيفتها وذلك بإنشاء إدارة لها تحت إشراف دولى، وتقترح عقد مؤتمر دولى «على وجه السرعة» من الدول الموقعة على معاهدة الآستانة والدول الأخرى التى لها مصلحة حيوية فى استخدام القناة، وحددت لعقده فى لندن يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦.

واقترن هذا البيان بإجراءات تهديدية للضغط على مصر حربيا واقتصاديا، فقد

قررت الحكومة البريطانية فى ٢ أغسطس دعوة جزء من جنود الاحتياطى وضباطه، وتحركت من بريطانيا بعض وحدات من الجيش والبحرية والطيران.

وصدرت الأوامر للأسطول الفرنسى بالبحر الأبيض المتوسط بالإبحار إلى جهة مجهولة، وأعلن إيدن رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم أن الجيش سيستدعى بسبب حالة الطوارئ الحاضرة عددًا من رجال الاحتياطى المتخصصين، وأن تدابير عسكرية تتخذ الآن لتعزيز مركز بريطانيا فى شرق البحر المتوسط ولكفالة مقدرتنا على مواجهة أية حالة قد تنشأ هناك، وأن هذه التدابير قد جاءت نتيجة للقرار الذى اتخذته الحكومة المصرية لتأميم القناة التى تتوقف عليها الحياة الصناعية لأوروبا الغربية، واتهم مصر بخرق معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨، وأن هذه المعاهدة تضمن حرية الملاحة فى القناة وأنها تشمل بصفة خاصة إدارة القناة بواسطة الشركة التى أممها الرئيس جمال عبد الناصر، وقال إنه لا يمكن ضمان حرية الملاحة وسلامتها فى القناة بدون إنشاء هيئة دولية، وأن هذه هى النقطة التى يجب أن نصرّ عليها. وقال ضمن ماقال: هل من الممكن أن نصدق كلمة حكومة الرئيس عبد الناصر إلى درجة أن نترك لمصر وحدها أن تقرر ما إذا كانت المواد المختلفة ستصل إلى العالم الغربى عن طريق القناة أو لا.

واشترك ونستون تشرشل فى هذه الجلسة، وكان يجلس فى المقاعد الجانبية للنواب يرقب ما اعتبروه أكبر أزمة تواجهها بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية، وهتف لايدن.

وبالغ سلوين لويد فى التهديد إذ صرح بأن استيلاء مصر على قناة السويس جعل لبريطانيا فرصة الردّ على ذلك بوقف تدفق مياه النيل من خزان أوين الذى يتحكم فى مياه النيل التى تحتاج إليها مصر.

وقال كرستيان بينو وزير خارجية فرنسا إنه فى حالة عدم موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على قرارات مؤتمر لندن فستتخذ الإجراءات الكفيلة بإرغامه على الخضوع.

وبدا الاعتساف بارزا فى بيان الدول الثلاث، فإن القانون الدولى صريح فى أن تأميم المرافق العامة فى أى بلد عمل قانونى مستمد من حق السيادة، ومن الولاية الشرعية للدولة على ممتلكاتها الخاصة، وقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة بجلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أن أيّدت هذا المبدأ المسلم به من مبادئ القانون الدولى، فقد اعترفت بحق الأمم فى استخدام موارد ثرواتها طبقًا لسيادتها ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة دون أن ينازعها أحد فى ذلك.

فالبيان الثلاثى وملابساته كان ينطوى ولا ريب على تجاهل لمبادئ الحق والقانون، وعلى اعتساف فى المعاملة.

لقد أممت فرنسا سنة ١٩٤٦ مؤسسات الغاز والكهرباء، ولم يكن حملة أسهمها من الفرنسيين فحسب بل كان منهم إنجليز وبلجيكيون وسويسريون، وأممت مناجم الفحم والسكك الحديدية والبنك المركزى والدخان.

وفى سنة ١٩٤٥ وما بعدها أصدرت الحكومة البريطانية قوانين بتأميم مناجم الفحم وشركات الحديد والسكك الحديدية والبنوك والنقل والتأمين، ولم يعترض أحد على ذلك كله.

ردّ مصر على البيان الثلاثى
ورفض حضور مؤتمر لندن

ردّت مصر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ على هذا البيان الثلاثى ردًّا سديدًا محكمًا، فقالت عنه إنه حاول بكل الوسائل أن يعطى لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية حتى يخلق الأسباب التى تسوغ التدخل فى شئون من صميم السيادة المصرية، وردت على قول البيان إنه كان لشركة قناة السويس دائما طابع دولى بأن هذا القول ليس له نصيب من الحقيقة، فشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية، واستندت ضمن ما استندت إليه إلى اعتراف الحكومة البريطانية نفسها بهذه الحقيقة، وأنها دافعت عن وجهة النظر هذه أمام المحاكم المختلطة فى

مصر، وردت على ما جاء فى البيان من أن اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨، حتمت المحافظة على الصفة الدولية للقناة بصفة دائمة بصرف النظر عن انتهاء امتياز الشركة بقولها: إن تصريح وزراء الخارجية الثلاثة يشوّه الوقائع ويعطيها صورة بعيدة عن الواقع بمحاولة منح القناة صفة دولية، فالمادة الأولى من هذه الاتفاقية تنصّ على أن تظل القناة على الدوام حرّة ومفتوحة سواء فى وقت الحرب أو فى وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها، وتنصّ المادة الثالثة عشرة على أنه ليس هناك مايمسّ بأى طريقة من الطرق حقوق السيادة للحكومة المصرية، وخلصت إلى القول بأن أى محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة فى القناة أمر يدعو للمزيد من الشك، فإن شركة قناة السويس لم تكن مسئولة فى أى وقت من الأوقات عن حرية الملاحة فى القناة، واتفاقية سنة ١٨٨٨ وحدها هى التى تنظم الملاحة فى القناة، والحكومة المصرية هى التى تصون هذه الحرية بمقتضى سلطانها على أرضها التى تمر بها القناة وتعتبر جزءًا لا يتجزأ منها، ومن الحقائق الواضحة أن مصر لم تخرق أى اتفاق من اتفاقاتها الدولية، ولا يتصور العقل أن شركة مهما كانت تعتبر مسئولة عن حرية الملاحة فى قناة السويس وعن سلامتها، وهذا الخلط بين شركة قناة السويس، وبين حرية الملاحة ليس إلّا صورة لمحاولة جديدة لخلق المبررات للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر والتى تعتبر من صميم سيادتها.

وقالت عن اقتراح تأليف لجنة دولية: «إن الحكومة المصرية تعتبر اقتراح إقامة لجنة دولية ليس إلّا تعبيرًا مهذبًا عما ينبغى تسميته بالاستعمار الدولى، وإن هذا الاقتراح الذى يرتكز على بيانات مضللة لإعطاء شركة مصرية الصفة الدولية إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثى ترمى إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر، ومن صميم سيادتها».

واستنكرت الحكومة ما صحب البيان الثلاثى من مؤامرة دولية كبرى تهدف إلى إجاعة الشعب المصرى وإرهابه، فقد قامت الدول الثلاث صاحبة البيان بتجميد الأموال المصرية فى بنوكها، وهى بهذا تخرق الاتفاقات الدولية وميثاق الأمم

المتحدة، وتستخدم الضغط الاقتصادى ضدّ الشعب المصرى، وضدّ البلد الذى حفر القناة، وفقد من أبنائه مائة وعشرين ألفا، علاوة على تحمله نفقات حفر القناة، وقد أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا تعبئة الاحتياطى، كما أذيع رسميا تحرك قوّاتها وأساطيلها، وإن الحكومة المصرية لتستنكر هذا الإجراء بكل شدّة، فهو تهديد للشعب المصرى حتى يتنازل عن جزء من أراضيه أو سيادته للجنة دولية هى فى الحقيقة استعمار دولى.

واعترضت الحكومة فى ردّها على الدعوة إلى عقد مؤتمر لندن، وقالت إنها ترى أن المؤتمر المشار إليه والظروف التى يجتمع فيها، لا يمكن أن يعتبر بأى حال من الأحوال مؤتمرًا دوليا مختصا بإصدار قرارات، كما ن هذا المؤتمر ليس من حقه بأى حال من الأحوال أن يبحث فى أى أمر يتعلق بسيادة مصر أو يمسّ سيادة جزء من أراضيها، وبناءً عليه فإن الدعوة لمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن تقبلها مصر، وختمت البيان باستعداد مصر للاشتراك مع الدول الموقعة على اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨ لعقد مؤتمر منها، ومن بقية حكومات الدول التى تمر سفنها بقناة السويس، لإعادة النظر فى هذه الاتفاقية، وللبحث فى عقد اتفاق مع هذه الحكومات جميعًا يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس.

وعقد جمال عبد الناصر فى القاهرة مؤتمرًا صحفيا فى ١٢ أغسطس شهده ممثلو الصحافة العالمية أوضح فيه ردّ مصر على الدعوة لحضور مؤتمر لندن.

وأعلن أن مصر ترفض الاشتراك فى هذا المؤتمر، ودعا إلى عقد مؤتمر عام من الدول الموقعة على معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨، والدول التى تمر سفنها فى قناة السويس لإعادة النظر فى معاهدة الآستانة، ووضع اتفاق يؤكد ضمان حرية الملاحة.

وقد كان لاقتراح مصر عقد مؤتمر أعم يكون أكثر شمولاً للدول المنتفعة بالقناة صدى استحسان فى المحيط الدولى أكسبها عطف أغلبية الدول إذ ثبت من هذا الاقتراح مبلغ اعتدالها والتزامها سياسة الحكمة والاتزان والرغبة عن أعمال العنف والعناد.

إنشاء جيش التحرير بقيادة كمال الدين حسين
٩ أغسطس سنة ١٩٥٦

صدر قرار جمهورى فى ٩ أغسطس سنة ١٩٥٦ بإنشاء جيش التحرير الوطنى وأن يؤلف من الحرس الوطنى وكتائب الشباب والمتطوعين من سن ١٨ إلى ٥٠ سنة، وتولية كمال الدين حسين قيادة هذا الجيش.

وأخذ المواطنون يتدربون على القتال ويستعدون للمقاومة، وأمدّتهم الحكومة بالسلاح فى أنحاء الجمهورية، وأعلن الشعب استعداده للقتال دفاعًا عن القناة.

انعقاد مؤتمر لندن لمحاولة تدويل القناة
١٦ أغسطس - ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦

عَقَد مؤتمر لندن أوّل جلسة له فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦.

كان هذا المؤتمر مظهرًا من مظاهر التحدّى والتحكم الاستعمارى السافر، وكان الظن أنه وسيلة للضغط على مصر وتهديدها تغنى عن استعمال القوّة المسلحة أو تبرر فى نظر الدول الاستعمارية استخدام القوّة.

فمع أن المؤتمر عقد للنظر فى مسألة قناة السويس التى هى من صميم الشئون الداخلية لمصر، فإن مصر لم تستشر فى أمر عقده، بل قررت بريطانيا الدعوة إليه بعد المشاورة مع فرنسا وأمريكا فحسب، وتحكم الداعون فى اختيار الدول التى دُعيت للاشتراك فيه، فقد كان المفروض أن تدعى الدول الموقعة على اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد قناة السويس، ولكن كثيرًا من الدول لم يتلق الدعوة لحضوره، فالنمسا والمجر وألمانيا كانت من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ومع ذلك لم تدع النمسا ولا المجر، ولا الدول التى ورثت إمبراطورية النمسا والمجر القديمة كتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا، ولم تُدع سوى ألمانيا الغربية وأهملت دعوة ألمانيا الشرقية.

وبينما دُعيت الهند. وباكستان وإيران وإثيوبيا باعتبارها من الدول التى لها مصلحة فى استخدام القناة، وإن لم توقع على اتفاقية سنة ١٨٨٨ فقد تعمدوا عدم دعوة الصين والمملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية، وصار المؤتمر يمثل فى الجملة دول حلف الأطلنطى ودول الكومنولث ودول الشرق الموالية لبريطانيا وفرنسا وأمريكا، أو الدول التى تخضع لاتجاهات هذه المجموعة.

وقد دُعيت مصر، ولكنها رأت بحق أن مثل هذا المؤتمر إنما هو تدخّل فى شئونها الداخلية، وأنه فى تأليفه يشبه أن يكون محكمة مغرضة لا مؤتمرًا نزيها، فرفضت حضوره، كما امتنعت اليونان أيضًا عن حضوره.

وصار المؤتمر يمثل اثنتين وعشرين دولة.

وفى أوّل جلسة للمؤتمر (١٦ أغسطس) قدم جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا مشروعا بتدويل القناة يقوم على أساس إدارتها بواسطة مجلس إدارة دولى ينشأ بمقتضى معاهدة، وأن تفصل إدارته عن السياسة القومية! وقد قبل هذا المشروع بأغلبية ثمانى عشرة دولة، ورفضته روسيا والهند وأندونسيا وسيلان.

وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن مصر ترفض اقتراح دالاس، وأنها لا تقبل هيئة دولية لإدارة القناة.

وقرر المؤتمر بجلسة ٢٣ أغسطس تأليف لجنة خماسية برآسة روبرت مانزيس رئيس وزراء استراليا للحضور إلى مصر وعرض مباحثات المؤتمر على الرئيس جمال عبد الناصر لاستطلاع وجهة نظره.

وجاءت اللجنة إلى مصر يوم ٢ سبتمبر، وكانت مؤلفة من مندوبين عن حكومات استراليا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد وإيران واثيوبيا.

وكانت آخر مقابلة للجنة للرئيس جمال عبد الناصر مساء ٩ سبتمبر.

وأخفقت اللجنة فيما حضرت من أجله، وأعلن الرئيس عبد الناصر رفض أى إدارة دولية للقناة وأى إشراف دولى على إدارتها.

وعقد المؤتمر جلسة فى ١٩ سبتمبر على أثر إخفاق لجنة مانزيس، ونظر فى مشروع تأليف جمعية سموها «هيئة المنتفعين بالقناة»، وهى هيئة من مبتدعات الاستعمار، وأعلن إيدن عنها بأنها ستتألف من بريطانيا وفرنسا وأمريكا ومن ممثلى أهم الدول التى تستخدم القناة، وقال إن هذه الهيئة ستحصل رسوم المرور كما ستزوّد السفن بالمرشدين، وستدير العمليات بالقناة، وقال: إذا لم تتعاون مصر مع هذه الهيئة أو عاقت أعمالها فإن مصر فى هذه الحالة تكون قد خرقت مرة أخرى معاهدة سنة ١٨٨٨، واتفقت كلمة الدول الثلاث على أن ترسل الهيئة المقترحة سفينة إلى السويس وأخرى إلى بورسعيد، فإذا منعت مصر مرورهما لجأت الدول إلى مجلس الأمن لتجد المبرر للتدخل بالقوّة لفرض هذه الهيئة على مصر، فى حين أن اقتراح مثل هذه الهيئة هو خرق لمعاهدة سنة ١٨٨٨.

فأرجأ المؤتمر البت فى هذا المشروع، وظهر الخلاف فى شأنه بين أعضاء المؤتمر.

وفى أوّل أكتوبر اجتمع للمرة الثالثة للنظر فى تنفيذ المشروع المسمى «هيئة المنتفعين» وقرر تكوين اللجنة التنفيذية لمستخدمى القناة.

وانفضّ فى ٤ أكتوبر على غير جدوى، وفشل فيما قصد إليه من الضغط على مصر وتهديدها وتدويل القناة وانتزاع إدارتها من مصر صاحبة الولاية الشرعية عليها.

مؤامرة انسحاب المرشدين الأجانب

ظلّت الملاحة حرة منتظمة فى القناة من يوم قرار التأميم، وعلى أثر رفض مصر مقترحات دالاس وإخفاق لجنة مانزيس، دبرت بريطانيا وفرنسا مؤامرة ظنتاها تؤدّى إلى تعطيل الملاحة فى القناة، وإظهار مصر بمظهر العجز عن إدارتها، فأوعزتا إلى المرشدين وجميع موظفى الشركة بترك العمل فى القناة والانسحاب، وكانت هذه الخطة الخطوة الأولى لعرقلة الملاحة فى القناة، وهى من الوسائل الاستفزازية التى عمدت إليها الدولتان لإضعاف مركز مصر وإحراجها حتى تضطر للإذعان، وكانت

وسيلتهما الأولى تجميد أرصدة مصر لديهما كما سلف القول، فلما صمدت مصر أمام هذه الوسيلة اتبعتاها بمؤامرة أخرى وهى سحب المرشدين الأجانب.

ففى منتصف ليلة ١٤ سبتمبر انسحب المرشدون الأجانب الذين كانوا يرشدون السفن فى اجتياز القناة، وكان انسحابهم وسيلة لتعطيل الملاحة ولتواجه مصر العالم بعجزها عن إدارة القناة.

ولكن مصر عرفت كيف تحبط هذه المؤامرة.

فإن المرشدين المصريين واليونانيين، والمرشدين الذين وفدوا من اليونان ويوجوسلافيا وروسيا وألمانيا الذين عينتهم الإدارة المصرية تغلبوا على هذه المؤامرة، واستمرت الملاحة فى القناة لم تنقطع، فكان استمرارها انتصارًا على المؤامرة الثنائية، ونال المرشدون المصريون إعجاب أصحاب البواخر التى اجتازت القناة.

مسألة القناة أمام مجلس الأمن قبل العدوان

فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ عرضت بريطانيا وفرنسا أزمة القناة على مجلس الأمن، وشكتا مصر، وطلبتا من المجلس بحث الموقف الذى ترتب على إنهاء النظام الدولى لإدارة القناة.

وكان الباعث لهما على عرض الأمر على مجلس الأمن التستر على استعداداتهما الحربية للعدوان على مصر، ففى هذا الوقت كانت الحشود العسكرية تتدفق على قبرص، وثمت سبب آخر دعا الحكومتين إلى اتخاذ ذلك الإجراء، وهو تبرير موقفهما أمام شعوبهما واكتساب ثقتها وتأييدها فى هذه الأزمة الهامة - أزمة قناة السويس - فإن هذه الشعوب فى الجملة لم تكن فى ضميرها ميالة إلى شنّ حرب سافرة من أجل القناة، بل كانت تميل إلى إنهائها بالطرق السلمية وكانت تظن أنها مجرد تهديد مصر يكفى لإخضاعها، وبدا القلق بين هذه الشعوب حين رأت كلتا الحكومتين تتخطيان منذ مبدأ الأزمة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، فكان عرض

الأمر على مجلس الأمن تدبيرًا مفتعلًا لتضليل الرأى العام عن نياتها العدوانية، وكانتا تأملان أيضًا أن يخذل المجلس مصر فى هذا النزاع فيقوى مركز الحكومتين المعتديتين إذا استعملتا القوّة ضدّها، أو لعل مصر تقف أمام المجلس موقف التعنت وتفقد عطف الرأى العام العالمى، ولكن الواقع أن مصر وقفت أمام المجلس موقف الاتزان والاعتدال فى الذود عن حقوقها، وكان موقفها من الأصل سليمًا مدعمًا بالحجج والأسانيد القانونية.

وقد طلبت من ناحيتها دعوة مجلس الأمن إلى الاجتماع للنظر فى التدابير العسكرية التى تتخذها كل من بريطانيا وفرنسا وتهدد الأمن والسلام العالمى.

فاجتمع المجلس يوم ٥ أكتوبر، وعقد عدة جلسات، منها بعض الجلسات السرية للنظر فى مسألة القناة، وبجلسة ١٣ أكتوبر وافقت أغلبية أعضائه على مبادئ ستة جعلها أساس الوصول إلى حلّ سلمى لهذه المشكلة، ورأى أن تدور مفاوضات بشأنها مباشرة بين بريطانيا وفرنسا ومصر تكفل للعالم الاطمئنان على حرية الملاحة فى القناة وهذه المبادئ الستة هى:

١ – أن يكون عبور القناة حرًّا ومباحًا لجميع الدول دون تمييز صريح أو ضمنى، وهذا يتناول النواحى السياسية والفنية.

٢ – احترام سيادة مصر.

٣ – عزل إدارة القناة عن سياسة أى دولة.

٤ – تقرير طريقة تحديد الرسوم والمصاريف بالاتفاق بين مصر والدول التى تستخدم القناة.

٥ – تحديد نسبة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة.

٦ – فى حالة النزاع يجب حل الشئون المعلقة بين شركة القناة السابقة، وبين الحكومة المصرية عن طريق هيئة للتحكيم تحدد مهمتها واختصاصها تحديدًا واضحًا على أن تحدد التدابير المناسبة لدفع المبالغ التى تكون مستحقة.

وكان لنجاح مصر فى إدارة القناة وانتظام الملاحة فيها فى ظلّ الإدارة المصرية رغم العقبات التى خلقتها الدول الاستعمارية أثر كبير فى نجاحها فى مجلس الأمن. وكان هذا القرار مكسبًا لمصر فى المجال الدولى.

وكان الظن أن المسألة ستنتهى بإجراء هذه المفاوضات، ولكن تبين أن بريطانيا وفرنسا قصدتا إخفاء نياتها واستعداداتها العسكرية للعدوان الغادر على مصر، وصرف النظر عن المفاوضات وعن المبادئ الستة.

وتلقت الحكومة المصرية رسالة من المسيو داج هامرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة يقترح فيها موعد الاجتماع ومكانه، وهذا الموعد هو ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ والمكان فى جنيف بسويسرا.

وبعثت مصر من فورها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بموافقتها على الزمان والمكان الذين اختارهما للاجتماع، أما بريطانيا وفرنسا فقد تلكأتا فى الرد؛ لأنهما دبرتا العدوان المسلح على مصر.

وفى اليوم المحدد لإجراء هذه المفاوضات شنت إسرائيل عدوانها الغادر على مصر، باتفاقها مع بريطانيا وفرنسا، وقد استبان قبل الموعد المذكور أن اجتماعات عُقدت فى باريس ولندن قبل الموعد المذكور، لا لاتفاق على البدء بالمفاوضات، بل لتدبير العدوان على مصر، ولم تكن الدولتان تريدان مفاوضة أو مباحثة، فلما رأتا مجلس الأمن يجنح للمفاوضة، أبت غطرستهما بل حماقتهما أن تذعنا لقراره، واستمرتا تدبران مع إسرائيل العدوان الأثيم.

* * *

الفصل الرابع عشر

العدوان الثلاثى الغادر على مصر، وإخفاقه

بدء الهجوم الإسرائيلى

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

فى مساء يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦، عند غروب الشمس، بدأ العدوان الإسرائيلى الغادر على مصر، فاجتازت قوّات اليهود حدود مصر، وهاجمت الكونتله، ورأس النقب (جنوب سيناء)، انظر موقعها على الخريطة ص ٢٧٩.

وكان اختيار الهجوم على الكونتله فى هذه الظروف دليلًا على أن غرض إسرائيل لم يكن مجرد عدوان على حدود مصر فحسب، بل كان الغرض منه أن يستمر الهجوم غربًا حتى (التمد) و(نخل) فممر (متله) فالسويس (انظر هذه المواقع على الخريطة ص ٢٧٩).

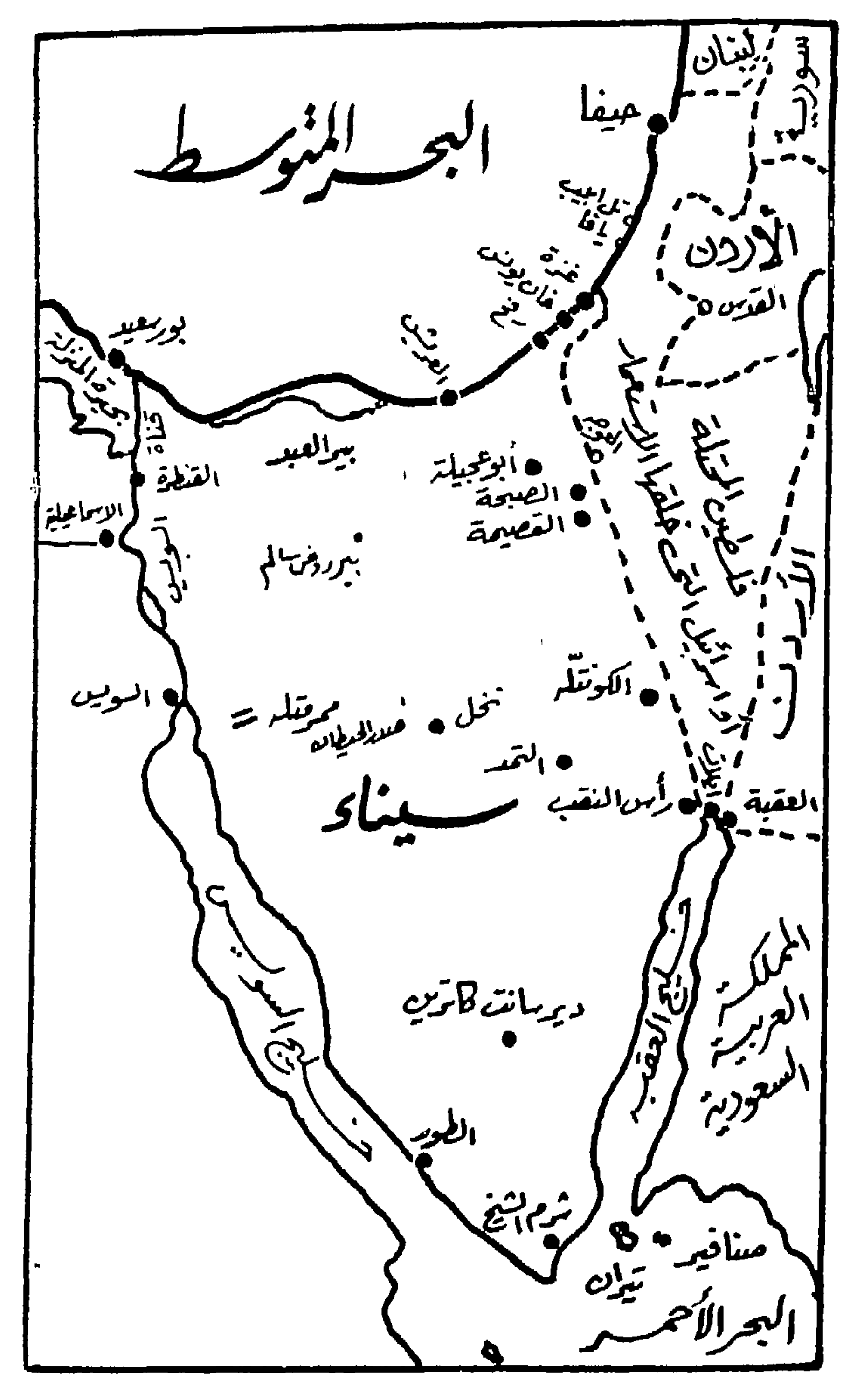
وكانت تلك المنطقة خالية من قوّات كافية للدفاع؛ لأن القوات المصرية كانت تعسكر فى شمال سيناء لا فى جنوبها.

فلما بدأ الهجوم أخذت القوّات المصرية تتحرك نحو الحدود الشرقية، وبدأ السلاح الجوى المصرى يشنّ الغارات الموفقة على مواقع العدو.

ودافعت القوّات المصرية فى منطقة (نخل) واستطاعت سحق القوّات المعتدية.

ونزل جنود المظلات الإسرائيلية فى ممر (متله)، ولكن القوّات المصرية صدّتهم عن اقتحام الممر وكبدتهم خسائر فادحة.

وهاجم العدوّ أيضًا المواقع المصرية فى شمال سيناء فردّته القوات المرابطة فيها.



خريطة سيناء ومواقعها، وحدودها الشرقية

ووقعت عدة معارك جوية بين طائرات العدو والسلاح الجوى المصرى، أسفرت عن إسقاط ٧ طائرات إسرائيلية.

وأصاب سلاحنا الجوى قوّات العدو فى منطقة (التمد)، مما أوقف حركته هناك.

معركة أبو عجيلة

وفى مساء ٢٩ أكتوبر هاجم اليهود (أبو عجيلة) فى القطاع الشمالى من سيناء، فصدّتهم القوّة المصرية وفشل الهجوم بعد أن تكبد العدو خسائر كبيرة فى الدبابات، وكان يعاون اليهود فى هجومهم على «أبو عجيلة» طائرات فرنسية ودبابات فرنسية وإنجليزية.

وموقع (أبو عجيلة) على جانب كبير من الأهمية؛ إذ هى ملتقى الطرق الرئيسية فى سيناء، وكان العدوّ يحاول أن يحصل على نصر أوّل بالاستيلاء عليها، ويندفع منها غرْبًا إلى الإسماعيلية، ولكن القوّة المصرية صدّت هجوم اليهود على «أبو عجيلة» المرة بعد المرة، واستمرت تقاوم ببسالة إلى أن تقرر الانسحاب من سيناء، فانسحبت فى ٢ نوفمبر.

فى رفح

وصمدت القوّة المصرية فى رفح أمام هجوم اليهود، وقاتلتهم بل حاصرتهم، ولم تنجدهم من الحصار سوى البحرية الفرنسية.

معركة شرم الشيخ
٢ - ٥ نوفمبر

وقاتلت الكتيبة المصرية فى شرم الشيخ (جنوب سيناء) قتالاً مجيدًا، وقد صدر لها الأمر أوّلاً بالانسحاب، ثم أقرّتها القيادة العامة على البقاء والصمود، وبدأت معركة

شرم الشيخ فى ٢ نوفمبر، واستمرت مستعرة الأوار إلى الخامس منه، واستهدفت لنيران البحرية الإنجليزية والطيران الفرنسى مدة ثلاثة أيام متتالية، تمهيدًا لاستيلاء اليهود عليها، فثبتت أمام هذه القوّات مجتمعة، ودافعت عن مواقعها دفاعًا رائعًا متواصلاً، وتمكنت من إسقاط خمس طائرات إسرائيلية، ثم استطاع العدو أن يدخل شرم الشيخ فى ٥ نوفمبر.

الإنذار البريطانى الفرنسى
٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

لم يكد يبدأ الهجوم الإسرائيلى حتى ظهرت للعيان النيات العدوانية من بريطانيا وفرنسا إزاء مصر، ومع أن بريطانيا أعلنت يوم بدء الهجوم أنها لن تستغل هذه الفرصة للتدخل، فإنها فى اليوم التالى كشفت النقاب عن تدبيرها للمؤامرة.

ففى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الثلاثاء ٣٠ أكتوبر، وجهت بريطانيا وفرنسا إلى مصر وإسرائيل إنذارًا يتضمن ما يلى:

– إيقاف جميع الأعمال «الشبيهة بالحربية» فى البر والبحر والجو.

– سحب جميع القوّات العسكرية إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس.

– أن تقبل مصر احتلال القوّات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية فى بورسعيد والإسماعيلية والسويس.

– يطلب الإنذار من الدولتين الإجابة عليه فى ١٢ ساعة تنتهى فى الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الأربعاء ٣١ أكتوبر، بحيث «إذا لم تتسلم بريطانيا وفرنسا الجواب فى الوقت المحدد فإنهما تتدخلان بالقدر الذى تريانه ضروريًا لضمان إجابة مطالبهما».

وبهذا الإنذار انكشفت المؤامرة بين الحكومات الثلاث بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، واتفاقها على العدوان على مصر، ولم يكن توجيه بريطانيا وفرنسا نفس

الإنذار إلى إسرائيل إلاّ تضليلاً سافرًا يكشف عن الأغراض الإجرامية ضدّ مصر.

ويُعد هذا الإنذار أعجب وأدنأ إنذار وجهته دولتان باغيتان إلى دولة مستقلة.

وقد رفضته مصر بكل إباء، ففى الساعة العاشرة من مساء ٣٠ أكتوبر، أى قبل الموعد المحدد للجواب استدعى الرئيس جمال عبد الناصر سفير بريطانيا بالقاهرة، ثم القائم بأعمال السفارة الفرنسية بها، وأبلغ كلًّا منهما أن مصر ترفض هذا الإنذار وتعتبره اعتداءً على حقوقها وكرامتها وامتهانًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة، وفى الوقت الذى تدافع مصر فيه عن نفسها داخل أراضيها ضدّ العدوان الإسرائيلى تنحاز بريطانيا وفرنسا للعدوان على المعتدى عليه.

وأنذر الرئيس الدولتين الباغيتين بأن مصر لا يسعها إزاء أى عدوان عليها إلاّ أن تدافع عن حقّها وكرامتها.

أما إسرائيل فقد اغتبطت بهذا الإنذار الأثيم؛ لأنها كانت بعيدة عن قناة السويس بأكثر من مائتى كيلو متر، ولا يكلفها الإنذار شيئًا وإنما هو معاونة لها فى عدوانها.

وطلبت مصر عقد مجلس الأمن فورًا للنظر فى أمر هذا العدوان.

وأصدر الرئيس فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قرارًا بإعلان التعبئة العامة فى أنحاء الجمهورية ودعوة جميع القوّات الاحتياطية إلى الخدمة العسكرية.

وقطعت مصر علاقاتها السياسية مع كل من بريطانيا وفرنسا.

خطة المؤامرة الثلاثية

تبين من مجرى الحوادث ومقدمات الهجوم أن ثمة مؤامرة اتفق عليها الآثمون الثلاثة، وهى أن تهاجم إسرائيل مصر من حدودها الشرقية، فتضطر إلى حشد قوّاتها المسلحة لصدّ هذا الهجوم، وبذلك تخلو البلاد من معظم الجيش الذى يكون

منصرفًا إلى صدّ القوات الإسرائيلية، فتنتهز بريطانيا وفرنسا هذه الفرصة لتنقضّا بقواتهما على قناة السويس فتحتلانها على وجه السرعة، وينحصر الجيش المصرى بين جيش إسرائيل من الشرق والجيش الإنجليزى والفرنسى من الغرب ومن الشمال، وتصبح مصر مجردة من كل قوّة حربية.

وهى مؤامرة من أخبث المؤامرات الاستعمارية فى التاريخ الحديث.

وقد تبين أنها دُبّرت قبل العدوان بمدة طويلة؛ إذ كانت الإمدادات الحربية تتدفق من فرنسا على إسرائيل قبل هجوم اليهود على سيناء، واتضح أن سلاح الطيران الفرنسى كان يتعاون فعلًا مع الطيارين اليهود فى غاراتهم على سيناء، واشتركت دبابات فرنسية مع اليهود فى هجومهم.

وتأكدت نيات العدوان من تصريحات لرجال السياسة فى بريطانيا وفرنسا، ومن بيان مشترك صدر فى باريس ولندن بأنه يُسمح لفرنسا أن تضع قوّات معينة فى قبرص.

وكانت القوّات العسكرية تتجمع فى جزيرة قبرص أثناء انعقاد مؤتمر لندن.

وفى ١٦ أكتوبر حضر أنتونى إيدن رئيس وزارة بريطانيا وسلوين لويد وزير خارجيتها إلى باريس، واجتمعا اجتماعًا سريًّا مع جى موليه رئيس الوزارة الفرنسية وكرستيان بينو وزير خارجيتها، وفى هذا الاجتماع وضعت الخطوط الأخيرة للمؤامرة.

وجاء فى تقرير الجنرال كيتلى قائد الحملة الإنجليزية الفرنسية الذى قدمه إلى حكومته بعد فشل الغزو أنه كان مقدرًا احتلال منطقة القناة كلها فى اثنى عشر يومًا، وأن خطة الغزو قد وضعتها بريطانيا فى شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٦.

وقد ظن المتآمرون أن مصر لن تصمد أمام العدوان الثلاثى أكثر من ثمان وأربعين ساعة، وأن حملتهم ستكون حربًا خاطفة يقضون فيها على مقاومة مصر

ويسيطرون عليها وعلى الشرق الأوسط.

بل كانوا يتوهمون أن مهمتهم سهلة ميسَّرة، وأن إسرائيل وحدها قادرة بمفردها على هزيمة مصر، مثلما انتصرت عليها وعلى ست دول عربية مجتمعة سنة ١٩٤٨، على أن إسرائيل زيادة فى الاطمئنان كانت قبل هجومها سنة ١٩٥٦ متآمرة مع بريطانيا وفرنسا. ولولا هذه المؤامرة لما اجترأت على مهاجمة مصر؛ لأن الجيش المصرى سنة ١٩٥٦ كان أكثر قوّة ومنعة مما كان عليه سنة ١٩٤٨، فلا تستطيع أن تهاجمها بمفردها لولا استنادها إلى معاونة بريطانيا وفرنسا، وخاصة أنها تخشى إذا هى لم تتآمر معهما على مصر أن تستهدف لتنفيذ التصريح الثلاثى الصادر من أمريكا وبريطانيا وفرنسا معًا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ الذى تعهدت فيه الدول الثلاث بالعمل على إبقاء الحالة الراهنة فى منطقة الشرق الأوسط، ولها إذا اقتضى الأمر أن تتخذ الأعمال اللازمة داخل نطاق الأمم المتحدة أو خارجها لتحقيق هذا الهدف، فإقدام إسرائيل على مهاجمة مصر دليل على اتفاقها مع بريطانيا وفرنسا على هذا العدوان المسلح.

وكان اتفاق الدول المتآمرة الثلاث أن تلتقى قواتها جميعًا فى مدينة السويس يوم ٧ نوفمبر، وكان المتآمرون يعتقدون أن الحملة على مصر ضربة لها وللقومية العربية عامة، وأنها ستقضى على الحركات التحريرية فى الشرق العربى كله، ولكن مصر الباسلة خيبت ظنونهم وأحبطت كيدهم.

كانت نيّة العدوان على مصر مبيتة إذن من الساعة الأولى، منذ أن أممت مصر شركة قناة السويس، وإنما أخذوا يتربصون حتى تكمل استعداداتهم الحربية أو تذعن مصر وتستجيب إلى طلباتهم تحت ضغط التهديد والوعيد دون حرب أو قتال، فلما رأوا منها صمودًا أمام التهديدات نفذوا مؤامراتهم.

ولم يكن التأميم فى ذاته ليدعو إلى الحرب والعدوان، فإن حق الدولة فى تأميم مرافقها العامة حق مسلم به فى القانون الدولى، ولكن العلة الحقيقية التى حملت هذه الدول على العدوان هى رغبتها فى إذلال مصر، وإضعافها وتحطيم القومية

العربية، وإرهاب الدول العربية جمعاء، ومنعها من السير فى معركة التقدم والتحرر من النير الاستعمارى، وما تأميم القناة إلّا ذريعة اتخذها المعتدون وسيلة لتبرير عدوانهم.

موقف أمريكا

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية مثارًا للريب والشكوك، كان مسلكها عدائيًّا بإزاء مصر، ولا غرابة فى ذلك، فإسرائيل هى ربيبة أمريكا وصنيعتها فى الشرق الأوسط، وكان إعلان أمريكا انسحابها من تمويل السد العالى قبيل قرار التأميم عملًا عدائيًّا بالغ الخطورة، ولما صدر قرار التأميم اشتركت أمريكا فى البيان الثلاثى الذى وقفت فيه كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا موقف الخصومة لمصر.

وقد اشتركت كذلك معهما فى الدعوة إلى عقد مؤتمر لندن، وابتكرت بدعة تدويل القناة، وأذاعتها على لسان جون فوستر دالاس وزير خارجيتها الذى دافع عن هذه البدعة فى مؤتمر لندن، على ما فيها من تعارض مع سيادة مصر، ووقف منها فى هذا المؤتمر موقفًا عدائيًّا، ثم شاركت بريطانيا وفرنسا فى حصار مصر اقتصاديا بتجميد ما لها من أرصدة استرلينية لديها، وعندما طالبتها مصر بأن تبيعها جانبًا من القمح لغذاء المواطنين امتنعت أن تحتسب ثمنه من هذه الأرصدة.

وكانت ولا ريب على علم بالعدوان، فلقد أعلنت رعاياها فى مصر وسورية والأردن بمغادرة هذه الديار قبيل وقوع العدوان، فهى إذن عالمة به قبل وقوعه، وكانت على علم أيضًا بالحشود العسكرية التى تجمعت فى قبرص، وليس ممكنًا من ناحية أخرى أن تجهل نيّات إسرائيل العدوانية ضد مصر.

وتدلّ الظروف والملابسات على أنها كانت على يقين أن مصر لا تصمد طويلًا أمام العدوان الثلاثى، وأنها لا بدّ مستسلمة للمعتدين بمجرد وقوعه، وصدقت ما كانت تذيعه المخابرات الأجنبية المغرضة أو الواهمة من أن ثورة داخلية لا تلبث

أن تنتسب بمجرد نزول المعتدين إلى ثرى مصر، لكى تطيح بحكومة الثورة، وعندئذ تلعب أمريكا دور الوسيط أو الحكم بين الطرفين.

ولم يكن وزير خارجية أمريكا (جون فوستر دالاس) ليكتم شعوره العدائى نحو مصر منذ أن اتبعت سياسة الحياد وتزعمت هذه السياسة فى الشرق الأوسط، ورفضت الانحياز إلى الاحلاف العسكرية الاستعمارية، أى قبل تأميم القناة بوقت طويل.

وجاء بيان أمريكا فى سحب تمويلها لمشروع السد العالى مظهرًا بارزًا لائتمارها بحكومة الثورة ومحاربتها مصر سياسيًّا واقتصاديًّا.

وليس عجيبًا أن تقف أمريكا سنة ١٩٥٦ موقف العداء لحكومة الثورة فى مصر، فقد وقفت مثله تمامًا تجاه الدكتور مصدّق حين أمم البترول فى إيران سنة ١٩٥١، وما زالت تدبر له المكايد والمؤامرات باتفاقها مع بريطانيا، وتبذل ملايين الدولارات فى إيران حتى نجح الانقلاب ضدّ حكومة مصدّق فى أغسطس سنة ١٩٥٣ وعاد الحكم والسلطان إلى الرجعيين الموالين للاستعمار الإنجليزى الأمريكى، وحين وقع هذا الانقلاب ألقى إيدن وكان وزيرًا للخارجية البريطانية بيانًا فى مجلس العموم عن الأحداث فى إيران ختمه بقوله: «وأودّ أن أصرّح فى هذه المناسبة بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية متفقة معنا فى هذه الأمور».

ولم يكن خافيًا أن أسلحة حلف الاطلنطى وطائراته قد استخدمت فى العدوان على مصر، وهذا الحلف يقوده قائد أمريكى، فاستخدام هذه الأسلحة كان ولاريب بعلم هذا القائد وموافقته، وكانت أمريكا عالمة بهذا الإجراء ساكتة عنه.

وفى البيان الذى أذاعه الرئيس إيزنهاور على الشعب الأمريكى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ (أى بعد الإنذار البريطانى الفرنسى) لم يكتم عطفه على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إذ قال عنها: إن حديثه لا يقلل من صداقتنا لهذه الدول ولا من عزمنا على الاحتفاظ بالروابط الودّية التى بيننا وتقويتها، ونحن ندرك تمامًا

ما يساور إسرائيل وبريطانيا وفرنسا من القلق ونعرف أنها كانت هدفًا لا ستفزازات مؤلمة متكررة، إلى أن قال:

«وفى الوقت نفسه سيظل الهدف الذى تكرسه حكومتكم هو أن تفعل كل ما فى وسعها ليبقى هذا القتال محليًّا، ولكى ينتهى هذا النزاع، وقد اتخذنا أوّل إجراء فى هذا المسعى أمس (٣٠ أكتوبر) عندما ذهبنا إلى مجلس الأمن طالبين أن تعود قوّات إسرائيل إلى بلادها وأن يوضع حدٌّ للأعمال العدوانية فى هذه المنطقة ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به لأن بريطانيا وفرنسا قد استخدمتا ضدّه حق الفيتو ومع هذا فإن إجراءات الأمم المتحدة لم تستنفد بعد ونحن نأمل ونعتزم أن يثار هذا الأمر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهناك حيث لا محل لاستخدام حق الفيتو فإن رأى العالم يمكن الوصول إليه ليدعم هدفنا فى تحقيق نهاية عادلة لهذه المشكلة المؤلمة».

حقًّا إن إيزنهاور ذاته كان يرغب فى السلام ولا يميل إلى استخدام القوّة مع مصر، وكان قبيل العدوان وحين وقوعه مشغولاً بإعادة انتخابه رئيسًا لجمهورية الولايات المتحدة، وكان معروفًا عنه أنه مرشح للسلام لا مرشح الحرب، ولكنه ترك زمام الأمور لدالاس وزير خارجيته، فكان ما كان من ممالأته للعدوان.

وبعد قرار انسحاب المعتدين رفضت أمريكا أن تبيع مصر ما طلبته من القمح بالثمن الذى كان يجب أن تخصمه من أرصدة مصر لديها، وكان متفقًا على هذه العملية، ولكن أمريكا رفضت البيع مع علمها أن الامتناع عن بيعه يحدث مجاعة فى مصر، فكأنها أرادت أن تحارب مصر بسلاح التجويع فقد يكون أقوى أثرًا من الحرب والقتال، ولجأت مصر إلى الدول الأخرى لتستورد حاجتها من القمح.

قاعدة العدوان وقيادته وقوّة الحملة

اتخذت بريطانيا وفرنسا جزيرة قبرص بالبحر المتوسط قاعدة عسكرية لعدوانها الأثيم، لقربها من منطقة قناة السويس، وتبين بعد بدء العدوان لماذا اتجهت

الحشود العسكرية إلى تلك الجزيرة فى شهر أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٦، وصارت نيقوسيا عاصمة الجزيرة مقرًا للقيادة المشتركة للحملة.

وتولى الجنرال تشارلس كيتلى القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط قيادة الحملة بالاشتراك مع أميرال فرنسى وهو بيير بارجو.

وبلغ جنود الأعداء الذين أعدّتهم الدول الباغية لمهاجمة مصر نحو مائة وستين ألف مقاتل، تعاونهم قوّات كبيرة من الطائرات وأسطول من نحو مائة وثلاثين قطعة حربية بين كبيرة وصغيرة بما فيها ناقلات الجنود.

سنقاتل ولن نسلّم

بعد ابتداء العدوان تحدث الرئيس جمال عبد الناصر مساء أوّل نوفمبر إلى الشعب عن طريق الإذاعة حديثًا أوضح فيه الموقف بصراحة وبيّن فيه كيف كانت بريطانيا تقف لمصر دائمًا بالمرصاد، قال: «وقفت لها فى أيام محمد على حينما وجدت أن قوّاتها المسلحة أصبحت قوية وأنها أصبحت عاملًا فى القضاء على النفوذ البريطانى، تآمرت على مصر واستطاعت أن تنزل بمصر ضربة قوية حين قضت على أسطولها فى معركة نافارين سنة ١٨٢٧، وفى سنة ١٨٨٢ لم تقبل إنجلترا أن تنهض مصر، وتخلق لنفسها شخصية قوية، فتآمرت عليها واستطاعت بالخديعة أن تثبت أقدامها، هذا هو التاريخ تاريخنا فى الماضى»[١]، ثم قال: إن ما حدث فى الماضى كان بسبب الانقسام والتفرقة والتخاذل، أما اليوم، فنحن نقابل هذه المؤامرات كتلة

---

(١) وقال أيضًا فى هذا المعنى فى خطبته بالإسكندرية يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٧ بمناسبة العيد الخامس للثورة: «التاريخ يعيد نفسه، ففى سنة ١٨٤٠ قامت مصر وأثبتت وجودها فى العالم كقوّة عسكرية، ولم تتركها الدول الاستعمارية بل تكاتفت عليها من أجل هدم هذه القوّة العسكرية، وفى سنة ١٩٥٦ كان التاريخ يعيد نفسه، ولم تكن القناة إلّا العذر الذى اتخذوه، فإن فرنسا ترى مصر وفى وجود مصر، وفى قوّة مصر تهديدًا لمطامعها الاستعمارية فى شمال أفريقية، وكانت بريطانيا ترى مصر وفى قوّة مصر وفى انتصار مصر تهديدًا لنفوذها فى الشرق الأوسط، وكان تأميم القناة هو العذر الذى انتحلوه لمحاولة سحق مصر والسيطرة على مصر واستعادة احتلال مصر».

واحدة، وقلبًا واحدًا، ورجلًا واحدًا، لقد بدأت هذه المؤامرات بمؤامرة إنجلترا وفرنسا وإسرائيل. بهجوم إسرائيل المفاجئ يوم الإثنين ٢٩ أكتوبر بدون أى سبب إلّا التآمر وإلّا حقد بريطانيا، وقامت قوّاتنا المسلحة بتأدية واجبها ببسالة كريمة وقام سلاحنا الجوى بتأدية واجبه ببسالة خالدة فى تاريخ وطننا، وحينما هجمت إسرائيل أعلنت بريطانيا أنها لن تستغل الفرصة، ولكن حينما ظهر أن مصر استطاعت أن تسيطر على أرض المعركة، وحينما تبين لإنجلترا أن السلاح المصرى استطاع أن يسيطر على سماء المعركة بدأت فى إظهار نواياها، ففى يوم ٣٠ أكتوبر قُدم إلينا إنذار بريطانى فرنسى بطلب وقف القتال والقوّات الإسرائيلية المعتدية لا تزال داخل الأراضى المصرية، ويطلب من مصر ومن إسرائل الانسحاب عشرة أميال من قناة السويس، ويطلب من مصر ومن إسرائيل أيضًا.. قبول احتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس بواسطة القوّات المسلحة البريطانية الفرنسية من أجل حماية الملاحة فى القناة. حدث هذا فى وقت كانت الملاحة فيه مستمرة ولم تهدد مطلقًا. حدث هذا فى وقت كانت القوات المصرية تردّ القوات الإسرائيلية على أعقابها، إلى أن قال: إن مصر رفضت الإنذار لأنها لا تقبل احتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس بقوّات أجنبية بريطانية فرنسية. وأعلنت مصر أن هذا انتهاك لحريتها، لحرية الشعب المصرى وسيادته وكرامته، والآن أيها المواطنون ونحن نواجه هذا الموقف، هل نقاتل أو نسلّم؟ إن تاريخ الشعوب فى الكفاح هو الذى يكتب لها المستقبل، إن الأيام العصيبة تحتاج إلى مزيد من الصبر والثقة والإيمان والثبات حتى يتحقق النصر، لقد أعلنت مصر دائمًا أنها ستقاتل دفاعًا عن سيادتها، وعن حريتها، وعن كرامتها، سنقاتل أيها المواطنون قوى الظلم التى تريد انتهاك حريتها، سنقاتل أيها الإخوة فى سبيل حرية مصر وفى سبيل حرية الشعب المصرى، لقد صدرت الأوامر بتوزيع السلاح، وعندنا منه الكثير، سنقاتل فى معركة مريرة سنقاتل فى معركة من قرية إلى قرية، ومن مكان إلى مكان، وختم بيانه بقوله: إننا سنقاتل ولن نسلم، إننا اليوم أيها الإخوة نكتب صفحة جديدة فى تاريخ مصر، إننا الآن نريد الصبر والإيمان حتى ننتصر، وأنا أعاهدكم أننى سأقاتل معكم من أجل حريتكم كما عاهدتكم من قبل لآخر قطرة من دمى».

وكان بيانه نداءً إلى الشعب للكفاح فى سبيل ردّ العدوان، وقد لبّى الشعب نداءه وصمد أمام العدوان ببسالة سجلها التاريخ فى صفحاته المشرقة.

قرار انسحاب الجيش المصرى من سيناء إلى القناة

بعد أن انكشفت مؤامرة الدول الثلاث الباغية، أسرع الرئيس جمال عبد الناصر إلى وضع خطة محكمة لمواجهة هذه المؤامرة، وحدث اجتماع خطير مساء الأربعاء ٣١ أكتوبر ليلاً فى مركز القيادة العامة للقوات المسلحة، وكانت هناك دراسة عميقة للموقف استغرقت وقتًا طويلاً، واستقر الرأى على ضرورة الانسحاب السريع من سيناء إلى منطقة القناة للدفاع عن القناة وعن مصر، وكلف القائد العام اللواء عبد الحكيم عامر بتنفيذ هذه الخطة، فتمّ الانسحاب فى ليلتين: ليلة ٣١ أكتوبر - أوّل نوفمبر، وليلة أوّل نوفمبر، وكانت خطة سديدة أنقذت الجيش المصرى من خطر التطويق، وأنقذت مصر من خطر الاحتلال.

وقد نفذت هذه الخطة الرائعة فى دقة وإحكام، وأفسدت القيادة المصرية المؤامرة التى أرادت حصر الجيش المصرى فى سيناء، وبقى الجيش سليمًا، ونجحت مصر فى إحباط خطة العدوان، وفى ذلك يقول الرئيس جمال عبد الناصر: «لقد شعرت على الفور ساعة أخطرت أن عملية الانسحاب قد تمت كلها أن مصر كسبت المعركة، حين أحبطت خطة العدو، كانت خطة العدو هى تدمير قوّاتنا المسلحة تدميرًا كاملاً، ومن ثم يصبح من السهل بعدها سحق مصر، وكانت مناورة العدو باستعمال إسرائيل فى مؤامرته أن يستدرج قوّاتنا المسلحة إلى العراء فى سيناء ليعزلها ويقضى عليها، ولو أن قرار الانسحاب كان قد تأخر أربعًا وعشرين ساعة فقط، لكان الأمر كله الآن قد انتهى».

وبرغم أوامر الانسحاب فإن القوّات المصرية قاتلت الأعداء ببسالة فى مواقعها بسيناء.

انسحب الجيش من قطاع غزة ومن سيناء، ودخل الإنجليز غزة فى ٢ نوفمبر

بعد انسحاب المصريين منها. ثم سلّموها لليهود، ودخل اليهود خان يونس ورفح والعريش وشرم الشيخ، وحمت مقاومة أبو عجيلة انسحاب الجيش وعطلت تقدم اليهود ثلاثة أيام.

وكان الانسحاب من سيناء عملية ضخمة شاقة، فلقد انسحب الجيش نحو مائتى كيلو مترًا، وكان معظم رجوعه سيرًا على الأقدام، ومسيره ليلًا، فقطع المسافة إلى القنطرة فى نحو سبعة أيام، وعانى الجنود والضباط من قلّة الزاد والمياه والراحة متاعب مضنية تحملوها بالصبر والشجاعة والإيمان، وكان هذا العمل من أنجح عمليات الانسحاب فى الحروب الحديثة.

صمود مصر أمام العدوان الثلاثى

أخذت بريطانيا وفرنسا قبل هجومهما من البر والبحر تشنّان على مصر حرب الغارات الجوية، فأغارت الطائرات البريطانية على القاهرة منذ مساء الأربعاء ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦، وفى مساء هذا اليوم أيضا أعلنت وزارتا الحرب فى لندن وباريس بدء عملياتها الحربية ضدّ مصر.

وأصابت الطائرات البريطانية مبنى الكلية الحربية وجامع ومستشفى ألماظة ومطار القاهرة الدولى والمطارات العسكرية المختلفة.

وأغارت الطائرات أيضا على الإسكندرية وعلى مدن القناة.

وأغارت على قوّاتنا البرية فى عدة نقط وهى تعبر قناة السويس، وأصابت كوبرى الفردان لتعطل عبور القوّات المصرية عليه وتعرقل حركة الانسحاب من سيناء.

وأصابت السفينة عكا أثناء عبورها القناة بالقرب من بحيرة التمساح، ونتج عن هذه الإصابة أن تعطلت الملاحة فى القناة فى الوقت الذى زعمت فيه بريطانيا أنها تحارب من أجل حرية الملاحة فى القناة!

سدّ مدخل قناة السويس

قام المصريون بسدّ مدخل القناة عند بورسعيد، فلم تستطع البوارج البريطانية اقتحام القناة وعبورها من الشمال إلى الجنوب، ولم تقع مصر فى الخطأ الذى وقع فيه العرابيون سنة ١٨٨٢ من إحجامهم عن سدّ القناة خوفًا من تألّب الدول الأوربية على مصر وقتئذ، فتركوا للإنجليز فرصة اقتحام القناة ببوارجهم وقوّاتهم، والزحف على مصر من طريق الإسماعيلية.

كان سدّ القناة بعد العدوان الثلاثى عملًا مشروعًا، وهو بمثابة دفاع عن النفس، فالقناة أرض مصرية، وليس مطلوبًا من مصر أن تترك أرضها نهبًا للمعتدين، ولا أن يتخذوا ممرها المائى العظيم قاعدة للعدوان عليها، فإن حق الدفاع عن النفس أمر محتم، تقتضيه الشرائع والقوانين والفطرة الإنسانية السليمة، وقد أذاعت القيادة البريطانية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بلاغًا قالت فيه إن مصر أغرقت خمس سفن لتعطيل الملاحة فى القناة، والصحيح أنه كان للدفاع عن القناة.

إصابة الإذاعة المصرية

وعطلت الطائرات الإنجليزية يوم الجمعة ٢ نوفمبر محطة الإرسال فى أبى زعبل، وسقط سبعة شهداء فانقطع صوت الإذاعة المصرية وقتا ما، ثم أصلح المهندسون المصريون ما أفسده المعتدون واستشهد من رجال الإذاعة فى سبيل إصلاحها المهندس الشهيد أحمد إبراهيم محمد إبراهيم، والعامل الشهيد محمد فرج.

وعاد الصوت الحبيب من يوم السبت ٣ نوفمبر يذيع الأنباء على مسمع من أنصار الحرية فى الشرق والغرب.

وأغارت الطائرات المعادية على سجن أبى زعبل فحطمت بعض مبانيه وقتلت مائة من المسجونين واستشهد الصاغ يوسف عباس الضابط النوبتجى.

ودمرت طائرات الأعداء كنيسة فى الإسكندرية.

وقد أبدى الشعب إزاء الغارات الجوية فى القاهرة والإسكندرية ومدن القناة شجاعة وهدوءًا ورباطة جأش دلّت على علوّ حالته النفسية.

وبذل السلاح الجوى المصرى والمدفعية المضادة للطائرات جهودًا جبارة فى مطاردة طائرات العدو وإسقاطها، وكبّده خسائر فى سلاحه الجوى تقدر بـ٨٧ طائرة منذ ابتدأ القتال.

واستطاعت القيادة المصرية إنقاذ كثير من الطائرات المصرية بإيهام الأعداء بأن هياكل خشبية هى الطائرات الحقيقية. وعندما أصابت الطائرات المعادية المطارات المصرية المعروفة للأعداء انشأت قيادتنا مطارًا سريًّا بالقرب من قليوب فى طريق مصر - إسكندرية الجديد، وجعلته قاعدة للطائرات المصرية. ومن هذا المطار أدّى السلاح الجوى المصرى واجبه ببسالة وأغار على الطائرات المعادية.

وإذ كانت جهود الأعداء منذ الساعة الأولى موجهة لتدمير المطارات العسكرية فقد بادرت القيادة المصرية إلى إخلاء هذه المطارات من الطائرات المقاتلة وإرسالها إلى المطارات الجنوبية أو إلى السعودية، وبذلك فوّتت على الأعداء تدميرها فى مطاراتها الأصلية.

حالة الشعب النفسية فى تلك الأوقات العصيبة

ظهر الشعب بروح وطنية عالية، لم يتزعزع ولم ييأس، ولم يتراخ فى المقاومة، ظهر بنفس الروح التى تجلّت فى تاريخه إذ كان يقابل الأحداث بشجاعة وصبر واستبسال.

حافظ على رباطة جأشه فى الساعات العصيبة، ولم يضن بأى تضحية طلبت منه، ولم يتراجع أمام عدوان دول ثلاث، فنال بذلك كله إعجاب الأمم وعطفها.

قام الجيش بواجبه، ولما أنشئ جيش التحرير انتظم الشباب والمتطوعون فى صفوف هذا الجيش، وشاركت المرأة الرجل فى الجهاد، فتطوع فى جيش التحرير

عدد كبير من الفتيات، وقام الجميع بواجبهم الرجال والنساء والشيوخ والشباب كل بحسب طاقته وجهده.

وقد وزعت الحكومة السلاح على كل قادر على حمله، وبلغ مجموع ما وزعته على المواطنين نحو نصف مليون قطعة سلاح، وهذه أوّل مرة فى تاريخ مصر الحديث توزع الحكومة هذا العدد الضخم من السلاح على الأهلين للذود عن الوطن، وأقبل الناس على حمله والتدرب على استعماله فى مختلف مراكز التدريب راضين مسرورين.

وأوقفت الدراسة بالجامعات والأزهر والمدارس منذ أوّل نوفمبر لكى يتاح للشباب أن ينضموا إلى صفوف المقاومة الشعبية.

وصارت مصر جيشًا وحكومة وشعبًا معسكرًا حربيًّا مستعدًّا لافتداء الوطن بالروح والنفس والجهد والمال.

وكان يتولى القيادة العامة للقوّات المسلحة اللواء (المشير فيما بعد) عبد الحكيم عامر، وقيادة جيش التحرير كمال الدين حسين.

استبسال بورسعيد فى صدّ العدوان

كانت بورسعيد الهدف الأوّل للحملة البرية والبحرية المعادية. وقد أراد المعتدون أن يتخذوها «رأس الجسر» فى هجومهم على مصر، وكان العدوان على بورسعيد عملًا حربيًّا منكرًا، مهّد له المعتدون بالغارات الجوية الوحشية، وقد تتابعت هذه الغارات على المدينة الباسلة من يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦، واستمرت فى الأيام التالية بدون انقطاع أو هوادة، وكانت الطائرات البريطانية والفرنسية تحلق على المدينة من ارتفاع شاهق يكاد يخفيها عن الأنظار وتلقى قنابلها، وكانت المدافع المصرية المضادة للطائرات وخاصة المدفع المركب على رصيف دلسبس توجه قذائفها إلى الطائرات المغيرة فى شجاعة ودقة وإحكام، وظلت الغارات الجوية عدة أيام.

واستمرت الحال كذلك إلى صباح يوم الاثنين ٥ نوفمبر، إذا اتجهت أسراب كثيرة من طائرات الأعداء إلى منطقة مطار الجميل غربى بورسعيد، وأخذ جنود المظلات البريطانيون والفرنسيون ينزلون منها إلى الأرض.

فقابلهم أفراد الجيش والبوليس والمقاومة الشعبية بالرصاص، وأبادوا الفوج الأوّل من الجنود الهابطين.

وفى ظهر ذلك اليوم أنزل الأعداء قوّات جديدة من جنود المظلات بناحية (الرسوة)، فلقوا من المجاهدين ما لقى أسلافهم فى الصباح، وانتهت هذه الملحمة فى نحو الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر ذلك اليوم.

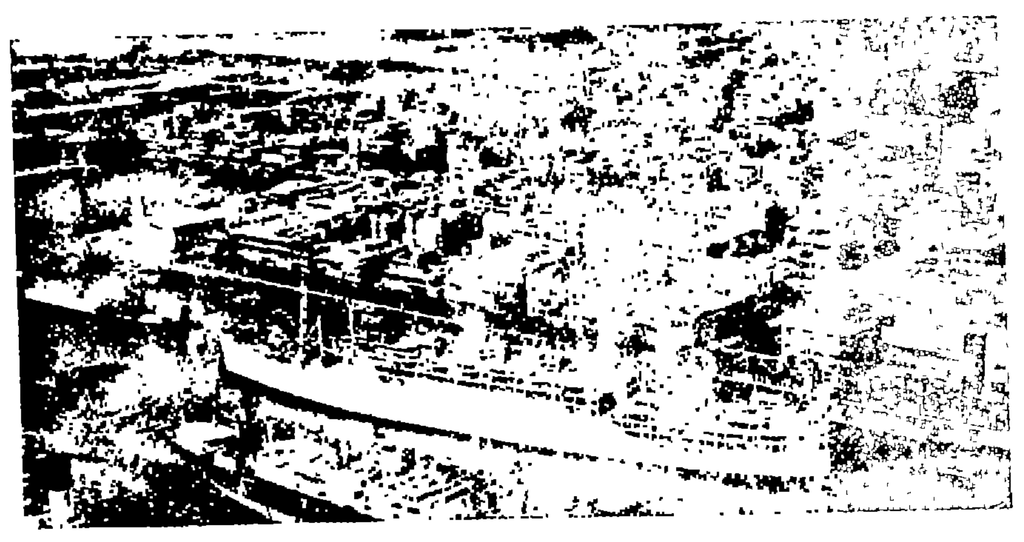
وفى الساعة السابعة والنصف من مساء ذلك اليوم (٥ نوفمبر) تمكنت قوّة من جنود المظلات من النزول فى منطقة الرسوة ومنطقة بورفؤاد، بالرغم من المقاومة الباسلة التى قام بها سكان بورسعيد، على أن الأعداء ظلوا محصورين فى هذه المناطق بعد أن كانوا يظنون المدينة ستستلم لهم فى ساعات بمجرد نزول جنود المظلات، فإذا بها تقاومهم عدة أيام.

وبلغ عدد الغارات الجوية على بورسعيد الباسلة طيلة مدّة القتال نحو ألف غارة.

وأذاع إيدن رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم أن بورسعيد سلمت واتضح أن هذا النبأ كان كاذبًا لأن بورسعيد استبسلت فى المقاومة.

وفى يوم الثلاثاء ٦ نوفمبر أعاد المعتدون الكرّة على بورسعيد وحملوا عليها من البحر والجوّ، ودخل أسطولهم الميناء، وبدأ نزول القوّات البرية المعادية إلى المدينة بعد أن تغلبت على المدافع المضادّة للطائرات وضرب الأسطول البريطانى الفرنسى المدينة بقنابل البوارج.

ورَسَت السفن المعادية على رصيف دلسبس وأنزلت المدافع والمصفحات والدبابات والجنود إلى البر، وبعد نزولهم وقع القتال بينهم وبين المواطنين واستمر



بورسعيد قبل العدوان البريطانى الفرنسى سنة ١٩٥٦



آثار التدمير فى بورسعيد بعد العدوان



آثار التدمير فى بورسعيد، بعد العدوان البريطانى الفرنسى



آثار التدمير فى بورسعيد، بعد العدوان البريطانى الفرنسى



آثار التدمير فى بورسعيد بعد العدوان البريطانى الفرسى



آثار التدمير فى بورسعيد بعد العدوان البريطانى الفرنسى

القتال رهيبًا طول النهار وكثر القتلى من الجانبين. وأشاع الأعداء الخراب والتدمير في المدينة، وخاصة في حي العرب وحي المناخ.

وكانت القوّات المعادية بقيادة الجنرال ستوكويل.

واستطاع الأعداء أن يتحصنوا في بعض المواقع بالمدينة، وتحصن أفراد الجيش والبوليس وقوّات المقاومة الشعبية في المنازل، ودار قتال شديد في الشوارع، ومن منزل إلى منزل.

وأنزل الأعداء قوّات كبيرة من سفن الأسطول لتعزز مواقعهم.

وفي الساعة الثامنة مساء يوم ٦ نوفمبر احتلّ الأعداء وابور المياه جنوبي بورسعيد وقطعوا المياه عن المدينة، وأخذت قوّاتهم من الدبابات والمشاة في العمل على قطع الطريق لمدينة بورسعيد.

واستمر القتال عنيفًا طوال اليوم واستمرت المقاومة في الأيام التالية.

استبسلت بورسعيد في الدفاع وصدّ العدوان، وكان الأعداء يظنون أنها لا تلبث أن تستسلم لهم بمجرد نزول جنود المظلات، فإذا بها تصمد أمام الغارات الجوية الوحشية وأمام قنابل الأسطول والقوّات البرية.

وفي ذلك يقول جمال عبد الناصر عن كفاح بورسعيد المجيد قوله المأثور: «إن بورسعيد فدت مصر والعروبة وأحبطت خطة الاستعمار الذى قال انه سيأخذ مصر في ٢٤ ساعة».

وقد ارتكب المعتدون الفظائع في بورسعيد، من قتل للآمنين وتدمير للمباني وإحراق وسلب ونهب للمتاجر والبيوت.

وهاجر من المدينة الباسلة نحو ستين ألفًا من سكانها ممن لم يستطيعوا القتال أو شردتهم القوّة الغشوم، هاجروا إلى شواطئ بحيرة المنزلة واستقلوا الزوارق الشراعية وسارت بهم إلى البلاد المجاورة أو البعيدة، فآواهم المواطنون في كل بلدة نزلوا بها، وقابلوهم بكرم وترحيب.

وكانت هجرتهم مأساة أليمة.

ولاقى المواطنون الباقون فى المدينة الشدائد والأهوال من احتلال المعتدين وفظائعهم، ولكنهم حافظوا على روحهم المعنوية، واستمرت مقاومتهم الإيجابية والسلبية لم تنقطع، ورفضوا أى تعاون مع الأعداء، وأبى عمال الشركة المنحلة والعمال عامة معاونتهم فى أعمال التفريغ والشحن وعمليات تطهير الميناء وما إلى ذلك، وقد أغراهم الأعداء بالأجور العالية، فأصرّوا على مقاطعتهم رغم حاجتهم إلى العمل الذى هو مورد أرزاقهم وأرزاق ذويهم، فضربوا المثل عاليًا على وطنيتهم وروحهم القوية.

وشكّل الفدائيون منظمات سرية لقتل الأفراد من جنود الأعداء، وإلقاء القنابل اليدوية عليهم، وتوزيع المنشورات السرية على المواطنين، وعنيت الدوائر البريطانية على وجه أخصّ بخطف ضابط اسمه مورهاوس لعلاقة عائلية بينه وبين الأسرة المالكة البريطانية، وقد وجد قتيلاً فى أحد المنازل ببورسعيد ونقل جثمانه إلى بريطانيا بعد إخفاق الحملة.

وكانت أقصى نقطة وصل إليها المعتدون هى ضاحية (الكاب) على بعد خمسة وثلاثين كيلو مترًا من بورسعيد جنوبًا.

ووصف كاتب فرنسى شدّة المقاومة فى بورسعيد فقال: إنه حين نزل مع القوّات المعتدية فى بورسعيد وجد الشباب المصرى يقاتلون فى إصرار وعناد، ووجد شبابًا فى سن ١١ سنة و١٢ و١٣ سنة يحملون السلاح ويقاتلون ببراعة ورباطة جأش واستبسال.

وقد نُقل الجنرال ستوكويل عقب فشل العدوان إلى وظيفة كتابية بوزارة الحربية البريطانية، وأحيل الجنرال كيتلى إلى التقاعد، ولو أن الحملة انتصرت لنالا من حكومتهما كل علائم التقدير والتكريم.

واعترف الجنرال ستوكويل يوم جلائه عن بورسعيد بأن المقاومة السلبية فى المدينة نجحت تمامًا «ولم تقدم لنا أى مساعدة من أى جهة من الجهات».

وقال الجنرال كيتلى فى هذا الصدد: «لقد قاتلنا ضدّ شعب جهزت قوّاته المسلحة بأحدث الأسلحة والطائرات، واستماتت أفراده فى الدفاع عن بورسعيد بإصرار وعناد وحنكة».

وقال فى تقريره عن الحملة: «إن السلطات المصرية وزعت الأسلحة على المدنيين فى بورسعيد فراحوا يستخدمونها بطريقة واسعة النطاق، وكانوا يلقون القنابل على السيارات العسكرية ويجتهدون لإيقاع الدوريات فى كمائن أثناء الليل، وإن القتال الذى دار فى شوارع بورسعيد كان معقدًا، لأن الجنود المصريين نزعوا ملابسهم العسكرية واختلطوا مع المدنيين الذين كان كثيرون منهم مسلحين».

هذا، وقد بلغت خسائرنا فى الأرواح أثناء الكفاح فى سيناء وبورسعيد ٢١٠٠ من العسكريين، ونحو نصف هذا العدد من المدنيين، واستشهد فى بورسعيد وحدها نحو ٢٠٠٠ من المواطنين.

العمليات البحرية خلال العدوان

اضطلعت البحرية المصرية خلال العدوان بأعمال مجيدة نلخصها فيما يلى:

إصابة المدمرة إبراهيم

قامت المدمرة (إبراهيم) إحدى قطع السلاح البحرى المصرى بمغامرة جريئة تنفيذًا للتعليمات الصادرة إليها، فخرجت من ميناء بورسعيد واتجهت صوب حيفا، وهاجمت ميناءها ليلة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ فى نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل (صبيحة ٣١ أكتوبر)، وضربتها بالقنابل، وأصابت المنشآت العسكرية بها، وأشعلت الحرائق فى غير مكان منها، ثم عادت، وفى طريق عودتها اشتبكت معها ثلاث سفن حربية فرنسية تساندها ثلاث طائرات، فأصابت المدمرة إصابات جسيمة، واستولت عليها وهى على وشك الغرق.

بطولة «دمياط»

وبينما كانت سفينة التدريب (دمياط) فى طريقها إلى شرم الشيخ عند مدخل خليج العقبة، اعترضتها ثلاث قطع من الأسطول البريطانى، وأمرتها بالتسليم، فأبى قائدها وصمم على القتال، وأنزلت السفينة بعض الخسائر بسفينة للأعداء، ثم غرقت وعليها قائدها البطل الشهيد الصاغ البحرى محمد شاكر حسين، واستشهد فى هذه الملحمة أيضا اليوزباشى البحرى مدحت الزيات (أوّل نوفمبر سنة ١٩٥٦).

وعند شرم الشيخ أيضًا، خرجت السفينة الحربية (رشيد) من الميناء، فحاولت ثلاث مدمرات بريطانية أسرها، ولكنها أفلتت من هذه المحاولة وتمكنت من الخروج سالمة من المعركة.

فشل الهجوم البحرى على ميناء السويس

وفى ٣ نوفمبر حاولت قوّات بحرية بريطانية الاقتراب من ميناء السويس للنزول إلى البر، فأطلقت عليها مدفعية السواحل نيرانها، وعاونتها زوارق الطوربيد، فأغرقت قطعة بحرية بريطانية، وغرقت حاملة جنود بريطانية، وأصيبت قطعة بحرية أخرى. وفشل نزول المعتدين فى السويس، وأخفقت محاولة الغزو من الجنوب.

وفى ٤ نوفمبر أغرقت المدفعية المصرية سفينة بريطانية بالقرب من شرم الشيخ.

معركة البرلس البحرية
٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦

وفى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فى الساعة الأولى بعد الظهر، على بعد عشرة أميال من بحيرة البرلس، أغرقت زوارق الطوربيد المصرية طرّادًا فرنسيا اسمه «جان بارت» حمولته نحو سبعة آلاف طن يقلّ نحو ستمائة بحار فرنسى كانوا يريدون النزول إلى الشاطئ.

وقد أصابت زوارق الطوربيد المصرية الطراد إصابة مباشرة قضت عليه.

وكانت هذه المعركة منالاً للبطولة الفدائية النادرة المثال، مما يزين تاريخ البحرية المصرية، وقد تعقبت طائرات العدو زوارق الطوربيد المصرية فى هذه المعركة، فاستشهد بعض أبطالها وهم:

الصاغ جلال دسوقى، اليوزباشى إسماعيل عبد الرحمن فهمى، اليوزباشى صبحى نصر، الملازم أوّل على صالح على صالح، الملازم أوّل مصطفى طباله، الملازم أوّل عادل مصطفى شوقى، الملازم ثان محمد ياقوت عطية قنانة، الملازم ثان جمال رزق الله الفسخانى. الملازم ثان محمد البيومى زكى الطبلاوى، الملازم ثان جول جمال (ضابط من أبناء سورية متخرج من الكلية البحرية بالإسكندرية).

وقد رقّوا إلى درجات أعلى وهم شهداء.

وقامت المقاتلات البريطانية من حاملات الطائرات بمهاجمة القطع البحرية المصرية بميناء الاسكندرية هجومًا مستمرًا عنيفًا، قاصدة إغراقها، ولكنها فشلت فى إصابة أى منها، وتمكنت مدفعيتنا المضادة للطائرات من إسقاط بعض طائرات العدوّ المغيرة.

صدى العدوان فى الشعوب العربية

كسبت مصر خلال العدوان وبعده عطف معظم الدول والشعوب، فى مشارق الأرض ومغاربها، لأن موقفها فى شأن التأميم كان على حق، ولم تتجاوز حدود مالها من حقوق مشروعة، وكان مسلكها منذ قام النزاع بينها وبين بريطانيا وفرنسا ملؤه الحكمة والاتزان، فى حين ظهرت الدولتان الباغيتان بمظهر التحدّى والغطرسة والكبرياء، وكادتا بحماقاتهما تجرّان الإنسانية إلى حرب عالمية.

وكان للعدوان فى الشعوب العربية صدى بعيد، فقد تجلى فيها روح التضامن العربى والشعور بالقومية العربية، وظهر بمظهر رائع، حتى كأن العدوان على مصر، وقع على كل جزء من أجزاء الوطن العربى.

فقد أضربت الشعوب العربية تضامنًا مع مصر يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦، وهو اليوم الذى افتتح فيه مؤتمر لندن، وكان هذا الإضراب نذيرًا للدول المعتدية أن تعتدل فى مسلكها، لكنها لم تكترث لهذا الإنذار.

ولم تكتف الشعوب العربية بهذا المظهر السلبى من التضامن، بل تجاوزته إلى العمل الإيجابى.

ففى سورية أعلنت الحكومة عزمها على الدخول بجيشها فى ميدان القتال، ولكن مصر اعتذرت شاكرةً رغبة منها فى أن لا يتسع نطاق القتال، وكانت هذه السياسة سديدة حكيمة، إذ ساعدت على حصر ميدان القتال وأكسبت مصر عطف العالم وأبعدت عنه خطر حرب عالمية.

على أن المواطنين فى سورية قد عمدوا إلى إجراء خطير وهو تدمير أنابيب البترول التى تمتد من العراق إلى سورية ولبنان، نسفها المواطنون فى عدّة مواضع، فتعطل ورود البترول من كركوك إلى طرابلس ومن كركوك إلى بانياس، وبذلك وقف تدفق البترول العراقى من منابعه بالعراق إلى شاطئ البحر المتوسط وانقطع وصوله إلى أوروبا.

وأتلف الشعب العراقى بعض أنابيب البترول فى كركوك.

ونُسفت بعض أنابيب البترول فى السعودية، وتوقف تصدير البترول السعودى إلى بريطانيا وفرنسا.

وفى ليبيا رفض الملك إدريس السنوسى أن تتخذ بريطانيا بلاده قاعدة حربية للهجوم على مصر، على الرغم من المعاهدة التى بين ليبيا وبريطانيا، وكان لهذا الموقف المشرّف أثره فى عدول الإنجليز عن مهاجمة مصر من الغرب، وقامت المظاهرات العدائية فى ليبيا ضدّ بريطانيا، وفجرت قنبلة فى بنك باركليز، ونسفت بعض المعسكرات البريطانية.

وفى قطر والبحرين والكويت، على شاطئ الخليج العربى، حيث توجد منابع البترول، قامت المظاهرات تأييدًا لمصر، ودمّر العمال أنابيب البترول فى إمارة قطر، وتوقف استخراج البترول فيها.

وفى الأردن نسفت أنابيب البترول الممتدة من العراق إلى حيفا.

جاءت هذه الأعمال دليلاً على أن روحًا جديدة دبّت فى الشعب العربى تأييدًا لمصر، لم يظهر مثلها فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، إذ كان التخاذل وعدم الاكتراث سائدين بين العرب. فما أن وقع العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ حتى تبدلت الحال وانتفضت الشعوب العربية تؤيد الكفاح ضدّ الاستعمار، وجاء هذا التبدّل دليلاً على أن دعوة القومية العربية قد صادفت قبولاً وتأييدًا لدى الشعوب العربية. ولم يذهب عبثًا نداء مصر وسورية لبعث هذه القومية، فقد كانت سندًا لهما فى تلك الأزمة الدولية الخطيرة، ولولا القومية العربية لما تحركت تلك الشعوب تساندها وتؤيدها.

وإنه لمن موافقات التاريخ أن مصر التى نادت بالقومية العربية كانت أوّل من أفاد من بعث هذه القومية.

كان لهذه الانتفاضات صدى بعيد فى الموقف السياسى. فإن نسف أنابيب البترول الواصل من العراق، وانقطاع البترول الوارد من قناة السويس. قد ترتب

عليه وقوع الدول المعتدية فى أزمة بترولية كبيرة؛ إذ لا يخفى أن البترول هو المادة الضرورية للحياة الصناعية والمعاشية فى غرب أوروبا، ولم يكن ساسة الدول المعتدية يتوقعون هذه النتائج، ولا كانوا ينتظرون هذه الوثبة الواسعة المدى فى أجزاء الوطن العربى.

ولعل هذه هى أوّل مرة فى التاريخ الحديث يتضامن فيها العالم العربى، بمثل هذا الأسلوب العملى ضدّ عدوان الدول الاستعمارية.

لقد كان ساسة تلك الدول يغزون أقطار العالم العربى، قطرًا بعد قطر، فلا يجدون مثل هذه المقاومة الإجماعية، فجاءت تلك الوثبة عاملاً جديدًا ظهر فى المحيط الدولى، وبداية مرحلة من كفاح الشعب العربى فى العصر الحديث، وبدأ الاستعمار يشعر أن ليس من السهل استعباد العرب، ولا إخضاعهم لإرادته ولا العبث بأقدارهم ولا السخرية منهم، بعد أن بعثت القومية العربية فيهم روحًا من التضحية والجهاد، والتضامن بينهم والشعور بالقوّة الكامنة فيهم.

مجلس الأمن والعدوان

طلبت مصر من مجلس الأمن وقف العدوان صونًا للسلام العام، ولكن بريطانيا وفرنسا استعملتا حق الفيتو ضدّ اقتراح بوقف العدوان، فانكشفت مؤامرتهما مع إسرائيل، ولم يصدر المجلس قرارًا فى هذا الشأن.

وقدم المسيو داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة استقالته استنكارًا للعدوان البريطانى الفرنسى، وقال فى خطاب استقالته: إن مبادئ الأمم المتحدة أهم من سياسة أى دولة، فلم تقبل استقالته.

ثم اقترح مندوب يوغوسلافيا فى المجلس دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اجتماع عاجل، وقد عارضته بريطانيا وفرنسا أيضًا، وامتنع عن التصويت عليه بلجيكا واستراليا فأقر المجلس الاقتراح بالأغلبية، وقرر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بعد منتصف الليل دعوة الجمعية العامة إلى دورة استثنائية.

اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة

فاجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أوّل نوفمبر لبحث الموقف فى الشرق الأوسط، بعد أن فشل مجلس الأمن فى وقف العدوان، فكان اجتماعًا هاما له معقباته.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ووقف إطلاق النار
٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ القرار الآتى: وقف إطلاق النار فورًا، وانسحاب القوّات الأجنبية من الأراضى المصرية، وانسحاب القوّات المصرية والإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة، ومنع الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة من إرسال عتاد حربى إلى الشرق الأوسط، واستئناف الملاحة فى قناة السويس وضمان سلامتها.

صدر هذا القرار إلهام بأغلبية ٦٤ دولة من ٧٦، ضدّ خمس دول هى: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل اللائى اقترفن العدوان، واستراليا ونيوزيلندا، وامتناع ٦ دول عن التصويت، وهى: كندا، وجنوب أفريقية، وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال، وسيام.

جاء هذا القرار انتصارًا لمصر فى المجال الدولى، وخاصة لصدوره بهذه الأغلبية الكبرى، وقد دمغ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان، وأكسب مصر عطف العالم، ودل على أن مركزها فى المحيط الدولى أكبر مما كان يظنه المعتدون.

لم يقف عدوان الدول الثلاث بالرغم من هذا القرار، بل استمرت سادرةً فى غيّها، ماضيةً فى عدوانها.

وأعلن إيدن فى مجلس العموم رفض حكومتى بريطانيا وفرنسا قرار الأمم

المتحدة، واشتدّت الغارات الجوية المعادية على المدن المصرية رغم قرار هيئة الأمم المتحدة.

وأصدرت الجمعية العامة أيضًا فى جلسات تالية قرارات بوقف العدوان فى ٤ و٥ و٧ نوفمبر.

ووافقت الجمعية على اقتراح كندا إيفاد قوّة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة للإشراف على وقف القتال، ووجود هذه القوّة قاصر على جانبى خطوط الهدنة، وكانت بطبيعتها عابرة مؤقتة، ومهمتها مرهونة بقبول الحكومة المصرية.

استقالة الوزير البريطانى أنطونى ناتنج Anthony Nutting

فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قدم أنطونى نانتج وزير الدولة البريطانى استقالته.

وأنطونى ناتنج هذا كان أحد المتفاوضين عن الجانب البريطانى فى اتفاق الجلاء، وقد وقعه كما تقدم بيانه (ص ٢٢٠)، ولم يكن موافقا على سياسة إيدن فى الحرب التى شنّها على مصر، فاستقال من الوزارة.

الإنذار الروسى
٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

منذ أن أممت مصر شركة القناة، وقفت روسيا بجانبها تؤيد حقها فى التأميم، ولم تقف هذا الموقف انتصارا لحقوق الشعوب، بل استجابة لنزعة التنافس الاستعمارى بينها وبين الكتلة الغربية.

وعندما وقفت الدولة الغربية موقفها العدائى وظهر فى الأفق احتمال اتخاذ إجراءات حربية ضد مصر، حذرت روسيا العالم الغربى من القيام بأية عمليات حربية «غير حكيمة» نتيجة لتأميم مصر للقناة، وأعلنت أن استخدام القوّة مع

مصر يهدّد السلام العالمى تهديدًا خطيرًا، وحذرت دول الغرب المرة بعد المرة من عواقب استخدام القوّة.

وفى مؤتمر لندن وقف شيبلوف مندوب روسيا يدافع عن حق مصر فى تأميم القناة، وكان موقفه تأييدًا كاملًا لمصر واستنكارًا لسياسة بريطانيا وفرنسا.

ولما شنّت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عدوانها الغادر على مصر، طلبت روسيا من أمريكا أن تتعاون الدولتان على وقف العدوان، وقال المارشال بولجانين رئيس وزراء روسيا وقتئذ إنه إذا لم يتوقف القتال فورًا فقد يؤدّى إلى حرب عالمية ثالثة، فأصمت أمريكا آذانها عن الاستجابة لهذا النداء.

وزعمت أمريكا أن اشتراك أية قوّة جديدة فى مصر فى تلك الظروف يعد خرقًا لميثاق الأمم المتحدة يستوجب معارضة الأمم الأعضاء، ومنها أمريكا.

واطمأنت الدول الباغية إلى أن روسيا لا تستطيع أن تتدخل بمفردها فى الميدان، ولا تعرض نفسها لحرب عالمية من أجل مصر، وخاصة لأنها كانت مشغولة فى ذلك الحين بقمع الثورة الشعبية فى المجر، ولكن الحوادث أثبتت أن تقدير الدول الباغية كان قائمًا على الأوهام.

ذلك أن روسيا وجهت فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ انذارًا بلسان بولجانين رئيس وزرائها إلى كل من بريطانيا وفرنسا أعلن فيه تصميم الحكومة الروسية على استخدام القوّة للقضاء على عدوانهما. وقال فى إنذاره لهما إن بريطانيا وفرنسا قد تستهدفان لهجوم من دولة أقوى منهما كثيرًا تستطيع أن تضربهما لا بالسفن والطائرات، بل بالصواريخ الموجهة.

ويلاحظ أن هذا الإنذار جاء عقب القرار شبه الإجماعى الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بوقف إطلاق النار وانسحاب القوّات الأجنبية من الأراضى المصرية، فلم يكن للإنذار الأثر الحاسم فى تطور الحوادث.

إعلان وقف العدوان
٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

وأخيرًا استجابت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى قرار الأمم المتحدة، وقررت وقف القتال، وأعلن إيدن رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم وقف القتال، وأصدرت القيادة الإنجليزية الفرنسية الإسرائيلية قرارًا بوقف إطلاق النار فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل من صبيحة يوم الأربعاء ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦.

وتوقف إطلاق النار من جانب الأعداء فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم.

أسباب فشل العدوان

من الواجب أن نستقصى أسباب فشل العدوان الثلاثى على مصر، لكى ندرك الحقائق فى حوادث التاريخ.

إن انسحاب الجيش المصرى من سيناء، وإفلاته من التطويق فى بداية العدوان، والمقاومة الرسمية والشعبية التى تجلت فى مصر، واستبسال بورسعيد فى الدفاع، وصمود مصر أمام المعتدين، وتماسك الجبهة الداخلية، وعدم حدوث ما كانوا يتوقعونه من قيام فتنة داخلية فى البلاد عند ابتداء الحملة، كل هذه العوامل كان لها الأثر المشترك فى جنوح الدول المعتدية إلى وقف القتال.

هذه هى الأسباب الجوهرية لفشل الحملة الثلاثية على مصر، وثمت أسباب عالمية كان لها الأثر الحاسم فى الموقف، وأول هذه الأسباب تعطيل الملاحة فى قناة السويس، ونسف أنابيب البترول فى سورية، فإن امتناع تدفق البترول من العراق إلى البحر المتوسط، وتناقص البترول الآتى من السعودية، وانقطاع مرور البواخر ناقلات البترول عبر قناة السويس، قد أدى إلى ارتفاع أسعار البترول فى بريطانيا

وفرنسا وأوروبا الغربية عامة، وامتناع وروده، ووقوع هذه البلاد فى أزمة اقتصادية ومعاشية جارفة، فالمصانع فيها لا تستطيع أن تعمل وتنتج بغير البترول، وانقطاعه عنها يهددها بالخراب، كما يهدد عمالها وعائلاتهم بالبطالة، فتراءى شبح المجاعة، وأخذ يهدد بريطانيا وفرنسا وأوروبا الغربية، وقد أحرجت هذه الأزمة مركز حكومتى بريطانيا وفرنسا أمام شعوبها؛ إذ لم تحققا لهم وعودهما فى أن الحملة على مصر لا تعدو أن تكون حربًا خاطفة تجلب لهم النصر والأمن والرخاء، فإذا بها تتعثر وتنتكس، وتجلب لهم أزمة اقتصادية طاحنة، ولم تكن حكومتا بريطانيا وفرنسا تتوقعان هذه الأزمة، ولا كان فى حسابها أن تتعطل الملاحة فى قناة السويس، ولا أن تنسف أنابيب البترول فى سورية، فاستهدفت الحكومتان لتذمر شعوبها، كما استهدفتا لسخط الرأى العام العالمى، فلم تريا بدًّا من التراجع والنكوص على الأعقاب.

ولم يكن ممكنًا أن تدرأ أمريكا عن هذه البلاد عواقب تلك الأزمة ولا خسائرها منها، لأسباب عدّة، منها أن أمريكا لم تشترك فى الحملة المسلحة، بل كانت تبغى الضغط الاقتصادى على مصر فحسب، هذا فضلًا عن أن البترول الأمريكى كان أغلى سعرًا من بترول الشرق الأوسط، فلم يكن ميسورًا على الدول المعتدية أن تستورد البترول من أمريكا لارتفاع سعره ولعجزها عن أن تؤدّى ثمنه بالعملة الصعبة، وشركات البترول الأمريكية إنما تنظر إلى هذه المسألة نظرة تجارية، فلا ترضى أن يضيع بترولها هباءً تبرعًا منها لأوروبا الغربية، فالأزمة الاقتصادية التى استهدفت لها الدول المعتدية من جراء الحملة على مصر كانت إذن أزمة خانقة، وقد صرّح هارولد ماكميلان وزير المالية البريطانية[٢] وقتئذ بهذه الحقيقة فى مجلس العموم بجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦، إذ أعلن أن بلاده تواجه كارثة اقتصادية، وأن احتياطى الذهب والدولارات فى منطقة الإسترلينى قد أصيبت خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦ بأكبر هبوط أصابه منذ أكثر من عام، إذ نقص هذا الاحتياطى ٢٧٩ مليون دولار، مما جعل الرصيد الباقى ينخفض عن الحدّ الأدنى الذى يكفل

(٢) الذى تولى رآسة الوزارة البريطانية بعد سقوط أنطونى إيدن.

سلامة مركز الجنيه الإسترليني، وأعلن أيضًا في تلك الجلسة أن بريطانيا طلبت من الولايات المتحدة وكندا التنازل عن فوائد قروضها من الدولارات عن سهر نوفمبر، وأنها قررت رفع الرسوم الجمركية على البنزين وغيره من زيوت الوقود الخفيفة، وأن هذه الزيادة مؤقته ريثما تنتهي أزمة البترول، وحذر الوزير البريطاني من أن الميزان التجاري البريطاني لابدّ وأن يتأثر تأثرًا مضادًّا بإغلاق قناة السويس وتدمير أنابيب البترول العراقية التي تمر بالأراضي السورية.

وقد ساءت الحالة الاقتصادية في فرنسا أيضًا نتيجة لانقطاع ورود البترول والسلع الأخرى عبر قناة السويس، ولتكاليف الحملة على مصر، وقيدت الحكومة الفرنسية حركة السيارات توفيرًا للبنزين، وظهر في الأفق شبح الأزمة التي تهدد المصانع الفرنسية والحياة المعاشية عامة، وترتب على تعطيل الملاحة في القناة أن فقدت مصانع أوروبا من البترول الوارد من الشرق الأوسط بما يبلغ شهريًّا سبعة ملايين طن، وهو يقدر بثلثي استهلاكِ المصانع من البترول، هذه هي المجاعة التي أصابت الصناعة في أوروبا الغربية.

إن الحملات الاستعمارية القديمة كانت تجلب لشعوب الدول الاستعمارية الثروات والرخاء من البلاد التي كانت تحتلها، وتستولي على اقتصادياتها، ومن أجل ذلك كانت هذه الشعوب تؤيدها وتقابلها بالغبطة والابتهاج، أما حملة بريطانيا وفرنسا على مصر سنة ١٩٥٦ فقد جلبت للشعوب المعتدية الضيق الاقتصادي والمعاشي، فلا غرو أن كرهتها تلك الشعوب واعتبرتها سياسة خرقاء من حكوماتهم، وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون، ويلقي بعضهم على بعض تبعة فشلها.

ولم يدرك أولئك الساسة المتغطرسون أن الدنيا قد تغيرت، وأن الاستعمار لم يعد سهلًا ميسرًا كما كان في الماضي، فقد انقضى الزمن الذي كان يكفي فيه بضع طلقات مدفع بارجة واحدة، أو مجرد حضور تلك البارجة إلى مياه أي دولة أفريقية أو آسيوية لخضوع الدولة المعتدى عليها[٣]، قد انقضى هذا الزمن إلى غير رجعة،

---

(٣) في مايو سنة ١٩٢٧ حدثت أزمة عرفت بأزمة الجيش بين مصر وبريطانيا، فحضرت =

وفطنت الشعوب الآسيوية والأفريقية إلى ما يكمن فيها من قوّة فى النضال والكفاح، وتنبهت الشعوب العربية خاصة إلى أن فى يدها سلاحًا ذا أثر حاسم فى المحيط الدولى وهو سلاح البترول والتضامن، سلاح القومية العربية، وهذا السلاح هو الذى انتصر فى معركة العدوان الثلاثى.

تلك هى الأسباب الجوهرية التى أدّت إلى فشل الحملة على مصر فى نوفمبر سنة ١٩٥٦، وجاء الإنذار الروسى كما جاء امتناع أمريكا عن مشاركة حلفائها فى الحملة على مصر، عوامل إضافية لتلك الأسباب الرئيسية.

فشل إيدن وسقوطه
٢٠ نوفمبر – ٩ يناير

كان قبول بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وقف إطلاق النار إيذانًا بفشل مؤامرتها وحبوط حملتها المدبرة على مصر.

وهذا الفشل قد لحق أوّلاً بإيدن رئيس الوزارة البريطانية، فقد كان هو المتزعم للمؤامرة على مصر، وكان فشله إيذانًا بسقوطه، وقد وقع هذا السقوط على مراحل.

ففى ٢٠ نوفمبر أذيع بيان من رآسة مجلس الوزراء البريطانى بأن أنطونى إيدن يعانى إرهاقًا شديدًا، وأن بتلر حامل أختام الملكة وزعيم الأغلبية فى مجلس العموم سيرأس اجتماعات مجلس الوزراء فى غيبته.

كان هذا البيان هو المظهر الأول لفشل سياسة إيدن فى العدوان على مصر، والخطوة الأولى فى إقصائه عن الحكم، وقد ذهب إلى جزيرة جامايكا Jamica، وهى جزيرة نائية فى المحيط الأطلسى (بالبحر الكاريبى) من جزر الأنتيل تجاه أمريكا الوسطى، ومشهورة باعتدال مناخها، ذهب إليها بدعوى الاستجمام ليسترد صحته.

= ثلاث بوارج بريطانية إلى الإسكندرية وبورسعيد، وأعقب حضورها انتهاء الأزمة واستجابة مصر إلى التهديدات البريطانية (كتابنا فى أعقاب الثورة الجزء الأول ص ٢٧٥ طبعة سابقة).

وظل معتزلاً منصبه إلى أن استقال فى ٩ يناير سنة ١٩٥٧.

وكان سقوطه إعلانًا مدويًا بفشل سياسته المشئومة تجاه مصر، وإنهاء حياته السياسية.

وقد خلفه فى رآسة الوزارة الإنجليزية هارولد ماكميلان، وكان وزيرًا للمالية فى وزارة إيدن، وبقى سلوين لويد وزيرًا لخارجيتها، ولم تتبدل سياسة بريطانيا نحو مصر، بل ظلت كما كانت سياسة عدائية لها.

سقوط موليه

أما وزارة جى موليه بفرنسا فقد سقطت فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٧، وهى ثانى الوزارات التى دبرت العدوان الغادر على مصر.

وتلك كانت أوّل مرة فى التاريخ تتسبب فيها مصر فى سقوط وزارة بريطانية شنّت حربًا عليها، بعد أن ظلت بريطانيا حقبة من السنين الطوال تسقط الوزارات المصرية وتقيم بديلها.

جلاء المعتدين رحيل الفوج الأخير
٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦

وقد تلكأ المعتدون فى الانسحاب، حتى اضطرتهم الحوادث إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة، وكان مما أضطرهم إلى الإذعان أن مصر رفضت البدء فى تطهير القناة وإعادة الملاحة فيها قبل انسحاب آخر جندى من المعتدين، فكان هذا الرفض من أسباب التعجيل بانسحابهم؛ لأن عدم تطهير القناة يعطل الملاحة فيها ويلحق الأضرار الكبيرة باقتصاديات أوروبا.

فانسحب المعتدون من بورسعيد وبورفؤاد خلال ديسمبر، ورحل آخر فوج منهم

عن بورسعيد يوم السبت ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦، ورُفع العلم المصرى فى أنحاء المدينة.

كما جلا الفرنسيون عن بورفؤاد فى هذا اليوم.

ونسف المواطنون تمثال فردينان دلسبس المقام على مدخل القناة، كما أزالوا النصب التذكارى لقتلى الحرب العالمية الأولى من الاستراليين والنيوزيلانديين.

إعادة تعمير بورسعيد

وقد أعادت الحكومة تعمير بورسعيد بعد التدمير الذى أصابها من العدوان، وعوضت ضحاياها تعويضًا شاملاً، وأدّت واجبها من هذه الناحية على أكمل وجه.

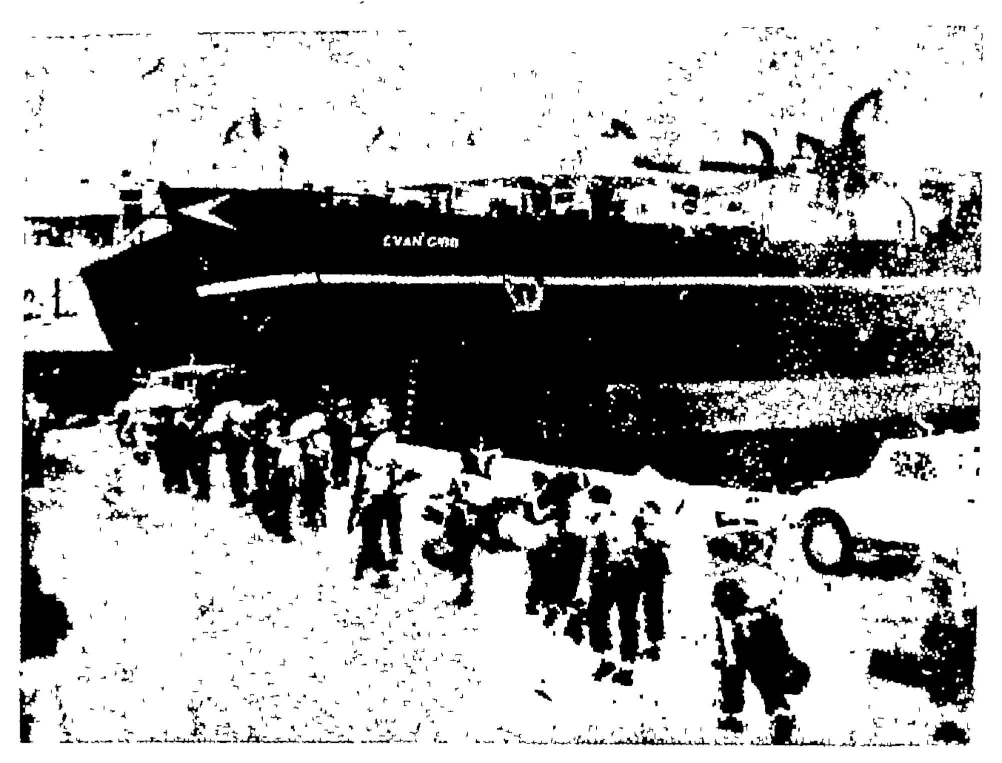
وخصصت مليون جنيه كدفعة أولى لإنعاش الحالة الاقتصادية ببورسعيد وبلغ ما انفقته فى سبيل تعمير المدينة، وتعويض الخسائر فيها نحو أربعة ملايين جنيه.

ويلاحظ أن هذه الباخرة «إيفان جيب» هى نفس الباخرة التى أقلت آخر فوج من المحتلين يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦ (ص ٢٢٦).

انسحاب إسرائيل

وتحدّت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، ورفضت الانسحاب من غزّة ورفح وشرم الشيخ وجزيرتى تيران وصنافير ومنطقة ساحلية طولها ٢٢٠ كيلومترًا وعرضها ٢٨ كيلومترًا بطول خليج العقبة، وسحبت قوّاتها من سيناء عدا هذه المناطق، وأعلنت وزارة خارجية إسرائيل أنها لا تنسحب أكثر من ذلك إلّا بعد حصولها على ضمانات لحرية مرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة، وعدم استخدام غزّة قاعدة ضدّها، فرفضت مصر أى شروط للانسحاب.

وأخيرًا لم ترَ إسرائيل مناصًا من الإذعان بعد انسحاب شركائها فى المؤامرة، فانسحبت من سيناء وقطاع غزة، بعد أن ارتكبت من الفظائع والمنكرات ما تقشعر



رحيل آخر فوج من المعتدين من بورسعيد على الباخرة إيفان جيب
٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦

منه الأبدان، فقد قتلت الآمنين من الرجال والنساء والأطفال، وارتكبت المذابح فى غزّة والعريش ورفح وخان يونس وغيرها، وخربت الطرق والمنشآت، وأهلكت الماشية، ودمرت صهاريج المياه، ونسفت آبار البترول ومناجم المنجنيز، ودمرت الخطوط الحديدية وانتزعت أسلاك التليفون، واستخدمت الهراسات والدبابات والمدافع فى هدم جميع المبانى، ونهبت محجر الطور ومحتوياته وتقدر بنحو ثلاثة ملايين جنيه، وبثت الألغام فى الطرق التى أخلتها، وبلغت الخسائر عدة ملايين من الجنيهات، ونهبت دير سانت كاترين.

وفى غضون تلكؤ إسرائيل فى الانسحاب عرض دالاس وزير الخارجية الأمريكية مشروعًا يقضى بأن تنسحب إسرائيل مقابل إباحة حرية الملاحة لها فى المياه الإقليمية المصرية بخليج العقبة ووضع قوّات الأمم المتحدة فى غزّة بحجة حماية إسرائيل من العدوان المصرى، فرفضت مصر هذا المشروع.

وانسحبت إسرائيل من العريش فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٧، ثم انسحبت من رفح وخان يونس.

وانسحبت من غزّة فى ٦ مارس بعد أن نسفت المنشآت العسكرية والمدنية فيها، كما انسحبت من شرم الشيخ، وهى آخر نقطة كانت تحتلها فى خليج العقبة فى ٦ - ٧ مارس، وتم انسحابها بلا شرط ولا قيد.

وكانت إسرائيل تريد أن تتسلم قوّة الأمم المتحدة الإدارة فى منطقة غزة، فرفضت مصر هذا الطلب وتسلمت الإدارة المصرية شئون الحكم فيها.

عملية تطهير القناة

كانت عملية تطهير القناة من أضخم عمليات التطهير فى الموانىء والقنوات البحرية، وقد استخدمت الأمم المتحدة الخبرة الفنية والمستحدنات الضخمة لانتشال السفن الغارقة فى القناة. وكانت كثيرة، ففى ميناء بورسعيد وفى منطقة الكاب. ومنطقة البلاح والإسماعيلية وفى السويس، كانت سفن شتى وكراكات ولنشات غارقة فى القناة وكان كوبرى الفردان محطمًا، وكانت الباخرة عكا على مقربة من الإسماعيلية وعدة سفن بالقرب منها من أكبر العقبات فى سبيل تطهير القناة، فانتشلت هذه السفن وتمت عملية تطهير القناة فى ٩ أبريل سنة ١٩٥٧.

عودة الملاحة فى قناة السويس

أعيد فتح قناة السويس رسميًا للملاحة فى ١٠ أبريل سنة ١٩٥٧ للسفن التى تدفع الرسوم لهيئة إدارة القناة.

وفى ١٣ مايو أعلنت بريطانيا وأمريكا السماح للسفن البريطانية والأمريكية باستخدام القناة، بعد دفع الرسوم للإدارة المصرية. وتبعتها السفن الفرنسية فى يونيه، وبذلك كان شهر يوليه سنة ١٩٥٧ هو أوّل شهر كامل تسير فيه الملاحة

سيرًا طبيعيًا تحت الإدارة المصرية حيث عبرت القناة سفن من جميع الجنسيات دفعت جميعها الرسوم كاملة للإدارة المصرية.

الشهداء والضحايا

لا يكمل التاريخ القومى إلّا إذا سجّل فى صفحاته الناصعة أسماء الضحايا والشهداء الذين جادوا بأرواحهم فى سبيل الوطن ورفعته، فهم الذين تتألف منهم المادة الأولى من هذا التاريخ المجيد، ولقد عنينا أن نتعرف أسماء الشهداء فى مراحل الحركة القومية، ودَوَّنّا أسماءهم فى كتبنا السابقة، وسجّلنا فى هذا الكتاب أسماء الشهداء فى المناسبات التى ورد ذكرها فى هذا الفصل وفى الفصول السابقة، ويطيب لى أن أورد هنا أسماء الشهداء الذين لم يسبق لى ذكرهم، وخاصة شهداء العدوان الثلاثى بقدر ما هدانى إليه البحث والاستقصاء.

فمن واجبنا، ومن حقهم علينا، أن نسجل أسماءهم تخليدًا لذكرى أولئك الأبطال الذين ضحوا بحياتهم فى سبيل مصر والعروبة.

من الشهداء الضباط

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد
عقيد (قائمقام) حسين توفيق يس (استشهد وهو يصد المعتدين فى بورفؤاد)	١٩٥٦/١١/٤
عقيد (قائمقام) عبد العزيز عبد الله فكرى سليم	١٩٥٦/١١/ ٧
مقدم (بكباشى) محمد عز الدين حافظ	١٩٥٦/١١/ ٧
مقدم (بكباشى) محمود حسن فهمى	١٩٥٦/١١/ ٦
مقدم (بكباشى) مهندس أحمد شوقى خلاف	١٩٥٦/١١/ ٦
رائد (صاغ) سامى متولى عبد العال	١٩٥٦/١٠/٣٠
رائد (صاغ) محسن توفيق مجاهد (استشهد فى معركة شرم الشيخ)	١٩٥٦/١١/ ٦

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد
رائد (صاغ) عبد الحليم محمد حسن الدرباشى	٣ /١١/١٩٥٦
رائد (صاغ) عبد الرحمن حسن عبد الرحمن	٣١/١٠/١٩٥٦
رائد طبيب عبد المنعم حافظ محمد عويس	٤ /١١/١٩٥٦
نقيب (يوزباشى) عبد الخالق عبدالمجيد حجاج	٢ /١١/١٩٥٦
نقيب سعيد ناجى ثريا (استشهد فى الدفاع عن رفح)	نوفمبر سنة ١٩٥٦
نقيب محمد عزت السيد شرف	٣ /١١/١٩٥٦
رائد (صاغ) حسن أمين سرور (استشهد فى القصيمة)	٣١/١٠/١٩٥٦
يوزباشى مهندس محمد سامى السعيد أمين شهاب	٣١/١٠/١٩٥٦
يوزباشى محمد إبراهيم محمد الشيخ	٦ /١١/١٩٥٦
يوزباشى محمد الشيبانى محمود حسن التيبانى	٣١/١٠/١٩٥٦
نقيب محمد الحسن حبيب الله الحسن	١ /١١/١٩٥٦
نقيب طبيب سعيد السيد على	٤ /١١/١٩٥٦
نقيب طبيب محمد سامى عبد المجيد محمد حسن	٤ /١١/١٩٥٦
ملازم أوّل عادل نصير أحمد نصير	٣٠/١١/١٩٥٦
ملازم أوّل عبد الهادى محمد صادق إسماعيل	٣ /١١/١٩٥٦
ملازم أوّل محمد أحمد جمال الدين الفقى	١٠/١١/١٩٥٦
ملازم كمال إبراهيم خليل	٦ /١١/١٩٥٦
ملازم وجيه محمد قطب عيسى	٣ /١١/١٩٥٦
ملازم عبد العظيم محمد عشماوى	٦ /١١/١٩٥٦
ملازم على محمد أبو الخير	نوفمبر سنة ١٩٥٦
ملازم أول السباعى أحمد السباعى يحيى	٩ /١١/١٩٥٦
ملازم أول سامى عيسى قاسم حسنين (استشهد فى ممر متلا)	٣ /١١/١٩٥٦
ملازم أول أحمد محمود وصفى	٣١/١٠/١٩٥٦

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد
ملازم أول محمد نبيل أحمد عميرة	٦ /١١/١٩٥٦
ملازم أول محمود حسن العشرى السعدنى	٣١/١٠/١٩٥٦
ملازم أول حسين حسين مسعود	٣١/١٠/١٩٥٦
ملازم أول زكريا رزق شحاتة عبد الشهيد	٢ /١١/١٩٥٦
ملازم أول عبد الفتاح أحمد شرف الدين	٢ /١١/١٩٥٦
ملازم أول إسحق يعقوب حنين	٢ /١١/١٩٥٦
ملازم أول حسن حسن أمين	٢ /١١/١٩٥٦
ملازم أوّل محمود فؤاد محمود	٣١/١٠/١٩٥٦
ملازم أول محمد على مكارم (استشهد فى الدفاع عن رفح)	٣١/١٠/١٩٥٦
مقدم (بكباشى) شفيع محمود سامى	٢ /١١/١٩٥٦
مقدم بيطرى حامد صالح كرموس	١ /١١/١٩٥٦
رائد مصطفى فهمى محمد زكى المغربى	٨ /١١/١٩٥٦
نقيب حسين كامل محمود	٢ /١١/١٩٥٦
ملازم أوّل إبراهيم محمد مكاوى إبراهيم	١ /١١/١٩٥٦
ملازم أول عزت محمد سليم	٣ /١١/١٩٥٦
ملازم أول سمير كامل حنا عبيد	١٨/١١/١٩٥٦
نقيب محمد أحمد سالم الجيار (استشهد بالإقليم الشمالى فى صد اعتداء إسرائيلى)	٣١/ ٣/١٩٥٨

شهداء من القوّات البحرية

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد
رائد (صاغ) بحرى عبد المنعم على أحمد رضوان	٢٥/١١/١٩٥٦
ملازم أوّل مختار عبد الحليم خلاف	١ /١١/١٩٥٦
ملازم أوّل سمير زكى تادرس	١٤/١١/١٩٥٦
حسين حميدو نوح	١٤/١١/١٩٥٦

شهداء من القوّات الجوية

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد
عقيد (قائممقام) طيار مصطفى محمود حلمى إسماعيل	١٩٥٦/١٠/٢٩
رائد (صاغ) طيار محمود وائل عفيفى عمار	١٩٥٦/١٠/٣١
مقدم (بكباشى) طيار بهجت حسن حلمى	١٩٥٦/١٠/٣١
ملازم فنى كمال الدين أحمد عبد الرحيم	١٩٥٦/١٠/٢٩

الشهداء من المتطوعين والصف والجنود

جواد على حسنى، نجل على زين العابدين حسنى وكيل وزارة الإرشاد، كان طالبًا بكلية الحقوق وتطوّع لقتال الأعداء فى القنال. وأصيب بجرح فى مناوشة مع داورية إسرائيلية فى صحراء سيناء، ثم استمر يجاهد الأعداء حتى دخل القطاع الذى احتله الفرنسيون فى بورفؤاد، فأسروه وعذبوه، ثم قتلوه، فمات شهيدًا يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦، وقبل أن يموت خط على الحائط قصته بيده وبدمه وكتب تحتها: «تحيا مصر»

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد
عادل زكى مندور، موظف بالبنك المصرى العربى ببورسعيد	٥ /١١/١٩٥٦
السيد مصطفى سالم رئيس فرقة الإسعاف ببورسعيد	نوفمبر سنة ١٩٥٦
مصطفى راجح	نوفمبر سنة ١٩٥٦
عبد الله البقال	نوفمبر سنة ١٩٥٦
مختار على الوقاد	نوفمبر سنة ١٩٥٦
السيد أحمد البدوى مدرس بالمدرسة الثانوية ببورسعيد	نوفمبر سنة ١٩٥٦
الطالب صلاح الدين مصطفى الجاولى	نوفمبر سنة ١٩٥٦
الطالب عبد السلام يحيى الجمل	نوفمبر سنة ١٩٥٦
الطالب عماد رمزى مجلى	نوفمبر سنة ١٩٥٦

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد
الطالب مصطفى السيد النجار	نوفمبر سنة ١٩٥٦
عدلى سياج	نوفمبر سنة ١٩٥٦
يوسف الحبشى	نوفمبر سنة ١٩٥٦
مصطفى الرحيمى	نوفمبر سنة ١٩٥٦
أحمد سمير	نوفمبر سنة ١٩٥٦
يس حليم مصطفى مراقب عام الضرائب بمنطقة القناة	نوفمبر سنة ١٩٥٦
مصطفى على سالم	نوفمبر سنة ١٩٥٦

من شهداء الوقائع التى حدثت قبل العدوان الثلاثى(٤)

أنباشى محمد حامد الشربينى	متطوع حماد سليمان أبو سلطة
جندى عبد اللاه موسى سليمان	متطوع مصيلحى صالح أبو الخير
جندى محمد جاد الكريم إبراهيم	متطوع طالب سليمان أبو سلطة
جندى عبد السلام محمد شلبى	متطوع محمد عطية أبو دافيل
أنباشى حسن أحمد محمود الشامى	متطوع محمد عبد الله أبو خريطة
جندى السيد يوسف الفرنساوى	متطوع سعد السيد أبو شقرة
جندى عبده مصطفى السيد السلكاوى	متطوع محمد جمعة جرارة
جاويش فتحى سيد السيد داوود	متطوع سليمان على أبو سعيد
جندى فتحى محمد إبراهيم	متطوع عبد الرازق مصطفى عرفات
جندى موسى محمد أحمد مرسى	متطوع سعيد سليمان الدالى
أنباشى محمد إسحق أحمد	متطوع سليمان صالح أبو الخير
جندى محمود محمد قسمة الله	متطوع عبد الله حسن أبو سردانة
جندى يوسف حسن أحمد	متطوع محمد خليل الفار

(٤) سنة ١٩٥٥ و١٩٥٦ قبل بداية العدوان.

جندى رمضان عبد الله مرجان   جندى محمد عبد الحميد جمال الدين
جندى مصطفى أحمد محمد   جندى عبد الحفيظ محمد محمدين
جندى السيد دسوقى السيد   جندى عبد الفتاح عوض صقر
متطوع محمود محمد عبد الفتاح   أنباشى محمد عبد العال حسن عبد العال
متطوع أحمد محمد أبو هريشل   جندى خضر السيد الصعيدى
متطوع محمد شحاتة العمودى   جندى عمر أحمد مسلم
متطوع محمد أحمد عباس   جندى محمد محمد بدوى
متطوع محمد سعيد الحاج عبد الله   جندى عبد السلام محمد إبراهيم
أنباشى محمد مصطفى إبراهيم السعودى   جندى صديق رمضان يوسف
أنباشى حسن محمد الفيشاوى   أنباشى على السيد محمد طلب
جندى السيد عبد العزيز فرج حشاد

من شهداء العدوان الثلاثى

جندى محمد السيد محمد الصباحى   جندى توفيق عبد اللطيف سالم
جندى محمد عبد العزيز السيد   جندى فايوز فوزى متياس
جندى نجيب حنا نيروز   جندى محمود زكى محمد قنديل
جندى بسيونى متولى بدر   جندى مصطفى عبد العزيز محمد
جندى محمود على أحمد السعداوى   جندى أنور محمد قنديل
جندى فتحى الشيخ أحمد السيد أحمد   جاويش محمود مصطفى مرسال
جندى محمد على أحمد حسن   جندى عبد الرسول السيد زعتر
ميكانيكى جوى رفعت حسن مهران   جندى جمعة حسن سليمان على
مجند السيد أحمد يونس   جندى صبحى أحمد عامر الخواجة
لاسلكى جوى حسين حسنى محمد يحيى   جندى أحمد محمد أحمد الشريد
لاسلكى جوى بدر الدين سعد الدين مطلوق   جندى محمد محمد محمود عزب
مجند عبد الغفار أحمد حسب الله فايد   جندى إبراهيم إبراهيم عبد المحسن

مجند حسين السيد سالم
رقيب لاسلكي جوى
عازر يوسف فهمي فرج
لاسلكي جوى أحمد عفيفي سراج الدين
صول على عبد النبي محمد القط
صول عبد الحميد عبد العزيز على
صول محمد أنور محمد بدر
صول على محمد عثمان
صول إبراهيم على معين
صول السيد سليم الوصيفي
صول نسيم شاكر جندى
صول محمد ولد عبد اللطيف على
أنباشي عبد الحكيم رمضان
جاويش عبده أحمد الصغير شحاتة
جندى عيسى سليمان محمد الشيخ
جاويش محمد عبد الغنى على
جندى محمد محمد عبده
جندى جابر حسن أحمد إسماعيل
أنباشي محمد على حسن إسماعيل
جندى شعبان محمود عبد الباقى
جندى عزيز ثابت عبد الشهيد
جندى محمد العادلى حسن
جندى حامد بسيونى جمعة
جندى عبد الباقى أحمد حسين
باشجاويش على محمد مصطفى
باشجاويش محمد أبو زيد محمود وهبة

جندى إسماعيل نصر إبراهيم
جندى شوقى ميخائيل حنا
جاويش محمود محمد إبراهيم
جندى محمد على حسن إسماعيل
جندى عابد عجونة منصور
جندى محمد نور الدين موسى
أنباشي إبراهيم عباس محمد
جندى عبد العزيز السيد نمير
جندى محمد أحمد محمد أحمد
باشجاويش حبيب طونة حنا القمص
جندى محمد عبد اللطيف محمود
جندى عبد العال دياب سعيد
جندى عبد الله السيد حسن
جندى كمال حسين الحنفى
جندى أحمد سليمان زيادة
أنباشي قطب محمد عطية طلبة
جندى محمد حجازى محمد الديب
جندى محمد محمد قطب حواط
جندى إبراهيم محمد مصطفى
جندى عشرى السيد محمد الليثى
جندى فؤاد محمد جمعة عمران
جندى السيد عبد الجليل الديب
أنباشي إسماعيل السيد محمد
جندى عزمى كامل بنيامين
جندى محمد المرسى رمضان
جندى محمد إبراهيم السيد متولى

جندى عبد الرحمن أحمد حسن
جندى عبد الصديق الخميس على الفار
جندى عبد الشافى سعد عبد المطلب
جندى البدرى السيد محمد بدر
جندى مراد سيف حسين جمعة
جندى عباس أحمد حرب
جندى سيد محمد على المليجى
جندى مصطفى على السيد العجوز
جندى عبد العظيم أحمد السيد قليوب
جندى محمد أحمد محمد
جندى عبد الصمد محمود حسن دراج
جندى عبد العزيز إبراهيم سليم
جندى رجب السيد متولى
جندى أحمد خليل منصور
جندى عبد الحميد مصطفى منصور
جندى سيد عفيفى عفيفى
جندى التابعى محمد محمد الزرازى
جندى عبد الجواد يوسف رقية
جندى محمد سليم ولد محمد سليمان
جندى وليم ناشد صاروفيم
جندى عبد المطلب أحمد زغلول
جندى رياض حسن محمد السيد
أنباشى أحمد بركات إبراهيم
أنباشى محمود محمد عبد الرحيم
جندى محمد بشير محمد زكى عمران
أنباشى على عبد الله على عيسى

جندى محمد السيد سليمان على
جندى حسن فرج حسن
جندى السيد متولى أحمد الديب
جندى جاد محمد جاد بليحة
جندى سالم عبد الرحمن الحبشى
جندى الرجداوى عبد المقتدر السباعى
جندى عبد الوكيل سعد رجب
جندى سعد الشربينى الشربينى غازى
جندى محمود محمد أحمد حسين
أنباشى شعبان السيد أبو شادى
جندى محمود عبد الرحيم محمد الخولى
أنباشى صلاح مصطفى على
أنباشى محمد الطاهر جمال الدين
جندى إبراهيم أحمد على عارف
جندى عبد الوهاب محمد عبد الله
جندى أبو مروان محمد معوض
جندى حامد يوسف عثمان
جندى سيد أحمد محمد شيبة
جندى محمد محمود حسن البهى
جندى إبراهيم السيد الدسوقى
جندى فهيم أحمد إبراهيم الصالحى
جندى جودة عبد الله زوبع
جندى محمود محمد أحمد جلبى
جندى محمود حامد محمد أبو الوفا
جندى ناجى عبد الكريم أحمد
أنباشى شديد السيد موسطلى .

أنباشي إبراهيم عبد الجواد سليمان
أنباشي عبد الرحمن محمد عبد الرحمن
جندى فهمى محمد محمد الخضرجى
جندى يعقوب شحاتة عبد القادر
جندى حسن مصطفى عليوه
جندى فكرى رمضان عبد الوهاب
جندى عوض إبراهيم عبد الله
جندى سيد محمد عبد الحافظ
جاويش دياب أحمد محمد دياب
جاويش عبد العزيز حسين أحمد النجار
جاويش حسان محمد رفاعى
جاويش محمد محمد إبراهيم القزاز
باشجاويش عبد الفتاح عبد الله محمد معوض
جندى جمعة إبراهيم إبراهيم
جندى رمضان حجازى فودة
جاويش أبو العنين أبو العنين أبو الفضل
جندى عبد الموجود البطراوى
جندى أحمد محمد حسن قنصوة
أنباشي أحمد أحمد القمحاوى إبراهيم
جندى أحمد أحمد الكاشف
جندى سيد إبراهيم أبو زيد
جندى أحمد حنفى عثمان
جندى البرعى حسين محمد
جندى عبد النعيم أبو زيد عبد الرازق
جندى بسيونى محمد بسيونى

أنباشي أحمد محمد محمد عبد الجواد
أنباشي أحمد سلامة محمد حسن
أنباشي محمد إمام سليمان
أنباشي عزت أحمد فريد المهدى
أنباشي بسيونى حسن بسيونى
أنباشي عبد الوكيل على السيد نصر
أنباشي محمد عبد الملك جاد
جندى محمود أحمد على أبو العلا
جندى حامد محمد أحمد
أونباشي محمد قاسم إبراهيم أبو باشا
جاويش محمد عبد العزيز محمد الهليلى
جاويش عبد السلام محمد سليمان خليفة
أونباشي محمد مختار إسماعيل
جندى السيد أحمد خلف حماد
جندى السيد بسيونى جاد
جندى أحمد كمال مصطفى
جندى إبراهيم محمد إبراهيم الحداد
جندى أبو زوين محمود أحمد أبو شامة
جندى محمد خليل حسنين حسن فرج
جندى محمد أحمد حسن العربى
جندى على أحمد وزيرة
جندى سيد على القبانى
جندى محمود محمود يوسف سونة
جندى عبد المعطى أبو النصر
جندى هدهد هيرى هدهد

جندى حسن محمد حسن جابر
جندى مصطفى أحمد وهبة
جندى عبد الله محمد على علام
جندى محمود السعيد محمد حجوش
جندى محمد عبد اللطيف أحمد
جندى منصور محمد عبد الرحمن
جاويش طه عبد الحميد على مرزوق
جندى شيخون الدرويش سعيد عيسى
جندى محمد السيد رضوان بدوى
جندى أحمد السيد أحمد الغنام
أنباشى حامد محمد القناوى سيد أحمد
جندى محمد عجلان عبد المجيد
جندى على أحمد على هندى
جندى محمود عمر حسن أحمد
جندى رجب عبد الرحمن إسماعيل
جاويش محمد إسماعيل عبده حسن
أنباشى أحمد سيد محمد خليفة
جندى حامد أحمد مطاوع
جندى محمدين خليل خليفة
جندى مصطفى سالم محمد
جندى مصطفى حسين مصطفى حسين
أونباشى مصطفى محمود إسماعيل الأعصر
جندى محمد رزق الجمال
جندى صبحى محمد يوسف مسلم
جندى محمد عبد السلام رفاعى عطا

أنباشى ربيع السيد أحمد الطويل
أنباشى فؤاد حامد مصطفى سحلول
أنباشى محمد محمود محمد
أنباشى محمد سمير أحمد محمود على
جندى محمد عبد الحميد الجبيلى
جندى أحمد محمود أحمد إبراهيم
جندى فواز حمدان فواز
جندى فاروق توفيق فرغلى شحاتة
جندى جمعة عبد العال محمد جوهر
جندى على عبد اللطيف عبد العليم
جندى عبد الحميد على عسكر حسين
جندى إبراهيم عبد الله رضوان أحمد
جندى حسين خليل بخيت
جندى عطية يوسف بيومى
جندى أحمد حسن خليل
جندى مصطفى محمد سيد سمكة
جندى حسين عبد المالك
جندى عبد الفتاح السيد حسن
جندى محمد سيد أحمد عصفور
جندى عبد الحكيم زيان جبر
جندى عبد اللطيف عبد السلام مصطفى
جندى حمدى مرسى عبد العال
جندى مصطفى أحمد على عمر
جندى محمد عبد العال محمد سلامة
جندى عبد الفتاح محمد البندارى

جاويش صلاح صالح رمضان
أنباشى محمد أبو المجد أحمد
جندى أحمد على مصطفى حماد موسى
أنباشى عبد العاطى قطب عامر
أنباشى باشا سمان على يوسف
جندى فتحى على منيسى
جندى سلامة محمد أحمد خليل
جندى عبد الفتاح أحمد محمد خضر
موسيقى بيومى حسنين المرسى الشامى
جندى حسين أحمد جاد حماد
أنباشى سعد حسين سعد
جندى جودة أحمد شلاطة
« محمدى طلبة السيد موسى
« مختار مصيلحى خليل
« على أبو العلا سليمان
« منصور جاد المولى دسوقى
« سيد أبو سيف حسن مطرق
« محمد الزعفرانى حسن
« غريب محمد محمد منوف
« السيد محمد سليمان
« عبد الرحمن خضر غنيم
« عبد الحميد أحمد الحسنين
« إبراهيم عوض نجيب
أنباشى عبد الله محمد حميدة
« أحمد محمد إبراهيم
جندى أبو ضيف على عبد الجليل

جندى العدوى مصطفى سليمان
جندى فايز شديد العداوى
جندى عفيفى عبده مرسى حبيب
جندى محمد صبحى إبراهيم سعيد حجاج
باشجاويش محمد السيد محمد مصطفى
جاويش عبد الحليم عبد الله مصطفى
جندى حليم يسى بشاى
« رشدى محمد البنهاوى
« محمد محمد طعيمة
« عبد المنعم محمد يونس
« مراد رياض فتح الباب.
« عبد السميع على دبور
« حسن حسين صالح
« محمد عبد الحليم عقل
« عبد الحليم محمد الفولى
« محمد عبد الحميد موافى
« أحمد عبد اللطيف شهاب
« محمد رشاد بن الشربينى
« عبد الحميد عوض الله رجب
« السيد مصطفى الجرف
« عبدالبصير فرج تأمر
« فوزى عبد الملك خليل
« محمد إسماعيل قاسم صالح
« محمد صبرى العوضى لاشين

جندى عبد الله إبراهيم أبو حامد جندى عشرى أحمد رمضان الجزار
« محمود عطية أبو باشة « سمير أسعد فرج إبراهيم
جندى محمد إبراهيم سليمان جاويش أمين السيد النوسانى
« مبروك عبد الرحيم خضر « عبد الحميد الصعيدى
« على أحمد الشامى « عبد المجيد بغدادى
جاويش إبراهيم إبراهيم أبو العنين « السنيد أحمد حراز
جندى رمزى رفعت أحمد ربيع « أحمد محمد محمود إسماعيل
أنباشى فوزى أحمد عوض الحداد « السيد محمد فتح الباب
« عبد الفضيل عبد الفضيل روبى « محمد سلامة محمد موسى
جندى عبده دسوقى عقاب « محمود رضوان الجنبيى
« محمد عفيفى عفيفى المقص « محمد الغريب الجعلى
« مغاورى حسن نصر طالب جاويش إبراهيم محمد إبراهيم
« على حسن عيسى ديب جندى أحمد مصطفى سليمان
جندى رفاعى سليمان أبو طيرة جندى محمود شاكر أبو زيد
« أحمد أبو زيد أبو ليلة جندى محمود محمد إبراهيم
« مهنا حامد بدر سعيد « السيد إبراهيم ياقوت
« على أحمد محمد خديوى أنباشى عبد المنعم محمود مسلم
« أحمد حسن على عيد باشجاويش محمد رشاد ولد ناصر
« عبدالمقصود محمد الروبى جاويش أحمد على أحمد
« عبد الباسط محمد طه جاويش على محمد العراقى
« محمود محمد عويس جاويش محمد إسماعيل السيد
« عبد الله محمد أيوب جندى أحمد أحمد محمد حسين
« محمود أبو بكر أبو بكر « مصطفى بغدادى مصطفى
« محمد محمد عبد الكريم « نصر سعد خليل الجزورى
« شوقى أحمد عثمان أحمد « ميخائيل عزيز مطر
« محمود جاب الله يوسف « جاد الكريم أحمد محمد

جندى الشربينى متولى الزير — جندى السيد عمر وشهرته عبدالمنعم
« محمد على توفيق الحداد — « عبد الحميد على أحمد سلطان
« سالم سلامة حسن — « عبد الفتاح عبد المعطى
« السيد سليمان عبد العاطى — « على محمد إسماعيل عبد الله
جاويش رمضان عبد الرازق البدرى — « طه إسماعيل محمد عبد الله
أنباشى عبد المنعم على الوحل — جندى أنور أحمد طعيمة عجلة
جندى بكرى السيد أحمد مصطفى — « عبد الستار محمد على فرج
« فضل طه محمد عبد العال — أنباشى على عبدالحميد على مصطفى
« عبد الستار قطب سليمان — « طلبة محمد قنديل
« محمد عبدالحافظ سيف — « عبد العزيز السيد مصطفى.
« عبد الحكيم عزيز مصباح — جندى مصطفى مصطفى محمد جناح
« ثابت حسين رشوان — « سعيد عبد العزيز بكر
« أحمد مصطفى هندى — « عبد الرحمن عبد الباسط عبد الرحمن
« أحمد على محمد حسن — « محمد عبد ربه أبو بكر
باشجاويش فوزى عبد العزيز عبد الرحمن — أنباشى غريب إبراهيم إسماعيل
أنباشى سلامة أمين زارع — جندى محمد رمضان حسن رمضان
جندى على محمد على الشهى — أنباشى كمال حسن بلال
« رباح السيد رضا — جندى السيد حسن زين الدين
جندى عباس المهدى على حسن — جندى عطية عبد الهادى أحمد
« كامل هاشم بخيت — « إبراهيم محمد إبراهيم
« على أبو العاطى حسن — « عبد الله محمد أبو عطا الله
« يوسف محمد فوزى إبراهيم — « خليل مطاوع خليل
« محمد عبد المعطى على فراج — « على عبد الرسول عبد الرحيم
« الدرديرى عبد الحليم يس — « زخارى سعيد عبده
« عبد الفتاح إبراهيم الشاعر — « متولى عبد الجليل يوسف
« عباس أحمد المهدى — « محمد عبد المطلب سويلم

الرتبة	الاسم	الرتبة	الاسم
جندى	إبراهيم عبد اللطيف عبد الله	جندى	مصطفى السيد الحصرى
«	عبد الله محمود إمبابى فرحانة	«	عزب محمد قاسم
أنباشى	جمعة أحمد سليمان	«	سليمان فؤاد صالح
جندى	عبد السميع عليوه عيسى	«	محمد توفيق أحمد كتكوت
«	حبيب خليل الزيات	«	يوسف أحمد يوسف
«	شعبان حسين حسن	«	عمر جابر قاسم أحمد
«	عبد العزيز أحمد ريحانى	«	زين عبد الحميد صالح
«	توفيق صديق أحمد دياب	«	أبو الفتوح السيد على السمان
جندى	أحمد محمود هنداوى	جندى	على عبد العظيم على
«	محمد السيد كيوان	«	محمد مراد عبد الحميد
«	حامد عبد الجواد موسى	«	محمود محمد إسماعيل رجب
«	حسن عبد القادر عبد ربه	«	محمد عبالغنى عبدالعال
«	سيد السيد سعيد أحمد	«	إمام على إمام حسن
«	حسن البربرى محمود مصطفى	«	على عبد الله عبد ربه
«	عبد الفتاح محمد حسن مدكور	«	أحمد عبد العظيم على
«	عبد الفتاح موسى العسال	«	صابر محمد عبد الله
أنباشى	محمود محمد على	«	أبو اليزيد عبد العزيز عبد الله
جندى	أحمد عبد العزيز عبد السلام	«	حسن محمد حسين الطوخى
جندى	محمد أبو زيد السيد	«	عيسى محمد محمد عيسى
أنباشى	عويس على عويس	«	صلاح جابر محمد إبراهيم
جاويش	حسن حسين عفيفى	«	فريد إسرائيل مخيائيل
جندى	محمود سمعان عمار الجرس	«	حلمى عبد الملاك فانوس
«	محمد محمد سيد أحمد	«	حلمى عبد السلام عبد الرحمن
جندى	على محمد حسن غطاس	جندى	فرج الله جاد الله صليب
«	آدم حسب النبى آدم	«	محمد أبو العنين مرعى
«	فؤاد جرجس سلامة	«	مازن عبد المطلب مخلوف

جندى قطب فتح الله النشار — جندى عبد الهادى عبد الونيس
« إبراهيم حسن حسن دسوقى « سعد غازى سليم
« محمد عبد العال أبو العلا « فتحى حكيم سليمان
« مراد مصطفى يوسف مكى « حسنين عبد العال حسنين
« عبد الفتاح محمود يوسف « محمد عطية أحمد أحمد شوقى
« عبد الفتاح سيد حسنى « بسيونى محمد على المعداوى
« أحمد إبراهيم شيخون « إبراهيم إسماعيل موسى
« محمود محمد الخولى « أبوزيد على محمد السقا
« أحمد طه أحمد الحناوى « السيد على موسى
« سيد شحاته العطار « محمد محمد عطيه نجيب
« أمين محمد خليل خاطر « عيد غريب حسنين الروبى
جندى عطية مرسى أبو العنين — جندى محمد عبد الرءوف أبو سرق
« إبراهيم السيد محمد عبد الله « عبد الحميد إبراهيم عباس
« ناشد عزيز أبو اليمن « محمود مرسى محمد
« أحمد محمد شحاته إسماعيل « كاشف حسن عبد المعاطى
« فاروق أبو الذهب حسين « فهمى حنا رزق
« عبد السلام عبد الجبار مصطفى « السيد حسين محمد
« عارف محمد إمبابى « محمد عبد الحليم على
« شوقى محمد أحمد ترك « أحمد فرج نصر الحموتى
« أحمد السيد إبراهيم « أحمد عبد الرحيم إبراهيم
« لطفى إبراهيم الابشانى « قرنى روبى إسماعيل
« عبد الجليل الضوى عبد الجليل « عبد المقصود خليل إبراهيم
« أحمد حجازى محمود — أنباشى عبد الرحمن محمود زايد
« حنا مرزوق حنا — جندى عواد سيد عيد محمد
« مراد عبد التواب أحمد « على محمد على عبد المنعم
« خميس عبد الفضيل موسى « محمد عبد العال مصطفى

جندى	على على أحمد الديب	جندى	محمد حميدى أحمد
«	رمضان مصيلحى محمود	«	محمد أحمد سلطان
«	حامد أحمد سليمان	«	على عبد العاطى على
«	حسن حسنين حسن	«	عبد العظيم حسين أحمد
«	عبد الفتاح عبد الحليم الكرش	«	السيد محمد سالم
«	محمد مرسى أحمد	«	محمد حمود جامع
أنباشى	يوسف مصطفى يوسف	«	إبراهيم فريد دياب
جندى	عبد الله نصر على	جاويش	محمد حبشى السيد
«	جلال زناتى عبد الرسول	جندى	عوض إسماعيل عثمان
«	محمد عرفة رجب	«	أحمد فهمى محمود
«	محمد حسن زيتون	«	عبد العظيم إبراهيم أحمد
«	محمد أمين بيومى	«	محمود عبد المجيد عثمان
«	على محمد موسى	«	زين العابدين محمد درويش
«	مصطفى محمد إبراهيم	أنباشى	عبد الرحمن عبد البارى
أنباشى	رجب إسماعيل يوسف	جندى	بدوى أحمد إسماعيل
«	حامد الحسنين الخواجه	«	نصر الله أبو السيد بخيت
أنباشى	شعبان إبراهيم رسول	«	عبد الرحمن سلطان سليمان
جندى	صبحى محمد شاهين	«	عبد القادر عبد الواحد قشطة
«	يحيى محمد السيد حمودة	«	لطفى محمود إبراهيم
«	عبد اللطيف عبد الفتاح عيد	«	محمد يوسف سمرة
«	محمد عبد ربه إبراهيم	أنباشى	ياقوت المهدى عيد
أنباشى	صلاح الدين محمود إبراهيم	جندى	عبدالحميد حسن جاد
جندى	إسماعيل على مصطفى	«	محمد رفعت حامد فرحات
«	عبد الرحيم على عبد الرحيم	«	عبد النبى إمام عطا
«	على محمود شحاته	«	على قاعود مرسى سليمان
«	محمود محمد على فرج	«	السيد مصطفى النورى

جندى عبد الرحيم محمود عثمان — جندى عبد الباقى يوسف حمادة
« محمد إبراهيم الحلبى — « محمد محمد حسن على
« حسن عبد الغنى على — « مسعد إبراهيم الألفى
جاويش سمير شفيق إبراهيم — « مبروك أحمد خلف الله
أنباشى إبراهيم حسن عبد العال — « خميس سعد سعيد
جندى شعبان عبد الغنى سرور — « أبو الفتح محمد المليجى
« عبد المتعال عويس أحمد — جاويش محمد عبد القوى عيسى
« عبد الحميد أحمد موسى — جندى عبد الصادق على كامل
« محمد حنفى رشوان — « عبد المنعم السيد محمود
« عبد العزيز أبو سيف خير الله — « يوسف محمد شعيب
« جمعة إبراهيم خليفة — « محمد أحمد عبد الله
« محمود محمد على — « إسماعيل محمد منصور
« حواش خير الله حميدة — « محمد محمد على عجمى
« فرج يونان جرجس — « جاب الله محمد جاب الله
« عبد الغنى عبد الوهاب الفشنى — « على محمد الغنيمى
« محمد السيد درويش — « محمد حسن رحامة
أنباشى إبراهيم أحمد زيد فضل — « أحمد مصطفى دياب
جندى سعيد عبد العزيز دسوقى — جندى فتحى إبراهيم رزق
« جودة حسنى — « عرابى على على بله
« فوزى محمد أحمد حجر — « محمد مصطفى شرف
« أحمد صادق محمد عطيه — « عبد الحميد محمد جاد الرب
« عبد السميع إبراهيم على — أنباشى إبراهيم مبروك محمد
« عبد العزيز محمد جاب الله — جندى محمد عبد الوهاب عقيلى
« هريدى عبد الحافظ هريدى — « أبو الوفا محمد عبد الرحيم
« على غازى على العربى — « سعيد ماضى حنا
« عبد الغفار عبد الباسط السيد — « سيد هاشم إمام

جندى عيد موسى السيد الخشاب   جندى عبد الله عبد الرحمن عبد الله

« حجازى محمد حجازى   « فتحى عبد الغنى محمد

جاويش محمد عبد الموجود قناوى   أنباشى عبدالرحمن عشماوى محمد

جندى عبد المولى شحاته البناجى   جندى عبد الحميد عبد الفتاح الطايع

« محمود عبد العال شعلان   « السيد محمود إبراهيم

« خليل إبراهيم يوسف   « وحيد عفيفى عيسوى

« إبراهيم على حسين   « توفيق يس محمد عمر

« محمد السيد على عمر   « سعد محمد موافى

« عيسى شبل محمد   « محمد على عبد المنعم

« رشيد كامل إسكندر   « مصطفى عبد الصمد نايل

« أبو السعود سعودى محمد   « أحمد مصطفى إسماعيل

« محمود أمين ظاظة   « أحمد الليثى عباس

أنباشى محمد على حسين خليل   أنباشى محمد عبد المنعم عباس

جندى رياض عبد الرحمن أبو طالب   جندى الجاك محمد بكر

« عبد العزيز عبد المجيد خضرجى   « محمد البيثى عبد اللطيف

« سلطان عبد الجواد دياب   « أنور مرسى عبد اللاه

« جاد محمد الهلباوى   « عبد العزيز مركب عثمان

« محمد السيد الجندى   « عبد المتعال هارون عبد الصادق

أنباشى يحيى سعد زنجيره   أنباشى زكى حسين على

جندى على على حسن موسى   جندى متولى محمد مرجان

جندى محمد السيد إبراهيم   جندى محمد محمود على

« محمد يوسف أحمد   « محمد أحمد حمزة

أنباشى أحمد رياض هوارى   « محيى الدين محمد سرور

جندى عبده على سليمان   « محمد أحمد حسنين

« محمود على نيسم   « جاد الكريم محمود عثمان

« أحمد محمد إبراهيم   « عباس أحمد صالح

جندى وليم حبيب تادرس أنباشى عبد المنعم السيد نسيم
« رياض عبد الباسط أحمد جندى عبد الراضى حسن على
« زكريا عبد المتجلى عبد المعبود « حسن عبد الله يوسف
أنباشى السيد أحمد الدسوقى « جامع حميد كرار
جندى أحمد محمد جاد أنباشى بسيونى عبد الصمد على
أنباشى عبد القادر مرجان « أحمد عبده عجاج
جندى شعبان حسن زهير « حسن حامد حسين
« الشرقاوى غرباوى جرجس جندى محمد عبد الله على
« عوض محمد أحمد زيان
« إبراهيم إبراهيم حسين « يسرى عبد العظيم محمد
« عبد المجيد عبد الرحمن هاشم « محمد أحمد عبد الكريم
جاويش عطية عبد الحميد مرسى « عثمان على عبد الله
جندى محمد قبطان عبد الغفار أنباشى كامل محمود سلة
« عبد الغنى محمد عيسى جندى حسن السيد منصور
أنباشى محمود على محمد « على محمد عبد الواحد
جندى محمد حمادة محمد متطوع محمد عبد الحليم محمد
« أحمد الخربوطلى عبد المحسن « هاشم رشيد علام
« محمد الصافى عبد الرحمن « طلعت أحمد حسن
أنباشى عطا محمد حسن « محمد حسن علام
« محمد حامد محمد عبد الله « زكريا عبده السروجى
« شعبان عبد الله سعيد « زكى ثابت
مساعد ثالث مختار محمد فهيم « السيد أحمد عبد السلام
جندى عبد السلام أبو خلف محمد خلف « طه إبراهيم الحبيبى
« محمود مصطفى عسل « أحمد محمود إبراهيم
أنباشى عبد الفتاح محمد سعودى متطوع عبد المحسن محمد شعبان
جندى على إبراهيم عمر « السيد إبراهيم دراز

أنباشي عطوة متولى عطوة | متطوع محمد على موسى
« محمد عباس محمد عبده | « محمد فاضل محمود
« عبد المجيد حسنين عبد العال | « سليمان على سليمان
« أحمد رضوان عبد الرسول | « عبد الرحيم محمد عبد الرحيم
« الشحات عبد الرازق الضبابى | « محمد أحمد العطار
جندى عبد القادر جمعة عفيفى | « السيد محمد الهوارى
« عثمان صالح عثمان | « محمد ثابت
ريس ممتاز حسن إسماعيل الناغية | « محمد عبد السلام موسى
جندى إبراهيم محمود القليعى | « محمود شفيق الشيلى
« منصور محمد منصور | « السيد محمد محمد
« سعد عبد ربه خضير | « السيد محمد الأمير
متطوع محمود محمود إدريس | « محمد متولى السعيد
« محمد أحمد عطية | « يوسف نجيب يوسف
« عمر عبد الحميد رمضان | « محمود محمد بربر
« السعيد عبد الرازق موسى | « محمود على سيد أحمد
« حسن السيد حسن | « جابر حسنين عبد الله
« مصطفى محمد السيد | « حسن محمد أبو الهنا
« عبد الحميد أحمد محمد | « على عبد الحافظ محمد
« عبد السلام محمد إبراهيم | « أحمد محمود التركى
« ناصف محمد إبراهيم | « جلال عبده متولى
متطوع أحمد حسين جودة | متطوع محمد بدوى السيد
« المصيلحى مسعد إبراهيم | « فؤاد حسن محمد ثابت
« السيد عبد العزيز راضى | « فوزى عبد الرحمن درويش
« محمد يونس عبد الحليم | « عبد اللطيف محمد أحمد
« محمد موسى عطية الله | « صلاح فرج عطية
« فؤاد حسين عبد اللطيف | « عبد الله الغمرى

متطوع الباز مصيلحى إبراهيم

« محمد أحمد على البربرى

« خالد المرسى المنسى

« محمد عبده يوسف صالح

« أنور على عمر

« عز الدين عبد الموجود

« أحمد عثمان حسن

« محمد حسن مصطفى

« عبد السلام محمود شطا

« حسن محمد أبو العلا

« محمد إبراهيم خضر

« عبده عبده حميد

« السيد شلبى الخولى

« محمد عبد الرحمن جمعة

« عدلى جورجى سياب

« فوزى محمد رضوان

« حسن محمد الأخرس

« محمد فهمى المسلمانى

« محمد عبد اللطيف محمد

« حسين فراج حسن

« عباده غازى مصطفى

« ظريف مقار فلتس

« أحمد على حسن

« عبد الله محمد محمد

« حامد محمد عبد الرحيم

جندى عبدالفتاح على زيادة

لاسلكى جوى على محمد عبد العال

متطوع محمود عزب صيام

« شحاته حسن على

« محمد شعبان يوسف

« محمد الشحات مناع

« فاروق السيد دسوقى

جاويش فتحى بيومى طايل

« عازر يوسف فهمى

لاسلكى جوى أحمد عفيفى سراج الدين

أنباشى على مصطفى خضر

جندى باشا هلال محمد هلال

« إسماعيل محمد إسماعيل

« إبراهيم عبد الشافى على

لاسلكى جوى عبد العال إبراهيم عمران

جندى محمد على أحمد عبد العال

« أحمد على بخيت

« محمد رجب مصطفى

« نور الدين دياب شكرى

« منير حنا ميخائيل

ميكانيكى فريد محمود إبراهيم

لاسلكى جوى إبراهيم متولى

جندى إسماعيل بشير محمد

« إبراهيم الدسوقى محمد

« محمد السيد على البعلى

« كامل إبراهيم رضوان

ميكانيكى جوى حسنين السعيد المنيلاوى

جندى محمد عبدالوهاب أحمد

فى سجل الشهداء

نذكر فيما يلى شهداء آخرين فى غير وقائع العدوان الثلاثى.

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد
الطيار أوّل سعد الأنصارى	سبتمبر سنة ١٩٥٣ أثناء تأدية واجبه
اللاسلكى الجوى سامى حليم	« «
المدفعى الجوى عزت غبريال	« «
الميكانيكى الجاويش فصيح المصيلحى شعلان	« «
قائد الأسراب فكرى حامد زاهر	سنة ١٩٥٥
النقيب على فوزى رماح المدرس بمدرسة المظلات	مايو سنة ١٩٥٩
الطيار أوّل محمد نبيل الباجورى	سبتمبر سنة ١٩٥٥
الطيار أوّل على جلال الدين أحمد عبد الله	« «
عقيد (قائمقام) طيار زغلول محمود عرفات	٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦
رائد (صاغ) طيار حسنى محمود المرشدى	« «
رائد محمود رياض	« «
نقيب طبيب محمد هشام الحسامى	« «
نقيب محمود محمد محمود	« «
نقيب فاروق فهمى ثروت	« «
نقيب حسين محمود على الشامى	« «
نقيب حسن خليل إبراهيم بغدادى	« «
رقيب أوّل مساعد ملاح محسن أحمد على عرفه	« «
رقيب أوّل مساعد ملاح فتحى محمد إبراهيم عباسيه	« «
رقيب (جاويش) السيد أحمد فرج	« «
عريف لاسلكى جوى عبدالسلام عبدالفتاح السيد	« «

- القائممقام صلاح مصطفى، الملحق العسكرى بالسفارة المصرية بعمان (الأردن) استشهد فى ٢١ يوليه سنة ١٩٥٦ أثر انفجار قنبلة كانت داخل طرد تلقاه بالبريد فانفجر فى سيارته وأصيب بجراح بالغة أودت بحياته، وتبين أن الطرد أرسل إليه من القدس، وتدل الظروف والملابسات على أنها مؤامرة إسرائيلية.
- القائممقام مصطفى محمد حافظ، قائد جيش فلسطين، استشهد فى يوليه سنة ١٩٥٦.
- كمال الدين صلاح، مندوب مصر فى مجلس الوصاية على الصومال (الإيطالى) الذى يمثل هيئة الأمم المتحدة، أغتيل يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٥٧ فى (مقديشو) عاصمة الصومال، إذ كان يعمل جاهدًا لاستقلال الصومال فاغتاله عميل من عملاء الاستعمار.

شهداء فريق السلاح - هم نخبة من فريق السلاح المصرى (الشيش) كانوا مسافرين بطريق الجو عبر المحيط الأطلسى على متن طائرة هولندية ضخمة قاصدين فيلادلفيا بأمريكا لتمثيل مصر فى مباراة العالم فى السلاح، وفيما كانوا فى رحلتهم هبت على الطائرة عاصفة عاتية، فهوت بهم إلى أعماق المحيط (١٤ أغسطس سنة ١٩٥٨) وماتوا ضمن ٩٩ راكبًا كانت تقلّهم الطائرة لم ينج منهم أحد، فكان فقدهم خسارة قومية أليمة، وهؤلاء الشهداء هم:

عثمان عبد الحفيظ مستشار بمجلس الدولة
المهندس محمد على رياض
مصطفى زكريا زيان موظف بمصلحة السواحل
محمد فتحى الأشقر طالب حقوق
أحمد صبرى موظف بشركة النيل للتوريدات
المهندس حسن رشاد
ملازم أوّل عبد المنعم الحسينى

انقضاء اتفاق سنة ١٩٥٤
بالنسبة لقاعدة قناة السويس

فى أوّل يناير سنة ١٩٥٧ صدر قرار هام له أثره المباشر فى إزالة كل نفوذ وكل زعم لبريطانيا فى قاعدة قناة السويس، وهو القرار الجمهورى بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بانقضاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ باعتباره كأن لم يكن وذلك من يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وهوّ اليوم الذى بدأ فيه عدوان بريطانيا على منطقة قناة السويس.

وقد جاء فى ديباجة هذا القرار الهام أنه بعد الاطلاع على الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية الموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤، وعلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة فى ٢ و٤ و٥ و٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ والمتعلقة بالاعتداء البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على الأراضى المصرية. ونظرًا لأن هذا الاعتداء يعتبر نقضًا للاتفاق المذكور من جانب بريطانيا. فقد نصّ القرار المذكور على أنه «يثبت أن الحكومة البريطانية بتدبيرها الاعتداء وباعتدائها فعلًا على الأراضى المصرية مشتركة قوّاتها مع القوّات الفرنسية والإسرائيلية ومحاولتها غزو منطقة قناة السويس ابتداءً من يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قد تصرفت على أساس أن الاتفاق المذكور كأن لم يكن. ويثبت كذلك انقضاء هذا الاتفاق بالاعتداء المذكور ومن تاريخ حصوله. ويلغى بناء على ذلك القانون السابق صدوره بالموافقة على الاتفاق المذكور وملحقاته والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه».

وجاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القرار أن اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ يعتبر من حيث طبيعته معاهدة سياسية لما تضمنه فى ديباجته ونصوصه من معانى الصداقة بين البلدين، ولما احتوى عليه من التزامات على جمهورية مصر أهمها مساعدة الطرف الآخر فى تهيئة القاعدة الحربية وإدارتها إدارة فعّالة فى حالة وقوع هجوم

مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا، ولما كانت قواعد القانون الدولى قد استقرت على أن المعاهدات السياسية يبطل العمل بها كأثر من آثار قيام الحرب بين الدولتين المتعاقدتين، إذ أن الحرب تقطع جميع العلاقات السياسية والودّية بين الدول المتحاربة، مما يترتب عليه انقضاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ من الوقت الذى وقع فيه الاعتداء على الأراضى المصرية.

وقد جاء انقضاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالنسبة لاستخدام قاعدة قناة السويس عملا وطنيا مجيدًا لحكومة الثورة، أكدت به الاستقلال الحقيقى الذى ظفرت به مصر بجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة، وأهم ما تضمنه انقضاء اتفاق سنة ١٩٥٤ من نتائج هو إلغاء تخويل بريطانيا استخدام القناة فى الأحوال التى حددها هذا الاتفاق، وهى وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على مصر أو على أى بلد تكون طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، فلم يعد من حق بريطانيا استخدام قاعدة القناة فى أى حال من الأحوال.

ولم يكن منطقيا ولا مقبولاً بعد العدوان البريطانى وفشل هذا العدوان أن تعود بريطانيا إلى استخدام قاعدة القناة.

وكانت هذه النتيجة فى حاجة إلى حزم حكومة الثورة وإيمانها بحقوق مصر الكاملة فى الاستقلال.

ومن نتائج انقضاء اتفاق سنة ١٩٥٤ أن يكون لمصر الحق الكامل فى مصادرة كل ما يوجد فى القاعدة من معدات ومنشآت ومخازن ومصانع ومحتويات مملوكة للدولة المعتدية، لأن الاعتداء يخوّل للدولة المعتدى عليها مصادرة كل ما هو مملوك فى أراضيها للدولة المعتدية.

فكان القرار الجمهورى الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر فى أوّل يناير سنة ١٩٥٧ نصرًا مبينًا ولا ريب لمصر من جميع الوجوه.

اتفاق التعويضات لحملة أسهم القناة
٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨

فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ تمّ التوقيع فى روما على اتفاق أسس التعويضات لحملة أسهم القناة بين مصر وممثلى حملة أسهم الشركة المنحلة المؤممة، وصدر بذلك القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨، وفى ١٣ يوليه سنة ١٩٥٨ تم التوقيع على الاتفاق النهائى بجنيف، ويقضى بأن تدفع مصر (الجمهورية العربية المتحدة) مبلغا يعادل ٢٨,٣ مليون جنيه مصرى وثلثمائة ألف جنيه، على أن يشمل رسوم المرور البالغة ٥,٣ مليون جنيه السابق تحصيلها فى لندن وباريس منذ التأميم ولم تكن دفعت لهيئة إدارة قناة السويس، ويسدد الباقى على أقساط سنوية كل منها أربعة ملايين من الجنيهات من أوّل يناير سنة ١٩٥٩ حتى أوّل يناير سنة ١٩٦٣، ثم ثلاثة ملايين جنيه فى أوّل يناير سنة ١٩٦٤.

وعلى أثر توقيع اتفاق أسس التعويضات، أفرجت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى أوّل مايو سنة ١٩٥٨ عن أرصدة مصر لديها من الدولارات وإلغاء القيود التى فُرضت عليها سنة ١٩٥٦.

وأصبحت رسوم المرور عبر قناة السويس خالصة لمصر، وصارت موردًا هاما للعملات الأجنبية، وقد زادت حصيلة رسوم المرور بفضل الإدارة المصرية إلى نحو ٤١ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨، بعد أن كانت نحو ٣٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٥، وهى السنة السابقة للتأميم.

الاتفاق المالى مع فرنسا
٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٨

وأعقب هذا الاتفاق اتفاق عُقد فى زوريخ فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ بين مصر وفرنسا، لتسوية المشكلات التى ترتبت على العدوان الثلاثى، وبموجب هذا الاتفاق استؤنفت العلاقات المالية والتجارية والثقافية بين البلدين، والتزمت الحكومة الفرنسية أن تلغى التدابير التى اتخذتها بالنسبة لأموال المصريين بفرنسا. كما تعهدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأن ترفع التدابير التى اتخذتها إزاء الرعايا الفرنسيين أو إزاء أموالهم وحقوقهم. ووضع اتفاق دفع جديد لمدة ثلاث سنوات ينصّ على أن تتم المدفوعات بين البلدين بالفرنك الفرنسى القابل للتحويل.

الاتفاق المالى مع بريطانيا
٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩

وبعد مفاوضات طال أمدها، تم التوقيع فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ بالقاهرة على اتفاق بين مصر وبريطانيا بشأن العلاقات المالية والتجارية بينهما، وممتلكات البريطانيين فى الإقليم المصرى، وبتوقيع هذا الاتفاق تمت تسوية آخر المشكلات الناتجة عن تأميم شركة قناة السويس السابقة والعدوان الثلاثى على مصر، ودخلت العلاقات المالية بين البلدين فى مرحلة جديدة.

ونلخص أهم نقاط الاتفاق فيما يلى:

(أ) الإفراج عن أرصدة مصر الإسترلينية المجمدة ببريطانيا.

(ب) تعهد مصر بأن تدفع إلى بريطانيا مبلغ ٢٧,٥ مليون جنيه استرلينى، منها

٢٤ مليون جنيه فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٠، وذلك كتعويض بصفة كاملة ونهائية لجميع المطالبات المتعلقة بتمصير الممتلكات البريطانية أو بأية أضرار ناشئة عن فرض الحراسة عليها.

(جـ) إلغاء قيود الرقابة على النقد المفروضة منذ ٢٦ يوليه سنه ١٩٥٦ على حساب البنك الأهلى المصرى رقم ١ وعلى الحسابات المصرية الأخرى المفتوحة ببريطانيا.

(د) إنهاء الحراسة على الممتلكات البريطانية وتسليمها، أو حصيلة ما بيع منها لأصحابها.

(هـ) إخلاء طرف كل من الحكومتين من كافة المطالبات المتعلقة بأضرار العدوان على مصر، بما فى ذلك خسائر هيئة قناة السويس من جهة، ومطالبات بريطانيا الخاصة بمنشآتها فى قاعدة قناة السويس من جهة أخرى.

ومعنى ذلك أن بريطانيا قبلت التنازل عن منشآت قاعدة قناة السويس كتعويض على العدوان على مصر.

وعلى أثر إبرام هذا الاتفاق صدر قرار جمهورى يقضى بعدم جواز استخدام أى مبلغ من الأرصدة الإسترلينية المفرج عنها إلّا لأغراض التنمية الاقتصادية وبإذن خاص.

ويلاحظ أن أرصدة مصر الإسترلينية قد هبطت من ٣٥٦ مليون جنيه فى يوليه سنة ١٩٤٨، إلى نحو ٧٠ مليون جنيه فى مارس سنة ١٩٥٩.

* * *

الفصل الخامس عشر

مصر بعد فشل العدوان عليها

خرجت مصر من معركة العدوان مرفوعة الرأس، مرهوبة الجانب، معتزة بانتصارها على دول ثلاث تألبت وتآمرت عليها، ثم أخفقت فى عدوانها، ولقد كان لهذه المعركة نتائج هامة، وكانت كذلك ميداناً انكشفت لنا فيه حقائق وتجارب أفادتنا فى حياتنا القومية.

سياسة الحياد

ولعل أوّل ما تطالعنا به هذه التجارب، أننا ازددنا إيماناً بسياسة الحياد الإيجابى، بين الكتلتين اللتين تتنازعان السيطرة فى العالم، وأعنى بهما الكتلة الغربية، والكتلة الشيوعية، وأن الحرب التى خضناها أثبتت لنا من جديد مزايا سياسة الحياد، فقد أكسبتنا فى صميم المعركة تأييد الكتلتين معًا، وكان لهذا التأييد المزدوج أثره فى النصر الذى نلناه، وجاء هذا التأييد دليلاً جديدًا على سداد نظرية الحياد، التى كان كثيرون منا يظنونها قائمة على الوهم والخيال، ويقولون إنها تعرض البلاد للخطر، وأن مصر لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الأحلاف العسكرية الاستعمارية، وأن المحافظة على أمنها وسلامتها معقودة بالتحالف مع أحد المعسكرين، فها هى الحوادث والتجارب قد أثبتت أن أمن مصر وسلامتها معقودان بالتزامها سياسة الحياد، ولو أنها كانت قد ارتضت التحالف العسكرى مع إحدى الكتلتين، لكان مرجحًا أن يتغير الموقف، وأن تكون مصر أوّل ميدان للحرب العالمية الثالثة، فنحمد الله على أن سياسة الحياد قد أبعدت عن الإنسانية وعن مصر خطر الحرب

العالمية، وجعلتها موضع التأييد لا من الكتلتين المتنازعتين فحسب، بل من العالم أجمع؛ لأن العالم ينشد السلام ولا يريد الحرب.

فسياسة الحياد الإيجابى هى السياسة السليمة الحكيمة التى أكسبت مصر التأييد الكامل فى هيئة الأمم المتحدة، وجعلت لها مكانة فى المحيط الدولى.

وإن مصر، بما تكسب كل يوم من أنصار وأعوان لسياسة الحياد، ستكون بفضل اتساع الكتلة الحيادية فى الشرق والغرب، عاملاً هاما من عوامل استقرار السلام العالمى، وتحرير الشعوب من ربقة الاستعمار، وكلما اتسعت رقعة الحياد، خفّت حدة التوتر فى الحرب الباردة، وتضاءل خطر الحرب الفعلية التى تهدد العالم بالويلات والكوارث.

الوحدة بين العرب

وإلى جانب سياسة الحياد، ازددنا إيمانًا بالقومية العربية، فالحوادث القريبة والبعيدة، قد أثبتت أن شعوب الشرق العربى تمثل ولا ريب، وحدة جغرافية وتاريخية وثقافية، جديرة بأن نتعهدها ونرعاها جميعًا، ولقد أبرز العدوان الاستعمارى الأخير، مبلغ تعاون الشعوب العربية، فى ردّ هذا العدوان، وما أفادت مصر – والدول العربية قاطبة – من توحيد جبهتها، فى التغلب على الخطر المحدق بها.

القوّة العسكرية

وثمت حقيقة أخرى لا أرانى فى حاجة إلى التنويه بها، وهى أن نمضى فى سياسة المنعة العسكرية، وتقوية الجبهة الوطنية جيشًا وشعبًا، وأن نجعل من كل مواطن جنديًّا مستعدًا للحرب الدفاعية، أى للجهاد المقدس، وهذا يستتبع جعل التدريب العسكرى فرضًا على الشباب فى معاهد العلم كافة، وأن نغرس فى نفوسهم روح القوّة والمنعة وكراهية الاستعمار والحقد على المستعمرين، وأن نحبب إليهم البذل

والتضحية فى سبيل ردّ العدوان والدفاع عن كيان الوطن، بكل ما أوتينا من حول وقوّة، وسلاح وعتاد.

وهذا كله من مستلزمات الحياد، لأن الحياد الحقيقى يقتضى أن تكون البلاد على أهبة الاستعداد للذود عن الاستقلال، وأمامنا سويسرا، فهى نموذج الدول التى التزمت سياسة الحياد، ومع ذلك فكل مواطن فيها جندى فى جيشها الوطنى القوى، المزود بأحدث أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة، ولعل هذه القوّة، هى الدعامة الأولى لحيادها واستقلالها.

التسامح الدينى والعنصرى

هناك عنصر آخر من عناصر الحضارة والتقدم قد تجلى فى الشعب المصرى إبان العدوان، وكان من عوامل النصر والظفر، وهو الشجاعة، ورباطة الجأش، وضبط الأعصاب، والمحافظة على النظام، ثم الاعتدال والتسامح الدينى والعنصرى، لقد كان مسلك الشعب رائعًا حقًا، فالأجانب عامة، حتى الذين كانت ميولهم مشكوكًا فيها، لم يصبهم أى سوء أو عدوان، وعوملوا بالاعتدال الذى هو من مقومات الشعب المصرى، وبالتسامح الذى جبل عليه، وهذا المسلك المشرف، يلزمنا أن نحافظ عليه دائمًا، فى حالتى الحرب والسلم؛ لأنه من أهم مميزات الشعوب العريقة فى الحضارة والمدنية، وخاصة إذا قيس بالضراوة التى يلقاها الأجانب فى البلاد التى تدعى الحضارة، وهى أبعد ما تكون عنها.

ولا نستهينَنّ بهذه الميزة التى عرف بها الشعب المصرى ولا يظنن بعضنا أنها مظهر من مظاهر الضعف، فهى على العكس مظهر القوّة والنبل، وهى من غير شك، من الأسباب التى أكسبتنا عطف شعوب العالم وتأييدها لنا فى ردّ العدوان الآثم، وقد تجلى هذا التأييد فى قرارات هيئة الأمم المتحدة؛ إذ لم تظفر بمثلها أى دولة أخرى، فى مثل هذه الظروف التى وقع فيها العدوان علينا.

الجبهة الداخلية

كان تماسك الجبهة الداخلية ووحدتها من عوامل انتصارنا فى معركة العدوان الغادر، لقد كان الأعداء يتربصون بنا، أن تتفكك تلك الجبهة، ولو هى تفككت فى ساعة الخطر، لوجد الأعداء الثغرة التى ينفذون منها لتحطيم المقاومة الشعبية، والوصول إلى تحقيق أطماعهم الاستعمارية، لقد كانوا يتطلعون إلى الأفق، ويترقبون فتح هذه الثغرة، ولكن وطنية الشعب ويقظته، أبت أن يجد الأعداء ما كانوا يرجون من الفرقة والانقسام، وظل الشعب كتلة واحدة فى رد العدوان، وبقيت القلعة الوطنية منيعة قوية البنيان، لم ينل العدو منها منالاً.

الصناعة والزراعة والاقتصاد

وناحية أخرى تبينت أهميتها لنا وحاجتنا إلى مضاعفة الجهود، وأعنى بها الناحية الصناعية والاقتصادية.

كان لنهضة مصر الصناعية والاقتصادية أثرها الحميد فى صمود البلاد أمام عدوان الغزاة المتآمرين، فقد كانوا يؤملون أن يفرضوا على البلاد حصارًا يشلّ اقتصادياتها ويوهن المقاومة الشعبية، ويشيع الذعر والاضطراب فى حياتها الاقتصادية والتموينية، ولكن الخطوات الناجحة التى قطعتها النهضة الصناعية قبل المعركة، جعلت البلاد فى منعة اقتصادية، بحيث وجدت كفايتها من منتجات البلاد وصناعتها، ولم تضطرب شئون التموين كما اضطربت فى الحرب العالمية الأخيرة والحرب العالمية الأولى، وإذا كان قد بدا شىء من النقص خلال المعركة وبعدها، فأنه لا يذكر بجانب ما بدا فى بريطانيا وفرنسا، وهما الدولتان اللتان ظنتا أنهما تخضعاننا من طريق الضغط الاقتصادى، فإذا بهما هما اللتان عانتا من هذا الضغط ما لم يخطر ببال!!

وقد زاد الشعور بعد المعركة بوجوب زيادة موارد البلاد الزراعية والصناعية

والبترولية، حتى تستكمل حاجاتها من حاصلاتها ومن مؤسساتها الصناعية فى شتى النواحى، وبذلك تكون أصلب عودًا، وأقوى مناعة فى حياتها السياسية والاقتصادية والدولية.

خرجت مصر إذن أقوى مما كانت، وقد استخلصت استقلالها من أيدى الطامعين المستعمرين الذين أرادوا كيدًا لهذا الاستقلال، فصار أثبت مما كان قبل العدوان.

على أن المستعمرين لم يتراجعوا عن الكيد لمصر، وسعوا جهدهم فى أن يحاربوها بسلاح الحصار الاقتصادى، ثم بسلاح الدّس والوقيعة بينها وبين الدول العربية.

وقد صمدت مصر أمام الحصار الاقتصادى وتغلبت على أسلحته، وسارعت الخطى فى إنفاذ مشاريعها الاقتصادية التى تهدف إلى تنمية الإنتاج وإنشاء المؤسسات الصناعية كما سيجىء بيانه فى الفصل الثامن عشر.

وصمدت أيضًا للدسائس التى دُبرت لعزلها عن الدول العربية.

وسياسة عزل مصر هى خطة واسعة النطاق أرادت بها الدول الاستعمارية أن تجعل مصر فى عزلة عن العالم العربى، وكانت ترمى بهذه السياسة إلى إضعاف شأن مصر من جهة، وإلى تحطيم القومية العربية الناشئة من جهة أخرى، وفى تحطيم القومية العربية تمكين للاستعمار فى الشرق العربى وتمهيد لإخضاع دوله وشعوبه لإرادة المستعمرين.

بدأت سياسة عزل مصر فى سنة ١٩٥٤، حين يئست الدول الاستعمارية من ضم مصر إلى ما سمّوه منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، واستمسكت بحيادها.

فأخذت الدول الاستعمارية تحارب مصر سياسيًا واقتصاديًا، حتى يضعف شأنها ولا تتسع رقعة الحياد فى هذه المنطقة؛ لأن الحياد معناه الانفصال عن التبعية الاستعمارية لأى من الكتل المتصارعة فى العالم، وكان عقد حلف بغداد فى فبراير سنة ١٩٥٤ هو الخطوة الأولى لعزل مصر، ولما عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٥٥ زادت محاولات الاستعمار فى سبيل هذه السياسة،

وكان انسحاب أمريكا وبريطانيا من تمويل السد العالى فى يوليه سنة ١٩٥٦ مظهرًا لسياسة عزل مصر عن الدول العربية.

واستمرت سياسة عزل مصر أثناء العدوان الثلاثى، وبعد إخفاق العدوان، وبدأت المؤامرات الأجنبية فى بعض بلدان الشرق الأوسط أثناء العدوان للوقيعة بينها وبين مصر.

فليس يخفى أن حكومة العراق قد أباحت للسلاح الجوى البريطانى أثناء العدوان أن يتخذ مطار (الحبانية) قاعدة للعدوان على مصر، وقمعت الحكومة العراقية المظاهرات الشعبية التى قامت فى بلادها تأييدًا لمصر. وظهرت حكومتا العراق والأردن بمثل ما ظهرت به فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ من خذلان للعرب ومعاونة لأعدائهم.

وفى سورية ظهرت المؤامرات تلو المؤامرات ضدّ الحكومة السورية المناصرة لمصر، وكان الغرض منها قلب نظام الحكم فيها وإقامة حكومة معادية لمصر تأمر بأوامر الاستعمار وتتبع سياسة عزل مصر عن العالم العربى، واشتركت أمريكا وبريطانيا والعراق وتركيا فى تلك المؤامرات، وكان موعد تنفيذ المؤامرة الأولى يوم العدوان الثلاثى على مصر، لكى تكون مصر مشغولة بالدفاع عن نفسها، ومن خطوط هذه المؤامرة احتمال نزول القوّات الإنجليزية فى اللاذقية لتأمين المؤامرة فى سورية، وقد أخفقت هذه المؤامرة ووضعت الحكومة السورية يدها على المتآمرين، وتلتها مؤامرة ثانية ثم ثالثة.

وفى الأردن وقع انقلاب رجعى فى أبريل - مايو سنة ١٩٥٧ أطاح بحكم الأحرار، وأعاد الأردن إلى حظيرة الاستعمار.

وفى لبنان كانت بيروت قاعدة لسياسة عزل مصر منذ سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٥٨.

مشروع إيزنهاور
٥ يناير سنة ١٩٥٧

فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ قدم الرئيس الأمريكى إيزنهاور إلى الكونجرس مشروعًا طلب فيه تخويل الولايات المتحدة سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم فى منطقة الشرق الأوسط ومساعدتها على تنمية اقتصادها بما يحقق صيانة استقلالها القومى، وتخويل أمريكا فى تلك المنطقة سلطة الاضطلاع ببرامج مساعدات عسكرية أو تعاونية مع أية أمة أو مجموعة من الأمم ترغب ذلك، وأن تشمل هذه المساعدة وهذا التعاون استخدام القوّات المسلحة الأمريكية لضمان وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للأمم التى تطلب مثل هذه المساعدة ضدّ العدوان المسلح من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية، على أن تكون هذه الإجراءات متمشية مع التزامات الولايات المتحدة التعاهدية بما فى ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ومع أية إجراءات أو توصيات تتخذها الأمم المتحدة فى حالة هجوم مسلح للسلطة العليا لمجلس الأمن، ويخول الاقتراح الرئيس الأمريكى أن يستخدم فى الأغراض الاقتصادية والعسكرية الدفاعية الأموال المرصودة وفقًا لقانون الأمن المتبادل، إلى جانب اعتماد ٢٠٠ مليون دولار فى ميزانيتى ١٩٥٨ و١٩٥٩ للإنفاق منها حسب مقتضيات الأحوال، بالإضافة إلى برامج الأمن المتبادل الأخرى لتلك المنطقة.

وأشار الرئيس الأمريكى فى مشروعه إلى أن حكام روسيا يسعون منذ وقت طويل للسيطرة على الشرق الأوسط، وقال أن مشروعه إلى الكونجرس وضع بصورة عامة لمواجهة احتمال أى عدوان شيوعى مباشر أو غير مباشر فى منطقة الشرق الأوسط، وأن هذا المشروع من شأنه أن يطمئن الشعوب الحرة فى تلك المنطقة ويؤكد لها أنها لن تقف بمفردها إزاء دولة كبرى، وقال إن منطقة الشرق الأوسط كثيرًا ما سادها الاضطراب، وإن الشيوعية الدولية قد زادت من عدم

الاستقرار فيها، وإن حكام روسيا يسعون للسيطرة على الشرق الأوسط؛ لأن هدف روسيا هو صبغ العالم بالصبغة الشيوعية، وأنه وضع هذا المشروع لمواجهة أى عدوان شيوعى مباشر أن غير مباشر على هذه المنطقة، وأن الخطر الأعظم هو أن يخطئ الروس التقدير، فإذا اعتقد الشيوعيون أن الدفاع عن الشرق الأوسط غير كاف فقد تسوّل لهم نفوسهم أن يلجأوا إلى الهجوم المسلح السافر، «فخير ضمان ضدّ هذا الاحتمال أن نظهر علنًا استعدادنا للتعاون التام بكل حرية، مع أصدقائنا فى الشرق الأوسط ضمن أهداف الأمم المتحدة ومبادئها».

ولما لهذا المشروع من الأهمية، ولأنه أثار ضجة كبيرة فى الشرق الأوسط وفى العالم، وكانت له معقباته، ولتحذيراته من الاستعمار الشيوعى، فإننا ننشر هنا النصوص الكاملة لمحتوياته.

استهلّ الرئيس الأمريكى مشروعه بالإشارة إلى الموقف الدولى بصفة عامة وبالآمال العالمية التى تراود الولايات المتحدة والمسئوليات الضخمة التى لا بد أن تتحملها فى سبيل الاطمئنان إلى أن الحرية، بما فى ذلك حرية الولايات المتحدة نفسها، ستكون فى أمان، ثم قال: «إن هناك حالة خاصة فى الشرق الأوسط أشعر بأن غايتنا القومية الأساسية فى العلاقات الدولية لا تزال كما كانت من قبل: السلام. سلام عالمى يقوم على العدالة، وإن مثل هذا السلام لابد أن يشمل جميع المناطق وجميع أمم العالم، إذا أريد له الدوام، وليس هناك أمة كبيرة كانت أو صغيرة ترفض أن نفاوضها فى إخلاص متبادل، وفى صبر وعزم، لضمان تفاهم أفضل فيما بيننا، ولابدّ أن ينتج، وسينتج فعلاً من مثل هذا التفاهم نمو الثقة والمقومات التى لابدّ منها لبرنامج السلام ولمشروعات ترفع من كاهلنا جميعًا أعباء التسليح الباهظة، وإن حكومتنا تعمل لتحقيق هذه الغاية بلا كلل، يومًا بعد يوم، وشهرًا بعد شهر، وعامًا بعد عام.

«بيد أنه ما لم يتوّج بعض النجاح جهودنا التى ستضمن للشعوب جميعًا العيش فى سلام، فإنه يتحتم علينا، لصالح السلام نفسه، أن نظل يقظين حذرين وأقوياء.

«١ – لقد بلغ الشرق الأوسط فجأة مرحلة جديدة حرجة فى تاريخه الطويل

الهام كانت أمم عديدة فى تلك المنطقة فى الحقب الأخيرة لا تتمتع بالاستقلال الذاتى الكامل، وكان غيرها من الأمم يمارس سلطة كبيرة فى المنطقة، وكان أمن المنطقة مبنيًا إلى حدٍّ كبير على قوّتها، بيد أنه منذ الحرب العالمية الأولى، ظهر هناك تطور منتظم نحو الحكم الذاتى والاستقلال.

«ولقد قابلت الولايات المتحدة هذا التطور بالترحيب والتشجيع، فبلادنا تؤيد دون تحفظ السيادة الكاملة والاستقلال لكل دولة فى الشرق الأوسط.

العدوان الثلاثى[1]

«ولقد كان التطور نحو الاستقلال فى جملته تطورًا سليمًا، ولكن كثيرًا ما ساد المنطقة الاضطراب، ولقدت أوجدت تيارات عدم الثقة والخوف الملحة والغارات المتداولة عبر الحدود القومية قدرًا كبيرًا من عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط، وحدثت فى الآونة الأخيرة أعمال حربية شملت دولاً من أوروبا الغربية، كان لها يومًا ما نفوذ كبير فى المنطقة، ثم إن الهجوم الكبير نسبيًّا الذى شنّته إسرائيل فى أكتوبر (سنة ١٩٥٦)، وسع الخلافات الأساسية بين تلك الدولة وجيرانها العرب، وزادت الشيوعية الدولية عدم الاستقرار هذا، بل إنها خلقته فى بعض الأحيان.

روسيا والسيطرة على الشرق الأوسط

«٢ – ومنذ وقت طويل وحكام روسيا يسعون فى سبيل السيطرة على الشرق الأوسط، ويصدق هذا على القياصرة، كما يصدق على البلاشفة، أما الأسباب فيصعب أن توجد، فهى (أى دول الشرق الأوسط) لا تؤثر على سلامة روسيا، فلا يفكر أحد فى استخدام الشرق الأوسط قاعدة للعدوان على روسيا، ولم تراود هذه الفكرة الولايات المتحدة ولو للحظة واحدة.

---

(١) هذا العنوان وضعناه لسهولة فهم محتويات المشروع.

«وليس هناك بتاتًا ما يخشاه الاتحاد السوفيتى من الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، أو فى مكان آخر فى العالم، ما دام حكامه أنفسهم لا يبدأون بالعدوان، وهذا التصريح أدلى به قطعًا وتأكيدًا.

«وليست رغبة روسيا فى السيطرة على الشرق الأوسط ناجمة عن مصلحتها الاقتصادية الخاصة فى المنطقة، فروسيا لا تستخدم إلى حدٍّ كبير قناة السويس ولا تعتمد عليها، ففى عام ١٩٥٥ كانت حركة المرور السوفييتية فى القناة لا تمثل إلّا ثلاثة أرباع الواحد فى المائة من مجموع الحركة، وليس بالسوفييت حاجة إلى موارد البترول التى تمثل الثروة الطبيعية الرئيسية فى هذه المنطقة، ولا يستطيعون تدبير الأسواق لهذه المواد. بل الحق إن الاتحاد السوفييتى مصدر كبير لمنتجات البترول.

«فالسبب فى اهتمام روسيا بالشرق الأوسط هو السياسة الدولية وحدها، فإذا راعينا غرضها المعلن فى صبغ العالم بالصبغة الشيوعية، أصبح من السهل أن نفهم أملها فى السيطرة العاجلة على الشرق الأوسط.

«فلقد كانت هذه المنطقة دائمًا ملتقى طرق قارات نصف الكرة الشرقى، وقناة السويس تمكن دول آسيا وأوروبا من مواصلة التجارة التى لا غنى عنها إذا أريد لهذه الدول أن تكون لها اقتصادياتها القوية المزدهرة، فالشرق الأوسط هو باب الطريق فيما بين أوروبا وآسيا وأفريقية.

«ويحوى الشرق الأوسط نحو ثلثى مصادر البترول المعروفة فى العالم الآن، وهو يسدّ عادة حاجات دول عديدة فى أوروبا وآسيا وأفريقية من البترول، ودول أوروبا تعتمد بصورة خاصة على هذا المورد، وهذا الاعتماد يتصل بالمواصلات كما يتصل بالإنتاج، وقد ظهر هذا بشكل واضح منذ إغلاق قناة السويس وبعض أنابيب البترول، وفى الاستطاعة استنباط وسائل بديلة للمواصلات، وكذلك مصادر بديلة لتوليد القوى، إذا كان ذلك ضروريًّا، ولكن هذه الوسائل لا يمكن اعتبارها احتمالات قريبة الأجل.

«وهذه الأمور تؤكد أهمية الشرق الأوسط القصوى، فإذا ما فقدت دول تلك المنطقة استقلالها، وإذا ما خضعت لسيطرة قوّات أجنبية معادية للحرية، فإن ذلك يكون محنة لهذه المنطقة ولدول حرة عديدة أخرى، التى تتعرض حياتها الاقتصادية عندئذ لما يقرب من الاختناق.

«وكذلك تتعرض أوروبا الغربية للخطر كما لو كان مشروع مارشال ومنظمة حلف شمال الأطلنطى لم يوجدا، كما تتعرض الأمم المتحدة فى آسيا وأفريقية لخطر شديد، وكذلك تفقد دول الشرق الأوسط الأسواق التى تعتمد عليها اقتصادياتها، وسوف يكون لكل هذا أثره البالغ الضرر إن لم يكن بالمفجع على حياة أمتنا الاقتصادية وعلى مستقبلنا السياسى.

مهد الديانات الثلاث

«وهناك أيضًا عوامل أخرى تطغى على العوامل المادية، فإن الشرق الأوسط هو مهد ثلاث ديانات كبرى هى: الإسلام والمسيحية والعبرية، إن مكة والقدس أكثر من مجرد مكانين على الخريطة؛ لأنهما تمثلان ديانات تُعلّم أن الروح تتفوق على المادة وأن للفرد كرامته وحقوقه التى ليس من حق أية حكومة استبدادية أن تحرمه منها، وإنه لمن الأمور التى لا تحتمل أن تقع الأماكن المقدسة فى الشرق الأوسط تحت حكم يمجد الوثنية المادية.

وسائل الشيوعية الدولية فى الإغراء

«وتسعى الشيوعية الدولية بطبيعة الحال إلى إخفاء أهدافها فى السيطرة بالإعراب عن حسن النية بالعروض السطحية المغرية، كمساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية، وإن أبسط مبادئ الحكمة لتقضى أن تتطلع أية دولة تتعرض للإغراء السوفييتى إلى ما وراء هذا القناع.

«تذكروا «استونيا» و«لاتفيا» و«ليتوانيا».

«ففى عام ١٩٣٩ عقد الاتحاد السوفييتى مواثيق مساعدات متبادلة مع تلك الدول التى كانت مستقلة وقتئذ، وقد أعلن وزير الخارجية الروسية فى معرض الخطاب الذى ألقاه فى الدورة الخامسة غير العادية لمجلس السوفييت الأعلى فى عام ١٩٣٩ على رءوس الأشهاد: إننا سنحترم هذه المواثيق بكل أمانة ودقة على أساس المعاملة المتبادلة الكاملة، ونعلن أن كل ذلك الحديث الهراء عن صبغ بلاد البلطيق بالصبغة السوفييتية إنما هو لمصلحة أعدائنا المشتركين ومصلحة جميع المهيجين المناهضين للسوفييت.

«ولكن لم يأت عام ١٩٤٠ حتى كانت «لتوانيا» و«استونيا» و«لاتفيا» قد ضمت قسرًا إلى الاتحاد السوفييتى.

«ولقد احتفظ السوفييت بسيطرتهم على الدول التوابع فى أوروبا الشرقية قسرًا على رغم وعودهم القاطعة بأنهم عازمون على عكس هذا، تلك الوعود التى بذلت إبان الحرب العالمية الثانية.

«ونشأ عن وفاة ستالين أمل فى أن يتغير هذا الوضع، وقرأنا العهد المقطوع فى معاهدة وارسو سنة ١٩٥٥ بأن الاتحاد السوفييتى سيسير فى الدول التوابع «على مبادئ الاحترام المتبادل لاستقلالها وسيادتها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية»، ولكننا شهدنا مُنذ عهد قريب إخضاع المجر بالقوّة المسلحة السافرَة، وفى أعقاب تلك المأساة هبط احترام العالم لوعود السوفييت وتصديقهم لها هبوطًا جديدًا، فالشيوعية الدولية تريد النجاح الكبير وتسعى إليه.

«وعلى ذلك، فإن لدينا الحقائق البسيطة التالية التى لا جدال فيها:

(أ) إن الشرق الأوسط الذى كان دائما مطمع روسيا لابدّ أن تريده الشيوعية الدولية اليوم أكثر مما كانت تفعل فى أى وقت آخر.

(ب) لا يزال الحكام السوفييت يبدون أنهم لا يتورعون عن استخدام أية وسيلة لتحقيق أغراضهم.

(جـ) إن أمم الشرق الأوسط الحرة تحتاج، وأكثرها يريد، قوّة إضافية لضمان استمرار استقلالها.

٣ - إن أفكارنا تتجه بطبيعة الحال إلى الأمم المتحدة كحامية للأمم الصغيرة، فإن ميثاقها يعطيها المسئولية الأولى لصيانة السلام والأمن الدوليين.

بين الموقف في مصر.. والمجر

«ولقد منحت بلادنا الأمم المتحدة تأييدها الكامل فيما يختص بالحرب فى المجر ومصر، وقد تمكنت الأمم المتحدة من تحقيق وقف القتال وسحب قوّات العدوان من مصر؛ لأنها كانت تتعامل مع حكومات وشعوب تكنّ الاحترام اللائق لآراء البشرية كما هى ممثلة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

روسيا تتحدى الأمم المتحدة

«أما فى حالة المجر، فإن الموقف كان مختلفًا، فقد استعمل الاتحاد السوفييتى الفيتو لإحباط إجراء مجلس الأمن الخاص بطلب سحب القوّات السوفييتية الماحقة فى المجر، كما أنه أظهر عدم مبالاة شديدة بتوصيات الجمعية العامة، حتى لقرار اللوم الذى أصدرته الجمعية العامة.

«إن الأمم المتحدة تستطيع دائما أن تكون عونًا، ولكنها لا يمكن أن يعتمد عليها كلية كحام للحرية حين يكون الأمر خاصًا بأطماع الاتحاد السوفييتى.

«٤ - وفى ظل كافة الظروف التى وضعتها أمامكم تقع على عاتق الولايات المتحدة الآن تبعة أكبر، ولقد أبدينا، لكيلا يساور الشك إنسانًا، شديد تمسّكنا بمبدأ عدم استخدام القوّة دوليا لأى غرض عدوانى، وإن سلامة استقلال الدول فى الشرق الأوسط يجب ألّا تمس، وقلّ فى التاريخ أن تَعرّض إخلاص الدول للمبادئ للتجربة المريرة كما تعرض إخلاصنا فى الأسابيع الأخيرة.

«وهناك إدراك عام فى الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى السيطرة السياسية ولا الاقتصادية على أى شعب آخر، ورغبتنا أن يعيش العالم فى حرية لا فى عبودية، ومن ناحية أخرى فإن كثيرًا من دول الشرق الأوسط - إن لم تكن دوله جميعًا - تدرك الخطر الناجم من الشيوعية الدولية وترحب بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لتحقق لأنفسها أهداف الأمم المتحدة من الاستقلال والرخاء الاقتصادى والنمو الروحى.

«فإذا أريد للشرق الأوسط أن يواصل دوره الجغرافى من الوصل لا من الفصل بين الشرق والغرب، وإذا أراد لموارده الاقتصادية الواسعة أن تخدم رفاهية شعوبه والشعوب الأخرى، وإذا أريدت المحافظة على ثقافاته وأديانه وأديارة المقدسة فى سبيل رفع روح الناس، فلابدّ للولايات المتحدة من أن تؤكد استعدادها لتأييد استقلال الأمم المحبة للحرية فى تلك المنطقة.

«٥ - وأرى من الضرورى، فى ظل هذه الظروف، أن أنشد تعاون الكونجرس، فبهذا التعاون وحده نستطيع أن نعطى الاطمئنان اللازم لردع العدوان، وأن نعطى الشجاعة والثقة إلى أولئك الذين يكرسون أنفسهم فى سبيل الحرية، وبذلك نمنع سلسلة من الأحداث يمكن أن تعرض العالم الحر كله للخطر.

تصريحات سابقة إزاء الشرق الأوسط

«ولقد كانت هناك تصريحات رسمية عديدة من جانب الولايات المتحدة فيما يختص بالشرق الأوسط، فهناك التصريح الثلاثى الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠، ثم التأكيد من جانب الرئيس لملك المملكة العربية السعودية فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وهناك تصريح الرئيس فى ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ الذى جاء فيه أن الولايات المتحدة ستعارض فى نطاق الوسائل الدستورية أى عدوان فى المنطقة، وهناك تصريحنا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ الذى جاء فيه أن الولايات المتحدة ستنظر بعين الخطورة القصوى لأى تهديد للسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لإيران أو العراق أو الباكستان أو تركيا.

«ومع ذلك، فإن الضعف فى الموقف الراهن والخطر المتزايد من الشيوعية الدولية ليقنعانى بأن السياسة الأساسية للولايات المتحدة يجب أن تتجلّى فى إجراء مشترك من جانب الكونجرس والحكومة، وفضلاً عن ذلك فإن عزمنا المشترك يجب أن يكون فى صورة تبين بوضوح أن كلامنا سيؤيد بالعمل إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

٦ - وليس بالأمر الجديد على الرئيس والكونجرس أن يتفقا فى إدراكهما أن حرية الأمم الأخرى متصلة اتصالا مباشرًا بسلامتنا.

«ولقد اشتركنا فى إنشاء وتأييد نظام الأمم المتحدة للأمن، ولقد عززنا نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعى بسلسلة من اتفاقات الدفاع الجماعى، ولدينا الآن معاهدات أمن مع اثنتين وأربعين دولة تؤمن بأن سلامها وسلامنا وأمنها وأمننا متشابكة معا، ولقد اشتركنا فى القيام بعمل حاسم فيما يتعلق باليونان وتركيا وتايوان.

«ومن ثم فإن الولايات المتحدة. عن طريق الإجراء الذى اتخذه الرئيس والكونجرس أو مجلس الشيوخ فى حالة المعاهدات. قد أظهرت فى عدة مناطق مهددة بالخطر غرضها وهو تأييد الحكومات الحرة المستقلة. والسلام ضدّ الخطر الخارجى. وعلى الأخصّ، خطر الشيوعية الدولية. ومن ثم ساعدنا على صيانة السلام والأمن فى خلال فترة انطوت على خطر جسيم.

مقترحات المشروع

«ومن الأمور الحيوية الآن أن تظهر الولايات المتحدة عن طريق إجراء مشترك يقوم به الرئيس والكونجرس عزمنا على مساعدة دول منطقة الشرق الأوسط التى ترغب فى هذه المساعدة.

«وسوف ينطوى الإجراء الذى أقترحه على الأوجه الآتية:

«سوف يخوّل الولايات المتحدة فى المقام الأوّل سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم فى منطقة الشرق الأوسط عامة ومساعدتها على تنمية اقتصاد قوى يهدف إلى صيانة الاستقلال القومى.

«وسوف يخوّل الحكومة فى المقام الثانى سلطة الاضطلاع فى نفس تلك المنطقة ببرامج مساعدات عسكرية وتعاونية مع أية أمة أو مجموعة من الأمم ترغب فى ذلك.

«وسوف ينطوى فى المقام الثالث على التفويض بأن تشمل هذه المساعدة وهذا التعاون استخدام القوّات المسلحة للولايات المتحدة لضمان وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للأمم التى تطلب مثل هذه المساعدة ضدّ العدوان المكشوف من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

«ويجب أن تكون هذه الإجراءات متمشية مع التزامات الولايات المتحدة التعاهدية. بما فيها ميثاق الأمم المتحدة. ومع أى إجراء أو توصيات تتخذها الأمم المتحدة. وسوف تخضع كذلك إذا ما وقع هجوم مسلح للسلطة العليا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقا للميثاق.

«وسوف يخوّل الاقتراح الحالى فى المقام الرابع الرئيس أن يستخدم فى الأغراض الاقتصادية والعسكرية الدفاعية الأموال المرصودة وفقًا لقانون الأمن المتبادل المعدل الصادر فى ١٩٥٤ بغض النظر عن القيود الحاضرة.

«ويجب ألا يتضمن التشريع المطلوب الآن تخويل أو تخصيص أية مبالغ؛ لأننى أعتقد أن المبالغ المخصصة حاليا تحت الظروف التى أشير إليها سوف تكون كافية للمدة الباقية من السنة التى تنتهى فى ٣٠ يونيه المقبل (١٩٥٧).

«وسوف أسعى على كل حال فى تشريع آخر للحصول على مائتى مليون دولار فى كل من سنتى ١٩٥٨ و١٩٥٩ الماليتين لاستخدامه فى المنطقة حسب مقتضيات الأحوال بالإضافة إلى برامج الأمن المتبادل الأخرى لهذه المنطقة التى وفر لها الكونجرس ما سوف يلزمها من المال.

مشكلة فلسطين ومصير اللاجئين

«وهذا البرنامج لن يحلّ كل مشاكل الشرق الأوسط كما أنه لا يمثل جميع سياستنا تجاه هذه المنطقة. فهناك مشكلة فلسطين ومشكلات العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. ومصير اللاجئين التى زادت من تفاقمها الشيوعية الدولية. ولكنها ستكون بمعزل عن هذا التهديد.

«وإن التشريع الذى أقترحه لا يستهدف تناول هذه المشاكل بصورة مباشرة. فإن الأمم المتحدة تشغل نفسها بكل هذه الأمور ونحن نؤيد الأمم المتحدة.

«وقد أوضحت الولايات المتحدة بجلاء. وخاصة فى الخطاب الذى أدلى به مستر دالاس وزير الخارجية يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ أننا مستعدون أن نفعل الكثير لمساعدة الأمم المتحدة على حلّ مشاكل فلسطين الأساسية.

مواجهة كل عدوان شيوعى

«وهذا التشريع المقترح قد وضع بصورة رئيسية لمواجهة احتمال عدوان شيوعى مباشرًا كان أو غير مباشر.

«وهناك حاجة قاطعة إلى إصلاح كل نقص فى القوى فى هذه المنطقة ليس عن طريق قوات خارجية أو أجنبية وإنما عن طريق زيادة حيوية وأمن دول هذه المنطقة المستقلة.

«وتدل التجارب على أن العدوان غير المباشر قلما ينجح إذا ما قدر له النجاح على الإطلاق حيث يوجد قسط معقول من الأمن ضدّ العدوان المباشر، وحيث تمتلك الحكومة قوّات أمن موالية. وحيث لا تكون الأحوال الاقتصادية فى حال تجعل الشيوعية تظهر كبديل جذاب، إن البرنامج الذى أقترحه يعالج أوجه هذا الأمر الثلاثة، ومن ثم يعالج مشكلة العدوان غير المباشر.

«وإنى لآمل وأعتقد إذا ما أعلن هدفنا، كما هو مقترح فى التشريع المطلوب، فإن هذه الحقيقة وحدها ستحول دون أى عدوان يجرى التفكير فيه، وبهذا نكون قد أثلجنا قلوب الوطنيين الغيورين الذين كرسوا أنفسهم فى سبيل تحقيق استقلال بلادهم، فإنهم لن يشعروا بأنهم يقفون وحدهم فى مواجهة تهديد دولة كبرى.

«وإنى لأضيف إلى ذلك أن الوطنية هى عاطفة قوية، صحيح إن الخوف فى بعض الأحيان يحول الوطنية الحقة إلى التعصب وإلى قبول مغريات خطيرة من الخارج.

«بيد أنه إذا أمكن طرد المخاوف، فإن الجوّ سيكون أكثر ملاءمة لتحقيق المطامح القومية القيمة، وسيكون ضروريا بالنسبة لنا، كما أوضحت، أن نساهم اقتصاديا فى تقوية هذه الدول أو المجموعات من الدول التى لها حكومات أثبتت إخلاصها وجهودها للمحافظة على السلام ومقاومة أعمال الهدم، وستوفر هذه التدابير أكبر ضمان ضدّ مداخل الشيوعية، فالكلمات وحدها لا تكفى.

«أما فيما يتعلق بالسلطة المطلوبة لاستخدام القوّات المسلحة الأمريكية للمساعدة فى الدفاع عن السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لأية دولة فى المنطقة ضدّ العدوان الشيوعى المسلح. فإننا لن نمارس هذه السلطة إلّا برغبة الدولة التى يقع عليها الهجوم. وبعد هذا فإن أملى الكبير ألّا تمسّ الحاجة إلى استخدام هذه السلطة بتاتا.

«وليس هناك ما هو أشدّ ضرورة لضمان هذا من أن تكون سياستنا فيما يتعلق بالدفاع عن المنطقة حاسمة ومعلنة فى وضوح. وبذلك تعلم الأمم المتحدة وكافة الحكومات الصديقة بل والحكومات غير الصديقة. أين نقف.

«فإذا نشأ – على غير ما أرجو وأتوقع – موقف يستدعى التطبيق العسكرى لسياستى التى أطلب من الكونجرس أن يشترك معى فى إعلانها فإنى دون شك سأداوم الاتصال ساعة بساعة بالكونجرس إذا ما كان الكونجرس غير منعقد. وأما إذا كان الموقف ينطوى على آثار خطيرة. فسأدعو الكونجرس بالطبع إلى دورة خاصة.

خطر هجوم روسى مسلح

«إن الخطر الأعظم فى الموقف الراهن يكمن، كما هى العادة، فى أن يخطىء الطغاة الطامحون التقدير. فإن قدّر الشيوعيون المتعطشون للسلطان، صوابًا أو خطأ، أن الدفاع عن الشرق الأوسط غير كاف، فإنهم قد تسوّل لهم نفوسهم أن يلجأوا إلى إجراءات الهجوم المسلح السافر. وإذا حدث هذا فإن ذلك سيبدأ بسلسلة من المواقف يكاد يكون من المقطوع به أن تشترك الولايات المتحدة فى عمل عسكرى. وإنى لمقتنع بأن خير ضمان ضدّ هذا الاحتمال هو إظهار استعدادنا الآن للتعاون تعاونًا تاما وبكل حرية مع أصدقائنا فى الشرق الأوسط بالوسائل التى تتفق وأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

«وأنا أعتزم أن أرسل على الفور بعثة خاصة إلى الشرق الأوسط لتفسير التعاون الذى نحن مستعدون لتقديمه.

«إن السياسة التى أقترحها تتضمن أعباءً وأخطارًا معينة للولايات المتحدة، وإن أولئك الذين يطمعون فى المنطقة لن يحبوا ما هو مقترح، ومع ذلك، فإن الأمريكيين شهدوا قبل ذلك مصالح الأمة الحيوية وحرية البشر معرضة للخطر، وكان عزمهم وتصميمهم متكافئين مع الأزمة، بالرغم من التشويه المعادى لكلامنا وحوافزنا وأعمالنا.

«والحق إن تضحيات الشعب الأمريكى فى سبيل الحرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تقدر بآلاف عديدة من ملايين الدولارات، وآلاف أرواح شبابنا الغالية، إن هذه التضحيات التى أدّت إلى صيانة الحرية فى مناطق شاسعة من العالم لا يجب أن تذهب هباء.

«ولقد اتحد الرئيس والكونجرس فى تلك اللحظات الماضية الخطيرة دون ما نظر إلى الحزبية لخدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة والعالم الحر.

«ولقد أتيحت لنا الفرصة لكى نظهر مرة أخرى وحدتنا القومية تأييدًا للحرية

وإظهارًا لاحترامنا العميق لحقوق كل أمة واستقلالها، سواء أكانت كبيرة أو صغيرة، إننا لا نسعى إلى العنف بل إلى السلام، ويجب علينا الآن أن نكرس جهودنا وعزيمتنا وأنفسنا لتحقيق هذا الهدف».

الرأى فى مشروع إيزنهاور

هذا هو مشروع إيزنهاور ومحتوياته، ومن الحق أن نقول إن خطوطه الرئيسية وظروفه وملابساته جعلته موضع الرفض والارتياب فى منطقة الشرق الأوسط نفسها.

وأوّل هذه الظروف أنه عُرض بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر، وأنه افترض أن الشرق الأوسط فى حاجة إلى معونة عسكرية واقتصادية لمنع العدوان أو التسلل الشيوعى، ولم تكن أية دولة فى الشرق الأوسط (وقتئذ) قد رأت تسللاً من روسيا السوفييتية، بل بالعكس كان العدوان عليها من المعسكر الغربى، فمن حقها أن ترتاب فى المشروع من أساسه، وخاصة لأنه لم يتضمن المعاونة من أمريكا على صدّ أى عدوان إلاّ إذا كان شيوعيا، والعدوان محتمل من الشيوعية وغير الشيوعية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد افترض المشروع أن دول الشرق الأوسط لا تستطيع بمفردها أن تقاوم العدوان الشيوعى، ومن هنا جاءت أسطورة «سدّ الفراغ»، تلك الأسطورة التى بنيت على أنه ما دام الشرق الأوسط لم يعد منطقة نفوذ لبريطانيا وحلفائها، فوجب أن لا تترك بلدانه لقوّاتها الذاتية، بل عليها أن تتقبل أية مساعدة أمريكية لتدافع عن نفسها، وهذه الفكرة فى ذاتها لا تقبلها الأمم المتحررة، لأن معناها أن الشرق الأوسط يجب أن يكون منطقة نفوذ لأمريكا بعد أن تحرر من النفوذ البريطانى.

والدفاع عن الأمم الحرة يجب أن ينبثق من نفس المنطقة، هذا هو التفكير الحر السليم المتمشى مع الاستقلال الصحيح؛ لأن الشرق الأوسط لا يصحّ أن يكون

منطقة نفوذ لأية دولة أو مجموعة من الدول، سواء أكانت غربية أو شيوعية.

يضاف إلى ذلك أن المشروع قد خلا من الإشارة إلى عدوان إسرائيل على الدول العربية، فى حين أنه العدوان المستمر فى هذه المنطقة، فالمشروع يقوم على أساس أن الشرق الأوسط يجب أن يقبل وجود هذه الدولة الباغية التى خلقها الاستعمار لتكون مصدر عدوان على الشرق الأوسط، وبصفة خاصة على الدول العربية، ولا يمكن أن تقبل الدول العربية مساعدة على هذا الأساس.

والمشروع يرمى إلى أن تكون أمريكا وسيطًا للتوفيق بين إسرائيل والدول العربية، وهذا معناه تأمين إسرائيل وربط مصير الدول العربية بالسياسة الأمريكية، أو هو إحياء لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، تلك المنظمة التى رفضتها مصر ورفضتها الدول العربية المتحررة؛ لأنها تربط الدول العربية بعجلة الاستعمار.

ومن عجب أن مشروع إيزنهاور يهدف إلى منع العدوان الشيوعى على الشرق الأوسط، مع أن معاونة أمريكا لإسرائيل على البقاء فى هذه المنطقة كانت من أهم أسباب انتشار الشيوعية الهدامة فى بلدان الشرق الأوسط، وإذاعة أعمال التخريب الاقتصادى والسياسى فيها، لأن اليهود يجدون فى نشر المذهب الشيوعى أداة لهم لهدم القومية العربية، وبالتالى لتحطيم السور العظيم الذى يحول دون تغلغل الاستعمار غربيًا كان أم شيوعيًا فى الشرق الأوسط.

ولعلك تلاحظ أن جميع المنظمات الشيوعية فى مصر وفى غيرها من البلدان العربية تحوى أعضاء من اليهود، وهؤلاء الأعضاء الماكرون هم الروح المحركة لهذه المنظمات وهم المتسلطون على الأعضاء المواطنين، يخدعونهم ويضللونهم ويغرونهم بمختلف الوسائل بمحاربة أوطانهم والتحلل من القيم الروحية والأخلاقية والوطنية. وما من منظمة شيوعية إلا وتهفو إلى إسرائيل وتعطف عليها وتطالب بالصلح معها، وتقر وسائلها الوحشية فى تشريد العرب وتعذيبهم والتنكيل بهم ومحاربة القومية العربية.

فأمريكا قد ساعدت بخلقها إسرائيل وتأييدها إياها ومعاونتها لها على نشر الشيوعية فى الشرق الأوسط، وما يمثل مشروع إيزنهاورتقاوم الشيوعية فى ربوعه.

ولقد رحبت إسرائيل بمشروع إيزنهاور، وقال بن جوريون رئيس وزرائها فى يونيه سنة ١٩٥٧ : إن التعهدات التى أخذتها أمريكا على نفسها فى المشروع تدعم سلامة إسرائيل.

وقد اقترن تنفيذ مشروع إيزنهاور بإغداق المساعدات المالية على بعض الحكام أو المتطلعين إلى الحكم فى الشرق الأوسط، ومن هنا جاء تلهف بعض العملاء أو نهازى الفرص إلى تحقيق المشروع، وجاءت أيضًا المؤامرات المتكررة هنا وهناك لقلب نظام الحكم؛ لأن هذه المؤامرات كانت تموّلها المساعدات الأمريكية، ولولا تلك المساعدات لما قامت وتعددت بهذه الكثرة وبهذا الإصرار.

فمشروع إيزنهاور كان جديرًا بما قوبل به من الرفض والإعراض.

قضية الجواسيس البريطانيين والحكم فيها
٢٢ يونيه سنة ١٩٥٧

أحالت النيابة العامة فى فبراير سنة ١٩٥٧ إلى المحاكمة ٢٠ متهمًا فى قضية عصابة من الجواسيس البريطانيين وعملائهم، كانوا يتجسسون لحساب بريطانيا وهم: جيمس سويتبرن نائب إدارة وكالة الأنباء العربية بالقاهرة، الكسندر رينولدز، جيمس زارب مدير مصنع زارب للأوانى الخزفية، جورج توماس سويت، جورج ريد ماك جلاش، تشارلس بيناك مدير شركة ماركونى بالقاهرة، السيد أمين محمود، أحمد لطفى السيد إلخ.

وقد ثبت من تحقيقات هذه القضية أن رؤساء هذه العصابة البريطانيين قد استخدموا نفرًا من فاسدى السريرة من المصريين، وحصلوا بواسطتهم على أسرار عسكرية وعلى تشكيلات الجيش المصرى لتسليمها إلى السلطات البريطانية،

وكانوا يتلقون المال والتعليمات من المخابرات البريطانية بواسطة اثنين من موظفى السفارة البريطانية فى القاهرة كانا يحتميان وراء الحصانة الدبلوماسية.

وقد حكم فى هذه القضية من محكمة جنايات القاهرة فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٧ بالأشغال الشاقة خمس سنوات على رئيس شبكة التجسس (سويتبرن)، وبالأشغال الشاقة عشر سنوات على زميليه جيمس زارب والكسندر رينولدز وعلى نصيف ميخائيل بالأشغال الشاقة ١٥ سنة، وبإعدام السيد أمين محمود، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على أحمد لطفى السيد، وصالح حسن بدير، وبراءة تشارلس بيناك وجون ستانلى وجريجوفتش إلخ.

مؤامرة جديدة لقلب نظام الحكم والحكم فيها
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧

وضعت الحكومة يدها على مؤامرة لقلب نظام الحكم فى مصر، وقبضت السلطات على رؤساء هذه المؤامرة وهم ٧ من ضباط الجيش المتقاعدين وعلى رأسهم الأميرالاى أحمد عاطف نصار، واثنان من الضباط العاملين، و٥ من المدنيين على رأسهم الوزيران السابقان محمد صلاح الدين وعبد الفتاح حسن. وقد حددوا لتنفيذ المؤامرة شهر أبريل سنة ١٩٥٧.

ونظرت قضية هذه المؤامرة أمام المحكمة العسكرية العليا فى أغسطس سنة ١٩٥٧ وتبين حصول اعترافات للمتهمين بعضهم على بعض.

وقد حكم فيها من المحكمة العسكرية العليا فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧ على الأميرالاى عاطف نصار بالأشغال الشاقة المؤبدة، محمد صلاح الدين ١٥ سنة، عبد الفتاح حسن ١٢ سنة (وقد أفرج عنهم صحيًا)، وعلى الباقين بمدد تتراوح بين المؤبد وخمس سنوات وبراءة اثنين.

مؤامرة أخرى لإعادة الملكية

كشف الرئيس جمال عبد النصر فى خطابه ببورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ عن مؤامرة خطيرة أخرى دبرت لإعادة الملكية، واتضح من خطوط المؤامرة أن إدارة المخابرات البريطانية قامت بتمويل المؤامرة، وقد اشترك فيها الضابط السابق حسين خيرى، ومحمود ناموق، والأول من أصهار العائلة المالكة السابقة، والثانى من ذرية العائلة السلطانية السابقة، وقد عرض حسين خيرى على ضابط طيار مصرى (عصام الدين خليل) الاشتراك فيها، فتظاهر هذا بالقبول، ووثق به حسين خيرى إذ كان زميلاً سابقًا له فى القوّات الجوية بمصر، وكان عصام يُطلع المخابرات المصرية على خطوات المؤامرة، وقد تسلم لحسابها ١٦٢ ألف جنيه على دفعات، وسلمها إلى جمال عبد الناصر، وكان من المشتركين فى المؤامرة مرتضى المراغى وزير الداخلية فى عهد فاروق.

وقد نظرت قضية هذه المؤامرة أمام المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة، وأصدرت فيها حكمها فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ بالأشغال الشاقة المؤبدة، على المراغى وحسين خيرى، وبالأشغال الشاقة ١٥ سنة على محمود ناموق (وكانوا غائبين خارج القطر).

وقد قبض على ناموق فى بغداد بعد ثورة العراق وسلمته الثورة إلى مصر.

مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية بالقاهرة
٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ - أوّل يناير سنة ١٩٥٨

استمرت روح التعاون تسود علاقات الشعوب الآسيوية والأفريقية بعد مؤتمر باندونج، وظهر هذا التعاون بمظهر رائع فى مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية الذى اجتمع فى القاهرة يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧، واستمر إلى اليوم الأوّل من شهر يناير سنة ١٩٥٨.

تكونت لجنة التضامن الآسيوى العامة فى أبريل سنة ١٩٥٥ تنفيذًا لأحد قرارات المؤتمر الآسيوى المعقود فى دلهى خلال النصف الأوّل من ذلك الشهر، وتقرر فى الاجتماع الذى عقدته اللجنة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ومثلت فيه مصر أن تمتد حركة التضامن لتشمل شعوب أفريقية أيضًا، مع الدعوة إلى مؤتمر تضامن آسيوى أفريقى فى القاهرة.

واجتمعت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ بحضور مندوبين عن ٢١ أمة للإعداد لاجتماعه ووضع الترتيبات اللازمة لذلك.

وقد انعقد المؤتمر فى القاهرة يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة.

وكان مؤتمرًا حافلًا، حضره خمسمائة وسبعة وثلاثون مندوبًا، يمثلون ثمانية وأربعين شعبًا، تؤلف فى مجموعها نحو ١,٥٠٠ مليون نسمة من أفريقية وآسيا، أى ٧٠٪ من سكان العالم وتشغل ٥٩٪ من مساحة الكرة الأرضية.

وحضر حفلة افتتاح المؤتمر نحو خمسة آلاف من المدعويين، منهم الأعضاء الوفود.

هذا، ومؤتمر القاهرة منبثق من مؤتمر باندونج، والفارق بينهما أن مؤتمر باندونج كان يمثل الدول المستقلة المعترف دوليًا باستقلالها، وكان يمثلها رؤساء وزاراتها أو وزراء خارجيتها، أما مؤتمر القاهرة فكان يمثل الشعوب لا الحكومات، واشتركت فيه الشعوب المستقلة، والشعوب التى لا تزال تكافح فى سبيل الحصول على استقلالها، كان مؤتمرًا شعبيًا أكثر مما هو مؤتمر رسمى، ومن ناحية أخرى كانت عنايته بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية أكثر بروزًا منها فى مؤتمر باندونج الذى كان للأهداف السياسية مكان الصدارة فى قراراته.

وقد انتخب المؤتمر السيد أنور السادات رئيسًا له، والسيد يوسف السباعى سكرتيرًا عامًا، واستمر منعقدًا إلى اليوم الأوّل من يناير سنة ١٩٥٨.

وبعد المناقشة فى تقارير اللجان الى ألفها، أصدر قراراته وتوصياته، مما نلخصه فيما يلى:

القرارات السياسية

قرر المؤتمر تأييده للمبادئ العشرة التى أقرها مؤتمر باندونج فى أبريل سنة ١٩٥٥ وحبذها، وقال عنها إنها لو قبلها الجميع لزال التوتر العالمى ولقضى على الخوف من الدمار الذى يستحوذ على أفئدة الملايين من البشر.

وأعلن أن الشعوب الآسيوية الأفريقية تؤمن بأن السيطرة الاستعمارية والاستغلال الأجنبى والشرور الأخرى التى تنجم عن استعباد الشعوب، هى إنكار لحقوق الإنسان الأساسية وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عما يترتب عليها من أضرار بالحكومات والمحكومين، مما يعرقل نشر السلام والتعاون العالمى، وإن بقاء الاستعمار لا يتفق مع العهد الجديد الذى يمر به العالم الآن، والشعوب الآسيوية والأفريقية تؤمن إيمانًا قاطعًا بحق كل شعب فى الحرية والاستقلال.

وإن الشعوب الآسيوية الأفريقية تريد الوحدة، وتريد أن تعمل متعاونة من أجل الكفاح فى سبيل خير الشعوب الآسيوية والأفريقية والجنس البشرى كله، «وسوف نكرس جهودنا دون كلل من أجل تحقيق سلام دائم فى العالم».

وإن السلام لا محالة منتصر. وفى وسع البشرية أن تواجه مستقبلها فى أمل وثقة. هذه هى رسالة العام الجديد يبعث بها مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية إلى العالم أجمع.

وطالب المؤتمر بتوجيه الجهود العلمية الذرية إلى أغراض السلم لخدمة البشرية.

ووجه نداءً إلى حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى لوضع حد لتجارب الأسلحة الذرية.

كما وجه نداءً إلى علماء العالم بأسره وإلى الضمير العالمى للضغط على الحكومات

المعنية من أجل تحريم جميع الأسلحة الذرية وتدمير المخزون منها وطالب الدول الكبرى بتخفيض قوّاتها الحربية.

وطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة النقص فى تمثيل البلاد الأفريقية والآسيوية فى الأجهزة والهيئات المختلفة بالأمم المتحدة.

وأوصى شعوب آسيا وأفريقية أن تجعل من أراضيها منطقة سلام خالية من كل سلاح ذرى أو صاروخى.

وطالب بإنهاء الوصاية على المستعمرات السابقة.

وأعرب عن اعتقاده الثابت بأن الأطماع الاستعمارية هى التى تؤدى إلى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وتخلق حالة التوتر فى العلاقات الدولية، وتغرى باغتصاب الحقوق الطبيعية للأمم الصغيرة فى الحرية والسيادة والاستقلال، وتؤدى كذلك إلى إثارة الحرب الباردة والتسابق فى التسلح، ويمكن أن تشعل حربًا وخيمة العواقب على الجنس البشرى.

وبهذا الاعتقاد، وبروح باندونج، استنكر المؤتمر:

الاستعمار فى كل صوره ومظاهره، التدخل الأجنبى فى شئون الدول الأخرى، الأحلاف والمواثيق العسكرية والسياسية التى تخلق مناطق نفوذ مستضعفة وتهدد السلام العالمى وتقضى على أمانى الشعوب، المعونات العسكرية لبلد أو مجموعة من البلاد التى تهدد البلاد المجاورة وتضطرها إلى زيادة ميزانياتها العسكرية على نحو يؤخر نموها الاقتصادى، المعاهدات التى تمسّ السيادة القومية للأمم، استغلال الاقتصاد الوطنى لمصلحة الدول الاستعمارية، التآمر على الحكومات الوطنية للإطاحة بها تمكينًا لمصالح المستعمرين. المعاونات المشروطة الضارة بمصالح الدول الصغيرة وتؤدى فى النهاية إلى الإخلال بسيادتها واستقلالها، وجود القوّات والقواعد العسكرية الأجنبية على أرض الدول الأخرى.

تأييد حقوق الشعوب

وأعلن أنه يؤيد تأييدًا كاملًا حقوق الشعوب فى الحرية وتقرير المصير والسيادة والاستقلال، وفى تسوية مشكلاتها الداخلية بنفسها، وفى اختيار نظم الحكم التى ترتضيها طبقًا لرغباتها.

وطالب بإقرار حق المستعمرات والمحميات فى الاستقلال، وبأن تنهى الأمم المتحدة الوصاية على البلاد الخاضعة لها، وتعترف باستقلالها.

وطلب وضع حد للاضطهاد السياسى من جانب السلطات الاستعمارية، والعفو العام عن المجاهدين المسجونين أو المنفيين

وأيد مطالب الشعوب المناضلة للتحرر من الاستعمار فى أفريقية وآسيا.

خليج العقبة

وقرر أن خليج العقبة هو خليج عربى مغلق ضمن المياه الإقليمية للدول العربية.

قضية فلسطين والجزائر، واستنكار إسرائيل

وقد تبنى المؤتمر التقرير المقدم من وفد فلسطين عن قضية بلاده، وأعلن أن دولة إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته، وأدان سياستها العدوانية التى تشكل خطرًا على السلم العالمى، وأكد حقوق العرب فى فلسطين، وأعلن عطفه على اللاجئين الفلسطينيين، وأيد جميع حقوقهم وعودتهم إلى وطنهم.

واستنكر الحرب الاستعمارية الفرنسية ضدّ الجزائر، وأيّد الكفاح البطولى الذى يقوم به الشعب الجزائرى، وأصر على الاعتراف باستقلال الجزائر فورا، والإسراع

فى مفاوضات على أساس هذا الاستقلال بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية، والإفراج عن الزعماء، وأوصى بمساعدة اللاجئين الجزائريين، واعتبار أوّل مارس يوم تضامن مع الجزائر، واستنكر تجنيد الأفريقيين لمحاربتها.

استنكار التفرقة العنصرية

وقرر استنكار سياسة التفرقة العنصرية فى جميع صورها، وأعرب عن أسفه العميق لتحدّى جنوب أفريقية قرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن، ودعاها للوفاء بتعهداتها وميثاق الأمم المتحدة، وأوصى جميع الحكومات بإلغاء كافة القوانين والنظم التى تقرّ هذه التفرقة، وكذلك إلغاء جميع الآثار المترتبة عليها.

القرارات الاقتصادية والاجتماعية

تداول مندوبو شعوب آسيا وأفريقية فى المؤتمر، وخرجوا بتوصيات مختلفة، منها العام ومنها الخاص، لتكون مرشدهم فى مجالات نشاطهم ولاسيما وهى تتضمن مجالات التبادل التجارى والتنمية الاقتصادية والعمل والتعاون وإمكانيات العمل لتخليص إخوانهم الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الاستعمار.

وإن هذا التعاون والتضامن فى المجالات الاقتصادية سيكون دعمًا قويًّا للاستقلال الوطنى والسلام العالمى.

قرارات عامة

أعلن المؤتمر أن شعوب أفريقية وآسيا التى حققت استقلالها مصممة على متابعة الجهاد ضدّ جميع ألوان الاستعمار حتى يتوفر الاستقلال الاقتصادى الكامل لأقطارها.

والمؤتمر يهيب بجميع الحكومات فى آسيا وأفريقية – تحدوه الأهداف المذكورة – أن تعيد توجيه اقتصادياتها عن طريق الأخذ بالتصنيع كوسيلة لرفع مستوى معيشة شعوبها.

وأوصى المؤتمر بنوع خاص:

(أ) بالقضاء على عدم التكافؤ الموجود فى التبادل التجارى بين الدول المتقدمة والأقطار المتخلفة.

(ب) بتحديد أسعار ملائمة للمواد الخام فى الأسواق العالمية.

(جـ) بإقامة علاقات لتبادل العملة بحيث يمكن تنمية الاقتصاديات الوطنية للأقطار المتخلفة.

(د) بإنهاض التجارة بين الأمم بغضّ النظر عن أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية.

(هـ) بإنهاض العلاقات الاقتصادية بين الأقطار المختلفة بشكل لا يضرّ بسيادة هذه الأقطار واستقلالها.

وأعلن أن التأميم وسيلة مشروعة لتدعيم الاقتصاد القومى وحق مسلم به لكل شعب تطبيقًا لمبدأ السيادة القومية.

وأوصى بإنشاء لجنة دائمة لجمع البيانات والمعلومات عن البلاد الآسيوية والأفريقية ونشرها بين تلك البلاد بمختلف الوسائل الممكنة كوسيلة لتيسير العلاقات الاقتصادية فيما بينها.

ودعا حكومات الدول الآسيوية والأفريقية إلى دراسة التنمية الاقتصادية فى بلادها على ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الراهنة فى العالم، ودعا إلى عقد مؤتمر تخطيطى عام فى المستقبل القريب للإسراع بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى فيها ويستهدف رفع مستوى معيشة شعوبها. مما يؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدول وإشاعة السلام بينها. مهتدية فى ذلك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر باندونج.

قرارات اقتصادية تفصيلية

وأصدر المؤتمر عدة قرارات ترمى إلى تيسير التبادل التجارى بين الدول الآسيوية والأفريقية والأخذ بوسائل التنمية فى الزراعة والصناعة.

قرارات من أجل العمل والتعاون

ورغبةً فى تعبئة الشعوب فى آسيا وأفريقية لمناهضة الاستعمار ونشر السلام العالمى وتحقيق استقلال الدول وصيانته وتنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى معيشة الشعوب، رأى المؤتمر أنه من الضرورى تعزيز التضامن والتعاون بصورة مستمرة سواء بين نقابات العمال أو المنظمات التعاونية فى أقطار آسيا وأفريقية فى نطاق روح مؤتمر باندونج.

وأمام رغبات نقابات العمال والمنظمات التعاونية ومطامح العمال فى آسيا وأفريقية وسعيها فى سبيل التضامن والتعاون ناشد المؤتمر – عندما تتكامل الظروف الملائمة – عقد مؤتمر لنقابات العمال وآخر للمنظمات العاونية لأقطار أفريقية وآسيا على نطاق واسع لبحث المشاكل المشتركة، وفى سبيل ذلك:

١ – يرى المؤتمر أن التنمية الاقتصادية فى مختلف الأقطار الأسيوية والأفريقية إنما تهدف أساسًا إلى استغلال مصادر الثروة المعطلة والقضاء على البطالة ورفع مستوى معيشة الطبقة العاملة، ويهيب المؤتمر بحكومات آسيا وأفريقية أن تضع حدًّا لارتفاع أسعار السلع الضرورية حتى يمكن توفير مستوى معيشة لائق للشعوب.

٢ – يناشد المؤتمر حكومات أفريقية وآسيا توفير الضمانات الضرورية للعمال لتكوين نقاباتهم وتشجيع علاقات العمل الجماعية لحل مشاكل العمل فى بلادها.

٣ – يؤكد المؤتمر أن مبادئ العدالة والمساواة والتضامن تقضى بتطبيق قاعدة الأجر المتساوى للعمل الواحد، وأن أى تفرقة فى الأجور على أساس الجنس أو

الدين أو اللون لا تقوم على أساس سليم وتضر بتضامن شعوبنا.

٤ - يوصى المؤتمر الحكومات الآسيوية والأفريقية بإقرار حد أدنى لأجور العمال وتوفير ضمانات اجتماعية لهم.

٥ - يدعو المؤتمر إلى إقامة تعاونيات للإنتاج والاستهلاك وإيجاد حركات تعاونية وفق مقتضيات كل بلد وظروفه الخاصة كما يدعو إلى تعزيز الروابط التعاونية بين مجموعات الدول الآسيوية والأفريقية.

٦ - يوصى المؤتمر بتبادل الخبرة الفنية والمعلومات بين كل من اتحادات العمال والمنظمات التعاونية، كما يوصى بإقامة حلقات دراسية وتبادل البعثات.

٧ - يوصى المؤتمر مكتبه الدائم بالقاهرة بأن يقوم باتصالات على أوسع نطاق مع نقابات العمال والمنظمات التعاونية فى آسيا وأفريقية فى سبيل تعزيز التعاون بينها بغية تحقيق الأهداف سالفة الذكر.

قرارات من أجل البلاد غير المستقلة

وأصدر المؤتمر قرارات من أجل تنمية اقتصاديات البلاد غير المستقلة التى تسيطر عليها الاحتكارات الاستعمارية.

قرارات اجتماعية

أعلن المؤتمر: إن الاستعمار والإمبريالية (التسلط) فى صورها المتعددة تحرم الفرد من كرامته التى تمكنه من أن يكون منتجًا خلاقًا فى المجتمع، كما أنها تستنزف طاقة الشعوب لتحقيق أغراضها الاستعمارية، فضلًا عن أنها تستغل القوى العاملة للرجال والنساء الذين يرزحون تحت نيرها لبلوغ مطامعها الخاصة، وقد تميزت السياسة الاستعمارية طول تاريخها بالاضطهاد والعنف وسفك الدماء والتفرقة العنصرية وإهدار حق الإنسان فى الحياة الاجتماعية الكريمة. وقد أدت هذه السياسة

إلى تقويض دعائم التماسك القومى فى المجتمعات التى تعانى من وطأة السيطرة الاستعمارية، ومن ثم يعتبر الكفاح المستمر للتخلص من الاستعمار، ونيل الاحتلال أو حق تقرير المصير، خطوة جوهرية لا مفر منها لتحقيق الجهود المثمرة فى سبيل النهوض الاجتماعى، ولهذا كان لابدّ من أن يرتبط تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية بالتحرر الشامل من الضغط الاستعمارى بمختلف أشكاله، وقد أثبتت حركات التحرر الحديثة أنه لا يمكن أن تنطلق القوى البنّاءة الخلاقة إلّا إذا أدرك الشعب تمام الإدراك أن جهوده وأعماله ستعود بالخير والرفاهية على أفراده أنفسهم، لا على قوى مسيطرة من الخارج أو مستغلة فى الداخل.

وإنها لقاعدة أساسية نتمسك بها أن كل نشاط اقتصادى واجتماعى لابدّ أن يحقق فى نهاية الأمر خير الشعب ورفاهيته، وأن يهدف إلى إكساب الفرد القدرة على تعبئة قواه المادية والمعنوية تعبئة كاملة، وإلى أن يدفع بالمجتمع دوامًا إلى نمو مطرد متكامل.

وفى ضوء هذه المبادئ أصدر المؤتمر عدة توصيات تتعلق برعاية المرأة والطفل ورعاية الشباب والخدمات الصحية والاجتماعية.

قرارات ثقافية

أعلن المؤتمر أنه نظرًا لأن حياة الشعوب إنما تقوم قبل كل شىء على الثقافة التى توقظ الضمير وتحيى القلوب وتهذب الأخلاق وتذكى العقول، وتفتح أمام الشعوب آفاق الإنتاج المادى والعقلى والروحى، ولا تعرف حضارة جديرة بهذا الاسم إلّا وأساسها الثقافة التى أنشأتها وقوامها الثقافة التى نمتها، والتى تتيح لها أن تساير الزمن وتمضى قدمًا إلى الرقى وتبلغ بالأمم أبعد الآفاق فى سبيل المثل العليا التى هى السلام والإخاء والحرية والمساواة والعدل فى كل ما تأخذ وفى كل ما تدع، والثقافة التى تظهر لكل شعب حاجته إلى أن يعرف غيره من الشعوب وأن يتعاون معها على الخير، وعلى تحقيق هذه المثل العليا والدعوة لها.

ونظرًا لأن الثقافة إذا ذكرت فإنما تدل على معناها الشامل لفروعها المختلفة من الآداب والفنون والعلوم وسائل ألوان المعرفة، وكان ما من شأنه تهذيب الطباع وتصفية الأذواق، وتخليص النفوس من أوضار الشر والظلم.

ونظرًا لأن الحضارة شيء؛ لا يمكن أن يستقل به شعب دون شعب، وإنما هي حق شائع للإنسان من حيث هو إنسان، ولابدّ من أن تتعاون الشعوب تعاونًا صادقًا نقيًا من كل شائبة على تنميتها وتذكيتها ونشرها على أبعد مدى حتى ينتفع بثمراتها كل إنسان مهما يكن جنسه ولونه وبيئته ودينه.

ونظرًا للدور الخطير الذى تؤديه الثقافة فى التضامن السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين الأمم.

من أجل هذا كله يجدد المؤتمر القرارات التى اتخذها مؤتمر باندونج بشأن التعاون الثقافى (ص١٨٢).

وأوصى المؤتمر بتحقيق التعاون الثقافى بين الشعوب الأفريقية والآسيوية إلى أقصى مدى وعلى أوسع نطاق.

– وأن تستخدم فى سبيل ذلك كافة وسائل الإعلام والتعارف. ولاسيما السينما والإذاعة والصحافة والمطبوعات والمعارض. وأن تيسر تبادل وسائل الثقافة والتعليم والإعلام بتخفيض نفقات نقلها وبإلغاء الرسوم الجمركية عليها.

– وأن تتبادل الشعوب الأعضاء العلماء والأدباء والفنانين والطلاب والهيئات الثقافية والتعليمية وأن تعقد المؤتمرات الثقافية الدورية والخاصة.

– وأن تعمل على تشجيع السياحة فيما بينها.

– وأن تعمل على تشجيع الترجمة فيما بين لغاتها، وعلى إنشاء هيئة تخطيط فى كل بلد عضو لتنسيق حركة الترجمة.

– وأن تعمل على تبادل المراكز الثقافية الدولية التى تمثل فيها جميع الفنون.

مؤلف فى تاريخ الشعوب الأفريقية الآسيوية

وأوصى المؤتمر بالتعاون على وضع كتاب فى تاريخ الشعوب الأفريقية والآسيوية يكون بمثابة دائرة معارف تاريخية وجغرافية تصور حياة هذه الشعوب وتبين مواردها الاقتصادية التى طمع فيها الاستعمار. وتوضح دور الشعوب فى بناء حضارتها وفى كفاحها الوطنى، مع العناية الخاصة بوصف ما أصابها من نكبات الاستعمار فى العصر الحديث، ووصف جهادها فى سبيل الحرية. وذلك بما يتمشى مع المبادئ التى أقرها اليونسكو فى كتابة التاريخ للتقريب بين أبناء البشرية. واقترح أن تؤلف هيئة من المؤرخين الأفريقيين والأسيويين لترسم خطة الكتاب وتعمل على وضعه.

– وحثّ المؤتمر الشعوب الأعضاء على المحافظة على تراثها الثقافى القومى والشعبى.

وناشد حكومات الشعوب الأعضاء إرشاد الصحافة والإذاعة وكافة وسائل الإعلام إلى مراعاة كل ما يحفظ تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية.

وأوصى بأن تؤلف اتحادات للعلماء والأدباء والفنانين ورجال التعليم تشترك فيها البلاد الأعضاء. وتعمل على تقوية التعاون الثقافى بين الشعوب الأفريقية والآسيوية.

وناشد الشعوب الأعضاء وحكوماتها أن تعنى عناية خاصة بتشجيع البحث العلمى بوصفه دعامة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية فى كل قطاع من قطاعات الإنتاج، وذلك لاستكمال استقلالها العملى والاقتصادى وللتعاون مع بقية دول العالم فى تحقيق التقدم العلمى فى سبيل السلام والرخاء.

وأوصى الحكومات الأفريقية والآسيوية بالعناية الشديدة بتعليم اللغات الكبرى فى آسيا وأفريقية بحيث يأتى يوم تصبح فيه هذه اللغات هى الواسطة للتفاهم بين الأمم الأفريقية والآسيوية.

وناشد الحكومات الأفريقية والآسيوية تقديم المنح الدراسية للطلبة الجزائريين الذين يدرسون فى معاهدها.

وأوصى بإنشاء جائزة سنوية أفريقية آسيوية للجهود الثقافية التى تنمى فكرة الحرية والاستقلال والصداقة والسلام.

وأوصى حكومات الشعوب المشتركة فى المؤتمر بأن تعمل ما تستطيع من جهد على الخلاص من الأمية.

وحيّا كل ما يبذل من جهود فى جميع البلاد لاستخدام الآداب والفنون والعلوم فى سبيل السلام والرخاء.

وناشد المنظمات الثقافية وكبار رجال الفكر فى جميع أرجاء العالم أن يهيئوا الرأى العام فى بلادهم وأن يحثّوا حكوماتهم بوسائل الضغط الأدبى لتشجيع الآداب والفنون والعلوم فى سبيل الرخاء والسلام.

واستنكر استخدام العلم فى أغراض التدمير.

وأعلن أن الحرية الثقافية والسياسية التى تتيح التفكير والتعبير والتبادل الثقافى والبحث العلمى شىء جوهرى لتقدم الفكر الإنسانى.

واستنكر كل اعتداء على هذه الحرية فى أى بلد من بلاد العالم.

وأوصى بتقديم مزيد من التسهيلات لقبول الطلبة الجزائريين والفلسطينيين والطلبة المنتمين إلى جميع البلاد التى تناضل فى سبيل استقلالها وحرياتها فى المدارس والجامعات والمعاهد العليا بالبلاد الأفريقية والآسيوية.

واستنكر تعطيل الدراسة وإبعاد المدرسين وحبس الطلاب فى جميع البلاد التى تكافح فى سبيل استقلالها وحريتها وبوصفه عملاً تعسفيًا يعرقل سير التعليم سيرًا طبيعيًا ومن شأنه أن يؤدّى إلى تغيير طبيعة الحياة فى هذه البلاد.

وأوصى بمراجعة الكتب المدرسية التى يستخدمها الطلاب فى المدارس الأفريقية والآسيوية بقصد إزالة المعلومات الخاطئة التى داخلتها تحت سيطرة الاستعمار.

وأوصى الحكومات بأن تبذل أقصى الجهود:

(أ) لتنسيق نظام الدراسة فى جميع البلاد الأفريقية والآسيوية.

(ب) ولجعل المناهج تشمل دراسات خاصة بهذه البلاد مع العناية بمشكلاتها المشتركة.

(جـ) ولاعتراف البلاد الأفريقية والآسيوية بالشهادات الدراسية والدرجات العلمية التى تمنحها جامعات هذه البلاد.

(د) ولعقد اتفاقات ثقافية بين البلاد الأفريقية والآسيوية لتقوية التعاون الثقافى بين الأمم الأعضاء.

واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إنشاء جامعة دولية للدراسات الأفريقية والآسيوية تتفق حكومات البلاد الأعضاء على مقرها ويعترف بأجازاتها الدراسية فى جميع البلاد الأعضاء. وريثما يتم ذلك:

- أوصى حكومات البلاد بإنشاء معاهد عالية لهذه الدراسات فى الجامعات القائمة أو على الأقل إنشاء كراسى لها بها.

وأوصى بمزيد من الاهتمام بالتعليم السمعى والبصرى كالتعليم بالأفلام والصور والإذاعة.. إلخ لمحو الأمية فى أفريقية وآسيا.

وأوصى بإنشاء هيئات لإنتاج الأفلام المشتركة التى تصور نهضة أفريقية وآسيا فى مختلف وجوهها كتصوير الأمومة والطفولة فى بلادها.

وأوصى بإنشاء متاحف ومكتبات دائمة مجهزة بالأفلام والصور الزجاجية والأسطوانات الموسيقية.. إلخ. وتبادل المواد لتدعيمها.

وأوصى بتشجيع الأبحاث المشتركة فى مختلف الميادين كدراسة نظام الأسرة. ودراسة تاريخ النظام النيابى.. إلخ.

وأوصى بتبادل أسماء الأشخاص والمنظمات المشتغلين بالثقافة بقصد تشجيع الاتصال بين الشعوب.

وبأن تؤلف كل بلد من البلاد الأعضاء هيئة ثقافية أهلية دائمة تكون أداة للتعاون الثقافى بين شعوب أفريقية وآسيا. وتعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته بمفردها وبالتعاون مع حكومات الشعوب والأعضاء.

مؤتمر أكرا
أبريل سنة ١٩٥٨

أكرا هى عاصمة غانا (ساحل الذهب)، وهى دولة ناشئة من المجموعة الأفريقية، تقع فى أفريقية الغربية على المحيط الأطلسى ومشهورة بمزارع الكاكاو وغنية بالمعادن وخاصة المنجنيز والذهب، وكان لزعيمها ورئيس وزارتها الدكتور قوامى نكروما فضل كبير فى مواصلة كفاحها فى سبيل تحريرها، وقد تحررت من الاستعمار البريطانى، وأعلن استقلالها سنة ١٩٥٧ كدولة مستقلة فى نطاق الكومنولث، والرئيس نكروما يدين بمبدأ أفريقية للأفريقيين.

وقد دعا نكروما إلى عقد مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة، وهى مصر – أثيوبيا – ليبيا – السودان – ليبريا – المغرب – تونس – غانا (الدولة الداعية)، يعقد فى أكرا أو الرباط أو طنجة أو القاهرة فلبت الدول الأفريقية دعوته، واتفقت على انعقاده فى أكرا تكريمًا للدولة صاحبة الدعوة.

وقد دعيت حكومة اتحاد جنوب أفريقية أيضًا للاشتراك فى هذا المؤتمر، ولكنها رفضت الدعوة؛ إذ أن المؤتمر حدد أهدافه ومنها بحث مشكلة الشعوب الأفريقية غير المستقلة، ومشكلة التمييز العنصرى، وتأمين سيادة الدول الأفريقية المستقلة، وهذه الأهداف تتعارض وسياسة اتحاد جنوب أفريقية الممعنة فى التفريق العنصرى، الضالعة مع الاستعمار.

انعقد المؤتمر فى مدينة أكرا يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٥٨، وكان امتدادًا لمؤتمر باندونج، ومؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية فى القاهرة.

وقد رأسه الدكتور نكروما، ومثل مصر فيه الدكتور محمود فوزى، وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة، وكان مظهرًا بارزًا للبعث والتضامن بين دول أفريقية وشعوبها، وكان جلسته الختامية يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٨، وقد قرر هذا المؤتمر الشئون الآتية:

١ – تعزيز استقلال الدول الأفريقية وصيانته.

٢ – تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية بينها.

٣ – مساعدة الدول الأفريقية التى لم تنل بعد استقلالها.

٤ – الدعوة إلى السلام والعمل به.

٥ – مقاومة التفرقة العنصرية.

٦ – تأييد مبادئ باندونج.

* * *

الفصل السادس عشر

الجمهورية العربية المتحدة

أوّل فبراير سنة ١٩٥٨

شهدت مصر وسورية، كما شهد الشرق العربي، حادثًا هامًّا مباركًا في تاريخ البعث العربي، بل في تاريخ الإنسانية جمعاء، وهو إعلان ميلاد الجمهورية العربية المتحدة يوم أوّل فبراير سنة ١٩٥٨، وقيام الوحدة بين مصر وسورية، وإذْ جاءت هذه الوحدة من أبرز حوادث التاريخ الحديث، وكانت ختام مرحلة طويلة من تاريخ الشرق العربي، كما هي بداية مرحلة جديدة من هذا التاريخ، فإنّا ذاكرون هنا لمحة عن منشأ هذه الوحدة وتطورها، ومقدمات قيام الجمهورية العربية المتحدة.

الوحدة العربية في خلال العصور

الوحدة العربية حقيقة ثابتة، تمليها الاعتبارات التاريخية والجغرافية، والمصالح المشتركة، وتستمد وجودها من أصول عريقة في القدم.

فالحضارة البشرية قد بدأت في الشرق العربي.

ظهرت الحضارة أوّل ما ظهرت في وادي النيل، نشأت على ضفافه منذ نحو سبعة آلاف سنة قبل الميلاد، ونمت وازدهرت على تعاقب الأجيال والقرون، وحملت مصر إلى العالم مشعل المدنية والعلوم والفنون.

والمصريون القدماء بينهم وبين العرب صلات ووشائج متناهية في القدم، وقد وفد كثير منهم إلى مصر على أثر هجرات على الجزيرة العربية، وهم يمتّون إلى الأرومة

السامية، وفى ذلك يقول مسبيرو Maspero عالم الآثار الفرنسى إن لأصول المصريين الأقدمين والعرب والفينيقيين والكنعانيين روابط بشدّ بعضها إلى بعض، وليس المصريون سوى ساميين، انفصلوا عن مهد الساميين قبل غيرهم.

وفيما بين النهرين، فى وادى دجلة والفرات، ظهرت حضارة البابليين والآسوريين نتيجة هجرة من هجرات الجزيرة العربية إلى وادى الفرات، فصار العراق جزءًا من المجموعة العربية ذات الحضارة القديمة، وذلك منذ حوالى ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد.

فالحضارتان الأوليان، حضارة وادى النيل، وحضارة ما بين النهرين، هما أقدم الحضارات التى عرفها بنو الإنسان، نشأتا وازدهرتا فى الشرق، فى الوقت الذى كانت فيه أوروبا غارقة فى ظلمات الجهالة والهمجية، باعتراف المؤرخين الأوروبيين.

وفى الجنوب الغربى للجزيرة العربية - فى بلاد اليمن السعيدة - ظهرت حضارة تشهد بها آثارها القديمة، كسدّ مأرب، وهو أقدم خزان للمياه عرفه التاريخ، وقصر مسعود، وسدّ نعمان، وكانت عاصمتها (سبأ) قاعدة دولة قطعت شوطا بعيدًا فى المدنية.

والهجرات العربية قد اتجهت شمالاً، فاستوطن الكنعانيون فلسطين منذ حوالى ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد، فهى عربية من ذلك التاريخ.

وسورية ولبنان والأردن عربية بأصولها.

والمؤرخون العرب القدماء كانوا يسمون البحر الأحمر (الخليج العربى)؛ لأنه يسير بين بلدان عربية، من أدناه إلى أقصاه.

الشرق العربى موطن الرسالات

وإذْ كانت الرسالات الروحية من أركان الحضارة البشرية، فإن الشرق العربى هو أيضًا موطن هذه الرسالات.

فإبراهيم الخليل، أبو الأنبياء، قد نشأ عربيا فى جنوب العراق، منذ نحو ألفى

سنة قبل الميلاد، ودعا إلى التوحيد، ورحل إلى فلسطين فمصر، ثم إلى الحجاز، وبنى الكعبة فى مكة مع ابنه إسماعيل.

(إن أوّل بيت وُضع للناس للذى ببكة مباركا وهدى للعالمين، فيه آيات بينات مقام إبراهيم).

(وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل، ربنا تقبَّلْ منا إنك أنت السميع العليم).

وفى جبل سيناء كلم الله موسى تكليما.

وفى فلسطين نشأ السيد المسيح، الذى أصابه من اضطهاد الرومان والإسرائيليين ما أصابه، وعلى يده ظهرت المسيحية السمحة، الداعية إلى الإخاء والسلام، لا إلى البغى والعدوان.

وفى ظلال البيت الحرام، نشأ محمد عليه الصلاة والسلام، ونزل عليه الوحى سنة ٦٠٩ الميلادية، ودعا إلى رسالة الإسلام، رسالة التوحيد والإيمان، فتصدّى له قومه وحاربوه، وهاجر إلى المدينة فى السنة الأولى للهجرة (٦٢٢م.)، وبهجرته يبدأ التاريخ الهجرى.

وفى السنة الثامنة للهجرة (٦٣٠م) سار لفتح مكة بعد أن نقض أهلها عهد الحديبية، فتم له فتحها، وكان لهذا الفتح أثره وفضله فى توحيد كلمة العرب.

وقد انتشر الإسلام أوّل ما انتشر بين سكان الجزيرة العربية.

الخلفاء الراشدون والوحدة العربية

ولما توفى الرسول فى السنة الحادية عشرة من الهجرة (٦٣٢م.)، خلفه أبو بكر الصديق، أوّل الخلفاء الراشدين، فوحدّ كلمة العرب فى شبه الجزيرة، واستخلص هذه الوحدة من أيدى المنتقضين عليها من المرتدّين.

واتجه إلى توحيد كلمة العرب عامة، فأنفذ إلى العراق سنة ١٢ هـ جيشًا عهد بقيادته إلى قائد من خيرة قوّاده، وهو خالد بن الوليد، فاستخلص العراق من

أيدى الفرس فى حرب خاطفة، جعلت اسمه فى مصاف عظماء القواد فى التاريخ.

وأنفذ جيوشًا أخرى إلى بلاد الشام، وكانت تحت حكم الروم البيزنطيين (الرومان)، وأمر خالد بن الوليد بأن يسير إلى الشام ليقود هذه الجيوش، فانتقل من العراق إلى الشام وقاد الجيوش العربية، وهزم الروم البيزنطيين فى واقعة (أجنادين) بين بيت المقدس وغزّة (سنة ٦٣٤م: ١٣هـ).

وفى أعقاب هذه الموقعة زحف الجيش البيزنطى على مواقع الجيش العربى، فالتحم الجيشان فى واقعة (اليرموك)، شرقى نهر الأردن، وانتصر فيها الجيش العربى بقيادة خالد بن الوليد انتصارًا مبينًا، وبهذه المعركة الحاسمة قضى على دولة البيزنطيين فى الشام.

ولما توفى أبو بكر الصديق قبيل واقعة اليرموك، تولى الخلافة من بعده عمر بن الخطاب، وفى عهده تم فتح العراق على يد قائد عربى محنك هو سعد ابن أبى وقاص الذى هزم الفرس فى معركة (القادسية) بالعراق، وكانت معركة القادسية فاصلة لصالح العرب فى العراق، كما كانت واقعة اليرموك فى الشام.

وأنفذ عمرو بن العاص إلى مصر وكانت تحت حكم البيزنطيين أيضًا، فاستخلصها من أيدى البيزنطيين سنة ٦٤٠ - ٦٤٢؛ وفتح برقة سنة ٦٤٣.

واستقبلت الشعوب دخول العرب هذه البلاد، لا كغزاة فاتحين، بل كمنقذين لهم من اضطهاد الفرس والروم البيزنطيين، وخاصة لأن هذه الشعوب بحكم موقعها أقرب إلى العرب نسبًا وأصولاً وروابط اقتصادية وثقافية وروحية، بل كان معظمهم عربًا من قبل، فلا غرو أن انضموا إلى الوحدة العربية راضين مختارين، وصاروا جزءًا من الدولة العربية، وقد زاد فى تعلقهم بها ما رأوه من عدل الخلفاء الراشدين وولاتهم، ومساواتهم بين الناس، ورفقهم بالأهلين.

الدولة الأموية

ثم انتقلت الخلافة إلى بنى أمية، واتخذ معاوية بن أبى سفيان دمشق عاصمة للدولة العربية، واستمرت الوحدة العربية قوية، فى عهد هذه الدولة، من سنة ٤١

إلى ١٣٢ هـ. (٦٦١ إلى ٧٥٠ ميلادية).

وفى عهد الدولة الأموية اتسعت رقعة العروبة بانضمام شمال أفريقية إلى الدولة العربية، وبفتح الأندلس على يد طارق بن زياد فى عهد الخليفة الأموى الوليد بن عبد الملك.

وطارق بن زياد من كبار القوّاد العرب وقوّاد التاريخ، نزل فى سنة ٩٢ هـ (٧١١ م) جبلاً جنوبى الأندلس، هى المسمى الآن (جبل طارق)، والتقى بجيش القوط فى معركة فاصلة عرفت بمعركة (شدونه) على ضفاف نهر «لكه» بدأت فى ٢٨ رمضان سنة ٩٢ هـ. (١٧ يوليه سنة ٧١١ م) واستمرت عدة أيام وانتهت بهزيمة جيش القوط هزيمة ساحقة، ودانت الأندلس (إسبانيا) للحكم العربى، وصارت موطن حضارة زاهرة سجلها تاريخ الحضارة الإنسانية فى أنصع صفحاته.

الدولة العباسية

وانتقلت الخلافة إلى الدولة العباسية سنة ٧٥٠ م؛ وصارت بغداد عاصمة هذه الدولة، وقد استمرت الوحدة العربية فى عهدها قوية متماسكة، وازدهرت فى عهدها الحضارة العربية، إلى أن تفككت فى آخر عهدها.

استمرت مصر جزءًا من الدولة العباسية حتى ضعف شأن هذه الدولة، فبرزت شخصية مصر منذ سنة ٢٥٤ هـ. (٨٦٨م.)، حيث استقلت فعلاً عن الدولة العباسية، إذ نودى بأحمد بن طولون واليًا عليها، وصارت من ذلك الحين دولة مستقلة ذات سيادة.

وصارت مصر مقرّا للخلافة الفاطمية من سنة ٣٥٨هـ. (٩٦٩ م.)، وصارت القاهرة عاصمة الشرق العربى، وازدهرت الحضارة العربية فى مصر فى عهد الفاطميين كما تشهد بذلك آثارهم الماثلة للعيان فيما أنشأوه من مساجد، وعمائر، ودور للعلم، ومستشفيات، وقناطر وقصور، وعلوم وفنون.

واستمرت مصر رمزًا للوحدة العربية فى عهد الأيوبيين والسلاطين البحرية

والبرجية، ولم يَزُل عنها عزّ الاستقلال إلا سنة ١٥١٧ م. حين فتحها الترك وصارت ولاية عثمانية، فضعف سلطانها واضمحلت مكانتها وقتًا ما.

حملات الاستعمار على الشرق العربى

بدأ الاستعمار الأوروبى حملاته على الشرق العربى فى القرن الحادى عشر الميلادى، وعرفت حملاته الأولى بالحروب الصليبية، يتزعمها ملوك أوروبا وأمراؤها.

وكان أوّلها سنة ١٠٩٦م؛ واستمرت هذه الحروب سجالاً زهاء قرنين، وانتهت بارتداد المستعمرين عن الشرق العربي، ذلك أن الاستعمار وجد فيه من القوّة والمنعة ما جعله يرتد منهزمًا، وكان للشرق العربى فى هذه الحروب أمجاد تسطر فى صفحاته الخالدة.

فمن أمجاده ما قام به صلاح الدين الأيوبى من توحيد الجبهة العربية وانتصاره على المستعمرين بجيش من السوريين والمصريين فى واقعة «حطين» فى يوليه سنة ١١٨٧م. بالقرب من طبرية، وهى معركة فاصلة كانت بداية النهاية فى تاريخ الحروب الصليبية، واسترد بعدها بيت المقدس ومعظم البلاد التى كانت فى أيدى الإفرنج.

وفى سنة ١٢٤٩م. نزل الصليبيون دمياط بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا فاحتلوها وزحفوا على المنصورة، وقاتلهم المصريون بها سنة ١٢٥٠م؛ فهزموهم شرّ هزيمة، وأسروا ملكهم لويس التاسع وسجنوه فى دار ابن لقمان القائمة إلى الآن بالمنصورة.

واستأنفت أوروبا حملاتها الاستعمارية على الشرق العربى فى القرن الخامس عشر وما تلاه إلى القرن التاسع عشر.

بعث اليقظة العربية

على أن القرن التاسع عشر قد شهد بعث اليقظة العربية فى مختلف البلدان التى حل بها الاستعمار، فقامت تجاهد للتحرر منه، واستمرت هذه اليقظة فى القرن العشرين، وتحولت إلى جهاد رائع فى سبيل الحرية والاستقلال، فاستقلت معظم الشعوب العربية وتحررت من الاستعمار.

وإذْ كان هذا التحرر دليلاً على البعث القومى، فإنه اقترن بعودة الوحدة والتكتل إلى صفوف العرب، وأخذت الجبهة العربية تقوى ويشتد ساعدها، وصارت الوحدة العربية حقيقة ثابتة سائرة قدمًا إلى الأمام، فلقد آمنت الشعوب العربية بأن قوّتها فى اتحادها، وأنها كلما اكتملت وحدتها وقويت كتلتها، كان ذلك سياجًا منيعًا يدرأ عنها حملات الاستعمار ومكايده.

ولعمرى إن الشعوب العربية لأجدر من غيرها بأن تجتمع وتتكتل ذودًا عن كيانها، وصونًا لحقوقها ومصالحها، فاتحادنا فى اللغة والثقافة، والآداب والتاريخ، والعادات والأخلاق، والموقع الجغرافى والحياة الاجتماعية، والأهداف الإنسانية، كل أولئك جدير بأن يزيدنا تماسكا وتآخيًا، واعتزازًا بوحدتنا العربية، وإن هذه الرابطة لأقوى وأمتن من الروابط التى تجمع بين تكتلات أخرى، فهى أقوى مما بين دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية التى تشترك فى جامعة واحدة، وأقوى مما بين دول حلف الأطلنطى، أو دول الكومنولث، أو دول الاتحاد السوفييتى، أو ما إلى ذلك، فالجامعة العربية أقرب إلى الطبيعة وإلى الاعتبارات الجغرافية والتاريخية، وأبعد عن الشرّ والعدوان، وأدعى إلى الخير والعدل والإنسانية والسلام.

الاستعمار يستثير فى الشعب العربى روح المقاومة

على أن الاستعمار قد استثار روح البعث والمقاومة فى الشعوب العربية، فهو بما انطوى عليه من الوحشية والعدوان، وما اقترن به من الحملات والتجاريد الحربية على الأمم الهادئة الوديعة، قد استثار فيها روح النضال والمقاومة، والذود

عن الحياة والحرية والكرامة، فاستفاقت من سبات عميق، وهبّت تكافح المستعمر وتقاتله، فكانت يقظة، وكانت نهضة، وكان جهاد.

ولعل مصر هى أوّل بلد عربى استهدف لاستعمار أوروبا فى العصر الحديث. فقد نزلت به الحملة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر سنة ١٧٩٨م؛ وكانت ترمى إلى إخضاع مصر واتخاذها مستعمرة لفرنسا، ولكن هذه الحملة قد استثارت فى نفوس الشعب المصرى روح المقاومة، وكانت السنوات الثلاث التى قضاها الجيش الفرنسى فى البلاد، سنوات مران على النضال فى سبيل دفع العدوان، وبالرغم من الجيش الجرار الذى كان يقوده نابليون بونابرت لغزو مصر وإخضاعها، فإنها لم تخضع ولم تستسلم، بل ثارت فى وجه الاستعمار الفرنسى غير مرة، فاعتادت مقاومة الاضطهاد ومكافحة القوّات المسلحة، وألفت خوض غمار الوقائع والمعارك، وظهرت الأمة بروح جديدة ولدتها الحوادث والآلام، ونهضت فى وجه الاحتلال الأجنبى تحمل بين جنبيها حيوية قوية وعزيمة صادقة، وظلت تجاهده حتى طويت صفحة الحملة الفرنسية، واستمر الشعب بعد انتهائها يناضل فى وجه العوامل المثبطة، والقوّات المتألّبة عليه، وأخذ العامل القومى الذى تمخضت عنه المقاومة المستمرة فى عهد الحملة الفرنسية ينمو ويترعرع ويشتد ساعده، وأبى الشعب أن يعود إلى نظام الحكم القديم، أو يكون مطية لأهواء الغزاة والطامعين، فلم يستطع الترك، ولا المماليك، ولا الإنجليز، أن يهزموه أو يقهروه، وكان من نتائج هذه اليقظة ثورة الشعب على المماليك، ثم على الوالى التركى، ثم إخفاق الحملة الإنجليزية التى جردتها بريطانيا على مصر لتحقيق أطماعها فى وادى النيل وهزيمتها سنة ١٨٠٧.

وكذلك شأن معظم البلاد العربية التى استهدفت للاستعمار الأوروبى، وعلى الرغم مما عانته من ضروب الظلم والاضطهاد، والعسف والتنكيل، فإن روح المقاومة التى دبّت فيها وكانت بمثابة رد فعل ضدّ العدوان الخارجى، قد بعثت فيها حياة جديدة قوامها التضحية والجهاد، والجهاد الوطنى يتولد عنه تقدم فى الوعى القومى، وارتفاع فى القيم الأخلاقية، وتطلع إلى المثل العليا، ونهوض فى الحياة القومية.

وكانت الحملات الاستعمارية ولم تزل تقوّى فى نفوس المواطنين العرب روح التعلق بالاستقلال والتضحية فى سبيله؛ لأنهم إذ يرون جنود الاستعمار يغامرون بحياتهم فى سبيل تحقيق أطماع بلادهم العدوانية، فأولى بالمواطنين منْ أبناء البلاد المجنى عليها أن يضحوا بأرواحهم فى سبيل غاية أشرف وأنبل، وهى تحرير أوطانهم من الاحتلال الأجنبى، وأن يتقبلوا كل بذل وتضحية فى سبيل هذه الغاية الشريفة.

وللاستعمار أثرة فى تقدم الوعى القومى فى الوطن العربى، فإن خداعه ومناوراته، ودسائسه ومؤامراته، قد فتحت أعين المواطنين إلى إدراك الحقائق، وبصّرتهم بضروب الكيد والتغرير والغشّ والتضليل التى يحاربون بها الأمة العربية، فقد كان فريق منّا يحسنون الظن بوعود المستعمرين وعهودهم، ويستنيمون إلى معسول أقوالهم وتصريحاتهم، ولكن التجارب الاستعمارية القاسية قد أنارت بصائرهم وكشفت لهم وجه الحقائق، فتجنبوا الوقوع فى حبائل المستعمرين، فأفادوا من حيث أراد الاستعمار أن يضرّهم.

وإذ رأى المواطنون مبلغ تكتل الدول الاستعمارية وتضامنها وعقدها الاتفاقات والمحالفات لإخضاع الشرق العربى واعتباره نهبًا مقسمًا بينها، فإن هذا ولا ريب كان له أثره فى بعث الوحدة العربية لدرء الخطر الذى يتهدد الوطن العربى.

فالوحدة العربية لها بواعث عديدة، ومن أهم هذه البواعث شعور المواطنين العرب أنهم فى حاجة إلى التكتل والتعاون والتضامن ليكونوا أقدر على مواجهة حملات الاستعمار ومكايده والتغلب عليها، وقد أدركوا أنهم بتفرقهم وتخاذلهم قد مكنوا للاستعمار الأوروبى من تحقيق أطماعه فى أوطانهم، واحدًا بعد آخر، فأخذوا يتقاربون ويتفاهمون ثم يتآخون فى رابطة موحدة تجمع صفوفهم وتزيد من قوّتهم وترفع من مكانتهم، ولعمرى إن الروابط بين الشعوب العربية لأجدر بالرعاية من الروابط بين الدول الاستعمارية.

وثمت ناحية أخرى كان للاستعمار الأوروبى أثره فيها، ذلك إن البعث الوطنى كان من شأنه أن يحفز المواطنين إلى تحرير البلاد عامة من الاحتلال الأجنبى فى شتى مظاهره، السياسية والاقتصادية، وأن يهب بهم إلى تحريرها من التبعية

الاستعمارية المالية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والمالى؛ لأن الأمة الغنية المتحررة اقتصاديا هى أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة. وقد رأينا الحروب يؤثر فى مصائرها عنصر المقدرة المالية للشعوب المتحاربة.

ومن يتأمل تاريخ الحركات التحريرية فى الشرق العربى يجد أن الثورات على الاستعمار كان يعقبها نهضات اقتصادية تزيد من تقدمها وتضاعف من إمكانياتها فى مكافحة الاستعمار، وكان السلاح الاقتصادى، ولم يزل، عاملاً فعالاً فى التحرير من نيره.

أعلام الكفاح فى سبيل البعث العربى

من الحق علينا أن ننوّه بأعلام الكفاح فى سبيل البعث العربى، فإن لهم الفضل الأكبر فى يقظة الشعب العربى والتمهيد للوحدة العربية، وسنذكر فيما يلى لمحة وجيزة عن حياة بعضهم.

جمال الدين الأفغانى
١٨٣٨ - ١٨٩٧

كان جمال الدين الأفغانى أوّل رائد للحرية واليقظة للأمم الشرقية فى تاريخها الحديث، وأوّل مكافح فى سبيل البعث العربى، كان فى حياته مصلحًا روحيا، وفيلسوفًا حكيمًا، وزعيمًا سياسيا، وكان أينما سار يحمل مشعل الحرية الفكرية والسياسية، ويحارب الأطماع الاستعمارية فى الشرق، وظهر أثره السياسى والفكرى والاجتماعى فى مصر والهند وسورية وفارس والعراق، وكان مجيئه لمصر سنة ١٨٧٠ مبعث يقظة سياسية وفكرية، وقد اقتبست الحركات التحريرية فى مصر والشرق من روحه وتعاليمه ومبادئه، وظل طيلة حياته يكافح الاستعباد، سواء كان استعماريا أو داخليا، ويناضل فى سبيل الحرية السياسية للأمم الشرقية جمعاء، ويدعوها إلى

الاتحاد والتضامن، فحياته كانت بعثًا لنهضة الشرق الحديثة، ويُعد واضع البزرة الأولى للحركات القومية التحريرية التى ظهرت فى الشرق منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر[١].

الأمير عبد القادر الجزائرى والشيخ شامل، وعرابى، والسنوسى، وعمر المختار

ويُعد الأمير عبد القادر الجزائرى بجهاده ضدّ الاستعمار الفرنسى فى الجزائر. والشيخ شامل بجهاده ضدّ الاستعمار الروسى فى القوقاز، وعرابى بمقاومة الاحتلال البريطانى لمصر، والسنوسى الكبير (السيد أحمد الشريف) وعمر المختار بمقاومة الغزو الإيطالى فى ليبية، فى طليعة المجاهدين فى سبيل البعث العربى.

عبد الرحمن الكواكبى ١٨٥٤ - ١٩٠٢

ولعبد الرحمن الكواكبى فضل كبير فى بعث النهضة القومية وغرس فكرة الحرية فى الشعوب العربية، كان يدعو إلى الحرية وإلى التقدم السياسى والاجتماعى، ويحارب الاستبداد بقلمه وفكره، ولسانه وبيانه، كانت دعوته تشمل محاربة الاستعمار تركيًا كان أو أوروبيًا.

ويُعد كتاباه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) و(أم القرى)، مبعث نهضة فكرية وسياسية، وتكتل للنضال ضدّ الاستعباد والاستعمار.

---

(١) راجع ترجمته فى كتابنا عصر إسماعيل ج ٢ ص ١٤٨، وكتاب الأستاذ محمود أبو ريه عن (جمال الدين الأفغانى - تاريخه ورسالته وكتابنا عن جمال الدين الأفغانى).

مصطفى كامل
١٨٧٤ - ١٩٠٨

حين بُعثت الحركة الوطنية فى مصر من مرقدها، كان مصطفى كامل علمًا على هذه اليقظة، كان يهدف إلى تحرير مصر من النير الاستعمارى، وكان فى الوقت نفسه رسول الحرية والجهاد للأمم الشرقية[٢]، كان شديد الغيرة على توتيق عرى الروابط والتعاون بينها، وكان لا يفتأ يدعو فى صحيفة اللواء إلى تضامن الأمم الشرقية فى كفاح الاستعمار، من أجل ذلك اعتبرته الأمم الشرقية رمزًا لهذا الكفاح، ومجّدت فيه الروح الوطنية. ورحبت بدعوته إلى التضامن والتعاون بين أمم الشرق، وعندما ذهب إلى لندن سنة ١٩٠٦ على أثر حادثة دنشواى لرفع صوت مصر ضدّ فظائع الاحتلال فى تلك الحادثة، أعجب الشرقيون عامة بدفاعه عن قضية الحرية ورأوا فى جهاده مفخرة لكل شرقى، وأقامت جمعية الوحدة الهندية حفلة تكريم له فى فندق كريتون بلندن يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٠٦ حضرها لفيف من كبار الشخصيات الشرقية وكثير من صفوة شباب مصر والشرق، ومما قاله صاحب الدعوة السيد عبد الله السهروردى رئيس الجمعية فى خطبته التى حيّى فيها مصطفى كامل: «فلتعد إلى بلادك المحبوبة ولتستمر فى جهادك فى سبيل الحرية، واذكر فى ساعة اليأس والقنوط والضيق أنك لست منفردا وحدك، بل إن أسمى آمال القاطنين على ضفاف نهر الرين والدانوب والجانج والفرات والبسفور تشارك ابن وادى النيل فى مساعيه، وأن أعينهم لمتجهة نحو أفق مصر، منتظرة بزوغ فجر الحرية وصدور الإشارة من أرض الفراعنة الأولين بإنقاذ أبناء إسماعيل (العرب)».

وتكلم مصطفى كامل فى هذه الحفلة طويلًا عن الأمم الشرقية، ونوّه بواجب المتعلمين من أبنائها فى إنهاضها والأخذ بيدها فى سبيل التقدم والحرية.

---

(٢) كتابنا مصطفى كامل ص ٤٢٠ طبعة أولى تحت عنوان (سياسته الشرقية والإسلامية).

محمد فريد
١٨٦٨ - ١٩١٩

وقد نحا محمد فريد هذا النحو، وكان لا يفتأ يدعو إلى تعاون الأمم الشرقية والعربية فى مكافحة الاستعمار، وله رحلة قام بها إلى تونس والجزائر وطرابلس الغرب (ليبية) سنة ١٩٠٢، ونشرها فى كتاب عنوانه (من مصر إلى مصر) استنكر فيها مساوئ الاستعمار فى شمال أفريقية وما بذله الفرنسيون لمحاربة اللغة العربية وإحلال الفرنسية مكانها، وإفسادهم مرافق البلاد ونظم الحكم فيها، واضطهادهم الأهلين، واغتصاب أراضيهم لصالح المعمّرين (ويسميهم فى كتابه المدمّرين)، وزار قسطنطينة الجزائر، وذكر فظائع الفرنسيين فى إخضاع الجزائر لحكمهم ومصادرة الأراضى الموقوفة والمملوكة للوطنيين، وذكر البطولة التى حارب بها زعماء الجزائر الاستعمار الفرنسى.

وحين اعتدت إيطاليا على ليبية سنة ١٩١١، دعا إلى معاونة المجاهدين العرب فى مكافحة الغزاة المستعمرين، وطعن فى السياسة الاستعمارية الأوروبية فى عدوانها على الأمم العربية، وقصد إلى لندن فى أكتوبر سنة ١٩١١ وحضر اجتماعًا كبيرًا عقده الشرقيون المقيمون بها للاحتجاج على الغزو الإيطالى، وقال بهذه المناسبة: «إنى أرى من الواجب علينا أن نحتجّ لا على أعمال إيطاليا فقط، بل على كل أمة تحتل قطعة من بلاد الشرق وبالأخصّ على بريطانيا وفرنسا اللتين قدمتا لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالها مصر وتونس والجزائر، ورفع الحماية الفرنسية على مراكش، فإن عمل إيطاليا هذا إنما هو حلقة من سلسلة أعمال اتفقت دول أوروبا على ارتكابها ببلاد الشرق، فاللوم ليس على إيطاليا فقط، بل عليها وعلى الدول التى وافقتها على هذا العمل الفظيع، ولتعلم إيطاليا أنها سترى من ليوث العرب أضعاف ما لاقت من الأحباش».

وفى اجتماع آخر عقد بلندن لنصرة العرب فى ليبية قال: «إنى لسعيد لوجودى

بين صفوف هذا الاجتماع الذى ضمّ بين جوانبه كثيرًا من الشرقيين على اختلاف الأديان والأجناس، والذى ما انعقد فى هذه القاعة إلّا وهو متأثر بمحض حبّ الإنسانية والعدل، وإن هذا الإخاء الذى تجلّى اليوم فى أبهى مظاهره ليتبت للملأ أن الشرق بدأ يرى الخطر الذى يتهدده فى حياته، كما بدأ يشعر بضرورة الاتحاد ليقاوم مقاومة جدية هذه المطامع الأشعبية تهاجمه وتهدّده بالابتلاع من كل ناحية».

ففريد كان يدعو إذن إلى اتحاد الدول الشرقية لمقاومة الاستعمار وقد لبّى المواطنون فى مصر دعوته إلى مساعدة العرب فى دفاعهم المجيد ضد الغزو الإيطالى، فأمدّوهم بالمال والبعثات الطبية، وألّف الحزب الوطنى أوّل بعثة طبية من أنصار الحركة الوطنية لمعاونة العرب فى ليبية.

وأقام محمد فريد حفلة تكريم وتوديع لأطباء تلك البعثة فى فندق شبرد مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١، فكانت هذه الحفلة مظهرًا للاتحاد العربى.

فسياسته فى ذلك كانت استمرارًا لسياسة مصطفى كامل، وقد عمل على توثيق عرى التعاون والاتحاد بين الأمم الشرقية.

الحرب العالمية الأولى والوطن العربى
١٩١٤ - ١٩١٨

فى أثناء الحرب العالمية الأولى كانت الشعوب العربية التى تتبع الدولة العثمانية وقتئذ تتكتل وترجو من بريطانيا أن تساعدهم على نيل الحرية، على أنهم أسرفوا فى إحسان الظن ببريطانيا وحلفائها، وظنوا وقتئذ أنها عنوان الحرية والحضارة، وكانوا يُخدعون فى ظواهرها، ويميلون إلى تصديق وعودها، إلى أن اكتووا بنارها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ورأوها قد أخلفت وعودها التى بذلتها لشريف مكة «الحسين بن على» سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦، وتعهدها باستقلال البلاد العربية مقابل إعلانها الثورة على الدولة العثمانية.

اتفاق سايكس - بيكو سنة ١٩١٦، لاقتسام الوطن العربى

فبينما كانت بريطانيا تتعاهد مع الشريف (الملك) حسين، كانت تتآمر مع فرنسا على اقتسام البلاد العربية، وعقدت وإياها الاتفاق السرى المعروف باتفاق سايكس - بيكو Sicks-Picot، نسبة إلى المندوبين الإنجليزى والفرنسى اللذين وضعا خطوطه فى مايو سنة ١٩١٦، وبهذا مزّقت شمل الشعوب العربية فى سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق، وجعلتها نهبا مقسمًا بينها وبين فرنسا.

وعد بلفور Balfour لليهود
٢ نوفمبر سنة ١٩١٧

وزادت بريطانيا فى تمزيق الوطن العربى بإعلانها وعد بلفور المشئوم فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧، ذلك الوعد الذى أعلنه بلفور وزير خارجية بريطانيا وقتئذ بإنشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين.

وقد أبلغ بلفور هذا الوعد إلى لورد روتشلد المالى اليهودى فى كتاب قال فيه:

«لى مزيد السرور أن أبلغكم باسم حكومة صاحب الجلالة التصريح التالى الذى ينم عن روح العطف على الأمانى اليهودية والذى رُفع إلى الوزارة ونال تصديقها.

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين الرضا والارتياح إلى إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين، وستبذل أفضل جهودها لتيسير تحقيق هذه الغاية، على أن يكون من المفهوم أنه لن يعمل شىء يضرّ بما للطوائف غير اليهودية الموجودة الآن فى فلسطين من حقوق مدنية ودينية، أو بما يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى من الحقوق والنظم السياسية».

فكان هذا الوعد المشئوم أكبر ضربة موجهة للقومية العربية، وكان هو واتفاق سايكس – بيكو، حجر الزاوية للاستعمار فى تمزيق الوطن العربى وإخضاعه للأطماع الاستعمارية.

وقد مُزقت البلاد العربية فى مؤتمر سان ريمو San Remo (أبريل سنة ١٩٢٠)، إذ قرر الحلفاء تقسيمها إلى انتدابات، فأعطيت فرنسا الانتداب على سورية ولبنان، وبريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وشرق الأردن، فكان ذلك تمزيقًا للبلاد العربية التى وُعدت بالاستقلال.

الوحدة هدف المؤتمر العربى المنعقد بالقدس سنة ١٩٣١[٣]

اجتمع بالقدس عدد كبير من رجال الحركة العربية المنتمين إلى مختلف الجمعيات والأقطار العربية فى ديسمبر سنة ١٩٣١، وتباحثوا فيما آلت إليه حالة البلاد العربية من تجزئة واستعمار، وما كان فى ذلك من انحراف عن أهداف الحركة العربية القومية، وقرروا الميثاق الواجب على العرب أن يسيروا عليه، وهو كما يلى:

١ – إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا نقرّه ولا نعترف به.

٢ – توجّه الجهود فى كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هى استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمى إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية الإقليمية.

٣ – لما كان الاستعمار، بجميع أشكاله وصيغه، يتنافى كل التنافى مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى، فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها.

---

(٣) عن كتاب الوحدة العربية للأستاذ محمد عزّة دروزه ص ١٢٣.

جامعة الدول العربية

ولما أنشئت جامعة الدول العربية بموجب بروتوكول الإسكندرية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤، وميثاق الجامعة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥، لم تعمل وقتئذ عملاً جديًا فى تحقيق الوحدة أو الاتحاد بين العرب، وكانت بريطانيا لا تفتأ تفرق بينهم بالمؤامرات والدسائس، معتمدة على ولاء الحكام من عملائها وأنصارها.

قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم تقسيم فلسطين
٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قرارًا جائرًا بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، وهذا معناه الموافقة على إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين، أى القضاء على كيان فلسطين وعروبتها.

وقد صدر هذا القرار باتفاق ٢٣ دولة ضدّ ١٣، وامتناع ١٠ دول عن الاقتراع.

والدول التى وافقت على التقسيم هى: الاتحاد السوفييتى (روسيا) والولايات المتحدة وفرنسا واستراليا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك ولوكسمبورج وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبوليفيا والبرازيل وكندا وكوستاريكا وسان دومنجو وأوكوادور وجواتيمالا وهايتى وإيسلندا وليبريا ونيوزيلندا ونيكاراجوا وبناما وباراجواى وبيرو والفيلبين وجنوب أفريقية وأرجواى وفنزويلا.

وعارض فى التقسيم كل من: مصر وأفغانستان والعراق وسورية ولبنان وكوبا واليونان والهند والباكستان وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن.

وامتنع عن التصويت كل من: بريطانيا والصين وشيلى والأرجنتين وكولومبيا وسلفادور وأثيوبيا وهندوراس والمكسيك ويوغوسلافيا.

وقد قلتُ سنة ١٩٥١ تعليقًا على هذا القرار فى الجزء الثالث من كتاب (فى أعقاب الثورة) ما يلى:

«كان لضغط أمريكا وروسيا على الدول السائرة فى فلكهما أثر كبير فى صدور هذا القرار، وامتنعت بريطانيا عن التصويت لكى تتظاهر بأن لا شأن لها فى صدوره، على أنها كانت مؤيدة له راضية به عالمة بالأغلبية الكفيلة بتحقيقه. ويبدو عجيبًا أن الكتلتين الغربية والشيوعية قد اتفقتا على هذا القرار مع وقوف كل منهما للأخرى بالمرصاد فى معظم المسائل السياسية، وهكذا يتجلى للناس جميعًا أن هاتين الكتلتين مهما اختلفتا فإنما تحركهما النزعات الاستعمارية والمطامع الأشعبية، وأنهما حرب على العرب والدول العربية.

«كان لصدور هذا القرار وقع أليم فى نفوس العرب جميعًا[٤] فهو أكبر ضربة صوبها الاستعمار الغربى باسم هيئة الأمم المتحدة إلى فلسطين والعرب، والغرض منه إنشاء دول أجنبية فى صميم البلاد العربية، تكون قاعدة للاستعمار، لا فى فلسطين وحدها بل فى الدول العربية جمعاء، وتهديدها فى استقلالها وكيانها وإفساد معنوياتها، وتعطيل نهضتها.

«لقد كشفت هيئة الأمم المتحدة عن خداعها، وفقدت هيبتها واحترامها أمام الضمير العالمى بموافقتها على مشروع تقسيم فلسطين، وبخاصة بعد ما تبين ما كان للدولار ولإغراء الرأسماليين الأمريكان والإنجليز، ودهاء الدبلوماسيين الروس، من الأثر البالغ فى إفساد ضمائر فريق كبير من مندوبى الدول فى هذه الهيئة. فأين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فى قرار تقسيم فلسطين؟ أين ما نصّ عليه من حق السعوب فى تقرير مصيرها؟ لقد أهدرت جمعية الأمم هذه المبادئ بالنسبة لشعب فلسطين العربى الصميم، وسلبته حقه فى تقرير مصيره، بل قررت إخراجه من أرضه ودياره، وإقطاعها لجماعة من الأجانب النازحين من شتى أصقاع المعمورة.

(٤) من نتائج هذا القرار صدور قرار آخر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى مايو سنة ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضوًا فى هيئة الأمم.

فهى بهذا القرار عاونت على تشريد هذا الشعب وتقتيله واغتصاب بلاده، وسلب أملاكه وأمواله، ويدخل فى هذا السياق أن هيئة الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية فى تونس والجزائر ومراكش التى تعانى الظلم والطغيان من الاستعمار الفرنسى.

«إن المنظمة الدولية التى أنشأها الميثاق قد مضى عليها منذ إنشائها حتى اليوم (١٩٥١) نحو ست سنوات، فالسنة الأولى يصحّ اعتبارها خير السنين فى عمر هذا الميثاق كما أسلفنا، والسنة التالية سنة ١٩٤٧ تعتبر فترة الرجعة والانتكاس. والسنوات التالية هى استمرار لهذا الانتكاس وانحدار فى المساوئ التى تمليها غلبة الأقوياء على الضعفاء[٥]».

وعلى أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين أعلنت بريطانيا أنها ستنهى انتدابها على تلك البلاد، وحددت لانتهائه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨، وتواطأت مع اليهود، على تسليمها إليهم، وأن يحلّوا محلهم فى فلسطين، فقبل جلائهم عنها استورد اليهود السلاح والعتاد وأنشأوا معاقلهم وأعدوا قوّاتهم فى فلسطين تحت سمع الإنجليز وبصرهم، وبمعاونتهم وتأييدهم، وقبيل جلائهم عنها سلموهم مدينة حيفا ثغر فلسطين الهام.

حرب فلسطين

١٥ مايو سنة ١٩٤٨ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

اتفقت الحكومات العربية على أن تدخل فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوّات الإنجليزية منها، لكى يعيدوها إلى أهلها العرب ويخرجوا منها قوّات اليهود، وكانت سياسة الحكومات العربية فى هذه المسألة الخطيرة سياسة خرقاء متخاذلة، سايرت إلى حدٍّ كبير مقاصد السياسة البريطانية.

(٥) كتابنا فى أعقاب الثورة. الجزء الثالث سنة ١٩٥١ ص ٢٣٧ طبعة سابقة.

فقد كان واجبًا عليها، لو كانت جادّة فى إنقاذ فلسطين، أن تمدّ المجاهدين فيها بالعتاد والسلاح والمال والمتطوعين قبل انتهاء الانتداب البريطانى، وعلى الأخصّ منذ صدر قرار التقسيم من هيئة الأمم المتحدة، وكان يكفى هذا المدد والعون لكى يحول دون تمكين اليهود من وضع أيديهم على البلاد، فإن المجاهدين العرب قد قاوموا الانتداب البريطانى واليهود معا سنين عديدة من قبل، فلو أنهم لقوا من الدول العربية العضد والعون دون إعلانها الحرب، لكان ذلك كافيًا لمنع اليهود من إنشاء دولتهم، ولكن الدول العربية مسايرة منها للسياسة البريطانية وإبقاءً على صلاتها الودّية بها، لم تحرك ساكنا حتى انتهى الانتداب البريطانى، وتركت الوقت يضيع سدى فى اجتماعات عقيمة وتصريحات جوفاء لم تقترن بأى عمل جدّى، ولم تتحرك جيوشها إلّا بعد خروج الإنجليز من فلسطين وتسليمهم إياها إلى اليهود.

ثم إن هذه الجيوش – مع الأسف – كان ينقصها العتاد والسلاح والقيادة الصالحة، وكان ينقصها أيضا الحزم وخلوص النية والتعاون الصادق بين الحكومات العربية نفسها، فأدّى هذا النقص والتخاذل إلى هزيمة هذه الجيوش أمام شراذم اليهود.

وقد ثبت من الحقائق التى تكشفت بعد انتهاء هذه الحرب أن هذه الجيوش لم تكن على تمام الأهبة والاستعداد، وتبين أن الجيش المصرى بالذات، وهو الذى وقع عليه العبء الأكبر فى هذه الحرب. لم يكن مستعدًّا الاستعداد الكافى للقتال.

على أن الجيش المصرى – ضباطه وجنوده – قد أدّى واجبه كاملًا، وبرهن على بطولته فى ميدان القتال، رغم الفوضى التى كانت تسيطر على قيادته، والفساد فى سلاحه وذخيرته ومؤونته، والنقص فى خططه الحربية، وقد أبدى المتطوعون من المصريين، شجاعة فى القتال تسطر لهم بمداد الشكر والثناء، مما برهن على أن الأمة المصرية تتوافر فيها الروح الحربية، وصفات الجندية والشجاعة، والاستعداد لخوض غمار الحروب. ولا ينقصها إلّا القيادة الصالحة والعتاد والذخيرة.

اعتراف أمريكا بإسرائيل

وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الصهيونية فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨، وكانت أوّل دولة اعترفت بها، فكان هذا الاعتراف بعد قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة نصرًا معنويا وماديا كبيرًا للدولة الصهيونية.

ولم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن، وطلب إلى الفريقين عقد هدنة بينهما، فسرعان ما استجابت الدول العربية، واستجاب اليهود أيضا إلى هذا الطلب، وقبلا عقد هدنة لمدة أربع أسابيع، واشترطت الدول العربية منع هجرة اليهود إلى فلسطين ومنع إمداد القوّات اليهودية فيها بالعتاد والسلاح من الخارج، وقد نفذت الهدنة، ولم يكترث اليهود لهذه الشروط.

وتنفيذًا لهذه الهدنة وقف القتال من يوم الجمعة ١١ يونيه سنة ١٩٤٨.

وخرق اليهود شروط الهدنة غير مرة، ولم تحرك الدول العربية ساكنًا، واقتصرت على احتجاجات عقيمة إلى مجلس الأمن. وتلقى اليهود الامداد من أمريكا وأوروبا خلال الهدنة، وتقوّى مركزهم العسكرى أكثر مما كان.

وندبت هيئة الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود، ووضع تسوية فى فلسطين، ولكنه أخفق فى وساطته.

وانتهت مهلة الهدنة دون جدوى، واستؤنف القتال يوم الجمعة ٩ يوليو سنة ١٩٤٨.

ثم وقف للمرة الثانية فى ١٨ منه استجابة لطلب مجلس الأمن الذى قرر وقف إطلاق النار فى مدينة القدس وفى فلسطين كافة «إلى أن يوجد حل سلمى لمشكلتها».

وخرق اليهود شروط الهدنة هذه المرة أيضا، فقابلت الدول العربية هذا العدوان بالاحتجاجات المنمقة، واشتدّ القتال فى مدينة القدس.

وكان الكونت برنادوت يواصل مفاوضاته لإيجاد حل بين العرب واليهود. وقد اتهمه هؤلاء بانحيازه إلى جانب العرب، فأطلقوا عليه الرصاص من مدفع رساس يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهو فى القدس، فمات لوقته.

كان قتل «وسيط هيئة الأمم المتحدة» جناية مروعة، دلّت على استهانة اليهود بهذه الهيئة ووسيطها، ومع ذلك ظلّوا موضع عطفها وتعضيدها وتحيزها!

وعين مجلس الأمن الدكتور رالف بانش وسيطًا مؤقتًا خلفًا للكونت برنادوت، لمتابعة مساعى التوفيق بين العرب واليهود.

وبالرغم من قيام الهدنة رسميا، هاجم اليهود القوّات المصرية غدرًا فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨، وهو أشدّ هجوم شنّوه فى حرب فلسطين. وكان غرضهم أن يأخذوا الجيش المصرى على غرّة ويضربوه ضربة قاصمة، ولكن تراجعه وتقصير خطوطه أنقذ الموقف، وقد اشتدّ القتال بين الفريقين، وعظمت الخسائر من الجانبين. ووقفت جيوش الدول العربية الأخرى جامدة لا تحرك ساكنا، ولا تمدّ للجيش المصرى يد المساعدة والمعاونة، واستقال وزير الدفاع اللبنانى احتجاجًا على ترك مصر تواجه وحدها العدوان الصهيونى، وأخذ الناس يتساءلون فى مصر: أين الجيوش العربية؟ وأين جامعة الدول العربية؟!!

وهاجم اليهود (المجدل) وحاصروا (الفالوجه).

واستمر هجوم اليهود على المواقع المصرية فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٨، فثبت الجيش المصرى لهجماتهم، وسكتت جيوش الدول العربية مرة أخرى، وتركته يتلقى وحده عبء القتال، حتى كأن الجامعة العربية اسم لاحقيقة له ولا وجود!

وحاصر اليهود الفالوجه، وهى قرية تقع على بعد ٤٠ كيلو مترا من غزّة و ٧٥ كيلو مترا من القدس، وكان يرابط بها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ اللواء الرابع، وقد بدأ حصارها فى ١٦ أكتوبر، واستمر مائة وثلاثين يومًا كاملة والقوّة المصرية صامدة أمام هذا الحصار لا تذعن ولا تستسلم، واحتمل أفرادها عناء القتال والحصار بثبات وشجاعة وصبر، جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى،

وظلت روحهم قوية عالية إلى أن تم توقيع الهدنة الدائمة فى جزيرة رودس، وكان من شروطها أن تبارح القوّات المصرية الفالوجه بأسلحتها ومعداتها وعتادها ابتداء من ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩.

«الهدنة» بين مصر وإسرائيل
٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

وتدخل مجلس الأمن من جديد وتدخلت الولايات المتحدة، فقبلت مصر وقبل اليهود وقف القتال ابتداء من ٧ يناير سنة ١٩٤٩، وجرت بعد ذلك مفاوضات فى جزيرة (رودس) بين مندوبين عن مصر ومندوبين عن حكومة إسرائيل ووسيط هيئة الأمم المتحدة الدكتور رالف بانش لعقد هدنة دائمة بين مصر واليهود، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق بمدينة (رودس) يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ بإقرار «هدنة» بين مصر واليهود، وهى الهدنة التى انتهت بها عمليات القتال فى فلسطين. ومن أهم شروطها ما يلى:

١ – يصبح القطاع الساحلى من حدود مصر إلى نقطة تبعد ١٥ كيلو مترا شمالى غزّة تحت سيطرة القوّات المصرية.

٢ – تنسحب القوّات المصرية من الفالوجه على أن يبدأ ذلك فى ٢٦ فبراير.

٣ – يجرى تبادل الأسرى بين الفريقين فى العشرة الأيام التالية.

٤ – يمتنع الفريقان عن القيام بأى حركات عسكرية أو زيادة الذخائر أو المهمات الحربية.

٥ – يمتنع الفريقان عن إنشاء أى مطارات فى فلسطين.

٦ – يمنح كل من الفريقين أربعة أسابيع لتخفيض قوّاتها حتى تكون الهدنة نافذة المفعول.

إسرائيل صنيعة الاستعمار

إن إسرائيل هى آفة الشرق العربى لا محالة، خلقها الاستعمار لتكون أداته فى تحقيق أطماعه السياسية والاقتصادية فى بلدان الشرق الأوسط، ومحاولة إخضاعها لسيطرته، وعرقلة تقدمها واستقرارها، ولو لم توجد هذه الدويلة المصطنعة لنعم الشرق العربى بالهدوء والاستقرار، ولسارت دوله قدمًا فى نهضتها وتقدمها آمنة شرّ العقبات والمكايد.

ولكن الاستعمار منذ فكر فى اقتسام تركة الرجل المريض «تركيا»، لم يشأ أن تكون سياسته فى هذا الصدد سافرة؛ لأن الظروف لم تكن مواتية لهذا السفور، فى الوقت الذى كان يعد العرب ويمنيهم بأنه سيعاونهم على تحقيق استقلالهم، فاعتزم لذلك أن يندب عنه دويلة تتفق وإياه فى الغزو الاستعمارى، وسلب خيرات الشرق العربى، وإضعافه وامتصاص دمائه.

ولم يكن من قبيل المصادفات أن تعلن بريطانيا وعد بلفور المشئوم فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧، بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، واحتلالها القدس فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧، فى أواخر الحرب العالمية الأولى، ثم تدبيرها الانتداب البريطانى على فلسطين فى أعقاب هذه الحرب.

فهذه كلها حلقات مترابطة، كانت ترمى إلى غرض محدد، وهو التمكين للاستعمار الأوروبى بواسطة اليهود، فى هذه البقعة الهامة، التى تتوسط العالم العربى، هذه البقعة العريقة فى عروبتها؛ إذ هى عربية منذ نحو ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد كما سلف القول (ص ٣٨٧).

وليس يخفى أن الانتداب البريطانى على فلسطين، كان الغرض منه القضاء على عروبة هذه البلاد، وإحلال اليهود- صنائع الاستعمار- محل العرب، سكانها الأصليين ولولا هذا الانتداب، الذى هو فى ذاته نوع من أنواع الاستعمار، لما أمكن لشرذمة من اليهود، لم يكن عددهم فى فلسطين يزيد على خمسين ألفًا فى نهاية الحرب

العالمية الأولى، أن يحلموا أو يفكروا فى إنشاء دولة يهودية فيها، ولكنهم كانوا متحالفين مع الاستعمار، على محاربة العرب، بحيث يمكن وصف الانتداب البريطانى فى فلسطين، بأنه انتداب إنجليزى يهودى.

ولقد قام العرب بثورات عدّة لكى يحافظوا على عروبة بلادهم، فكان الانتداب البريطانى اليهودى يقمع هذه الثورات بكل قسوة ووحشية، وكانت سنوات الانتداب هى التمهيد لإقامة الدولة اليهودية السافرة، بعد أن كانت محجبة.

وكان قيام هذه الدولة فى وسط البلاد العربية، الدليل القاطع على ما تضمره الدول الاستعمارية للشرق العربى من أسوأ النيات، وكان فى ذاته عمًلا من أعمال الوحشية والقرصنة؛ لأن هذه الدولة المصطنعة، قامت على أساس تشريد سكان البلاد الأصليين، واغتصاب أملاكهم وأموالهم، وتسليمها إلى شرذمة من القناصين وشذاذ الآفاق من كل فجّ وقطر.

وطن جنسى ووطن دينى

هذا إلى أن تأليف دولة دينية يهودية، تقوم على أساس الاغتصاب والتعصب الدينى، هو وصمة فى تاريخ الحضارة الأوروبية، ورجوع بالإنسانية إلى الوراء، وهكذا أجازت المدنية الأوروبية، لحفنة من اليهود أن يكون لهم وطنان: وطن جنسى يتمتعون فيه بسائر حقوق المواطنين ومزاياهم، ووطن دينى يبثون فيه سموم الحقد والضغينة على الأديان الكبرى، سواء فى فلسطين أو فى العالم أجمع، وهو وضع تأباه الإنسانية والحضارة والوطنية، ولكن ساسة الغرب قد أجازوه واستساغوه، تحقيقًا لأغراضهم الاستعمارية فى الشرق العربى، واستجابة لتأثير الرشوة التى يبذلها اليهود فى أوطانهم الأصلية، لساستها وحكامها وذوى النفوذ فيها، فلقد كان اليهود - ولا يزالون - يستعينون بالمال والرشوة وإفساد الأخلاق، لاصطناع الأعوان والأجَراء من ساسة هذه البلاد، وترويضهم على مسايرتهم ومشاركتهم فى

مشروعاتهم الإجرامية، المجردة من القيم الأخلاقية، وفى مقدمة هذه المشروعات تهويد فلسطين العربية.

فالاستعمار هو الذى مكّن لليهود من إقامة دولة إسرائيل، وهو يرمى بإقامتها ومساعدتها إلى تعطيل نهضة الشرق العربى، وإشاعة الاضطراب ومنع الاستقرار فى أنحائه، ومحاربة القومية العربية.

ومما لا ريب فيه، أن الاستعمار ينظر بعين الحقد والكراهية إلى نهضة الأمة العربية وأخذها بأسباب التقدم والمنعة وتوحيد الكلمة، فهو أبدًا يساعد صنيعته إسرائيل، على أن تكون حائلًا دون الاستقرار فى الشرق العربى؛ ولذلك لا تفتأ تهاجم أطراف البلدان العربية بين الحين والآخر، وهى لا تهاجمها معتمدة على قوّتها، بل استنادًا إلى تأييد أقطاب الدول الاستعمارية المرتشين، وتدليلهم لها، وتحريضهم إيّاها على البغى والعدوان.

ويرمى الاستعمار، من ناحية أخرى، إلى اصطناع الصهيونيين فى البلدان العربية، ليكونوا طابورًا خامسًا له ولإسرائيل، وليجعل منهم عيونًا له فيها، ويشركهم معه فى محاربة نهضة العرب، وإضعافهم ماديا ومعنويا.

واليهود بأساليبهم الماكرة، التى درجوا عليها، يشيعون التردد والهزيمة فى البيئات التى لهم صلة بها، أو نفوذ عليها، وليس أقوى من المال والإغراء، فى اصطياد الأنصار، ونشر الدعوة إلى التردد والهزيمة، والفرقة والانقسام، وذلك كله نتيجة للجريمة التى ارتكبتها الحضارة الأوروبية بخلق دولة إسرائيل؛ لأنها جعلت لليهود فى الشرق العربى وطنين: وطنهم الرسمى الذى نشأوا فيه، وشبّوا وترعرعوا ونعموا فيه بالخير والرفاهية والثراء، ووطنهم الدينى، الذى خلقه الاستعمار، وجعل قلوبهم تهفو إليه، ولو لم توجد إسرائيل، لما وصلوا إلى هذا الوضع الذميم.

فإسرائيل هى صنيعة الاستعمار، وأداته فى الشرق العربى، وإن تاريخ هذه الحقبة من الزمن، التى مرت منذ وعد بلفور سنة ١٩١٧ حتى اليوم (سنة ١٩٥٩) لتزخر بالأدلة على هذه الحقيقة.

ومن آخر هذه الأدلة، تلك المؤامرة الدنيئة، التى دبرتها سنة ١٩٥٦ كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، للعدوان الغادر على مصر، فإن هذه المؤامرة التى حيكت خيوطها سرًّا بين هذه الدول الباغية، لتدلّنا يقينًا، على أن الاستعمار إنما خلق هذه الدولة لتكون أداته فى بغيه وعدوانه، ولعله فيما مضى كان يتظاهر أحيانًا بأنه يعمل على إنصاف العرب، ويزعم أنه لا يرضى عن العدوان الإسرائيلى، وكان يستر أغراضه الخفية، فى بعض المواطن، بأقوال وتصريحات كاذبة، أما وقد انكشف المستور فى مؤامراته الخسيسة الأخيرة، فلم يبق من شك فى أنه ماض فى سياسته الاستعمارية الأثيمة فى الشرق العربى.

ولكن هذه السياسة قد باءت وستبوء بالفشل المحقق، ما دامت الأمة العربية ماضية هى أيضًا فى دعم قوّتها وتثبيت نهضتها وتوحيد كلمتها، وستحطم إن شاء الله كل المحاولات الأثيمة التى يدبرها الاستعمار وتدبرها حليفته إسرائيل، وسيخرج الشرق من هذه التجارب القاسية أقوى وأصلب عودًا مما كان.

جمال عبد الناصر
رائد القومية العربية

وجدت القومية العربية فى شخص جمال عبد الناصر رائدها وباعثها فى العصر الحديث، لقد آمن بها وصارت له عقيدة راسخة، ألهمته الجهاد من أجلها، اشترك فى حرب فلسطين ضمن ضباط الجيش المصرى، وقد زادته هذه الحرب إيمانًا بالقومية العربية، تلك العقيدة التى كانت تراوده منذ أن كان طالبا بالمدرسة الثانوية، وتستطيع أن تلمح وأنت تقرأ كتابه (فلسفة الثورة) أن عقيدته فى القومية العربية كانت أصيلة فى نفسه، وأن حرب فلسطين زادتها رسوخًا، قال يصف خواطره فى هذا الصدد:

«لو كان الأثر كله محصورًا فى حدود عاصمتنا، أو فى حدود بلادنا السياسية،

لهان الأمر، ولأقفلنا على أنفسنا كل الأبواب وعشنا فى برج عاجى، نحاول أن نبتعد فيه بقدر ما نستطيع عن العالم ومشاكله، وحروبه وأزماته، تلك التى تقتحم علينا أبواب بلادنا وتؤثر فينا دون أن يكون لنا فيها دخل أو نصيب»... إلى أن قال:

«لم يعد مفرّ أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التى تؤثر فيه، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره، لم يبق مفرّ أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الإيجابى فى هذا العالم المضطرب، وأنا أجلس أحيانًا فى غرفة مكتبى وأسرح بخواطرى فى نفس هذا الموضوع أسائل نفسى: ما هو دورنا الإيجابى فى هذا العالم المضطرب؟ وأين هو المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور؟. ثم قال: «ولن نستطيع أن ننظر إلى خريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان، أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام»، إلى أن قال: «وما من شك فى أن الدائرة العربية هى أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطًا بنا، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ، وعانينا معها نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة، كانوا معنا تحت نفس السنابك، وأنا أذكر فيما يتعلق بنفسى أن طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى وأنا طالب بالمدرسة الثانوية، أخرج مع زملائى فى إضراب عام فى الثانى من شهر نوفمبر من كل سنة احتجاجًا على «وعد بلفور» الذى منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطنًا قوميا فى فلسطين اغتصبته ظلمًا من أصحابه الشرعيين، وحين كنت أسائل نفسى فى ذلك الوقت: لماذا أخرج فى حماسة ولماذا أغضب لهذه الأرض التى لم أرها؟ لم أكن أجد فى نفسى سوى أصداء العاطفة، ثم بدأت أنواع من الفهم تخالج تفكيرى حول هذا الموضوع لما أصبحت طالبا فى الكلية الحربية أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة، وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التى جعلت منها فى القرن الأخير فريسة سهلة تختطفها أنياب

مجموعة من الوحوش الجائعة، ثم بدأ الفهم يتضح وتتكشف الأعمدة التى تتركز عليها حقائقه لما بدأت أدرس وأنا طالب فى كلية أركان الحرب حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط بالتفصيل.. ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعًا فى أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالاً فى أرض غريبة، وهو ليس انسياقًا وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس»، ثم قال: «ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك فى فلسطين وعدتُ إلى الوطن، كانت المنطقة كلها فى تصورى قد أصبحت كلًّا واحدًا، وأيدت الحوادث التى جرت بعد ذلك هذا الاعتقاد فى نفسى، كنت أتابع تطورات الموقف فيها فأجده أصداءً يتجاوب بعضها مع بعض، كان الحادث يقع فى القاهرة فيقع مثيل له فى دمشق غدا، وفى بيروت، وفى عمان، وفى بغداد، وغيرها، وكان ذلك كله طبيعيا مع الصورة التى رسمتها التجارب فى نفسى: منطقة واحدة، ونفس الظروف، ونفس العوامل، بل ونفس القوى المتألبة عليها جميعًا، وكان واضحًا أن الاستعمار هو أبرز هذه القوى، حتى إسرائيل نفسها لم تكن إلّا أثرا من آثار الاستعمار، فلولا أن فلسطين وقعت تحت الانتداب البريطانى لما استطاعت الصهيونية أن تجد العون على تحقيق فكرة الوطن القومى فى فلسطين». ثم قال: «ما دامت هذه المنطقة واحدة، وأحوالها واحدة، ومشاكلها واحدة، ومستقبلها واحدًا، والعدو واحدًا مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة، فلماذا تتشتت جهودنا؟.. ثم زادتنى تجربة ما بعد ثورة ٢٣ يوليه إيمانًا بهذا الكفاح الواحد وضرورته، فلقد بدأت خبايا الصورة تتكشف، والظلام الذى كان يحيط بتفاصيلها ينقشع، وأعترف أنى كذلك بدأت أرى العقبات الكبرى التى تسدّ الطريق إلى الكفاح الواحد، ولكنى بدأت أومن بأن هذه العقبات نفسها ينبغى أن تزول؛ لأنها من صنع ذلك العدوّ الواحد نفسه»، ثم قال: «وحين أحاول أن أحلل عناصر قوّتنا لا أجد مفرًّا من أن أضع ثلاثة مصادر بارزة من مصادرها يجب أن تكون أوّل ما يدخل الحساب، أوّل هذه المصادر أننا مجموعة من الشعوب المتجاورة، المترابطة بكل رباط مادى ومعنوى يمكن أن يربط مجموعة من الشعوب، وأن لشعوبنا خصائص ومقوّمات وحضارة انبعثت فى جوّها الأديان السماوية المقدسة الثلاثة، لا يمكن قط إغفالها فى محاولة بناء عالم مستقر يسوده السلام، أما المصدر الثانى فهو

أرضنا نفسها ومكانها على خريطة العالم، ذلك الموقع الاستراتيجى الهام الذى يعتبر بحق ملتقى طرق العالم، ومعبر تجارته وممر جيوشه، يبقى المصدر الثالث وهو البترول الذى يعتبر عصب الحضارة المادية».

فثورة ٢٣ يوليه كانت إذن نقطة انطلاق للقومية العربية، إذ آمنت الثورة وعلى رأسها جمال عبد الناصر بأن الشرق العربى فى حاجة إلى التكتل والتضامن لرد المؤامرات الاستعمارية التى تنظر إلى الشرق العربى نظرة واحدة شاملة، وهى أن يكون حقلاً للاستعمار.

كان الاستعمار الأجنبى من معوّقات الوحدة أو الاتحاد، أو أى تضامن وتقارب بين الشعوب العربية، لتظل ضعيفة متخاذلة يعبث بها الاستعمار ويقتنص أقطارها ودولها دولة إثر أخرى.

الميثاق العسكري للدفاع المشترك بين مصر وسورية
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ - «يوم الجيش»

انتهت المباحثات بين مصر وسورية إلى عقد ميثاق عسكرى بين الدولتين فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ اعتبرتا فيه كل اعتداء مسلح يقع على إحداهما أو قوّاتها اعتداء عليهما معًا وتلتزمان عملاً بحق الدفاع الشرعى والجماعى عن كيانها بأن تبادرا إلى معونة الدولة المعتدى عليها وبأن تتخذا على الفور جميع التدابير وتستخدما جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوّة المسلحة لردّ الاعتداء ولإعادة الأمن والسلم إلى نصابها، ووحدت الدولتان فى هذا الاتفاق القيادة المشتركة لجيشيهما.

فكان هذا الاتفاق حجر الزاوية فيما أعقبه من تقارب وتفاهم بينهما على تثبيت أسس الوحدة العربية.

وهذا اليوم - ٢٠ أكتوبر - هو اليوم الذى قررت الجمهورية العربية المتحدة اعتباره «يوم الجيش» وجعلته عيدًا يحتفل به كل عام.

ولقد جاء هذا الميثاق تاليًا فى أهميته لصفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية، من حيث تقوية الجبهة العربية لصدّ المؤامرات الاستعمارية.

ومن الحق أن نقرر أن سورية كانت أسبق من مصر فى العمل للوحدة بينهما، فقد ظهرت الوحدة فى دستور سورية الذى وضعته جمعيتها التأسيسية سنة ١٩٥٠، حيث احتوت مقدمته على ما يأتى:

«ونعلن أن شعبنا الذى هو من الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله يتطلع إلى اليوم الذى تجتمع فيه أمتنا العربية فى دولة واحدة، وسيعمل جاهدًا على تحقيق هذه الأمنية المقدسة فى ظلّ الاستقلال والحرية».

وقرر الدستور فى صلبه أن سورية جمهورية عربية ديمقراطية، وأن الشعب السورى جزء من الأمة العربية، وقد أقرت هذا الدستور الجمعية التأسيسية فى سورية سنة ١٩٥٠.

وجاء الدستور المصرى فى يناير سنة ١٩٥٦ على غرار دستور سورية فى هذه الناحية؛ إذ نصّ فى المادة الأولى منه على أن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وهى جمهورية ديمقراطية، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية.

وبدت الرغبة من سورية بالاتحاد مع مصر إذ قرر مجلس وزرائها ومجلس نوابها فى يولية عام ١٩٥٦ إقامة اتحاد فيدرالى مع مصر، وطلب سرعة العمل على تحقيقه، باعتباره الخطوة الأولى للاتحاد العربى الشامل.

وقد سارع الرئيس جمال عبد الناصر إلى التجاوب مع هذا القرار، فأعلن الترحيب به واستعداد مصر للسير فى طريق تحقيقه؛ لأن تحقيقه تطبيق للمادة الأولى من الدستور المصرى التى تنصّ على أن مصر جزء من البلاد العربية، وشعب مصر جزء من الأمة العربية.

نزول قوات مصرية فى سورية
أكتوبر سنة ١٩٥٧

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٧، نزلت قوّات مصرية حربية فى سورية بالاتفاق بين سورية ومصر، وقد استقبلت هذه القوّات من الشعب والحكومة فى سورية بالترحيب والابتهاج، وكان لهذه القوّات أثرها الطيب فى تقوية الصلات المعنوية بين الدولتين.

كان وصول القوّات العسكرية المصرية إلى سورية حدثًا هاما فى التاريخ الحديث، وجاء دليلًا على أن الميثاق العسكرى المعقود بين مصر وسورية فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ هو اتفاق جدى له أثره فى الشرق الأوسط، وأنه سياج حصين ضدّ الحملات الاستعمارية، ومظهر رائع للتضامن العربى.

جاءت هذه القوّات فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ فى الوقت الذى كان الاستعمار يتآمر على سورية ويهدد سلامتها ويحرض على المؤامرات الدخلية فيها لقلب نظام الحكم. وإقامة حكومة موالية له.

فقبل وصول القوّات المصرية إلى سورية كانت الحشود التركية تتجمع على الحدود السورية وتهدد سلامة سورية، وكانت هذه القوات سندًا للمؤامرات فى الداخل، وكانت تحركات الأسطول الأمريكى السادس تقترب من الشواطئ اللبنانية والسورية.

وكان الهجوم على سورية معدًّا للقضاء على استقلالها ولعزلها عن مصر وإرغامها على الخضوع لأهواء المستعمرين.

وقد شكت سورية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تهديدات تركيا واعتبرتها تدخلًا فى شئونها الداخلية، وكان الاستعمار يعزز هذه التهديدات ويمدّ تركيا بالسلاح والعتاد والرجال أيضًا، فكأن العدوان على مصر فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ قد تجدد ضدّ سورية فى أكتوبر سنة ١٩٥٧.

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٧ أيضًا، قرر مجلس نواب سورية توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصرى «لزيارة سورية العربية»، لتبادل الرأى فى استعجال الزمن لدفع مشروع الاتحاد بين مصر وسورية، وقد استجاب مجلس الأمة إلى هذه الدعوة، وألّف وفدًا من أربعين نائبًا يرأسهم السيد أنور السادات وكيل المجلس، وقصد أعضاء هذا الوفد إلى دمشق فى نوفمبر سنة ١٩٥٧.

قرار مجلس النواب السورى ثم قرار مجلس الأمة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

وزاروا المجلس النيابى السورى، حيث كان فى استقبالهم أكرم الحورانى رئيس المجلس، ورحب بهم كما رحب بهم الشعب ترحيبًا حارًا، وقال إن السوريين يعتبرون هذا اليوم (١٦ نوفمبر) عيدًا قوميا يشبه ذلك اليوم الذى وصل فيه الجيش المصرى إلى سورية، وقال إن مجيىء نواب الشعب المصرى إلى سورية يعدّ خطوة عملية فى سبيل الاتحاد الفعلى بين القطرين الشقيقين، والزيارة فى الواقع زيارة المواطن للمواطن، وليست زيارة الجار للجار فحسب، وقد حضر أعضاء مجلس الأمة المصرى، وعددهم واحد وأربعون عضوًا جلسة مجلس النواب السورى يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧، وتناوب أكرم الحورانى وأنور السادات رآسة جلسة المجلس، وأعد قرارًا بالاتحاد الفيدرالى بين مصر وسورية فى جلسة سرية عقدتها لجنة الشئون الخارجية بالمجلس النيابى السورى ولجنة الشئون العربية بمجلس الأمة المصرى قبل عقد الجلسة العلنية للمجلس، ولما عقدت الجلسة وافق النواب بالإجماع على القرار الآتى:

«إن نواب المجلسين المجتمعين فى جلسة مشتركة إذ يعلنون رغبة الشعب العربى فى مصر وسورية فى إقامة اتحاد فيدرالى بين القطرين، يباركون الخطوات العملية التى اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية فى سبيل تحقيق هذا الاتحاد، ويدعون حكومتى مصر وسورية للدخول فورًا فى مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد».

وقد وافق مجلس الأمة المصرى على القرار المشترك بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ أيضًا، وحضر وفد من مجلس نواب سورية جلسة مجلس الأمة مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧، واشتركوا فى جلسة المجلس، فقابلهم أعضاء مجلس الأمة بالترحيب والهتاف.

وبدت الرغبة العامة فى إقامة جمهورية عربية واحدة تضم مصر وسورية، وأخذ الرأى العام يطالب بالوحدة لا بالاتحاد فحسب، تأكيدًا للروابط بين البلدين، ومنعًا للمناورات والدسائس الاستعمارية من أن تتسلل فى هذه الوحدة.

إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
أوّل فبراير سنة ١٩٥٨

وتنفيذًا لقرار المجلسين النيابيين حضر إلى مصر السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية، والسيد صبرى العسلى رئيس الوزارة السورية، والسيد أكرم الحورانى رئيس المجلس النيابى السورى وبعض الوزراء من سورية، وعقدوا عدة اجتماعات مع الرئيس جمال عبد الناصر وصحبه، لوضع الأسس للدولة الجديدة.

وفى جلسة تاريخية عُقدت فى قصر القبة بالقاهرة يوم السبت أوّل فبراير سنة ١٩٥٨ قبل الظهر، اجتمعوا بالرئيس جمال عبد الناصر وبعض الوزراء، وتداول المجتمعون فى الإجراءات النهائية «لتحقيق إرادة الشعب العربى، ولتنفيذ ما نصّ عليه دستور الجمهوريتين، من أن شعب كل منهما، جزء من الأمة العربية؛ لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى. ومجلس النواب السورى. من الموافقة الإجماعية. على قيام الوحدة بين البلدين، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، كما تذاكروا ما توالى فى السنين الأخيرة، من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحًا لتاريخ طويل، ساد العرب فى مختلف أقطارهم، ولحاضر مشترك بينهم، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم.

«وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التى هى ثمرة القومية العربية هى طريق العرب

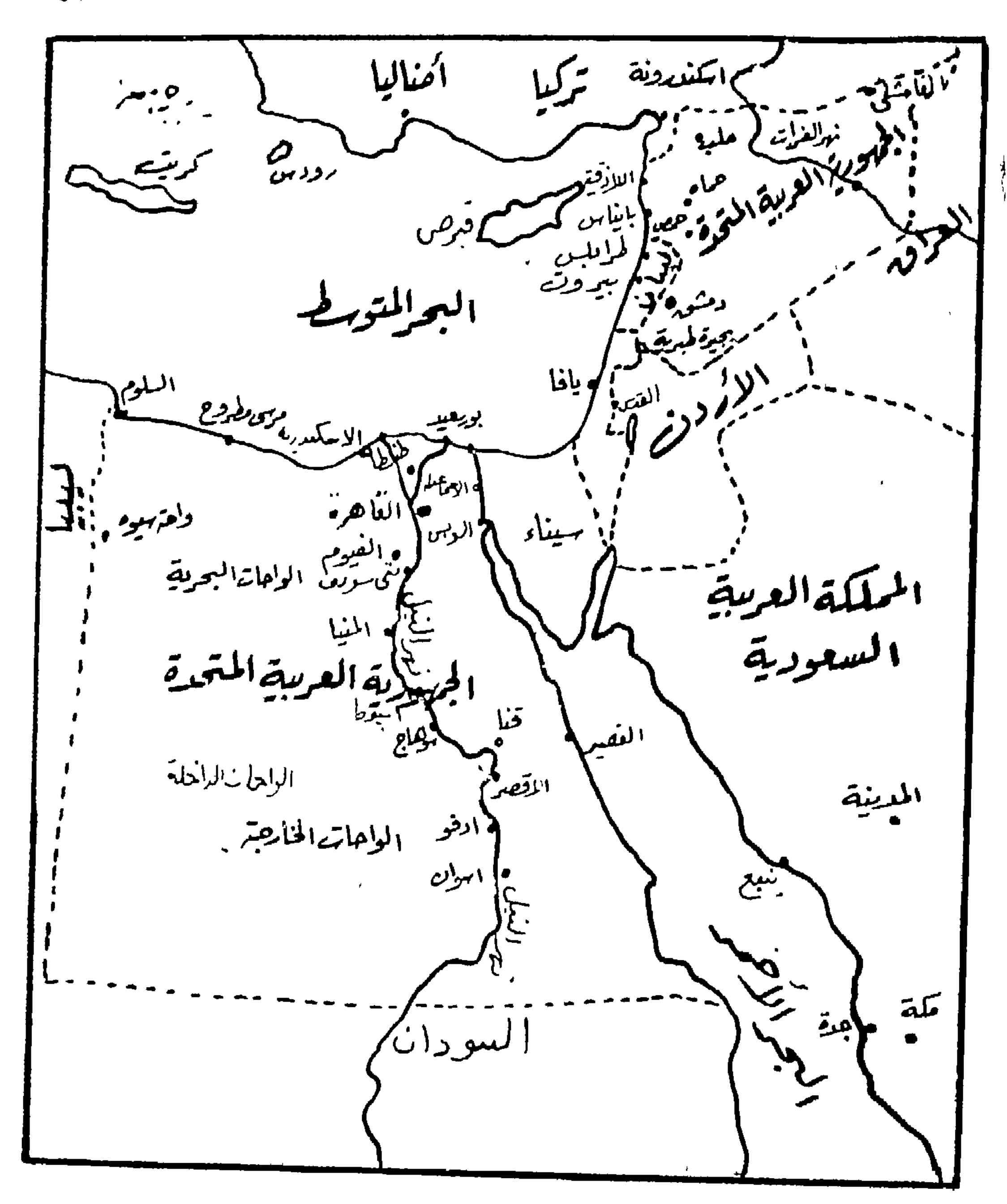
إلى الحرية والسيادة، وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام؛ ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى، إلى حيز التنفيذ، فى عزم ثابت وإصرار قوى، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية، وأسباب نجاحها، قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبة الأخيرة كفاح مشترك، زاد معنى القومية وضوحًا، وأكد أنها حركة بناء وتحرير، وعقيدة تعاون وسلام.

«لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل، وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد سورية ومصر، فى دولة واحدة اسمها «الجمهورية العربية المتحدة».

«كما يعلنون اتفاقهم الإجماعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية ديمقراطيا رياسيا، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد، يظل شعبًا واحدًا، وجيشًا واحدًا، فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات، ويُدعون جميعًا لحمايتها بالأنفس والمهج والأرواح، ويتسابقون لتثبيت عزّتها وتأكيد منعتها، وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى، فى يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨، يبسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية.

«كما سيدعى الشعب فى مصر وسورية إلى استفتاء خلال ثلاثين يومًا، على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية.

«والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه، يحسّون بأعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر، إذ شاركوا فى الخطوة الإيجابية، فى طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة وجيلًا بعد جيل، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب. ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن



خريطة الجمهورية العربية المتحدة
(وتكمل بالبيانات الواردة فى خريطة سيناء وحدودها الشرقية ص٢٧٩)

يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها، والله نسأل أن يكلأ هذه الخطوة، وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة، وبفضل عنايته السابغة، وأن يكتب للعرب فى ظل الوحدة العزة والسلام».

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - الموافق أوّل فبراير سنة ١٩٥٨م.

وقد تم التوقيع على هذا الميثاق فى قاعة اجتماعات مجلس الوزراء بشارع مجلس الأمة، فى الساعة الخامسة من مساء يوم أوّل فبراير سنة ١٩٥٨.

* * *

وتلا هذه الوثيقة السيد صبرى العسلى من شرفة رياسة الجمهورية بشارع مجلس الأمة، ثم دعى الرئيس شكرى القوتلى ليلقى خطابًا فى الجموع الهاتفة المحتشدة، فألقى الخطاب التالى:

خطاب الرئيس شكرى القوتلى

«أيها المواطنون.. أيها المواطنون الأحباء... يا إخوة العرب.

«هذا يوم مشهود من أيام العمر، هذا يوم عظيم فى تاريخ أمة العرب، وتحوّل كبير فى مجرى الأحداث العالمية فى هذا العصر، ففى هذا المكان. من هذه المدينة العربية العظيمة نعلن على الملأ باسم الشعب العربى فى كل من الجزأين العربيين الغاليين، مولد الجمهورية العربية المتحدة.

«أيها الإخوة: إنه يوم من أيام التاريخ الخالدة، ترمقه عيون الأجيال وتحوم حوله فى هذه اللحظة أرواح الشهداء الأبرار، إنه فلذة من ماضى الجهاد المجيد، ورجاء من روح المستقبل العربى العتيد. إنه اليوم الذى يحمل ثمرة جهودنا وجهادنا، دانية القطوف، شهية يانعة، وقد هبّت عليها نفحة من روح الله، ومن روح هذه الأمة الخالدة، ومن روح الإيمان والعزيمة والصدق والإخلاص. إنه بالنسبة إلىّ

أيها الإخوة الأحباء وقد نذرت نفسى لخدمة القضية العربية منذ فجر الشباب، قبلة رجاء، وفرحة عمر، ونعمة السعادة، تهزّ كيانى وتغمر وجدانى، وتفيض علىّ رضًا من الله وضميرى وأمتى.

«أريد أن أقول لكم أيها الأخوة فى هذا الموقف التاريخى الذى يسرفنا أننا بإعلاننا وحدة الجزأين العربيين الغاليين، والقطرين المجاهدين المناضلين، وطنًا واحدًا فى جميع مرافقه وشئونه، بلا تفريق ولا تمييز، وبلا تحديد وبلا تحفظ، إننا لم نأت بجديد ولم نحاول اصطناعه، بل إننا نصحح أوضاعًا، ونعيدها إلى أصولها، وننسجم بذلك كل الانسجام مع خصائص الوجود العربى. وحقيقة الأمة العربية، وحقيقتها كانت وما زالت وستبقى إلى الأبد، حرية ووحدة، وإننى لعلى إيمان راسخ بأن الأجزاء العربية إذا وعت وتحررت، تعارفت وائتلفت، وتجمعت فتلاقت، فالألفة هى الأصل، والحرية للعرب أمر محتوم مقدور، لن تستطيع أكف الإنسان العاتى مهما اصطنعت لنفسها من قوّة الشر، أن تغير قليلًا أو كثيرًا من أقدار الأمة العربية.

«من أجل هذا أرانى واثقًا كل الوثوق أن وحدتنا القومية هذه نواة ستكبر وتنمو، وخطوة فى صميم الواقع العربى ستتلوها خطوات، ولقد فتحنا نوافذنا للشمس ووضعنا صفحات للأجيال القادمة فى أفضل طريق نحو التحرر والوحدة. فهنيئًا للشعب العربى فى مصر وسورية، وهنيئًا للعرب جميعهم أينما كانت ديارهم ومساكنهم، هنيئًا لكل من خطّ بيده كلمة فى تاريخ «وحدة العرب»، هنيئًا لكل من شهد هذا اليوم المجيد بين أيام عمره وحياته.

«وأنتم أيها المصريون.. أيها الإخوة فى العروبة، لقد سرتم فى نهضتكم بقيادة الرجل العربى الملهم جمال عبد الناصر، فسارت بكم قضية العرب إلى الأمام، إننى أحييكم وأهزّ يد كل منكم، على أحرّ ما تنعقد عليه الأيدى من ودٍّ وصفاء، فقلوبنا معكم، والله مؤيدنا وناصرنا»

ثم تلاه الرئيس جمال عبد الناصر، فألقى الخطاب التالى:

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

«أيها المواطنون

«هذا اليوم الذى تلتقى فيه جمهورية مصر مع جمهورية سورية ليتوحدا ويكونا الجمهورية العربية المتحدة. هذا اليوم من أيام العمر التى نعتزّ بها على مر الزمن، ونعتز بها على مر الأيام، فى هذا اليوم يقرر الشعب العربى فى سورية والشعب العربى فى مصر يقرر ويعلن مشيئته لقيام دولة جديدة، دولة عظمى، دولة قوية تنبع إرادتها من شعبها، وتنبع إرادتها من نفسها، وتنبع إرادتها من ضميرها.. اليوم يقرر الشعب العربى فى سورية، والشعب العربى فى مصر قيام هذه الدولة التى تثق فى قوّتها وتثق فى حقها فى الحرية، وتثق فى حقها فى الحياة.. هذه الدولة التى تعمل من أجل إرساء قواعد العدالة وإرساء قواعد السلام.

«اليوم يا إخوانى نشعر جميعًا أننا استطعنا أن نقيم دولة عظمى، ودولة قوية حقيقية لأوّل مرة فى هذا المكان، بعد أن كان الأجنبى يقيم بيننا ويعلن عن نفسه أنه يمثل القوّة الكبرى ويمثل القوّة العظمى.

«أيها المواطنون.

«لقد كنا نتكلم عن القومية العربية. وكانت القومية العربية شعارات وهتافات، وكانت القومية العربية نداءات عاطفية ونداءات معنوية.. كنا نتكلم عن القومية العربية، وكنا نشعر بقوّتها، وكنا نشعر بقيمتها.

«كنا نتكلم عن القومية العربية، وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائما أن يفرقوا بيننا.. وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائما أن يقسموا الأمة العربية إلى أمم صغرى يتحكمون فيها ويسيطرون عليها.. وكنا نشعر أن كل دولة منّا تؤثر فى مصير الدولة الأخرى، وكنا نشعر أنه لابدّ أن نتضامن، ولابدّ أن نتّحد، ولابدّ أن نتآزر ولابدّ أن نتآخى حتى ندفع عنّا أطماع الطامعين، حتى ندفع عنا غائلة الزمن، وحتى لا تتكرر مأساة فلسطين، وحتى نستطيع أن نحافظ على الوطن العربى وكلنا متحدون

متكاتفون واليوم أيها الإخوة المواطنون بعد أن كانت القومية العربية هتافات وشعارات أصبحت حقيقة واقعة.

«اليوم اتحد الشعب العربى فى سورية مع الشعب العربى فى مصر، وكونت الجمهورية العربية المتحدة، هذه الجمهورية المتحدة ستكون سندًا للعرب وقوّة للعرب جميعًا، ستعادى من يعاديها، وتسالم من يسالمها، وتتبع سياسة تنبع من نفسها، سياسة تنبع من ضميرها.

«اليوم أيها الإخوة المواطنون، اليوم يوم خالد فى تاريخنا، ومرحلة حاسمة فى تاريخنا، اليوم نشعر أن القومية العربية تتحقق حقا، اليوم ننظر إلى المستقبل ونشعر أنه سيكون - بعون الله - مليئًا بالعزّة والكرامة، ننظر إلى المستقبل وننظر إلى الماضى، ويقرر كل منّا فى نفسه أن الماضى لن يعود. ولن يسيطر علينا أجنبى. ولن يستبدّ بنا مستبد. ولكننا سنتجه إلى الأمام نبنى ونشيد لنرفع من مستوانا ولنزيد من قوّتنا، حتى لا يتكرر ما فات، ننظر إلى المستقبل ونتّجه إليه ونراه مستقبلًا عزيزًا كريما، وننظر إلى القومية العربية التى نادينا بها، والتى حلمنا بها، والتى كانت لنا من الأمانى، وسنعمل جميعًا - بعون الله - على تثبيت أهداف القومية العربية، وعلى تثبيت أسسها، سنعمل جميعًا مع الوطن العربى ومع الشعب العربى فى كل مكان.

«أيها الأخوة المواطنون

«فى هذه اللحظة، لابّد أن أذكر لكم جهاد الرجل العربى الذى جاهد فى سبيل الوحدة العربية لمدة تزيد عن الخمسين سنة.

«اليوم أيها المواطنون أتحدث إليكم عن جهاد شكرى القوتلى، الذى حارب فى سبيل استقلال بلده، وفى سبيل استقلال وطنه، حارب فرنسا وسجن، حكم عليه بالإعدام، حارب أيضًا أيها الإخوة المواطنون من أجل القومية العربية. ومن أجل الوحدة العربية، فإذا كنت أهنئكم اليوم فإننى أهنىء شكرى القوتلى الذى استطاع أن يحقق الحلم ويحقق الآمال.

«أيها المواطنون بهذه الصفات، وبهذه القيم، سنستطيع أن نثبت المبادئ

وسنستطيع أن نثبت المثل العليا، بهذه المبادئ وبهذه المثل ستسير الجمهورية العربية المتحدة قدمًا إلى الأمام وراء المثل العليا التى بناها شكرى القوتلى.

«أيها المواطنون. باسمكم جميعًا أتكلم إلى الأخ الأكبر. أخى شكرى القوتلى. وأقول له: إننا جميعًا نحييك ونحيّى جهادك والله يوفقك، وإن الشعب فى كل مكان سيذكر على مرّ الزمان ما قمت به، وإن الجمهورية العربية المتحدة هى خير هدية نقدمها لك اليوم بإعلان مولدها على أنها النتيجة الكبرى لجهادك فى سبيل الوحدة العربية، وفى سبيل القومية العربية، والله يوفقنا جميعًا، والسلام عليكم ورحمة الله».

دستور فترة الانتقال للجمهورية العربية المتحدة

وقد حضر الرئيس جمال عبد الناصر جلسة مجلس الأمة مساء يوم الأربعاء ٥ فبراير سنة ١٩٥٨، وألقى خطبة مستفيضة فى تاريخ الوحدة والكفاح فى سبيلها، قال فيها: «لقد عشنا ساعة الفجر، ورأينا انتصار النور الطالع على ظلمات الليل الطويل، لقد عشنا فجر الاستقلال، وعشنا فجر الحرية، وعشنا فجر العزة والكرامة، وعشنا فجر القوّة، وعشنا فجر الأمل فى بناء مجتمع سعيد، واليوم نعيش فجرًا جديدًا رائعا، لقد بدأ مشرق الوحدة»، إلى أن قال مخاطبًا أعضاء المجلس: «هكذا ترون الوحدة حقيقة، حقيقة يُسعى إليها، أو حقيقة قائمة بالفعل، وهكذا ترون أن الصراع من أجل القوة، من أجل الحياة، يتم ويتحقق بالوحدة، أو ترون الوحدة لا تتم ولا تتحقق إلاّ بقوّة الحياة، هكذا ترون أن تاريخ القاهرة فى خطوطه العريضة هو بنفسه تاريخ دمشق فى خطوطه العريضة، ولقد تختلف التفاصيل، ولكن المعالم البارزة هى نفس المعالم، نفس الدول، نفس الغزاة، نفس الملوك، نفس الأبطال، ونفس الشهداء، بل إنه لما بدا فى بعض الأحيان أن مصر ابتعدت عن الفكرة العربية وقطعت ما بينها وبين المنطقة من صلات، وذلك بعد الحملة الفرنسية على مصر، ثم تحت حكم أسرة محمد على، لم يكن الأمر فى باطنه بمثل ما يبدو فى ظاهره، لم يكن البعد إلاّ سطحيا، ولم تكن القطيعة إلاّ باللسان، أما الشواهد الحقيقية، وأما الأدلة الأصيلة، فكانت تؤكد أن ما قرّبه الله لا يمكن

أن يبتعد، وما وصلته الطبيعة، لا يمكن أن ينقطع، من بين الشواهد والأدلة أن «جيش الفلاحين» الذى سار تحت قيادة إبراهيم باشا ليحرر سورية من الظلم العثمانى كان يسمى نفسه «الجيش العربى»[٦]، ومن بين الشواهد والأدلة أن القاهرة التى سارعت فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلى فتح النوافذ لتيارات النهضة، تحوّلت إلى قلعة للفكر الحر فى الشرق العربى، وما لبث رواد الحرية فى سورية ورواد الحرية فى المنطقة العربية كلها، أن وفدوا إليها، يتحصنون بأسوارها المنيعة، ويبعثون منها إشعاعات الفكر لتعبىء وتلهم، بل إن القاهرة تحولت فى مطلع القرن العشرين، فأصبحت هى ودمشق المركز الرئيسى للجمعيات السرية التى راحت تناضل جبروت سلاطين، إستانبول، من أجل تحرير الأمة العربية، بكل ما يملكه الشباب من روح البذل والفداء، وهكذا كانت الوحدة هى الحقيقة، وكل ما عدا الوحدة اصطناعا.

إلى أن قال: ولقد انتهت محادثاتنا إلى إعلان الوحدة رسميا وتوقيع هذا الإعلان فى يوم السبت الأوّل من فبراير سنة ١٩٥٨، وقد أودع هذا الإعلان التاريخى فى مكتب مجلسكم. وكانت النتيجة الكبرى له هى توحيد مصر وسورية فى دولة واحدة اسمها «الجمهورية العربية المتحدة» يكون نظام الحكم فيها. ديمقراطيا رياسيا، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون لها علم واحد، يُظل شعبًا واحدًا، وجيشًا واحدًا، فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات، ثم كان اتفاقنا بعد ذلك على المبادئ التالية لتقوم عليها الجمهورية فى فترة الانتقال:

(٦) ذكرنا فى كتابنا (عصر محمد على - الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية) أنه حين كان إبراهيم باشا يحاصر عكا (نوفمبر سنة ١٨٣١) سئل إلى أى مدى تصل فتوحاته إذا تم له الاستيلاء على عكا، فقال: إلى مدى ما يتكلم الناس وأتفاهم وإياهم باللسان العربى. وقد قابله البارون ليو الكونت بالقرب من طرسوس بالأناضول سنة ١٨٣٣ بعد عودته من كوتاهيه فذكر عنه «إن إبراهيم باشا يجاهر علنًا أنه ينوى إحياء القومية العربية وإعطاء العرب حقوقهم.

١ - الدولة العربية المتحدة، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية.

٢ - الحريات مكفولة فى حدود القانون.

٣ - الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون، ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم.

٤ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى «مجلس الأمة» يحدد أعضاؤه، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى.

٥ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

٦ - الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلّا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقًا للقانون.

٧ - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلّا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها فى غير الأحوال المبينة فى القانون.

٨ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون.

٩ - كل ما قررته التشريعات المعمول بها فى سورية وفى مصر تبقى سارية المفعول فى النطاق الإقليمى المقرر لها عند إصدارها. ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها.

١٠ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما: سورية ومصر.

١١ - يشكل فى كل إقليم مجلس تنفيذى يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذى.

١٢ - تحدد اختصاصات المجلس التنفيذى بقرار من رئيس الجمهورية.

١٣ - تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأخرى، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول فى النطاق الإقليمى المقرر لها عند إبرامها، ووفقاً لقواعد القانون الدولى.

١٤ - تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولا بها فى كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.

١٥ - يكون المواطنون اتحادًا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليمًا من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

١٦ - تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.

١٧ - يجرى الاستفتاء على الوحدة. وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى يوم الجمعة ٢١ فبراير (سنة ١٩٥٨).

دولة تحمى ولا تهدد

وختم الرئيس خطابه بقوله: «لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق، إن دولة جديدة تنبعث فى قلبه، لقد قامت دولة كبرى فى هذا الشرق، ليست دخيلة فيه ولا غاصبة، ليست عادية عليه ولا مستعدية، دولة تحمى ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تقوى ولا تضعف، توحد ولا تفرق، تسالم ولا تفرط، تشدّ أزر الصديق، ترد كيد العدو، لا تتحزب ولا تتعصب، لا تنحرف ولا تنحاز، تؤكد العدل، تدعم السلام، توفر الرخاء لها. ولمن حولها، وللبشر جميعًا، بقدر ما تتحمل وتطيق، وفقكم الله وبارك لكم وحدتكم، وحمى جمهوريتكم العربية المتحدة».

وفى نفس الوقت خطب الرئيس شكرى القوتلى فى مجلس نواب سورية، وأعلن أسس الوحدة التى تم الاتفاق عليها.



الرئيس جمال عبد الناصر
رائد القومية العربية
ورئيس الجمهورية العربية المتحدة



الرئيس شكرى القوتلى
المواطن العربى الأوّل

وأعلن فى خطبته ترشيح جمال عبد الناصر لرآسة الجمهورية المتحدة وقال إنه خير من يحمل هذه الأمانة.

وأعطى الرئيس القوتلى بهذا الترشيح درساً فى الوحدة والإيثار فى سبيلها، فضم بذلك صفحة إلى صفحاته المشرقة فى الجهاد من أجل وحدة العرب، فلا غرو أن لُقب بالمواطن العربى الأوّل.

وقد أقرّ المجلسان النيابيان بيان الرئيسين بالإجماع.

الاستفتاء على الوحدة
وانتخاب جمال عبد الناصر
رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة
٢١ فبراير سنة ١٩٥٨

فى يوم الجمعة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ أجرى الاستفتاء على الوحدة بين مصر وسورية، وعلى رئيس الجمهورية المتحدة، وتم الاستفتاء فى إقليمى مصر وسورية معًا، وأسفر الاستفتاء عن إقرار الناخبين الوحدة بين الإقليمين، وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة، وكانت نتيجة الاستفتاء بما يشبه الإجماع.

جمال عبد الناصر فى دمشق

وزار الرئيس جمال عبد الناصر دمشق يوم ٢٤ فبراير، فاستقبله الشعب بالحماسة والابتهاج، والحفلات والمواكب، والمظاهرات المنقطعة النظير، وجاءته الوفود من نواحى سورية تجدد له البيعة، وذهب إلى الخطوط الأمامية فيها، وزار «حلب» الشهباء أثناء إقامته فى سورية، فرأى فيها نفس المشاعر التى رآها فى دمشق.

وجاءت هذه الاستقبالات استفتاء جديدًا من الشعب على الوحدة ورآسة جمال عبد الناصر للجمهورية العربية المتحدة، وقد أدّى فريضة الجمعة فى المسجد الأموى، وزار قبر البطل صلاح الدين الأيوبى.

الدستور التفصيلى المؤقت للجمهورية العربية المتحدة

على أثر الاستفتاء على الوحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة، أعلن يوم ٥ مارس سنة ١٩٥٨ وهو فى دمشق الدستور التفصيلى المؤقت للجمهورية، وهو مؤلف من ٧٣ مادة فصلت الأسس الواردة فى إعلان ٥ فبراير سنة ١٩٥٨.

وقد تقرر أن يتألف مجلس نيابى واحد للإقليمين، واقتضى ذلك توقف جلسات كلا المجلسين فى القاهرة ودمشق، إلى أن يتم الاتفاق على نظام المجلس الموحد، وطريقة تأليفه وعدد أعضائه، وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى يوليه سنة ١٩٥٩ أن المجلس الموحد سيجتمع فى فبراير سنة ١٩٦٠.

وزارة جديدة للجمهورية العربية المتحدة

فى ٦ مارس سنة ١٩٥٨ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بدمشق قرارًا جمهوريا بتعيين أربعة نواب لرئيس الجمهورية، وهم: عبد اللطيف البغدادى، وعبد الحكيم عامر، وأكرم الحورانى، وصبرى العسلى، وتعيين ٣٤ وزيرًا للجمهورية، منهم ٢٠ وزيرًا من الإقليم الجنوبى (مصر)، و١٤ وزيرًا من الإقليم الشمالى (سورية).

ووزراء الإقليم الجنوبى قد ظلوا (فى الجملة) فى مناصبهم، كما كانوا من قبل، أما وزراء الإقليم الشمالى فهم: عبد الحميد السراج للداخلية، وحسن جباره للتخطيط، ومصطفى حمدون للشئون الاجتماعية، وشوكت القنواتى للصحة، وعبد

الوهاب حومد للعدل، وصلاح الدين البيطار وزير دولة، ونور الدين كحالة للأشغال، وأحمد عبد الكريم للشئون البلدية والقروية، وخليل الكلاس للاقتصاد والتجارة، وأحمد الحاج يونس للزراعة، وفاخر الكيالى للخزانة، وأمين النفورى للمواصلات.

ووقعت اليمن فى ٨ مارس سنة ١٩٥٨ اتفاقًا مع الجمهورية العربية المتحدة يتضمن إقامة اتحاد فيدرالى بين البلدين، وإنشاء مجلس أعلى لاتحاد الدول العربية المتحدة.

الوزراء المركزيون والوزراء التنفيذيون
٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

وفى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر تنظيمًا جديدًا لوزراء الجمهورية العربية المتحدة، وزعت فيه المسئولية بين ٥٠ وزيرًا، منهم ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، و٢١ وزيرًا مركزيًا للإقليمين معًا، و١٥ وزيرًا للمجلس التنفيذى للإقليم الجنوبى (مصر)، و١٤ وزيرًا للمجلس التنفيذى للإقليم الشمالى (سورية).

ونواب رئيس الجمهورية الثلاثة هم: عبد اللطيف البغدادى. وعبد الحكيم عامر. وأكرم الحورانى.

والوزراء المركزيون هم: عبد اللطيف البغدادى للتخطيط، وعبد الحكيم عامر للحربية، وأكرم الحورانى للعدل، وزكريا محيى الدين للداخلية، وكمال الدين حسين للتربية والتعليم، وحسين الشافعى للشئون الاجتماعية، ومحمود فوزى للخارجية، وعبد المنعم القيسونى للاقتصاد، وسيد مرعى للزراعة والإصلاح الزراعى، وحسن جبارة للخزانة، وصلاح الدين البيطار للإرشاد القومى، وأمين النفورى للمواصلات، وبشير العظم للصحة، وأحمد حسن الباقورى للأوقاف[٧]، وأحمد عبد

(٧) خرج من الوزارة، فى فبراير سنة ١٩٥٩.

الكريم للشئون البلدية والقروية، وأحمد عبده الشرباصى للأشغال، وعزيز صدقى للصناعة، وكمال رمزى استينو للتموين، وعلى صبرى، وكمال رفعت، وفاخر الكيالى وزراء دولة.

ووزراء الإقليم المصرى التنفيذيون هم: أحمد حسنى للعدل، وعباس رضوان للداخلية، وأحمد نجيب هاشم للتربية والتعليم، وتوفيق عبد الفتاح للشئون الاجتماعية، وحسن عباس زكى للاقتصاد، وأحمد المحروقى للزراعة، وحسن بغدادى للإصلاح الزراعى، وحسن صلاح الدين للخزانة، وثروت عكاشة للإرشاد القومى، ومصطفى خليل للمواصلات، ومحمد محمود نصار للصحة، ومحمد أبو نصير للشئون البلدية والقروية، وموسى عرفة للأشغال، وفتحى رزق للصناعة[٨]، ونور الدين طراف رئيسا للمجلس التنفيذى.

ووزراء الإقليم السورى التنفيذيون هم: نهاد القاسم للعدل، وعبد الحميد السراج للداخلية، وأمجد الطرابلسى للتربية والتعليم، وعبد الغنى قنوت للشئون الاجتماعية، وخليل الكلاس للاقتصاد، وأحمد الحاج يونس للزراعة، ومصطفى حمدون للإصلاح الزراعى، وعبد الوهاب حومد للخزانة، ورياض المالكى[٩] للإرشاد القومى، ومحمد العالم للمواصلات، وشوكت القنواتى للصحة، وطعمة العودة الله للشئون البلدية والقروية، ونور الدين كحالة للأشغال ورئيسًا للمجلس التنفيذى، ووجيه السمان للصناعة.

الثورة فى العراق والثورة على الثورة
١٤ يوليه سنة ١٩٥٨

فى الرابع عشر من شهر يوليه (تموز) سنة ١٩٥٨ قامت الثورة فى العراق يقودها الجيش والأحرار، وأطاحت بالنظام الملكى، وأعلنت الجمهورية العراقية،

(٨) خرج من الوزارة فى أبريل سنة ١٩٥٩.

(٩) خرج من الوزارة فى سبتمبر سة ١٩٥٩.

وقُتل الملك فيصل، والأمير عبد الإ ه ولىّ عهد العراق، ونورى السعيد رئيس الوزراء، وألفت وزارة الثورة من أنصار القومية العربية، وتولى الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رآسة هذه الوزارة.

كانت انتصارات القومية العربية فى مصر وسورية تمهيدًا لثورة العراق، وتعجيلاً لها، وإن التقارب فى ميلاد الجمهورية العربية المتحدة (أوّل فبراير سنة ١٩٥٨) وقيام ثورة العراق (١٤ يوليه سنة ١٩٥٨) ليدلّ يقينًا على أن ميلاد الجمهورية العراقية هو امتداد لقيام الجمهورية العربية المتحدة، وسيرٌ على غرارها.

كما أن من القواعد الأساسية للدستور المؤقت للثورة أن العراق جزء من الأمة العربية (مادة ٢.)

وكان أوّل عمل للجمهورية العراقية فى المجال الدولى أن اعترفت بالجمهورية العربية المتحدة، بعد أن كانت الملكية فى العراق تعارض فى الاعتراف بها، بل تحاربها وتناوئها. فأرسل مجلس السيادة إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ثورة العراق برقية يقول فيها: «بمزيد الفخر والاعتزاز نقدم اعترافنا بالجمهورية العربية المتحدة ونسأل الله أن يوفقنا جميعًا لخدمة العروبة فى كفاحها المجيد ومساعدة الشعوب الحرة».

فعروبة العراق هى إذن الصفة البارزة لثوة ١٤ يوليه سنة ١٩٥٨، وهى ثورة عربية مائة فى المائة.

من أجل ذلك لم يكتم الاستعمار مخاوفه من قيام الثورة فى العراق، فبادرت أمريكا إلى إحتلال لبنان فى ١٥ يوليه سنة١٩٥٨، أى فى اليوم التالى للثورة، ثم حذت بريطانيا حذوها، فاحتلت الأردن.

وأعلنت مصر وقتئذ أن أى إعتداء على العراق إعتداءً على الجمهورية العربية المتحدة.

كان انهيار الملكية وإعلان الجمهورية فى العراق إيذانًا بسقوط حلف بغداد فعلاً وتقلص النفوذ الاستعمارى الغربى فى الشرق الأوسط.

فوجد الشيوعيون الفرصة سانحة لكى يحلّ الاستعمار الشيوعى فى العراق محل الاستعمار الغربى، ويتخذ من العراق قاعدة لبلشفة الشرق الأوسط.

وأطماع الشيوعية الاستعمارية فى هذه المنطقة وما جاورها قديمة.

وقد سبق لها أن احتلت إيران الشمالية سنة ١٩٤١، وهى متاخمة للعراق، وأرادت أن تتخذ منها قاعدة لبلشفة المنطقة، واتخذت من حزب «توده» الشيوعى أداة لها فى بسط نفوذها بإيران ونشر الدعوة الانفصالية فى ولاية أذربيجان.

ولكن الظروف الدولية اضطرتها إلى الجلاء عن إيران سنة ١٩٤٦.

فلما تقلص نفوذ الاستعمار الغربى من العراق والشرق الأوسط، تراءى للشيوعية أن قد حدث «الفراغ» الذى يزعمه دعاة الاستعمار، وأرادت أن تملأ هى هذا الفراغ، كأن الشرق الأوسط لابدّ أن يقع ضمن مناطق النفوذ الاستعمارى، أيًّا كان نوع هذا الاستعمار.

وليس من ينكر أن مطامع الشيوعية الاستعمارية تزداد توسعًا وتضخمًا.

ففى أوروبا قد إستولت الشيوعية على دول بحر البلطيك، كأستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وسيطرت على بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وألمانيا الشرقية، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا.

وفى آسيا اشتدّت قبضتها على التركستان والقوقاز، وزاد نفوذها فى تلك البلاد على ما كان لها فى عهد القيصرية.

واتضحت مطامعها الاستعمارية فى الشرق الأوسط باشتراكها سنة ١٩٤٧ فى مؤامرة خلق إسرائيل واصطناعها، لإضعاف الوطن العربى ومحاربة القومية العربية، فقد اتفقت الشيوعية مع الاستعمار الغربى على خلق هذه الدولة (انظر ص ٤٠٣) لتكون قاعدة العدوان على الشرق العربى، ومن يومئذ أخذت تتحين الفرص لتحل هى محل الاستعمار الغربى فى الشرق الأوسط.

فلما وقعت ثورة العراق بادرت الشيوعية إلى تحقيق أطماعها الاستعمارية، وظنت

أن ما أخفقت فيه فى إيران سنة ١٩٤٦ ستنجح فيه فى العراق سنة ١٩٥٨ بواسطة عملائها، وقد وجدت أن القومية العربية فى العراق هى العقبة الرئيسية التى تحول دون بلشفته، لأن القومية العربية لا تقبل التبعية ولا الاستعمار، غربيا كان أم شيوعيا.

فأوعزت إلى عملائها فى العراق وسورية وشرق الأردن بشنّ حملة شعواء على القومية العربية، وعلى الجمهورية العربية المتحدة.

ورأت من تنكر عبد الكريم قاسم للقومية العربية وانقلابه عليها، سندًا لها فى رسم الخطط لبلشفة العراق، وبواسطته وضعت الشيوعية، يدها قسرًا على أجهزة الحكم ونقابات العمال فى العراق، واستولت الأقلية الضئيلة على سلطات الحكم فيه، وقاومت الاتجاه العربى لأغلبية الشعب، وحاربت العقائد الروحية، ودَعت إلى الالحاد والوثنية، واتبعت ما تتبعه الشيوعية فى البلاد التى تريد السيطرة عليها من تحكيم الأقلية الشيوعية فى الأغلبية القومية، واستخدام أقسى وسائل الاضطهاد والتعذيب والإرهاب والمذابح وسفك الدماء، لإرغام أغلبية الشعب على الإذعان للحكم الشيوعى.

وتحالفت الشيوعية فى العراق مع إسرائيل، لاشتراكهما معًا فى محاربة القومية العربية، ورأت إسرائيل فى تسلّط الشيوعية على العراق عَوْنًا لها على تفريق الصف العربى، وصار راديو إسرائيل يردد إذاعات راديو بغداد، فالحملات على الجمهورية العربية المتحدة هى هى، ومحاربة القومية العربية هى هى، والسباب هو هو، والشتائم والأحقاد هى هى.

ونصبت الشيوعية الدولية نفسها حامية الأقلية الشيوعية فى الشرق الأوسط، كما كانت القيصرية تزعم أنها حامية الأرثوذكسية فى ربوعه.

وفى المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى الروسى الذى انعقد فى الكرملين فى أواخر يناير سنة ١٩٥٨ اشترك عملاء الشيوعية فى الشرق الأوسط، كأنهم مواطنون سوفييتيون، وتلقوا تعليماته لإحداث فتنة ضدّ الوحدة بين مصر وسورية، فباءوا بالفشل الذريع.

ولم يكتم خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى تأييده وتحريضه للعملاء الشيوعين فى الشرق الأوسط على الحكومات الوطنية فى افتتاح ذلك المؤتمر، إذ قال إن الاتحاد السوفييتى لا يستطيع أن يلتزم الصمت ولا يعلق على الحملة التى نظمت فى بعض هذه البلاد ضدّ الشيوعيين.

ولم يكتف الاتحاد السوفييتى بهذا التحريض السافر، بل أمدّ الشيوعيين فى العراق بأفواج من الأكراد الروس المسلحين المدربين على حرب العصابات، لكى تقوى بهم جبهتهم، ويبسطوا حكم الإرهاب فى الشعب العراقى، بعد أن كان خروشوف ينادى بالتعايش السلمى بين الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى.

وفى مارس سنة ١٩٥٩ حمل على القومية العربية علناً، وناصر الشيوعيين فى العراق وسورية، فردّ عليه جمال عبد الناصر ردًّا حاسمًا وقال: «إن الحملة على الشيوعيين العملاء تهدف إلى حماية وطننا من استعمار جديد».

ولقد برهنت الجمهورية العربية بهذا الموقف على أنها تتمسك بالاستقلال الصحيح وبالحياد الإيجابى، وتأبى أن تسير فى ركاب الشيوعية، كما رفضت من قبل أن تسير فى ركاب الاستعمار الغربى، وقال جمال عبد الناصر كلمته المأثورة: «إننا لن نبيع بلادنا بملايين الجنيهات أو الروبلات أو الدولارات».

أما الاستعمار الغربى فقد اغتبط لتحوّل الثورة فى العراق من عربية إلى شيوعية، لأنه اعتبر قيام ثورة شيوعية على الثورة العربية إخفاقاً للقومية العربية.

وإذ كانت النظرية الاستعمارية، غربية كانت أو شيوعية، إنما ترمى إلى إضعاف النهضة العربية وجعل الشرق الأوسط منطقة نفوذ، وهذا الهدف لا يتحقق إلّا بمحاربة القومية العربية أوّلاً، فلا يُهمّ بعد ذلك من سيكون صاحب النفوذ أو المسيطر على هذه المنطقة.

والأطماع الاستعمارية يمكن أن تتفاهم على اقتسام المصالح المشتركة، وقد تم التفاهم مبدئيا على أن يلتزم الاستعمار الغربى الصمت – ولو لوقت محدود – إزاء

الأحداث الجارية فى العراق، والصراع القائم فيه بين الشيوعية والقومية العربية، فلعل اتفاقًا بين هذه الكتل الثلاث يتم على توزيع الأسلاب، مثلما حدث سنة ١٩٠٤ بين بريطانيا وفرنسا من الاتفاق على توزيع الغنائم بينهما فى العهد المعروف «بالاتفاق الودى» *Entente Cordiale*، وبموجبه اتفقتا على اقتسام الشرق العربى مناطق نفوذ بينهما.

ولقد زار هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا روسيا فى فبراير سنة ١٩٥٩، ولم تكن زيارته لها واجتماعه بخروشوف بعيدة عن أحداث العراق، وصرح ناطق باسمه فى مايو سنة ١٩٥٩ بأن القومية العربية، وليست الشيوعية، هى الخطر الحقيقى الذى يهدد مصالح بريطانيا فى الشرق الأوسط.

وقال بمثل ذلك أبا إيبان سفير إسرائيل فى واشنطون، إذ أعلن أن القومية العربية لا الشيوعية هى الخطر الأكبر على مصالح بريطانيا وإسرائيل.

وطلبت إسرائيل من الولايات المتحدة أن تؤيد عبد الكريم قاسم ضدّ القومية العربية، وأرسل بن جوريون رسالة إلى الصهيونيين فى أمريكا يقول لهم: «إن قليلًا من الشيوعية فى الشرق الأوسط خير لإسرائيل من جمال عبدالناصر».

وبذلك تمّ تحالف بين الشيوعية والصهيونية والاستعمار الغربى على شنّ حرب شعواء على القومية العربية فى الشرق الأوسط.

وكان ظن الشيوعية أن تتراجع الجمهورية العربية أمام هذا التحالف وتنكمش أو تلزم الصمت هى أيضا، ولو سكتت أمام هذه المؤامرة لكان ذلك ولا ريب تمهيدًا لبلشفة الشرق الأوسط ابتداء من العراق إلى إقليم سورية إلى لبنان إلى شرق الأردن ثم إلى إقليم مصر، ولكن حكومة الثورة وعلى رأسها جمال عبد الناصر أحبطت هذه المؤامرة، ووقفت الموقف الحازم واستمسكت بعروة القومية العربية.

ووقفت الشيوعية فى العراق تتخبط فى خططها وأساليبها، ونجَت الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها السورى والمصرى، والمنطقة كلها من الزحف الاستعمارى الشيوعى، وظلت القومية العربية ثابتة صامدة أمام التحالف بين الشيوعية والصهيونية والاستعمار.

الثورة السلمية فى السودان
١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

فى فجر يوم الاثنين ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨، حدثت ثورة سلمية فى السودان بقيادة الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش السودانى، وتم تشكيل مجلس أعلى للقيادة يتولى سلطات الحكم فى السودان، وقد أعلن مجلس القيادة تعطيل الدستور وحلّ البرلمان، وحلّ الأحزاب السياسية القائمة وقتئذ، وألف وزارة جديدة بعيدة عن الأحزاب، وأذاع قائد الثورة بيانًا بأسبابها قال فيه: إن الفوضى والفساد انتشرا فى جميع أجهزة الدولة نتيجة الأزمات السياسية القائمة بين الأحزاب وجريًا وراء الحكم حتى تدهورت حالة السودان، وكاد يتردى إلى هاوية سحيقة، وقال فى ختام بيانه إننا سنعمل لتحسين العلاقات مع شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة لحلّ المسائل المعلقة وإزالة الجفوة المفتعلة بين البلدين الشقيقين.

الجمهورية العربية المتحدة فى عامها الأوّل
فبراير سنة ١٩٥٨ - فبراير سنة ١٩٥٩

مضى العام الأوّل على إنشاء الجمهورية العربية المتحدة.

كان مولدها - كما سبق القول - حادثًا هاما من حوادث التاريخ المعاصر، ونقطة تحوّل فى تاريخ الأمة العربية، ويمكن القول بأنه حادث فذ فى تاريخ الاتحاد والوحدة، بين مختلف البلدان قديمًا وحديثا، فإن الاتحادات أو الوحدات كانت فى الغالب ثمرة القوة والإرغام، ونتيجة حروب متواصلة أدّت إلى تأليف الوحدة أو الاتحاد بين بلدان كانت من قبل متحاربة أو متخاصمة.

أما الوحدة بين الإقليمين المصرى والسورى فقد تمت فى هدوء وسلام، نتيجة لتجاوب المشاعر والاتجاهات بين سكان الإقليمين، وارتباط المصالح بينهم، والدفاع

عن كيانهم، فجاءت الجمهورية العربية المتحدة رباطًا واتحادًا طبيعيا بين نفوس طالما تاقت إلى الوحدة.

فمنذ سنين عديدة، بل منذ قرون طويلة، كانت نفوس المواطنين العرب تتطلع إلى مثل هذه الوحدة، ولكن الاستعمار الأجنبى كان يقف عقبة فى سبيل تحقيقها، وكانت النزعات والأهواء الشخصية بين صفوف العرب ورؤسائهم، تساند الاستعمار وتسايره فى تفريق كلمتهم، إلى أن جاءت الفرصة المواتية فاتحدت كلمة العرب على إنشاء الجمهورية العربية المتحدة.

فهى وحدة طبيعية، لم تكن إجبارية ولا قسرية، بل هى رابطة محببة إلى النفوس، فى كلا الإقليمين، ودعوة إلى التكتل، واقترنت هذه الدعوة باتحاد اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة، واختارت اليمن الاتحاد معها، فكان لها ما أرادت؛ لأن الجمهورية العربية كما كان تأليفها عن طريق الرغبة والاختيار، فهى تدع لكل قطر من الأقطار العربية أن يختار طريق الوحدة، أو الاتحاد، أو التعاون بأى شكل من الأشكال.

ومضى العام الأوّل، والجمهورية العربية تزداد تعاونًا وارتباطًا بين أجزائها، فجاء ذلك دليلًا على أن التباعد الجغرافى بين الإقليمين لا يحول دون الوحدة بينهما، كما كان يزعم المتشائمون، فإن جمهورية (الباكستان) مثلًا قد تألفت من شطرين يفصل بينهما الهند والمحيط الهندى، ومع ذلك ولدت وعاشت، فأحرى بالعرب أن تكون لهم وحدة أو اتحاد مهما تباعدت أمصارهم.

جاء العام الأوّل للجمهورية العربية المتحدة عامًا ناجحًا موفقًا، فقد ازدادت قوّة ونموا وتقدمًا وتكتلا، كان سكان مصر ٢٣ مليونا، وسكان سوريا نحو خمسة ملايين، فصارت الجمهورية العربية المتحدة مؤلفة من ثمانية وعشرين مليونا من النفوس متحدى المشاعر والأهداف.

ومن يوم أن تكوّنت الوحدة زادت مناعة الإقليمين، وخاصة فى سورية، فلم نعد نسمع بمؤامرات أو تهديدات جدّية فى الإقليم الشمالى، ولا بتسللات تتسرب إليه من

الشرق أو من الغرب، أو من الشمال، أو من الخارج عامة، لأن قوّة الجمهورية العربية كفيلة بإحباط المؤامرات وصدّ التسللات وحفظ الكيان.

وزادت الروابط الثقافية بين الإقليمين، وخطا توحيد التشريع بينهما خطوات واسعة، وتوثقت الصلات الاقتصادية بينهما، وتفتقت القرائح والأذهان عن مشروعات، لتنمية الإنتاج الزراعى والصناعى فى كليهما، ووضعت الخطوط الرئيسية لهذه المشروعات، وبدئ فى تنفيذ بعضها، واتسعت بينهما المواصلات الجوية والبحرية.

وازدادت القوّة الحربية للجمهورية نموًّا ورسوخًا، فى الشمال والجنوب، وأنشئت المصانع الحربية للأسلحة الثقيلة، وهى منشآت لا تقتصر على حفظ الكيان والدفاع عن الذمار فحسب، بل تساعد النهضة الاقتصادية فى مختلف الميادين، وتغذيها وتمدّها بالعون والتأييد.

ودخلت النهضة الاقتصادية مرحلة جديدة بإنشاء مصنع الحديد والصلب فى حلوان، وهو كسب كبير للجمهورية العربية، وبدأ تخطيط مشروع السدّ العالى الذى سيجلب الرخاء إن شاء الله لشعب الجمهورية بعد تنفيذه.

وسجلت الحوادث السياسية انتصارات متوالية للجمهورية العربية المتحدة فى عامها الأوّل، فمكانتها الدولية قد ارتفعت، وزاد احترامها بين الأصدقاء والأعداء على السواء، وأصبحت قوّة يحسب حسابها فى الميزان.

وإنشاؤها كان بداية التصدّع لحلف بغداد؛ إذ قام هذا الحلف على أساس إضعاف القومية العربية وتفريق كلمتها، وإخضاعها للنفوذ الأجنبى وبسط سيطرة الاستعمار فى الشرق الأوسط، وعزل مصر عن شقيقاتها العربيات، فانكمش الحلف وتراجعت خططه، منذ قيام الوحدة بين مصر وسورية، ثم ما لبث أن انهار وتحطمت قواعده وأركانه منذ قيام ثورة العراق فى ١٤ يوليه سنة ١٩٥٨، فالثورة العراقية هى انتصار للقومية العربية وللجمهورية العربية المتحدة وتدعيم لها، وما الثورة على الثورة فيها إلّا محنة عارضة لا تلبث أن تزول ويعود العراق إلى الصف العربى.

وفى لبنان كانت حكومته السابقة تحارب عروبته وتسعى للتفرقة بينه وبين الجمهورية العربية، وقد جعلته وكرًا لمؤامرات أعدائها، فثار لبنان، ذلك الجبل الأشم الذى كان دائما موطنا للأحرار وسندًا للعرب، وقامت حكومة جديدة وحكام جدد يؤمنون بعروبة لبنان، ويعملون على إعادة الودّ والصفاء مع الجمهورية العربية المتحدة، وقد أصيب فى عهد الحكومة السابقة باحتلال أمريكى تصدّع له بناء الاستقلال، فما زالوا به حتى أجلوه عن لبنان، وخلص له استقلاله.

وفى هذا العام أيضًا عاد الصفاء والوئام بين الجمهورية العربية والمملكة السعودية، وحلّ محل الجفاء والخصام الذى كان يعكر صفو التعاون بينهما من قبل.

وكانت هناك جفوة مصطنعة بين مصر والسودان، عكرت وقتًا ما علاقاتهما، وهى جفوة خلقها الاستعمار؛ إذ أثار مسائل عديدة جعل منها ذريعة للفصل بين القطرين الشقيقين، ليستفيد ويغنم من الخلاف بينهما، ولكن الأمل قد تجدد بعد قيام الثورة السلمية فى السودان (ص ٤٤١) فى أن تكون ختامًا لهذه الجفوة، فإن كل مخلص لصالح مصر والسودان يعتقد بحق أن وحدة وادى النيل هى الأساس الوطيد لحفظ كيانهما وتحريرهما من مؤامرات الاستعمار، فالصفاء بين البلدين يجعل من شطريها كلًا لا يتجزأ ولا ينفصم، وقد ربط الله بينهما بهذا النهر العظيم، فأصبحا كأمة واحدة يعتصم بعضها ببعض، ويكمل بعضها بعضًا، ويذود بعضها عن كيان بعض، ولا يبغى كل منهما للآخر سوى الرفعة والحرية والهناء، وما يصيب أحدهما من سوء يتردد صداه فى الشطر الآخر.

فقيام ثورة السودان السلمية الأخيرة يُعدّ انتصارًا للقومية العربية وتأمينًا للجمهورية العربية المتحدة من الجنوب، وضمانًا لها من مؤامرات الاستعمار.

وقد نشطت الحركات التحريرية فى أقطار أخرى من العالم العربى.

فالعام الأوّل من الجمهورية العربية المتحدة كان عام خير وتوفيق، عام مكاسب وانتصارات، وإذا كان هذا العام مليئًا ببشائر الفوز والنجاح، فجديرٌ بنا أن نتابع الخطى لنكمل ما بدأ العمل به فى الميادين السياسية والحربية والثقافية والاقتصادية.

إن أمام الجمهورية العربية أعمالاً كثيرة تنتظرها، ولابدّ لها من تساند القوى هنا وهناك؛ لتصل هذه الأعمال إلى غايتها، فالتعاون والاتحاد بين أفراد الشعب العربى، وبين الحكومة والشعب، هو الكفيل باستمرار النجاح الذى أحرزته الجمهورية.

وعلينا أن نتّقى مؤامرات الاستعمار، ولا نغفل عنها، بل نكون على حذر منها، ونستعد للتغلب عليها؛ فإن محاولات الأعداء لا تنتهى ولا تقف عند حد، ولا ييأس الاستعمار من المضى فى تدابيره ومؤامراته والتنويع فيها.

اتفاق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩
بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان

فى ظهر يوم الأحد ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ تم توقيع الاتفاق بين مصر والسودان على الانتفاع بمياه النيل، وتنظيم العلاقات التجارية بينهما، وقد وقع فى مبنى وزارة الخارجية بالقاهرة، وقّعه عن الجمهورية العربية المتحدة السيد زكريا محيى الدين رئيس المفاوضين المصريين، وعن السودان اللواء محمد طلعت فريد رئيس الوفد السودانى.

واشتمل هذا الاتفاق على مسائل ثلاث: الأولى بشأن الانتفاع بمياه النيل، والثانية تتعلق بالتجارة والدفع بين البلدين، والثالثة بشأن تنظيم الجمارك بينهما.

ففيما يتعلق بالمسألة الأولى اعتبر الطرفان اتفاقية مياه النيل المعقودة فى عام ١٩٢٩[١٠] قد تضمنت بعض أسس الاستفادة بمياه النيل، ولم يشمل مداها ضبطًا كاملًا لمياه النهر؛ ولذلك اتفق الطرفان فى الاتفاق الجديد على أن يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة (مصر) من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها، ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار متر مكعب مقدرة عند

(١٠) انظر الحديث عن هذه الاتفاقية فى الجزء الثانى من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص ٧٦. طبعة سابقة.

أسوان سنويًا، كما يكون ما تستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات متر مكعب مقدرة عند أسوان سنويًا.

وتضمن الاتفاق موافقة السودان على أن تنتشئ مصر خزان السد العالى كأوّل حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.

وموافقة الجمهورية العربية المتحدة على أن ينشئ السودان خزان الروصيروص على النيل الأزرق، وأى أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

وقُدر إيراد النهر بعد إنشاء السد العالى بنحو ٨٤ مليار متر مكعب سنويًا فى سنوات القرن الحالى، يستبعد منها الحقوق المكتسبة لمصر والسودان، ومتوسط فاقد التخزين المستمر فى السدّ العالى، على أن يوزع صافى فائدة السد العالى بين الجمهوريتين بنسبة ١٤,٥ مليار للسودان، إلى ٧,٥ لمصر، وقدرت فوارق التخزين بعشرة مليارات، وهكذا قدر صافى فائدة السد العالى بمقدار ٢٢ مليارًا، نصيب السودان منها ١٤,٥ مليار، والجمهورية العربية ٧,٥ مليار، فإذا ضمّ إلى هذين النصيبين حقّهما المكتسب فإن نصيبها من صافى إيراد النيل بعد تشغيل السدّ العالى الكامل يصبح ١٨,٥ مليار للسودان، و ٥٥,٥ مليار لمصر، وتكون كمية صافى إيراد السد العالى محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السدّ العالى الكامل.

واتفق الطرفان على أن تدفع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ١٥ مليون جنيه تعويضًا شاملا عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين فى السدّ العالى، وترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين، بحيث يتم نزوحهم نهائيا عنها قبل يوليه سنة ١٩٦٣، ومن المسلم به فى الاتفاق أن تشغيل السدّ العالى الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء مصر عن التخزين فى «جبل أولياء»، ويبحث الطرفان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب.

ونصّ الاتفاق على أن يساهم الطرفان بالنصف فى مشروعات أعالى النيل، وتقسم الفائدة بينهما بنفس النسبة، كما تضمن إنشاء هيئة فنية دائمة بين الجمهوريتين بعدد متساو من الجانبين، ويجرى تأليفها عقب توقيع الاتفاق، وتكون مهمتها الإشراف على تنظيم استغلال مياه النهر، وتحت إشرافها مهندسون من السودان ومصر وأوغندا. وتجتمع الهيئة المذكورة فى القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل، ويتفق الطرفان على رأى موحد عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة خارج حدود الجمهوريتين، بعد دراسته بمعرفة الهيئة المشتركة، كما يكون لها الإشراف على تنفيذ ما تنصّ عليه هذه الاتفاقات الفنية.

وبالنسبة للبلاد التى تطالب بنصيب فى مياه النيل فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يتخذا رأيًا موحدًا مع أى طرف ثالث، وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا القدر يخصم مناصفة بينهما.

وقد ضمّ إلى الاتفاق ملحق ينصّ على أن يمنح السودان الجمهورية العربية سلفة مائية من نصيب السودان فى مياه السد العالى تواجه بها المضىّ فى برامجها المقررة للتوسع الزراعى، على أن لا تزيد السلفة عن مليار ونصف مليار من نصيب السودان بحيث ينتهى استخدام هذه السلفة فى نوفمبر عام ١٩٧٧.

اتفاق التجارة والدفع – ونصّ الاتفاق التجارى على زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين إلى أقصى حد ممكن، وحددت مدّته بسنة تستورد خلالها الجمهورية العربية من جمهورية السودان سلعًا لا تقل قيمتها عن خمسة ملايين من الجنيهات المصرية، وتلتزم جمهورية السودان بأن تستورد من مصر سلعًا لا تقل قيمتها عن خمسة ملايين جنيه، كما تلتزم جمهورية السودان أيضا خلال مدة سنة بأن تستورد من مصر سلعًا فى حدود مليون جنيه مصرى، وهذا المبلغ يوازى الفرق فى ميزان المدفوعات غير المنظورة.

كما اتفق الطرفان على أنه لا يجوز إعادة تصدير السلع المستوردة من أحد

الطرفين المتعاقدين إلى بلد ثالث إلّا بموافقة كتابية سابقة من السلطات المختصة، وتأليف لجنة مشتركة تجتمع بناءً على طلب أحد الطرفين للإشراف على تنفيذ الاتفاق وأن يحدد سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه السودانى على أساس سعر التعادل الذى يعلنه صندوق النقد الدولى.

ويعتبر هذا الاتفاق سارى المفعول اعتبارًا من أوّل يوليه سنة ١٩٥٩، وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم تبادل وثائق التصديق، ويسرى الاتفاق لمدة سنة واحدة اعتبارًا من أوّل يوليو سنة ١٩٥٩، ويتجدد تلقائيا.

واتفق على أن تُعفى الجمال المستوردة من السودان من رخص الاستيراد بسبب طبيعة تجارة تلك السلعة.

وأُلحق باتفاق الدفع ملحق يتعلق بتسديد مبلغ مليونى جنيه سنويا نصّ عليها الاتفاق المالى المبرم فى أبريل عام ١٩٥٧، بأن تصدر الجمهورية العربية إلى السودان كل عام ٤٠,٠٠٠ طن من السكر، على أن يتم تصدير مثل هذه الكمية فى الدفعة الأولى خلال الاثنى عشر شهرًا المنتهية فى آخر أبريل عام ١٩٦٠.

الاتفاق الجمركى – واتفق فى شأن الجمارك على أن تعامل بعض السلع بين البلدين معاملة تفضيلية، سواء بإعفائها من الرسوم الجمركية أو بمنحها تخفيضًا فى التعريفة الجمركية، وذلك بالنسب المتفق عليها، كما تعفى السلع العابرة لأراضى الطرفين من رسوم «الترانسيت»، ويستثنى من ذلك عوائد المرور بقناة السويس، ويبطل العمل بنظام المحاسبة القائم بين مصلحتى جمارك الحكومتين، ويعتبر هذا الاتفاق ساريًا عقب انقضاء ١٥ يومًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه، ويعمل به لمدة ثلاث سنوات، تتجدد تلقائيا لنفس المدة.

* * *

هذا، ويعتبر هذا الاتفاق مكسبًا للجمهورية العربية المتحدة والسودان معًا، وعودة للعلاقات الأخوية بين القطرين الشقيقين، فقد بُذلت على تعاقب السنين جهود معادية للبلدين للإيقاع والتفرقة بينهما؛ ولذلك كانت المباحثات بين البلدين

لحل المسائل المعلقة بينهما تتعثر بفعل المغرضين وعملاء الاستعمار، ليتخذوا من تعثرها تكأة لهم فى مساعيهم للوقيعة بينهما، فجاء هذا الاتفاق محبطًا لهذه الجهود وموثقًا للصلات الطبيعية والعلاقات التجارية بين القطرين الشقيقين، بما لا يدع مجالاً للدس والتفرقة، وقد قضى الاتفاق على مساعى المعرقلين لإنشاء السدّ العالى القائلين بأنه لا يجوز لمصر أن تنشئه إلّا بعد موافقة جميع البلدان المنتفعة بمياه النيل، فجاء هذا الاتفاق معلنًا موافقة السودان على إنشائه، وإنشاء لجنة فنية من البلدين للنظر فى كل ما يتعلق مستقبلاً بتوزيع مياه النيل، وجاء دليلاً على الشعار القديم للمواطنين فى مصر والسودان «نيلٌ واحد وشعبٌ واحد».

فلا غرو أن قوبل الاتفاق، فى كل من مصر والسودان والعالم العربى، بالغبطة والابتهاج.

المستقبل للشرق العربى

ليس هذا القول مجرد أمنية ورجاء فحسب، بل إن الحقائق والأحداث المتلاحقة، القريبة منها والبعيدة، كلها تؤيد هذه الفكرة، أو هذا الرجاء.

لقد سيطر الغرب على أقدار العالم ومصايره قرونًا عديدة، ولم تكن سيطرته مبنية على العلم والحضارة، بل كان قوامها البغى والعدوان، والقوّة الغشوم، واستعمار الشعوب، وإخضاعها لأطماعه وأهوائه.

أما الحضارة والإنسانية، فكانت أبعد ما تكون عن برامجه وأهدافه، لقد كان يحرص على أن تكون مزاياها خالصة له دون سواه، ولم يكن يخصص من الحضارة لشعوب الشرق إلّا الجوانب المدمرة منها.

سيطر الغرب على الشرق فيما مضى من طريق الاستعمار والاستعباد والقوّة الغشوم، ولكن تطوّر الإنسانية وتقدمها، وتطلعها إلى المثل العليا، قد أيقظ فى الشرق روح الحياة والحرية، وإباء الذل، والنفور من العبودية، ومن ثم أخذ الاستعمار يتراجع ويترنح، ولم يعد يقوى على استبقاء سيطرته القديمة.

لقد تقلص ظل الاستعمار فى آسيا ومعظم أفريقية، تحررت الصين والهند، والباكستان، والملايو، وأندونسيا، والهند الصينية، وتحرر الشرق الأوسط وشمال أفريقية، والشعوب الأخرى التى لم تتحرر بعد فى أفريقية فى سبيلها إلى التحرر.

لم يعد العالم كما كان فى القرنين الماضيين سوقًا للنهب الاستعمارى الذى كان مصدر الثراء والرخاء للدول الغربية، لقد نضب هذا المعين أو هو سائر نحو الزوال، وليس ممكنًا بعد زواله أن يكون فى الشرق انتكاس؛ لأنه بزواله يفقد الاستعمار الأساس الذى كان يعتمد عليه فى تفوقه وسيطرته.

أما الشرق فإنه بتحرره من العبودية والاستعمار قد حطم العقبات والعراقيل التى كانت تحول دون تقدمه، وبتحطيمها ينفسح المجال أمامه لينهض ويقوى وينال المكانة الرفيعة التى هو محققها وواصل إليها بالجدّ والدأب والمثابرة.

يضاف إلى ذلك أن مصادر الثروة الطبيعية، وفى مقدمتها البترول، ليست فى الغرب، بل هى متوافرة أكثر ما يكون فى الشرق الأوسط، ووجودها فى البلدان الشرقية سيجعل لها مع الزمن التفوق والمنعة، ويجعل الغرب عالة على الشرق من هذه الناحية.

ثم إن النزعة الاستعمارية فى الدول الغربية ستكون مصدر ضعفها واضمحلالها، لقد كانت هذه النزعة فيما مضى سببًا لسيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم، أما وقد تنبه العالم إلى التحرر من هذه السيطرة، فإن روح الاستعمار ستكون وبالاً على الغرب؛ لأن تمسّكه بها يكبده وسيكبده الخسائر الهائلة فى الأرواح وفى اقتصادياته وميزانياته، ولا تستطيع الشعوب الاستعمارية أن تتحمل هذه الخسائر على توالى السنين، وليس منتظرًا ولا متوقعًا أن تعدل عن نزعات الاستعمار، فلقد صارت من تقاليدها الموروثة، ومن طبائع النفوس فى أفرادها وهيئاتها، وعلى ذلك ستستمر هذه الخسائر التى ستهدّ من كيانها وتضعف من قواها وإمكانياتها، على حين أن الشعوب الشرقية المتحررة أو التى تسير فى سبيل التحرر هى شعوب محبة للسلام، منصرفة عن البغى والعدوان. وسيكون السلام سببًا لتقدمها ورخائها.

وفى الغرب مصدر آخر للضعف والتراجع، وهو أن ما ابتزه الاستعمار من خيرات الشعوب الشرقية وأموالها قد زاد من ترف الغرب، وتخطى الترف حدوده المعقولة والمقبولة، فانتشرت الإباحية، واستشرى فساد الأخلاق تبعًا لذلك. والإباحية والفساد من الآفات الهدامة للأمم، وكثيرًا ما تكون هذه الآفات نتيجة للتوسّع فى الفتح والسلطان وازدياد الثروة والرخاء.

فالدور الذى تسير فيه الدول الاستعمارية يشبه أن يكون كدور التراجع والانحلال الذى أصاب الإمبراطورية الرومانية فى أواخر عهدها، حيث اتسع نفوذها وسلطانها، واستعبدت الشعوب الضعيفة وازداد ثراء الرومانيين، فانصرفوا إلى الأهواء والإباحية والفساد، وكان ذلك من أهم أسباب انحلال دولتهم وتقلص نفوذها وانقراضها.

وهناك سبب جوهرى يؤكد تراجع الاستعمار وهزيمته، وهو الانقسام الذى دبّ فى صفوفه، وجعل منه كتلًا وأحلافًا يحارب بعضها بعضًا، ولقد جاء هذا الانقسام لخير الشرق والإنسانية.

كانت الدول الاستعمارية طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تتحد وتتكاتف على الشعوب الصغيرة وتجعل أوطانها وبلدانها نهبًا مقسما بينها، فكان هذا التكاتف قوّة دافعة للاستعمار، حقا إن هذه الدول كانت تتنازع أحيانًا، وتختلف على السلب والنهب، ولكنها لا تلبث أن تستعيد تكتلها وتضامنها، وكان ذلك على حساب الأمم المستضعفة.

ولكن هذا الوضع قد تغير بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد امتدت جذور الخلاف بين الدول الاستعمارية إلى الأعماق، ولم يكن فى امكانها أن تتحد وتتحالف، وتفرقت كتلًا متعادية، فوهن الاستعمار وضعفت شوكته وتقلص ظله.

ولعلنا لو رجعنا قليلا إلى الماضى، وخاصة إلى ماضينا، نجد أن احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢ جاء نتيجة اتحاد الدول الاستعمارية علينا، وتفاهمها واتفاقها على

اقتسام الأسلاب والغنائم، فوقفت ساكتة جامدة أمام العدوان البريطانى الآثم سنة ١٨٨٢، وجاء الاتفاق الودّى بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٠٤، فأكد التضامن بين الدول الاستعمارية، وأطلقت فرنسا يد بريطانيا فى مصر مقابل التمكين لفرنسا فى المغرب، واستمر هذا التعاون فى النصف الأوّل من القرن العشرين، ولكنه ما لبث أن تصدّع وتفككت عراه، وانقلب إلى عداوة بين الدول الاستعمارية أشدّ وأبعد غورًا من عداوتها المتحدة للشرق.

وقد تنفس الشرق كما تنفس العالم الصعداء من جراء هذا الانقسام الذى جاء نعمة للإنسانية، وتجلى هذا الانقسام سافرًا أثناء العدوان الغاشم على مصر فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ مما كان له أثره الناجع فى انتصار الجبهة المصرية العربية، وكذلك وقف الاستعمار متخاذلاً فى حملته على سورية، وأصبح هدفًا لعداوة الإنسانية جمعاء.

فالانقسام فى المعسكر الاستعمارى، هو ولا ريب من أسباب ضعفه وتراجعه، كما أنه من العوامل المشجعة للشرق فى تحرره ونهوضه وتقدمه، ويزيد هذا العامل بروزًا أن أغلبية الشعوب تتجه إلى الحرية والسلام، وتكره الحروب التى جرّت الكوارث على الإنسانية، وتمقت وسائل الغضب والعدوان.

وهذه النزعة الجديدة التى تظهر نتائجها فى معظم ما تتخذه هيئة الأمم من قرارات تساعد على تقلص ظل الاستعمار، وتقضى على سياسة القوّة الغشوم وعلى اتخاذها وسيلة لغلبة الأقوياء على الضعفاء.

فهذه العوامل مجتمعة تجعلنا على حق فى القول بأن الاستعمار إلى زوال، وأن سيطرته على الشرق، تلك السيطرة التى قامت على البغى والعدوان، قد انتهى عهدها، وأن إمكانيات المستقبل كلها فى جانب الشرق العربى.

وليس معنى ذلك أن هذا التحول سيتم بطريقة آلية أو سحرية، بل هو مرتبط بمقدار استفادتنا من هذه الظروف والإمكانيات، فإذا عرفنا كيف نستفيد منها،

واتعظنا بتجارب الماضى والحاضر، واتحدنا وتآخينا، وأخلصنا فى السرّ والعلانية، كانت النتيجة المحققة إن شاء الله أن المستقبل للشرق العربى، وأن القومية العربية سائرة قدمًا فى سبيل التقدم والازدهار، والمنعة والرخاء.

* * *

الفصل السابع عشر

السياسة الاقتصادية للثورة

حين تسلمت الثورة خزانة الحكومة، وجدت بالميزانية عجزاً بلغ ٢٥ مليون جنيه، واحتياطيًا هبط من ٧٥ مليون جنيه إلى ١٦ مليون جنيه، ونقدًا أجنبيًا مستنزفًا.

وفى أعقاب حريق القاهرة (٢٦ يناير سنة ١٩٥٢)[١] هُرِّب نحو ١٢٦ مليون جنيه إلى الخارج، وكانت عمليات التهريب حينذاك سهلة ميسرة، اشترك فيها فاروق وبعض آل بيته، وكثير من نهازى الفرص، وترتب على ذلك ركود الحالة الاقتصادية قبل الثورة، وتسلمت الثورة خزانة الحكومة وهى مدينة للبنك الأهلى فى نحو خمسة ملايين من الجنيهات.

وقد عالجت الثورة شئون البلاد المالية والاقتصادية بالحكمة والحزم، وأخذت تولى هذه الشئون عناية كبرى، وتعمل على زيادة إنتاج البلاد من الزراعة والصناعة.

التنمية الصناعية

وضعت الثورة سياسة ثابتة من الناحية الاقتصادية، أساسها تصنيع البلاد، وتنمية إنتاجها القومى عامة.

وكان التبكير فى إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى (أكتوبر سنة

---

(١) انظر الحديث عن حريق القاهرة فى كتابنا (مقدمات ثورة ١٣ يوليه) ص ١١٣. طبعة سابقة.

١٩٥٢ – ص٧٨) أوّل خطوات الثورة فى النهوض باقتصاديات البلاد، فإنه عمل عملاً محمودًا فى دراسة المشروعات الخاصة بالتنمية الزراعية والصناعية والتجارية، والمساهمة فى تنفيذها.

وأنشئت وزارة الصناعة فى يوليه سنة ١٩٥٦، وعهد إليها بكل ما يتعلق بشئون التصنيع، واستغلال الثروة المعدنية، وكان لها فضل كبير فى التوجيه الصناعى.

وجهت الثورة عنايتها إلى المشروعات التى كانت معطلة قبل الثورة، كتوليد الكهرباء من خزان أسوان، وتوفير القوّة الكهربائية بالقدر المطلوب لتقدم الزراعة والصناعة، وإقامة صناعة الحديد والصلب، والمنشآت البترولية، والصناعات الأخرى، ومدّ شبكة من طرق المواصلات فى البلاد، وتحسين طرق النقل النهرى والبحرى.

وكان تصنيع البلاد فضلاً عن فوائده الاقتصادية وأثره فى رفع مستوى المعيشة للمواطنين، أداة فعالة للوصول بقدر المستطاع إلى الاكتفاء الذاتى، وتحرير البلاد من الاستعمار الأجنبى الذى سيطر على كثير من البلاد بالوسائل الاقتصادية.

مشروعات التوسع الصناعى فى عهد الثورة

وجهت الثورة جهودها إلى التوسع فى الإنتاج الصناعى.

لقد عمل الاستعمار منذ أجيال طويلة على إفقار البلاد صناعيًّا، وجعلها عالة على الخارج فى حياتها الصناعية، فأخذت الثورة تعالج هذا الوضع بخطوات جبارة.

أخذت فى العمل على إنشاء المشروعات الصناعية التى تزيد من الإنتاج القومى وسنتحدث عنها فيما يلى وأهمها:

١ – توليد الكهرباء من خزان أسوان.

٢ – التوسع فى استخراج البترول وتكريره.

٣ – إقامة صناعة الحديد والصلب.

٤ – إقامة صناعات جديدة والتوسع فى الصناعات القائمة.

٥ – إنشاء المصانع الحربية.

توليد الكهرباء من خزان أسوان

كان هذا المشروع محكومًا عليه بالإهمال والإغفال طيلة العهد الماضى.

بدأ التفكير فيه سنة ١٩١٢ عقب التعلية الأولى للخزان، ثم وُئدت الفكرة حتى عادت إلى الظهور سنة ١٩٣٢ عقب التعلية الثانية، وتعددت اللجان لإخراجها إلى حيز التنفيذ، ثم ألف مجلس الوزراء سنة ١٩٤٥ لجنة لدراسة توليد الكهرباء من المساقط المائية ومنها خزان أسوان، وأتمت دراستها وأقرت المشروع، ثم عصفت به الأهواء وتقلبات الحكم، وعادت الفكرة إلى الركود سنة بعد سنة، ومعنى ذلك أن المشروع تعثر نيفًا وأربعين سنة.

إلى أن جاءت الثورة، فاعتزمت إحياءه، وقررت تنفيذه فى نوفمبر سنة ١٩٥٢، ورست المناقصة فى التنفيذ على شركة الإنشاءات الكبرى الفرنسية وبدأ العمل فيه فى أغسطس سنة ١٩٥٣، واستمر العمل متواصلاً فى إنجازه، والمنتظر أن يتم تنفيذ المشروع سنة ١٩٦٠.

وقدرت تكاليف هذا المشروع بنحو ٢٩ مليون جنيه.

مصنع السماد بأسوان

وسيترتب على إتمامه توليد قوّة كهربائية قدرها ١٨٨٠ مليون كيلوات ساعة، فى السنة، وسيخصص لمصنع السماد فى أسوان حوالى ١٣٥٠ مليون كيلوات ساعة وباقى الطاقة المتولدة منه ستستخدم فى مشروعات أخرى.

فمصنع السماد فى أسوان مترتب على إنجاز مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، وسيحقق هذا المصنع وفرًا سنويًا يبلغ نحو عشرة ملايين جنيه، مما تدفعه مصر ثمنًا لما يعادل إنتاج المصنع من الأسمدة.

وأنشئت محطات كبرى جديدة لتوليد الكهرباء، منها محطة جنوب القاهرة، ومحطات أخرى فى التبين (جنوب حلوان) ودمنهور، ونجع حمادى، ووسعت المحطات القديمة.

منشآت تكرير البترول

رأت الثورة أن تتوسع فى صناعة تكرير البترول لتستغنى البلاد عن استيراد ما ينقصها من البترول المكرر.

توسيع معمل التكرير بالسويس

فأخذت أولًا فى رفع كفاية المعمل الحكومى لتكرير البترول بالسويس، وكذلك معمل التكرير التابع لشركة آبار البترول المصرية الإنجليزية.

كانت كفاية معمل التكرير الحكومى بالسويس حوالى ٤٠٠,٠٠٠ طن فى السنة قبل الثورة، ووضعت الثورة مشروعًا لزيادة كفايته، وقد نفذ هذا المشروع وتم توسيع المعمل، وزاد إنتاجه إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ طن فى السنة بعد أن أنشئت فيه الأجهزة الحديثة التى زادت من إنتاجه إلى هذا القدر.

معمل تكرير البترول بالإسكندرية

بُدئ فى إنشاء هذا المعمل سنة ١٩٥٤، وقد أنشأته الشركة المصرية لتكرير البترول بمعاونة حكومة الثورة، وبلغ رأس ماله مليونًا ونصف مليون جنيه، وقد تم

إنشاؤه وتشغيله سنة ١٩٥٧، والمعمل المجاور للميناء البترولى بالإسكندرية، ذلك الميناء الذى يتسع لأكبر ناقلات البترول، وتستطيع أجهزته أن تكرر ٢٠٠,٠٠٠ طن من البترول سنويًّا، منها ٤٠ ألف طن من البنزين.

معمل تكرير بالقاهرة

وأنشئ معمل آخر لتكرير البترول فى مسطرد، عند نهاية خط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة وكفايته السنوية مليونًا طن من المازوت.

خط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة

لما كانت تكاليف نقل البترول المكرر من السويس إلى القاهرة بطريق السكك الحديدية والسيارات غالية باهظة، اتجهت عناية الحكومة إلى ابتكار الوسائل التى تساعد على تخفيض هذه التكاليف، فمدت أنابيب للبترول قطر ١٢ بوصة من السويس إلى القاهرة، وقد بلغ طول هذه الأنابيب الضخمة نحو ١٣٠ كيلومترًا، وبلغت كفايتها من ناحية النقل ٢,٣٠٠,٠٠٠ طن سنويًّا، ووفرت حوالى جنيه لكل طن من تكاليف النقل بالسكك الحديدية.

وهذا الخط هو غير خط أنابيب البترول الممتد أيضًا من السويس إلى القاهرة الذى تسلمته مصر من السلطة البريطانية بموجب اتفاقية الجلاء.

الجمعية التعاونية للبترول

أولت الثورة الجمعية التعاونية للبترول عنايتها، ورعايتها، فقد كانت هذه المؤسسة تعانى فى الماضى من احتكارات الشركات الأجنبية للبترول، فحررتها الثورة من وطأة هذه الاحتكارات، وساعدتها على العمل والإنتاج، ومنحتها تراخيص البحث عن البترول فى عدة مناطق، واستيراد الزيوت المعدنية من

الخارج، وتوزيع أجهزة الغاز السائل (البوتاجاز)، فتضاعف رأس مال هذه الجمعية وتضاعف إنتاجها ونشاطها، وازدادت منشآتها فى مختلف نواحى العاصمة والإسكندرية والأقاليم.

الهيئة العامة لشئون البترول

وعنيت الثورة بالبحث والتنقيب عن منابع البترول فى الجمهورية، وكانت هذه الناحية وقفًا فى الماضى على شركات الاحتكار الأجنبية، فأنشأت سنة ١٩٥٦ الهيئة العامة لشئون البترول لتنفيذ السياسة العامة للبترول فى الجمهورية والتنقيب عن منابعه، واستخراجه وتكريره وتسويقه، واستغلال هذه الثروة بما يحقق الاكتفاء الذاتى للبترول، ثم تصدير ما يمكن تصديره إلى الخارج، وأمدّت الحكومة هذه الهيئة بكافة أنواع المعونة، وبدأ نشاطها فى التنقيب بالوسائل الفنية الحديثة عن البترول فى مناطق عديدة من شبه جزيرة سيناء، وعلى جانبى خليج السويس، وخاصة فى منطقة بكر، ثم فى منطقة كريم، وصارت من أسس النهضة البترولية فى الجمهورية.

مؤتمر البترول العربى بالقاهرة
١٦ أبريل سنة ١٩٥٩

فى ١٦ أبريل سنة ١٩٥٩ افتتح أوّل مؤتمر للبترول العربى بالقاهرة، فلقد ظهرت أهمية البترول المستخرج من الشرق العربى، وحاجة أوروبا إليه، وضرورته لصناعاتها وللحياة فيها، وزادت أهميته بروزًا ووضوحًا خلال العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦، فأرادت الجمهورية العربية المتحدة أن يزداد الوعى البترولى فى الشرق العربى، لتفهم الشعوب والحكومات العربية أهمية البترول وتتعاون على استخراجه وتكريره ومضاعفة إنتاجه وتصديره والإلمام بالجوانب المتعددة لصناعة البترول وأسس التعامل مع الشركات التى تتولى شئونه واستغلال أرباحه.

إنشاء صناعة الحديد والصلب – مصنع حلوان

فى سنة ١٩٣٢ ظهرت فكرة صناعة الحديد والصلب؛ إذ ثبت وجود خامات الحديد الجيدة فى الأراضى المصرية بمنطقة أسوان والواحات البحرية وبعض مناطق البحر الأحمر، وثبت إمكان استخدام هذه الخامات وتصنيعها.

وفكرت بعض الحكومات فى إقامة مصنع للحديد والصلب، وألفت فى سنة ١٩٣٦ لجنة لبحث المشروع والنظر فى وسائل تنفيذه، ومع أن اللجنة كانت مؤيدة للمشروع، فقد وُئد وظلت فكرته سنين طويلة فى حيز الأمانى والأحلام.

فلما قامت الثورة قدّر لهذا المشروع أن يرى وجه النهار، وقد أوْلته الثورة عنايتها؛ لأن صناعة الحديد والصلب تعتبر الدعامة الأساسية لإمكان قيام الصناعات الثقيلة فى أى بلد.

وبعد دراسات مستفيضة وأبحاث عميقة تناولت إمكانيات تنفيذ المشروع وتمويله، واستقر الرأى على إقامة المصنع فى منطقة حلوان، على أساس الأفران العالية واستيراد الفحم الكوك اللازم لها من الخارج.

ولم يكن استيراد الفحم الكوك عقبة فى سبيل إنشاء صناعة الحديد والصلب، فإن إيطاليا وهى البلاد التى ليس فى أرضها الفحم ولا خامات الحديد والتى استوردت كل ذلك من الخارج، قد نجحت فيها صناعة الحديد نجاحًا عظيمًا.

وطرح المشروع على الشركات العالمية لتتقدم بعروضها فى تنفيذه على أساس إنتاج المصنع لمائتى ألف طن فى السنة.

وقد تبين أن أكثر العروض صلاحية هو عرض شركة ديماج Demag الألمانية، وهى من الشركات العالمية التى قامت بمشروعات مماثلة فى بقاع أخرى من العالم.

وفى عام ١٩٥٤ تعاقدت الحكومة مع الشركة وبدأت فى العمل، فشحنت إلى مصر كميات ضخمة من الماكينات والأجهزة والآلات اللازمة للمشروع، وبدأ

مهندسوها بالتعاون مع المهندسين المصريين ينهضون بالعبء الكبير، أما جميع الأعمال الهندسية المدنية، فقد تولاها المصريون.

واستقبلت ألمانيا بالترحات أكثر من ٨٠ مهندسًا وملاحظًا من أبناء مصر أوفدوا إليها لكى يتدربوا تحت إشراف شركة ديماج على الاضطلاع بمهمتهم الكبرى.

وبذلت دول استعمارية مساعى لتصرف شركة ديماج الألمانية عن توريد الأجهزة والآلات اللازمة لمصنع الحديد والصلب فى مصر، ولكن الشركة تمسكت بشرفها ومضت فى عملها بهمة ونشاط.

وأسست شركة الحديد والصلب المصرية برأس مال قدره ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء المصنع جنوبى حلوان، وزيد سنة ١٩٥٥ إلى اثنى عشر مليون جنيه، وفى سنة ١٩٥٧ زيد إلى ١٩ مليون جنيه، وخصص للمصنع نحو ألف فدان.

ووضع جمال عبد الناصر الحجر الأساسى لهذا المصنع الضخم فى يوليه سنة ١٩٥٥.

ولم يأت شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ حتى كانت الأفران الخاصة بصهر الحديد قد بدأت عملها فيه.

وفى يوليه سنة ١٩٥٩ افتتح المصنع بعد أن تم إنشاؤه، وقال الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبة افتتاحه: «إن إقامة صناعة الحديد والصلب فى بلدنا كانت دائمًا حلمًا نعتقد أنه بعيد المنال، واليوم حققنا هذا الحلم».

وأصبح مصنع الحديد والصلب نواة للصناعات الثقيلة.

وهو معدّ لإنتاج:

١ - احتياجات السكك الحديدية من القضبان والفلنكات والزوايا والكمرات.

٢ - الاستهلاك المحلى من ألواح الصاج والصلب.

٣ - قطاعات مختلفة ثقيلة ومتوسطة.

٤ – احتياجات شركات الحديد المحلية من قوالب الصلب وألواح الصاج وإنتاج أصناف أخرى.

ويقدر إنتاج المصنع فى المرحلة الأولى ب ٢٠٠,٠٠٠ طن سنويًّا كاملة التشكيل، وقيمتها حسب أسعار استيرادها من الخارج تقدر بنحو عشرة ملايين جنيه، يضاف إليها نحو ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات قيمة المنتجات النانوية للمشروع، وبذلك تبلغ قيمة المنتجات نحو ١٠,٧٥ من ملايين الجنيهات، يخصم منها ثمن الفحم الكوك المستورد وقدره ثلاثة ملايين من الجنيهات ومليون جنيه آخر فى مقابل الاستهلاك السنوى للآلات وثمن الخامات المستوردة من الخارج، فيكون تقدير الوفر المباشر فى قيمة وارداتنا السنوية نتيجة لإنشاء مصنع الحديد والصلب أكثر من ستة ملايين من الجنيهات.

والمصنع يمدّ المصانع الحربية بجانب كبير مما تحتاج إليه من المهمات اللازمة لإنتاجها، ويعدّ هذا المصنع أضخم مشروع صناعى قام فى مصر حتى اليوم (١٩٥٩).

مساهمة الحكومة فى رأس مال بعض المشروعات الإنتاجية

وقد ساعدت الثورة بعض المشروعات الإنتاجية الهامة بمساهمتها فى رأس مالها لتيسير مهمتها وحث المواطنين على المساهمة فيها.

فشركة الحديد والصلب مثلاً قد اشتركت فيها الحكومة بمليونى جنيه ومجلس تنمية الإنتاج القومى بمليون جنيه.

وكذلك ساهمت الدولة فى المشروعات الصناعية الهامة، وخصصت جانبًا من الميزانية لمشروعات التنمية الاقتصادية، وعقدت قروضًا داخلية لحثّ المواطنين على المساهمة فى هذه المشروعات، وعقدت أيضًا بعض القروض الخارجية لاستخدامها فى المشروعات الإنتاجية.

صناعات أخرى أنشئت فى عهد الثورة

أنشئت صناعات أخرى فى عهد الثورة بمساعدتها وتشجيعها، نذكر من أهمها:

١ – صناعة عربات السكك الحديدية، وقد أنشىء مصنعها شمالى حلوان بالقرب من مصنع الحديد والصلب الذى هو مصدر أهم الخامات والمهمات اللازمة لصناعة العربات.

٢ – صناعة الكابلات والأسلاك الكهربائية.

٣ – صناعة البطاريات الكهربائية.

٤ – صناعة العدادات والمحركات الكهربائية والثلاجات الكهربائية.

٥ – صناعة أجهزة البوتاجاز.

٦ – صناعة إطارات الكاوتشوك (المطاط).

٧ – صناعة أجهزة الراديو.

٨ – صناعة الزهر والمواسير.

٩ – بدئ فى إنشاء مصنع الورق للكتابة والطباعة، وفى صناعة السيارات، وأجهزة الخياطة.

وثمت صناعات كانت موجودة ولكن الثورة توسعت فى إنتاجها وتشجيعها، نذكر فى مقدمتها:

١ – التوسع فى صناعة الغزل والنسيج.

٢ – التوسع فى صناعة الحرير.

٣ – التوسع فى صناعة المواد الغذائية.

٤ – التوسع فى الصناعات الكيماوية وخاصة صناعة الأدوية.

٥ - التوسع فى صناعة الصلب من الخردة.

٦ - التوسع فى صناعة الجوت.

٧ - التوسع فى الصناعات التعدينية.

٨ - التوسع فى صناعة الزجاج.

٩ - التوسع فى صناعة منتجات الخزف والصينى.

١٠ - التوسع فى صناعة المنتجات الخرسانية.

المصانع الحربية

بذلت الثورة جهودًا ضخمة فى إنشاء المصانع الحربية التى أمدّت جيش الجمهورية العربية بالسلاح والذخيرة والعتاد الحربى.

وقد أسست هذه المصانع وتعددت أنواعها بعد دراسات مستفيضة، وزُوّدت بأحدث المعدات والآلات والأجهزة، وحققت الاكتفاء الذاتى للجمهورية العربية المتحدة فى مجال الدفاع الوطنى، وحررت البلاد من احتكار السلاح الذى كان يفرضه عليها الاستعمار ويجعلها خاضعة لأهوائه، والذى كان السبب فى هزيمتها سنة ١٩٤٨ فى حرب فلسطين.

وقد أمدّت البلاد الشرقية بما تحتاج إليه من السلاح والعتاد، بحيث يصح أن تسمى هذه المصانع «ترسانة الشرق الأوسط».

وساهمت هذه المصانع فى إنشاء بعض الصناعات المدنية التى تحتاج إليها البلاد، فأصبحت من دعائم نهضتها الصناعية، وصارت معاهد للتدريب المهنى والتثقيف الصناعى.

التدريب المهنى

وجهت الثورة عناية كبيرة نحو التدريب المهنى للعمال؛ إذ إن هذا التدريب هو من الأسس التى تقوم عليها الصناعات الناجحة، فهو يخلق جيلاً من مهرة الصناع، فكفاءة العمال ورؤساء أقسام العمل والملاحظين الفنيين والمشرفين يكفل للصناعة المستوى الرفيع فى الإنتاج ويسير بها فى طريق التقدم.

وقد أنشأت وزارة الصناعة إدارة للكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى.

وأنشئت مراكز عديدة للقيام بهذه المهمة وزيادة الإنتاج فى المصانع.

تشجيع استثمار رأس المال الأجنبى

أصدرت حكومة الثورة القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل نسبة رأس المال المخصص للمصريين فى الشركات وجعله ٤٩٪ بدلا من ٥١٪، وذلك لاجتذاب رأس المال الأجنبى للمساهمة فى مشروعات التنمية الاقتصادية.

وفى ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ صدر المرسوم بقانون رقم ١٥٦ لتلك السنة والمعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ بالسماح بعد خمس سنوات من تاريخ ورود المال الأجنبى بإعادة تحويله إلى الخارج بما لا يجاوز سنويا خمس القيمة المسجل بها، كما يتم تحويل القيمة بذات العملة الوارد بها بالسعر المحول به وقت التحويل، وأجاز لصاحب رأس المال الأجنبى أن يطلب إعادة تحويله إلى الخارج بنفس الشكل الذى ورد به فى أى وقت إذا حالت دون استثماره صعوبات عملية.

والغرض من هذا التشريع تشجيع استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى مشروعات التصنيع فى البلاد.

إعفاء الشركات والمشروعات الجديدة من الضرائب

وتشجيعًا للشركات عامة فى استثمار أموالها فى المشروعات الصناعية، صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٣ مجيزًا إعفاء الشركات المساهمة وشركات التوصية بأسهم، من الضرائب إذا أسست بعد تاريخ العمل به وكان غرضها إنشاء واستغلال مشروع لازم لدعم الاقتصاد القومى وتنميته، سواء كان ذلك عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة، ويتناول الإعفاء من الضريبة الأرباح التجارية والصناعية، والقيم المنقولة، ويسرى الإعفاء لمدة سبع سنوات، ويجوز أن يشمل هذا الإعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون إذا استحدثت عن طريق زيادة رأس مالها باكتتاب نقدى جديد إنشاءات يكون الغرض منها تحقيق الأغراض سالفة الذكر.

وكان من أثر صدور هذا القانون زيادة إقبال المساهمين على الاكتتاب فى الشركات الجديدة، لأنها معفاة لمدة سبع سنوات من الضرائب.

ضمان الحكومة نسبة معينة من الأرباح

وشجعت الحكومة بعض المشروعات الهامة بضمان حدّ أدنى لأرباح المساهمين فى الشركات التى أنشئت لاستثمارها، وبذلك هيأت الجو للإقبال على الاكتتاب فى أسهمها، وقد غطيت هذه الأسهم، مما أدّى إلى نجاح هذه الشركات.

مساعدات أخرى

واشتركت الحكومة فعلًا فى بعض المشروعات الصناعية الأساسية بالاكتتاب فى أسهمها، وعاونتها فى تمويلها، وخفضت الرسوم الجمركية أو ألغى بعضها على المستورد من الآلات والمواد الخام، وزادت الرسوم الجمركية على المواد الكمالية

المستوردة والمصنوعات التى لها نظائر فى البلاد حماية للصناعة الوطنية، وحدّت من الاصطياف فى الخارج توفيراً لملايين الجنيهات التى كانت تتسرب من البلاد.

قوانين الشركات - قانون سنة ١٩٥٤

كان نظام الشركات فى حاجة إلى إصلاح كبير، لما احتواه من العيوب، وقد عالجت الثورة هذا النظام فى دأب ومثابرة.

ففى ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ أصدرت قانوناً جديداً للشركات (رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤) وضع نصوصاً وأحكاماً لصالح المساهمين فى الشركات تيسيراً لأعمالها وحثاً للمواطنين على الاكتتاب فى أسهمها واستثمار أموالهم فيها، تمهيداً للتصنيع والتوسع فيه.

نصّ هذا القانون على أنه عند تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها يجب عرض ٤٩٪ على الأقل من أسهمها فى اكتتاب يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (مادة ١).

ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة فى الأرباح بأكثر من ١٠٪ من الربح الصافى، ولا يجوز لأحد أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من ست شركات مساهمة.

ووضع القانون قواعد للتفتيش على الشركات فيما ينسب لأعضاء مجلس الإدارة والمراقبين من مخالفات جسيمة فى تأدية واجباتهم؛ وذلك لحماية مصالح المساهمين والجمهور.

ولا شك فى أن قصر الاكتتاب فى ٤٩٪ من الأسهم على المصريين كانت خطوة أولى نحو تمصير الاقتصاد القومى.

وقد راعى بنك مصر عند تأسيسه سنة ١٩٢٠ مبدأ التمصير، وطبقه تطبيقاً سليماً، إذ نصّ فى المادة السابعة من قانون البنك على أن يكون المساهمون مصريّى

التبعية، ولذلك احتفظ بنك مصر بصبغته القومية على تعاقب السنين، ولولا هذا النصّ الذى وضعه المرحوم محمد طلعت حرب لا نتقل البنك مع الزمن إلى أيدى الأجانب أو أشباه الأجانب.

قانون مارس سنة ١٩٥٥

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل قانون الشركات سالف الذكر، ونلخص فيما يلى أهم التعديلات:

١ – كانت المادة ٢٩ من قانون سنة ١٩٥٤ تحظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ست شركات، وقد حظر التعديل على عضو مجلس إدارة بنك من البنوك الاشتراك فى عضوية مجلس إدارة بنك آخر، أو شركة من شركات الائتمان، أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما، حتى يقفل الباب فى وجه أى تحايل، وفى ذلك أيضا إفساح لمجال المنافسة الحرة وإبعاد لفكرة الاحتكار والسيطرة فى الشئون المالية ذات الأثر البالغ فى الحياة الاقتصادية.

٢ – كان سنّ التقاعد فى قانون سنة ١٩٥٤ لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة سبعين سنة، وكان يجيز إعادة انتخاب العضو المتقاعد بقرار من الجمعية العمومية إذا اقتضت مصلحة العمل بقاءه، فجعل قانون سنة ١٩٥٥ سن التقاعد ستين سنة، مع جواز الاستثناء فى ذلك بقرار من مجلس الوزراء وحده، ولا يسرى هذا الحظر على عضو مجلس الإدارة المنتدب أو العضو الذى يملك عشرة فى المائة على الأقل من أسهم الشركة، وألغى القانون الجديد حق الجمعية العمومية فى إعادة انتخاب العضو المتقاعد[٢].

ولا نرى مسوّغًا لهذا التخفيض فى سن التقاعد؛ لأن المسائل الاقتصادية

(٢) فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ حذف الاستثناء الخاص بعضو مجلس الإدارة المنتدب، وبذلك أصبح سن التقاعد للجميع (أعضاء وعضو منتدب ورئيس) ستين سنة وبقى الاستثناء بالنسبة للعضو المالك لعشر رأس مال الشركة.

والمالية، والمسائل الحرة على العموم، لا يصحّ أن تحدد بسنّ الستين، إذ هى تحتاج إلى خبرة وتجارب تزداد مع السن، فتحديد سن الستين يحرم الأعمال الحرة من شخصيات لها خبرتها ولها كفاءتها، وهذا التحديد ليس له نظير فى القوانين المقارنة.

حقًّا إن سنّ التقاعد فى الوظائف الحكومية هى ستون سنة، ولكن هناك فرقًا بين الوظائف والأعمال الحرة، فالموظف الذى يتقاعد فى سن الستين له الحق فى معاش يقدر فى اللوائح والقوانين، ولكن الأعمال الحرة ليس لها معاش، فلا يصح تحديد العمل فيها بسن الستين[٣].

٣ – حظر قانون سنة ١٩٥٤ الجمع بين الوظائف الحكومية وبين إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال بأى عمل أو استشاره فيها، ولكن الحكومة كانت ترخص لموظفيها هذا الجمع خارج نطاق الوظيفة استنادًا إلى نصوص قانون التوظف أو قانون الجامعة، فجاء قانون سنة ١٩٥٥ محققًا لمبدأ تنزيه الوظائف العامة، إذ جعل الحظر على الموظفين مطلقًا ولو كانوا حاصلين من الجهة الإدارية على ترخيص بالعمل خارج الوظيفة.

٤ – زاد قانون سنة ١٩٥٥ من الرقابة على الشركات التى تقوم بإدارة واستغلال المرافق العامة بعدم جواز تعيين أى شخص عضوًا لمجلس إدارتها إلّا بعد موافقة الوزير المشرف على هذا المرفق.

قانون سنة ١٩٥٦

وفى ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل جديد

(٣) فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٩ بإضافة الفقرة الآتية إلى المادة ٢٣ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بالنصّ الآتى: «ويجدد هذا الترخيص من تلقاء نفسه مالم يصدر قرار بإلغائه» والمقصود بالترخيص المذكور هو القرار الجمهورى بالإذن لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة البالغ ستين سنة بالاستمرار فى هذه العضوية لغاية انتهاء مدتها، وهى عادة ثلاث سنوات، ولا شك أن الفقرة المضافة هى تخفيف لقيد السنّ إذ جعلت الترخيص الأوّل مجددًا من تلقاءنفسه، بقوّة القانون، دون حاجة إلى ترخيص جديد.

لقانون الشركات، وأهم ما احتواه النصّ على تخفيض الحدّ الأدنى للقيمة الاسمية للسهم من جنيهين إلى جنيه واحد تيسيرًا للمواطنين فى الاكتتاب فى أسهم الشركات.

قانون سنة ١٩٥٨

وفى أغسطس سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١١٤ تضمن عدة تعديلاتُ لقانون الشركات، أهمها أن لا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة على سبعة ولا يقل عن ثلاثة، وكان التشريع السابق لا ينصّ على الحدّ الأعلى، ويقضى التعديل بأنه لا يجوز أن يجمع العضو بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين، (مقابل ست شركات فى التشريع السابق)، ويجب أن يقتصر نشاط عضو مجلس الإدارة المنتدب على شركة واحدة، ولا يجوز أن يزيد ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من مكافأة ومرتب وبدل حضور ومزايا عينية أخرى على ٢٥٠٠ جنيه فى السنة.

قانون سنة ١٩٥٩

وفى ٩ يناير سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩، وقد قضى بإلزام الشركات المساهمة بأن تجنب من الأرباح الصافية للشركة خمسة فى المائة تخصص لشراء سندات حكومية وذلك بعد توزيع ربح لا يقل عن خمسة فى المائة من رأس مل الشركة على المساهمين.

وأضاف القانون بندًا جديدًا قضى بأنه لا يجوز أن يصرف للمساهمين من أرباح الشركة فى سنة ما، ما يزيد على المبالغ التى وزعت فعلا فى سنة ١٩٥٨، مضافًا إليها عشرة فى المائة على الأكثر.

وجاء هذا النصّ تقييدًا للكوبون بحيث لا تستطيع أى شركة أن توزع على المساهمين كوبونًا يزيد على ما وزعته سنة ١٩٥٨ بأكثر من عشرة فى المائة، وتجميدًا

لكوبون السنوات اللاحقة على سنة ١٩٥٩، بحيث لا يزيد على كوبون سنة ١٩٥٩ إلّا بقرار وزارى من وزير الاقتصاد.

وقد أحدث هذا التقييد، ثم هذا التجميد، ضجّة وتذمرًا فى بورصة الأوراق المالية، وبين حملة الأسهم، وترتب عليه ركود فى سوق الأوراق المالية، مما دعا الحكومة إلى إصدار القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ٤ أبريل سنة ١٩٥٩، وقد نصّ على جواز زيادة كوبون سنة ١٩٥٩ على سنة ١٩٥٨ فى حدود عشرين فى المائة (بدلاً من عشرة فى المائة)، ثم إمكان زيادة الكوبون فى السنوات اللاحقة بواقع ٢,٥ فى المائة من القيمة الاسمية للسهم بالنسبة للسنة السابقة.

وبذلك رُفع التجميد الذى احتواه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩، وعادت الحركة إلى النشاط فى سوق الأوراق المالية.

تعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية - ثم عودتها

فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ أصدرت حكومة الثورة مرسومًا بقانونٍ (رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢) بتعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية إلى أجل غير مسمى، وأن تتولى الحكومة شراء الأقطان وبيعها بنفسها لحسابها، على أن تردّ لمنتجى القطن ما قد تحصل عليه من أرباح نتيجة لهذه العلميات، وقد أعيد تأليف لجنة القطن المصرية لهذا الغرض.

وكان هذا الإجراء الحازم علاجًا ناجعًا لتلاعب المضاربين بأسعار القطن فى البورصة، ذلك التلاعب الذى وصل إلى حدّ المقامرة فى سنة ١٩٥١، وكان من أسباب أزمة القطن وإحجام العملاء عن شرائه، والتجائهم إلى أسواق أخرى، وتكدّس المخزون من القطن، والعجز المتواصل فى ميزان مصر التجارى.

فوضع هذا المرسوم حدًّا للمضاربة، بل المقامرة، فى البورصة على أسعار القطن، وأدّى إلى شىء من الاستقرار.

واستمرت بورصة العقود مغلقة ثلاثة مواسم، أى ثلاث سنوات.

وفى سبتمبر سنة ١٩٥٥ أعيد فتح بورصة العقود بموجب القانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٥، بعد أن أعلنت الحكومة سياستها القطنية الجديدة، وأهم خطوطها الرئيسية إعادة فتح بورصة العقود وضمان حدّ أدنى للأسعار والتنازل عن أرباح شراء القطن اكتفاء بتحصيل رسم على الحليج لتعويض ما تدفعه لصندوق دعم الغزل، ووضع قواعد تضمن عدم التلاعب والمضاربة، وقصرها على المضاربة المشروعة وتيسير تصريف القطن وتسويقه فى الخارج.

الميزان التجارى

أوضحنا فى كتابنا «مقدمات ثورة ٢٣ يوليه» ص ١٦٧ (طبعة سابقة) أن الميزان التجارى فى سنة ١٩٥١ كان به عجز مقداره ٣٩ مليون جنيه.

وقد بلغ العجز سنة ١٩٥٢ - ٧٢ مليون جنيه، ويرجع السبب الجوهرى فى هذا العجز إلى ما أصاب سوق القطن المصرى من انتكاس، فى حين أنه فى سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ زاد الطلب على القطن المصرى بسبب الحرب فى كوريا، وقد تفاقمت الأزمة عند ما عمدت بريطانيا إلى الضغط على مصر بعدم شرائها القطن المصرى.

ثم تحسن الميزان التجارى سنة ١٩٥٣ عما كان عليه سنة ١٩٥٢، فبلغ العجز فيه ٣٧ مليون جنيه، بعد أن كان ٧٢ مليونا سنة ١٩٥٢، ويرجع ذلك إلى الحدّ من استيراد الكماليات وزيادة الرسوم الجمركية عليها وإخضاع بعضها إلى نوع من الرقابة، وفتح أسواق فى بلاد مختلفة لمبادلاتنا التجارية، والقيود التى قصد بها تخفيض العجز فى المدفوعات وتنشيط الصادرات.

وسارت الحكومة على سياسة إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية، وفى الوقت نفسه زادت التعريفة الجمركية على المصنوعات التى تنافس المنتجات المحلية، وكان هذا الإجراء لازمًا لحماية الصناعة المصرية، وخفضت رسم التصدير على غالب السلع لتحسين ميزان مصر التجارى، وبذلت

جهودًا موفقة فى تصريف حاصلات مصر فى الخارج، وأوفدت بعثات لتنمية العلاقات بين مصر ومختلف الدول، وعقدت معها عدة اتفاقات تجارية.

وانخفض عجز الميزان التجارى فى سنة ١٩٥٤ إلى ٢٠ مليون جنيه و٦٠٠,٠٠٠ ج.

ثم زاد العجز سنة ١٩٥٥، فبلغ ٤١ مليون جنيه و٣٠٠,٠٠٠ جنيه، أى فاق عجز سنة ١٩٥٤ بمقدار ١٨,٣٠٠,٠٠٠ جنيه، ويرجع السبب فى زيادة العجز إلى الارتفاع الكبير فى الوارد من السلع الإنتاجية كالعدد والآلات والأنوال والعدادات الكهربائية وأدوات البناء كالخشب والكمرات والأسياخ وما إلى ذلك.

وبلغ العجز سنة ١٩٥٦ - ٤٣,٨٠٠,٠٠٠ مليون جنيه.

وقلّ العجز فى الميزان التجارى سنة ١٩٥٧، فقد كان من شأن تجميد أرصدتنا الإسترلينية والدولارية، وتعطل الملاحة فى قناة السويس نحو ستة أشهر، أن قلت حيازة مصر للعملات الأجنبية، واضطرت إلى فرض قيود سديدة على الاستيراد، والبحث عن الوسائل لتشجيع الصادرات، وبذلك انكمش عجز الميزان التجارى من ٤٤ مليون جنيه تقريبًا فى سنة ١٩٥٦ إلى ١١ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٧[٤]. وهو أقل عجز ظهر فى ميزاننا التجارى منذ سنة ١٩٤١.

ثم زاد العجز فى ميزاننا التجارى سنة ١٩٥٨ فبلغ ٦٦ مليون جنيه[٥].

والمأمول أن يحدث التوازن فى ميزاننا التجارى بين صادراتنا ووارداتنا، فلا تزيد قيمة الواردات عن قيمة صادرتنا، لأن زيادة الواردات عن الصادرات هى دين على البلد للخارج، وهذا الدين هو سبب انخفاض قيمة الجنيه المصرى فى الأسواق الخارجية، وكلما زادت صادراتنا وتعادلت مع وارداتنا، يزول هذا الانخفاض، وزيادة الصادرات لا تكون إلاّ بزيادة الإنتاج القومى الزراعى والصناعى، ويجب العمل

---

(٤) هذا الرقم عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المجلد ١١ العدد الأول ص ١٤٣.

(٥) المرجع السابق العدد الثانى ص ١٥٦.

على تجنب الإسراف بشتى أنواعه ونواحيه وأشكاله، لكى تزداد حصيلة الإنتاج، وبالتالى تزداد حصيلة الصادرات على الواردات، فيقل الدين الذى علينا للخارج.

تمصير الاقتصاد القومى

إن تصنيع البلاد هو فى ذاته تمصير للاقتصاد القومى، فالجهود التى بذلتها الثورة، والتى أجملناها فى الصفحات السابقة، هى خطوات موفقة فى سبيل التمصير، كما أن الجهود التى بذلت قبل الثورة، وخاصة إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ وشركاته، كانت مراحل هامة فى تاريخ التمصير.

وفى مايو سنة ١٩٥٤ تم تمصير شركة جريشام للتأمين تمصيرًا تعاقديًا، باتفاقها مع شركة مصر للتأمين على أن تنتقل إليها حقوقها والتزاماتها.

قوانين التمصير

وبعد تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ اشتدت الدول الاستعمارية فى محاربتنا اقتصاديًا، فجمدت أرصدتنا الإسترلينية لديها، وأرسلت التعليمات لعملائها، وللبنوك الأجنبية فى مصر وفروعها، بأن تقبض يدها عن مسايرة الاقتصاد المصرى، فنفذت هذه التعليمات وامتنعت البنوك عن تمويل محصول القطن، كما كفّت عن التمويل الصناعى والتجارى، وأرادت العبث بمصالح البلاد الاقتصادية، وإشاعة الذعر فى الداخل والخارج، وشل حركة المعاملات التجارية.

فشرعت الحكومة فى وضع القوانين والنظم التى تكفل تحرير الاقتصاد المصرى من أساليب الضغط الخارجى والحصار الاقتصادى.

وعلى أثر العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر، صدر أمر عسكرى فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بمنع التعاقد مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين

وتخويل وزير المالية تعيين حراس على مؤسساتهم وأموالهم فى مصر وإلزامهم بتسليم جميع أموالهم إلى الحراس لإداراتها.

واستلم الحراس البنوك والشركات والمؤسسات التى للأعداء فى مصر وأداروها، وبلغ عددها ألف وخمسمائة مؤسسة وضعت جميعها تحت الحراسة، منها البنوك وشركات التأمين والشركات البترولية وشركات التعدين، وما إلى ذلك.

وفى يناير سنة ١٩٥٧، على أثر إخفاق العدوان الثلاثى، صدرت أربعة قوانين هامة لتمصير الاقتصاد القومى وتحريره من السيطرة الأجنبية، نلخصها فيما يلى:

المؤسسة الاقتصادية

ففى ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧، بإنشاء «المؤسسة الاقتصادية»، والغرض منها تنمية الاقتصاد القومى ووضع سياسة استثمار أموال المؤسسة، وتوجيهها فى الشركات المساهمة والمؤسسات العامة التى يكون من أغراضها مباشرة النشاط التجارى أو الصناعى أو الزراعى أو العقارى، والقيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة الأخرى، وذلك بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى، ووضع البرامج الكفيلة بتنظيم مشاركة الحكومة والهيئات العامة والخاصة فى هذا النشاط.

ويتكون رأس مال المؤسسة من أنصبة الحكومة فى رءوس أموال الشركات المساهمة ومن رءوس أموال المؤسسات العامة سالفة الذكر، وللمؤسسة فى سبيل تحقيق أغراضها أن تتبع مختلف الوسائل، وعلى الأخص إنشاء شركات أو منشآت تجارية أو مالية أو صناعية أو زراعية أو عقارية وزيادة أو إنقاص أموالها المستثمرة فى المشروعات التى تساهم فيها، وتملك أسهم وسندات الشركات عن طريق شرائها أو الاكتتاب فيها، ولها تأسيس شركات مساهمة بمفردها.

وكان لهذه المؤسسة أثرها الفعال فى تمصير البنوك والشركات الإنجليزية

والفرنسية الكبرى التى كانت تسيطر على الاقتصاد المصرى، وفى إنشاء مؤسسات جديدة لتنمية الإنتاج واستغلال ثروة البلاد فى مختلف النواحى.

تمصير البنوك

وفى ١٤ ينايرسنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ وقد قضى بتمصير البنوك وبألّا تقوم بأعمال البنوك فى مصر سوى شركات مساهمة مصرية على أن تكون جميع أسهمها اسمية ومملوكة لمصريين دائمًا، وألّا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسمائة ألف جنيه، واشترط فى أعضاء مجلس إدارتها والمسئولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين، ويعتبر فى حكم البنوك فروع ووكالات البنوك الأجنبية فى مصر.

ويحدد وزير المالية والاقتصاد لجميع البنوك مهلة لتنفيذ أحكام هذا القانون على أن لا تتجاوز هذه المهلة خمس سنوات.

وقد اتضح من إحصاءات البنوك الأجنبية التى تزاول أعمالها فى مصر أنه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ كانت هذه البنوك لا يزيد رأس مالها عن ٥,٢ مليون جنيه، وكانت مع ذلك تتحكم فى نحو مائة مليون جنيه من جملة ودائع البنوك التجارية التى تزيد قليلاً عن ١٩٥ مليون جنيه، كما بلغ نصيبها من الكمبيالات المخصومة والسلفيات نحو ٦٧ مليون جنيه، وكان الرقم الإجمالى لجميع البنوك ١٥٨ مليون جنيه.

واتضح كذلك أن البنوك الإنجليزية والفرنسية كان لا يزيد رأس مالها المستثمر فى مصر عن مليونى جنيه، وكانت ودائع المصريين فيها تتفاوت بين ٧٠ ومائة مليون جنيه.

تمصير شركات التأمين

وفى نفس تاريخ صدر القانون السابق صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى بأنه لا يجوز تسجيل أية هيئة تأمين إلّا إذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية، وأن تكون جميع أسهمها اسمية ومملوكة لمصريين دائمًا، وأن يكون جميع أعضاء مجالس إدارتها والمسئولين عن الإدارة فيها مصريين.

ويحدد وزير المالية والاقتصاد للشركات القائمة وقت صدور هذا القانون لاستيفاء أحكامه مهلة لا تتجاوز خمس سنوات.

ومعلومٌ أنه بحسب إحصاء سنة ١٩٥٤ كانت تمارس أعمال التأمين فى مصر ١٣٥ شركة، منها ١٢٣ شركة غير مصرية، ومع أن هذه الشركات لم تكن فى الغالب سوى فروع صغيرة لمراكزها الرئيسية فى الخارج وليس لها أى رأس مال مدفوع، فقد بلغت قيمة ما تمتلكه من أصول فى مصر نحو عشرين مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين البالغ ٣٨ مليونًا.

هذا، وقد تم تمصير ٩ بنوك[٦] و١٦ شركة تأمين، وأكثر من ٤٠ شركة كانت فى الواقع شرايين للاقتصاد المصرى.

ولم يكن هذا التمصير بدعة، بل إن مصر قد سلكت فى قوانين التمصير نفس المسلك الذى تتبعه الدول الأخرى فى هذا الصدد، ولكن الاستعمار كان يحول دائمًا دون تمصير الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية، وفى الحق أنه لولا قوّة حكومة الثورة فى مصر لما صدرت هذه القوانين.

---

(٦) هى بنك باركليز. والكريدى ليونيه. والبنك العقارى المصرى. والبنك الشرقى. ويونيون بنك. والبنك العثمانى. وبنك الرهونات، وبنك الأراضى، وبنك الخصم الأهلى بباريس.

تمصير الوكالات التجارية (الأجنسيات)

وفى ١٤ يناير أيضًا صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى بقصر مزاولة أعمال الوكالات التجارية على الأفراد المصريين أو الشركات المساهمة المصرية، بشرط أن تكون أسهمها جميعًا اسمية ومملوكة دائمًا لمصريين، على أن لا تتجاوز المهلة التى تمنح لتنفيذ أحكام هذا القانون خمس سنوات.

ولهذه الوكالات التجارية (الأجنسيات) أهميتها فى النشاط الاقتصادى؛ إذ هى المنافذ الأساسية لمدّ الأسواق المحلية بما تحتاج إليه من الخارج من معدات وآلات ومواد أولية وتموينية، وكانت تعرقل فى الماضى النشاط الاقتصادى، كما كانت وسيلة لتهريب النقد إلى الخارج.

إدارة البنوك والشركات بعد التمصير

وقد تولت العناصر المصرية من رجال الاقتصاد والمال إدارة البنوك والشركات والمؤسسات بعد تمصيرها.

وفى الحق إن هذه الإدارة قد برهنت على كفاءة المصريين للاضطلاع بالشئون المالية والاقتصادية، وسارت هذه المؤسسات بفضل هذه الإدارة القوية فى طريق السداد والتقدم، والبعد عن الالتواء والمؤامرات، وتبين من حسن إدارتها أن فى البلاد كفاءات مالية لا تقل عن كفاءة رجال المال والاقتصاد فى أوروبا وأمريكا، وأن القول بعجز المصريين فى الشئون المالية والاقتصادية وبأن هذه الشئون لا يحذقها إلّا اليهود والأوروبيون عامة، هو حديث خرافة، وأسطورة روّجها الاستعمار وعملاؤه وصدّقها دُعاة التردد والهزيمة، وقد روّجوها سنة ١٩٢٠ ضد بنك مصر بالذات لمحاربته وخلق العقبات فى سبيله، فجاء نجاحه تكذيبًا قاطعًا لهذه الدعايات المسمومة.

وقد أصدرت الحكومة فى ١٣ يوليه سنة ١٩٥٧ القانون رقم ١٦٣ لتلك السنة الخاص بالبنوك والائتمان وبمقتضاه اتسعت سلطة إشراف الحكومة على البنك الأهلى وتركزت الرقابة على البنوك فى يده بصفته بنكا مركزيًا[٧].

التخطيط القومى

وفى ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ صدر قرار جمهورى يقضى بإنشاء هيئتين لتنظيم التخطيط القومى وهما:

«مجلس التخطيط الأعلى» ويرأسة رئيس الجمهورية ويتولى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة.

و«لجنة التخطيط القومى» ويرأسها وزير الدولة لشئون التخطيط، ويختص بإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة ومتابعة سير العمل فيها ومراجعتها وتقويمها دوريًا وتقديم تقارير عنها إلى المجلس الأعلى للتخطيط.

وقد أدمج مجلس تنمية الإنتاج القومى ومجلس الخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى.

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار جمهورى بوجوب استخدام اللغة العربية فى جميع العقود والسجلات والمحاضر والمكاتبات وفرض غرامة تتراوح بين عشرة جنيهات ومائتى جنيه لمن يخالف هذا القرار.

أعمال العمران

قامت الثورة بأعمال هامة من أعمال العمران فى مختلف النواحى بالمدن والأقاليم.

---

(٧) صار البنك الأهلى بنكًا مركزيًا بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١.

فى القاهرة

ولنبدأ بأعمال العمران فى القاهرة، فقد حققت الثورة فى عاصمة الجمهورية إصلاحات كبيرة، وكان لعبد اللطيف البغدادى وزير الشئون البلدية والقروية ومعاونيه فضل كبير فى هذه الإصلاحات، وسنذكر فيما يلى بعض هذه الأعمال.

كورنيش النيل

فى مقدمة هذه الأعمال كورنيش النيل العظيم، ويمتد هذا الطريق على طول مجرى النيل من حلوان إلى القناطر الخيرية على مسافة ٤٠ كيلومتر من حلوان إلى نقطة باسوس، بعرض ٤٠ مترًا.

وهو من أهم المسروعات، لما اقتضاه من قوّة العزيمة، والجهد والمثابرة، وما استلزمه من استيلاء على المنسآت الموصلة إلى النيل، كحديقة السفارة البريطانية وبعض المبانى، وفتح أنفاق، وما إلى ذلك، إلى أن صار الرئة الكبرى التى تتنفس منها القاهرة، والمنتزه الأوّل لها.

وقد بدئ فى تنفيذه فى مايو سنة ١٩٥٤، وتم فى سنة ١٩٥٧، وتكلف إنشاؤه ٢,٥ مليون جنيه.

ووسعت ميادين القاهرة، وخططت تخطيطًا هندسيًّا ممتازًا.

وأهمها ميدان التحرير (الإسماعيلية سابقًا).

وقد شُيّد فيه مسجد أطلق عليه اسم (عمر مكرم) تخليدًا لذكرى الزعيم المجاهد عمر مكرم، وأقيم فى الميدان المذكور مبان فخمة، كدار البلدية، ومبنى جامعة الدول العربية، وفندق هيلتون - النيل.

وميدان رمسيس (باب الحديد سابقًا)، وقد أزيلت من حوله مبان قديمة كانت تعوق اتساعه، ونُقل إليه تمثال ضخم لرمسيس الثانى كان ملقى فى البدرشين منذ

آلاف السنين، وبُذلت جهود جبارة لنقله من مكانه القديم وإقامته فى وسط الميدان فصار رمزًا لعظمة مصر القديمة، يراه القادمون إلى القاهرة من داخل القطر وخارجه، وسمى الميدان باسمه.

ووسعت ميادين أخرى، كميدان السيدة زينب، وميدان صلاح الدين، وحى زينهم، وغيرها وصار للقاهرة أربعة مداخل. وهى مدخل كورنيش النيل، والمدخل المحاذى للسكة الحديد، وطريق جسر ترعة الإسماعيلية، وطريق ترعة غمرة المردومة.

وأنشئ كوبرى الجامعة، وهو أطول كوبرى فى القاهرة، ويصل بين شارع قصر العينى وشارع جامعة القاهرة رأسًا.

ووسعت شوارع وأنشئت أحياء جديدة.

فى المدن الأخرى

وكذلك أقيمت أعمال عمران جديدة فى الاسكندرية وفى المدن الأخرى.

السدّ العالى

إن البلاد فى حاجة إلى زيادة الرقعة الزراعية، لتقابل الزيادة المطردة فى عدد السكان، هذا إلى أن مياه النيل لا تفى فى الوقت الحاضر بحاجات الرى فى الأراضى المنزرعة، فتزايد سكان وادى النيل، وقلة مساحة الأراضى المنزرعة فيه، كان السبب فى التفكير فى إنشاء السدّ العالى؛ إذ لا يمكن التوفيق بين إيراد النيل الحالى ومطالب البلاد بواسطة التخزين السنوى كخزان أسوان وخزان جبل أولياء، لأن أثرهما مقصور على حجز جزء من مياه الفيضان لاستغلاله فى نفس السنة وقت التحاريق، وقد يقل مجموع التصرف الطبيعى للنهر فى الفيضان والتحاريق معًا عن الوفاء بالاحتياجات السنوية من المياه.

فلابدّ للوصول إلى حل شاف لهذه المشكلة من الالتجاء إلى نظام التخزين المستمر، وأساسه تخزين كل ما يزيد عن الاحتياجات فى السنين العالية للسحب منه فى السنين الواطية، ويحتاج هذا النظام إلى مساحة كبيرة تتسع لاستقبال الزيادة فى سنوات عالية متتالية وتضمن بذلك وجود رصيد مخزون من المياه لسدّ النقص فى السنوات الشحيحة، ويجب أن يتوافر فى هذه المساحة تحديد جزء كاف منها لرسوب الطمى.

من أجل ذلك فكرت الثورة فى مشروع السدّ العالى، فإنه المشروع الذى تتوافر فيه هذه الشروط ويحقق هذه الأهداف.

وهو أكبر مشروع لتخزين المياه فى الشرق الأوسط.

ومزاياه أنه يوفر مياه الرى اللازمة للتوسع الزراعى لكل من مصر والسودان لمقابلة الزيادة المطردة فى عدد السكان، ويحفظ للبلاد الكميات الهائلة من مياه النيل التى تتدفق وتضيع فى البحر كل عام فى وقت الفيضان، ويضمن حاجة البلاد من المياه للزراعات الحاضرة والمستجدة فى جميع السنين حتى فى أقلها إيرادًا، ويقى البلاد من الفيضانات العالية، ثم إنه يكون مصدرًا لتوليد طاقة كهربائية هائلة تستغل فى التصنيع وفى الحياة المنزلية.

وبعد أبحاث عميقة ودراسات مستفيضة واستطلاع رأى الخبراء العالميين فى مختلف الدول. رؤى أن خير مكان لإقامة السد العالى هو جنوبى خزان أسوان الحالى، على بعد ستة كيلو مترات ونصف قبلى خزان أسوان، وقد جاء اختيار هذا الموقع نتيجة بحوث فنية عميقة استغرقت أكثر من سنتين.

وقد أقرت هيئة الخبراء العالميين هذا الاختيار فى اجتماعها بالقاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٥٤.

والمشروع عبارة عن سدّ من ركام الجرانيت يبلغ ارتفاعه حوالى ١١٠ متر فوق قاع النهر، وطوله حوالى ٥٠٠٠ متر، ويغطى حوضه مساحة سعتها نحو ٥٠٠٠ كيلو متر مربع، وهى بحيرة صناعية تتسع للمخزون من مياه النهر.

وهذا المشروع يكفل الاستغلال الكامل لمياه الفيضان التى تذهب سدى كل عام إلى البحر المالح.

ويقفل السد مجرى النيل، وتمر المياه إلى الجهة الأخرى من النهر بواسطة قناة مكشوفة طولها ١٢٠٠ متر تحفر فى الصخر بالضفة الشرقية للنيل للتحكم فى تصريف المياه من أمام السد إلى خلفه فى اتجاه أسوان.

تكاليف السدّ العالى

تقدر تكاليف المشروع كاملًا، بما فى ذلك إنشاء محطة توليد الكهرباء والخطوط الكهربائية اللازمة ومدّها إلى القاهرة، وتحويل حياض الوجه القبلى إلى نظام الرى الدائم فى مساحة قدرها ٧٠٠,٠٠٠ فدان، واستصلاح مليون و٢٠٠ ألف فدان جديدة. وتزويدها بالمرافق العامة ومشروعات الإسكان، بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه، من ذلك ١٢٣ مليون جنيه للمعدات والأجهزة التى تستورد من الخارج، أما باقى تكاليف المشروع فستصرف كلها محليا داخل البلاد.

مزايا المشروع

إن أهم ميزة لهذا المشروع أنه يضمن التوسع الزراعى فى مساحة مليونين من الأفدنة، بما فى ذلك تحويل حياض الوجه القبلى فى مساحة ٧٠٠ ألف فدان إلى الرى المستديم، ثم إنه يكفل احتياجات الرى لجميع الأراضى المنزرعة حاليا ومستقبلًا، ويكفل تحسين الصرف لجميع الأراضى المنزرعة، ويضمن زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزًا سنويا، ويكفل الوقاية الكاملة للبلاد، من غوائل الفيضانات العالية، ويولد طاقة كهربائية هائلة.

تمويل المشروع

سبق القول بأن مصر قد تلقت فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ من أمريكا وبريطانيا عروضًا بتمويل المرحلة الأولى لإنشاء السد العالى.

وفى يوليه سنة ١٩٥٦ سحبت أمريكا وبريطانيا عرضهما (ص٢٤٣) وتبعهما البنك الدولى للإنشاء والتعمير وكان الغرض من هذا التراجع محاربة مصر اقتصاديا.

وقد تم الاتفاق فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بين مصر وروسيا على أن تساهم روسيا فى تمويل المرحلة الأولى للسدّ العالى بأن تقدم لمصر قرضًا طويل الأجل فى حدود ٤٠٠ مليون روبل (نحو ٣٥ مليون جنيه تقريبا) تسدد على ١٢ قسطا سنويا ابتداء من عام ١٩٦٤ بفائدة ٢,٥٪ وتسرى الفوائد من تاريخ استخدام كل جزء من القرض على أن تؤدّى قيمة هذا القرض عن طريق توريد سلع محلية مصرية إلى الاتحاد السوفييتى، وأن تقدم روسيا المعدات والآلات مع ما يلزمها من قطع الغيار اللازمة لتشغيل أعمال المرحلة الأولى.

ما قُلته سنة ١٩٤٨ عن النهضة الاقتصادية

ويطيب لى فى هذا المقام أن أختم الفصل السابع عشر بما قلته سنة ١٩٤٨ تحت عنوان (النهضة الاقتصادية – عناصر التاريخ القومى) فى الجزء الثانى من كتابى (فى أعقاب الثورة – ثورة سنة ١٩١٩) ص ٢٥٥ وما بعدها. (طبعة سابقة) قلتُ:

«إن التاريخ القومى لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسى منه، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادى، وتاريخها الاجتماعى، ويدخل فيه التاريخ الدينى والعلمى والأدبى والفنى، وهذه النواحى وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصداها فى النواحى الأخرى، ومنها جميعًا يتألف التاريخ القومى، وهذا ما جعلنى أوجه جانبًا من البحث لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب فى مختلف مراحل الحركة القومية الحديثة.

«لذلك يلزمنى أن أفرد هذا الفصل، والفصل الذى يليه لدراسة النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها قبل الثورة (ثورة سنة ١٩١٩)، وفى أعقابها، لكى تكمل مع التاريخ السياسى العناصر الرئيسية لتاريخنا القومى، وهنا أرى لزامًا علىّ لاستيفاء الحديث عن نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية أن لا أقف عند سنة ١٩٣٦ حيث ينتهى الجزء الثانى من الكتاب، بل أتجاوزها إلى اليوم (١٩٤٨)، ليكون من هذا الفصل والفصل الذى يليه صورة واضحة شاملة لهذه النهضة.

السياسة والاقتصاد

«إن الأمة الغنية هى ولا ريب أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة وقد رأينا الحروب يؤثر فى مصايرها عنصر المقدرة المالية للشعوب المتحاربة، كما أن الحالة الاجتماعية لها دخل كبير فى النضال الحربى والسياسى.

«ولقد اقترنت حركتنا الوطنية فى مختلف أدوارها بنهضة الأمة فى الميادين الاقتصادية، ذلك أن البعث الوطنى يحفز النفوس إلى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبى والاستعباد السياسى معًا، ويهيب بها فى الوقت نفسه إلى التحرر من التبعية الاقتصادية الأجنبية، وتحقيق استقلالها الاقتصادى والمالى.

«والنهضة الاقتصادية ركن هام وأساسى من أركان الحركة القومية، وهى من أسلحة الكفاح الوطنى، فمن حقها علينا أن نؤرخ لها، ونسجل معالمها وتطوراتها، ثم إن تاريخها يبرز الفكرة التى يجب علينا أن نؤمن بها جميعًا، وهى أن أمام كل مواطن ميادين فسيحة يؤدّى فيها واجبه نحو بلاده، وإنى أوجه القول فى هذا الصدد إلى مواطنىّ جميعا، رجالًا ونساءً، شيبًا وشبابًا، على اختلاف طبقاتهم وأقدارهم ومنازلهم، فليس الجهاد الوطنى وقفًا على فئة دون أخرى، بل يجب أن يساهم فيه الجميع، وليس هو مقصورًا على الميدان السياسى فحسب، بل يشمل أيضا ميادين أخرى، اقتصادية واجتماعية، ومن الواجب أن يقوم المواطنون بواجبهم فى مختلف هذه النواحى، ولا عذر لأيّهم إذا هو قصّر فى أداء هذا الواجب،

ومن لم تساعده الظروف والملابسات على أداء واجبه فى الميدان السياسى، أو لم يشأ أن يساهم فيه، فأمامه الميادين الاقتصادية والاجتماعية تنتظر أن يؤدّى واجبه فيها، والبلاد فى حاجة إلى كفاحه فى كل منها، أما أن ينصرف الإنسان عن الكفاح فى هذه الميادين جميعها، ويقتصر على أن يعيش لنفسه ولذويه فحسب، فهذا لا يتفق مع ما ينبغى أن يكون عليه المواطن الصالح، هذا المواطن الذى هو أساس نهضة الشعوب وتقدمها، وعنوان رقيها وعظمتها وعُدّتها الأولى فى حياتها القومية»[٨].

إلى أن قلت تحت عنوان: (طلعت حرب وتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠) ص ٢٦٦ من نفس الكتاب:

«تأسس هذا البنك العظيم فى سنة ١٩٢٠، فهو الثمرة الاقتصادية للثورة، وهو أوّل بنك وطنى أسس فى تاريخ مصر الحديث، وقد شاد طلعت حرب بنيانه على أساس قوى متين؛ إذ جعله بنكا وطنيا بكل معانى الكلمة، واشترط فى عقد تأسيسه أن يكون حملة أسهمه من المصريين، فكفل له الصبغة القومية».

وقلتُ تحت عنوان (وجوب زيادة الثروة القومية) ص ٢٨٧ (نفس المرجع):
«جملة القول عن الضعف والنقص فى حياتنا الاقتصادية أن ثروة البلاد تقصر عن حاجات سكانها، وأنها برغم ما عُرف عن رخائها تعد حتى اليوم (١٩٤٨) من البلاد الفقيرة، هذا إلى أن اقتصادياتها تخضع فى كثير من مقوماتها للتبعية الأجنبية، مما له دخل كبير فى فقر الأهلين.

«وأبرز مظهر لهذا الفقر انخفاض مستوى المعيشة بين أهلها إذا قيس هذا المستوى بالبلاد الأخرى.

«فالزراعة وحدها لم تعد غلّتها تكفى حاجات السكان، وذلك لزيادة عددهم زيادة تفوق نسبة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة، ومع استصلاح الأراضى البور تبقى موارد الثروة غير كافية لمطالب السكان.

---

(٨) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٥٥. طبعة سابقة.

«وعلاج هذا النقص هو فى زيادة الثروة الزراعية، تم إيجاد موارد أخرى غير الزراعة، وهى الصناعة والتجارة والملاحة، واستثمار موارد الثروة المعدنية فى البلاد[٩].

وقلتُ تحت عنوان: (البرامج العملية والبرامج الهدّامة) ص٢٧٨ نفس كتابنا وما بعدها:

«يجب إذن أن تتضافر الجهود لوضع وتنفيذ برامج إنشائية عملية لزيادة ثروة البلاد وتنمية موارد الدخل فيها.

«وهنا أرى واجبًا علىّ أن أوجّه النصح إلى الشباب المثقف أن لا يتورطوا فى اعتناق الأفكار والنظريات الشيوعية الهدّامة تحت تأثير الوهم بأنها السبيل إلى النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا، فإن هذه النظريات إنما ينشرها دُعاة مغرضون يرمون إلى هدم النظم الاقتصادية والاجتماعية كافة، وإثارة الحرب بين طبقات المجتمع، وليس هذا الهدم هو السبيل إلى زيادة ثروة البلاد الاقتصادية ولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن ثروة البلاد الحالية إذا هى وزعت بالتساوى على جميع السكان، كما ترمى إلى ذلك النظريات الهدامة، لما خصّ كل مواطن شىء يذكر، ولبقيت مشكلة الفقر مضروبة على البلاد.

«والعلاج الناجع لهذه المشكلة هو أوّلاً فى زيادة موارد الثروة العامة للبلاد لأن هذه الزيادة تعود حتمًا بالنفع على جميع المواطنين مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ويجب إلى جانب ذلك تنظيم هذه الموارد وتطبيق النظم التى تقلل الفوارق بقدر المستطاع بين الطبقات، وتفرض على الأغنياء الالتزامات التى تقتضيها العدالة الاجتماعية، مما سنتكلم عنه فى الفصل الآتى:

«فزيادة موارد الثرورة القومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك هو أساس العمل للنهوض بالبلاد اقتصاديًا واجتماعيًا، أما النظريات الهدامة فهى تضرّ البلاد فى تقدمها الاقتصادى والاجتماعى، لأنها تشيع فيها الانقسام والقلق والاضطرابات،

(٩) كتابنا فى أعقاب ج٢ص ٢٧٨. طبعة سابقة.

مما يؤدّى بداهة إلى نقص إنتاجها القومى، ثم إنها تحرمها تأثير الحافز الفردى فى العمل والاستثمار، وهذا العامل له الأثر الذى لا ينكر فى ابتكار المشروعات وزيادة الإنتاج.

«فالنظريات الشيوعية تسيء إلى حياة البلاد القومية، وخاصة لأن لها طابعًا خطرًا؛ إذْ تقوم عليها هيئات تتسم بالدولية، وتعمل على إضعاف روح الوطنية فى نفوس الشعب، وإحلال النزعات الدولية محلها، بحجة أن التعصب للوطنية Chauvinisme هو من أسباب انتشار الحروب، وبالتالى من عوائق استتباب السلام فى العالم، وهى دعوى باطلة، يدخلها الشيء الكثير من التضليل والمغالطة، ويراد منها تفكيك الروابط الوطنية بين أبناء الأمة الواحدة، وبالتالى إضعاف روح المناعة فيها، تمهيدًا للسيطرة الأجنبية عليها.

«إن التعصب للوطنية الذى كان فى بعض المواطن أسباب الحروب هو المرادف لسياسة الطغيان والفتح والتوسع، تلك السياسة التى انفردت بها الدول الاستعمارية، أما نحن الضعفاء، الفقراء فى الوطنية - لأننا لا نزال مع الأسف نشكو انخفاض مستوى الوطنية فى نفوسنا - فمن الخطر على كياننا وعلى نهضتنا أن نغلب عليها النزعات الدولية، وإذا نحن قوّضنا عوامل الوطنية فى نفوسنا، فماذا يبقى لنا من عدّة نناضل بها عن كياننا فى هذا الخضم من المعترك العالمى الذى لا تسود فيه إلّا القوّة، ولا يحترم فيه للضعيف حق ولا كيان.

«ومن عجب أن تصدر الدعوة إلى طرح العقائد الوطنية عن بلاد (روسيا) عُرفت فى تاريخها القديم والحديث بنزعة التوسع فى الفتح والسلطان، والدأب على السيطرة على الدول المجاورة وغير المجاورة، وهى لا تقل فى العدوان عن أعرق الدول فى التوسع والاستعمار، ولا تختلف روسيا الشيوعية عن روسيا القيصرية فى هذه الناحية، ولكن دعاتها يروّجون مبادئهم الهدامة تحت ستار براق، يستهوون به البسطاء، لكى تتحلل عقائدهم الوطنية، فيجد أولئك الدعاة منفذًا إلى التسلط على بلادهم.

«فهذه الدعاية إذا تسربت إلى صفوفنا، كان فيها القضاء على الروح الوطنية

التى نحن أحوج ما نكون إليها، هذا إلى أنها ترمى إلى القضاء على الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن الكبيرة؛ لأن الشيوعية ترى فى صغار الملاك الزراعيين طبقة من الرأسماليين تجب محاربتهم وتجريدهم من أملاكهم، وهو أساس يناقض على خط مستقيم الأساس السليم الذى يجب أن نسعى إليه وهو الإكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة لكى يرتفع المستوى الاجتماعى فى بلادنا.

«فليحذر الشباب المثقف هذ الدعايات الضارة بنا وطنيًا واجتماعيًا، الهادمة لأقدس شعور فى الإنسان، وليحرصوا على روح الوطنية، وليعملوا على إذكائها وإرساخها فى نفوسهم ونفوس مواطنيهم، ولا يكونوا عمال هدم لهذه الروح العظيمة التى هى الأساس الوطيد لنهضة البلاد، وهى الحصن الأوّل والأخير لكيانها وحياتها ولا يعملوا بقصد أو بغير قصد على تحويل الجهاد القومى، من جهاد فى سبيل الوطن والمجموع، إلى نضال بين الطبقات، فإن هذا النضال يضعف ولا ريب جبهة مصر فى جهادها القومى العام[١٠]»

وقلتُ تحت عنوان (زيادة مساحة الأراضى المزروعة) ص ٢٨٣ وما بعدها من نفس الكتاب:

«من المشاهدات التى تستوقف النظر وتدعو إلى إطالة التفكير والتأمل أن التوسع الزراعى فى مصر لا يسير سيراً مضطردًا مع ازدياد عدد السكان، بل إنه يقصر عن متابعة هذه الزيادة، فالإحصاءات تدلنا على أن عدد سكان مصر يزيد كل عام بمعدل يربو على ربع مليون نسمة، أى يبلغ الضعف كل خمسين سنة تقريبًا، وكان واجبًا أن تزيد مساحة الأراضى الزراعية بمقدار الضعف أيضا فى هذه الحقبة من الزمن، ولكن الواقع أن هذه المساحة لم تزد إلّا بنسبة ضئيلة ٧٪ سبعة فى المائة تقريبا، وهى نسبة لا تكاد تذكر إلى جانب زيادة عدد السكان.

«فيجب العمل على زيادة مساحة الأراضى المزروعة لكى تسدّ جانبًا من حاجات السكان المتصاعد عددهم كل عام.

---

(١٠) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٧٨. طبعة سابقة.

«تبلغ مساحة الأراضى المزروعة (بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦) ٥,٩٠٣,١٤٣ فدانًا، وفى القطر المصرى من الأراضى القابلة للإصلاح نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة، وقد يزيد هذا القدر إذا مُسحت جميع الجهات الصحراوية القابلة للإصلاح مسحًا فنيا دقيقًا، أو اكتشف العلم جهات أخرى يظن حتى الآن أنها لا تقبل الاستصلاح فى حين أنها قابلة له.

«فمن الواجب العمل المتواصل على استصلاح الأراضى البور، وهى ولا شك مهمة شاقة، كثيرة التكاليف، تستدعى زيادة منشآت الرى والصرف، ثم جريان يد الإصلاح فى هذه المساحات الشاسعة تدريجا، ويقتضى ذلك وضع برنامج منظم ينفذ على عدة سنوات، بحيث لا يبقى فدان واحد من الأراضى المزروعة أو القابلة للإصلاح لا يجد كفايته من مياه الرى أو وسائل الصرف، ويجب الاسترشاد بتجارب الأمم الأخرى، فقد استطاعت بلدان فى العالم استصلاح مناطق صحراوية شاسعة، وأراضى كانت تغمرها مياه البحر الملح، أو مناطق جبلية وعرة، فلا يعز علينا إذا اهتدينا بالعلم والتجارب، وتذرعنا بالعزيمة الصادقة، أن نستخدم مياه النيل التى تضيع كميات هائلة منها فى البحر كل عام، فى حين أنها تكفى لرى الملايين من الأفدنة التى تستلزمها الزيادة المطردة فى عدد السكان، ويجب الشروع فى بناء الخزانات التى تخزن مياه النيل اللازمة لرى هذه الأراضى البور، وعلى الحكومة توزيع ما تستصلحه من الأراضى على صغار المزارعين بأثمان معتدلة وشروط سهلة لإيجاد طبقة من ذوى الملكيات الصغيرة تنهض بهم وترفع من مستواهم وتكون أداة استقرار وتقدم فى المجتمع، وقد اتبعت هذه السنّة الحسنة فى نطاق ضيق، فعليها أن تتوسع فيها التوسع الواجب»[11]

وقلت تحت عنوان (جعل ملكية الأراضى الزراعية قاصرة على المواطنين) ص ٢٨٦ ما يلى (نفس الكتاب):

«وإلى جانب العمل على زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتنمية إنتاجها، يجب

(١١) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٨٣. طبعة سابقة.

وضع تشريع يجعل ملكية هذه الأراضي والعقارات عامة من حق المواطنين وحدهم لأنه إذا لم يوضع تشريع يمنع تسرب الأراضي الزراعية إلى الأجانب، فإن الاستقلال الاقتصادى يتصدع وبخاصة فى بلاد لا يزال أساس اقتصادياتها هو الزراعة.

«وليس هذا التشريع بدعًا فى القوانين ولا فيه إجحاف بحقوق الأجانب، بل هو متبع فى معظم البلدان، إما عن طريق سنّ القوانين الكفيلة بذلك، وإما عن طريق الأمر الواقع الذى لا يعترضه منازع.

«وقد قدمتُ مشروع قانون بهذا المعنى إلى مجلس الشيوخ فى ديسمبر سنة ١٩٤٨[١٢].

ودعوتُ إلى تحسين غذاء الشعب وحماية أسعار الحاصلات الزراعية وزيادة طرق المواصلات ورعاية التجارة الخارجية.

وقلتُ تحت عنوان (تنمية الثروة الصناعية) ص ٢٩٢ وما بعدها (نفس الكتاب) ما يلى:

«تملك الحكومة بوسائلها أن تهيىء للصناعات سبيل التقدم والنمو، وإن مصر لتتوافر فيها عوامل التقدم الصناعى، فكثير من المواد الأولية للصناعة وأهمها القطن تنتجه أراضيها، وتصدر منه للخارج، والوقود ولا سيما البترول متوافر فيها، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه ميسور لها، وموقعها الجغرافى يساعد على تصريف منتجاتها وعلى التبادل التجارى بينها وبين مختلف البلدان القريبة والبعيدة، والمواطن المصرى يملك من الذكاء والجلد عل العمل والاستعداد الفطرى للصناعة ما لا يقل عن مؤهلات الصناع فى أرقى البلدان، ولقد كانت مصر مهد الفنون والصناعات الرفيعة فى مختلف العصور، فليس مستساغًا أن يقال إن مصر ليست مستعدة للنهوض الصناعى، بل هى دعاية مغرضة روّجها الاحتلال ردحًا من الزمان لتنفيذ

(١٢) صدر به القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١، ونص عليه دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ (مادة ١٢).

سياسته الاستعمارية، وإن إمكان توليد القوّة الكهربائية فى البلاد لكاف وحده لإحياء شتى الصناعات، ونظرة واحدة إلى سويسرا أو إيطاليا تدلنا على هذه الحقيقة، فقد كانت كلتاهما بلادًا فقيرة محرومة من الصناعات، فلما توافرت فى كلتيهما القوّة الكهربائية وانتشرت فى نواحيهما، ازدهرت فيهما الصناعات وتقدمت تقدمًا عظيمًا، وإن إنشاء محطة كهربائية واحدة فى (شبرا) لتوريد التيار الكهربائى لترام وشركة مصر الجديدة قد جعل من المنطقة التى حواليها منطقة صناعية بحيث أمكن إنشاء عدة مصانع تستورد القوة الكهربائية من تلك المحطة، فما بالك إذا أنشئت عدة محطات كهربائية فى البلاد والمناطق التى بها الاستعداد لإنشاء الصناعات فيها.

«فمن واجب الحكومة والمواطنين معًا رعاية النهضة الصناعية وحمايتها، والسير بها قدُما إلى الأمام؛ لأنها من السبل الرئيسية لزيادة ثروة البلاد القومية وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين، فإن هذا المستوى منخفض إلى درجة عميقة، إذ تدل الإحصاءات التقريبية على أنه يوجد فى بلادنا نحو أربعة ملايين شخص كان إيراد الفرد منهم قبل الحراب العالمية الأخيرة لا يزيد عن جنيه واحد فى الشهر، وخمسة ملايين ونصف مليون لا يزيد إيراد الفرد منهم عن ثلاثة جنيهات فى الشهر، ولئن زاد هذا المستوى فى سنى الحرب وبعد انتهائها فإنه لا يزال فى انخفاض جسيم.

«وقد قُدر متوسط دخل الفرد الواحد فى مصر بتسعة جنيهات فى السنة، وهو مستوى دون مستوى دخل الفرد فى معظم البلاد المتمدينة، ولا سبيل إلى رفعه إلّا بزيادة موارد الثروة فى البلاد وخاصة الثروة الصناعية، وعلى الحكومة أن تمدّ الصناعات الحديثة والأعمال الاقتصادية بالتعضيد والإرشادات ولا تضنّ عليها أحيانًا بالإعانات المالية كما يحدث فى البلاد الأخرى التى تمدّ الصناعة والملاحة والطيران وما إلى ذلك بالمساعدات الجمة.

«ومن أولى الوسائل التى تساعد على التوسع الصناعى استيراد الآلات الصناعية واختيار أحدثها وأصلحها وأقدرها على قوّة الإنتاج وجودته مع قلة النفقات، وتجديد ما يبلى أو يتقادم منها، لكى تساير الصناعة المصرية مثيلاتها فى

الخارج، وإنشاء البنوك الصناعية لتمويل الصناعات، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ومساقط المياة، ثم استخدام الحماية الجمركية للصناعات الوطنية فى الحدود المعتدلة التى لا ترهق الشعب ولا تؤدّى إلى غلاء أسعار الحاجيات أو إلى حماية غير مشروعة للصناعات الرديئة[١٣]».

وقلت تحت عنوان (التوسع الصناعى فى مختلف النواحى - فى الغزل والنسيج) ص ٢٩٥ وما بعدها (نفس الكتاب):

«إن أولى الصناعات التى يجب التوسع فيها هى صناعة غزل القطن ونسجه، فقد أثبتت تجارب العشرين سنة الماضية أن مصر من أكفأ البلاد لتصنيع القطن، ولقد استطاعت أن تستهلك فى مصانع الغزل والنسيج إلى الآن أكثر من خمس محصولها من القطن سنويًا، وعادت هذه الصناعة على البلاد والأهلين بالأرباح الوفيرة، كما أنها زادت من الثروة القومية ومن دخل الشعب جماعات وأفرادًا، فمن الواجب أن تضاعف البلاد جهدها للتوسع فى هذه الصناعة، حتى تصل إلى غزل محصول القطن ونسجه بأكمله، فتكون مصر من البلاد التى تزرع القطن وتخرجه مصنوعًا، فتستهلك ما يكفى حاجة سكانها من المصنوعات القطنية، وتصدر إلى الخارج ما يزيد على حاجتهم، وبعبارة أخرى لا تكون من البلاد التى تصدر قطنها محلوجًا فحسب، بل تصدره مصنوعًا ومنسوجًا، فيتضاعف بذلك دخلها القومى، ويتحقق رخاء أهلها ويسارهم، ويكفيك أن تقدر الفرق بين ثمن قنطار القطن خامًا،وثمنه بعد تحويله إلى منسوجات قطنية، لتعرف مبلغ الكسب الذى يعود على البلاد إذا هى أنشأت من مصانع القطن ما يكفى لتصنيع محصولها القطن جميعه، أو معظمه[١٤]».

وقلتُ فى صدد التوسع (فى الصناعات الأخرى) ص ٢٩٦ وما بعدها (نفس الكتاب) ما يلى:

---

(١٣) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٩٢. طبعة سابقة.
(١٤) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٩٥. طبعة سابقة.

«وثمة صناعات أخرى يجب إنشاؤها أو التوسع فى القائم منها، نذكر منها على سبيل المثال:

استنباط القوّة الكهربائية من خزان أسوان، ومن مساقط المياه كافة، وإيجاد شبكة كهربائية تصل بين مراكز القطر الصناعى، وتمد الصناعات فى المدن والقرى بالقوّة المحركة بأسعار معتدلة.

«وصناعة الحديد، وهو العمود الفقرى لجميع الصناعات الكبيرة والصغيرة، الثقيلة والخفيفة، ومن الثابت أن خام الحديد موجود بكميات وافرة فى منطقة أسوان وشبه جزيرة سيناء والواحات الغربية، وبعض مناطق البحر الأحمر، ويمكن استخراج الحديد الزهر والصلب فى مسابك الحديد ومصانعه، وقد نجحت بعض المسابك القائمة فعلاً فى مصر فى استخراج الحديد الزهر، وتنتج منه المواسير وأجزاء المحركات وبعض الأدوات الصحية، وليس من العسير إقامة مصانع لاستخراج الصلب فهذه الصناعة بشقّيها ضرورية لنهضة البلاد الصناعية، ولازمة لاستكمال البلاد معداتها الحربية التى يقتضيها الدفاع الوطنى، وقد دلت التجارب الأخيرة على أنها صناعة ممكنة وخاماتها متوافرة والنجاح مكفول لها إذا اتجهت إليها العزائم والإرادة الصادقة.

«وصناعة الأجهزة الكهربائية والبخارية من محركات (دينامو) ومحولات وموصلات.

وصنع القاطرات والقضبان الحديدية، والبواخر والسيارات والطائرات والآلات الزراعية وأجهزة الراديو والسينما وأجهزة التليفون.

«واستغلال الحديد الخردة وتحويله إلى أسياخ لتسليح المبانى.

«وصناعة اللدائن (البلاستيك)

«وصناعة الأسمدة الكيميائية.

«وصناعة الكحول والمستحضرات الطبية.

«والحرير الصناعى.

«والزجاج بأنواعه، والصينى والبلور، وصناعة الماس والحلىّ.

«وصناعة المطاط، وهذه الصناعة ترد موادهاالأولية من الملايو والهند الصينية، ومن الممكن تصنيعها فى مصر واستخراج إطارات السيارات منها.

«وصناعة الورق بأنواعه، وبخاصة ورق الطباعة للكتب والصحف والمجلات.

«وصناعة التبريد.

«وصناعة الجوت ومشتقاته، والأمراس (الحبال).

«وصناعة حفظ المأكولات من مختلف أنواع الخضر والفاكهة بأحدث الأساليب الفنية والعلمية.

«وصناعة الأعجنة الغذائية، والحلوى ومشتقاتها.

«وصناعة الفنادق والملاهى، وإعداد أفواج من الشباب المثقف للتدريب على إدارتها، واستكمال لوازمها، فإن هذه الصناعة مصدر إيراد رابح، وليس أجدر من مصر فى استثمار هذه الناحية لكثرة ما حبتها الطبيعة من مصايف تمتد على بحر من أعظم بحار الدنيا جمالاً ومناخًا، ومشاتٍ يقصد إليها السياح من جميع أقطار العالم.

«إن مصر تنفق كل عام من السنوات العادية نحو عشرة ملايين جنيه يصرفها المصطافون من سكانها فى المصايف الأجنبية، وهو مبلغ تفقده البلاد، ولو بقى فيها أو بقى معظمه لكان له أثره فى تدعيم نهضتها الاقتصادية، فتحسين المصايف المصرية، وتوجيه الحكومة والمواطنين عنايتهم إلى تجميلها، وتسهيل سبل المواصلات إليها، وتوفير أسباب الراحة والصحة فيها وتشجيعها، وتقليد الأجانب فى تفضيل مصايف بلادهم، كل ذلك يحيى صناعة الفنادق والمقاهى ويزيد من ثروة الأهلين.

تمصير الصناعات

«ومن الواجب أيضًا تمصير الصناعات بحيث تكون صناعات مصرية بمعناها الصحيح، رءوس أموالها أو معظمها مصرية، وفوائدها تعود على المصريين، أما أن تكون مجالاً للاستغلال الأجنبى فضررها فى هذه الحالة يكون أكثر من نفعها، والحكومة تستطيع أن تفعل الكثير فى سبيل تمصير الصناعات؛ لأنها تملك سلطة التشريع وسلطة الإدارة التى تستطيع أن تحمى بها الصناعات الوطنية[١٥]».

وقلتُ تحت عنوان (توسيع عمران المدن وتفريج أزمة المساكن) ص ٣٠١ من نفس كتابنا:

«إن توسيع عمران المدن وضم الأراضى الشاسعة التى تمتلكها الحكومة إلى رقعتها، وتخطيطها وتوفير أسباب العمران فيها، وبيعها إلى الأفراد بشروط معتدلة مع تسهيلات فى الدفع، كل أولئك مما ينشط حركة العمران فى المدن ويزيد من ثروة الأهلين ورخائهم، وينمى موارد الثروة المالية؛ لأن وجود هذه الأراضى بدون استغلال أو بيع يعطل الانتفاع بهذه الثروة، ويشل حركة العمران فى العواصم والمدن عامة.

«ومن واجب الحكومة أن تضع برنامجا مدروسًا تساهم فى تنفيذه يهدف إلى زيادة عدد المبانى المخصصة للسكن لتفريج أزمة المساكن فى المدن والقرى، وأن تتحمل بقسط كبير من نفقات هذه المبانى، وتساعد على إقامتها، وبخاصة مساكن الطبقة المتوسطة والفقيرة التى لا تستطيع أن تنشئ المساكن اللازمة لها، وإذ كان الموسرون فى الجملة ليس من مصلحتهم إقامة المساكن التى تغل بطبيعتها ريعًا ضئيلاً، فعلى الحكومة أن تعنى بتخصيص جزء من جهودها وأموالها لإقامة هذه المساكن، ويجب أن تكون هذه المساهمة مطردة ومستمرة بحيث تساير الزيادة فى

(١٥) كتابنا فى أعقاب الثورة الجزء ٢ ص ٢٩٨. طبعة سابقة.

عدد العائلات، هذه الزيادة التى هى نتيجة حتمية للزيادة المطردة فى عدد السكان[١٦]».

وقلتُ تحت عنوان (الصناعات الريفية والمنزلية) ص ٣٠١ وما بعدها (كتابنا المذكور) ما يلى:

«أقصد بالصناعات الريفية تلك الصناعات اليدوية التى يستطيع الزراع بشىء من التوجيه والمساعدة والإرشاد صنعها فى مساكنهم وقراهم، والقيام عليها منفردين أو متعاونين، وأساسها تحويل جزء من الحاصلات الزراعية إلى منتجات مصنوعة وهى أقرب الصناعات إلى الاقتصاد الزراعى، وأقرب منالا لجمهور المزارعين، ملّاكًا كانوا أو مستأجرين أو أجراء، وهى أولى بالرعاية والتشجيع؛ لأنها وسيلة ميسورة وناجعة لزيادة دخل الزراع ورفع مستوى معيشتهم، هذا إلى أنها تزيد من مستواهم الثقافى؛ لأن الصناعة ترفع ولا ريب من مستوى الذكاء والتفكير فيمن يمارسها، اعتبرْ ذلك فيما دلّت عليه المشاهدات من أن الأمم الصناعية أرقى فى مجموعها من الأمم التى تقتصر على الحياة الزراعية، ثم إن تعميم الصناعات الريفية يوجد عملًا للفلاح وقت فراغه من عمله الزراعى، وهو وقت يضيع سُدى على الفلام وعلى البلاد.

«إن بعض الصناعات الريفية قائم فى البلاد، كغزل القطن والصوف بالمغازل اليدوية ونسج بعض الأقمشة بالأنوال اليدوية أيضًا، ونسج السجاد والأكلمة (جمع كليم) فى البيوت، وقد نجحت هذه الصناعة فى بعض القرى والبنادر، وصناعة الجوارب على الماكينات اليدوية، وصناعة العجوة، وصناعة الخل، وصناعة المسلى والجبن إلخ.

«والمهم هو تحسين وسائل هذه الصناعات وتشجيعها وتعميمها، وعلى الحكومة أن تساهم فى ذلك؛ إذ هى فى حاجة إلى التوجيه والإرشاد والتشجيع، ففى إنجلترا مثلا تؤلف الحكومة وحدات دراسية متنقلة تجوب المناطق الزراعية وتزور كل سنة

---

(١٦) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٠١. طبعة سابقة.

عدة مراكز، وتلقى الدروس والمحاضرات فى صناعة الزبد والجبن واستخراج اللبن الصحى النظيف وحفظ البيض وما إلى ذلك، وترشد المزارعين إلى إتقان هذه الصناعات، فعلى الحكومة أن تتبع مثل هذه الطريقة وأن تنشئ مراكز للتدريب الصناعى فى القرى الكبرى، وتعم على تعميم الصناعات الريفية فى القرى كبيرها وصغيرها، واختيار ما يلائم كل منطقة من هذه الصناعات.

«إن البلاد تستورد من الخارج سنويا من المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية ما تزيد قيمته على عدة ملايين من الجنيهات، فإذا تقدمت الصناعات الزراعية عامة، والريفية بنوع خاص، فإن منتجاتها تكفى حاجة السكان وتغنيهم عن استيراد هذه الكميات من الخارج، وتزيد من دخل الزراع.

«ومن الصناعات الريفية والمنزلية الواجب ترقيتها وتنظيمها وتعميمها تجفيف البلح، واستخراج المنتجات المصنوعة منه بالأساليب الحديثة التى ترفع من قيمتها وتزيد من الإقبال عليها وتصلح للتصدير.

«وصنع المربات، واستخراج شراب الفاكهة المختلفة أنواعه، واشتيار العسل من خلايا النحل، وصناعة العسل الأسود، وتقطير الأزهار، وحفظ البيض، وصناعة الفطير والحلوى.

«وتجفيف الخضروات والبقول والفواكه، وتجفيف الأسماك، وبخاصة أنواع السردين، وتجفيف اللحوم.

«وصناعة منتجات الألبان كالجبن بأنواعه البسيطة والممتازة والرفيعة، والزبدة والمسلى، وإنتاج اللبن الصحى النقى وبيعه فى المدن القريبة من القرى.

«والغزل والنسيج على الأنوال اليدوية فى البيوت، والتقدم من هذا إلى صناعة التريكو، فإنها تمارس فى البيوت ولا تحتاج إلى آلات وأجهزة كبيرة.

«وصناعة السجاد والأكلمة.

«وصناعة الحصر والمكاتل (القفف والغلقان)، والسلال (جمع سلة)، والمقاعد

(الكراسى)، والأرائك (الكنبات) والأسرة (السراير)، والأثاث الريفى البسيط، والأقفاص، وأدوات النظافة والدواسات، والمكانس، والحبال، والدوبارة،

«وخوص الطرابيش، وقد نجحت هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة، وصار جدل خوص الطرابيش من الصناعات المنزلية الناجحة، وبخاصة فى رشيد، ويجدل هذا الخوص من سعف النخل، كما تجدل منه القبعات وحقائب اليد الجميلة، وبعض أنواع الأحذية الصيفية.

«والتطريز بأنواعه.

«والفخار ومشتقاته إلخ إلخ.

«والمصنوعات الجلدية البسيطة.

«كل هذا على سبيل المثال، وإن حسن التوجيه كفيل باستحداث صناعات ريفية ومنزلية أخرى»[١٧].

وقلت تحت عنوان (الثروة المعدنية والبترولية) ص ٣٠٤ من نفس الكتاب.

«ليست مصر خصبة فى أراضيها الزراعية فحسب، بل هى غنية بمعادنها المطمورة فى جوف الأرض، فى صحاريها ووهادها، وعلى شواطئها، وبين صخورها ورمالها، ولكن هذه الثروة المعدنية لا تزال البلاد محرومة من استثمارها والإفادة منها، ولو وجهت جهودها لاستثمارها لدر عليها من الخير والحياة والثروة أكثر مما تدرّه القشرة الظاهرة من أراضيها، ولفتحت لها موارد جديدة لزيادة دخل البلاد وأهلها، ولقد عُرف حتى الآن أن فى جوف الأرض المصرية معادن كثيرة، منها الحديد والذهب والرصاص والنحاس والنيكل والكروم والولفرام والنطرون والاسبستوس والمنجنيز والفوسفات والكاولين والقصدير والزنك والكبريت والملح والشبة وغيرها، وكثير من الأملاح التى تستعمل فى صناعة التلوين ومواد الدباغة، هذا إلى ما فيها من أحجار الجرانيت والرخام والمرمر والبورفير وغير ذلك، وبعض هذه الأحجار

(١٧) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٠١. طبعة سابقة.

والمعادن قد استخرج وظهرت مزاياه ومنافعه، ولكن الجانب الأكبر من هذه الثروة لا يزال مطمورًا فى جوف الأرض، ومن الواجب أن توجه الحكومة والأثرياء جهودهم للتنقيب والكشف عن هذه الثروة واستثمارها.

«وقد ثبت أن مصر غنية بمنابع البترول، وما اكتشف منها حتى الآن ينبئ بذلك، وواجب على الحكومة أن ترسم سياسة بترولية ترمى إلى استثمار هذه المنابع، وتبعد عنها قدر استطاعتها النفوذ الأجنبى والاستغلال الاستعمارى، وأن توجّه جهودها لمسح المناطق التى يدل تكوينها الجيولوجى على وجود المعادن فيها للوصول إلى استخراج كنوزها واستثمارها»[١٨].

وقلت تحت عنوان (الصناعات الحربية) ص ٣٠٦ وما بعدها من نفس الكتاب:

«على الحكومة إحياء الصناعات الحربية، واستكمال حاجات الدفاع من ذخيرة ومدافع وبنادق وسلاح ومهمات وعتاد من مصانع البلاد، فمن المحقق أنه لا يمكن لأمة تريد أن تحافظ على كيانها أن تعتمد على الخارج فى استيفاء حاجاتها من السلاح؛ إذ لا يتوفر لها ذلك أثناء الحروب، وقد تمتنع الدول المصدرة للسلاح عن إمدادها بما تطلب؛ لأسباب سياسية أو حربية، فالدول التى تعتمد على الغير فى إمدادها بالسلاح تحكم على نفسها مقدمًا بالهزيمة، وهيهات أن تطمئن على كيانها إلا إذا توافرت لديها الصناعات والمنتجات الحربية.

«هذا إلى أن إنشاء المصانع الحربية ينهض بحركة العمران، ويفتح آفاقًا واسعة للنشاط الاقتصادى فى البلاد وتشغيل العمال والفنيين والموظفين.

«فالصناعات الحربية تقتضى إنشاء مصانع للسلاح والذخيرة، ومصانع للحديد والصلب والمدافع والبنادق والسيارات والدبابات والطائرات، ومصانع للنسج، وأعمال الخشب والبناء، والصناعات الكيماوية، وما إلى ذلك.

«والحكومة قد قصرت السنين الطويلة فى إنشاء المصانع الحربية، وهذا التقصير

---

(١٨)كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٠٤. طبعة سابقة.

من أهم أسباب ضعف البلاد الحربي والسياسي، وليس لها عذر في تقصيرها، لأن تاريخ مصر الحربي يشهد باستعدادها لهذه الصناعات إذا توافرت الهمة والإرادة القوية»[١٩]

وقلتُ تحت عنوان (صناعة النقل البحرى وإنشاء البحرية المصرية) ص٣٠٨ وما بعدها من كتابى المذكور:

«ليس لنا الآن (١٩٤٨) أسطول تجارى يذكر ولا خطوط للملاحة، مع أن هذه الوسائل ضرورية لنشر تجارتنا وتمصيرها وزيادة موارد البلاد من التجارة والملاحة، وصادراتنا ووارداتنا تنقل فى الغالب على سفن أجنبية، فتضيع على البلاد كل عام ملايين الجنيهات فى أجور النقل ورسوم التأمين، وقد يتعطل نقل المتاجر التى نحتاج إلى تصديرها أو استيرادها، ولو توافر لمصر أسطول تجارى لما تسربت هذه الملايين إلى شركات النقل الأجنبية، ولصارت إلى الأهلين، وتفتحت آفاق العمل المثمر للمهندسين والضباط والبحارة والعمال ومن إليهم، فمن أوجب واجبات الحكومة إنشاء أسطول تجارى، وعليها أن تبادر ولو بابتياع بعض البواخر تكون ملكا لها وتنقل عليها مبيعاتها إلى الخارج ومطلوباتها من الخارج أيضا.

«وعليها تقديم المساعدات المالية للبواخر والمنشآت البحرية المصرية كما تفعل الحكومات الأوروبية.

«ومن واجباتها توسيع الموانئ المصرية الحالية واستكمالها وإنشاء موانئ جديدة كميناء دمياط، لكى تساعد على نمو التجارة والعمران.

«ويجب عليها تأسيس دور الصناعة (الترسانات) لإنشاء البواخر التجارية والحربية، وإصلاحها، وتعليم طوائف الشباب فنون البحرية والعمل بالسفن»[٢٠]

«وقلتُ تحت عنوان (واجبات المواطنين) ص ٣٢١ وبعدها من نفس الكتاب:

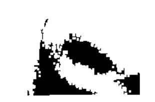
(١٩) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٠٦. طبعة سابقة.
(٢٠) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٠٨. طبعة سابقة.

«إن واجبات المواطنين تدخل مبدئيا ضمن واجبات الحكومة، لأن الوزراء ورؤساء المصالح والموظفين هم من المواطنين الذين عليهم أن يؤدّوا واجباتهم بالذمة والصدق، تلك الواجبات التى تتطلبها منهم صفة المواطن قبل أن تقتضيها صفة موظف الدولة.

«وعلى المواطنين عامة واجبات أخرى، وهى أن يوجهوا أفكارهم وعزائمهم ونياتهم إلى المساهمة فى نهضة البلاد الاقتصادية والاجتماعية لأن حركة التحرير السياسى لا تكتمل كما أسلفنا القول إلاّ إذا اقترنت بها حركة التحرير الاقتصادى والتقدم الاجتماعى.

«ومن أوّل واجبات المواطن أن يشجع كل ما هو مصرى من المنتجات الزراعية والصناعية والتجارية؛ لأن هذا التشجيع هو عنوان الوطنية، فلا يشترى إلاّ من صانع مصرى، أو تاجر مصرى، ولا يأكل إلا طعاما مصريا، ولا يلبس إلاّ ملابس مصرية، ولا ينزل إلاّ فى فندق مصرى، ولا يجلس إلاّ فى مقهى مصرى، هذه دعوة قد يتأوّلها بعضنا بأنها دعوة إلى التعصب الوطنى، وأنا أقول: فلتكن تعصبًا وطنيا، فإن الوطن أحوج ما يكون إلى التعصب من أبنائه، ومهما قيل عن هذه الدعوة فإنها هى الحقيقة الواقعة لدى الشعوب التى نحتذيها فى الوطنية والتقدم، وهذه الشعوب ليست فى حاجة إلى مثل هذه الدعوة؛ لأنها تتبعها فعلًا فهى لا تحتاج إلى من ينبهها إليها، إذ هى تدرك أنها من بدهيات الوطنية ومن أوّل مظاهرها العملية؛ لأن الوطنية عند الشعوب الحيّة ليست كلامًا أجوف، ولا عبارات طنّانة رخيصة، بل هى إيمان وإخلاص وعمل وجهاد.

«فتشجيع كل ما هو مصرى واجب على المواطنين، وإلى جانبه يجب على الصناع وأصحاب المصانع والمتاجر من ناحيتهم أن يبذلوا أقصى جهودهم لإتقان عملهم وتحسين إنتاجهم، ومسايرة التقدم الصناعى ومراعاة مصلحة الجمهور إلى جانب مصلحتهم، بحيث لا يقفون منه موقف الاستغلال ولا يقتضون منه أكثر من الربح المشروع، فإن رعاية مصلحة الجمهور وسيلة للتقدم الاقتصادى ومن شأنها تحبيب المواطنين فى الإنتاج المصرى.



واجبات الأثرياء

«يجب عليهم استثمار أموالهم فى المشاريع الاقتصادية القومية من صناعية وزراعية وتجارية وملاحية، كل بحسب مقدوره.

«لقد هيأت لهم الظروف مجال العمل فى هذه النواحى، فعليهم أن يساهموا فى ازدياد ثروة البلاد بالإقبال على إنشاء المؤسسات الاقتصادية التى تفيدهم، وفى الوقت نفسه تعود فائدتها على مواطنيهم وعلى البلاد عامة.

«ولقد برهنت المنشآت التى أسسها الأثرياء المصريون أفرادًا أو جماعات على نجاح عظيم، إذا أديرت بكفاية وحسنْ تدبير، وصدق عزيمة، ونال منها أصحابها الأرباح الوفيرة، فليكن هذا النجاح حافزًا لهم ولغيرهم على استثمار أموالهم وكفايتهم فى هذا المجال الفسيح.

واجبات المواطنات

«وعلى المواطنات المصريات أن يساهمن فى التقدم الاقتصادى، فيلتزمن أوّلاً حدود الاقتصاد فى بيوتهن، ثم يتعاهدن على تنشيط المنتجات والمصنوعات المصرية بدلاً من الأجنبية.

«إنهن إن فعلن ذلك ساعدن على تحويل التجارة والصناعة إلى أيد مصرية، أما أن يؤثرون المصنوعات والمتاجر والأزياء الأجنبية، ولا يلقين بالاً إلى وجوب تنشيط كل ما هو مصرى، فهذا يتنافى مع واجبات المواطنات المثليات.

«إننا نشاهد الهنديات المثقفات المتخرجات من أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية يحرصن على أن يرتدين ملابسهن من مصنوعات بلادهن، ويظهرن بها وبأزيائهن الوطنية فى المحافل والمجتمعات فى أرجاء العالم، فيكسبن بذلك احترام الناس، من مختلف الطبقات والأجناس، وإن ارتداءهنَ مصنوعات بلادهن – ولو

كانت أقل جودة أو أقل رونقًا وأناقة من المصنوعات الأجنبية - ليزينهن أكثر من أرقى الأزياء الأجنبية، فحبذا لو نهجت المصرية هذا النهج فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

«وللنساء دور هام يقمن به فى أوروبا وأمريكا فى الحركة التعاونية، وبخاصة فى التعاون المنزلى، فإنهن باشتراكهن فى جمعيات التعاون للاستهلاك وبتنشيطهن لها وقصر مشترياتهن عليها، وتعضيدهن للفكرة التعاونية عامة، ومساهمتهن الفعلية فى القيام على شئونها، قد أصبحن من أقوى وأعظم دعائم الحركة التعاونية.

«فعلى المواطنات المثقفات أن يقمن بهذا الدور فى إحياء الحركة التعاونية فى مصر.

«وعليهن أن يساهمن فى الانتاج المنزلى، ويمارسن صنع بعض أنواعه من مأكل ومشرب وملبس، ففى المأكل والمشرب يستطعن أن يمارسن استخراج بعض أنواع الجبن، وحذق الطهى، وصنع الفطائر والحلوى وشراب الفاكهة واستخراج ماء الزهر والورد، وما إلى ذلك.

«وفى الملبس وما إليه يستطعن أن يمارسن التطريز والحياكة وأشغال الصوف والزخرفة فيما ينتجن لأنفسهن ولأهلهن، ويحذقن النسج الرفيع الذى يزين بيوتهن فى الملابس والأثاث والمفارش، ويكون ذلك عنوانًا لرقيهن وتقدمهن وكفايتهن.

«لقد شهدنا نساء أوروبا أثناء الحرب العالمية الأخيرة (الثانية) يساهمن فى بيوتهن فى نسج الملابس وحياكتها للجنود المقاتلين، ويقدمنها تبرعًا ومساهمة منهن فى الدفاع الوطنى، فحبذا لو سرت هذه الروح فى البيئة المصرية.

«وحبذا لو تعاهد النساء المصريات على إمداد الجمعيات والمؤسسات الخيرية بما تحتاج إليه من نسيج وملبس للفقراء والمحتاجين من صنع أيديهن.

واجبات الشباب

«وعلى الشباب من المصريين واجبات تنتظر البلاد أن يؤدّيها فى الميادين الاقتصادية.

«عليهم أن يكونوا رسل دعاية للاستقلال الاقتصادى فى مختلف مظاهره ونواحيه، ولا يصرفهم عن العمل فى هذا المجال أن يكون منهم غير الأثرياء، أو غير الفنيين، فإن جهود الشباب الاقتصادية لا تستلزم أن يكونوا أغنياء أو رأسماليين أو فنيين، بل تقتضى توافر العزيمة الصادقة فى نفوسهم والإخلاص فى العمل.

«فعليهم أن يؤلفوا المنظمات التى تدعو إلى تشجيع المنتجات والمصنوعات والمنشآت الوطنية وترقيتها والترويج لها وتعميمها»[(٢١)]

* * *

(٢١) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ١ ص ٣٢١ وما بعدها. طبعة سابقة

الفصل الثامن عشر

السياسة الاجتماعية للثورة

لم تكن ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ثورة سياسية فحسب، بل كانت أيضا ثورة اقتصادية وثورة اجتماعية، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن السياسة الاقتصادية للثورة.

والآن نتحدث عن سياستها الاجتماعية:

اعتزمت الثورة إنشاء مجتمع جديد، لا هو بالإقطاعى ولا هو بالشيوعى، وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف وضعت مبادئ أساسية سارت عليها لإقامة المجتمع الجديد وهى:

القضاء على الاستعمار وأعوانه - القضاء على الإقطاع - القضاء على الاحتكار القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم - إنشاء جيش وطنى قوى - إقامة عدالة اجتماعية بين أبناء هذا الوطن - إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

فالنظام الذى اعتزمت الثورة إقامته ليس نظامًا رأسماليا، ولا نظامًا شيوعيا، بل هو نظام وسط، هو نظام اشتراكى معتدل، ولذلك وصف بحق بأنه نظام اشتراكى ديمقراطى تعاونى.

الإصلاح الزراعى

كان أوّل عمل هام للثورة فى هذا الصدد إصدارها قانون الإصلاح الزراعى الذى قضى على الإقطاع ومهد لخلق طبقة من صغار الملاك، وقد سبق لنا الكلام عنه (ص ٥٩ وما بعدها).

وحدد قانون الإصلاح الزراعى العلاقة بين الملاك والمستأجرين، بأن جعل القيمة الإيجارية سبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان.

والإصلاح الزراعى نظام اجتماعى سديد، فقد أوجد طبقة من صغار الملاك تجعل المجتمع أقرب إلى الديمقراطية والتوازن الاجتماعى، وأبعد عن الشيوعية.

ومن عجب أن الإقطاعيين قد نقموا فى الجملة من قانون الإصلاح الزراعى، ورأوا فيه افتياتًا على حقوقهم، ولو تأملوا فى أحكامه وفى نتائجه لرأوا فيه خيرًا لهم، فقد أجاز لهم هذا القانون التصرف بالبيع لصغار المزارعين فيما زاد عن النصاب الذى حدده للملكية، وقد باع معظمهم هذا الزائد واشتروا بثمن ما باعوه العقارات المبنية التى درّت عليهم أرباحًا لا تقل عن ربحهم من الأراضى الزراعية، أو استثمروه فى الصناعة فلم يخسروا شيئًا من قانون الإصلاح الزراعى، اللهم إلّا السيطرة القديمة والمكانة الإقطاعية، وليس هذا بالأمر الهام بل هو أقرب إلى الخُيلاء والعنجهية، ثم إنهم أفادوا من وجود طبقة من صغار الملاك، ولا ريب أن وجود هذه الطبقة وتكاثر عددها هو أكبر وقاية لكبار الملاك من خطر الشيوعية التى لا تبقى على الملكية، كبيرها، وصغيرها، فالشيوعية لا ترضى عن صغار الملاك. بل تعدّهم أعداءها الألداء، ولا ترضى إلّا عن طبقة المعدمين، وتعتبرهم أساس المجتمع، الشيوعى، فطبقة صغار الملاك الزراعيين هم إذن الخصوم الطبيعيون للشيوعية، وهم العقبة الكأداء فى سبيل انتشارها، ولو فطن الأغنياء إلى حقائق الأمور لوجدوا فى هذه الطبقة وقاية لهم من الشيوعية المدمّرة.

فالثورة بإصدارها قانون الإصلاح الزراعى قد منعت تسرب الشيوعية إلى البيئة الزراعية، كما أنها بإصدار القوانين العمالية قد منعت تسرب الشيوعية إلى طبقة العمال.

التشريعات العمالية

فى سنة ١٩٥٢ و١٩٥٣ عُدل قانون عقد العمل الفردى بما يكفل حقوق العمال، وعدل قانون تنظيم التوفيق والتحكيم، وقانون نقابات العمال، واتجهت هذه التعديلات إلى رعاية مصالح العمال.

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال، وبموجب هذا القانون أنشئت مؤسسة التأمين والادخار للعمال لتتولى تنفيذ أحكامه، وشمل القانون التأمين من الشيخوخة والوفاة والعجز كما شمل التأمين من أمراض المهنة والتأمين الصحى وتأمين البطالة.

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢٢ لتلك السنة فى شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل متمشيًا مع القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ فى قيام مؤسسة التأمين والادخار للعمال بمباشرة جميع أنواع التأمينات الاجتماعية، وقد جعل للعامل الحق فى معاش قدره ٦٠٪ من أجره إذا أصيب بعجز كامل، وقرر معاشًا للعامل إذا توفى قدره ٥٠٪ يعطى لأسرته وذويه.

وأصدرت الثورة فى ٥ أبريل سنة ١٩٥٩ قانون العمل الجديد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩.

وفى ٦ أبريل أصدرت قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لتلك السنة.

وكلا القانونين قد تضمن الأحكام الكفيلة برعاية حقوق العمال ومصالحهم فى إقليمى الجمهورية (مصر وسورية) وتأمينهم فى حاضرهم ومستقبلهم.

العدالة الاجتماعية تقليل الفوارق بين الطبقات

احترمت الثورة الملكية الخاصة للمواطنين، كما احترمت رأس المال الخاص، وفى الوقت نفسه عملت على إقامة عدالة اجتماعية بتقليل الفوارق بين الطبقات، وكان

الإصلاح الزراعى والقوانين العمالية من أهم أركان العدالة الاجتماعية.

والعدالة الاجتماعية نظام نادينا به على تعاقب السنين، وقلتُ سنة ١٩٤٨ فى شرحه والدعوة إليه ما يأتى:

«العدالة الاجتماعية هى إقرار الإنصاف والتوازن بين طبقات المجتمع، وهى مهمة من أعظم مهام الحكومات، لا تقل أهمية عن إقرار العدل بين الأفراد، فكما أن من أوجب واجبات الحكومة تخصيص المحاكم لإقامة ميزان العدل بين الناس، فمن أعظم وأهم واجباتها وضع النظم الكفيلة بإقامة العدل بين الطبقات.

«وأساس هذه المهمة أن لا تتحيف طبقة حقوق طبقة أخرى، وأن تقل الفروق الشاسعة بين الطبقات، وأن تعمل الدولة على تحسين حالة الطبقات الفقيرة ورفع مستواها من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة، وتتمكن الروابط بين الطبقات، فتقوى الأمة فى مجموعها وتزداد تكتلا ومناعة.

«فمن واجب المشرع أن يتدخل بين الطبقات لكى يقر العدل الاجتماعى بينها، وهو واجب تقتضيه العدالة والإنصاف؛ إذ لا يخفى أن ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع إلى جهد أصحابها فحسب، بل يدخله إلى حد كبير جهد المجتمع ذاته، وطبقاته المختلفة، وأفراده العديدين المجهولين، فمن العدل أن ينال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء؛ لأنهم لو استثمروا أموالهم فى أرض بلقع جرداء خالية من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات لما ربحوا شيئًا من هذا الثراء، وقديما قال الشاعر:

الناس للناس من بَدْو ومن حَضر بعضٌ لبعضٍ وإن لم يشعروا خدم

«فعلى الأغنياء أن يؤدّوا للمجتمع بعض ما هم مدينون به له، وما يغمرهم به من خدمات، وعلى المشرع أن ينظم علاقات الطبقات بعضها ببعض على هذا الأساس، ويمنع ظلم طبقة لأخرى، وعدوانها عليها، ويقيم بينها جميعًا ميزان العدل والقسطاس.

«هذا هو هدف العدالة الاجتماعية»[1].

تخفيض إيجار المساكن

وقد خفضت الثورة إيجار المساكن كما تقدم بيانه (ص ٦٩) تيسيرًا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار.

ثم أصدرت قانونًا آخر فى ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ بتخفيض ٢٠٪ من إيجارات المساكن الجديدة التى أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢.

معونة الشتاء

وتيسيرًا على الطبقات الفقيرة ابتكرت الثورة منذ نوفمبر سنة ١٩٥٢ مشروع معونة الشتاء، وقوامه استدرار عطف الطبقات الغنية والمتوسطة ليجودوا بما يفيض عن حاجاتهم من ملابس وحاجات الشتاء وتبرعات، وتوزيعها على الفقراء، وقد نجح هذا المشروع نجاحًا ملحوظًا دل على أن الميل إلى البر والخير والحدب على الفقراء من طباع المواطنين.

المجلس الدائم للخدمات العامة

وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٩٣ لتلك السنة بإنشاء مجلس دائم للخدمات العامة، والمقصود بالخدمات العامة هو ما تقدمه الهيئات الحكومية والأهلية للشعب لرفع مستواه وتهيئة أسباب الطمأنينة والحياة الكريمة لأفراده ويقوم هذا المجلس ببحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والإشراف على المرافق العامة والشئون الاجتماعية وتقديم الخدمات العامة فى الدولة والمعاونة على الوصول بها إلى الحدّ الأعلى من الكفاية والنجاح.

---

(١) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٥٠. طبعة سابقة.

الوحدات المجمّعة

رأت الثورة العدول عن السياسة القديمة فى خدمة الريف التى كانت تقضى بإنشاء وحدات صحية منفصلة عن الوحدات الاجتماعية، وعن الوحدات الزراعية، وقررت تركيز الخدمات التى تقدم للريف فى وحدة مجمعة تجمع كل ما يحتاج إليه الفلاح من خدمات.

وتقرر أن تنشأ لكل مجموعة من السكان تبلغ ١٥ ألفًا على وجه التقريب وحدة مجمعة، تضم مدرسة ابتدائية ومستشفى وعيادة خارجية وعيادة لرعاية الطفل، وأخرى للأمراض المتوطنة، وصيدلية ومعمًلا للتحاليل، وتضم الوحدة أيضًا قسمًا للشئون الزراعية يعنى بتقديم كل ما يمكن من الخدمات الزراعية للمنطقة بالتعاون مع الجهات المختصة وفى حدود السياسة الزراعية للدولة فيعنى بإيجاد المشاتل وتوزيع البذور والتقاوى وتحسين سلالات الماشية والدواجن والإرشاد الزراعى بصفة عامة ومقاومة الآفات الزراعية ونشر الوعى الزراعى بين الفلاحين، كما أنشىء قسم للصناعات الزراعية الريفية على اختلاف أنواعها لتصنيع الريف ولإعداد العمال من بين أبنائه وذلك علاوة على قسم الشئون الاجتماعية الذى يقوم بكل ما يحتاجه الريف من الخدمات الاجتماعية.

وقد بلغت الوحدات المجمعة حتى سنة ١٩٥٨ – ٨٦٤ وحدة فى مختلف أنحاء الأقاليم.

المساكن الشعبية

وأنشأت الثورة عددًا كبيرًا من المساكن الشعبية للعمال وأصحاب الدخل المحدود وللجمعيات التعاونية المهنية، وبلغت هذه المساكن فى القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى لغاية يوليه سنة ١٩٥٩ ثمانية عشر ألف مسكن، تكلف بناؤها نحو سبعة ملايين جنيه.

وأصبح إنشاء هذه المساكن الشعبية سياسة ثابتة للدولة.

إصلاح اجتماعى - تحريم القمار

فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٨ لتلك السنة بتحريم لعب القمار فى المحال العامة والأندية، مع تغليظ العقاب على مخالفة هذا الحظر، ونصّ هذا القانون على أن وزير الداخلية يعين بقرارات يصدرها الألعاب التى تعتبر من ألعاب القمار ولا يجوز مزاولتها، كما نصّ على عدم جواز لعب القمار فى الأندية الملحقة بالجمعيات أو المؤسسات الاجتماعية أو التابعة للنقابات أو الخاصة بمعاهد التعليم أو لطلبتها، واستثنى الأندية والأماكن المنشأة فى مناطق السياحة أو التعمير، فأجاز منحها رخصًا فى مزاولة ألعاب القمار فى تلك المناطق، على أن يقتصر الدخول إلى الأماكن التى تُزاوَل فيها تلك الألعاب على الأجانب البالغين، وعلى أن يكون دخولهم فيها بمقتضى جوازات سفرهم أو تصريح الإقامة.

ولا ريب أن تحريم لعب القمار على المواطنين من أهم الإصلاحات الاجتماعية للثورة.

التعاون

شجعت الثورة الحركة التعاونية باعتبارها من أسس المجتمع، وأصدرت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لتلك السنة لتنظيم هذه الجمعيات والتيسير على المتعاونين.

وانتشرت الجمعيات التعاونية فى الريف والحضر، واتسعت آفاقها وتعددت أهدافها على أن المأمول أن توفق الحكومة إلى وضع نظام محكم للرقابة على الجمعيات والهيئات التعاونية، وعلاج الانحراف والاعوجاج فى إدارتها، لكى تؤدّى رسالتها للمجتمع على الوجه الصحيح.

فى التربية والتعليم

تقدم التعليم فى عهد الثورة تقدمًا عظيما.

ففى العام السابق للثورة بُنيت فى مصر ثلاث مدارس جديدة، وفى السنوات الخمس الأولى من الثورة كان مجموع ما بنى من المدارس ١٢٣٥ مدرسة، أى بمعدل ٢٤٨ مدرسة فى كل عام.

وفى عهد الثورة أنشئ سنة ١٩٥٦ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب (ثم العلوم الاجتماعية).

وأنشئ فى سنة ١٩٥٦ أيضًا المجلس الأعلى للعلوم.

وأنشئ المجلس الأعلى لرعاية الشباب، ومهمته رسم الخطط الكفيلة بنشر الوعى الرياضى والاجتماعى والقومى للشباب وحمايتهم من الانحراف، وصدر به القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦.

وأنشئت لجنة الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

وأصبح المركز القومى للبحوث بعد أن تم بناء معامله وإعداد أجهزته أكبر مجمع للبحوث فى الشرق، وصدر به القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦.

وكان لمصر فى الدول والبلاد الآسيوية والأفريقية سنة ١٩٥١ - ٤٥٨ مدرسًا، وزاد عددهم إلى قرابة ثلاثة آلاف مدرس ومدرّسة سنة ١٩٥٩.

وأنشأت مصر مراكز ثقافية فى بنى غازى وطرابلس وأم درمان ودمشق وعمان والرباط.

وأنشأت مدرسة ثانوية فى الرباط عاصمة المملكة المغربية، وطائفة من المدارس فى السودان.

وكانت ميزانية التعليم فى سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ٢٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيه،

فصارت فى سنة ١٩٥٧ - ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون بما فيها المبالغ المرصودة فى ميزانيات وزارات أخرى لخدمات تعليمية.

وقد زيد عدد المدارس، وأنشئت بجانب المدارس الإعدادية العامة أنواع من المدارس الإعدادية الفنية: زراعية وصناعية وتجارية. وعنيت الثورة بالتعليم الفنى.

وأنشئت سنة ١٩٥٧ جامعة جديدة، هى جامعة أسيوط، وأصبحت حقيقة واقعة بعد أن ظل مشروعها معطلاً منذ سنة ١٩٥٠.

وأنشئت كلية للبنات بجامعة عين شمس.

وأنشأت جامعة القاهرة فرعًا لها بالخرطوم، وبدأ العمل به من أكتوبر سنة ١٩٥٥.

وسنت الوزارة سنّة جديدة بإنشاء جوائز تشجيعية للممتازين من الطلاب والمعلمين.

وصارت التربية العسكرية والقومية مادة إجبارية بالمدارس الثانوية وما فى مستواها.

ما قُلته سنة ١٩٤٨ عن النهضة الاجتماعية

وأودّ فى هذا الصدد أن أنقل ما كتبته سنة ١٩٤٨ تحت عنوان (النهضة الاجتماعية) فى الجزء الثانى من كتابى (فى أعقاب الثورة) ص ٣٢٨ قلت:

«إن المجتمع الراقى السليم هو ولا ريب أقدر من المجتمع المتأخر السقيم على تحقيق أهداف البلاد، وأقدر منه أيضًا على احتمال أعباء الدفاع الوطنى ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية تلك الأزمات التى لا تخلو منها الحياة الدولية والقومية، فالصلة وثيقة بين الدفاع والجهاد الوطنى عامة، وبين حالة البلاد الاجتماعية، ولا يمكن للحركة الوطنية أن تؤدّى رسالتها إلّا إذا وجهت جانبًا من جهودها لرفع المستوى الاجتماعى للشعب على اختلاف طبقاته.

«وقد لقيت الحركة الوطنية العقبات والمتاعب فى مختلف مراحلها من جراء تأخر حالة البلاد الاجتماعية، وكان هذا التأخر من أسباب ركودها حينًا، وضعفها وتخاذلها أحيانًا»[٢].

وبعد أن شرحتُ الحالة الاجتماعية وعيوبها فى عهد الاحتلال، كما تحدثتُ عن البعث الاجتماعى وعن الحركة التعاونية والنهضة النسائية والنهضة العمالية، قلتُ ما يلى فى موضوع (أهداف النهضة الاجتماعية - واجبات الحكومة وواجبات المواطنين) ص ٣٤٦ وما بعدها (نفس الكتاب):

«برغم الخطوات التى خطتها البلاد من الناحية الاجتماعية، فإن حالة البلاد لا تزال من هذه الناحية فى تأخر محزن بحيث تحتاج إلى جهود كبرى لإصلاحها.

«ويلزمنا أن نعترف بأنه إذا كان الاحتلال البريطانى هو المسئول قبل ثورة سنة ١٩١٩ عن تأخر البلاد من الوجهة الاجتماعية، فإنه فى أعقاب هذه الثورة لا ينفرد بهذه المسئولية، إذ أن قبضته قد تراخت كما أسلفنا فى الفصل السابق، وآل قسط كبير من السلطة إلى الحكومة الأهلية، ومع ذلك استمر الإهمال والقصور فى الناحية الاجتماعية، كما كان ولم يزل فى الناحية الاقتصادية، وهنا يقع جانب كبير من المسئولية على عاتق الحكومات المتعاقبة، وعلى المواطنين فى الجملة.

«وأودّ أن أنبه إلى بعض ما يجب علينا عمله فى هذه الناحية، وسأجعل الكلام فى هذا الفصل جامعًا بين واجبات الحكومة وواجبات المواطنين معًا، للارتباط الوثيق بينهما؛ ولأن التعاون بين الحكومة والمواطنين فى الإصلاح الاجتماعى ألزم منه فى الميدان الاقتصادى، بل لا يمكن أن يتم إصلاح اجتماعى صحيح بغير هذا التعاون.

«ومن واجب الحكومة والمواطنين أن يساهموا فى النهوض بالمجتمع المصرى من ناحية التعليم والصحة، ورفع مستوى المعيشة، ليكون المصرى فى مختلف طبقاته مواطنًا سليم الجسم، سليم الخلق والفكر، يتوافر له المسكن الصالح، والغذاء الصالح، والكساء الصالح، والماء الصالح، وله من التعليم ومن الرزق واليسار

---

(٢) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٢٨. طبعة سابقة.

ما يجعله فى مستوى المواطنين العاديين من الأمم الراقية.

«ويجب على وجه التخصيص النهوض بالقرية ليكون الفلاح أسعد حالاً وأسلم صحة وأرقى فكرًا وأحسن غذاءً وكساءً وأوفر رزقًا مما هو الآن (١٩٤٨).

«وإلى جانب النهوض بالفلاح والعامل يجب إرساخ قواعد العدالة الاجتماعية، بحيث تعم مزايا الحضارة طبقات الشعب كافة بالعدل والقسطاس المستقيم.

«تلك هى أهداف النهضة الاجتماعية[٣]».

وقلتُ عن التعليم: ص ٣٤٧ وما بعدها (نفس الكتاب):

«يجب تعميم التعليم الابتدائى وجعله إجباريًّا ومجانيًّا لكل مصرى ومصرية، والسير حثيثًا فى نشر هذا التعليم حتى تمحى وصمة الأمية عن مصر، ويجب العناية بالتعليم بدرجاته: الجامعى والثانوى والابتدائى والإلزامى، وأن يكون الغرض منه تكوين جيل قوى محصن بالعلم والأخلاق لكى ينهض بالأعباء الوطنية والاجتماعية والفردية، فالشعب المسلح بالأخلاق والعلم أقدر على الإنتاج وعلى الذوْد عن الاستقلال من الشعب الجاهل المتحللة أخلاقه.

«وتجب العناية بالتربية الوطنية والخلقية والدينية والرياضية فى مختلف مراحل التعليم.

«ومن الواجب أن نعترف بأن نصيبنا من الأخلاق والوطنية ضئيل مع الأسف، وأن البلاد أحوج ما تكون إلى أن نرفع من مستواهما فى نفوسنا.

«ومن الواجب أن تعنى الحكومة بالتعليم العملى الهندسى والزراعى والصناعى والتجارى والفنى الذى يخرج الشباب الكفء القادر على الاضطلاع بمشروعات الإصلاح والعمران والقيام بالأعمال الحرة فى الميادين الاقتصادية، يجب أن تتضافر الجهود لتخريج شبان مجنّدين وقادة مجرّبين فى هذه الميادين، وإعداد الجيل للحياة الحرة لينشأ معتمدًا على نفسه، وأن نربى فيه ملكة الاستقلال والاعتماد على النفس

(٣) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٤٧. طبعة سابقة.

فى حياته الخاصة؛ لأن الاستقلال الفردى ينمى فى المجتمع روح الاستقلال السياسى والتعلق به والحرص عليه.

«إن التعليم الجامعى فى حاجة قصوى إلى إصلاحه والنهوض به، ولا يمكن أن تؤدى الجامعات فى مصر رسالتها إلّا إذا وطدنا استقلالها فإن الاستقلال الجامعى هو عماد الرسالة التى تؤدّيها الجامعة، وهو الذى ينشئ الجيل نشأة استقلالية صحيحة تجمع بين العلم والأخلاق والفضيلة والمثل العليا فى الحياة العامة والخاصة.

«ومن أوجب واجبات الحكومة بالنسبة للتعليم الجامعى توفير الأساتذة الأكفاء له، وهذا يقتضى أن لا تقتنصهم الوزارات ولا تغريهم بالمزايا والمنافع فتنتزعهم من بيئة العلم والتعليم وتطوّح بهم فى تيه الوظائف والتوظيف، إن على الحكومة تقع تبعة حرمان الجامعة من طائفة من الأساتذة الأكفاء الذين أسندت إليهم وظائف غير جامعية، بعد أن تخصصوا للعلم والتعليم، فهذه الوسيلة فى الإغراء هى من أسباب تأخر التعليم الجامعى عندنا، فلتقلع الحكومة عن هذه الوسيلة التى تعد سلاحًا مصوبًا إلى كيان الجامعة والتعليم العالى[٤]».

وقلتُ تحت عنوان (تحديد الأرباح وتحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين) ص ٣٥١ وما بعدها كتابنا المذكور:

«على المشرع أن يتدخل لتحديد الأرباح التى يجنيها التجار والشركات وأصحاب المؤسسات التجارية والصناعية؛ إذ ليس من حق هذه الطوائف أن تستغل جمهور المستهلكين برفع أسعار مبيعاتها ومنتجاتها إلى حد غير معتدل، لأن هذا الاستغلال فضلاً عما يؤدّى إليه من غلاء الأسعار وإرهاق الشعب، فإنه يتعارض مع العدالة الاجتماعية، فليس من العدل أن يستغل المنتج والتاجر طبقة المستهلكين إلى الحدّ المرهق بهم، وعلى المشرع أن يضع حدًا لأرباح الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والتجار عامة، وأن يكون هذا الحد معتدلاً ومعقولاً، بحيث لا يرهق المستهلك، ولا يغبن المنتج، وإذا كان من حق المشرع بل من

(٤) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٤٧. طبعة سابقة.

واجبه التدخل بين الملاك والمستأجرين، فمن حقه ومن واجبه أيضًا أن يتدخل بين المنتجين والتجار والمستهلكين.

«ومن واجب المشرع أيضًا أن يتدخل لتحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين،

«فعليه أن يحدد نسبة إيجارية للمنازل والمساكن عامة تنفذ فى الأوقات العادية لا فى الأحوال الاستثنائية فحسب، وأن تتبع هذه النسبة قيمة الضريبة بقدر الإمكان.

«وعليه أيضًا أن يتدخل بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها ويحدد نسبة إيجارية ملزمة للمالك والمستأجر على حد سواء

«إن ضيق المساحة المزروعة فى مصر، وكثرة الأيدى العاملة، والعناد بين المتنافسين، كل أولئك قد أدى إلى ازدياد التزاحم على استئجار الأراضى الزراعية، وبالتالى إلى رفع قيمها الإيجارية إلى أسعار مرتفعة ترهق المستأجرين ويعود ضررها عليهم وعلى المستهلكين عامة، لأن المستأجر الذى التزم بإيجار مرتفع مضطر إلى أن يزيد فى السعر الذى يبيع به حاصلاته وخاصة التى يستهلكها الجمهور ويحتاج إليها كالحبوب والخضر والفواكه وما إلى ذلك، وهذا ولا ريب سبب جوهرى من أسباب اشتداد الغلاء، فمن العدل أن يتدخل المشرع للحدّ من ارتفاع أسعار الإيجارات وتحديد قيمتها على أساس غلّة الأطيان أو على أساس المزارعة (الأنصبة) تحديدًا عادلاً لاغبن فيه على أى الفريقين، وعليه وضع فئات لأجور العمال الزراعيين على أساس حاجة العامل إلى ضرورات العيش دون أن يؤدى ذلك إلى الإضرار بالإنتاج.

«ويجب أيضًا منع التأجير من الباطن، فإن هذا النوع من التأجير يوجد طبقة من الفضوليين تثرى على حساب الملاك والمستأجرين، وهم آفة الحياة الزراعية فى مصر، وقد مُنع هذا التأجير فى كثير من البلدان، فمن الواجب سنّ القوانين لمنعه فى

مصر، وفرض عقوبات على من يخالفونها[٥]».

وتكلمت ص ٣٥٣ عن تحديد الملكية الزراعية مما نقلته آنفًا ص ٥٩ وما بعدها :

وقلتُ عن وجوب مراقبة الجمعيات التعاونية ص ٣٥٨ بكتابنا المذكور:

«إن الحركة التعاونية تحتاج إلى تعاون الحكومة والمواطنين فى نشرها، وإصلاحها وتثبيتها وتعميمها؛ لأنها أداة فعالة فى النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وهى فى حاجة إلى تشجيع من الحكومة وإلى تضامن وإخلاص من المتعاونين، وإلى جانب ذلك تحتاج إلى رقابة دقيقة ومراجعة لأعمالها وحساباتها، فقد ثبت من التجارب أن هذه الرقابة ضرورية لكفالة حسن إدارة الجمعيات التعاونية، وتجنيبها استغلال بعض أعضائها الذين يتخذونها وسيلة للإثراء والكسب من طريق غير مشروع، فالتشجيع والرقابة أمران متلازمان وضروريان لسلامة الحركة التعاونية وتقدمها[٦]».

وقلت عن (إصلاح القرية) ص ٣٦٠ (نفس الكتاب) وما بعدها:

«على الحكومة أن تعمل على إصلاح القرية وتنهض بها لتكون فى مستوى القرى فى البلدان الراقية، عليها إلى جانب نشر التعليم وإلى جانب واجباتها الاقتصادية أن تنشئ المساكن الصحية للفلاحين، وتساهم هى والسراة فى هذا الإصلاح، وأن تمدّها بمياه الشرب الصالحة، وتردم ما يتخللها من البرك والمستنقعات التى هى مصدر الأمراض الفتاكة بالأهلين، وتعمم المجموعات الصحية فى القرى، وتنشئ فيها الحمامات الصحية للرجال وللنساء، والمغاسل الشعبية للشباب، وتنشئ أو توسع دورات المياه للمساجد. وتتبع فى بنائها الأساليب الصحية، وتعمم أسباب النظافة وتنشر الدعاية إليها وتيسر على الأهلين سبيلها، وتحارب الآفات والأمراض الاجتماعية كالخمر والميسر والمخدرات وما يلحق بها لكى يرتفع المستوى الصحى والاجتماعى فى القرى، فإن إصلاح القرى هو أساس الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى العام».

---

(٥) و (٦) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٥١ وص ٣٥٨. طبعة سابقة.

وقلتُ عن (الفلاح والعامل) ص٣٦١ وما بعدها (كتابى المذكور):

«يجب على الحكومة رعاية العامل الزراعى والصناعى وتنظيم علاقته بأصحاب الأعمال والأراضى على أساس من العدل والعطف والإنسانية، والتدخل فى تحديد الأجور تحديدًا يراعى فيه رفع مستوى معيشته وضمان حد أدنى لهذا المستوى، وليس وضع حد أدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين تدخلاً غير مشروع، ولا افتياتًا على حرية التعاقد، فإن علاقة العامل بصاحب العمل لا تختلف كثيرًا عن علاقة المستأجر بالمالك، فكما سوّغنا تدخل المشرع بين هاتين الطائفتين وجب أيضًا تسويغ تدخله بين العمال وأصحاب الأعمال تدخلاً أساسه إقرار العدل والإنصاف.

«ويجب أن لا يقتصر تدخل الحكومة على وضع حد أدنى لأجر العامل، بل يجب أن تكتمل سلسلة التشريعات العمالية بتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل بحيث تكفل للعامل شروط العمل الملائمة للإنسانية داخل المصنع، وأن لا تدخر الحكومة والمنظمات الاجتماعية وسعًا فى تثقيف العامل وتدريبه ورفع مستواه الفكرى والمهنى، وعلى الحكومة أن تعنى العناية الكافية بالحالة الصحية فى المصانع فتراقبها مراقبة جدية وتفرض على أصحابها من الالتزامات ما يكفل حماية صحة العمال.

«ويجب على الحكومة بوجه عام أن توفر العمل للعمال وتقيهم شرّ التعطل؛ لأنها مسئولة عن إيجاد أعمال لهم.

«وأن توفر للعامل والفلاح المسكن والغذاء الصحيين، وتساهم هى وأصحاب الأعمال فى أداء هذا الواجب وعليها أن تسنّ التشريعات الكفيلة بأدائه، وهو واجب لا يفيد العامل الزراعى أو الصناعى أو التجارى وحسب، بل يفيد المجتمع والدولة؛ لأن العامل الذى يتغذى غذاءً صحيًا كافيًا، ويسكن مسكنا صحيا، يكون ولا ريب أكثر قدرة على الإنتاج من العامل أو الفلاح الذى ينتابه الجوع والمرض».

وقلت عن (التأمين الاجتماعى) ص ٣٦٢ وما بعدها من كتابنا المذكور ما يلى:

«من حق العامل والفلاح على الحكومة أن تعنى بوضع نظام لتأمينهما فى حالة المرض، والعوز، والعطل، والعجز، والشيخوخة.

«إن المجتمع قد أوجد لموظفى الحكومة نظامًا للتأمين ضدّ العجز والشيخوخة وهو نظام المعاشات، والمعاش حق للموظف؛ لأنه إذا بلغ من السن مرحلة يعجز فيها عن العمل، فمن الواجب على المجتمع، وقد أفاد منه ومن عمله فى شبابه وكهولته، أن يعوّضه عن جزء من مرتبه فى شيخوخته، فهذه الفكرة الإنسانية العادلة التى هى أساس نظم المعاشات لا يصحّ قصرها على موظفى الحكومة، بل يجب أن تشمل طبقة العمال والفلاحين؛ لأن هؤلاء يؤدون أيضا بعملهم وكدِّهم خدمات كبرى للمجتمع، وهم دعامة من دعائم الثروة القومية والحياة الاجتماعية، فمن حقهم على المجتمع أن يؤمنهم من العوز، والمرض، والعطل، والشيخوخة، والعدالة الإنسانية والاجتماعية تقضى بذلك.

«فعلى الحكومة أن تقتبس من البلدان المتقدمة بعض النظم المعمول بها فى التأمينِ الاجتماعى، وهو تأمينٌ يساهم فيه العامل أيضا، فالعامل أو الفلاح يدفع اشتراكا يسيرًا يقدر بحسب طبقات العمال والفلاحين، ومبلغ كسبهم، وفى مقابل هذا الاشتراك يكون للمشتركين أن يعالجوا بواسطة الأطباء والمستشفيات التى تعدها منظمات التأمين وتمدّهم بالعلاج والإعانة إلى أن يشفوا ويعودوا إلى العمل، وتؤمنهم هذه المنظمات من العطل وتؤدّى لهم معاشات إذا بلغوا من العمر سنّ الشيخوخة وصاروا عاجزين عن العمل، وتؤدّى إعانات للورثة فى حالة وفاة عائلهم، ويفرض على أصحاب الأعمال أن يساهموا فى موارد التأمين بقسط ميسور، وعلى الحكومة أن تساهم فيها بقسط موفور؛ لأنه من الواجبات الاجتماعية التى يجب أن تخصص لها جزءًا من ميزانيتها، ويجب أن يكون التأمين الاجتماعى إجباريا، ويصبح نظامًا أساسيا من نظم الدولة.

«وهذا النوع من التأمين لا يصدر فقط عن فكرة الإنسانية والعدالة، بل يقتضيه صالح المجتمع ذاته؛ لأن العامل والفلاح إذا تحررا من المرض والعوز كانا أكثر عملًا وإنتاجًا، وإذا اطمأنا على مصيرهما فى سنّ الشيخوخة زاد إقبالهما على العمل والإنتاج.

«ولم يدخل نظام التأمين الاجتماعى الإجبارى مصر بعد، وهناك مشروع قانون به لا يزال موضع البحث والنظر (سنة ١٩٤٨) وفيه نقص كبير.

«وقد سبق للمشرع أن اقتبس بعض الوسائل للتأمين فى حالة واحدة وفى حدود ضيقة، وهى الإصابات التى تقع للعامل وتكون نتيجة العمل، فقد صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذى يقرر كما أسلفنا حق العامل فى التعويض إذا حصلت له إصابة أثناء العمل وبسببه دون حاجة إلى إثبات خطأ من جانب صاحب العمل، على أن هذا القانون حدد تعويضًا ضئيلاً لا يجعله معادلاً للتأمين، ثم صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجبارى عن إصابات العمل، وهو يفرض على كل صاحب عمل يزاول صناعة ما أن يؤمّن عماله من هذه الإصابات، وبذلك يضمن كل عامل الحصول على التعويض الذى يستحقه.

«وتلك وسائل بدائية محصورة فى دائرة تافهة ضيقة، والتأمين الاجتماعى الصحيح هو الذى يؤمن العامل والفلاح لا ضدّ إصابات العمل فحسب، بل ضدّ المرض والعطل والعوز والعجز والشيخوخة والوفاة»[٧].

وبعد أنَ تحدثتُ عن الملاجئ والمطاعم الشعبية والضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعى، تحدثتُ عن واجبات المواطنين والمواطنات وواجبات الشباب، فقلتُ فى صحيفة ٣٦٨ وما بعدها ما يلى (نفس كتابنا):

«يجب على الأثرياء ومتوسطى الحال أن يساهموا فى التخفيف عن الفقراء والمحتاجين، (الذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم).

«يجب إنشاء منظمات للبرّ والإحسان فى كل مدينة وكل قسم من أقسام المدن؛ وفى كل قرية.

«وعلى الأثرياء أن يساهموا فى النهوض الاجتماعى للفلاحين والعمال، ويبذلوا جزءًا مما أفاء الله به عليهم من بسطة فى الرزق فى سبيل رفع مستوى الفلاح

(٧) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٦٢. طبعة سابقة.

والعامل، بإقامة المستشفيات والعيادات المتنقلة لهم، وإقامة المساكن الصحية لسكانهم، والمساعدة فى تعليمهم وتثقيفهم، وإعانة المرضى والعجزة والمحتاجين منهم.

«فإذا لم يقم الأثرياء بهذه الواجبات فعلى الحكومة أن تسنّ التشريعات التى تلزمهم بأدائها.

واجبات المواطنات

«إن المرأة بطبيعتها مفطورة على الشفقة والرحمة، وحب الخير، والإنسانية، والعطف على البؤساء والمرضى والفقراء، ففى ميدان الخدمة الاجتماعية متسع لجهودها وأعمالها، ولقد ساهمت المرأة المصرية بقسط محدود فى المنظمات والجمعيات الخيرية التى تعمل على رعاية الأمومة والطفولة وتربية أولاد الفقراء وتخفيف آلام المرضى وعلاجهم، ومساعدة المعوزين والعجزة والمحتاجين، وإن المجتمع لينتظر من المواطنات المصريات جهودًا أكبر فى هذه الناحية، فإن آلام المجتمع وما ينطوى عليه من بؤس وشقاء ومرض وجهل ليحتاج إلى مضاعفة الجهود للتخفيف من هذه الآلام، فعلى كل مواطنة فى بيئتها أن تساهم مجتمعة أو منفردة بالقسط الذى تستطيعه فى غذاء الفقراء والمحرومين وكسائهم وتمريضهم وتحسين أحوالهم المعيشية وترقية مستواهم ورعاية الأمومة والطفولة.

«إن هذه الناحية تحتاج إلى المنظمات والجمعيات الخيرية فى كل عاصمة وفى كل قسم، وفى كل بلدة، وكل قرية، فى الريف قبل الحضر، ومن أجدر من النساء بالشعور بالآلام الإنسانية والعمل على التخفيف منها؟

واجبات الشباب

«يجب على الشباب أن ينتظموا جماعات تعمل على الرقى الاجتماعى ويؤسسوا هذه المنظمات إن لم تكن موجودة.

«وعلى الشيوخ أن يرعوا هذه المنظمات ويمدّوها بالعون والمساعدة، لقد رعى المرحوم الدكتور على إبراهيم جهود الشباب فى مشروع القرش كما أسلفنا، فكان لرآسته للجنة هذا المشروع فضل كبير فى حسن توجيهها وما نالته من مكانة فى المجتمع، كذلك يجب أن يفعل الشيوخ بالنسبة لمنظمات الشباب.

«على هذه المنظمات واجب كبير وهو أن يساهموا قدر ما يستطيعون فى إصلاح حالة المجتمع من الوجهة الاجتماعية والأخلاقية والصحية والرياضية.

«ولعل فى وجود هذه المنظمات ما يصون أخلاق الجيل الجديد من التبذل ويجنبه الخروج على أوضاع الفضيلة والآداب، إنى أرى ظواهر وبوادر يؤسف لها تدل على هذا الخروج، وتبدو هذه الظواهر فى تفكير بعض الشباب ومسلكهم وآدابهم فى المجتمعات، وفى حياتهم الخاصة والعامة، فلو وجدت هذه المنظمات فقد تكون وسيلة لردّ هؤلاء الشباب إلى الأخلاق القويمة، وهى أيضا وسيلة تصرفهم عن النظريات الهدّامة الشيوعية التى تهدف إلى تقويض دعائم القومية والأخلاق فى نفوس المواطنين.

«إن جهود الشباب فى المنظمات الاجتماعية والاقتصادية هى بلا مراء أجدى على البلاد من المنظمات والأعمال الإرهابية التى اجتذبت فى فترات متقطعة بعض الشباب وغرست فيهم نزعة الإجرام والاغتيال، تلك النزعة التى تتملك النفوس الضعيفة الخالية من العلم والأخلاق والإيمان والوطنية.

«ولا مراء فى أن ميدان الإصلاح الاجتماعى فسيح أمام الشباب، ولست فى حاجة إلى أن أدلّهم إلى نواحى هذا العمل، فكل ناحية من النهوض الاجتماعى تحتاج إلى جهود الشباب متعاونين فيه أو منفردين، وكل شاب مطالب بأن يساهم فى هذا النهوض فى البيئة التى يعيش فيها، فى العاصمة أو المدينة أو الثغر أو البندر أو القرية أو العزبة أو الكفر الذى نشأ أو يعيش فيه.

«على كل شاب أن يساهم فى بيئته أو قريته فى الحركة التعاونية، وفى مكافحة الأمراض والوقاية منها، وفى محاربة الأمية، ونشر التعليم والثقافة، وأن يعمل على

بث الدعوة إلى التخفيف عن البؤساء والأرامل والعجزة والمرضى وإمدادهم بالمساعدات المختلفة، ويساهم فى المنظمات التى تعمل لهذا الغرض النبيل، وإن لم توجد فى بيئته فعليه أن ينشئها ويدعو إليها ويكون عمادًا لها، فإذا اتجه الشباب إلى هذه الغاية أدّوا لبلادهم أجلّ الخدمات ورسخت فى نفوسهم الروح الاجتماعية وجعلت منهم مواطنين مؤمنين بالواجب يعيشون لأمتهم لا لأنفسهم فحسب، وفى هذا معنى التسامى فى الوطنية.

«وعلى الشباب أن يتعمقوا فى الدرس والبحث والاستقصاء، وعليهم أن يدرسوا مشاكلنا وأحوالنا الاجتماعية، وما فيها من نقص وانحلال، وأن يعالجوا هذه المشاكل بالدراسة والبحوث العميقة، لا بالنظرات السطحية المبتورة، عليهم أن يقرءوا وأن يعوّدوا أنفسهم القراءة والدراسة وأن يتعرفوا أحوال مواطنيهم ليفهموا حالة المجتمع وأوجه الضعف والنقص فيه ووسائل علاجها.

«إذا تكونت فئة من الشباب المزودّين بالعلم والأخلاق وتوافروا على المساهمة فى النهضة الاجتماعية، وجدت منهم البلاد مواطنين صادقين مخلصين وجنودًا مجاهدين فى سبيل تقدم المجتمع وتحريره مما ينتابه من العلل والآفات».

ثم تكلمتُ عن (وجوب العناية بالناحية الأخلاقية)، فقلتُ فى صحيفة ٣٧١ وما بعدها (من نفس الكتاب) ما يلى:

«إن هذه الناحية هى فى حاجة كبرى إلى مزيد من الجهاد والعناية؛ لأن فيها مع الأسف عوامل ضعف وفساد عديدة، والأخلاق هى أساس كل تقدم اجتماعى سليم.

«إننا حقا فى حاجة إلى أن نرفع مستوى الوطنية والأخلاق فى نفوسنا، وبخاصة فى نفوس الجيل الجديد؛ لأن نقص هذا المستوى هو علة العلل والسبب الجوهرى لما نحن فيه من ضعف ونقص.

«فكل إصلاح ونهوض يجب أن يقترن به تقويم الأخلاق فى النفوس، لأن الأخلاق إذا فسدت وتحللت فلا أمل فى أن يتم إصلاح أو تقدم، وسبيلنا إلى تقويم

الأخلاق أن نعنى بهذه الناحية فى التربية المنزلية، ثم فى معاهد العلم على اختلاف مراحلها، لينشأ الشاب نشأة أخلاقية قوية تجعل منه مواطنًا صالحًا يعتمد عليه فى الكفاح الوطنى العام وفى الكفاح الخاص للحياة الشريفة، وعلينا أيضا أن نعمل على تقويم الأخلاق بالقدوة الصالحة والأسوة الحسنة، فالقدوة الصالحة تفعل فى النفوس أكثر مما تفعله الدروس والخطب والمقالات.

«على أننا أيضا فى حاجة إلى الدروس والخطب والمقالات والكتب لتساهم فى النهضة الأخلاقية، فالأدب الأخلاقى له بلا مراء الأثر الذى لا ينكر فى تهذيب النفوس والسمو بها إلى المثل العليا، والكتّاب والأدباء يستطيعون أن يؤدّوا للبلاد أجلّ الخدمات فى هذه الناحية، بتوجيه الأدب إلى تمجيد الأخلاق واجتناب الكتابات التى تنشر الضعف فى النفوس وتشيع فيها الأثرة والأنانية، وتحبب إليها التماس اللذة والنفعية، وليس يخفى أن مثل هذه الكتابات مهما بدا عليها من طابع الأدب كان لها أثرها السيىء فى الانحدار الأخلاقى الذى ظهر فى بعض الأمم الأوروبية، وهى أشد خطرًا على الأمم الضعيفة.

«وصفوة القول أن علينا أن نتعهد أنفسنا، ونرقى بوطنيتنا وأخلاقنا، فالوطنية والأخلاق هى الأساس الأوّل الذى تستقيم به نهضتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

* * *

الفصل التاسع عشر

وثائق تاريخية

وثيقة (رقم ١)

اتفاق السودان، بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية
بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان (انظر ص ٩٢)

«لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا (المساة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيمانًا ثابتًا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة، فقد اتفقنا على ما يأتى:

مادة ١: رغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير فى جو حر محايد، تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل.

مادة ٢: لما كانت فترة الانتقال تمهيدًا لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعليا فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة، ويحتفظ إبّان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

مادة ٣: يكون الحاكم العام، إبّان فترة الانتقال، السلطة الدستورية العليا داخل السودان، ويمارس سلطاته وفقًا لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام، ويتضمن الملحق الأوّل لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة.

مادة ٤: تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان

المتعاقدتان بالاتفاق بينهما، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى ترشح كلًا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه، ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

مادة ٥: لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدًا مبدأً أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين، فقد اتفقتا على ألّا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

مادة ٦: يظل الحاكم العام للسودان مسئولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلى:

(أ) الشئون الخارجية.

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١(١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون.

(جـ) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضًا مع مسئولياته، وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردّها فى خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمى، ويكون قرار اللجنة نافذًا إلّا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

مادة ٧: تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم. وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناءً على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين، ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة.

مادة ٨: رغبة فى تهيئة الجوّ الحرّ المحايد اللازم لتقرير المصير، تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

(أ) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلًّا منهما حكومته ثم يعينها الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام.

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحت دون أن يكون له حق التصويت.

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها.

مادة ٩: تبدأ فترة الانتقال فى اليوم المسمى «اليوم المعين» بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى، ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن، وينبغى على أية حال ألّا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى:

يصدر البرلمان السودانى قرارًا يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار.

مادة ١٠: عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعًا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره، يوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته. وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجوّ الحرّ المحايد لرقابة دولية، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض.

مادة ١١: تنسحب القوّات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قوّاتها من السودان فى مدى فترة لا تتعدّى ثلاثة شهور.

مادة ١٢: تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين:

الأول: أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ.

والثانى: أن تعدّ دستورًا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد، كما تضع قانونًا لانتخاب برلمان سودانى دائم.

ويتقرر مصير السودان:

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام.

مادة ١٣: تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

مادة ١٤: اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقًا للملحق الرابع لهذا الاتفاق.

مادة ١٥: تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع.

وإقرارًا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣.

عن الحكومة المصرية توقيع

لواء (أ.ح) محمد نجيب

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

توقيع

رالف ستيفنسون

* * *

وثيقة (رقم ٢)
اتفاق الجلاء - الاتفاق النهائى
بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة
١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ (انظر ص ٢١٩)

«إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده، إذ ترغبان فى إقامة العلاقات المصرية الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة، قد اتفقنا على ما يأتى:

مادة ١: تجلو قوّات صاحبة الجلالة جلاءً تامًا عن الأراضى المصرية وفقًا للجدول المبين فى الجزء رقم (أ) من الملحق رقم ١ خلال فترة عشرين شهرًا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى.

مادة ٢: تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك المحضر المتفق عليه، والمذكرات المتبادلة، والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوّات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.

مادة ٣: تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية، وهى المبينة فى المرافق (أ) بالملحق رقم ٢ فى حالة صاحلة للاستعمال ومعدّة للاستخدام فورًا وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى، وتحقيقًا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم ٢

مادة ٤: فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ أو على تركيا، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازمًا لتهيئة القاعدة

للحرب وإدارتها إدارة فعالة، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

مادة ٥ : فى حالة عودة القوّات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس، وفقًا لأحكام المادة (٤) تجلو هذه القوّات فورًا بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة.

مادة ٦ : فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفًا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فورًا بين مصر والمملكة المتحدة.

مادة ٧ : تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات، وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الإخطار عنها، وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفًا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس.

مادة ٨ : تقرّ الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التى هى جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨.

مادة ٩ : (أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها.

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء جـ من الملحق رقم ٢ إلاّ بموافقة حكومة جمهورية مصر.

مادة ١٠: لا يمسّ الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه يمسّ بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

مادة ١١: تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءًا لا يتجزأ منه.

مادة ١٢: (أ) يظل هذا الاتفاق نافذًا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه.

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرًا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق.

(ج) وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مدّ هذا الاتفاق.

مادة ١٣: يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه، وتتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن.

وإقرارًا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من شهر اكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والإنجليزية، ويعتبر كلا النصين متساويين فى الرسمية.

عن حكومة جمهورية مصر

جمال عبد الناصر	عبد الحكيم عامر	عبد اللطيف
محمود فوزى	صلاح سالم	البغدادى

عن حكومة المملكة المتحدة

هـ ا. ناتنج	ر. س. ستيفنسون	ر. بنسون

* * *

وثيقة (رقم ٣)
اتفاق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩
بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان
الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل (انظر ص ٤٤٥)

«نظرًا لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطًا كاملًا ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السوذان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن.

«ونظرًا لأن هذه الأعمال تحتاج فى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة.

«ونظرًا إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل ولم يشمل مداها ضبطًا كاملًا لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتى:

أولًا: الحقوق المكتسبة الحاضرة:

١ - يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنها فى هذا الاتفاق، ومقدار هذا الحق ٤٨ مليارًا من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويًا.

٢ - يكون ما تستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويًا.

ثانيًا: مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين:

١ - لضبط مياه النهر والتحكم فى منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالى عند أسوان كأوّل حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.

٢ - ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

٣ - يحسب صافى الفائدة من السدّ العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ مليارًا سنويًّا من الأمتار المكعبة، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهى المشار إليها فى البند (أولاً) مقدرة عند أسوان، كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر فى السدّ العالى، فينتج من ذلك صافى الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين.

٤ - يوزع صافى فائدة السدّ العالى المنوّه عنه فى البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤,٥ للسودان إلى ٧,٥ للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الإيراد فى المستقبل فى حدود متوسط الإيراد المنّوه عنه فى البند السابق، وهذا يعنى أن متوسط الإيراد إذا ظل مساويًا لمتوسط السنوات الماضية فى القرن الحاضر المقدر بـ ٨٤ مليارًا وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات، فإن صافى فائدة السدّ العالى يصبح فى هذه الحالة ٢٢ مليارًا ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤,٥ مليارًا ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧,٥ مليارًا، وبضم هذين النصيبين إلى حقها المكتسب فإن نصيبهما من صافى إيراد النيل بعد تشغيل السدّ العالى الكامل يصبح ١٨,٥ مليارًا لجمهورية السودان و٥٥,٥ مليارًا للجمهورية العربية المتحدة.

فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين.

٥ - لما كان صافى فائدة السدّ العالى المنوه عنه فى الفقرة (٣) يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى مستبعدًا من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر فى السدّ العالى فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السدّ العالى الكامل.

٦ - توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليونًا من الجنيهات المصرية تعويضًا شاملاً عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السدّ العالى لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق.

٧ - تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التحزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيًا قبل يوليه سنة ١٩٦٣.

٨ - من المسلم به أن تشغيل السدّ العالى الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين فى «جبل أولياء». ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب.

ثالثًا: مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل:

نظرًا لأنه يضيع الآن كميات من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط من المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين فإن الجمهوريتين توافقان على ما يأتى:

١ - تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض

النيل الأبيض ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة. ويساهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضًا.

وتتولى جمهورية السودان الإنفاق على المشروعات المنوّه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات.

٢ – إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة، بناءً على تقدم برنامج التوسع الزراعى الموضوعة، إلى البدء فى أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد إقراره من الحكومتين فى وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبه فى المياه التى يدبرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزمًا للطرفين، وعند انتهاء السنتين فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها، وعندما تتهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقًا للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على ألاّ تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع.

رابعًا: التعاون الفنى بين الجمهوريتين:

١ – لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده وكذلك لاستمرار الأرصاد المائية على النهر فى أحباسه العليا، توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة، بعدد متساو من كل منهما يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها:

(أ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النيل

والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لإقرارها.

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان.

(جـ) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقام خارج حدود السودان، بالاتفاق مع المتخصصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات.

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها فى الفقرة (جـ) بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من موظفى الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان، وكذلك خزان السدّ العالى وسدّ أسوان وطبقًا لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن مشروعات أعالى النيل المقامة داخل حدودها.

(هـ) لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسدّ العالى لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة فى أية سنة من السنين فإنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظامًا لما ينبغى أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة فى السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضررًا على أى منهما، وتتقدم بتوصياتها فى هذا الشأن لتقرها الحكومتان.

٢ - لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين فى البند السابق ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته فى كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفنى للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة فى السودان وفى الجمهورية العربية المتحدة وفى بوغندا.

٣ - تصدر الحكومتان قرارًا مشتركًا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين، وللهيئة أن تجتمع فى القاهرة أو الخرطوم

حسب ظروف العمل، وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والإدارية والمالية.

خامسًا: أحكام عامة:

١ - عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها، ويكون هذا الرأي هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها.

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال، وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنصّ عليه هذه الاتفاقات الفنية.

٢ - نظرًا إلى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب فى مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سويًا مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها، وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوبًا عند أسوان يخصم مناصفة بينهما.

وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنّوه عنها فى هذا الاتفاق مع المختصين فى البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها.

سادسًا: فترة قبل الانتفاع من السدّ العالى الكامل:

نظرًا لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما فى صافى فائدة السدّ العالى

لن يبدأ قبل بناء السدّ العالى الكامل والاستفادة منه، فإن الطرَفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعى فى فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالى الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة.

سابعًا: يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق المبلوماسى.

ثامنًا: يعتبر الملحق رقم «١» والملحق رقم «٢» (أ) و(ب) المرفقان بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه.

حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ هـ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩.

عن الجمهورية العربية المتحدة	عن جمهورية السودان
زكريا محيى الدين	**اللواء طلعت فريد**

* * *

ملحق (رقم ١)
نصّ خاص بالسلفة المائية التى تطلبها
الجمهورية العربية المتحدة

«توافق جمهورية السودان على مبدأ منح الجمهورية العربية المتحدة سلفة مائية من نصيب السودان فى مياه السدّ العالى يمكن أن تواجه بها ضرورة المضى فى برامجها المقررة للتوسع الزراعى.

«ويكون طلب الجمهورية العربية لهذه السلفة بعد أن تراجع برامجها خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق فإذا أسفرت مراجعة الجمهورية العربية المتحدة عن استمرار احتياجها إلى السلفة، فإن جمهورية السودان تمنحها سلفة لا تزيد عن مليار ونصف من نصيبها بحيث ينتهى استخدام هذه السلفة فى نوفبمر سنة ١٩٧٧».

ملحق (رقم ٢)

«بالإشارة إلى المادة ثانيًا فقرة (٦) من الاتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشأن الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥ مليون جنيه مصرى بالإسترلينى أو بعملة ثالثة يتفق عليها الطرفان محتسبة على أساس سعر ثابت قدره $\frac{٨٧١٥٦}{١٠٠٠٠٠}$ ٢ دولارأمريكى للجنيه المصرى الواحد، وبناءً على ما تم التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطًا على الوجه الآتى:

٣ مليون جنيه مصرى فى أوّل أبريل سنة ١٩٦٠.

٤ مليون جنيه مصرى فى أوّل يناير سنة ١٩٦١.

٤ مليون جنيه مصرى فى أوّل يناير سنة ١٩٦٢.

٤ مليون جنيه مصرى فى أوّل يناير سنة ١٩٦٣».

اتفاق تجارة ودفع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان

إن حكومتى الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) وجمهورية السودان، رغبة منهما فى توطيد أواصر الصداقة والإخاء ودعم التعاون الاقتصادى وتنمية العلاقات التجارية وتنظيم المدفوعات الخاصة بالسلع والمعاملات الجارية الأخرى فيما بينهما، قد اتفقتا على ما يلى:

المادة الأولى: ١ - يقوم الطرفان المتعاقدان، فى حدود القوانين واللوائح السارية فى كل منهما، ببذل جهدهما لزيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينهما إلى أقصى حدّ ممكن.

٢ - تلتزم الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى)، خلال مدة سنة من تاريخ سريان هذا الاتفاق، بأن تستورد من جمهورية السودان، سلعًا لا تقل قيمتها عن خمسة ملايين من الجنيهات المصرية وذلك وفقًا لما هو مبين فى القائمة «ب» (ملحق ١) المرافقة لهذا الاتفاق.

٣ - تلتزم جمهورية السودان، خلال مدة سنة من تاريخ سريان هذا الاتفاق، بأن تستورد من الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) سلعًا لا تقل قيمتها عن خمسة ملايين من الجنيهات المصرية، وذلك وفقًا لما هو مبين فى القائمة «أ» (ملحق ١) المرافقة لهذا الاتفاق.

وتلتزم جمهورية السودان أيضًا، خلال مدة سنة من تاريخ سريان هذا الاتفاق، بأن تستورد من الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى)، سلعًا من المنصوص عليها فى القائمة «أ» المشار إليها، تبلغ قيمتها ما يوازى الفرق فى ميزان

المدفوعات غير المنظورة (المدفوعات الجارية غير المدفوعات الخاصة بالسلع) لصالح السودان فى المدة المذكورة، وذلك فى حدود مليون من الجنيهات المصرية.

٤ - يمنح الطرفان المتعاقدان جميع التسهيلات اللازمة لتصدير واستيراد السلع المنصوص عليها فى القائمتين المشار إليها فى البندين السابقين، بما فى ذلك منح تراخيص التصدير والاستيراد عند الاقتضاء.

المادة الثانية: لا يجوز إعادة تصدير السلع المستوردة من أحد الطرفين المتعاقدين إلى بلد ثالث إلّا بموافقة كتابية سابقة من السلطات المختصة فى البلد الذى استوردت منه السلع.

المادة الثالثة: يجوز - خلال سريان هذا الاتفاق - تصدير واستيراد سلع غير المنصوص عليها فى القائمتين المشار إليها، وتقوم السلطات المختصة فى كل من البلدين بمنح التسهيلات اللازمة لذلك.

المادة الرابعة: اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة تضم مندوبًا أو أكثر عن كلّ منهما، وتجتمع اللجنة بناءً على طلب أحد الطرفين، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك، للإشراف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق وتذليل ما قد يعترضه من صعوبات، ولها أن تعدل، عند الاقتضاء، فى القائمتين المشار إليهما فى المادة الأولى.

وللجنة أن تبحث فى إمكان زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين.

المادة الخامسة: يقدم كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر التسهيلات اللازمة لإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة سواء أكانت زراعية أو صناعية أو تجارية، فى حدود القوانين واللوائح السارية فى كل منهما.

المادة السادسة: يقوم البنك الأهلى المصرى بصفته ممثلاً لحكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) بفتح حسابين فى دفاتره بالجنيهات المصرية باسم حكومة جمهورية السودان الحساب السودانى «أ» والحساب السودانى «ب».

الحساب السودانى «أ»: يقيد فيه الجانب الدائن منه جميع المدفوعات الخاصة بالسلع المصدرة من جمهورية السودان إلى الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) ويقيد فى الجانب المدين منه جميع المدفوعات الخاصة بالسلع المصدرة من الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) إلى جمهورية السودان.

الحساب السودانى «ب»: يقيد فى الجانب الدائن منه جميع المدفوعات التى يقوم بها أشخاص اعتباريون أو طبيعيون مقيمون فى الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) لصالح أشخاص اعتباريين أو طبيعيين مقيمين فى جمهورية السودان، وذلك بالنسبة للمعاملات الجارية غير السلع، ويقيد فى الجانب المدين قيمة جميع لمدفوعات التى يؤديها أشخاص اعتباريون أو طبيعيون مقيمون فى جمهورية السودان لصالح اشخاص اعتباريين أو طبيعيين مقيمين فى الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى)، وذلك بالنسبة للمعاملات الجارية غير السلع.

وتبين القائمة المرافقة لهذا الاتفاق (ملحق ٢) ما يعتبر من المعاملات الجارية، ولا تحسب أية فوائد على رصيد هذين الحسابين.

المادة السابعة: يحدد سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه السودانى على أساس سعر التعادل الذى يعلنه صندوق النقد الدولى.

المادة الثامنة: فى حالة تغيير تعادل الجنيه المصرى بالنسبة للذهب – وهو حاليا ٢,٥٥١٨٧ جرام من الذهب الصافى لكل جنيه مصرى، تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) بتعديل رصيد كل من الحسابين «أ» و«ب» يوم حدوث التغيير، بحيث يعاد لهذا الرصيد قيمته الفعلية على أساس الذهب.

المادة التاسعة: يجوز استخدام كل من الحساب السودانى «أ» والحساب السودانى «ب» فى تحويل مبالغ إلى حساب بلد ثالث يرتبط مع الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) أو مع جمهورية السودان باتفاق، بشرط موافقة السلطات المختصة فى كل من البلاد الثلاثة على ذلك كتابة.

المادة العاشرة: فى ٣٠ يونيه من كل سنة تتم تسوية المدفوعات بعد مراعاة

أحكام المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق على الوجه الآتى:

١ – إذا ظهرت نتيجة المقاصّة بالنسبة للحسابين «أ» و «ب» المسار إليهما فى المادة السادسة من هذا الاتفاق رصيدًا لصالح جمهورية السودان تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) هذا الرصيد بعملة ثالثة تقبلها حكومة جمهورية السودان.

٢ – إذا أظهرت نتيجة المقاصّة بالنسبة للحسابين «أ» و«ب» المشار إليهما فى المادة السادسة من هذا الاتفاق رصيدًا لصالح الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) يؤدّى هذا الرصيد خصمًا من الحساب الخاص وفى حدوده، وفقًا للفقرة (جـ) من المادة الرابعة من الاتفاق المالى المعقود بين البلدين فى ٨ أبريل سنة ١٩٥٧ بشأن استبدال العملة.

المادة الحادية عشرة: إذا لم تصل مشتريات الطرف الدائن عند إجراء المقاصة المشار إليها فى المادة السابقة إلى الحدّ الأدنى المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا الاتفاق، فإنه يجوز بناءً على طلب الطرف المدين تأجيل تسديد الرصيد المستحق فى حدود الفرق بين قيمة السلع التى استوردها الطرف الدائن فعلًا والحدّ الأدنى المشار إليه إلى أن تصل مشتريات الطرف الدائن إلى الحدّ الأدنى المذكور.

المادة الثانية عشرة: بمجرد التوقيع على هذا الاتفاق، يقفل الحساب السودانى المفتوح وفقًا لاتفاق الدفع المعقود بين البلدين فى ٧ أبريل سنة ١٩٥٧ وينقل الرصيد إلى حساب خاص يفتحه البنك الأهلى باسم «ناتج مقاصة الحساب السودانى المفتوح وفقًا لاتفاقية ٧ أبريل سنة ١٩٥٧» ويؤدّى هذا الرصيد عند انتهاء ستة أشهر من تاريخ إقفال الحساب السودانى المذكور بعملة ثالثة يقبلها الطرف الدائن.

المادة الثالثة عشرة: يتعين التصديق على هذا الاتفاق، وفقًا لتشريع كل من الطرفين المتعاقدين ويعتبر سارى المفعول اعتبارًا من أوّل يوليه سنة ١٩٥٩، وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم تبادل وثائق التصديق.

المادة الرابعة عشرة: ١ – يسرى هذا الاتفاق لمدة سنة واحدة اعتبارًا من أوّل يوليه سنة ١٩٥٩ ويتجدد تلقائيا لمدد سنوية ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته فى إنهاء العمل به، وذلك قبل إنتهاء مدّته بشهرين على الأقل.

٢ – مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق، يعتبر اتفاق الدفع المعقود بين البلدين فى ٧ أبريل سنة ١٩٥٧ ملغى بمجرد التوقيع على هذا الاتفاق.

المادة الخامسة عشرة: يعتبر الملحقان (١) و(٢) والكتب المتبادلة والمرافقة لهذا الاتفاق جزءًا لا يتجزأ منه.

حرر فى القاهرة فى اليوم الثامن من نوفمبر سنة ١٩٥٩ من نسختين أصليتين باللغة العربية.

* * *

اتفاق جمركى
بين حكومة جمهورية السودان
وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

«إن حكومة جمهورية السودان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

رغبة منهما فى تدعيم العلاقات الجمركية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات القوية القائمة بين بلديهما، قد اتفقتا على ما يلى:

المادة الأولى: ١ – تعامل السلع المدرجة بالجدول المرافق لهذا الاتفاق، والتى منشؤها أحد البلدين المتعاقدين، عند ورودها للبلد الآخر معاملة تفضيلية، وذلك سواء بإعفائها من الرسوم الجمركية أم بمنحها تخفيضًا فى التعريفة الجمركية العادية المطبقة فى البلد المستورد وذلك بالنسب الموضحة فى الجدول المذكور.

٢ – يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالتفضيل الجمركى المشار إليه فى البند الأوّل شهادة منشأ، ويجوز بالاتفاق الكتابى بين مديرى الجمارك فى البلدين استثناء بعض السلع من شرط تقديم شهادة المنشأ.

٣ – تعتبر السلع المصنوعة ذات منشأ سودانى أو عربى إذا كانت نسبة التكاليف المضافة عن طريق التصنيع، فى أى من البلدين، لا تقل عن ٥٠٪ من تكاليفها النهائية.

٤ – يعتبر الجدول المشار إليه فى البند الأوّل جزءًا من هذا الاتفاق.

المادة الثانية: يعفى كل من الطرفين المتعاقدين السلع العابرة أراضيه، سواء أكانت قادمة من الطرف الآخر أو متجهة إليه، من رسوم الترانسيت، وذلك وفقًا للقوانين السارية فى كل من البلدين، ويستثنى من ذلك عوائد المرور بقناة السويس.

المادة الثالثة: يبطل العمل بنظام المحاسبة القائم بين مصلحتى جمارك الحكومتين عند بداية سريان هذا الاتفاق.

المادة الرابعة: يجوز تعديل الجدول المشار إليه فى المادة الأولى من هذا الاتفاق بموافقة الحكومتين كتابة.

المادة الخامسة: يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يومًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه، ويعمل به لمدة ثلاث سنوات، ويتجدد تلقائيا لثلاث سنوات أخرى وهكذا، ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر رغبته كتابة فى إنهاء العمل به قبل شهر على الأقل من انقضاء كل أجل.

وإثباتًا لذلك وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة من حكومتيهما».

* * *

راجع هذا الكتاب المستشار/حلمى السباعى شاهين

فهرس الكتاب

الفصل الثامن : مؤتمر باندونج ١٧٠

الفصل التاسع : صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية ١٩٦

الفصل العاشر : الجلاء عن أرض الوطن ٢٠٩

الفصل الثامن عشر: السياسة الاجتماعية للثورة ٥٠٦

الفصل التاسع عشر: وثائق تاريخية ٥٢٧

فهرس الخرائط والصور

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على(الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .

وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .

من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة .

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختارات من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع	١٩٨٩ / ٥٢٠٦	
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٢٧٠٠-١	ISBN

١ / ٨٦ / ١١٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

